(فهرسة الجزء الاول من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

(تمت)

الجزء الاول من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته

م

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك) يا من أبرزت للبلغاء عرائس المعانى فى حلل البيان وأحرزت للفصحاء قصبات السبق فى ميادين التبيان ونصلى ونسلم على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والاذهان المعجز ببلاغته فرسان البلغاء فى كل ميدان وعلى آله وصحبه نزوع شجرة كمالاته الباسقة وفراقد سماء انعاماته البارقة صلاة وسلاما دائمين متلازمين مادام القلم منقادا للافكار جاريا بعنان البنان لبيان الاسرار* (أما بعد)* فيقول العبد الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته اليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشو والتعقيد وحوت كل عقد فريد تعبر عن حسن معانيها وتعبر فى وجه شانيها اذا وصل اليها خاطب معناها وأذن له فى كشف غطاها أسفرت عن كل مراده وأسعفته باسعاده كفؤها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص فى علم المعانى لسعد المحققين مولانا سعد الدين التفتازانى جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهمام الكامل سعد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعضلات لوذعى زمانه وألمعى عصره وأوانه أستاذنا فخر الاقران وتحفة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس ضاحكة ببكاء أقلامه ولابرحت رقائق العبارات متسمة بذكاء أفهامه وانما عنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة فى هذا الشان ورجاء للعفو والغفران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك

سبيل

سبيل الرشاد فهو المعتز به لتبليغ المراد قال نفعنا الله به (قوله نحمدك) فيه أسئلة خمسة الاول ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه انه لاجل كونهما المحمود عليه لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالبا الاشارة الى علية المشتق منه فهذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب ان ذلك لافتتاح القرآن المجيد بمادة الحمد ولانه رأس الشكر كما فى الحديث لانه أصرح أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم على رواية ضم الدال وان قيل انها ضعيفة ولا يرد ان زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم اذ ليس المراد فى الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان فى مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضا اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخيار الثانى لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتتح بها كتاب الله تعالى والجواب ان ذلك لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم دائما فهى أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الربوبية دائمة ناسبها الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التى هى للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان المقام مقام خضوع والجواب ان ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لا تفى قوة شخص واحد به أو لتشريكه اخوانه من العلماء معه فى ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ شيأ وتهدى ثوابه للنبى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغى تقرير هذا الجواب ومنه يعلم ان تنظيره بنحو ما وقع فى التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو فى ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان حامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال على طريق ذلك قطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وآلته هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب ان ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة والى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول

*(بسم الله الرحمن الرحيم) نحمدك

مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغنائه هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود أهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا في ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل في نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم في بعض تآليفه محل نظر تام وأما كون الاخبار عن الحمد حمدا فانما ينفع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يامن شرح) أورد كلمة يا التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافي هذا ماسلف في نكتة الخطاب لان البعد الرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقد ورد في الكتاب والسنة اطلاق المبهمات عليه تعالى نحو سبحان الذي أسرى بعبده أفمن يخلق كمن لا يخلق وفي السنة يامن احسانه فوق كل احسان يامن لا يعجزه شئ فمنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح في الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة التنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر في جانبه بالصدر والبيان وفي جانب التنوير بالقلب والتبيان ذكرا للاعلى مع الأعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أي أرواحنا القائمة بقلوبنا التي محالها منا الصدور ففيه مجاز عرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أي لعلم كيفية تلخيصه أي تنقيحه وتخليصه عن القصور في افهام المراد مثلا والبيان مصدر بان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وقيل كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي وقوله في ايضاح متعلق بتلخيص وفي بمعنى مع أو على حال هاء متعلقة بتلخيص أو البيان أي التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت ايضاح المعاني وحالته قال ابن يعقوب أي نحمدك يامن علمنا كيف نلخص البيان عند قصدنا الايضاح المعاني بذلك البيان اه قال الشيرامي والمعاني هي الصور العقلية من حيث انها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أي القصد لانه يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العلمين فني بمعنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما في ذكر البيان والمعاني والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما في ذكر التلخيص والايضاح والتبيان ودلائل الاعجاز واسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الاولان للمصنف والثالث للطيبي والاخيران للشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يحتمل ان المراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان فالاضافة لادنى ملابسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من

يامن شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان

اطلاق المصدر على اسم المفعول فالاضافة من اضافة المدلول للدال وعلى كل سمى المعانى
لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح
ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء بكل فهو من
اضافة المشبه به الى المشبه وعليه فأل فى التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد
المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر
بين ونظيره فى الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وهو
أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد
خاطر واعمال قلب والقولان متقاربان كذا فى خسرو (قوله من مطالع المثانى) حال
من التبيان أو صفة له وشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف
مثل الجزء من المضاف اليه فى صحة حذفه ومن سببية أى كائنا أو الكائن بسبب تدبر
مطالع وهذا ان أبقى التبيان على مصدريته فان جعل بمعنى المبين به فمن بيانية وعلى
الاحتمال الاول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فمن ابتدائية والمثانى بالمثلثة
كما فى النسخة التى صححها الشارح والمراد بها القرآن لان السور والقصص والاحكام
تثنت فيه أى كررت جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتضعيف من التثنية على غير
قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعانى ففيه
الاستعارة تصريحية والاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل ويحتمل أن لا استعارة وان
الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المبانى بالموحدة فالمطالع استعارة
للمركبات والاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله وتصلى) لعله لم يأت بالسلام خطا
اكتفاء باثباته لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الشوبرى محشى التحرير وجمع
بين الصلاة والسلام لنقل النووى عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الآخر أى لفظا
لا خطا خلافا لمن عمم قيل والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على
التعميم (قوله دلائل اعجازه) الاضافة لمجرد الملابسة اذ الاولى أن يجعل مدلول تلك
الدلائل التى هى المعجزات الصدق لانه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملابسة
لاعجاز الخلق أى اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودالة على الصدق بواسطته أى الاعجاز
أضيفت اليه وقوله باسرار البلاغة أى الاسرار الواجبة فى البلاغة وهى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التى يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار
وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتى وسماها اسرارا لانها لا يعرفها الا أربابها تشبيها لها
بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصرحة فان قلت من جملة دلائل
اعجازه انشقاق القمر مثلا فما معنى كونه مؤيدا باسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد
بعضها بعضا فالتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أى بواسطة تأييدها القرآن المؤيد لبقية
المعجزات لان مؤيد المؤيد لشىء مؤيد لذلك الشىء هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه

من مطالع المثانى وصلى على
نبيك محمد المؤيد دلائل اعجاز
باسرار البلاغة وعلى آله وأصحا

للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل
اعجازه السور القرآنية فقط وامارات الاعجاز فى القرآن وان كانت كثيرة من الاخبار
بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار
تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهى سهم صغير تغرسه
الفرسان فى آخر الميدان ليأخذه من سبق اليه أولا ففى الكلام استعارة تمثيلية حيث
شبه هيئة الآل والاصحاب فى حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة
بهيئة الفرسان فى احرازهم قصب السبق فى ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة
مفردة مصرحة فى قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو
رتبهم فى الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أو مكنية فى الآل
والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح
والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصح جعل المضمار استعارة تصريحية فى
المقام واجراء الاستعارة المكنية فى الفصاحة والبراعة بتشبيههما فى النفس بالخيل
الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للآل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أى
القصبات الدالة على السبق أى الدال احرازها عليه (قوله فى مضمار) أى ميدان (قوله
والبراعة) فى القاموس برع وتثلث براعة وبروعا فاق أصحابه فى العلم وغيره أو تم فى كل
فضيلة وجمال فهو بارع وهى بارعة وبرع صاحبه غلبه اﻫ (قوله فيقول) فيه التفات
(قوله الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فهو مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لان استواءهما
فى فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أى الى الله حذف المفتقر
اليه فيه ايذانا بالعموم (قوله الغنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أى الغنى عما
سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو بسعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى
بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها يعدى بالباء قال الله تعالى ولله الاسماء
الحسنى فادعوه بها أى سموه كما فى الكشاف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أيا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون تضمين الدعاء معنى الاشتهار تضمينا
نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أو معنى التسمية تضمينا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا
وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية فاندفع ما نقل عن الشارح
ان الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى الى مفعوله بنفسه
والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء على ان الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافيجى
ويقتضيه التعبير بالشيوع فى اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه
لم يشتهر الا به دفعا للمدحة عن نفسه وحذف المضاف اليه من اللقب الذى هو سعد الدين
لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم فى عصام الدين العصام (قوله
التفتازانى) بالجر تبعا لسعد وبالرفع تبعا لمسعود وهو أولى نسبة الى تفتازان بلد بخراسان

المحرزين قصبات السبق فى مضمار
الفصاحة والبراعة * (وبعد) *
فيقول الفقير الى الله الغنى مسعود
ابن عمر المدعو بسعد التفتازانى

ولد سنة اثنتى عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب
والعضد بسمرقند وكان شافعى المذهب وممن نص على ذلك السيوطى فى تاريخه الذى ذكر
فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) آثره على الى سواء الطريق أو لسواء
الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت أى الى المفعول الثانى بنفسها يراد بها
معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام أو الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى
ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اه جربى وهكذا
فى الخطائى وبقولنا أى الى المفعول الثانى بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما ثمود
فهديناهم نعم يعكر على ذلك ما فى المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها الى الثانى بنفسها
ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى او اللام الا أن يدعى انها عند الحجازيين بمعنى الايصال وعند
غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده ويعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم
وكتب أيضا قوله سواء الطريق أى الطريق السواء أى السوى أى المستقيم أو السواء
من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصرحة ولذا عطف على الهداية
اليه نتيجتها فقال وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صح غيره (قوله وأذاقه
حلاوة التحقيق) فى التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخييل والاذاقة ترشيح
أو المرشحة فى الحلاوة والاذاقة ترشيح وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن التحقيق أمر
صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما
[illegible] (قوله فيما مضى) أتى به وان استفيد من شرحت الذى هو فعل ماض تأكيدا
[illegible] توهم التجوز فى شرحت الى معنى أشرح أو المراد فى زمن هنى خال من الكدر
[illegible] أى بخلاف هذا الزمن الذى سألونى فيه اختصار ذلك الشرح وربما رشح هذا
[illegible] تعقبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جمود الخ ويوجه أيضا بأن لفظة
فيما مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت
أعم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ (قوله
تلخيص المفتاح) للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق اه
مطول (قوله واغنيته) الضمير فيه وفى معانيه وفى أستاره راجع لتلخيص المفتاح
وباقى الضمائر راجعة للشرح واشكل فى ذلك وان كان فيه تشتيت على ظهور المعنى هذا
هو القريب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس فى غير ضمير اختصاره اما هو
فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول فى وقت الصباح
والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة
لشرح غيره وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفى ذلك ايماء
الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلبت عليه التسمية
بالمطول فتأمل (قوله واودعته) أى وضعت مجازا مرسلا عن قولهم أودعت فلانا

هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته بالاصباح عن المصباح وأودعته

كذا أي وضعت عنده كذا وديعة أو شبهه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية وآثر لفظ أودعته اشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لانه يفهم منه انه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أي نكتا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت في الارض اذا بحث فيها بعود مثلا والنكتة في الاصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها في الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائف المعاني لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) في التعبير به اشارة الى أن شأنها أن يبخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضا واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلي أو على تشبيهها بعاقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجعة أعني قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشتماله على المعاني اللطيفة الحسنة والتي بعدها تضمنت مدحه باشتماله على العبارات الرائقة والجمل الفائقة فمفاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أي انظاري والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدي الى علم أو ظن والفكر هو حركة النفس في المعقولات (قوله ووشحته) أي زينته مجازا مرسلا عن الباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خلف بين عاتقيها وكشحها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيح تخييل وقوله بلطائف فقر اما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسرة واما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الجربي أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقرا اسم جامد وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهي في الاصل فقار الظهر أي سلسلته ثم استعير لحلي يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير لنكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا ويصح أيضا ارادة الحلي هنا فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أي لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أي صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فتشبيه الفكر في النفس بالصائغ فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تخييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملايماته اهـ جربي وكتب أيضا قوله الافكار أي افكاري والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت جملة يسألونني حالا أو علمية كانت في موضع المفعول الثاني والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثاني بعن أو بما في معناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

فان تسألوني بالنساء فانني * خبير بأحوال النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون لان المعنى يسألونك عن جواب هذا

غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا

(٣) قوله بين عاتقيها وكشحها الذي في الصحاح وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها اهـ

الإستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجموم وهو الكثرة والغفير الساتر لكثرته وجه الارض أو ما وراءه من الغفر وهو الستر والاذكياء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع بأن الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله صرف الهمة) بفتح الهاء وكسرها لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهى علية وان كان دنيا فهى دنية وفى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بمقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات النحو تخييل (قوله والاقتصار الخ) أتى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاتيان بجميع مسائل المطول فى ألفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب أن يكون مصدر بان المتعدى بمعنى بين على ما فى القاموس حيث قال بان بيانا اتضح فهو بائن وجمعه أبيناء وبنته بالكسر وبينته وتبينته وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته فبان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح أن بان الثلاثى لا يكون متعديا فقد بر وكتب أيضا قوله على بيان أى تبيين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح أو مصرحة بتشبيه الخفاء والغموض بالاستار ويحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونى أى علة لما كالمشاهدة وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقلب والمد المذكورين علة لطلب اختصاره لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتى للمبالغة وانها هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء اما للطلب أى طلب طلوعها أى ظهورها أو زائدتان لتحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف

من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألونى صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره

قوله المذكورين لعله المذكوران بالتثنية فيكون صفة اثنين التقاصر والتقاعد واحد والتقلب والمد واحد لكن هكذا فى أصل التأليف اه من هامش

والمراد بانوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح ويصح كون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معانى ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوالع بالنسبة الى الشارح أما بالنسبة اليهم فهى فى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوالع أن استفادتها منه سهلة لخلوه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهى الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء ما مر والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف اى أسراره الخبيات وهذه السجعة بمعنى ماقبلها لكن الخطب محل اطناب على أن هذه أفادت اتصاف طوالع أنواره بكونها خبيات أسرار أى بالنسبة الى غير الشارح أو أنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وماقبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى تقديم هذه على ماقبلها لعلها مما قبلها بالاولى لانهم اذا عجزوا عن الصعبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأن المتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملابسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملابسة للاخذ والانتهاب أى الملابس تقلبيها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف الاستعارة والمسخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبه به أخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ماغيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التى هى كالصورة تأمل (قوله والانتهاب) عطف خاص على عام لان الانتهاب الاخذ قهرا التفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مد الاعناق تطاولها وهو كناية عن اكمال الميل كما فى الفنرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدوا وآثر التعبير بعلى للطيفة هى أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففيه اشارة الى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويرشحه لام البعد وكذا فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امساكا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه أفنضرب نمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امساكا اه أو أعرض اعراضا فالفعل على الاول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله والعلة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لايخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على مانقل عن المبرد من قياسه ووقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشمونى وان كان المشهور عنه كما فيه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو مابين أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى وهو لى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول

وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسراره وأن المتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا

صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ مجازا مرسلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنفى مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا رانه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشئ فعبر بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه الغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفى القاموس دون بالضم نقيض فوق وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير اه وكتب أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوه أن يكون ما يأتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى آتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسمح به الخواطر فلا بد من الطعن فيه والاعتراض عليه ولذلك امتنعت عما سألوه وآثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله بأسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسر ام لا كان ثم قيد أم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد لان أل استغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناها أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير وبمعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره فى المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول مكنية على الثانى ومراده باليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدالا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدالا حقيقة قصدا للمبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتشدقون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء منظره الحسن وبهجته هذه استعارة للطائفه على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بانسان حسن أو بهى ورواء تخييل وذهابه ذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا غر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشعر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا غر له وعليه فقوله بلا غر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل اطناب فلا يقال هذا بمعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أى

قوله بنفى لعل الاولى بشئ لانه ليس فى الكلام نفى اه من هامش

علما منى بأن مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت

وانتهى الامر الى أن طارت حتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية فى الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم أو من بقى من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء فى التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أى طيران مافيها أوحال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى مثل مافيها فى سرعة ذهابه أو ظرف أى فى أدراج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهما والاجزائى وأما قوله كما عسل الطريق الثعلب أى اضطرب فى الطريق فضرورة كما فى الاشمونى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان بعد الحضور بسرعة فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه فى الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز فى أصله وتجوز فيه ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أى بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة السير التى هى الاباطح وجعلوا سيرانها ملتبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الا أن يبنى كلامه على أن الباء للآلة ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا حملة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب ايضا قوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسى أباطح اه حي (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلناأما لمجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعنى قوله علما منى الخ كما ذكر فى قوله تعالى فأما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ماذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ مع على بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع ق وكتب أيضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع

بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ والانتهاب

فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى ينشط ويفرح اه جربى (قوله اللبيب) أى الذى وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ (قوله فللارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذاك شراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوله والمنتحلين منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ فيه اشارة الى أن هؤلاء المنتحلين كالارض فى التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين أى الشحاتين عن المطول الذى هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد واختار الانهار على الابحار لعذوبتها واختار ينهر على يطرد مثلا لمجانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان وقوله ينهر أى يمنع ويطرد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء فى جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملتى الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أى الاخذ والانتهاب وافراد اسم الاشارة باعتبار أنهما بمعنى أو باعتبار تأويلهما بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى فليعمل العاملون لمثل هذا لا لاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا لمرجع اسم الاشارة فى الآية (قوله ثم ما زادتهم مدافعتى) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعتهم بحيث ان زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخى جدا عن زمن ابتدائها اه (قوله شغفا الخ) الشغف العشق يقال شغفه الحب أى أحرق قلبه والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع هاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر والأوام شدة العطش وحرارته اه جربى وأراد الشارح بالظما والاوام لازمهما وهو الميل والحب واضافة هواجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أى فى الطلب الذى هو كالهواجر بجامع أن فى كل منهما صعوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المكنية والهواجر تخييل (قوله فانتصبت) أى تهيأت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على

فأمسى يرتاح له اللبيب فللارض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم مازادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما وظمأ فى هواجر الطلب وأواما فانتصبت لشرح الكتاب على

وفق) أى اتصابا باعلى وفق أو شرحا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر ففى قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة فى كونه مطلوبا لهم اه بجربى (قوله ثانيا) أى اتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو وا ماصفة لمصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثانى حالا من فاعل اتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثانى عليه ولا مجال لجعلها او الحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثانى أيضا صفة للمصدر المحذوف على طريق الاسناد المجازى حيث أسند الصرف الذى هو معنى ثانيا الثانى الى المصدر المحذوف الذى هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل اتصبت أى جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضى بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو واسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر فثانيا الثانى حال أخرى معطوفة على الاولى لكن يجوز فى جعل ثانيا الاول بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانه انما يقال ثناه أى جعل له بنفسه ثانيا لا جعل له شيأ غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد أو استعارة تبعية بأن يشبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل ويستعار للاول اللفظ الموضوع للثانى وهو الثنى ويشتق منه ثانيا على طريق التبع أو يقدر فى الاول حال يعطف عليها أى فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل فى الثانى محذوف أى واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس فى حواشيه على الحفيد عن أمالى ابن الحاجب حيث جوز فيها فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطفا على وحيا على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حاصلا كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما يوم الجمعة اه وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما فى كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) ظرف لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أى عدم انبساطها فى المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الابعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود تخييل والقريحة فى الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على ما به تحل لانه محل العلم أو بعضه أى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أى بالبليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات والحرث وقوله بصرصر النكبات أى بالنكبات التى كالصرصر وهى الريح العاصفة وفى قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخييل على ما مر فى جمود القريحة

موفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات

القريحة ولا يخفى ما فى ذكر الجمود مع القريحة التى هى الماء فى الاصل وجعله بالصر الذى يحصل منه تجميد الماء وذكر الجمود مع الفطنة التى تشبه بالنار فى الزكاء وجعله بالصرصر التى تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللطف البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع جمود الخ فى وصف قريحته بالجمود وفطنته بالخمود اشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية اللطف والجودة اه بحر بى ببعض تصرف (قوله القريحة) أى العقل (قوله الفطنة) هى فى الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات) أى المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء وأثبت لها الترامى تخييلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أى رمى كل بلدة بى الاخرى كناية عن عدم استقراره فى محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولا يلزم من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله نبو) أى بعد (قوله والاوطار) أى المقاصد (قوله حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفريعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى المذكور الشروع فى جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة (قوله قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى جمع رجا بالقصر وألفه عن واو (قوله فى شطر) أى قطعة وقوله من الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى فى هذه الاسفار بجامع التنقل كحال القائل يوما بحزوى الخ والاربعة أسماء مواضع بالحجاز (قوله بعون الله) الباء تصويرية لا سببية اذ لا صحة لقولنا توفيق الله يتسبب عن عونه الا أن يجعل معنى وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان ظرفا كما يجىء تحقيقه عند قول المصنف للاصول جمعا وكتب أيضا قوله بعون اسم مصدر بمعنى الاعانة (قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه من غير هدم واضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفى ضمير عنه استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بشئ نفيس مضروب عليه الخيام للاستتار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح أو استعار الخيام على طريق التصريح لانواع الحجب والتستر وهذه النسخة هى المصححة بتصحيح الشارح ولو قال خيام الختام لكان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب حصول الاختتام بالفعل وفى بعضها ونفضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام) الخرائد جمع خريدة وهى الحيية من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام ترشيحان وكتب أيضا قوله اللثام أل جنسية فيصدق بالمتعدد ليناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) وضع

وترامى البلدان بى والاقطار ونبو
الاوطان عنى والاوطار حتى
طفقت أجوب كل أغبر قاتم
الارجاء وأحرز كل سطر منه فى
شطر من الغبراء
يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبا
لعذيب يوما ويوما بالخليصاء *
ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام
وقوضت عنه خيام الاختتام بعد
ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام
ووضعت كنوز فرائده على طرف
الثمام

الفرائد على طرف الثمام وهو نبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها اه جزبي وكتب أيضا قوله كنوز فرائده أي مكنوزات فرائده أي فرائده المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ وبالفرائد معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف الثمام أي وضعها آتيا على طرف الثمام أي حالته من سهولة التناول أو المراد على حده الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي بظهور الخير فيه وهو جواب لما وساعد الاقبال أي اقبال مطالبي على بعد ابايتها ودنا المنى أي قرب ما أتمنى بظهور أماراته وأجابت الآمال أي المأمولات أي أتت الى مرجواتي بعد الابابة ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز عقلي أو في الكلام حذف مضاف أي أهل الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب في حصول النفع بكل فأضمر التشبيه في النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على طريق المصرحة بجامع الانتفاع بكل وتبسم في وجه رجائي المطالب شبه المطالب بانسان مرغوب منه التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم المنسوب للمطالب تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضا قوله الاقبال أي اقبال الخلق علي وقوله ودنا المنى جمع منية وهي ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أي المرجوات كأنه يقول ودنا ما كنت أعتقد استحالته أو ما فيه عسر وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحدا لكن كان الاحسن فدنا بالفاء لتسبب هاتين الجملتين عما قبلهما (قوله بأن توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعلقه بها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن لما بمعنى حين وليست للتعليق أو سبب لقوله وتبسم الخ فقط فلا يرد شيء وهناك وجوه أخر تأمل وكتب أيضا قوله بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخلص اه جربي (قوله مدين المآرب) أي مكان شبيه بمدين بالمسيد ناشعيب في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلي وفيه تلميح الى قصة سيدنا موسى عليه السلام وقوله حضرة من أي مكان حضور من أنام الخ كما في ع ق وهي بدل من مدين وتردد بعضهم أن الحضرة في الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها هنا بمعنى الذات وابدالها من مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله في ظل الامان) أي في الامان الذي كالظل في الاراحة أو شبه الامان بشجرة تشبيها مضمرا في النفس والظل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخيره عن السجعتين بعده (قوله سجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل أو كثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب اه جربي وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشيح

سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال وتبسم في وجه رجائي المطالب بأن توجهت تلقاء مدين المآرب حضرة من أنام الانام في ظل الامان وأفاض عليهم سجال العدل والاحسان

وقوله وردبسياسته أى حسن تدبيره وتقويمه وحكمه الغرار وهو فى الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى أجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق أيضا الغرار على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا وانه أرجع السيوف الى أغمادها بعدما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى الغرار والجفن ايهام وهو غير التورية عند متأخرى أهل البديع لارادة البعيد فيهما وتساوى المعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكلة * من أجلها قيل للاغماد أجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون يأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى كيأجوج فى الانتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أهله أى سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وممن فسر دون هنا بعند الجربى ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس ان دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقرر بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سد قدام الفتنة التى كيأجوج طرقها الملابسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار يأجوج للقوم المفسدين فى زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضايفين من الملابسة أى سد قبل امامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح بها الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخييلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثة بعد موتها ترشيح وقوله شبه الفضائل أى والكمالات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات ويكون الرميم استعارة للاضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالى فيكون مجازا على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظامه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالرميم استعارة كما مر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكمالات) عطف عام على خاص ان أريد بالفضائل معناها المتعارف الذى هو المنع القاصر وتفسير ان أريد معناها اللغوى الاعم (قوله ووقع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أى بالخطيات التى كالاقلام فى التأثير بها وضبطت الخطيات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة مخففة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهى سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها نصل فهى حظية فالحظيات السهام الصغيرة التى لا نصال لها وقوله على صحائف الصفائح أى صفائح أعدائه جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بصحائفها جوانبها كما فى الجربى أو اضافة الصحائف الى الصفائح من اضافة المشبه به الى

وردبسياسته الغرار الى الاجفان وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح

المشبه أى الصفائح التى كالصحائف أى الاوراق فى التأثر وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابة منشورا أى كتابة منشورة أى تأثيرات منتشرة لكثرتها وفى نسخ منثورا بالمثلثة أى تأثيرات ككتابة كلام منثور وتخصيص المنثور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال آلاتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه مالا يخفى حيث جعل لأضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر اه فنرى (قوله مالك رقاب الامم) أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أى ذوات الامم من اطلاق الجزء وارادة الكل والامم الجماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسميته ظلا لانه يلجأ اليه كما يلجأ الى الظل من الحر أى فهو استعارة مصرحة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه يأوى اليه كل مظلوم واضافته الى الله تعالى لانه هو البارى له والمالك له اه ع ق بزيادة (قوله وخليفته) الخليفة فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور يخالفه بالضم والخليفى بكسر الخاء والمعجمة وتشديد اللام مبالغة فيهما لانفسهما كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء اه فنرى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجعة واحدة مقابلة لقوله ماحى الخ لا سجعتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أى من الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ماحى ظلم الظلم) أى الظلم الذى كالظلم فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى النفس والظلم تخييل (قوله والعناد) فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفنرى بالمكابرة وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع فى المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلا من الشريعة والعلوم بالجيوش تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل فى الاولى ورايات تخييل فى الثانية ورافع ترشيح فى الاولى وناصب ترشيح فى الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم وتأييدهما (قوله خافض جناح الرحمة) فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه على أفراخه بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واضافة جناح الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة

لنصرة الاسلام منشورا وهو
السلطان الاعظم مالك رقاب الامم
ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ
صناديد ملوك العالم ظل الله على
بريته وخليفته فى خليقته حافظ
البلاد وناصر العباد ماحى ظلم الظلم
والعناد رافع منار الشريعة
النبوية ناصب رايات العلوم
الدينية خافض جناح الرحمة

للعناج تأمل (قوله لاهل الحق) هو على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة ماطابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد ولبعض المحققين أنهما متحدان في المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق في الاقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فعطف اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله ماذ سرادق) قال في المختار السرادق واحد السرادقات التي تمد فوق صحن الدار أي الخيام التي تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مسردق اه والانسب هنا لقول الشارح ماذا المعنى الاول واضافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمد ترشيح للتشبيه ويصح أن يكون في الامن استعارة مكنية شبهه بالدار بجامع الحفظ واندفاع الضرر في كل تشبيها مضمرا في النفس وسرادق تخييل ومادّ ترشيح (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله كهف الانام) أى ملجؤهم قال في المختار الكهف كالبيت المنقور في الجبل والجمع كهوف وفلان كهف أى ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا النظم (قوله جلال الحق والدين) أى عظمتهما فهو على حد زيد عدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه في قوله وهو السلطان تأدبا لانه يستقبح أن يؤتى باسم السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تأمل (قوله جانى بيك خان) لقب أعجمى له وفي بعض الحواشى جانى بالفارسية أى روح وبيك كبير وخان سلطان فمعناه روح كبراء السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا في لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه مامر والكلام كناية عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وجلاله) عطف مرادف (قوله وأدام روا) بكسر الراء مع القصر أى ارتواء قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بفتح الراء وكسرها وارتوى وتروّى كله بمعنى اه وفي نعيم استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يروى وروى تخييل وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى وفي افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء بجامع الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء مع المد وهو الماء العذب ويظهر على هذا ان اضافته الى نعيم من اضافة المشبه به الى المشبه ومن سجال صفة لنعيم أى النعيم الذى كالماء العذب في التذاذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذى منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بادام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول

لا هل الحق واليقين مادّ سرادق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة * جلال الاله جلال الحق والدين* أبو المظفر السلطان محمود جانى بيك خان خلد الله سرادق عظمته وجلاله وأدام رواء نعيم الآمال من سجال افضاله

(قوله فحاولت) تفريع على ماقبله أى فحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى الجربى التمسك من الادنى الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال الاقبال أى اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك باذياله وصل على طريق الاستعارة بالكناية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أى التظلل وليست السين والتاء للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه مايجرى فى قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافى الصحاح (قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقيال جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلثم أو تستلم بشفاه الملوك فاظنك بغيرهم والسدة كناية عن الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل السعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا الممدوح راغبا فى العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له فى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها اه ع ق وعبارة الفنرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد (قوله الاقيال) آثره على نحو الملوك للسجع والجناس (قوله ومعول رجاء) أى المعول عليه فى رجائى وقوله رجاء الآمال أى أهلها (قوله ومبوأ) أى منزل (قوله وعون الاسلام) أى بقاء صاحبها لخدم الاسلام ويشيده (قوله بالنبى) أى متوسلا بالنبى الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا مانصه فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ويجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال راقنى الشئ أى أعجبنى وقوله صدأ الاذهان أى وسخها وغباوتها قال فى المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقويها مجازا عن ارهاف السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التميز التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضىء ألباب أرباب البيان أى ينورها بازالة ظلمة جهل ما يجهلونه واثبات فوائد الشرح فى تلك الالباب وفى فيضىء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلا تشبيها مضمرا فى النفس والاضاءة تخييل والارجح ان المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لانه كثيرا مايسمى الجميع علم البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علما للذات من حيث هى لا باعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبيها

فحاولت بهذا الكتاب التشبث
بأذيال الاقبال والاستظلال بظلال
الرأفة والافضال فجعلته خدمة
لسدته التى هى ملثم شفاه الاقيال
ومعول رجاء الآمال ومبوأ
العظمة والجلال لازالت محط
رحال الافاضل وملاذ أرباب
الفضائل وعون الاسلام وغوث
الانام بالنبى وآله عليه وعليهم
الصلاة والسلام (الحمد

على استحقاق الذات للحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعترض
بأنه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد ان تعليق أمر باسم غير صفة يدل على
منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما في
قول المصنف على ما أنعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه
أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله المنعم لا من حيث ان تعليق أمر باسم يدل على
منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره
على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بها بحيث
تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به في حكم التعليق
بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني انما يلائم تفسير
الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار اليه الشريف في
حواشي الكشاف وعليه فذكر صفة الانعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار
اليه بالله ليكون كالتصريح بأنه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات في
تفسير الاستحقاق الذاتي الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها
فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتي أنه تعالى يستحق
الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فنرى مع تصرف وايضاح
ويظهر أن القول الاول الذي أشار اليه الشريف مبني على ما قيل ان الذات لا تستحق
الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفوي ان كمال
الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن للذات كمالا في ذاتها دون الذات المتصفة بصفات
النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى
الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هي أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات
أو اقتضتها الذوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك
من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل القصور الا على نفسه وعن
الرازي أن ذاته تعالى لم تحتج الى شيء من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفي
الحكم الهي أنت الغني بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عني
ونقل الشيخ علي الاجهوري عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة على عدم احتياج الذات
الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على البسملة والحمدلة هذا وفرق في
الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام بأن العلية المستفادة من الاول علية
الذات لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من الثاني علية الانعام لانشاء الحمد لا لثبوته
لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة اما
خبرية لفظا انشائية معنى استعملها المتكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفنري أو انه نقلها
شرعا اليه كما ذكره الحفيد واما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار

بمستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك ان ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذي هو الصفة المذكورة في صيغة الحامد أو بالمحمود عليه الذي هو الجميل الاختياري لان ذلك مجاز علاقته في الاول التعلق وفي الثاني التعلق أو السببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تهافته الا أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم **(قوله هو الثناء باللسان)** تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشعر بذلك اذ هو الذكر الجميل وأسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجميل الاختياري اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في يس [illegible] في دلالته على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالاوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل في المحمود به والمحمود عليه أعم مما في الواقع كالعلم والزهد مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بأن يزعم الحامد أن هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم اذا ادعى أحدهما حسنه اذ المناط التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد اللغوي فالمناسب أن يراد بالجميل ما عند أهل اللغة جميلا والمراد بالاختياري الاختياري حقيقة بأن سبق بالاختيار أي القصد كالانعام أو حكما بأن ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع ايراد الحمد عليها على أنه قد يقال كما في الفنري ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا أراد بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما نصه أي كان له دخل تام فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضا قوله هو أي لغة وقوله الثناء اسم مصدر أثنى **(قوله باللسان)** ان جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وأنه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا القيد ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير فذكره لدفع توهم المجاز في الثناء بجعله عاما وتنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفريع الآتي والمحدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان في الحد وعلى تسليم عموم المحدود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا عن مرتبتين استعمال اللسان في الكلام اللساني لعلاقة الآلية ثم استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهي لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلي وما ذكر أحسن مما قيل في توجيه التجوز باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر اقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بأن

هو الثناء باللسان

وجه المغالبة تعدد الخلق وتفرد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرط اما لتحققه أو للاعتداد به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى أى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اه يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كأن كان القصد مجرد الاخبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للأئمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد أى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كما صطف هذا وأبى وللرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء فى مثله خبر مبتدإ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامران سواء أفاده السيرامى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا لبيان عمومه (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهى المزايا القاصرة أى التى تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم والشجاعة والكرم كما فى السيرامى ويقابلها الفواضل وهى التى لا تتحقق الا بذلك كالانعام والانقاذ من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا نبه عليه السيرامى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فعبارته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بأنه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يس وكتب أيضا انظر لماذا أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد وكون حمد المصنف شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه فى

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر

مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر وشأن فظهر التعميم الآتى وقوله ينبئ عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمته ودلالته عليه بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم ومعرفة الاعتقاد المنبئ اما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد وعلى الاخيرين شكران قول الشاكر أو فعله والاعتقاد والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئا عن نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتغايرا ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ثابتا أم لا وقيل المراد الجازم كذا فى الفنرى (قوله ينبئ عن تعظيم الخ) اعترض بأن الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده مع أن قصد التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول يقصد به تعظيم المنعم اه فنرى (قوله لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أى صادرا وصدر لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشأن فليس فعلا ولا ما فيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جعل الانعام علة للشكر الذى هو الفعل المنبئ لا لما ينبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا للشكر لا لما ينبئ عنه الشكر ولا بينبئ ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان) قدم اللسان لانه أظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزا الى خير الامور أوسطها (قوله أو بالجنان) عطف بأو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكرا ولا يدافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد فى الشكر اللسانى والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضا فى اللسانى لان ما ذكر شرط خارج كذا فى الفنرى (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ما عدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرده بالذكر مع أنه داخل فى الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فبه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان اه جربى (قوله فمورد الخ) بدأ بالمورد فى جانب الحمد وبالمتعلق فى جانب الشكر تقديما للاخص فى جانب كل منهما افاده يس وظهر من كلام الشارح ان بين الموردين عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان وينفرد الحمد فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان وينفرد الشكر فى ثناء بغير لسان فى مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فمورد الحمد تفريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم اه جربى وكتب أيضا قوله فمورد الحمد اعترض بأن الاولى أن يقول فمصدر الحمد لان مورد الشئ ما يرد عليه ذلك الشئ بعد وجوده وتحققه وصدوره

فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره

عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره
به للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان
(قوله أعم) أي مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أي مطلقا اه
سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل
الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف
وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحي أو الهام لقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف
في الوضع انما هو في أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى
اتفاقا وأما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع
يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعي علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم
بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا بتصفية الباطن
كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود
الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما
دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد
يقتضي اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى
الدال عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات
الموضوع لها جامعة لها لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجحا للتسمية به
لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان
قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية أي حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل
وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام
عليك اه جربي فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي
هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ
عبد القاهر لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام
الكشاف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت
لا التفات اليه اذا لم يكن خبرها فعلا والادات على التجدد كما في الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا
احتملتهما بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله
والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم
الحمد) اورد عليه ان النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلي لا القار فيه والحمد هنا
مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة
المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر في المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر
فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنري بأنه سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم
فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة فيكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (الله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

النكتة للتقديم للمزال عن محله لا القار فيه ممنوع اه يس (قوله باعتبار) الباء سببية
(قوله نظرا الخ) أى فهو اهم لعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم
الذاتى انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد
لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال وأورد عليه ان مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء
لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ماسواه لا أحد
الجزأين على الآخر قال الحفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم
نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى أى معنى الحمد وأورد عليه أيضا ان
هذه النكتة معارضة بافادة تقديم لله الاختصاص والجواب ان الاختصاص مستفاد
على تأخيره أيضا التعريف المبتدا بلام الجنس وقيل لان اللام تفيده واورد أيضا تقديم
الجار والمجرور فى نحو فلله الحمد رب السموات وله الحمد فى السموات والارض مع ان المقام
مقام الحمد والجواب منع ان المقام فى نحو الآى المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان
استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف
قاله الفنرى (قوله مقام الحمد) لم يضمر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله فى تقديم)
أى فى توجيه تقديم الخ وهو مبنى على ان باسم متعلق باقرأ الاول واليه ذهب صاحب
الكشاف وجعله صاحب المفتاح متعلقا باقرأ الثانى واقرأ الاول منزل منزلة اللازم
وعليه فلا تكون الآية نظير ما نحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ماسيجىء
(قوله وان كان ذكر الله) أى ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أى بقطع النظر عن
المقام (قوله على ما أنعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين
الذاتى والوصفى لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء
معمولاته وهو لا يجوز وتقدم الاستحقاق الذاتى على الوصفى لانه أقدم من الوصفى اه يس
ملخصا وفى عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات فهو علة له أى أثبت
هذا الحمد أعنى الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هذا التعليل (قوله أى على انعامه)
جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لاولويتها لفظا ومعنى
اما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافهما فانهما يحتاجان الى تقدير العائد فى أنعم
أى أنعم به مع ان مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جره بما جر به الموصول ثم نقل السيوطى
عن بعض النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول
وفى علم أى وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم
من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما لا يحتاج الى
التقدير أولى وأما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد
على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة أن النعمة أثر الانعام

باعتبار انه أهم نظرا الى كون
المقام مقام الحمد كما ذهب اليه
صاحب الكشاف فى تقديم الفعل
فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك على
ماسيجىء وان كان ذكر الله أهم
نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى
على انعامه

وبهذا يعرف منع قوله فى المطول يتعذر تقدير العائد فى المعطوف وانه لاحاجة الى جعل
مالم تعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجمهور على منع حذف المبدل منه فى غير
الاستثناء المفرغ وابن الحاجب على منعه مطلقا ولا الى جعله خبر محذوف أو مفعوله
(قوله ولم يتعرض) أى تفصيلا للمنعم به أى لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقوله
ايهاما علة لترك التعرض لكل المنعم به تفصيلا أى ايقاعا فى الوهم أى الذهن قصورا الخ
أى لم يوقع فى ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة
بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع فى توهم شئ غير ثابت
حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله ولئلا يتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنعم
به تفصيلا كأن يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كأن يقال على انعامه ببعض الاشياء
أى يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أى ان الحمد لا يكون الا عليه
دون غيره من النعم ان أرجعنا ضمير اختصاصه للحمد او اختصاص المنعم به بما تعرض له
أى أن المنعم به هو ما تعرض له دون غيره ان أرجعناه للمنعم به وهو الاقرب أو اختصاص
الله بما تعرض له المصنف أى ان الله لم ينعم الا به دون غيره ان أرجعناه لله وفهم من هذا
ان المصنف تعرض لكل المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيد لان ما أنعم فى تأويل انعام
الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام فى قوة ذكر المنعم به اجمالا اه ثم قال
لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لانا نقول المراد
بالتعليل ههنا حذف المنعم به فى ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه اى بأن يقول أنعم
بكذا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله ايهاما) مفعول له لفعل تضمنه لم يتعرض أى
ترك التعرض ايهاما الخ كما سيجئ الكلام عليه عند قول المصنف ولم أبالغ فى اختصاره
تقريبا فانظره (قوله بشئ) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وعلم) أى علمنا فالمفعول
الأول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصور كونه من عطف الخاص على العام
بعد التأويل فى أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم
اذ الفعل لا عموم فيه أى شمولى وانما عمومه بدلى ع س سم (قوله رعاية الخ) المفعول له
قد يكون غاية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية
مترتبة على عطف الخاص على العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف
المذكور فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور
فيه عبد الحكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر
الخاص بعد العام وعلله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلله بالتنبيه ففى الكلام لف ونشر
مرتب وكتب أيضا قوله رعاية أى حفظا (قوله لبراعة الاستهلال) هو أول تصويت الصبى
استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوى تفوق الابتداء سمى بها
اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب لتفوق الابتداء فهو من تسمية السبب

ولم يتعرض للمنعم به ايهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم
من عطف الخاص على العام رعاية
لبراعة الاستهلال

وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق

باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية كذا في الفنري واضافة براعة للاستهلال مجاز بمعنى ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى في أو كان يوصف بها حقيقة الكلام فلا وكتب أيضا قوله لبراعة الاستهلال هي هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب في فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لكن تشاركا في الاسم واما باعتبار ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اه جربي ببعض تصرف وقوله في فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع اذ هي كلها تسمى بالبيان كما سيأتي (قوله الاستهلال) أي الابتداء (قوله وتنبيها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلته على بقية أفراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للمنعم به جار في المعلم فلم ذكره قلت للنكتتين المذكورتين في قوله رعاية الخ والنكات لا تتزاحم (قوله لقوله مالم نعلم) أي لما من قوله مالم نعلم (قوله مالم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد مالم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا وأنفسنا لعلوه عن كسب قوتنا ففيه اشارة الى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه ولان المقام مقام خضوع فيناسبه التنصيص على عدم العلم ولاجل السجع وللتنصيص على أن الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي تجوزا اه من حواشي المطول (قوله قدم) أي البيان على المبين أي بعد ذكر العامل أولا كما هو الاصل فلا يرد حصول الرعاية بأن يقال ومالم نعلم من البيان علم ودفع سم هذا الايراد بلزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بأن الممتنع انما هو تقديم الصلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أي المنطوق به بدليل وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أورد عليه انه اما أن يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله أراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له من الفنري ببعض تغيير (قوله عما في الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أتى بها معطوفة ايماء الى تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها ظاهر ان جعلت الاولى انشائية وبتقدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى على الجواز (قوله على سيدنا) أي البشر أو العقلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أي من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما يفيد المبالغة في المحمودية والآخر المبالغة في الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة التوحيد لانه أنسب بما له من مقام المحمودية قاله في الاطول (قوله خير من نطق) آثر النطق على التكلم والقول مثلا موافقة للآية الشريفة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للباري تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلاف ما لو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك

لاخراجه تعالى بأن يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب أيضا قوله من نطق
فى نسخة أنطق وهى أنسب لفظا ومعنى بأوتى كما فى يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ)
اختار هذين الوصفين لمناسبة ماذكر فى الحمد من البيان والصواب ماطابق الواقع فهو
مرادف للصدق (قوله هى) قيل اتى بهى دون أى لافادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره
اشارة الى انه المرضى فى معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل
العلم بمعنى المسائل ولامية ان جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أوفى ان جعل بمعنى الملكة
وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل
الحكمة النبوة والخشية والاصابة فى القول وهى منحصرة فى نوعين علمية وعملية والعملية
تزكية وتحلية اهـ جربى (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله قام زيد المطابق للواقع
(قوله وافق الحق) أى وافقت نسبته الكلامية النسبة الخارجية التى هى الواقع ونفس
الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمحذوف وتقدير الكلام
لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ اهـ يس وهو فى خسرو
ويدل عليه ماسيأتى ان من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا لله) أى مسندا
لله (قوله وفصل الخطاب) قال فى المطول هو اشارة الى المعجزة قال الفنرى أراد بالمعجزة
المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه
عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به
ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز فى غير القرآن
غير ظاهر لتصريحهم بأن باقى الكتب ليست منزلة للاعجاز واما مايعمها وسننهم القولية
فالامر أظهر اهـ وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن بنبينا ومفاد
العبارة الاشتراك فى فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف اليه أفعل
التفضيل الذى هو بعض مايضاف اليه (قوله أى الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة
الى أن الفصل وان كان مصدرا فى الاصل مستعمل هنا اما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل
وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدرى وذلك لان المراد الاشارة
بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما فى المطول ولا يناسبها المعنى المصدرى فى شئ منهما
اهـ خسرو وجوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدرى على أن يكون الكلام من قبيل
جرد قطيفة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الاوجه من اضافة الصفة الى
الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدرى
وتكون الاضافة حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للمفصول
ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذى الخ تفسير للبين (قوله الذى يتبينه)
أى يعلمه علما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدى بنفسه واما الذى بمعنى الظهور فهو لازم
وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه اهـ فنرى والاظهر انه عطف لازم وكتب

بالصواب وأفضل من أوتى الحكمة
هى علم الشرائع وكل كلام وافق
الحق وترك فاعل الايتاء لان هذا
الفعل لا يصلح الا لله تعالى (وفصل
الخطاب) أى الخطاب المفصول
البين الذى يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل
بين الحق والباطل (وعلى آله)

أيضا قوله يتبينه من يخاطب به أي من البلغاء أي يفهم مافيه من النكات والاسرار التي
توجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال
لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد ان ذلك لايظهر في جميع القرآن سيما المتشابهات
خصوصا على رأي السلف هذا خلاصة مافي الحفيد وفي الجربي ان المراد فهم معانيه
وأجاب عن الايراد بأن الكلام في الخطاب المتعلق بالمكلفين كالمتعلق بالصلاة والصوم
والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور
للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اه وهذا يعني قول عبد الحكيم
فصل الخطاب وصف لبعض ما أوتوه لا لجملته حتى ترد المتشابهات وماذكر من السؤال
والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذي أوتيه نبينا وهو القرآن الذي هو جزئي
من جزئيات فصل الخطاب الكلي الواقع في عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب
في عبارته خصوص القرآن بل مايشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فأبدلت

أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولي الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب

الهاء همزة توصلا الى الالف لا لابقائها فلا يرد ان الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة
الفا وانما لم تقلب الهاء ابتداء الفا لان قلبها الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه
واما قلبها همزة فمحقق كماء أصله ماه بدليل مياه واما قلب الهمزة الفا فشائع اه مزيد
بايضاح (قوله بدليل أهيل) لا يخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به في الاطول
ويؤيده ماروى عن الكسائي انه سمع أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل
وبهذا يعرف مافي قول الحفيد لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة
للبيان (قوله خص استعماله الخ) أي وان وضع عاما اه سم (قوله في الاشراف) أي
العقلاء الاشراف أي بأن لايضاف الا الى الاشراف من ذوي العقول فلا ينافي تصغير آل
المقتضي للتحقير (قوله وأولي الخطر) في المختار الخطر القدر والمنزلة فعطف أولي الخطر
على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أي الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه
ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفي قوله الاخيار ايماء الى قوله
تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه تخصيص الاول بالاطهار والصحابة بالاخيار
اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أي بحسب المعنى لانه جمع حقيقي له فلا ينافي ماقاله
في حواشي الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع
صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وأنمار أو صحب بالسكون اسم جمع كنهر وأنهار اه
يس وفي ع ق جمع طاهر على غير قياس اه وقيل جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة
وفيه أن المصدر يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع
فاعل على أفعال كشاهد وأشهاد وبار وأبرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشري
وأحسن من الكل انه جمع طهر ككفرح بمعنى طاهر على مافي القاموس وقوله أو صحب
بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بأفعال الا اذا اعتلت عينه كثوب وبيت وباب على

الصحيح انه حالي (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فسقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فنرى بزيادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خير مخفف خير المشدد فما وجه التقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الا لخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعل تفضيل أصله أخير حذفت همزته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به هذا ايضاح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر أو حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت وأموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة وان لمنكور يضف البيت اما مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال ثم أيضا وتلو أل طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا وما لمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث ان التفصيل المذكور في غير خير اما هو فقال في الاطول انه لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح اه وكذا في خير وغيره وعلل الخطائي عدم تغييره كتغيير أفعل التفضيل بحسب ما قدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل المجمل والتزام ذلك يحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل أما هنا لمجرد فصل الخطاب لا للتأكيد ووقوع الجزاء فانه غير مقصود اه ووجهه ان مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه بكون علم البلاغة وتوابعها بالاوصاف الآتية وليس في تأكيده كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء في الحقيقة الاخبار والاعلام وكأنه قيل فأقول أو فاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أي بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والا فمضمون المذكور ثابت حمد أو لم يحمد على انه أجيب عن هذا بان

(وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد (أما بعد)

البعدية رتبية اه وبذلك أيضا يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد
أي بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة
بها ليكون آن الشروع فيما بعدها غير خال عنها فيزيد في التبرك أطول (قوله هو) أي
ههنا (قوله المبنية) أي لشبهها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعدها كما
في الفاكهي لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبني على حركة للتخلص
من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات الثلاث وجبر الما فاته من الاعراب
باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي لفظا لا معنا بدليل قوله المبنية واثطرلم
اقتصر على هذا الاحتمال مع ان عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد
معربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل في الاسماء الاعراب فكان ينبغي ذكره ان
لم يقتصر عليه اه يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم امابالتلقي عن المشايخ
أو لكونه رآها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أي بعد الحمد والصلاة)
فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه دون لفظه والا لقال أي بعد بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخلت البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل
السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ماقيل ان
الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه)
أي في محله حال البناء كما هنا وفي لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا أما بعد
حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه اما صريح في انه من متعلقات الشرط والاوجه
انه من متعلقات الجزاء اذ القصد تحقيق الجزاء والملائم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا
في الفنري وكتب أيضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف
(قوله لنيابتها عن الفعل) أي فعملها بطريق النيابة ولم يقل وعن مهما مع انها نائبة عنها
أيضا لان نيابتها عنها لا مدخل له في العمل (قوله والاصل) أي ماحق التركيب أن يكون
عليه وانما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا وماذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ
مبني على ان مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه
في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير أن أما لتفيد
لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا أنه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فحذف
الشرط وزيدت ما وأدغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضي اه فنري
وقوله مهما في القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا لزاعمهما
ولها ثلاثة معان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتنا به من آية
الثاني الزمان والشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا
الثالث الاستفهام كقوله * مهمالي الليلة مهمااليه * وفي هذين خلاف وقوله يكن هي تامة
وفاعله ضمير راجع لمهما ومن شئ بيان لمهما في موضع الحال لتأكيد العموم أو لادخال

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أي بعد الحمد والصلاة العامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ

الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط
في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أي ان كانت مهما هنا بالمعنى
الاول من معانيها بدليل مابعد ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير
أو شئ وخبرها بعد وقوله أولادخال الخ أي وادخال مابعه قل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله
والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنيابتها عن الفعل فهو استئناف بيانى (قوله
بعد الحمد) مبنى على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أى فى هذا الاصل
قال ع ق وانما قيد بالابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا
كقوله مهما تعط من شئ أقبل اه ومحل كونها فى هذا الاصل مبتدأ اذا لم تجعل
للزمان والشرط كما جوزه عبد الحكيم والا كانت فى محل نصب على الظرفية الزمانية
وكتب أيضا قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف فى خبر هذا المبتدا ونحوه على ثلاثة مذاهب
الاول أنه الشرط وحده والجزاء قيد فيه والثانى أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه
والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه بجربى (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) لم يقل له
وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لهما وليس مرادا لايقال هلا راعى
ذلك أيضا فى قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدا من لزوم
الصفة للموصوف لامن لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك
انما يصح فى جعل اللازم للمبتدا الاسم (قوله والفاء لازمة له) أى لا تنفك عن الاتيان
بعده متصلة بجوابه وقوله غالبا أى فى غالب أحواله وواضعه فلا ينافى اللزوم وكتب
أيضا قوله غالبا أى فى غالب أحواله وهو ما أشير اليه فى هذا البيت

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد أو مضارعا مثبتا أو منفيا
بلا وعن الحذف فى غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
(قوله لحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط) أى أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها
موضعهما والمراد بالابتداء المبتدا وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء
والشرط للبيان والمراد بالمعنى مايعنى ويقصد مطلقا لاما قابل اللفظ ويصح قراءة الشرط
بالنصب عطفا على معنى وعبارته فى المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدا
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أى كتضمن نعم جملة الجواب وفى
ذلك دلالة على ما هو المناسب عبارة الشارح هنا وبه يسقط ما يقال لم يعهد تضمن الحرف
معنى اسم وفعل لانه مبنى على أن القصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضا قوله لحين تضمنت
الخ قال الأنبرى اعلم ان ظاهر ماذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدا وفعل الشرط
مخالف لما ذكره فى أحوال متعلقات الفعل فى تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث
قال ثم الاصل أما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذى هو الشرط

بعد الحمد والصلاة ومهما هنا
مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا
ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا
فحين تضمنت أما معنى الابتداء
والشرط

فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته تصريف
وعن حال آخره اعرابا وبناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعانى وعن اختلافه
فى التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن
وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن
كيفية ترتيب المنثور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايراده فى الكتابة
علم الخط فهذه اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض
الشعر أن العروض يميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف به كيفية انشاء
الموزون المقفى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس
(قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعها وانما
يلزم كونها من الطائفة التى هى أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل
منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أى لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا)
أى رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييزا اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله
من أجل قدر العلوم أى اقدارها واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله
من قدر أجل العلوم أى اقدارها وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف فى علم البلاغة
ومعطوف عليه أى لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم أو قدر أجلها اه
أطول والاحتمالان اللذان فى قدرا يجريان فى سرا أى وأدق سرها أى أسرارها أو وسر
أدقها أى اسراره على مامر اه وقال عبد الحكيم قدرا تميز من نسبة الاجل الى العلوم
محول عن الفاعل أى من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أى من طائفة علوم
أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال كما وهم
الفاضل الاسفراينى (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اه ع ق
كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر
المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافى والا فقد يكون ذلك بغير
علم كالالهام اه سم وكالسليقة (قوله العربية) أى اللغة العربية (قوله فيكون الخ)
فيه اشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة
مطوية مسلمة وهى ان دقائق العربية واسرارها من أدق الدقائق والاسرار ونظمه
هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية واسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم
سرا والدقائق والاسرار بمعنى كما فى ع ق والمراد الامور التى تقتضيها البلاغة كالتأكيد
للمنكر وعدمه لخالى الذهن هذا ان أرجعنا ضمير اسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح
ارجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وباسرارها فوائدها كدفع الانكار بالتأكيد
ويمكن على هذا أن يراد باسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج الى توسط مقدمة محذوفة كما
فى يس (قوله ويكشف الخ) أى يزال علة للاجلية كما يشير اليه الشارح فى كلام

(من أجل العلوم قدرا وأدقها سرا) أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف

المصنف لف ونشر مشوّش قال الفنرى وانما بدأ بالاجلية فى اللف لانها أدخل فى المدح من الادقية وأخرها فى النشر لان دليلها انما ينكشف بما ذكره فى توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الاعجاز) أى طرقه وأسبابه وهى دقائق البلاغة واسرارها كما سيشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الاعجاز لم يقل عن الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة مزاولة الوجوه المكشوفة بهذا العلم لابه كما فى المفتاح اه أطول ملخصا (قوله فى نظم القرآن) حال من وجوه أو من الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله فى نظم القرآن هو فى الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرأ وقرآنا أى جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أوجعل أولا بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته فى المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثانى الانسبية وهو علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام فى سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف ألفاظ مسمى الكتب باختلاف التلفظ (قوله أى به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله به يكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه فى كتب الكلام لانه على وجه الاجمال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه ان القرآن معجز وهذا العلم يعرف به انه معجز وفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه فى أعلى الخ) يصح تعلقه بيعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلته وعلة علته لكن معرفة الاولين به بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التى اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه فى أعلى الخ أى لا لكونه يخبر عن المغيبات ونحوه من الاقوال فى وجه الاعجاز (قوله فى أعلى مراتب البلاغة) المراد الاعلى النوعى وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه فى تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه فى الطرف الاعلى اه يس أى فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك أيضا يندفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كله فى مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه ويقال أطاقه اطاقة (قوله وهذا) أى ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز (وقوله وسيلة

عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن أسرارها) أى به يعرف أن القرآن معجز لكونه فى أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر وهذا وسيلة

الى تصديق النبى أى لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أى هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجل على ما تقدم لا لكونه من الاجل لان علته المترع عليه وكتب أيضا قوله لكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه اجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أى فى النفس قال الشارح فى مطوّله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف أى فى الاستعارة بالكناية فانها عنده التشبيه المضمر فى النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيه وجوه الاعجاز أى هذا المركب الاضافى اه يس أى معناه (قوله واثبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالستر يطلق فى اللغة على المعنوى أيضا اه والذى فى القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الستور والاستار وهو ما يستر به وأما بالفتح فمصدر وليس فى ذلك ما ادّعاه بل قد يتبادر منه خلافه (قوله ايهام) أى تورية لان الوجه يستعمل فى معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أى المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ) وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجوز عنه وهو جمل القرآن اه عبد الحكيم أى ليتوافق المشبه والمشبه به فى الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أى المضاف اليه فقط اه يس (قوله بالصور) أى المصوّرات وجمع ليلائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذكر شئ من ملائمات المشبه به وإذا ذكر المشبه به كما فى المصرحة أو لم يذكر كما فى المكنية وما قيل من أنه لا يكون الا فى المصرحة لانه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فمردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الاول مع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو والمراد بهذا الكلام بيان نكتة ايثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهى التنبيه على منشأ الاعجاز فان النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كأن ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا ترد المتشابهات لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها وبه كان ارتفاع شأنها وفى الفنرى النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك وفى الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلا اضافة للقرآن قد يستعمل فى أعم من المعنى المذكور

الى تصديق النبى صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات ويكون من أجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن

كما فى القرى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أى المراد به هنا ذلك مجازا لان النظم فى الاصل ادخال الدر ونحوه فى السلك استعير هنا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا اجراء الاستعارة فى القرآن بأن يكون شبهه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخييل (قوله تاليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعانى) أى الامور التى يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها فى محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعانى وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أى فى الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أى دلالاتها متناسقة فى وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أى عقل البليغ راجع لكل منهما كما فى عبد الحكيم وسيأتى ان علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالات (قوله لا توالبها فى النطق الخ) أى بخلاف نظم الحروف فانه توالبها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد فى اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أى على أى حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أى المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفرده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أو تبعية على الخلاف فى أسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى الكائن من مفتاح أو كائنا من مفتاح فهو صفة للقسم أو حال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدا الا أن يجرى على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز اتيان الحال من المبتدا وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لا دلالة له على الحدث والا كانت أل موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أى الكائن من مفتاح ما نصه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك انما لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجىء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السين مع الهمز أو الواو كما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكة قرية بنيسابور وقيل بالعراق

تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها فى النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى

وقيل باليمن (قوله أعظم ماصنف الخ) أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه فيقتضي ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب ويجاب بأنه كتاب باعتبار نقله على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا في حواشي المطول ماموصولة أو نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولا حرفيا اذ المعنى أعظم التصنيف لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الا ادعاء اه وظاهره انه مع الادعاء يجوز كونها مصدرية والظاهر خلافه لانه بين مابقوله من الكتب اه يس وفيه ان تبيين مابقوله من الكتب لا ينافي مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر انه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدري مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أي أعظم المصنفات كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان أن يفترى في تاويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا اشكال في بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهورة) نعت للكتب فغير المشهورة بالاولى أهـ ق (قوله بيان لما) تعقب بأن من البيانية مع مدخولها في موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالاقرب أنه بيان للضمير المستتر في صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لزمن التصنيف لجعله من الحال المقدرة وفي ذلك البيان مزيد مبالغة في نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ماصنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ماصنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اه يس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أي اللازمتين لقوله أعظم ماصنف فيه نفعا مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قيل بل مضاف اليه أي والحال لا يأتي من المضاف اليه الا اذا صلح المضاف لعمله في الحال النصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا او كان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبني وجه زيد متبسما أو مثل جزئه في صحة اسقاطه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهنا ليس كذلك (قوله من أعظم) أي من نسبة أعظم الى ماصنف فيه فلا بد من تقدير مضاف في القسم الثالث أي لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ماصنف فيه ويحتمل انه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تمييزا من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أي المشهور نفعها الا انه لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اه يس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) في تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جموعها ففيه حذف مضاف ومعطوفين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال في الاطول وبين كونه أعظم نفعا بكونه جامعا الثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتمها تحريرا في قوة ولكونه أتمها تحريرا وقوله

(أعظم ماصنف فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أي القسم الثالث (أحسنها) أي أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا)

(و) وهو وضع كل شيء في مرتبته
لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب
الكلام (وأكثرها)

وأكثرها للاصول جمعا في قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اهـ يس وقوله كما يشير راجع للمنفي على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيبا فيه ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بأنه يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها بعضها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذي هو السكاكي لا للمرتب الذي هو القسم الثالث فوصفه بهما مجاز عقلي للملابسة بينهما وهي وقوعهما عليه أو هما مصدران للمبني للمفعول فوصفه بهما حينئذ حقيقة ويحتاج عليه الى جعل المصدرين في تفسير الشارح انهما كذلك تدبر (قوله أي أحسن الخ) لو قال أي الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء لئلا يرد الاعتراض المشهور اهـ عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبته الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء وهو فاسد ولا الى شيء لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة الشيء الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أي وضع الاشياء في مراتبها أي هذا في مرتبته وهذا في مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله أن الضمير الراجع الى النكرة معرفة على الراجح واضافة المرتبة للعهد الخارجي والمعنى وضع كل شيء في المرتبة اللائقة بهذا الشيء الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء في مرتبة شيء معين تليق هي به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام القريب اليه وهو يقبلها فالكتب قريبة الى تمام التحرير والقسم الثالث أقربها اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما في يس وفيه نظر وبهذا أيضا يندفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول بعد غير مصون الخ لان كونه أقرب الى تمام التحرير بالنسبة اليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه على أن توهم المنافاة اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والا لم تتوهم وفي الاطول ان معنى كون الكتاب أتم تحريرا كون أجزائه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض وحاصله أن المراد بالاتمية الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه اهـ فنرى (قوله وأكثرها) لم يقل

ولكونه أكثرها كما قال فى سابقه ما كتفاء بالمقايسة وقوله أى أكثرا لخ هلا حذفه كما فيما قبله اكتفاء بتفسير الضمير الاول وكتب أيضا قوله وأكثرها الخ جمع الاصول مقدم على الترتيب والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكرا الا أنه أخره رعاية للسجع (قوله للاصول) المراد بها اما الشواهد لانها أصل للقواعد واما القواعد لان الاصل يرادف القاعدة اه يس والاولى ارادة الثانى (قوله يفسره الخ) فيه أن مالا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير مطلق الدلالة والافهام قال فى الاطول فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف اه يس (قوله لا يتقدم عليه) لانهم جعلوا علة التأويله بأن مع الفعل ان أريد الماضى أو المستقبل وما مع الفعل ان أريد الحال كما نص عليه ابن مالك فى الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدرى لا يتقدم عليه لانه ومعموله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها اه يس وعبارة غيره ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول اه (قوله والحق جواز ذلك فى الظروف) أى لوروده فى التنزيل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعى وقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وتقدير عامل للظرف تكلف وليس كل مؤول حكمه حكم ما أول به فسقط ماقيل ان المصدر مؤول بأن والفعل أو بما والفعل وأن أوما موصول حرفى والفعل صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقدم جزء الشئ المرتب الاجزاء عليه على أن الذى فى كلام أئمة العربية أن المصدر انما يؤول بأن أوما والفعل اذا كان بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به ويعمل حينئذ فى الظرف نحو له ذكاء فى الطب ومعرفة فى النحو ويجوز تقديم معموله الظرفى عليه لعدم المحذور وهو تقديم مافى حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك فى المغنى فى الكلام على قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم وقوله تعالى أكان للناس عجبا ان أوحينا فجوز فى الظرف المتقدم على المصدر تعلقه به قال لانه لا ينحل لأن والفعل أى ولا لما والفعل واشتراط التأويل انما هو للعمل فى غير الظرف من يس وكتب أيضا هذا مذهب الرضى والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أى الظروف مما أى من شئ يكفيه أى يكفى ذلك الشئ أى من المعمولات التى يكفيها رائحة من الفعل ومنها الحال فى قولهم تلك هند مجردة لان تلك فى قوة أشير والتمييز فى قولهم رطل زيتا أى والمصدر دال على الحدث الذى هو جزء معنى الفعل ففيه رائحة من الفعل فهو يكفى الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع توهم نشأ من وصف القسم الثالث بما مر (قوله أى غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير وفى نسخ حذف غير (قوله وهو الزائد) أى اللفظ الزائد على أداء أصل المراد وقوله المستغنى عنه أى فى أداء أصل المراد سواء كان متعينا أم لا اه عبد الحكيم وكتب أيضا المستغنى عنه أى بلا فائدة (قوله وهو الزيادة) أى الزائد كما فى نسخ (قوله بلا فائدة يلزم) من كونها بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس فى كلامه احتباك كما قيل (قوله وستعرف الفرق بينهما) هو

أى أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك فى الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب

(والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر أي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أي محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت) جواب لما (مختصرا

هو أن الزائد في الحشو متعين كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فلفظ قبله زائد قطعا والزائد في التطويل غير متعين كقوله * وألفى قولها كذبا ومينا * فالكذب والمين بمعنى واحد فيكون أحدهما زائدا قطعا لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحشو يكون مفسدا وغير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا وفي قوله الفرق دون أن يقول فرقا آخر نوع اشعار بأن ماذكره هنا ليس فرقا يعتد به وذلك أن هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ماذكر من المعنيين متساويان صدقا وأما الفرق الذاتي الذي وعد به في بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما اذا تأوتباينهما صدقا على ماوقع عليه الاصطلاح اه بحري وجعل التطويل في جانب الاختصار والحشو في جانب التجريد لا يناسب الا الفرق الآتي قال الحفيد ما معناه ليت شعري لم اقتصر على ماذكر ولم يورد الفرق الآتي مع اختصاره ومع مناسبته للمصنوع هنا ومع أنه المعتد به وكتب أيضا قوله وستعرف الفرق أي المعتد به الاصطلاحي وما تقدم تقريبي لغوي (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغي أن يجعل متناولا لضعف التأليف نظرا الى أن مخالفة النحو توجب صعوبة فهم المراد على المتقني لقواعده ويمكن أن يقال هذا القسم من التعقيد لم يوجد في القسم الثالث وكتب أيضا لعله حمل التعقيد على أنه مصدر عقد مبنيا للمفعول ليكون وصفا للكتاب فلذا فسره بذلك لكن يرد أن التطويل ليس وصفا للكتاب فكان ينبغي تأويله أيضا الا أن يقال تركه اتكالا على المقايسة تأمل سم وكذا يقال في الحشو وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد حملهما على المحشو والمطول به لا المعنى المصدري حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد فالثلاثة في الاصل مصادر هذا وبناء المصدر من المجهول لا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه أنه من المعلوم وقد يدفع بوجود القرينة كما هنا اه (قوله قابلا) اختار في جانب الاختصار القبول وفي الاخيرين الافتقار ايماء الى أن الاحتراز عن الاخيرين أهم من الاحتراز عن الاول وأراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه أهتم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع اه فنرى (قوله خبر بعد خبر) يحتمل أن يكون نعتا وعن تجويز الحالية من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لان الخبر به أظهر وأقرب أولانه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لانه في نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك حرر اه سم (قوله لما فيه الخ) أي ففي كلام المصنف لف ونشر مختلط (قوله عما فيه من الحشو) لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتأمله سم (قوله ألفت الخ) انما قال ذلك دون اختصرته مع أنه أخصر للاشارة الى أنه ليس مطمح نظره

اختصار القسم الثالث لامر دعاه اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن مافيه مما
يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اه سم وكتب أيضا قوله ألفت قال في الاطول
ولا يخفى أن من تتمة دواعى تأليف مختصر كذا أنه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها
أحد فكان الانسب أن يضمه الى ماذكر في الشرط بأن يزيد واجتمع عندي فوائد كذا
وكذا ألفت (قوله يتضمن) أي تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده
قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول أنه تأويل عند الحاجة وأن الافعال الماضية أكثر
بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله
يتضمن الخ عبر في جانب القواعد بالتضمن وفي جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان
المتضمن جزء من المتضمن فقصد أن القواعد مقصودة لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما
لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ماهو زائد على أجزائه
الاصلية اه من يس (قوله حكم كلى) أي حكم على كلى فان كلية الحكم كون
المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه
صدقه عليه أي الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في ليتعرف لام العاقبة
وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وماقيل من أن المراد قضية كلية
تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضافين
أو أن الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وبضميري ينطبق
وجزئياته المعنى المجازي أعني المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلى والجزئي على حكم
الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج
فتكلفات لاتليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اه عبد الحكيم وقد
تحصل من هذا أن في تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثاني اسم لنفس
القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذي هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه
حكم القضية العامة التي هي أصل لما تحتها من القضايا بالمعنى الكلى بجامع الاشتمال
وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئي بجامع الاندراج وأطلق على حكم الاصل لفظ
الكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئي فلا يرد أن الشائع اطلاق الكلى والجزئي على
المفهوم الكلى وأفراده لاعلى حكم القضية الكلية وماتحتها من القضايا المخصوصة بل
الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحامل على الوجه الثاني قصد موافقة
التعريف للمعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم واضافة
أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليته باعتبار موضوعه
لاباعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لاتصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم
آخر اه جرى وقوله لان القضية أي ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم
أي ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئي وتجعله

(يتضمن مافيه) أي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهي حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر

موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئي كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بقي شيء آخر وهو أن ان التي في موضوع الصغرى اما أن تكون من المحكي أو من الحكاية فان كان الاول لم يلتئم مع قوله يجب توكيده لئلا يلزم تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب توكيده أي لابد أن يكون مؤكدا وان كان الثاني لم يلتئم مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالي عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أي يراد القاؤه وان كان لا يلقى بالفعل وكذب أيضا فيه أنه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتي أن الشاهد جزئي يذكر لاثبات القاعدة فتتوقف هي على معرفته والجواب أن الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفة بعض جزئياتها أي بالسماع من الموثوق بعربيته بالنسبة الى المستنبط أي الذي استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اه ممن يس (قوله يجب توكيده) أي لابد أن يكون مؤكدا اه عبد الحكيم (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا اه مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التي لا يحتاج اليها اه (قوله وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال في الاطول المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لايضاح القاعدة وهو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أي الصالحة لان تذكر لايضاحها وكذا يقال في تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح أخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلي لاشتراط كون الجزئي من كلام الموثوق به في الشاهد دون المثال وليس المراد أنها تذكر بالفعل للايضاح أو الاثبات اذ لا يلزم للجزئي المثالي أو الشاهدي أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فان أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبينهما تباين كلي ويلزم أن ما قصد به معا واسطة وان أريد للايضاح مطلقا أي سواء كان للاثبات أيضا أولا وللاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهي أخص من الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آل) مضارع معتل مبدوء بهمزة المتكلم ماضيه ألا كعلا وأصل آل أألو بهمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألفا وحذفت الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالى

يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهي الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهي أخص من الامثلة (ولم آل) من الالو

بالتشديد أيضا فهما مصدران لا ألا كعتا عتوا وعتيا كما هو القاعدة فى مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقى للالو وهو التقصير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذى يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وان أمكن أن يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها المحشى الأنّ الانسب الثانى لانّ هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد فى الاستعمال الا متعديا الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسرو والحاصل أنّ فى لم آل جهدا أوجها أحدها انّ آل بمعنى اقصر وجهدا اما حال من فاعله أى مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أى مجتهدا جهدا أو تمييز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون فى المعنى فاعلا مجازيا أى لم يقصر اجتهادى أو منصوب بنزع الخافض أى فى اجتهادى ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول محذوف وهذا هو الذى دل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى الترك فجهدا مفعول ولا حذف حينئذ الرابع مانقل عن أبى البقاء أنّ لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار الشارح الثانى لانه فى غاية الشيوع وكأنه درج المجاز المشهور كما فى يس تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لاغير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم ان فسر بالطاقة وبالفتح لاغير ان فسر بالمشقة هذا ماتفيده عبارة المختار وفى المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أى لم أمنع أحدا لانّ الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله فى تحقيقه) أى ايراد مباحثه أولا محققة لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله فى تحقيقه متعلق بآل لا بجهدا لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ← ماقاله الزمخشرى فى قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون اه يس (قوله أى المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام عموم هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أى المختصر أى ما فيه اذ التحقيق للمعانى لا للالفاظ التى هى مسمى المختصر وأما التهذيب والترتيب فهما فى الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر وارادة ما فيه أى بواسطة الالفاظ وارادتهما وقيل التهذيب للمعانى فهو كالتحقيق اه من يس بهم (قوله تناولا) هو فى الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ اه مطول فاطلاقه على نفس الاخذ من اطلاق اسم السبب على المسبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء ان جعل جزأ منه وعلى كل حال فقوله تناولا استعارة مصرحة أو فى ضمير أقرب استعارة مكنية (قوله أى أخذا) أى أخذا منه أى أخذ المعانيه من ألفاظه (قوله أى ترتيب السكاكى) انظر لم أعاد لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أى فهو مضاف اضافة المصدر الخ أو فهو من اضافة الخ (قوله فى اختصار

(جهدا) أى
وهو التقصير
اجتهادا وقد استعمل الالو فى قولهم
لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين
وحذف ههنا المفعول الاول
والمعنى لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه)
أى المختصر (وتهذيبه) أى تنقيحه
(وترتيبه) أى المختصر (ترتيبا)
أقرب تناولا) أى أخذا (من
ترتيبه) أى ترتيب السكاكى
أو القسم الثالث اضافة المصدر
الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ
فى اختصار

لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وأن الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فقوله لفظه تصريح بما علم التزاما وكان نكتته أنه لو قال فى اختصاره لربما توهم عود الضمير للمختصر باعتبار معناه كما رجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة فى لفظه من اضافة العام للخاص كشجر أراك اهـ يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد للنفى أو المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى أنه بالغ فى تجريده عن الحشو والتطويل والتعقيد وكل مايعيبه أفاده فى الاطول (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أبالغ وكذا قوله وطلبا كما هو صريح الشارح قال فى الاطول ان التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لانه فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان بأحسن الترتيب فقبولان لا نفسهما الا بسبب استدعاء التعليل فتأمله اهـ من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما واقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما واقعة على معنى أى المعنى تضمنه معنى لم أبالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أبالغ نفى وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعلل بقوله تقريبا اهـ يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفى لأن المفعول له مافعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لأن المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على ما فى دلائل الاعجاز أن من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه الى ذلك التقييد وأجيب بأن هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفى ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفى فلا يتأتى توجه النفى اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد لا بقيده على أن توجهه الى التقييد الثابت قبله أغلبى لا كلى بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لا أبالغ ويكون النفى للمقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر وموجود قبل النفى فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله فى الاطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصنف علتان للم أبالغ فقط لا لاقوله ورتبته أيضا وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما بل جوز الخطائى أن تكون الاولى للاول والثانية للثانى والعكس فتكون الصور أربعا اهـ ومنهم من علل عدم جعله علة للنفى بأن حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فلذا أوله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعماله (قوله معنى لم أبالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أن

لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه
معنى لم أبالغ أى تركت
المبالغة فى الاختصار تقريبا
(للتعاطيه) أى تناوله (وطلبا
لتسهيل فهمه على طالبيه)

والضمائر للمختصر وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك المذكور من الفوائد وغيرها (فوائد عثرت) أي اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) أي على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر

ترك المبالغة ليس بمعنى معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا لأن اللفظ يتضمن معناه ويتضمن ما يتضمنه معناه لأن متضمن المتضمن لشيء متضمن لذلك الشيء لكن يصير الكلام خاليا عن إفادة أن ترك المبالغة ليس بمعنى معنى لم أبالغ اه يزدي (قوله والضمائر) أي الاربعة (قوله وفي وصف الخ) قال في المطول ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به أولا ولوح به ثانيا وعرض به بوصف مختصره بأنه منقح سهل المأخذ ثالثا اه ملخصا وقوله حيث صرح به أولا أي في قوله غير مصون الخ وقوله ولوح به ثانيا أي في قوله قابلا للاختصار الخ قال في الاطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج إلى المبالغة في تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بأنه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم أبالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان إلى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا بكونه عن التحقيق تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض بأنه الخ) كان الظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما تفيده عبارته في المطول والا فهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح الا أن يقال مصب التعريض قوله كما في القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فقوله لا تطويل فيه راجع إلى قوله مختصرا وقوله ولا حشو راجع إلى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع إلى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) إشارة إلى توجيه افراد اسم الاشارة في قوله ذلك مع عوده على متعدد اه يس (قوله فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على مزيد اطلاعه وكمال ممارسته لكتب الفن كما نبه على وفور فطانته بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة في تعاطي كتابه وتسمية ملتقطاته من كتب القوم فوائد ومخترعاته زوائد ما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها وأما مبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على غيرها من الفوائد أفاده في الاطول (قوله عثرت أي اطلعت) قال في المختار العثرة الزلة وقد عثر في ثوبه يعثر بالضم عثارا لكسر يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك أعثرنا عليهم اه وفي الجر بي عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقعت اه ثم رأيت في القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كبا ثم قال والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب القاموس أنه إذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نصر كما قال في خطبته وكتب أيضا قوله عثرت في بعض الخ في ذكر العثور الذي تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم إشارة إلى العزة اه يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فإن قيل هي حينئذ أجنبية عنهم

وعما قالوه فكيف تدخل فى فنهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبتها لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كما فى المختار (قوله فى كلام أحد) أى من المتصدين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافى أنه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحو مفسر اه يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أى بالافادة بالتركيب أولا وبالذات فلا يرد أن الاشارة تستدعى قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص أعظم أجزائه اه سم فاندفع الاعتراض بأنه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أى معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوى للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التى هى معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ما سيجىء وههنا لا يعرف لشئ منهما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك فى السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجر فى الدعاء ولا لتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ما أجاب به الشارح توضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة فى الاستئناف ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة فى العطف مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو وقال فى الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشئ منهما ههنا الا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان منشأ اختيار الجملة الاسمية اه من عبد الحكيم وقال الفنرى قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيرى لان ما ألفته لا يصلح لان يلتفت اليه غيرى فضلا عن أن يسأل النفع به ويكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافيا أى أنا أسأل الله لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشئ أما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف وأما الثانى فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اه وفى

أى لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم المسند اليه

السيرامى وخسرو والفنرى ما ملخصه يجوز أن يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ فى مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتماد فى حصول النفع به على كمال تصنيفه فلا يدعو فقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اه وذكر فى الاطول من وجوه التقديم أنه يجوز أن يكون للتخصيص اظهارا للوحدة فى هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه قال فى أثناء السؤال الهى أجبنى وارحم وحدتى وانفرادى عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى جعل الواو للحال) أى وجعل الواو للحال يستدعى تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف المضارعية فانها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد انما لم يجعله ظرفا لغوا لاسأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان الحال وصف لصاحبها الامر ذاتى فى المختصر اه بايضاح وفيه أنه لا يظهر تعلق الظرف بأسأل مع استغنائه مفعوليه حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا لو سلمناه لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من أن ينفع) وأن ينفع فى تأويل النفع مفعول ثان لاسأل فالعامل فى الحال هو أسأل لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع أو ظرفا لغوا متعلقا بينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفى عليه تأمل وكتب أيضا أى كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذى هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله انه الخ) علة لاسأل (قوله ولى ذلك) أى موليه ومعطيه (قوله أى محسبى وكافى) أشار الى أن الحسب بمعنى المحسب أى الكافى وهو فى الاصل اسم مصدر فيستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أى كفاك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وان قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بنى على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسرو بتصرف وكتب أيضا قوله محسبى وكافى اى فى جميع المهمات أو فى ذلك النفع والأول أكثر فائدة والثانى أنسب بما قبله (قوله وكافى) عطف تفسير (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر فى هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أى الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكيم (قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبر مبتدأ واجب الحذف أى هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو بدل من الفاعل أقوال (قوله واما على حسبى) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالمخصوص هو الضمير الخ) يعنى هو فى قوله وهو حسبى

قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أى الله (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى محسبى وكافى (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف واما على حسبى أى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم

وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اهـ جربى (قوله على ماصرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكور دليل على المخصوص المحذوف لا نفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف المخصوص الذى هو زيد الثانى لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح أنه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) أما على الاول فظاهر وأما على الثانى فلان حسبى بمعنى محسبى وهو بمعنى يحسبنى فهو جملة خبرية فى المعنى فسقط ماقيل ان المعطوف عليه على الثانى مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء انما يجريان فى الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أى وهو ممنوع عند البيانيين وأكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما بمنع قوله الانشاء بجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدا أى وهو نعم الوكيل بمعنى هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أى تقويلها بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير مقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة هو حسبى بل يجرى على كونه على حسبى لان المعطوف على الخبر خبر كذا فى الاطول نعم لا يحتاج الى تقدير المبتدا على كونه على حسبى وامّا بمنع قوله على الخبر بجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف أى اللهم احسبنى واكفنى هذا كله على تقدير العطف على وهو حسبى وامّا بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسبى لان له محلا من الاعراب لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا هو المنقول عن الشارح كما فى الحفيد فتأمل وقال الشيخ يس الذى يفهمه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبى وأنه جملة خبرية أوقوله حسبى وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أى تضمن المفرد معنى الجملة وأن عطف الانشائية على حسبى باعتبار التضمن يستلزم العطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك فى الحواشى اهـ وحاصله أنا لانسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لانسلم كون الواو للعطف لم لا يجوز أن تكون اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن بجعل العطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القبيل لكن لانسلم أن المعطوف عليه هو حسبى أو حسبى لم لا يجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها

على ماصرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

انشائيـة أو اخبار يه وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محـل من الاعراب كجملة الحال سلمنا أن المعطوف عليه هو حسبي لكن لانسلم أنها خبرية لم لايجوز أن تكون انشائية كما مرّ بيانه أو قوله حسبي لكن لانسلم أن عطف الجملة على المفرد لايجوز الا باعتبار تأويله بالفعل لم لايجوز مطلقا سلمناه لكن لانسلم أن العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك فيما له محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولايخفى أن المنع الثانى لايتجه على مذهب الجمهور المانعين الاعتراض آخرا ولايخفى بعد الثالث ولايخفى ما فى الرابع لان الانشاء لايقع حالا وأما السادس فغير صحيح وان ذكره السيد لايجابهم تأويل المفرد بالفعل فى مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التى قدمناها والامور السبعة عشرة تفصيلا خمسة على العطف على هو حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم ما مرّ من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرّح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا اطلاق قول صاحب المغنى منعه البيانيون أى عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانيين تجويز العطف المذكور فيما لا محل له اذا كان هناك مايوجب كمال الاتصال كما فى هذا التركيب اذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهى كالدليل على اثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة مايوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لايوجب كمال الانقطاع وبهذا أيضا صرّح السيد هنا فى حاشيته على المطول رادّا على ماسبق للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونازع جماعة السيد فى تجويزه العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصصوا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكيا بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما يعلم بمراجعة حواشى المطول وعلى هذا لايرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أى كلام الله تعالى لامن المحكى أى كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول فى القرآن وهو قوله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لايقتضى ردّه والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ماذكر لانه عبارة عن ايراد بحث فى التركيب وان كان له دافع يصحح التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

(مقدمة)

(قوله رتب المختصر الخ) شرع يتكلم على خمسة مباحث الاول فى انحصار الكتاب فى أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزأ خامسا مستقلا بل هى من الثالث الثانى فى وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما يأتى الثالث فى تنوين مقدمة الرابع فى بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس فى

(مقدمة) رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب وكتب أيضا قوله
رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتمال فعداه بعلى أى جعله مشتملا على ماذكر ان أريد
التضمين النحوى أو رتبه مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين البيانى والظرف لغو على
الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته فى اللغة وجعل الاشياء
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر
فى الاصطلاح وكل منهما لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه
نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد فى الدار أى كائن فى الدار
والمتعلق هنا وهو مشتملا خاص فلا يكون مستقرا بل لغو وحذف المتعلق الخاص جائز
اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا لفظة على فتأمل كذا بخط بعض الافاضل ويرده ما فى
بسملة الشنوانى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء
كان عاما أو خاصا نحو زيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود
ومقيم ولا يخرجه خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا الاستقراره أيضا فيه وجاز تقدير
العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مضطردا اعتبره
النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن
المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والالم تكن أجزاءه فقوله لان المذكور
فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى
المقدمة وهكذا التقدير فى الباقى وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام
فى الخاص كان فى قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى قبيل دال المقاصد وفى قوله منه
حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقى بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله
الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظا فلا يكون جزأ فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون
ولعلهم يؤولون ما سيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يؤولون فيما هنا أى على
مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ أورد على الحصر
المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بأن المراد
بالمختصر ماله دخل فى المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس وأجاب سم
بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لا من العلم فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة
(قوله لان المذكور فيه) أى مماله دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق
الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلى للحصر مستند فيه الى
الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها
الاستقراء وكذا قوله أولا فى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء
وكتب على قوله أى استقراء المختصر ما نصه أى استقراء أجزائه وفى تسمية ذلك استقراء
تجوز لتشبيه الاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بحذف

لان المذكور فيه اما أن يكون

مضاف اما مع الاسم أى لان حال المذكور أو مع الخبر أى لان المذكور ذو أن يكون
أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من
قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدها لانها وان قصدت لغيرها
باعتبار ذكرها للايضاح أو الاثبات فهى ايضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات
قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لان فى ضمنها تحقيقها (قوله فى هذا
الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) أخره فى
التقسيم لان مفهومه عدمى وقدمه فى البيان لبساطته اه فنرى (قوله والاول ان كان
الخ) عبارة ع ق فان كان الغرض ادراك الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
ليحترز بذلك عن الخطا فى تأدية المعنى الذى يراد زائدا على اصل المراد فهو الفن الاول
(قوله فى تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعقيد المعنوى خطأ فى التأدية فيشتبه الفن
الثانى بالاول وأجيب بأن التعقيد المعنوى خطأ فى كيفية التأدية والافادة لا فى نفس
التأدية اه يس ويجاب أيضا بأن المراد بالمعنى المراد ما زاد على أصل المعنى من الاحوال
التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من ع ق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوى حاصل
فى أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطا فى نفس التأدية كالتأكيد
عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له
وبالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا فى التأدية والفن الثانى يحترز به
عن الخطا فى كيفية التأدية كالقاء المجاز الذى اقتضاه الحال على وجه بين يظهر المراد معه
فان ألقيته على خلاف هذه الكيفية كنت مخطئا فى الكيفية كأن تقول رأيت أسدا
تريد رجلا أبخر اذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه وبعده فتعبيرك بالمجاز
من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخلة
فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزأ مستقلا فهى خاتمة
للثالث لا للكتاب (قوله كاسنبين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف
العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة
وما يحترز به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحترز به عن الاول الخ فنون ثلاثة
أى ضروب وأنواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد هنا كالعهد فى
الذكر فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اذ لم يتقدم صريحا بل بطريق الفهم من التحرير
وسيأتى الكلام على قوله الفن الاول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه
لا مقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتض ولا مقتضى هنا
(قوله والخلاف) أى الواقع بين الزوزنى القائل بأنه للتعظيم وغيره القائل بأنه للتقليل
وكتب أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها
للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا لا طائل تحته على أنه يصح

من قبيل المقاصد فى هذا الفن
أولا الثانى المقدمة والاول ان كان
الغرض منه الاحتراز عن الخطا
فى تأدية المعنى المراد فهو الفن
الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوى
فهو الفن الثانى والا فهو الفن
الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن
الفن الثالث وهم كاسنبين ان شاء
الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر
هذه المقدمة الى انحصار المقصود
فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها
بطريق التعريف العهدى بخلاف
المقدمة فانه لا مقتضى لارادتها
بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف
فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل
مما لا ينبغى أن يقع

اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وفى الاطول لعل وجه التعظيم أى فى خصوص ماهنا أنها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة و وجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لا يقابله الا التكثير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى فى هذا التعبير مسلك الاحتباك فكأنه قال للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل فى كل (قوله بين المحصلين) أى لمهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح لان يكون فيه تعريض فتدبر (قوله والمقدمة) أى من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أى منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كما فى الخطائى والفنرى أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التى هى صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى الفائق أن المقدمة استعيرت لاول كل شئ أى لا لخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم أن المقدمة فى الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب أو العلم فقوله من قدم أى حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم ففى كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أى الموضوعة للجماعة (قوله المتقدمة منها) أى من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أى قدم اللازم لا المتعدى لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيأ آخر أى جعلته متقدما اه سم وقد يقال كان الاولى أن يقول من قدم اللازم لان تقدم يأتى متعديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعانى المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها الا أنها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه ثم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا فى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التى تنفرد فيها مقدمة العلم ما توقف عليه الشروع وكان فى الاثناء مثلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة

بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه فى مسائله ومقدمة الكتاب

العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور ثلاثة هى التى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب هنا أمور ثلاثة فلم نجده فيما رأينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على حذف المضاف أى دوال أمور أو من اطلاق ما هو اسم للفظ على المعنى تجوزا ثم تسمية هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا أو قسما أو بابا أو فصلا وجعلهم كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فمعنى مقدمة الكتاب مقدمة جعلت جزأ الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لادليل عليه من كلامهم على أن فى الفائق وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم أعنى مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع ما اعترض به السيد هنا وكتب أيضا قوله لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله أى لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع فى مسائل العلم كرسمه المفيد تصوره بوجه وككونه له فائدة ما أو كماله بحيث يكون الشارع على بصيرة كحده وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بأن له فائدة ما كما فى يس وراجعه وكتب أيضا على قوله الشروع ما نصه أى أصله أو كماله فدخلت جميع المبادى فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هى فى الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما قيل لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد للواحد فما فوق اه من الفنرى (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها اه يس (قوله بها) أى بمعناها وقوله وانتفاع بمافيه أى بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التى هى معرفة اعجاز القرآن اه ع ق (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله فى أواخر المقدمة فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد علمى المعانى والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة فى ذينك العلمين بدليل قوله فى أواخرها أيضا وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اه من خسرو وبعض زيادة من الفنرى (قوله علم البلاغة) أى وتوابعها وقوله فى علمى المعانى والبيان أى والبديع (قوله وما يلائم ذلك) عبارة المطول وما يتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا يخفى الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سيأتى فيها ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال

الطائفة من كلامه وقدمت أمام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد

في آخرها وما يحترز به الخ فهي مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أي بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى أنهما غاية العلمين والغاية متقدمة ذهنا وأوردهما صاحب المفتاح آخر انظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهي في الاصل) أي اللغة تنبئ الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى في بيانها أي الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان انباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشئ يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هي الظهور والابانة ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة أي المعنى اللغوي سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقي فقط لكن قال في المثل السائر الذي عندي ان الفصاحة في اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أولهما ولغيرهما ما نصه هذا الاحتمال لم نجده في كتب اللغة فلعل ذكر الحفيد له لقصد التعميم لا الاشارة الى ما هو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تجئ بمعنى البيان صرح به الجوهري فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمتعدي اه يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أي مخبرا بذلك عن جزئي معين من جزئيات المفرد كقائم والاشارة بمثل الى لفظة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد. وقد بين أن المراد منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقيه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أي اقتطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من الغنيمي (قوله قيل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة تتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل في المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناوله فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بأنه قد عهد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به

(مبحث الفصاحة)

بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام

مالبس واحدا منهما وبالمضاف يراد به مالبس بمضاف وبالكلام مالبس بكلام كما فى الشارح ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحى أى المركب التام أو اللغوى أى اللفظ مطلقا والثانى غير مراد والاول يقابله بالمفرد لشموله حينئذ له فتعين الاول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة فربما يوجد فى تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تخرجها عنها يختل التفسير فوجب تعميم الكلام وابقاء المفرد على حاله واما التزام كونها فصيحة مع اشتمالها على ما يخل بفصاحة الكلام ففى غاية البعد وأبعد منه انقلابها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة اليها تصيرها كلاما تاما واشنع من هذا انقلابها غير فصيحة من غير زيادة شئ ولا نقصه كما فى المركب التوصيفى اذا حول عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزأيه الى الآخر نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره بناء على أن ضمير غلامه لعمرو ليكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه ان المفرد ما لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق الا أن يقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمى به كان كل من جزأيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المبانى عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى أصلا وعلى ان المعتبر فى المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأى المحققين من النحاة تخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاهما على حالهما قال وأما المركبات الناقصة فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا ان القيود المعتبرة فى فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتماله على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى وكتب أيضا قائله الخلخالى (قوله مالبس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول مالبس بمفرد وان كان المؤدى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أى الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أى فى هذا القيل مع تعليله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخ عبارة ابن يعقوب ورد بأن وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما مركبا اه بحروفه (قوله لانه انما يصح ذلك) أى جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أى وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقتضى بدخوله فى الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أى فوصفه بالفصاحة لا لذاته بل باعتبار مفرداته فيدخل فى قوله يوصف بها المفرد من غير تأويل أى

مالبس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يوصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل واتصافه بالفصاحة يجوز ... أن يكون

في المفرد سلمنا أنه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ماقاله تأمل اه سم ببعض ايضاح وقوله فدخل في قوله الخ أي ولاقصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ) فيكون من وصف الشئ بوصف اجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور في مثله خبر مبتدا محذوف أي والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها اه يس أوعلى بمعنى مع أي مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا لان ماذكر عن ابن الحاجب انما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى مايقابل الكلام) فيه أن المشهور مقابلته بالجملة وهي أعم من الكلام قاله ع ق (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام به أي بالمفرد تدل على أنه ماليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ماليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اه سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد في تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتي لانه قال فيه فالفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولاشك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي وليس قرب قبر حرب انه خلص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لاتنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تعجيل الجواب في هذا يدخل في التعريف مالم يخلص من التعقيد اللفظي اه ع ق وتقدم تمام الكلام في ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أي ويكون هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به في جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هناك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أي منشئ الشعر (قوله وهي تنبئ الخ) في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه اه عبد الحكيم (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها كذا في المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المغنى أنها تكون بمعنى

باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الاخير أعني ماليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أي الكلام والمتكلم دون المفرد

(*(مبحث البلاغة)*)

حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين وفيه انه لامانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكفى فالغلط فى تفسيرها بانته فقط واعترض أيضا بأنه لا يحذف من أدوات الشرط الا ان كما فى يس فالاولى جعل الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر لمحذوف قال السيرامى وجه تزيين الفاء للفظ قط انها على حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والآخر ثم على كون الفاء زائدة لتزيين اللفظ فهى لازمة كما فى يس عن ابن هشام فى حواشى التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى فى الكلام على الفاء العاطفة مايقتضى اطراد حذف اذا وفعل الشرط وعليه يتمشى كلام الشارح وغيره (قوله اذلم يسمع كلمة بليغة) ان ادخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة الاعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف للكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل فى الكلام كما هو رأى السيد أو أخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهى لا تتحقق فى المفرد) لانها انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتى فلا تتحقق الا فى ذى الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أورد عليه ان ملخص هذا التعليل ان العرب لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم تسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه مبنى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى ان ماذكر من التعليل لا يتم الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكروه مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده فى المفرد على تقدير أن يتصف بها كأن يقال معنى بلاغة المفرد وضعه فى مرتبة تليق به كما ان للفصاحة فى المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمتكلم واذا جاز ذلك لم يتجه هذا التعليل تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب فان قال هذا المعلل لا معنى للبلاغة فى كلام العرب الا هذا وهو محال فى الكلمة عاد الى انتفاء السماع الذى عللنا به اه وكتب أيضا أى ولا دليل على انحصار البلاغة فى تلك المطابقة لا فى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا افاده الحفيد (قوله وانما قسم كلا الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشئ مسبوقا بتعينه بتميزه فى الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة فى تعريف واحد فقد وهم فان اشتمال التحديد على أو التنويعية غير مستنكر قال بعض المحققين ان أو فى الحدود التى ذكرت فيها ليست للترديد بل للتقسيم أى ايا كان من القسمين المذكورين فى هذا الحد فهو من المحدود اه وحاصله منع تعذر الجمع المذكور المقتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لامكان الجمع

اذلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعانى المختلفة

فى تعريف مشتمل على أو التى للتقسيم كذا فى يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أو التى للتقسيم ليس فى الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفان أو أكثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وان كان بحسب الظاهر تعريفا واحدا وكلام الشارح فى الجمع فى تعريف واحد فى الحقيقة فاحفظه وكتب أيضا قوله وانما قسم كلا الخ أى وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعانى أى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر علة لهذا المقدر وعلة التقسيم محذوفة أى قسم كلا لتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التميز وكتب أيضا قوله قسم أى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء ان المراد من أمر يعمها أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك فى وجود المفهومات العامة وهى تعم المعانى المختلفة وتشترك فيها تلك المعانى اه حربى بالمعنى ونحوه فى الحفيد وعليه ففى كلام الشارح مؤاخذة لان كلامه يقتضى على هذا ان هناك معانى مشتركة فى أمر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل وقرر بعضهم ان المراد بأمر يعمها الامر الذاتى لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتى لا بقيد كونه يميز كلا عما سواه يعنى أن المعانى التى لم تشترك فى أمر ذاتى يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها فى تعريف واحد بأمر ذاتى يعمها أما التى اشتركت فى ذلك فجمعها فى تعريف واحد بأمر ذاتى يعمها ممكن كالانسان والفرس فيمكن تعريفهما بأمر ذاتى يعمهما فتقول هما حيوان (قوله فى تعريف واحد) أى يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعانى المختلفة يمكن جمعها فى تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كلا عن غيره كقولنا فى الانسان والحمار والفرس هى جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا فى أقسام الفصاحة والبلاغة هى وصف يأتى معه الخالى كذا قرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أى تقسيم المصنف الفصاحة أولا الى أقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه انه يمكن جمع المتصل والمنقطع فى تعريف واحد وان لم يميز كلا عن أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما فى أمر يعمهما وهو الذكر بعد الا واحدى أخواتها ولك أن تقول التشبيه فى مجرد سبق التقسيمين وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة فى المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع انه أخصر من قوله فالفصاحة فى المفرد لاحتياجه حينئذ الى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والاخصر وفى الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة الفاء فصيحة قال السيرامى المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل

الغير المشتركة فى أمر يعمها فى تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة فى المفرد)

بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة في الاول وصفة في الثاني وهي الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية في كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر في هذه الصور يراد به المعنى المصدري فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة في الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز أن يراد به ايقاع المتكلم في لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية في اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الايقاع لانه اعتباري غير متحقق كما قرر في موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هي تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهيلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اه وفي بعض ذلك نظر فتأمل (قوله في المفرد) الظرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أي الكائنة في المفرد وبه صرح في المطول وهذا أنسب بجانب المعنى والمعالم يقدره نكرة على انه صفة مع تصريحه في شرح المفتاح بأن المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ولا على انه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدا ولا يرد عليه ان الحال قيد في عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء أو بناء على تأويل ان الفصاحة لكونها معرفة مفعول للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وان أحوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ واسم الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبا والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن ان يجعل قوله في المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدري اه ومنع الفنري ذلك ورد

قياس الفصاحة على القصة وما معها بابداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند الى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذلك معنى للفعل كما في الحفيد والخطائي وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد قال السيرامي وأورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة هنا انه لا نسبة بين المعرف والمعرف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهي أي النسبة غير مستقلة ولذا سمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة واداة فلا يجوز اعمالها وأجيب بأن أهل الادب يجوزون اعمال غير المستقل حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه في هذا بعلي شيخنا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أي من حيث على معرفة الفصاحة من حيث هي هي اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف كلام فصيح في بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن ان يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أي فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) اما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أعاد من وادخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان أظهر في افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد في الخلوص من الثلاثة ان كل مفرد له مادة هي حروفه وصورة هي صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما في مادته وهو التنافر أو في صيغته وهو مخالفة القياس أو في دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراؤه في الكلام أيضا لان له مادة هي كلماته وصورة هي التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبي فعيبه اما في مادته وهو تنافر الكلمات أو في صورته وهو ضعف التأليف أو في دلالته على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أي الضابط (قوله اللغوي) انما لم يقل الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي استقراء اللغة اه فنري (قوله أي المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شئ بشئ لجامع بينهما بل المراد القياس الذي منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا ويجري مجرى ما دخل في القياس ما ثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة في ماء مثلا اه ع ق فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما يأتي (قوله لا يخلو عن

لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أي خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن

تسامح) نقل عن الشارح فی وجه التسامح ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا لانها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح ان الفصاحة هی الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشی فانه يصح المشی حركة مخصوصة وانما استقام فی الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه واعترضه السيد بأن هذا الوجه يقتضی عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكورمما لا يلتفت اليه فی التعريفات وبأن كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لا يستلزم أن لا يحمل الخلوص عليها لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما فی قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوی حيث يقال فصح الاعجمی اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبؤه وأجيب عن الاول بأن كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانی بالتتبع والمعترض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فی كتب المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشیء فی العقل ونقله السيد فی حواشيه على شرح المطالع وعن الثانی بأن مراد الشارح نفی الحمل التفسيری ولا شك فی عدم صحة حمل العدمی على الوجودی بطريق التفسير وبأن للشارح أن يقول أردت بالوجودی الموجود لا ما لم يجعل العدم جزأ من مفهومه وبالعدمی المعدوم لا ما جعل العدم جزأ من مفهومه ولا شك أن المعدوم لا يصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد فی الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بلا سواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لأن البياض لا يكون فردا للعدم وان أريد به معنى غيره فهو ليس بعدمی قطعا وعن الثالث بأنه لا يخفى على من له قدم فی الصناعة العربية وذوق ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل فی هذا اللفظ فصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة وما يؤدی معنى ذلك لا مجرد انه ليس فيه نقيصة كذا وكذا وان كان الثانی لازما للاول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقی الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من ان كونها فی الاصطلاح نفس الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوی وبتسليم ان معناها اللغوی الخلوص المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المذكورة أنسب به نقول ان ذلك لا يقدح فی كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ تحقق الخلوص ولزومه لكون اللفظ الخ يكفی فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوی فی الاصطلاحی واورد على الجواب الاول ان المجاز انما يرتكب فی التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة

كما

كما صرح به الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر أن الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى الموجود وبالعدمى المعدوم أنه قد ينازع في كون الخلوص معدوما اه ملخصا من حواشى المطول (قوله فالتنافر) أى المراد هنا وسيأتى التنافر في الكلمات (قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشئ الثقيل والاول هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت الهمزة الاولى في الجمع بالواو لاستثقال الهمزتين وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اه سيرامى أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمى الشعر بذلك لانه غودر أى ترك حتى طال اه فنرى (قوله والضمير عائد الى الفرع) هو شعر الرأس وفى السيرامى أنه يروى غدائرها فالضمير حينئذ للمحبوبة (قوله في البيت السابق) أى على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والواو عاطفة على مجرور بعين تقدم في كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والفرع الشعر التام كذا في القاموس والصحاح وخسرو والسيرامى والخطائى والفنرى فاضافة غدائر اليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونقل الحفيد عن المهذب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئى للكلى والمتن الظهر والفاحم الشديد السواد الشبيه بالفحم لشدة سواده والأثيث بمثلثتين بينهما تحتية الكثير وهو صفة ثالثة لفرع وقنو النخلة بالكسر بمنزلة عنقود العنب فهو اسم للسباطة كلها ومنه العذق والكباسة والمتعثكل كثير العثاكيل جمع عثكال بالكسر أو عثكول بالضم وهما ما عليه البسر من عيدان القنو وقد يجىء العثكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون في الكلام شدة مبالغة لان المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة في وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة ففى التشبيه بالقنو (قوله أى مرتفعات) فالزاى مكسورة وقوله أو مرفوعات فالزاى مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا تأنيث الاعلى أى الجهة العلا وهى السموات (قوله تضل العقاص) يعنى تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح ان العقاص غيرها فرتب عليه ان الشعر أربعة أقسام وفى جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهى الاشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب في الآخرين مع وحدتهما ففيه اشارة الى كثرة شعرهما افاده الجربى وغيره وقال السيرامى أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمثنى وملوى كالخيط الملوى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن الفتل واللى وأن الملوى

(فالتنافر) وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غدائره) أى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أى مرتفعات أو مرفوعات يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع (الى العلا) * تضل العقاص في مثنى ومرسل *

غائب بين المفتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شذ الجميع على الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالى الرأس ويقدر منها بعد العقاص و بعد المرسل أى تضل العقاص منها فى مثنى ومرسل منها أى من الذوائب اهـ وعلى الاول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط الملوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المسرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أى عن العقص والتثنية (قوله جمع عقيصة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح و يروى بدل العقاص المدارى وهى جمع مدرى خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام لتنقيته من نحو التبن والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى كذا فى الفنرى (قوله وهى الخصلة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب ان تجمع شيأ من شعر رأسها فى وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة و يسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة ثم يسترونه بارخاء المثنى والمرسل فوقه الى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما مر عن السيرامى ويسمى المثنى والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى ان ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر و بالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر أن مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة أقسام لا الى أربعة كما توهم اهـ فنرى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله بخيوط) أى لا بخيط واحد بمعونة ان المقام للمبالغة فى كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) أى وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية ان كان مستعملا فى كثرة الشعر التى هى لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا فى حقيقته ملتفتا فيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أى المعول عليه خلافا لمن قال المعول عليه بعد المخارج ولمن قال قربها لان كلا منهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخارج كالجيش والشجى ومع بعدها كعلم بخلاف ملع أى أسرع قال فى المطول وليس ذلك أى عدم التنافر فى علم ووجوده فى ملع بسبب أن الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من ادخاله أى اللفظ من الشفة الى الحلق لما نجده من حسن غلب و بلغ وحلم وملح اهـ (قوله ههنا) أى فى معرفة المتنافر من غيره اهـ جربى (قوله ان كل ما يعده الذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا رد الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومرد الى معارضة الذوق بمثله اهـ والذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سليقى كما للعرب العرباء وكسبى كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك)

تضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك

كتوسط الشين بين التاء والزاي كما يأتي (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد اه سيرامى (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى فضادت الشين ما قبلها من حيث انها رخوة والتاء شديدة وضاربت ما بعدها من حيث انها مهموسة والزاي مجهورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين للتاء فهو زائد فى البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة فى قول ابن الجزرى فحثه شخص سكت وقوله الرخوة هى ماعدا الحروف الشديدة المجموعة فى قوله أجد قطن بكت وماعدا الحروف التى بين الرخوة والشديدة المجموعة فى قوله لن عمر وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفتهما وقوله من المجهورة هى ماعدا المهموسة والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها وسميت حروف لن عمر بينهما لان النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اه ملخصا من الجزرية وشرحها لشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أى انتهاء وقوله الشديدة أى ابتداء أى أول النطق فلا تنافى بين الوصفين (قوله المعجمة) لعله بيان للواقع أولان من لغاته الزاء بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الالف كما ترسم الراء كما فى القاموس فيحتاج على هذا الى التقييد بالمعجمة لتتميز من الراء (قوله التى هى من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء ترويجا للنظر الآتى فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهى الرخاوة والمختصة بالراء وهى التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الزاي والراء فاندفع ما فى الحفيد من أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة المختصة وهى الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لان كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاي فانها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرف على ثقل مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لان معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذ الراء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاي من جهة همسها فقط اذ الزاي مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لان الراء الخ) أى فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا الزاعم زوال الثقل المخصوص لا زواله مطلقا بدليل قوله لزال ذلك الثقل وسلب الاخص لا يستلزم سلب الأعم والراء وان كانت مجهورة هى بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاي فانها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بأن وجود الراء

على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضا من المجهورة

والفاء وهما من حروف الذلاقة التي يجمعها مر بنفل في مستشرف أورث عدم التنافر فيه بخلاف مستشزر وفي الجواب الاول نظر وان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مماله دخل في زيادة ثقل مستشرف على مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في خفته كما بيناه في القولة السابقة وكتب على قوله وهما من حروف الذلاقة ما نصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزني (قوله قريبا من المتناهي) أى لانه جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهي فنحو الهعخع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء وهو بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه في صحة وصف كل منهما بوصف ليس في جزئه بجامع الطول ووجود الوصف في الجل اهـ ع ق (قوله لان فصاحة الكلمات الخ) ناقشه ابن جماعة بأن الذى فصاحة الكلمات جزء منه ومما اغياه فصاحة الكلام الفصيح المفردات لا مطلقا اهـ وعليه منع ظاهر (قوله في تعريف فصاحة الكلام) اعترض بأن الكلام يتحقق بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فيتحقق فصاحة الكلام بتحقق فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على أن هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة في زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعنى ألم أعهد (قوله من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعنى هذا التوجيه الذى ذكره هذا القائل في معرض الاعتذار عما لزمه من قوله ان في ألم أعهد ثقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشئ لاشتراطهم في فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فما ذهب اليه من التفرقة تحكم من عند نفسه اهـ جربى (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعنى ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص لاجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام وهو عنده يشمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت في فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل في المركب التام والمركب الناقص لاجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله لكن الكلام الخ لازما له في المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قال الحفيد قال ع ق ومقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أى من يدخل المركب الناقص في الكلام يجعل

قيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان في قوله تعالى ألم أعهد الحكم ثقلا قريبا من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربي

غير المفيد عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر الفساد) أى فساده ظاهر لوجود الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهى كلماته ولم يشترط فى عربية الكلام عربية أجزائه كلها لانه يكفى كون الاكثر على لغة العرب فى نسبة المجموع اليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة فى ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربى كما نص عليه فيه ولو سلم الاشتراط فى عربية الكلام فاطلاق العربى عليه باعتبار الاسلوب لا جميع مفرداته أو أن ماوقع فيه مما يوهم انه غير عربى من توارد اللغات كما فى الصابون فان معناه فى جميع اللغات واحد لكن هذا لا ينفع فى نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما ينفع فى نحو المشكاة (قوله ولو سلم) أى بناء على تسليم ماذكر من القياس اه يس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فمجرد اشتمال الخ) أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد ان هذا القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود) أى يجر الى نسبة الجهل بأن المورد غير فصيح أو بأن الاولى ايراد الفصيح أو نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غيره قال سم وأورد انه كان ينبغى أن يقول للعجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن قادرا لزم العجز وان كان قادرا لزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه أو أنه غير لائق فنسبته تدخل فى نسبته اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ فى معارضته وكتب أيضا قوله يقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلمه اه ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بدابة تقاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابة كون الكلمة الخ) قال خسرو ما ملخصه اعلم أن الغرابة والوحشية وما فى معناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخلص من سكان البوادى وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابة أو الوحشية مثلا فى مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك فى مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثانى فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخلص أى غير ظاهرة المعنى لهم

ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (والغرابة) كون الكلمة

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرج فى قول العجاج * ومقلة وحاجبا مزججا *

ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام فى بيان مخلات الفصاحة اهـ وفى الاطول واعلم أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن والحديث اهـ وبما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران فصيح لانه مأنوس الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا مانصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج فى معرفة معناه الى بحث وتفتيش فى مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخريجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو تكأكأ والثانى نحو مسرج كما أفاده الشارح فى المطول والثانى أغرب من الاول لان تخريجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده فى كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها فى البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب أيضا مانصه شبهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذى يسكن القفار أو مفرده المؤنث كما أن الوحشى مفرده المذكر أفاده فى الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أى الموضوع له فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد اهـ عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفى المستفاد من غير كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن النفى متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلان بالفصاحة بالنظر الى الأعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر الى المولدين اهـ فنرى وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب على المسبب وهو وجيه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفائدته المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة ولفظة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما فى عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أى استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم اهـ عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أى نحو غرابة مسرج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف على واضحا فى البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فازمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أى ثغرا واضحا وهو السن مفلجا أى متباعدا بينه أغر أى أبيض براقا أى لماعا وطرفا أى عينا أبرجا أى بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد

تستعمل

تستعمل فى الحدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو فتحها الأنف كما فى القاموس وفى غيره أنه أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أى مدققا) أى خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع تقوس (قوله أى شعرا الخ) هذا التعبير يشعر بأن الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كمسرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف الاداة أى كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفى القاموس الفاحم الأسود بين الفحومة كالفحيم وقد فحم ككرم فحومة اه وعلى هذا لا نسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى شعرا أسود الخ ففاحما للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم فقول الشارح أى شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر أن يقول شعرا منسوبا الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أى كالسيف السريجى الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف السريجى الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجىء للنسبة الشئ الى أصله نحو تممه أى نسبته الى تميم فسرج بمعنى منسوب الى السريجى أو السراج أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد اه سم فهو من ثانى قسمى الغرابة وهو ما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به الحفيد وارتضاه حيث قال ان فعل قد يجىء لصيرورة فاعله كأصله المأخوذ هو منه نحو قوس الرجل أى صار كالقوس فالمسرج مصدر ميمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مسرجا بكسر الراء أى صائرا كالسريجى أو كالسراج لانه يرد على هذا أن المصدر الذى على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدى على الصحيح كما فى اليزدى محشى الخطائى وقوس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعل قد يجىء لصيرورة فاعله أصله كعجزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قد يجىء لصيرورة فاعله ذا أصله نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله واللمعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوه اسم مفعول الخ) أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة بجعله اسم مفعول من سرج المذكور من وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم الاول من الغريب أعنى ما يحتاج الى تنقير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة المسرج اه واذا ثبت أن سرج بهذا

أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا) أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالسراج فى البريق واللمعان) فان قلت لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه

المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا غريبا أيضا . الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن مسرج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى التخريج المذكور وبيانه أن المراد بسرّج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرّج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فحمله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجه بعيد واذا كان سرّج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى مسرّجا كذلك فان قلت الكلام فى سرّج بمعنى بهج وحسن والذى بينت تخريجه على الوجه البعيد سرّجه بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فان معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة الى التفتيش فى كتب اللغة تجامع الاخذ من السراج قلت جعلهما وجهين اشارة الى أن كلا منهما يكفى فى المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما فى الخطائى وهذا أحد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهما جوابان متغايران الاول بتسليم وجود مسرّج فى لغة العرب وحاصله أن مسرّج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب اما من القسم الاول أو من القسم الثانى والجواب الثانى بمنع وجوده فى لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له فى لغة العرب فلا يتم كون مسرّجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيده المطول وحواشيه وأما ما فى الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الاولى تقديم الجواب الثانى على الاول ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام المرزوقى مجرد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذى صرح به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى ما قيل أو من غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغى أن لا يكون المراد بكونه مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرّج الله وجهه نسبه الى السراج بالمشابهة لان سرّج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى اذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة فلعل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سرّج الله وجهه أى جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وبهذا اعلم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار اليه المصنف بقوله أولا أو كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قيل الخ (قوله السريجى) أى السيف السريجى (قوله منسوب الى السراج) أى على غير قياس اذ القياس سراجى وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا وفيه أن القياس تشديد الياء فهو بتخفيفها غير قياسى أيضا (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجى وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والباء بمعنى الى واسم

وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز أن يكون

الاشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله بذلك أى بالسريجى (قوله لكثرة مائه) أى صفائه (قوله ومنه) أى من السراج (قوله ان تكون الكلمة الخ) المراد بالكلمة وبالمفردات مايشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع فى المركب التام أيضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوى (قوله أعنى على خلاف ماثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتى فنحو آل الخ اهسم وكتب أيضا مانصه يعنى أن المراد بالقانون ماثبت عن الواضع لا القياس التصريفى (قوله نحو الاجلل) أورد عليه ان عدم الادغام لم لايجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بأن أقصى ماثبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على ألسنة العرب العرباء لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة لما ذكر اه سم وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجلل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا مانصه أى نحو مخالفة الاجلل (قوله فى قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت مليك الناس ربا فاقبل * قال فى الاطول ربا بالالف يريد ياربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه وفى كلام غيره انه منون حال من الضمير فى مليك وأما من جعله منونا منصوبا على النداء ففيه ان المقصود منه معين فحقه الرفع وفى الفنرى ان تمامه * الواحد الفرد القديم الاول ثم قال وقد روى غير ذلك وتعبير العصام فى أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسيرامى والفنرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبير الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبنى على ذلك ان الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التفاتا (قوله فنحو آل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفى فان قلب الهاء همزة فى آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفا ونحو ماذكر استحوذ أى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وقطط شعره من باب علم أى اشتدت جعودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مماذكر الخ) فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى المزيد فيه ومن الكراهة فى السمع لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحا للتعريف وجد فى كلامهم بحذف ماهو

وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه ماقيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ماثبت عن الواضع (نحو الاجلل بفك الادغام فى قوله الحمد لله العلى الاجلل) والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مماذكر

مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعى وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجرى فى قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لا جميع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بأنه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة عاذكر فى كلام الناس فأى مستندله فى أن ماذكره هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة فى السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اه سم (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ماقبله (قوله فى قول أبى الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه والعلة مجموع الامرين فلا يرد انه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهى أبو الحسن كذلك قال فى الاطول ولا بعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر اللقب) يعنى مشهور اللقب اه أطول وكتب أيضا مانصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون أسمائها تعظيما لها تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الجبل) حال من ضمير الابيض لا من الاغر والا اقتضى ان الاغر من غير الجبل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الجبل ومن تبعيضية وجعلها بيانية أورد عليه بس ان من البيانية لا تتقدم على المبين الا لضرورة وان مابعدها مسا ولما قبلها وهو هنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة ان العلاقة السببية والمسببية (قوله انما هى من جهة الغرابة الخ) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبلها الا أن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده فى الاطول (قوله ونحو ذلك) كالطخة الذيل أى أظلم (قوله وقيل) عبارة ع ف وأما توجيه النظر بأن الكراهة فى السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بأنه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه فى السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان نطق به جميل الصوت (قوله النغم) فى بعض الحواشى نقلا عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر وفى بعضها انه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نغمة وانه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لان الذى يستطاب

(ومن الكراهة فى السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى فى قول أبى الطيب

مبارك الاسم أغر اللقب

(كريم الجرشى) أى النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة فى السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ

أو يستنكره هو النغمة اهـ سم أى لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنغمة الصوت يقال فلان طيب النغمة أى حسن الصوت فى القراءة أو غيرها وهذا الجمع أعنى جمع النغمة بفتح النون على نغم بكسرها غير قياسى لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا لفعلة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصحاح فغير قياسى أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا للشئ أصلا والجمع المطرد لفعلة بفتح الفاء فعال قال فى الخلاصه * فعل وفعلة فعال لهما * قال الاشمونى باطراد اسمين كانا أو وصفين كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال اهـ والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدا الى أن العطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما فى المفرد العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على مامر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدا وفى جوازه خلاف مبسوط فى محله نعم ان جعل فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على مامر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن العطف بالواو بعد النفى يحتمل نفى المجموع اهـ سم ولو كرر من فى المعطوف لدام من الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلمتين فأكثر والا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز باضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها لثلاثة معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد و بمعنى عند نحو جلست مع الدار ونصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا الهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فهى هنا تقييد للنفى لا نفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه فان قلت اذا جعل حالا من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجلل وشعره مستشزر فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجل وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما اذا أقيم أجلل مقام أجل ومستشزر مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يعفو فى حال مكنته فيصدق على الفقير الذى لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يعفو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكرته كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل

وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه واحترز به عن مثل

كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما انه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست حالا له بل للآخر مثلا بخلاف المثال فان الفقير حال المكنة وغير المكنة شخص واحد اه سم وقال في الاطول قلت ليس لزيد أجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيد أجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما أجاب بأن زيدا أجلل ليس من أحوال زيدا أجلل لانهما تركيبان مختلفان وليس واحد له حالان اه وقوله ليس لزيدا أجلل خلوص الخ أي ليس متلبسا الآن بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجلل خالص الخ أي لان اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل وكتب أيضا ما نصه أو ظرف لغو للخلوص أي خلوصه زمن فصاحتها اه أطول أو صفة لمصدر محذوف أي خلوصا كائنا مع الخ اه فنرى (قوله زيدا أجلل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقتضي تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزرا اشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزر لما قيل انها مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبني على أن النفي المستفاد من خلوص منصب على القيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفي المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على المقيد فقط أعني التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك انه يلزمه على هذا التقدير أعني تقدير انصباب النفي للمقيد فقط وقوع اللبس والابهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذي هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم وكتب أيضا قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هذا اللزوم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا مع ذكره له أيضا في المطول لانه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفي الى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الا على غير المعرف وانه لا يكون فصيحا الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون الكلام الخ أي فقط بناء على ما ذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اه قال

زيدا أجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات وذكره يجنبها السلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

الخطائى فى حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات الخ أى لانه
يكون قيدا للتنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون بأحد الوجوه الثلاثة بانتفاء
المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء
التنافر مع وجود قيده بأن تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده
بأن تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بأن لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل
حالا من الكلمات يصدق الحد على الامور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها
والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب فى نفى المقيد رجوع النفى الى قيده فاحتمل
التعريف أوجها ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما فى احتمال خلاف المقصود
لا سيما اذا كان راجحا لا سيما فى مقام التعريف اه ملخصا وكتب أيضا قوله ان يكون
الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجاب بأن
مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ
كقولك الاجلل قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله على خلاف
القانون النحوى الخ) قال فى الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف
يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم
فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اه وأقول يمكن دفعه
بأن القانون النحوى هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة
فذكرها فى التعريف لا لاعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه فى الواقع هو النحوى
وانما نسبه الى النحو لان أهله هم المتكفلون ببيان حال تأليف الكلام تأمل (قوله
المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة
وشواهده اظهر فينبغى تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان
المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بأنه الجمهور وينبغى حينئذ اعتبار ما هو
أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم
قول البصريين كما هو الغالب على الناس فى هذه الازمان فليحرر هذه المسائل اه سم
وذكر فى المغنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك
ثم قال والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اه وهو يقتضى أن
قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح فى موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية
القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها لا تنافى تجويز الجمهور اياها
نعم كثير من القراآت المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه غير جائزة عند الجمهور
ولهذا ردها الزمخشرى فيلزم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج الى منع كونها
قرآنا كما عليه الزمخشرى وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فما اتفق عليه الكل
أولى اه سم ومثله فى الحفيد ويرد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها فى

الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق
عليه أنه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فانهم
(فالضعف) أن يكون تأليف
الكلام على خلاف القانون النحوى
المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر

التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظى أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أولا نحو ضرب زيدا غلامه والذكر المعنوى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هنالك ما يقتضى ذكره قبله ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثانى نحو أعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه أى المورث فان الكلام السابق فى بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هنالك ما يقتضى ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجىء فى وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر بما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اه يس بعض تصرف ومثال الذكر الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقرر يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيد اذا لم تقصد النكتة والذى عليه النحويون جميعا فصاحة الثانى وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو فى المفرد ولا خلل فى الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو فى الاضافة الواقعة بين الفاعل وما أضيف اليه فهو فى المركب الناقص الذى هو من قبيل المفرد لا فى الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل فخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع فى نفس تأليف الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح وان أجاز الاخفش وتبعه ابن جنى أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كما فى المطول وياء ابن جنى ساكنة وليست للنسبة معرب كنى كما فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره فى تنافر الحروف أن يقال وصف فى المركب يوجب ثقله على اللسان اه أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتى فى ضعف التأليف أيضا فلأى شئ لم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بأنه ذكرها هنا دون ثم لتصريحه

(نحو ضرب غلامه زيدا) و(التنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (نحو

ولیس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت
وقبر حرب بمكان قفر
أى خال عن الماء والكلا ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات وقال ذلك الجنى هذا البيت (وقوله
كريم متى أمدحه أمدحه والورى* معى) واذا ما لمته لمته وحدى والواو فى والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معى وانما مثل بمثالين لان الاول متناه فى الثقل والثانى دونه ولان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى

بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أى الذى هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل فى بيت أبى الطيب المتقدم حيث قال نحو كريم الجرشى فى قول أبى الطيب مبارك الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لاوهم التنافر فى الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قربه دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره اه من الفنرى وخسرو (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال أن قفر خبر قبر وقوله بمكان أى مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أى المصنف فى كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أى قول أبى تمام (قوله كريم متى أمدحه الخ) فى استعمال متى الدالة على الكلية فى المدح واذا الخالية عن هذه الدلالة بل هى فى قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية فى اللوم اه حربى قال فى المطول وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا أى فى قوله واذا ما لمته الخ اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على الزوزنى حيث عاب الشاعر بأن اتيانه باذا الدالة على القطع فى جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بان الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وايهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه غاية فى تنزيهه عن استحقاق اللوم قال فى الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا فى صورة النفى فزاد ما بعد اذا اه وكتب أيضا ما نصه أى أردت مدحه (قوله والواو فى والورى للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدى فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معى مع احتياج العطف على الضمير المستتر فى أمدحه الثانى لو جعلنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولموافقة وحدى فانه حال أى وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك حال فى مقابلة وحدى وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه الثانية اما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر فى أمدحه الثانية فهى حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ

افرادا وقوله ومشاركة الورى للشاعر أى فى المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة فى المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على الضمير المستتر فى أمدحه الثانى أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج فى تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء فى الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة فى ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعلمه من فعل الشرط وأيضا يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وقد تمنع السببية وبتسليم صحتها ففيه من القصور فى شأن المدح مالا يخفى وان أجيب عن المنع بأن المراد بالسبب فى باب الشرط عند النحاة ماله افضاء فى الجملة لا ما يلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضى الى مدح الورى بأن يشرع فى عد الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حضار المجالس وعن القصور بأنه لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشئ أسباب كثيرة كما أتى فى بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ فى معى لاستفادة المشاركة فى المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بأن معنى متى أمدحه متى أردت مدحه لا متى أمدحه بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتيب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لا تصح سببا لمدح الورى لانهم لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بأنهم قد يطلع عليها بظهور أماراتها هذا ملخص ما قيل فى هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ ما نصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام المقيد بقيد ذلك القيد (**قوله** حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب اه فنرى (**قوله** منها) أى من الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان منشأ الثقل فى الثانى حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه وفى العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (**قوله** وهو فى تكرير أمدحه) أى المشتمل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفى الثانى تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أى الثقل فى الثانى (**قوله** فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير الفصيح (**قوله** بأن مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهذا وأمثاله وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل فى القرآن ولم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا ما نصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (**قوله** ذكر الصاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن

تكرير أمدحه
حروف منها وهو فى
دون مجرد الجمع بين الهاء والحاء
وقوعه فى التنزيل مثل فسبحه فلا
يصح القول بأن مثل هذا الثقل
مخل بالفصاحة ذكر الصاحب

الفصاحة

الفصاحة (قوله الصاحب اسمعيل بن عباد) قال الفنرى صحب ابن العميد فى وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه الا أنه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد (قوله من الهجنة) أى القبح (قوله نعم مقابله المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم اشارة الى أنه لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافى أن هناك أكمل منه تنافرا فلا يخالف ما سبق انه دون المتناهى فى الثقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أى كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى للمفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فأجاب بقوله أى كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بأن المراد بالتعقيد حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التى هى المعنى المصدرى والايراد المذكور باعتبار حقيقته اللغوية وهذا سالم مما أورد على الاول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للمفعول دفعا للالباس نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقلا عن جده صيغ المصادر تستعمل اما فى أصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه اه وقوله اما فى أصل النسبة الخ عبارة غيره اما فى المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واما فى المعنى الحاصل به الخ فلعل مراده بأصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما فى كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفى فى باب كان متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فى كلامه حمل العدمى على الوجودى اه سم (قوله لخلل الخ) داخل فى التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم والانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله وكلمة

اسمعيل بن عباد انه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيأ من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقدا (أن لا يكون الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع

اما المنع الخلق اهـ عبد الحكيم وراجعه ومن المشكل للغز والمعمى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لا يمنع فصاحتهما لما عرفت فاندفع ما فى الحفيد (قوله اما فى النظم) أى فى التركيب ولو نثرا وذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى كما فى سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما اشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر اهـ عبد الحكيم (قوله أو حذف) أى بلا قرينة واضحة والا كان فى قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثالا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالاجنبى فى الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير فى بيت الفرزدق الآتى وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك فى يس على الحفيد ما ملخصه الحق الذى لا شبهة فيه الاخذ بما يفيده كلام المطول من أنه لا تعقيد فى العطف على المحل ولا فى العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا فى جر الجوار اذا صحبها مشروطها عند المحققين لوقوع ذلك فى أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الائمة خلافا لما فى الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسمعيل المخزومى) ذكر فى شرح المفتاح بدله المغيرة فكأن اسمعيل اسم والمغيرة لقب اهـ حفيد وفى حواشى ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم ابن هشام فى المهذب للشيخ أبى اسحق انه يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة اهـ (قوله فى الناس) أى لا فى العرب فقط (قوله أبو أمه الخ) فى وصف المملك بكون أبى أمه أبا الممدوح اشارة لطيفة الى أن مشابهة المملك له انما جاءت من قبله بحكم ان الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة المملك للممدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بنى أمية اهـ سيرامى (قوله أى ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر فى الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وحى خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابية الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما فى هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لافادة نفى المقاربة الذى هو أعم بعد نفى المماثلة اهـ عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه ان ما حجازية مع أن الشاعر الذى هو الفرزدق تميمى كما صرح به عند الكلام على قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

(اما فى النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام) بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (وما مثله فى الناس الا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه) أى ليس فى الناس مثله حى يقاربه أى أحد يشبهه فى الفضائل (الا مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك المملك (أبوه) أى أبو ابراهيم الممدوح أى لا يماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر أعنى أبو أمه أبوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة أعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حى وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أى رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أى والمستثنى فى النفى اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصيح الشائع كقول الشاعر

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب فى تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه نصب فى تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما فى البيت وفى بعض نسخ المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) المتبادر انه أراد حكاية قول غير الخلخالى ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى الحمل على حكاية قول الخلخالى ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد مغن عن ذكر الآخر حتى يعترض بأن دفعه لا يتم الا بانضمام بيان تحقق الضعف بدون التعقيد فى مثل جاءنى أحمد منونا فيحتاج الى الجواب بأنه انما لم يتعرض لذلك لظهوره بخلاف عكسه الذى تعرض له فانه خفى على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول وكتب أيضا قوله قبل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون الا ناشئا من ضعف التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف اه ثم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد فعلم انهما يجتمعان ويفترقان كذا قال غير واحد وسيأتى عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى فسيأتى وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحفيد فيه اشكال قوى وهو أن اجتماع تلك الامور اما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أو لا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثانى لا يصح ما سيأتى فى آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحو تأمل اه وفى الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن

منصوب لتقدمه على المستثنى منه قبل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظى باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو

فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بأن يكون على قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بأن مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما أنه حينئذ لا تمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاءني أحمد منونا لان جاءني أحمد بتنوينه يجيء أحمد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه أيضا بأن ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظي الا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اه ومن نفى التعقيد عن جاءني أحمد منونا الحفيد وكتب أيضا قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اه ومثال ذلك قولك الاعمر الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أي سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها كتقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله وبهذا) أي بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل لفساد ما قيل الخ اه جربي (قوله يوجب زيادة التعقيد) أي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) تعليل لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ (قوله اى لا يكون) أي الكلام وكتب أيضا قوله أي لا يكون الخ بيان للملحوظ بعد واو العطف فيكون بالنصب بأن الداخلة على المعطوف عليه في قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطابي ان أراد الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان أراد الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن يجاب بانه أراد الاول لمناسب قرينه أعني الخلل الواقع في النظم ومسببيته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أي يعرف الخلل ويظهر بالايراد أو أراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور أيضا اه ومثله في الفنري ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولك أن تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أي في

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما في الانتقال) عطف على قوله اما في النظم أي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود

طريق

طريق انتقال ذهن السامع اه والذى اختاره الحفيد أن المراد ذهن السامع وأن المراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من الاصلى الى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطء انفهام المراد من اللفظ ولاشك أن بطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب بطء انفهام المراد من اللفظ ومبنى الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندوره مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ماليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو الجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لابد منه حتى لو اتضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما أنه لو كان اللازم قريبا لا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أوردوا ذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم مانصه ومثله يقال فى قوله القرائن أما قوله الوسايط فوصفه بالكثيرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب بأن الجمع فى اللوازم والوسايط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسايط الكثيرة أى مافوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا مانصه كما فى كثير الرماد كناية عن المضياف اه خسرو وكتب أيضا مانصه أى أو الملزومات كما فى البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقول بسبب ايراد الملزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسايط) أى بينها وبين المقصود والوسايط من لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه اه يس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة مافوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار بالسين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلب الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه فى نفسه بعيد خليق بأن يتوقف طلبه هذا ان حملت السين على ظاهرها فان جعلت لمجرد التأكيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ماذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه غربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح اما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع

ذ علته انقرب الذى يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثانى فلانه يقتضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بأن المراد بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لا أصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وهذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن أسره وأصاب فى هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذ الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعد وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى أن الحزن ملزوم وسبب لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما وكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة اه فنرى (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أى عند البلغاء والا فهو له وجه صحيح كما ذكر فى الشارح أنه استعمل الجمود فى خلو العين مطلقا مجازا استعمالا للمقيد فى المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور اه جربى وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز عنها الى معنى دائما كما عن جمود العين الى بخلها بالدموع أو ان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات اليه كما فى فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد فى المطلق لا يفيد اه فنرى ملخصا (قوله جمود العين) الجمود فى الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لعارض يردفه وانما يكون بالحقيقة فى المائع فوصف العين بالجمود على ارادة دمعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الفنرى فيما يأتى عن الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المراد من بخلها بالدموع خلوها منها فلا يكون معنى جمود العين على كلام المصنف لتغاير المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على ما فى الحفيد فالامر ظاهر وان كان متعديا كما فى الحفيد عن كثير من كتب اللغة احتيج الى جعله هنا مبنيا للمجهول.

لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور

للمجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله أخطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال والمعنى وانما كان في ذلك خلل في الانتقال لان الخ وبحث في كلام سم بأن أخطأ من كلام الشارح لا من المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمحذوف تقديره أخطأ الشاعر في جعل جمود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخلها بالدموع) خبران يعني خلوها من الدموع أي وينتقل منه الى بخلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البخل والمذكور في الصحاح أن العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا اه فنري وعلى ما في الصحاح لجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ما قصده من السرور) أي بل الانتقال الى ما قصده من السرور يحتاج الى وسايط ولم يبين ذلك لا هنا ولا في المطول ويمكن أن يبين بأنه ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا في الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا ما نصه ولهذا لا يقال في مقام الدعاء بالسرور لا زالت عينك جامدة (قوله ومعنى البيت اني اليوم الخ) فيه اشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكيد كما قاله في المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ما قالوا ونحوه اه سم وايضاحه أن السين موضوعة للاستقبال والتأكيد معا فاستعمل هنا في مجرد التأكيد استعمالا للشئ في جزء معناه كما في يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله في المطول أراد بذلك الفراق طيب النفس وتوطينها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لا لها وللاحزان لئلا يصير التقدير احتمل لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أي لاجل اشتياقي احتمل ذلك لانه يتسبب عنه ما يزيله أو علة حزنا اه يس وكون الاشواق علة للتحمل غير ظاهر اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة والظاهر أنه علة لحزنا تقدمت عليه وان قوله لا تسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا للتحمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتقربوا وقوله ومسرة لا تزول راجع لقوله لتجمدا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فيه أن المضارع لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بأن

(فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن (لا الى ما قصده) الحاصل (من السرور) الشاعر ومعنى البيت اني اليوم بالاقامة أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر

المراد بدوم تجدده ولا يزول تجددها والمضارع يفيد الاستمرار التجددي بمعونة المقام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفي الجواب الاول نظر لان تجدد الوصل والمسرة يقتضي تخلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا اه جربي وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والا قبح التوكيد اللفظي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكثر ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن الصاحب قال له اياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله

باعلي بن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة في خياره

ويتضح منه أن المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اه يس ومثله في الاطول قال الفنري عمارة بضم العين المهملة والخيار القثاء وليس بعربي أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أي أنت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة التامة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع في وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر نعم ان جعلت في بمعنى مع فلا قلب اه بعض تلخيص (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لو قال كما في المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عديلا لقوله الآتي وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدني) أي تعينني ولا يخفى ما في لطف ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح لان الغمرة في الاصل ما يغمرك من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا اه يس وكتب أيضا قوله وتسعدني قيل المراد أسعدتني لانه أراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام اه فنري (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة في الماء واطلاقه على جري الفرس مجاز كما صرح به العلامة في أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبح الفرس جريه وهو فرس سابح اه والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجري في الماء (قوله حسن الجري) كان الواجب أن يقول حسنة الجري كما عبر به في المطول لان الفرس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالمركوب مثلا وأما تأويلها بالخيل كما في الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفي القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليهما مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفته كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وان أريد به

مؤنث

(ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله) * وتسعدني في غمرة بعد غمرة * (سبوح) أي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها

مؤنث كما أن مالم يميزوا مذكره من مؤنثه وألحقوه الهاء مطلقا يؤنث مطلقا كنملة ولهذا قالوا الادليل على التأنيث فى قوله تعالى قالت نملة بتأنيث الفعل نعم فى المصباح ان ابن الانبارى قال ربما قالوا فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب وعليه فما جرد عن الهاء مذكر والمقرون بها مؤنث كذا فى يس ومانقله عن ابن الانبارى ويونس ذكره فى القاموس ولا يخفى أنه يشكل ماذكر على تأنيث ضمير الفرس فى قوله لاتتعب راكبها كأنها الخ وتأنيث ضميره وصفته فى قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الجرى الا أن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش فى قوله حسن الجرى بأن المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بأن المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لالسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى أن قوله سبوح مجاز لان السابح والسبوح من سبح فى الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أى لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أى دلائل كما أشار اليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعدية الشهادة بعلى للمضرة وأجيب أيضا بأن الشهادة بنجابة الفرس ضرر عليها لان هذه الشهادة توقعها فى المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفى سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قائله الزوزنى اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشئ مرتين فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذلابد لتعدده من تربيع الذكر فليس فى البيت كثرة التكرار ولئن جعل التكرار هو الذكر الاخير فبتثليث الذكر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لا يكفى مجرد التعدد فى وجود الكثرة بل لابد من زيادة على مجرد التعدد بتربيع مثلا وحاصل ما أجاب به ان التكرار انما هو فى الذكر مرة بعد أخرى فهو الذكر الاخير والكثرة تقابل الوحدة فتتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر اه سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على ان التكرار هو الذكر الثانى لامجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لاتحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هى الزيادة على الوحدة باثنين فأكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة هنا مايقابل الوحدة ومما يدل على ماقلناه فى تقرير كلام الشارح ان الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا فى تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضا ان صاحب القيل لو كان يقول ان التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى انه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكر درج خسرو وغيره من أرباب حواشى المطول وعبارة خسرو وقال الزوزنى هنا تأمل وهو أن

كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعنى لها يعنى ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر

تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا شك ان كثرته لا تحصل بذكره ثالثا بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضى كثرته فردّه الشارح بأن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثا تكراران فتحصل كثرته اهـ (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم ان المراد الكثرة العرفية التى انما تحقق بالزيادة على مجرّد التعدد نقول هى أيضا حاصلة بذكر الشئ ثلاث مرّات بناء على أن الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الدنبرى وغيره (قوله حمامة) أى يا حمامة طائر معروف بألف البيوت أو كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما فى الاطول (قوله بجرعا حومة الخ) اضافة جرعا الى حومة الجندل للبيان أى هى حومة الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعا بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ) هكذا فى الاساس والذى فى الصحاح انها نفس الرملة المستوية التى لا تنبت شيأ ولما فسر الشارح الجرعاء بنفس الارض جعل المراد من الجندل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقى الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرعا بالمعنى الذى ذكره الشارح اهـ من حواشى المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما فى الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجنَدِل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بأن ما ذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا لاسم الجزء على موضعه وأما أن يقرأ الجندل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على ان أصله جنَدِل بفتح النون فليس بذاك اهـ سم (قوله ونحوه) أى نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولا يجوز فى الهدير وبعض قرأه بالجر أى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا فى حقيقته وهو تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما نقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعى الامر بالتصويت سماع غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت الغير ويخدشه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلابل تترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا ورب ما يؤيده انه لم يقتصر فى داعى الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مندوحة اهـ بحربى وقوله اظهار النشاط أى نشاط تلك الحمامة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور فى موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعى أى اهتزى واطربى من شهود سعاد وسماع كلامها اهـ وقوله وربما يؤيده الخ أى لانه

لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى *) *فأنت بمرأى من سعاد ومسمع* ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ والحومة معظم الشئ والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى من سعاد أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع صوته كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل

لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا الملوى فى شرح الفيتة قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضى المحبوب ابو يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أى فالجمع بين رؤية الحمامة وسماع صوتها اتم وأقوى فى طرب المحبوبة وانبساطها ورضاها تأمل ووجه السيرامى الفساد عقلا بأن المحب اذا رأى المحبوب انفعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بأن من لابتداء الغاية فابتداء الرؤية من سعاد فهى الرائية لا المرئية اه وفيه أن من الابتدائية تدخل على المرئى أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكيم شهادة العقل بأنه لو كان كما زعم هذا القائل لكان المعنى اسجعى ايتها الحمامة فانك بمكان تسمعين فيه صوت سعاد مع انه لا يحسن فى نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم أن يقول اسكتى وانصتى واصغى اه وما مر عن ابن يعقوب والسيرامى يفيد ان سعاد محبوبة للحمامة كما انها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد تبين فساده من جهة النقل بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بأنه قد استضعف فى المطول كلام من وجه تنظير المصنف فى زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع فى فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وأجيب بأن الكراهة فى السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره فى السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة فى السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة فى السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثانى يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل بالفصاحة أيضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذى ندعى اخلاله بالفصاحة أن يكون الثانى لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به أمثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تختل فصاحته بخلاف المكره فى السمع اه فنرى ببعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحشى الفنرى من حصر جهة اخلالهما بالفصاحة فى الثقل بانهما قد يؤديان الى الكراهة فى السمع دون الثقل فيحصل الاخلال بالفصاحة وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه وبانه احال دفع الخدش بهما اذا حصل منهما كراهة فى السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة افاده سم

(وفيه نظر) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات أن نقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة

(قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهى فى محل رفع كأنه قال وقد
وقعت هذه التراكيب فى القرآن مع اشتمال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة والثالث
على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
وقوله مثل الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بيانى كأنه قيل ما مثاله فقال مثاله
قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ (قوله فى التنزيل) وفى السنة أيضا كقوله صلى الله عليه
وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وماسواها)
أورد عليه ان التكرار فى جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بانه انما
خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم ان الصفة الحاصلة
للانسان فى أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فاذا ثبتت فى محلها
وتقررت بحيث لا يمكن المتصف بها ازالتها تسمى ملكة اه سم (قوله كيفية راسخة
فى النفس) أفاد بذلك انها من الكيفيات النفسانية وهى أحد اقسام الكيف الاربعة
وعبارة اليوسى فى حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة وهى
اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعالية أو غير راسخة كحمرة الخجل
وتسمى انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء
والكيفيات النفسانية أى المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات
كالحياة والادراكات والجهالات واللذات والآلام ونحوها وهى اما راسخة فى النفس
وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح
والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعالا وتهيؤ القبول أثرما اما
بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب أيضا
قوله راسخة فيه أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب
ع ق بقوله راسخة برسوخ أمثالها أى توالها اه وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل وبقوله فى النفس الراسخة فى الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر
فى محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا أو لئلا يتوهم
عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير)
أى وان استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون
متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور
المتعلقات معلولة لها كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها وكذا الحال
فى الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج
عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا
الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف ويقال

كيف وقد وقع فى التنزيل مثل دأب
قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا
ونفس وماسواها فالهمها فجورها
وتقواها (و) الفصاحة (فى المتكلم
ملكة) وهى كيفية راسخة
فى النفس والكيفية عرض
لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

فى دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال فى دفع الثانى المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت فى جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم ولا يخفى ان مقام التعريف يأبى ذلك وان صح فى نفسه اه خسرو وقوله الكيفية المركبة كزازة الرمان المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد القنرى أن خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل فى تعريف الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشئ عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية (قوله فى محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع بناء على جوازه فى الجامد أو على انه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى فى رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصى عنه بأن معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى ان الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجعه وبه يندفع ما اعترض به يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدهم الخ ما نصه أى فى قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات الى كليها الان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف عليه فى الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب أيضا قوله الاعرض النسبية الخ مبنى على ان الامور النسبية لها وجود فى الخارج حيث أدخلها فى العرض واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة انها أمور اعتبارية لا وجود لها فى الخارج وعلى هذا فهى خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب اعراض وأورده تشحيذا

ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليا فيخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية

للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغي التنبه له هنا ان وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفي والا فالمعلوم في العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض مطلقا انه لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو ناشئ على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ماذكر اه ببعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهي النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاين والمتى والوضع والملك فالاين حصول الشئ في المكان ككون زيد في مكان كذا والمتى حصوله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا أو متعمما اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة مايشمل وجودها بالفعل كما في الكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أي جملتها الجسم التعليمي فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أي جوهره جسم طبيعي وامتداداته الثلاث تعليمي وكون النقطة والخط والسطح والجسم اعراضا هو مذهب الحكماء واما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هي الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد اما من يجعلهما من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما في التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولهما لانهما من المعرف حينئذ اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهي من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر رجوعها الى الكيفيات الاربع التي ذكروها اقساما للكيف فليحرر وفي بعض شروح الهداية أنه قد يمنع انحصار الكيف في الاقسام

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات وبقولنا والاقسمة النقطة والوحدة

الاربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الفنرى (قوله لم يدخل فيه مثل العلم) أى بناء على الصحيح انه كيف وكتب أيضا قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما ملخصه والانصاف ان العلم ان كان تفصيليا بأن تعلق بكل من ابعاض المعلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الابعاض لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهناك علم واحد لكن لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالحاصل أن كلا من التفصيلى والاجمالى لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما فمع قوله فى محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أوليا لذلك وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله فقوله ملكة) أى دون أن يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا وهى كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعنى ان لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد أن اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحا فى اخراجه لاحتمال اللام فى حد ذاتها للجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لا كله اذ الظاهر انه لا يتحقق التعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم لان هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء اه قال الفنرى صدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر عبر به

وقوله أوليا لم يدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فقوله ملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير

دون يقدر لمناسبة الملكة لما في الافتعال من المبالغة ويحتمل انه اشارة الى أنه يكفي ملكة القدرة بتكلف تأمل يس (قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أي كل ماوقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال الفنري فان قلت أي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم أو غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بأن الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا اه (قوله سواء وجد التعبير) أي عن المقصود أي جميعه أولم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بأن لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول في كلامه بالمعنى المصدري فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفيا جدا اذ لا يتصور الا في صورة واحدة مثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه جربي (قوله فكما تقول) أي من غير تقدير مايصير به المفرد جملة (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة اه فنري أي فاذا اقتضى الحال شيئين فروعي أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا فأصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وان كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أفاده ع س قال سم ان أريد بالشيئين في قوله فاذا اقتضى الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلا فما ذكره ظاهر وان أريد بهما تأكيدان مثلا لقوة الانكار فما قاله مشكل لان حصول المطابقة بالتأكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء لابد فيه من رعاية كيفية الدلالات أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لابد في البلاغة من رعايتها ليس بشيء كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضا كلام الشارح في ترجمة الفن الاول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته لانه فاعل المصدر المضاف وكتب أيضا مانصه قيل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد في المعميات فان

رعاية

عن المقصود) دون أن يقول يعبر فصيحا اذا وجد اشعار بأنه يسمى فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أولم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أي فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعي

رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما في الفنرى وقدمنا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموهمة للجزئية اهـ عبد الحكيم وقال الحفيد في توجيه ايثار مع على في انما لم يقل في الكلام لانه قيد الكلام بالذي يؤدى به أصل المراد فلابد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايثار مع على في اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصار في الكلام على أصل المعنى في خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصار أمر زائد على أصل المعنى مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اهـ بايضاح وقوله في خطاب البليد أي أو خالي الذهن وقوله بلادة المخاطب أي أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية ألحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء للنسبة مبالغة اهـ فنرى ومثله الخطائي قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فألحقت به ياء النسبة اهـ أي فمعنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهي ما اختص بالمقام اهـ سم أي فالنسبة من نسبة الشئ الى صفته (قوله وهو) أي تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اهـ عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيد مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيد مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتي الاعتبار المناسب الذي جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذي اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار انما هو من يعتبر على طريق المبالغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هي في الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذي سيأتي خلافه في قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اهـ فنرى (قوله والتأكيد) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتي فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أي ان قولك ان زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال اهـ سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أي بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري وحاصله أن مقتضى الحال هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن

للمتكلم الى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

ذلك المقتضى صادق عليه لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فهم ماقبل التحقيق فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ماقبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك استدل على هذا التحقيق بأمور ثلاثة الاول قول السكاكى فى تعريف علم المعانى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فان المذكور الكلام لا الخصوصيات الثانى قول المصنف فى تعريف علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لزم أن يكون الشئ سببا فى مطابقة الغير له الثالث أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال وانما يعتبر بين الكلام الجزئى والكلى ورد الاول بأن كلا من الكلام الكلى والاحوال مستوفى عدم الذكر فان المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئى وهو فرد من مقتضى الحال الذى هو مطلق التأكيد مثلا وبه يرد الثانى لان اللفظ باشتماله على الجزئى يطابق الكلى أى يوافقه بالاشتمال على جزئيه ورد الثالث بأنه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها اللغوى الذى هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة فى الكلام مطابقته أى مطابقة صفته لمقتضى الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابقة لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف فى تعريف المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو اللائق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع فى الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام الجزئى من مطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع أن المحمول بالطبع هو الكلى واللائق اعتبار مطابقته للجزئى اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ أقول يلزم عليه أن الاحوال سبب فى مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أى المثال أعنى قولك ان زيدا فى الدار جزئى من جزئيات الخ والكلام الذى يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق

أنه من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا

ولعدم

والعدم تقدم ذكره أى بلام البعد (قوله وهذا) أى قولك ان زيدا فى الدار مطابق له أى للكلام المؤكد الذى هو الكلى (قوله بمعنى أنه) أى الكلام المؤكد الذى هو كلى صادق عليه أى على هذا الجزئى (قوله على عكس ما يقال الخ) أى على عكسه بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة الى الجزئى فى هذا المقام عكس قولهم ان الكلى مطابق للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلى لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا فى المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذى هو الكلى اذ المراد بمطابقة الجزئى للكلى صدق الكلى عليه اه من سم بتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أى اثباته بالدليل فقد ذكر ثم علة هذا الكلام أى قوله وتحقيق ذلك الخ فراجعه (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التى هى الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر فى العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعلول (قوله متفاوتة) أى بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه أن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضى أمور كثيرة شيأ واحدا ولذا تذكر الخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أى المعتبر الذى هو الخصوصية وهو علة للعلية أى وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أى التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فباتحادهما ذاتا طابق الدليل المدعى وباختلافهما اعتبارا تندفع المصادرة فتأمل اه يس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال فى المدعى والمقام الذى يرادفها فى الدليل فمجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لو قال اختلاف لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان فى الاستعمال أيضا فأكثر ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيد مثلا وأكثر ما يستعمل الحال مضافا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب أيضا على قوله الاعتبار ما نصه أى التوهم (قوله وهو) أى الاعتبار (قوله أنه) أى الحال والشان (قوله يتوهم) أى مع أن الامر الداعى ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه

وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه

زمانا) لعله لان أحد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفى المقام كونه محلا له لعله لشيوع المقام فى محل القيام كشيوع المجلس فى محل الجلوس. (قوله وفى المقام كونه محلا له) تخصيص ذلك الامر الداعى باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا اما باعتبار أن المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعى مقام التأكيد أى محل رواجه أوعلى تشبيه حسن التأكيد فى مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أولانه كان من عادتهم القيام فى تناشد الاشعار وأمثاله فأطلق المقام على الامر الداعى لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم اه فنرى (قوله وفى هذا الكلام) يعنى قوله الآتى فمقام كل الخ (قوله اشارة اجمالية) وجه كونه اشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذى هو المقتضى ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها واقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أى عد وكتب أيضا قوله الى ضبط أى بأنها المذكورات من التنكير وما بعده اه سم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام ما يخص أجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فمقام كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما لا يخص شيأ بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده فى المطول ومثله فى الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أى أكثرها فان بعضها اما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كا كثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) أى تبيين وتعيين له على ما ينبغى اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال أى فى قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف فى تقديم ما هو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا ألا ترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان فى سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله فى الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا انما يأتى فى غير الوصل (قوله يباين الخ) المراد بالمباينة أن لا يكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أى خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا يناسب شيأ مما عداه مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجمل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل فى العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام فى أطوله ونحن نقول لما تعورف هذا الاجمال فى افادة التفصيل وشاع فى محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان

أيضا

زمانا الورود الكلام فيه وفى المقام كونه محلا له وفى هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال

(فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اى خلاف كل منها يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه التعريف

أيضا بيان جميل اهـ (قوله ومقام اطلاق الحكم) أى النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهى الاسناد الذى فسر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه أى عن التقييد بما يأتى (قوله أو التعلق) أى تعلق المسند بملابسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أولا كالمفعول به فى نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بمعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فانه قد يكون له متعلق يطلق ويقيد (قوله تقييده) أى المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤكد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لهما أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما يشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيد والقصر فى الحكم ان زيدا قائم وما زيد الا قائم ومثالهما فى التعلق والله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وما ضرب زيد الا عمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمرا الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا ان جاء ومثال المسند اليه المقيد بالشرط القائم ان قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضربى زيدا اذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربى زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمرا رغيفا وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا الى الحكم والتعلق تمثيلنا لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيه الحفيد قال يس فيه أنه سيأتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فى ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما فى ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم فانه مقصور وبالنظر الى المسند اليه فى الاول والى المسند فى الثانى ويجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا اهـ بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع مانصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاته اهـ بجربى وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لئلا يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيره فقد يفضى الى الاشتباه اهـ سم وقوله أعنى سم ابتداء أى قبل الوصول الى قول الشارح يباين مقام حذفه وبالوصول اليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أى صالح وقابل له وهو الا أولا ما يفهمه ظاهر اللفظ اهـ سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينه مقام التنكير

ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وانما

فصل قوله (ومقام الفصل يباين
مقام الوصل) تنبيها على عظم شان
هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه
لانه أخصر وأظهر لان خلاف
الفصل انما هو الوصل وللتنبيه
على عظم الشأن فصل قوله (ومقام
الايجاز يباين مقام خلافه) أى
الاطناب والمساواة (وكذا خطاب
الذكى مع خطاب الغبى) فان
مقام الاول يباين مقام الثانى فان
الذكى يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية
مالا يناسب الغبى (ولكل كلمة

فصل قوله الخ) أى دون أن يذكره مع الاربعة السابقة بأن يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أى باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرّف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اهـ بحرى (قوله لانه أخصر) أى لان ألف الوصل تحذف فى الوصل فهو أربعة أحرف فقط اهـ سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل الخ) علة للاظهرية أى لما كان الخلاف فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معيناله بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لايهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا خطاب الخ) أى ومثل المقامين المذكورين فى التباين مقام خطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر فى كلام المصنف اهـ سم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لامؤاخذة فيه بأن يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة ووجه الشبه التباين فى المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا اختصارا لان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ولان هذا متعلق بحال المخاطب وماقبله بحال الكلام ولانه أبلغ فى الفصل فهو أدل على عظم الشأن اهـ سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكى أى وكذا مقام مايخاطب به الذكى مع مقام خطاب الغبى أى مايخاطب به الغبى وهذا أيضا لايختص بأجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لامن قبل نفس الكلام والمراد بالذكى الذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبى فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبى هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبى ولذا لم يقل مع خلافه اهـ أطول وأشار بقوله مايخاطب به الى ماصرح به الفنرى من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدرى وأشار بقوله فى القاموس الخ الى اعتراض الشارح فى مطوله على المصنف بأنه كان الانسب أن يذكر مع الغبى الفطن لانه المقابل للغبى قال الفنرى انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ماذكره الشارح أخص من الفطانة فجاز أن يريد به ذلك اطلاقا الاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكى البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومه ورود الكلام من الغير اهـ وكتب أيضا على قوله خطاب الذكى ما نصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفائدة فى التكرار قلنا ذاك بيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار اهـ خسرو وقيل ان قوله

ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى علم البيان وماقبله اشارة الى مقاصد علم المعانى أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطرد فى كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن للمحسنات أحوالا ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخلا فى البلاغة ضرورة أنها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغى المصير الى ماذكره رحمه الله فى شرح المفتاح أن المحسنات داخلة فى علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل كان ايرادها فى الكلام وعدمه على السواء وأوجبت للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة فى علم البلاغة بعض من المعانى من جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتى وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة ايجابها الحسن العرضى الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتهر القول بأن المحسنات توجب الحسن الذاتى بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ماذكر يكون ايجابها الحسن الذاتى كايجابها الحسن العرضى فما الذى دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثانى قلت يمكن أن يقال اقتضاء الحال اياها بعيد خفى فأسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتى ولم يذكروا جملتها فى المعانى بل ذكروا فيه منها ما يكون اقتضاء الحال اياه غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها فى البلاغة لانه علم مما فعلوا أن كونه محسنا لا ينافى الدخول فى البلاغة مع ما تقرر أن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل فى البلاغة ومن المعلوم أن الاحوال قد تقتضى المحسنات اه من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقى بالنسبة الى ماقبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى غيرها اه بجربى وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس الخ يفيد أيضا بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه الصاحبة فى قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى الصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتيين كما سيظهر (قوله مع صاحبتها) لا يتوهم قاصر

مع صاحبتها)

أن صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس للمرتفعة معها لا مع الاكواب فنقول يكفي للاتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوى هي وما يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواحب اه أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبتها متعلق بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح أوحال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما كذا في يس (قوله أي مع كلمة أخرى) قيل الاظهر أن يقول أوما في حكمها ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا في قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه على وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك للمقايسة ولك أن تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة اه يس (قوله مصاحبة لها) أي ذكرت وجمعت معها في كلام واحد اه سم (قوله مع ما يشاركها تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول أن هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المفهوم من المشارك في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة فخرج المرادف الثاني أنه لا وجه للتقييد بالمشاركة اذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الاخرى تلك الصاحبة في أصل المعنى أو لا وقد أطلق في شرح المفتاح وأجيب بأنه قيد به الغرابة صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ما سواها منها وفي الاطول بعد أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام للحصر ما نصه أي المقام لها الا الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله في أصل المعنى) أي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة كان واذا فانهما وان اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط اختلفا في أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله بالشرط) أي بأداته اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا يصح العكس اه جربي وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدا موصوف بالموصول والمبتدا اذا كان موصوفا به فانه يقترن خبره بالفاء كما ذكره الاشموني (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس

ماقبله

أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشاركها تلك المصاحبة في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط

ماقبله فانّ ماقبله بيان لمقام الفعل مع الادوات [...]
الماضى مقام) وهو اظهار أنّ الشرط التحقق وقوعه كأنه وقع اه سم كقولك ان قام زيد
قت وفيه أنّ ان للشك وكون مقامها مع الماضى التحقق ينافى أصل وضعها فالاولى أن
يقال لغلبة وقوعه وحينئذ لاتنافى ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار
الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدا مثلا فانّ له مع الخبر المفرد مقاما
ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه جربى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف
من عطف الجمل وقد مرّ أنّ الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى
من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله فى الحسن) أى فى باب الحسن وهذا
احتراز عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فانّ ارتفاعه فيه بكثرة التأثير
وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله فى الحسن مانصه أى بالنظر لذاته اه يس
(قوله والقبول) أى بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذى اعتبره الخ)
فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فطابقة الكلام له
بمعنى اندراجه تحته أو نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى الاشتمال على مامرّ (قوله
بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بقى قسم آخر وهو أن يكون بحسب ماعرف من
القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لماذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا فى القسم
الثانى بنوع مسامحة لانّ تلك القواعد مأخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة
واما عدم اعتبار مثله فبعيد اه يس وكتب أيضا على قوله بحسب السليقة مانصه ان كان
المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله
وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه فعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لانّ
رعاية الامر الداعى كالانكار سبب لاعتبار الشئ أى التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد
بالكلام الكلام الفصيح) أى لانّ الفصاحة عند المصنف معتبرة فى البلاغة وبحمل
الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ماأورد على كل من المقدمتين فى قول
المصنف وارتفاع الخ اما الأولى فلانّ ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو
بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو
أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط فى الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت
المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل
الدفع أنّ أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه
أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سيأتى بأنّ غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق بأصوات
الحيوانات والجواب بأنّ المراد التحاقه بها فى مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أنّ
المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المقدمتين بماذكره المحشى وغيره اه يس
وحاصل جواب المحشى الحفيد أنّ كمال المطابقة مطابقة فصح أن يقال الارتفاع

مع الماضى مقام ليس له مع المضارع
وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن
الكلام فى الحسن والقبول
بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه) أى انحطاط شأنه
(بعدمها) أى بعدم مطابقته
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة أو بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء
تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه
وراعيت حاله وأراد بالكلام
الكلام الفصيح وبالحسن الحسن
الذاتى

بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالاضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب أيضا بأن الاضافة للكمال أى الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل فى البلاغة) أى فى بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتى بالفصاحة كما يفيده جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر وليندفع الاعتراض بأن الداخل فى البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل مانصه تفسير للذاتى (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أى من حيث يبحث عنها فى علم البديع لعدم اقتضاء الحال اياها اذ هى من حيث يبحث عنها فى علم المعانى لاقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتى ولذا ذكر الالتفات الذى هو من المحسنات ونحوه فى علم المعانى كذا فى الحفيد وتقدم بسطه (قوله فمقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الاشارة بقول الشارح يعنى اذا علم الخ ولم تجعل الفاء تعليلية لان المناسب حينئذ أن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيده اضافة المصدر) أى باللزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف أى علما قريبا والى أن التفريع فى كلام المصنف عليهما معا لكن حذفت احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هى مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع فى كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا رد القياس الى الشكل الاول أنتج عين المدعى بأن يقال مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ماذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ماذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار

الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده اضافة المصدر ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذي ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع الى آخر مامر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أي والا نقل ان المراد بهما واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلق لما صدق أنه الخ أي لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الحصر في الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر في الاعم من وجه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور في جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور في الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجه والحصر في الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا فان قولنا ما في الدار الا الابيض وما فيها الا الحيوان حصر في الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان حصر في الاعم فظهر أن الحصرين اللذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية من وجه أو مطلقا الا انهما باطلان على تقدير الاعمية من وجه والحصر في الاخص باطل على تقدير الاعمية مطلقا ولئن سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين واحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير في حيز المنع لجواز انحصار الارتفاع في نفس الامر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت في نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين أو العموم الوجهي وجواز أن يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا انما هو الحصر في الاعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر فيه المقابل للجزء السلبي للحصر في الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في الاخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفي فاذا قلت لا يتحرك الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابي للحصر الاعم وهو ثبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبي للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات الجزء الايجابي للاعم التحرك للحمار مثلا ونفي الجزء السلبي للاخص اياه فافهم وأورد عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين في لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا صلاة الا بالطهور ودفع هذا بأن الحصر في الحديثين اضافي أي بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم الطهور والحصر هنا حقيقي لان مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها اذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود لارباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الاول أيضا من وجوه التنظير لوجوب وجود المحصور في جميع

فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال

أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ماذكر من بطلانهما على الاولين والحصر في الاخص على الاخير مبنى على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن نبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الايجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمعترض للابطال جزؤه السلبي اذا عرفت هذا فنقول الجزء الايجابي للحصر في الاعم ينافي الجزء السلبي للحصر في الاخص والجزء الايجابي للحصر في الاخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الاعم حتى يتطرق للحصر في الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الاخص على التقدير الاخير أعني تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهي فالايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فلهذا بطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص على تقدير الاعمية مطلقا والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديري التباين والعموم الوجهي اه هذا خلاصة ما في الاطول وحواشي المطول فاحفظه وكتب أيضا قوله والا لما صدق في كلامه مسامحة حيث أدخل اللام في جواب ان وانما تدخل في جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانهما اختها في التعليق ووقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين اه يس (قوله فليتأمل) قاله لامكان المناقشة في الملازمة بما مر ولان المطلوب بيان اتحادهما مفهوما كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وماذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا أحد الامرين اتحادهما في المفهوم أو تساويهما في الصدق لا خصوص اتحادهما في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو قيل ان التفريع للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يمتنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ المقتضى وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه فلا يجد بدا منه أو ان الفاء فصيحة أي اذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شئ كذا في الاطول (قوله فالبلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اه سم ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافي بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أي الذي هو الكلام الفصيح اه سم (قوله يعني) في بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اه سم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء

المقام

فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) بمعنى أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له الكلام

المقام اياها كالتأكيد بالنسبة للانكار وكالايجاز فى الضجر وكالاطناب فى المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذى هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فمراد الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاول مانصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لا لاخراج شئ ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب نبه عليه ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز فى الاطول تعلقه بالمعنى مخففا أو مشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب الشئ الا عن شئ يصح أن يتصف به اذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار وانثه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدما ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجردة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع ق (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثيرا ولا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وانه كان يجب حينئذ تأنيث كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكر فباعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا الظاهر انه خاص بالمصدر المؤول بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانصه أى لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أى هنا (قوله من صفة الاحيان) أى وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانصه فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله وما لتأكيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه بجرى (قوله والعامل فيه) اى فى الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أى تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق كما فى سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه

(بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه

سم وكتب أيضا على قوله الوصف ما نصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما في المطول من ان بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أى فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفى الشئ الاعلى والاسفل (قوله وهو أن يرتقى) أى ذوان يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهى المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال فى الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بهذين الامرين فمن اتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بقدر أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم أجاب بأجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل الابمقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجعه (قوله عن طوق البشر) أى طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفنرى قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الاعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها فى أعلى المراتب الا أن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الاعلى وما دونه مما يقرب منه وأيد ذلك فى المطول بان بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات فى البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منها فى الطرف الاعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد

في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى للبلاغة (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى منه عائد الى أعلى يعنى أن الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه

الاعجاز

الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اهـ بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفنرى يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بأن ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو أعلى افراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بأن تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ماذكره هو مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ماذكر بأن يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كأن لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل ويكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدا بعد مضى الخبر والعطف على أبعد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فنرى اهـ سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر وبلزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذ تحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشرى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كلمتين أو كلمات متفاصلة اذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لاسيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهونية الامرين نظر ثم نقل عن مغنى اللبيب تجويز ما أجازه الشارح فجوز فى زيد فى الدار وعمرو عطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال فى المغنى فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قائمان وعمرو قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اهـ سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى

الفرد الذى لافرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولابد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الاعجاز وكذا على الاول أى حد ذى الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع ما يقرب منه) عبر بمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو اشارة الى اعتبار المعية وان حد الاعجاز الاعلى وما يقرب منه معا فتنبه (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقى وهو الطرف الجزئى الذى لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكلى المقول بالتشكيك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقى فيندفع النظر وايضاحه أنه يصح أن يراد بالطرف الاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية افرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحد الاعجاز أى نهايته التى لا مرتبة للاعجاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر فى قوله وهو حد الاعجاز وما يقرب منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوص حد الاعجاز أى نهايته وما يقرب منه بل ما يشملهما ويشمل مبدأ الاعجاز وما فوقه مما لم يقرب الى حده من المراتب الوسطى وليس فى البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض افراده على أن تفسير النوع بالافراد لا يخلو عن ضعف اذ لا يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمرو والى غير ذلك هذا ايضاح ما فى الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجى وغيره اه (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ما ذكره بين أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقى كما أن الاسفل مراد به الاسفل الحقيقى بدليل تفسيره بأنه ما اذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما اذا غير الخ) أورد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى ما دون الاسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على ما دون الاسفل انه دون الاعلى وأجيب بعموم ما فى ما دونه يعنى أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذ ما دونه الوسط وبتغيره اليه لا يلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى ما نصه أى وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله ما اذا غير ما نصه أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أى فى عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحا سم (قوله عن محالها) هى الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص فى مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك

يعنى أن الاعلى مع ما يقرب هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح (وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام عنه (الى ما دونه) أى الى مرتبة هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام (عند البلغاء) وان كان صحيح الاعراب (بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة)

الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه ما مصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيدا شديدا ومقام يقتضي مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كالورود على اعتبار واحد وورود على أكثر والبعد من أسباب الخ كما لو انتفى الثقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعد معطوفان على المقامات (قوله أخر) يغني عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء التصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير أخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف أخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا أوقع صفة للوجوه اه فنرى وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله أخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن في الكلام ولا نظر الى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفنري وقد يقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لان هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته

متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم . (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق بملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ فى نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة فى الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أى فى وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد فى كل نوع كالامر والنهى والمدح ونحو ذلك بأن يقدر على تأليف أمر بليغ ونهى بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة فى تلك الانواع قال الصفوى على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وان ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وان يعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اه سم ثم ذكر أن هذه العناية أعنى ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة اه بايضاح قال يس وفى قوله على أن الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفى فى تحققها وقال فى الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أى لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة فى سياق النفى عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أى بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل فى التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تفريع المعلوم الا أنه فرع العلم مبالغة فى ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف أى البيان كما هو العادة كأنه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اه أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها فى الثلاثة وبيان الخلاف فى التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اه سم (قوله المشترك) أى اللفظى (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أى التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوى ويسمى بالمتواطئ (قوله مطلقا) أى بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوى) أى لا بالمعنى الاصطلاحى لشبرته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوى ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أى ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفى لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف فى نفى اللزوم وان كان المراد نفى وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أى ليس كل تفسير

للنفى

(فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما بناء على استعمال المشترك فى معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون

للنفي أعني لاعكس ويتضمن تفسير العكس المنفي بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الملازم للنفي في الاثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ماذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع ق (قوله في الكلام) تبع في هذا القيد الايضاح والاحسن تركه حتى يعم البلاغة في المتكلم أيضا ح ف وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أي ما يجب) أي احتراز وتمييز للفصيح عن غيره وكتب أيضا قوله أي ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي المرجوع اليه ورد بأن المناسب للمتن أن يحمل على المعنى المصدري أي بقرينة كلمة الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وقوله أي المرجوع اليه أي فنفيه على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هي أي البلاغة أي الذي رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لأل الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن من غلط الحفيد في تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغالط وقوله ورد أي ما صنعه الشارح بأن المناسب للمتن الخ أي لان ما يجب أن يحصل الذي هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لالى الا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب مآل مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤل الى أنه أمر ضروري فيها الا أن الانسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والارتقاء الخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أي ما يجب أن يحصل الخ فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال الى فساد التلوب (قوله الى الغنى) أي يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشارح * حتى تجود وما لديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شئ يجود به وان لم يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أي وجود الاحتراز اه ع ق وكتب أيضا قوله الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحته وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية فالاحتراز عنه

لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) في الكلام (مرجعها) أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطا في تأدية

الاحتراز عن الخطأ فى كيفية التأدية لا فى نفسها اهـ عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اهـ ع ق (قوله والا لربما أدى الخ) فيه اشكال لان النفى ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ فى التفريع أن يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باطل فيبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول ويجعل ربما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختيار الثانى ويجعل ربما للنفى مجازا لما بين النفى والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفى منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفى النفى اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا أو يختار الشق الثانى بجعل قوله والا لربما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ما سبق له و يجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفى كون الاحتراز مرجعا حتى يرد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز فى البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغا وفى الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا لما مر فى تعريف البلاغة فما مر يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما قوله والا لربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفى فى والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا بربما المجعولة للنفى فى الثانى لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضاح ما فى الحفيد ونظير ذلك يقال فى قوله والا لربما أورد الكلام الخ وكتب أيضا قوله والا لربما الخ أى والا يوجد الاحتراز بأن انتفى وأدى الكلام اتفاقيا كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اهـ من ع ق أى وأمكن أن يطابق اتفاقيا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذى فى الحفيد على احتمال رجوع النفى فى والا الى وجود الاحتراز بأنه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقيا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى

المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره)

معرفة كما أفاده فى المطول وكتب أيضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه احترازا وأما معنى فلان التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتمييز فى الخارج بأن يتكلم به فصيحا وهو المراد الا أن يقال المراد التمييز فى الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم أن المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما فى الحفيد لكن كلام الشارح فى مطوله بل وهنا حيث يقول بعد يعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها الخ يفيد حمل التمييز على العلم وكذا كلام الاطول وأما ما استدل به فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق تمييز وقال الحفيد فى حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلى أى ايراد الكلام فصيحا اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اه والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين (قوله والا لربما أورد الخ) أى وان لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب أيضا قوله أورد عبر هنا بأوردوا ولا بأدى لان الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام (قوله ويدخل فى تمييز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله اللفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار قلت قيد بذلك تبعا لما صنعه المصنف فى الايضاح اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض (قوله والثانى الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم البيان فالاول فى الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والثانى فى التنافر والثالث فى التعقيد المعنوى وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطا فى التأدية فلم يبين شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم المعانى (قوله أى تمييز الخ) وهو بالتفصيل خمسة تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين فى العلوم المذكورة فأمر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوى لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه لافادتها معناه كما أن لفظ نعم جملة بمعنى أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشرى ومن تبعه فى مثل ذلك اه سم قال يس ما ملخصه كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشرى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشاف حيث قال فى الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه أن يجعل مضمون الجار

والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه

والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد ومنادون ذلك ومامنا الاله مقام معلوم اه وذكره السعد عند قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطيبى صرحا فى هذا الموضع بأن من التبعيضية اسم كعن فى قوله * من عن يمينى مرة وأمامى اه (قوله مابين) أى تمييزات بين متعلقها فى علم متن اللغة الخ فكلمة ماالف مجمل ومابعده نشرله والشائع فى هذا النشر كلمة أو فصح الحمل فى منه مابين الخ واندفع الاعتراض بأن الاولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله بين متعلقها لك أن تقدر هذا المضاف بعد من أى والثانى من متعلقهما الخ وان تقدر تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز مابين الخ وقوله فصح الحمل أى بتقدير المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أى بجعل ماالفا مجملا ومابعده نشرله وقوله الاولى الواو أى لان أو لاحد الشيئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفى سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما نكتبه على قوله أو فى علم الصرف (قوله فى علم متن اللغة) أى أصلها اه سم وكتب أيضا قوله فى علم متن اللغة عبارة ع ق منه مابين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالالفاظ لامن حيث المعنى الموضوع له اللفظ وماتعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابة) قال فى المطول أعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وقال هنا يعنى به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابة يحتاج الى تقدير أى كتمييز ذى الغرابة عن غيره لان التمثيل لمابين وهو تمييز وكذا لابد منه فى قوله كمخالفة القياس ومابعده وكتب أيضا قوله كالغرابة الكاف استقصائية وكذا يقال فى قوله الآتى كمخالفة ومابعده (قوله أى معرفة الخ) لوحمل العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف بين فى علم الخ (قوله لان اللغة) المراد لان علم اللغة لان العلم هو الذى يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهى الالفاظ الموضوعة للمعانى اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أى لانها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه جربى وكتب أيضا على قوله أعم مانصه لان علم اللغة يطلق على مايشمل جميع علوم العربية كما فى الاطول وعلى قوله من ذلك مانصه أى من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج الى تقدير مضاف أى متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لايخص علم اللغة بل يجرى فى الصرف والنحو فلعله ترك التنبيه عليه فيهما لعلمه بالمقايسة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أى ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم

(مابين) أى يوضح (فى علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة

هذا غير سالم أو هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج فى معرفته الى تنقير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فنرى (قوله علم أن ما عداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنقير) أى زيادة بحث لعدم وجدانه فى الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أى على وجه بعيد كمسرج (قوله ما قيل) القائل الزوزنى وكتب أيضا قوله ما قيل أى اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين فى علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج فى معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أى لا يقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ أى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو فى علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذى يبين فى علم متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف الخ والجواب ان أو للتقسيم والمراد بما يبين نوع كلى والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين فى علم متن اللغة وقسم فى التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أو فى علم الصرف اعترض عليه بأن المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بأنهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فنرى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائد الغرض وجب الادغام اه حرنى (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنا وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليه بأن التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو والجواب أن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الاصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بأن يدرك بمعنى يحصل بالحس أى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أى الذوق السليم الذى هو مثل الحس فى الادراك أو مراده الحس الباطنى وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتنافر) أى تنافر الحروف (قوله ما يبين) أى التمييز الذي يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو للتقسيم فاندفع ما فى الحفيد اه (قوله فقد سها الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ما عدا التعقيد المعنوى بل بعضه اه سم

علم أن ما عداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا يتبين فساد ما قيل انه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجلل مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس) كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى ما يبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم أنه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ما عدا

التعقيد المعنوى) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) أى عن الخطا فى تأدية المعنى المراد (علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى) الاول علم المعانى و(الآخرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة

(قوله التعقيد المعنوى) أى تمييز التعقيد المعنوى اه سم (قوله اذ لا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تمييز السالم) أى متعلق تمييز (قوله بعضه مبين فى العلوم المذكورة) أى مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه يدرك بالحس أى يدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات وقوله وبقى أى من المرجع وكتب أيضا قوله وبقى الاحتراز الخ والاحتراز الخ أى غير مبينين فى علم ولا مدركين بحس فمست الخ (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) أى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجع الثانى واحترز بالمعنوى عن اللفظى فانه لم يبق غير مبين فى علم بل هو مبين فى علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما فى الحربى (قوله علم المعانى) ان أريد القواعد فالامر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعد (قوله أى عن الخطا الخ) أى لا عن الاحتراز عن الخطا كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أى لان الاول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعانى هو ما يحترز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أى عن الخطا دفعا لهذا التوهم ولو عبر بيعنى دون أى كما عبر فى المطول لكان أنسب هذا وقال الفنرى الاولى فى تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أى وما يحترز به عن متعلق الاول ومتعلقه هو الخطا فى التأدية تأمل (قوله لمكان) أى لوجود اه حربى فهو مصدر ميمى من الكينونة (قوله مزيد اختصاص) أى تعلق فاندفع ما قيل ان الاختصاص لا يقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما ملخصه أن مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد زائدا على أصل المراد وتمييز الفصيح من غيره فالشئ الاول لا يكون الا بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والصرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بأن المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أى لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثانى بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لا صلة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما فى ع ق (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه تسمية الاول بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطابق الكلام

لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فالتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فلبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولا خفاء فى تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فالتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أو لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ملخص من سم ويس وغيرهما

(الفن الاول علم المعانى)

قوله الفن الاول لما ذكر ما صدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فأشار الى الاول منها وهو ما يحترز به عن الخطا فى التأدية فقال الفن الاول علم المعانى والاخبار عنه بأنه علم المعانى ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما الى الاخبار ولطول العهد فتجرى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب أيضا قوله الفن الاول علم المعانى فيه أن الفن الاول ألفاظ لانه جزء من المختصر الذى هو ألفاظ كما مر وعلم المعانى معان فكيف صح الحمل ويجاب بأن الحمل على طريق الاسناد المجازى من اسناد ما للمدلول للدال بناء على أن المجاز العقلى لا يختص باسناد الفعل أو ما فى معناه بل يكون فى غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان كان فى الاصل مصدرا ليس المقصود به المعنى المصدرى أو فى الكلام حذف مضاف اما فى الاول أى مدلول الفن الاول الخ أو فى الثانى أى دال علم المعانى ولك منع أن الفن الاول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف فى قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أى ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر هنا وهو علم المعانى أعرف من المبتدا لاضافته للعلم فهو فى رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا بجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا يمنعه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زيد وانما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبرا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعانى من اضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من فى الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب اى متصلا به وملخصه أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا فى الفنرى ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره فى شرح الكشاف فى قوله صلى الله عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعنى أن علم المعانى ليس جزأ للبيان

(الفن الاول علم المعانى) قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب

حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر فى البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الايراد الذى هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى فقوله لكونه منه أى لاجل أن علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء قدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضعا كذا فى الجربى وكتب أيضا على قوله بمنزلة المفرد الخ مانصه بجامع التوقف على كل (قوله لان رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جربى وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعانى لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لاماسبق اذ لايتوقف علم المعانى وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله معتبرة فى علم البيان المراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لاجزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذى هو ايراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخى وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هزيل الفصيل اه سم (قوله فى طرق) أى بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعانى وأسماء العلوم المدونة نحو المعانى تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدا لايقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التى هى القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطلقوا على الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لايخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعانى بأى معنى يؤخذ اه أطول لكن الحمل على الادراك ههنا لايناسب لصيرورة المعنى علمه ادراك يدرك به ولايخفى مافيه ولعل هذا هو الداعى للشارح الى تجويزه الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لايقال انها ملكات لاملكة واحدة لان كل علم ملكات لابوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه واعتباره ويمكن دفعه بتكلف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وماذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة منه كما اذا حفظ من شواهد المسائل ماينبنى باستنباط مسائله لايقال لاتعرف

الاحوال

لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (وهو علم)

الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فلكة الاستحصال خارجة من قوله علم فهى ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على المطول ومراده بلاغة المتكلم (قوله أى ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضى أن من علم مسائل المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعانى بمعنى حصول مسائله له لا ينافى نفيها بالمعنى الآخر أعنى الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أى ملكة لا يقال تعريف علم المعانى بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعانى والعكس لانا نقول جهة التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لأخذها فى تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا قوله أى ملكة يقتدر بها أى العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهى الموصوفة بهذه الصفة لانها معتبرة فى مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار فى توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما فى التلويح اه عبد الحكيم وقوله لانها معتبرة الخ أى فى كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أى بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقتدر عليها بتلك الملكة كما فى الفنرى مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلى مستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفنرى أن يكون المراد بالادراكات الجزئية ادراكات الاصول أى الالتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل فهى جزئيات اضافية ولا توسط على هذا * بقى شئ آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التى قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة فى قوله الشارح الآتى أى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية لان الاولى عبارة عن القضايا التى موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد فى هذا التركيب والتأكيد فى ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضى أن المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضى أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار الذى هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات

أى ملكة يقتدر بها

الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلى أو فى الكلام حذف وتأويل أى ادراك مدركات جزئية أى على استحضار ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهة الى أنظار دقيقة فى استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الائمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا فى جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يحوج الى ارتكاب استخدام فى قول المصنف الآتى وينحصر فى ثمانية أبواب ولانه أشيع فى العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه أشهر فى لفظ العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم فى الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلومة) أشار به الى ان العلاقة فى اطلاق العلم على القواعد التعلق وانه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله فى الجزئيات) أى فى ادراكها تصورا لها أو تصديقا بأحوالها أى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بأحوالها أفاده فى الاطول (قوله قال يعرف) أى دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى التصديق بأن هذا التأكيد الجزئى مثلا الذى فى قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئى مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أى يستخرج منه ومن على بابها للتعدية ان جرينا على أن المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على أن المراد به الملكة أى يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لا حاجة لفرد الثانى الا أن يجعل صفة اه سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله على تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر فى نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شئ واحد كحلول مز محل حلو حامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال الفنرى وقد يترك فى مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النكرة فى الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اه بعض تلخيص (قوله بمعنى أن أى فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله يوجد منها) أى يرد علينا من هذه الاحوال اه جربى وقرر بعضهم أن المراد أى فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أى بتلك الملكة اه جربى أو بالاصول والقواعد (قوله

على ادراكات جزئية
ويجوز أن يراد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة ولاستعمالهم
المعرفة فى الجزئيات قال (يعرف
به احوال اللفظ العربى) أى هو علم
يستنبط منه ادراكات جزئية هى
معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى أن أى
فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه
بذلك العلم وقوله (التى بها يطابق)
اللفظ (مقتضى الحال) احتراز
عن الاحوال التى ليست بهذه
الصفة مثل الاعلال والادغام
والرفع والنصب

وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اهـ جربى وقوله مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد أي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الامور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيد أجلل بالفك كان مؤديا الاصل المعنى تأمل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك مما لا بد منه الخ أي من حيث انه لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمورا لا بد منها في تأدية أصل المعنى المراد كأحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعاني لان بحثه عنها الامن حيث انه لا بد منها في تأدية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها واعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بذا التي للقريب استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التي للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التي لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مبني على المشهور وأما على ما حققه من أن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ الا بالحيثية المرادة وكعلم البيان بعينه فتدبر اهـ سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا الامن حيث ان بها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والا لم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لانها حينئذ من أفراد المعرف كما حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ مانصه أي لان علمها من أفراد الخ (قوله يعرف به هذه الاحوال الخ) أي يصدق بأن هذه الاحوال بها طابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة الذي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لا أن علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور ان ليس الخ اهـ جربى وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيآن العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما في الشارح (قوله ان ليس علم المعاني الخ) أي كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقدير أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل اهـ سم وكتب على قوله على هذا التقدير مانصه أي تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أي بقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التي يبحث عنها في علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه

وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه

الحيثية) واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعانى اهـ ع ق وكتب أيضا قوله من هذه الحيثية بل من حيث مايقبل ومالا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول الجازه نها يحترز بذلك عن التعقيد المعنوى اهـ ع ق (قوله الامور العارضة الخ) أى فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التى أضيف اليها المقتضى كالانكار لان تلك ليست أحوال اللفظ بل للمخاطب (قوله على ماأشير اليه فى المفتاح) أى فى تعريف علم المعانى منه حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فهذا يقتضى أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذى يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذى يذكر هو الكلام الجزئى لا الكلى ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورية التى هى من أوصاف الكلام كما فى عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله وصرح به فى شرحه) أى صرح به شارحه العلامة فى شرحه قال الحفيد لايخفى أن تصريح المفتاح أولى بالقبول من تصريح الشارح اهـ ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التى صرح فيها صاحب المفتاح بأن مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح فى كلام المفتاح غاية الامر أنه فى كثير من المواضع ظاهر فى أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتنكير) أى وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ماسبق (قوله على ما) هو راجع للمنفى وقوله عبارة المفتاح أى فى غير تعريفه لعلم المعانى كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لاصريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى الحال المقتضية لذى التأكيد الخ (قوله والالماصح الخ) فيه أن غاية مايلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها ولانسلم استحالة ذلك ولاشك أن مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول له قاله ع س اهـ سم وماقيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بأنه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قولهم يلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المطول عن الشارح بأن هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه لايصدر عن ذى عقل فانه لايقال

الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ماأشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والالما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال

وجود الحسن في زيد سبب لان يتصف به ويشتمل عليه اه (قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اهسم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استفهامية لا جزأ من أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادى العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من المسند والمسند اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال للكلام لأن أحوال الجزء من أحوال الكل فصح اندراج أحوال الاسناد في أحوال اللفظ العربي وصح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد في الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع أن المحقق الطوسي صرح بأن موضوع المسئلة قد يكون جزأ من أجزاء موضوع الفن ٭ بقي شئ آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال كالتأكيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ما لحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة أنه متعجب بل هي عارضة للموضوع الذي هو اللفظ العربي لامر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن عدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة هذا ايضاح ما في الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحيوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام جزأ من المعروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشئ لخارج أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة أنه جسم أو لخارج مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن

لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح

أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع ما في الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جعله خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جريانها في كل لغة اهـ سم (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أي عبارة متعلقه الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلا بد أن يكون المنحصر فيها ألفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار الكل في الاجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه في مدلول ثمانية ابواب أو المسائل فالتقدير وينحصر العلم أي عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك ان تستغني عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاولين بجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها الالفاظ (قوله المقصود من علم المعاني) من تبعيضية والمراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشئ خارج عنه كما في قولهم المقصود من النكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما في الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقي علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي من علم المعاني لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة الاتصال فاندفع ما في الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو أي المقصود علم المعاني فتكلف لاحوجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد في قوله الفن الاول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا بالايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اهـ فنري وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدا محذوف أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية أحد عشر أو هي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال الاسناد الخبري ونحوه للتخلص من التقاء الساكنين ولا اشكال في العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد في قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله في الاطول لان الذي قصد عده مجموع

لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب) انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات والا لصدق علم المعاني على كل باب (أحوال الاسناد الخبري أحوال المسند اليه أحوال المسند أحوال متعلقات

الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه) لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر

المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل سكون الاسماء قبل التركيب وقف لابناء اه يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لزم اضافة الشئ الى نفسه اه يس وما ذكره ينتقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا حل معنى لا حل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لامحالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحول اليه ويشتمل خبر ان وخبر لا فى قوله لامحالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لاقيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمعنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لا أنها صفة لها متحققة فيها فاندفع ما يتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها بأحد الطرفين هذا ما درج عليه الحفيد وقال الفنرى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لا أنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بأنه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتزاع وبأن الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففى قوله وهو تعلق احد جزأى الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة بأحد الطرفين لا غير اه أى فلابد من تأويل كلامه بأن يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله بأحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بأنه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئية مقتصر فيه على الايقاع والانتزاع المختصين بالخبر لكن لا يخفى ان ما درج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنرى والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم بل ذلك شأنها بدليل ما ذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع أنه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق) أريد به النسبة الحكمية أى ثبوت المحمول للموضوع اه يس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه

وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بأن تعلق أحد الطرفين وصف لاحد الطرفين فلا يلائم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بأنه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اه سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود اه جربى وكتب أيضا قوله ايجابا أى تعلق ايجاب ويحتمل ذا ايجاب والا فالتعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا كما فى الفنرى وذلك لان الايجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك أن لا وقوع (قوله كما فى الانشائيات) اذ لا سلب ولا ايجاب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب اه ع س وكتب أيضا قوله كما فى الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) أجيب بأن قول المصنف والا فنى للمقيد أى للنسبة لا للقيد أى الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن له نسبة مع أن الغالب رجوع النفى الى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفى (قوله التقسيم) أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لنسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافى أن المراد به النسبة الخارجية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ) فان الخارج فى هذا القول أى قول الشارح أى يكون الخ بمعنى نفس الامر اه يس وسم وكتب أيضا قوله خارج أى عن الكلام سواء كانت فى الذهن أو فى خارجه اه جربى فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضا قوله ان كان لنسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أو اخبارية لها خارج اما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة كلامية أى مفهومة من ذات الكلام وهى طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية وهى الطلب النفسى للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها له بأن يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى أو عدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالهما به وأثبت جميع ذلك فى الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه

بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة فى الكلام الانشائى فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج)

اكـ

لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلي نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لامر وانه في الموجبة يقصد وقوعها أي مطابقتها للخارج وفي السالبة يقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فالقصد في زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفي زيد ليس بقائم الى أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع تم كلام الشارح لكنه جعل اللا مطابقة ايماء الى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق ان النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الامر فعني ثبوت الخارج لها كونه محكيها ونسب الانشا آت ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو غير ذلك اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما في الحفيد وغيره من أن لجميع الانشا آت خارجا ينبغي أن يستثنى منه نحو بعت واشتريت اذ لا يظهر ان لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفي الآيات البينات عن الصفوي ما يؤيد ما في الاطول من التحقيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ماعدا الخبر والتميز بينهما صادق واحتاج الى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف في شرح الفوائد حيث قال اعلم أن كل أمرين بينهما في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أو الانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر الموضوع على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكي تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلا مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكي وفهم من تلك الصورة المعتبرة بالايقاع والانتزاع فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة الحكاية للمحكي فهما ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفته اياه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والا فكذب والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاطول الا أن فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أو اللاوقوع سواء أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين المتطابقين حقيقي على الاول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحققت كان صدقا

والا فكذبا قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبرا وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لا أنه بالذات يدل على صورة تحكي ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجا به لا بدونه أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافي أنه متحقق بدونه فمدلول اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون اضرب في نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجا بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقي والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضا على قوله لنسبته ما نصه المفهومة منه (قوله في أحد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال اه فنري (قوله أي يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أي يكن لانه تفسير للمجزوم محلا اللهم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلي مجوز المخالفة المفسر والمفسر ولو قال أي كان الخ لكان واضحا (قوله أو سلبية) أي تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل نحو زيد ليس بقائم أو دخل السلب في مفهومها كما في النفي المعدول نحو زيد هو ليس بقائم وبهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة في كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية لان معنى كونها دائما ثبوتية انها دائما تعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصد مطابقته او لا مطابقته وكتب أيضا قوله يطابقه أو لا يطابقه في المطابقة صورتان وفي عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أي المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أي النسبة الخارجية اه بجرمي (قوله أي فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الاجمال وكتب أيضا قوله فالكلام خبر أي من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه فنري ويسمى دعوى أيضا من حيث انه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء اه فنري وهذا مجاراة لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج في الخبر وعدمه في الانشاء وأن قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع اما اذا جعل المراد تقصد مطابقته أو لا مطابقته وان مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الانشاء فالنفي راجع الى القيد الثاني أعني تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أي الفرق بين الخبر والانشاء أن

في أحد الازمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أي فالكلام خبر (والا) أي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته

الكلام الخ وحاصله ان للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ رمز الى أن مايقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لاخارج له كلام ظاهرى ليس بتحقيق وانه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بأن يكون معنى قوله تطابقه أولا تطابقه أى تقصد مطابقته أوعدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى توجد فالعطف تفسيرى أوتفهم فغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين) أى تطابقه أولا تطابقه فصب نفى القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما فى الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد فى جانب الخبر تطابقه أولا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أوعدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد المطابقة أوعدمها فى الخبر وعدم القصدين فى الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ) ينبغى أن يكون متعلقا بقوله أوتكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا لما تقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا أنه لا يناسب قوله فانك اذا قلت الخ اهـ يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لا يخصص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذاك وقوله بأن لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أوغيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصله أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبته فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر اذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لابد أن تكون الخ) لا فائدة فى هذا الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هى الحاصلة فى الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك البارى ممتنع ونحو ماسوى الواجب تعالى ممكن مما موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه لا يقطع النظر فى القضايا الذهنية عن الذهن اذ لا وجود لها فى خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لابد وأن يكون) الواو زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لابد أن يكون أى لابد من أن يكون أى لا غنى عن أن يكون الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا) أى

بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أوتكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لابد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أوسلبية بأن لا يكون هذا ذاك

المحمول ذاك أي الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بأن يكون هذا ذاك أي مثلا لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فان النسبة فيها اللزوم لان هذا ذاك اه يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع اذا كان صادقا أو المقصود ان هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب اه يس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شيء به يتم البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعني وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لا دخل له في هذا الاستدلال (قوله ان النسبة) أي الخارجية (قوله من الامور الخارجية) أي الموجودة خارج الاعيان كما عند الحكماء وقوله أو ليست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج والاعيان كبياض الجسم فمعنى الخارج الذي نسبت اليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونفس الامر وليس بمعنى الاعيان أي الاشياء المعينة المشاهدة اه حفيد بايضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال في الاطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الامور الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والامر الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعي وجودها وذلك على ما حققه والفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفا للوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده ففي قولنا زيد قائم في الخارج جعل الخارج ظرفا لثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا في الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للامر الموجود في الذهن فمعنى كون الشيء موجودا في الخارج والاعيان أنه واحد منها وفي عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله في سلك البدائع واعلم أن ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في

ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية

الخارج

الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية و يتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أى المتحققة فى الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق فى عد الابواب اجمالا واللاحق فى ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الاول أن المتعلقات تكون للمسند اليه نحو الضارب زيدا جاءنى وضربى زيدا أحسن الثانى أن المسند لابد له من المتعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنه ليس لازما له لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لابد له من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه الخ اه يس وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثانى بأن فى العبارة حذفا والتقدير كما فى ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أى كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا) أو ما فى معناه أراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبما فى معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أولا كحروف التنبيه وأسماء الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثانى اصطلاحا لم يقل ومعناه اه ملخصا من الفنرى والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال فى المطول لان الانشاء أيضا لابد له مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات اه قال فى الاطول وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفى وجه التخصيص اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل كما فى بعت أو حذف كما فى اضرب فان أصله تضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أى بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت بأخرى) أى وكانت مما تقبل العطف فى أداء أصل المعنى فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب واندفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست من الوصل والفصل فى شئ بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عند عدم تناول عبارته تذنيب باب الفصل والوصل الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به اه من الاطول (قوله اما معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الايجاز والاطناب على

(والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به

ماذكره لايتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال فى المطول لان مالافائدة فيه لايكون مقتضى الحال فالزائد لالفائدة لايكون بليغا اه قال الحفيد فى حواشيه على الشرح هذا مبنى على أنه يجب فى الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال فى الاطول وفيه أى فيماذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة ولا يلزم منه أن لايكون فى الكلام مالايقتضيه الحال نعم لافائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان فى الكلام البليغ أولا ولا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لايكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله لاحاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اه فنرى وقوله التنبيه أى لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد لالفائدة فكان ينبغى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أى قوله والخبر الخ وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اه سم (قوله لاطائل تحته) عبارة ع ق ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا مايفيده عدها وقد تقدم كان لاطائل تحته مع ظهوره اه (قوله لان جميع ماذكر الخ) يظهر أنه علة لمحذوف أى وذكر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لان الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب باحوال الجملة حتى يقال هلا أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد هلا بوب باحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه باحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق وذكر ع ق أن سبب افرادها صعوبة أمرها لكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد لخصنا ذلك فى الشرح) عبارته فيه فالاقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة أو فضلة والعمدة اما مسند اليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه

عن التطويل بل على أنه لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد) هذا كلام ظاهر لكن لاطائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هى من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب فى هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها أبوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح

والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال مالا يختص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا (قوله تنبيه) عبارة ع ق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أولا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا تنبيه فى تفسير الصدق والكذب وفى ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد التعقل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف فى التفسير والاستدلال والرد والواسطة لأنا نقول لا يجب الاقتصار فى الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس فى الخبر فقيل ينحصر فى الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب اللذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقته الخ اه بحروفه (قوله على تفسير الخ) ينبغى تعلقه بمحذوف أى دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان فى الاصل مصدرا الا أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أى مفسرهما ومعناهما (قوله اشارة ما اليه) حيث قال تطابقه أولا تطابقه فأفاد أن الكلام اما أن توجد فيه المطابقة أولا ولا شك أن المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة أى بذاتيهما دون اسميهما ع س اه سم وفى قوله قد سبق اشارة ما اليه رمز الى وجه تسمية هذا المبحث تنبيها لان التنبيه يترجم به عما أشير اليه فيما سبق ولكون الاشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد فى حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيها لانه فى حكم البديهى فليس له كبير احتياج الى الدليل اه (قوله فى الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا فى الصدق والكذب بل فى الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أى بانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أى فى ذى الصدق وذى الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمعدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان

(تنبيه) على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق اشارة ما اليه فى قوله تطابقه أولا تطابقه * اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما فقيل صدق الخبر

أجراهما البعض فى الاضافى والتقييدى وقال النسبة فى غلام زيد وزيد الفاضل تحتملهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كما صنع فى القوانين بعده ايهاما لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اهـ يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بأن فيه دورا لان الخبر أخذ فى تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذا فى تعريف الخبر بقولهم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور أو أن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يرد على هذا التفسير خبر الشاك لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما فى الصدق واما فى الكذب بخلافه على التفسير الثانى كما سيأتى (قوله مطابقته) خرج باضافة المطابقة الى الخبر الذى أضيف اليه الصدق. مطابقة خبر المتكلم التى هى صدق المتكلم فالقول بأنه يكفى أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده فى الاطول وبعكر عليه ما مر عن الاطول أيضا من أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ما هو عليه فى نفس الامر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أورد على التعريف المبالغة كجئتك اليوم ألف مرة فانها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعى اهـ يس (قوله أى مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لان الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س اهـ سم والمراد بحكمة النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن اهـ سم (قوله يعنى الخ) زيادة توضيح للكلام السابق وأتى بالعناية لان ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أى بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله أن الشيئين) الموضوع والمحمول (قوله وان يكون بينهما نسبة) هى النسبة الخارجية (قوله فى الواقع) أى نفس الامر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أى التى لا ثبوت لها الا فى الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن

مطابقته) أى مطابقة حكمه

(للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر

قطع

عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها بأن تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ)

قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الذهنيات المحضة اهـ سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لأنه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب المعقول صرحوا بأن أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع كذا فى الفنرى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بما مر لكن قال الفنرى كلامه فى كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بأن الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز أن تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اهـ (قوله بأن تكون) أى مصورة بأن تكون وفيه اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنهما الوقوع واللاوقوع فيهما وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويكفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار الى كمال ضعف المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بأنه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال ضعفه ما أشار اليه السكاكى من أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطلان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اهـ ببعض تصرف (قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد المخبر) أى للنسبة المعتقدة للمخبر اهـ ع ق (قوله ولو خطأ) قبل الواو والعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا

غير مطابق للواقع (و) كذب
الخبر (عدمها) أي عدم مطابقته
فقول القائل لاعتقاد المخبر
ولو كان خطأ السماء تحتنا معتقدا
ذلك صدق وقوله السماء فوقنا
غير معتقد ذلك كذب والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو
الراجح فيعم العلم والظن وهذا
يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد
فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق
الانحصار اللهم الا أن يقال انه
كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد
صدق عدم مطابقة الاعتقاد
والكلام في أن المشكوك
خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح
فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون)
فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم
انك لرسول الله لعدم مطابقته
لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

قول المحشي قوله في أن المشكوك
خبر أو غير خبر هكذا في النسخ التي
بأيدينا والذي في نسخ الشرح
التي بأيدينا في أن المشكوك خبر
أو ليس بخبر اه

الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شيء لانتفاء غيره ولا للمضي وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيه ما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول في التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن للو هذه جوابا حذف للعلم به مما سبق وجوز في المطول كون هذه الواو للحال وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أي نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ أو بالاولى ما لو كان صوابا فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقدا خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أي الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الاصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان الاعتقاد عند الاصوليين الحكم الذهني الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي التفسير الثاني المحكي بقيل (قوله فتلزم الواسطة) أي وهذا القائل لا يقول بثبوتها لانه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم وعق (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب في الانشاآت وهو مخالف للاجماع فليتأمل اه فنري (قوله صدق عدم الخ) أي لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا فلا اشكال اه سم أي لانه لم يدخل حينئذ في القسم الذي هو الخبر (قوله في أن المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة في اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضا ما نصه أي مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب

أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل اه ع ق (قوله ورد بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ماذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذي في ايضاح المصنف الذي هو كالشارح للتلخيص والذي في المفتاح الذي هو أصل التلخيص ثانيها أن يكون قولهم نشهد اخبارا بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار أما تكذيبهم على الثاني فظاهر وأما على الاول فلأن الشهادة هي الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا في الفنرى وغيره ثالثها ماذكره العصام في أطوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذان كلا منافيهما صفتا الخبر والذي في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى اه تدبر وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الاولين منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى هذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم ما أشار اليه بقوله أو المشهود به الخ اه بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ماذكره المصنف أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بأن التكذيب راجع الى نفي المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا لما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبأن المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وبأن المعنى لكاذبون فيما يضمرونه في نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبأن التكذيب راجع الى خبر تضمنه كثرة التأكيد في انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة) أي المذكورة في قولهم نشهد (قوله وفي ادعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من عطف الشئ على ما تضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني الذي بعده معنوي خلافا لمن توهم أنه بمجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب في هذا الوجه راجع الى دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع الى دعواهم ان اخبارهم يسمى شهادة التي تضمنها تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم كذبتم ليس اخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون عن اعتقاد وهذا ليس كذلك اه سم وقوله من عطف الشئ على

* (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة

ما تضمنه يعني أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعني أنه مرجع التكذيب في الحقيقة كما يفيده قول الشارح راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها الا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أي خالصه (قوله بشهادة الخ) لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده اه سم وبه يندفع ما قاله الحفيد من أن هذه المؤكدات مؤكدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكنها تشعر بأن الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة ان الخ اشارة الى ما سيأتي من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم اه فنرى وعبارة خسرو والحكم كما سيأتي تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا لكون المتكلم معتقد المضمون ما أخبر به فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى في دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أي في قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أي والتعبير بالشهادة (قوله أو في تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا في النسب الخبرية التامة والتسمية وصف من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو أن اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في كلامهم بالهامش على قول الشارح وفي ادعائهم الخ فما أجري في قول المتن في الشهادة يجري في قوله أو في تسميتها (قوله لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما في المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد في مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لانهم المنافقون والذي يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما في العروس اه يس (قوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعني عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أي المذكور في هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته

باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى انهم لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في المشهود به) أعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل

للواقع فى اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذى هو على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذى سلكه الشارح لما رد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كالم يطابق الواقع فى اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتمام المطلوب وكتب أيضا مانصه لتعرف صحة الجواب (قوله لئلا يتوهم الخ) أى من قولنا فى زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفى كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين الى الاعتقاد) بل هما راجعان الى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أى قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اهفنرى ويوافقه قول الاطول أى قال الجاحظ كما هو الشائع فى الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر أنكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام اه وبخط العلامة أبى بكر الشنوانى مانصه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لفعل مقدر وفى المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى اه ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يحوج الى تكلفات كما مر وفى يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحدا من المواضع التى يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدا والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز فى سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغى تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع مانصه عدها يس أربعة فراجعه والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهانى أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الادون قبح الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى فى عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف فى كل فن وأصابه الفالج فى آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لو قرض بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الايمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانب الايسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقا (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت فى زمن الشباب
لقد كذبتك نفسك أى ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله وأثبت الواسطة) عطف سبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف ان واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقته) أى مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أى النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين فى نفس الامر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بأنه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح فى ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتجه عليه أنه لا يصح ارجاع ضمير معه فى تعريف الكذب اليه الا بتكلف فالاحسن جعل الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع فى مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال فى قوله وكذبه عدمها معه أى عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة فى عدمها بناء على تصريحه فى شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع فى عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلى أى الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال فى الاطول فيكون أى على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام فى الصدق معتبرا فى الصدق عنده أى الجاحظ وكذا فى الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد فى الصدق لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد أنه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد فى الكذب لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان فى التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه اذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اه (قوله معه) حال من العدم أى مع اعتقاد انه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه أن المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بأن يجعل الضمير فى معه راجعا الى

أثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق

الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقى اذ ليس فيه اختلاف فى معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أى الجاحظ (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو علل الشارح الاستلزام الذى ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح فى انتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أى المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كأنه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) اى فى القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد اه فنرى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه حفيد ويجاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار للامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقتهما وكتب على قوله أنت خبير الخ مانصه حاصله أنه لا حاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق مانصه كاعتقاد الفلسفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى الضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ) أى حين اذ اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا مانصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فنرى (قوله أفترى) بفتح الهمزة لانها استفهامية وأصله أأفترى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) لا دخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة افراد الاخبار كانت أنفع

(وغيرهما) أى غير هذين القسمين وهى أربعة أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة) لان الكفار حصروا

فى اثباتها وانماذكر الشارح الحصر لانه الواقع فى الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد فى مقام البيان لافادة الحصر (قوله اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفنرى عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبى صلى الله عليه وسلم للرسالة الخ لما فى ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد أحدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم (قوله على مايدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أى حصرا جاريا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أى الصادق بمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو اذ لا يمكن فى خبره اجتماع الافتراء الذى هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافى فى الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقى وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو كذا فى الفنرى وبهذا يسقط ما فى الحفيد (قوله أى الاخبار الخ) أى المذكور فى قوله ام به جنة أى أم اخبر حالة كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساو بين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أى لانه من باب التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم (قوله لانه قسيمه) قال الفنرى قد يجاب عن الاستدلال بأن الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن افترى تقديره أافترى بهمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أى وحذفت الهمزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام افترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه بأن اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما انهم لا يعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا فى مذهب الجمهور ولو سلم فكونهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان الترديد فى المحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فأى الفريقين أحق بالامن فان

كونهم

اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لا شك (أن المراد بالثانى) أى الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب أن يكون غيره (و) غير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقام الصدق

كونهم أحق بالامن محال عنده ومع ذلك ردده وكانه قال لاجائز انه هم فتعين أنه نحن وماذكره السيد من أنه لا يجوز الترديد بين المحال وغيره فذاك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في يس نقلا عن ع س (قوله الذي هو الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته في حكم المشتق المؤذن تعليق الحكم به بالعلية (قوله بمراحل) أي ببعد بمراحل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم صدقه اه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحد شقي الترديد وكتب أيضا ما نصه أي وان امكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق ذاتا وامكانا المنافي تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لانهم لا يخطؤن اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان اخباره صلى الله عليه وسلم بجميعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ماقيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح علة لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ماوقع في تقرير استاذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافي الارادة لان الشاك يردد بين المشكوك وغيره ويجاب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل مانقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله انه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما دل على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فعبر عنه) أي مجازا مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة اللزوم اه سم واعترضه الشيخ

الذي هو بمراحل عن اعتقادهم الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ماقيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أي عن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما

يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقى وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أى مطلق الكذب أى الاخبار حال الجنون

(أحوال الاسناد الخبرى)

(قوله أحوال الاسناد) أى الامور العارضة للاسناد وهى أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى وكتب أيضا مانصه أى الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبرى) ليس بقيد بل الانشائى أيضا يجرى فيه الاحوال الآتية وانما خص الخبرى لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكيد فى الانشائى اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلى قوله تعالى حكاية عن فرعون ياهامان ابن لى صرحا فان هامان ليس هو البانى حقيقة كما سيأتى ذلك فى المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الاثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كما فى خسرو والمراد أيضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما سيأتى الاشارة اليه فى الشارح والاسهل أن فى الكلام حذف مضاف أى أثر ضم أو لازم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهو ضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبرى ضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه وهذا أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع أو اللاوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أى الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أو ما يجرى مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أى أو ما يجرى مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أو ما يجرى مجراها أراد به الجملة الواقعة فى موقع المبتدا أو الخبر اهـ عبد الحكيم وقال الفنرى المراد بما يجرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أى أو ما يجرى مجراها ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقى الى المنكر أو المسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لاحول ولاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا اذلم توضع لافادة الحكم والتعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الحملى اهـ يس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدرى

اللغوى

للكذب بل لما هو أخص منه اعنى الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

(أحوال الاسناد الخبرى)

وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم

بأنّ مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث فى علم المعانى انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أو مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لا شك أن قصد المخبر) أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام

اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فنرى وفى اخراجها بقيد الحيثية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله نعم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو قائم أو ظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا تنم وقوله لا الاصطلاحى أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد مانصه أى الضم (قوله بأن مفهوم احداهما) أى المطابق أو التضمنى لتقطع بأن الثابت لزيد فى ضرب زيد انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم اه فنرى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ماصدقه لامفهومه فالاولى أن يقول لماصدق الاخرى دون لمفهومها اه سم وأجاب الفنرى بأن المراد بالمفهوم مايفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد أن المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى أما باعتباره فى نفسه كما فى الطبيعية أو باعتبار اتحاده وصدقه على شئ كما فى المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدوق أو مفهوم الاخرى (قوله أو منفى عنه) أى منتف لان المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه ولان الخبر أصل للانشاء لان الانشاء خبر صار انشاء اما بحذف كما فى اضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب والاستفهام والتمنى والترجى أو بنقل كنعم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه ثم للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة. (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أو مسندا (قوله لا شك) الى قوله الآتى فينبغى تمهيد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع ق وقوله فينبغى الخ شروع فى تفصيلها (قوله ان قصد المخبر) أى مقصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا وكذا قال قدس سره فى شرح الكشاف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوى لانه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الافادة فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن كمال باشا المخبر من هو بصدد الاخبار

ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام
والافهام فان قوله تعالى أنبؤنى بأسماء هؤلاء صريح فى صحة الاخبار لله تعالى دون صحة
الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أى وان لم يكن المراد بالمخبر فى
قول المصنف قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية
كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ماذكرنا من الآيتين اه جربى
(قوله لاغراض أخر) أى على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبرى للاخبار فاذا أورد
لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى مجاز مرسل من ذكر
الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه لزمه اظهار
التحسر والتحزن اه من الفنرى (قوله مثل التحسر والتحزن) أى ومثل اظهار الضعف
فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى (قوله والتحزن) أى بعدم
حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما فى بطنها ذكرا فيحرر لخدمة بيت المقدس
ويكون من خدمته اذ لا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث فى ذلك اه جربى وكتب
أيضا مانصه عطف تفسير (قوله فى قوله تعالى الخ) اذ لم تقصد افادة الحكم أو لازمه
اذ المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اه سم (قوله وما أشبه ذلك) أى وفيما أشبه ذلك
أى قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر * هواى مع الركب اليمانين مصعد * الخ وكتب
أيضا قوله وما أشبه ذلك أى من أمثلة التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الاتيان بمثل ثم
لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال باقى أمثلة التحسر والتحزن (قوله بخبره)
المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية
فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول
(قوله افادة المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل ما اذا وجه المخبر
الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن
وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة
واذعانها قطعا أو ظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد أنه لا يعد علما اه سم وكتب أيضا
قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقى أو المجازى أو الكنائى اه عبد الحكيم وكتب
أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد
ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة
الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل التذكير اه
أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد بمعنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثانى للمخبر
المعنى الاول فالظاهر أن المذكر مخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول ان أريد بالاعلام ما يشمل
الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أورد عليه أن افادة الحكم
ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع

والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد
لاغراض أخر غير افادة الحكم
أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى
قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب انى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك
(بخبره) متعلق بقصد (افادة
المخاطب) خبران (اما الحكم)
مفعول لافادة

وهو

وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده أجيب بأن ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن للمنفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا اه فنرى (قوله أو كونه) أى أوهما فأو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا قوله أو كونه عالما به اعترضه الحفيد على الخصه أن لوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم وهلا قال أو لازمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ما ذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه ما نصه واذا استعمل الخبر فى افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه جربى (قوله وقوع النسبة أولا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة اه مطول وفى عبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع أى ادراك الوقوع وان كان مدلولا له اه وفى قوله وان كان مدلولا له مخالفة لما مر عن الاطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراده نفى دلالته على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وان لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما تشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من

(أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) أى كون المخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر

علم أو ما ل فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول
وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن
فلا يرد عليه أن فائدة الشيء ما تترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك
بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أى يعلم منه وهو الحكم
ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها الاهم محذور وفيه كذا فى الفنرى لان غاية ما يلزمه
التجوز وهو سائغ وكتب أيضا ما نصه انما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر
لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له
أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات
الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى
أن افادة الاول ملزومة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه يفيد الحكم ولا يفيد
أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بأن المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا
تصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء
على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لا على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشيء
على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه الا من خبره ومنع تحقق علمنا بأنه تعالى عالم بهذا الحكم
بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للغلطانى اه من يس ويرد على
الجواب الاول أنه لا يلائم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما الخ وانما يلائم ما سيأتى
عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جزما أو راجحا مع أنا نمنع أن المعلوم
قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصورا بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا
تصديقا ويرد على الثانى أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بأنه
تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقيق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما
أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلا لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر
فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والا فله لازم وهو
علمه بعلمه بقيام زيد اذ العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بأن عدم اللازم المذكور
لخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) فاللازم أعم لا مساو لانه
ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة
والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لان حفظ مثل
التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) أى
حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم
للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بأنه ليس المراد بالفائدة
ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضا ما نصه جواب عما يقال اذا كان
الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة الخبر اه جرى (قوله

مثل

لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به
وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد
نفس الحكم لجواز أن يكون
الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى
قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت
التوراة وتسمية

مثل هذا الحكم) يعني الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار (قوله والمراد بكونه) أي المخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ أشار به الى دفع منع ورد على الملازمة في قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكره في المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن المخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما أو غير جازم أو لم يكن معتقدا له أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بأن تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أي جازما أو راجحا وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر أن استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بأن اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بأنه انما يتم ما ذكره في وجه اللزوم على مختاره اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا أما في غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى أدنى التفات وسماع فان المخاطب يستفيده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصفوي بأن مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصام في أطوله لا ينافي قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب يخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجي غيره بضربه عندك كأنه يخفى منك اه أطول أي وينزل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه عن موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه

مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا ابحاث شريفة معهنا بها في الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أي بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل

ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغي أن يجعل الجاهل متناولا للخالي والسائل والمنكر ليتم الدفع ولا يختص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتي لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم ما نصه أي مقتضاه (قوله سواء) أي كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفيا عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أي بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أي لانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فالقي اليه الخطاب أي من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا وأن يعتبر منكرا فيلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا الاول اه من الجربى (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أي سواء كان ذلك الشئ فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيرهما كما في يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمون فقد نزلوا منزلة الجاهلين لان المراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن خوطب بالخبر أو قصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر اذ المخاطب بالآية انما هو النبي وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها هذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من تنزيل العالم باحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لاعتبارات) أي معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجري على موجب العلم فيما ذكر اه (قوله خطابية) أي اقناعية تفيد الظن أي ظن غير المخاطب بكونه أي المخاطب غير عالم اه فنرى وكتب أيضا ما نصه نسبة الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الآية ان صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الا ان نفي العلم عنهم لاعتبار خطابي نظرا الى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخلة على جواب قسم محذوف ولام لمن اشتراه ابتدائية كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق أي نصيب والضمير في اشتراه لكتاب السحر والشعبذة أي استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا

سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون

على

على الجواب فقط ماشروا أى باعوابه أنفسهم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أى لم يبيعوا ويحتمل أن تكون لو للتمنى فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفى كما هو الابلغ فما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف فى الامتناع من البيع فكيف العلم بالذم والرداءة وان احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وان متعلق العلم المنفى غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينه و بين انتفاء الخلاق لوجوده دون هذه الغاية فى المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتقال والترقى (قوله وجود الشئ الخ) فانه نزل وجود الرمى منه منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كالعدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفى الرمى مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بأنه ليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره اه أطول ودفع بعضهم التزييف بأنه انما ذكر ما يجرى فى جميع الافعال لدفع اعجاب النبى صلى الله عليه وسلم بفعله هذا ثم الخروج فى هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بان المراد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرجه عما نحن فيه اذ لابد من اتحاد مورد الاثبات والنفى حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغى) أى يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أى اذا كان) أشار الى أن الفاء فى جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن فى كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف اداة الشرط فقط فقيل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغى ولو قدر الشرط وفعله لقبل قوله فينبغى لم يحتج لاعادة ينبغى افاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغى اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما فى الحفيد وجعل الفنرى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفريعية و يوضحه قول بعضهم ان فينبغى الخ لازم نتيجة قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الامرين وافادة أحدهما تحصل بقدر

بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت (فينبغى) أى اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغى

مايحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفريع على ماسبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله أن يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر الحاجة) أى لا يزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أى ولو حكما كما فى الكلام الناقص فالتعليل شامل له اهـ من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما اهـ أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه انما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بأن الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا مانصه علة لـ يقتصر لا لـ ينبغى لاختلاف الفاعل اهـ يس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغى أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اهـ ع س وقال فى الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد فى عالم فلا يحسن أن يقال له انك حفظت التوراة لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر حينئذ انى عالم بحفظك التوراة الى آخر ماقال فتأمله فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بأن المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل للازمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها وقوله ولا مترددا فى أن النسبة الخ أشار به الى أن ضمير فيه يرجع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ففى كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ماقيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم فى الموضعين بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا فى قوله من الحكم أى من علم الحكم أى ادراكه ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالى الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما فى السابق أعنى قوله افادة الحكم واللاحق أعنى قوله والتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ماسبق الى بعض الاوهام وأن مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ماقيل ان مبنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ

(أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون

الحكم والوقوع عن ضميره أو على ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف وانه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اه وهو نفيس الا أن الاضراب فى كلام الشارح على ماذكره غيره أوقع منه على ماذكره لان مدار التنافى المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم الاذعان به وهذا مفهوم مما قبل الاضراب على ماذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مما قبله ومابعده مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ماذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنرى ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مرادا به وقوع النسبة أولا وقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق به وعدم تصوره اياه ولا يخفى أن ماذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب الحكم ولم يتوجه الى حالة ولم يلتفت الى شئ وراء تصوره كان فى حكم خالى الذهن وماذكره ذلك القائل يقتضى أن الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف وأجاب غيره بأن المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا لخلوه عن تصوره ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة والذى تعورف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان فى حكم خالى الذهن استوجه الصفوى جعله كالشك تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقييدى مع أن المراد أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة للتنصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو عن التردد فانه لابد فيه من تصور النسبة ولذا قال فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبد الحكيم وفى كون الخلو عن التردد لابد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لابد فيه من تصورها كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر فى الرضى قال سيبويه أم فى قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأن السائل ظن أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن فى أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام اه من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطعة مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بأنه تقرر فى كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا فى الفنرى اه (قوله وبهذا) أى التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وان أريد به واحد فى

عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا وبهذا تبين فساد ماقيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه

الموضعين اذ الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المنافي الآخر اه سم يعني انه
لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وان أريد به في الموضعين وقوع النسبة أولا
وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذ لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعاني به وهو
ينافي التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ
جواب ثان قاله بعضهم وكان هذا التحقيق لما وضحه عبد الحكيم تنبه وكتب على قوله لان
الحكم والتردد فيه متنافيان مانصه لكن ان أريد بالحكم ما يتناول غير الجازم فالمنافاة ممنوعة
اه يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب للانتقال والترقي من افساد ما قيل
بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف
التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى
استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضا مانصه
أشار الى أن ما اقتضاه ما قيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من
المطول (قوله متنافيان) أي لا يجتمعان حصولا فقط (قوله استغنى) أي وجوبا اه سم
(قوله على لفظ المبني للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبني للمفعول هو الرواية
وكأنه أوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو
الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للمخبر والمخاطب والكلام اه حفيد على
المطول وكتب أيضا مانصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم)
كان ونوني التوكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف
التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكدات الحكم احترازا عن مؤكدات
الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اه ع س اه سم (قوله
حيث) هي هنا تعليلية اه جربي (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله مترددا فيه)
جعل الحفيد الظن الذي في عرضة الزوال كالتردد (قوله طالبا له) أي للحكم بمعنى الايقاع
والانتزاع ففيه استخدام لانه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اه سم
والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بأن حضر الخ) تصوير لقوله
مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أي الوقوع واللاوقوع اه سم وطرفاه الموضوع والمحمول
(قوله بمؤكد) أي واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن اه يس (قوله لكن المذكور)
أي فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بأن شرط الشيخ الظن في التأكيد بان خاصة لانها
في التأكيد كنار على علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافي ويرد هذا الجمع آية انهم
مغرقون فان فيها التأكيد بان للمتردد كما سيأتي (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن انه له ميلا تاما
الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر اه
فنري وكتب أيضا قوله ظن فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكيد فلا يؤتى به (قوله
بحسب الانكار) قال في الاطول أي بقدر الانكار أي زائدا على قدر ما للسائل بالغا

متنافيان (استغنى) على لفظ المبني
للمفعول (عن مؤكدات الحكم)
لتمكن الحكم في الذهن حيث
وجده خاليا (وان كان) المخاطب
(مترددا فيه) أي في الحكم (طالبا
له) بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم
وتحير في أن الحكم بينهما وقوع
النسبة أو لا وقوعها (حسن
تقويته) أي تقوية ذلك الحكم
(بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده
ويتمكن الحكم لكن المذكور في
دلائل الاعجاز أنه انما يحسن
التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على
خلاف حكمك (وان كان) (وجب
المخاطب (منكرا) للحكم
توكيده) أي توكيد الحكم
(بحسب الانكار) أي بقدره

ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان احداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد
المتردد وثانيتهما أنه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة
الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب أبى العباس المبرد لأبى اسحق المتفلسف الكندى حين
سأله قائلا انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله
قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم
عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم
ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه وماذكره المصنف فى قوله تعالى ثم انكم
يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه
لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة
المترددين فيه تنبيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدك بالتأمل فى أجوبة رسل عيسى عليهم
السلام وبهذا عرفت أن فى قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما
يقال نجد فى مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفى مقام رد
الانكار عبد الله قائم وفى جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون
التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا
تعارض التأكيد والانكار تساقطا فبقى اصل الخبر مفيدا اهـ مع بعض حذف وأقول
يمكن أن يكون قول الشارح يعنى يجب زيادة الخ اشارة الى اشتراط الزيادة على قدر تأكيد
المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أى لا عددا فقد يطلب للانكار
الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاثة
كما فى الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهم وكتب
على قوله فقد يطلب الخ مانصه يقتضى أن الاصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد
وهو ما أفاده الحفيد والفنرى وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعنى الخ) أشار
بهذا الى تقدير مضاف فى المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة توكيده وغرضه
منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه
اللزوم وهو شئ واحد وتعلقه به يقتضى تفاوته وتعدده وفيه نظر من وجهين الاول أن
الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثانى انه على صنيع الشارح يكون كلام
المتن قاصرا عن افادة وجوب أصل التأكيد أى أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير
اعتراضا وما قيل ان المراد زيادة التأكيد أى على أصل الكلام فيصدق بأصل التأكيد
والزائد على أصل التأكيد يدفعه قوله ازدياد الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله
توكيده لاستغنى عن التقدير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما فى الاطول من وجوب
زيادة التأكيد فى الانكار على التأكيد فى التردد كان المراد وجب زيادة توكيده على
التوكيد فى التردد واندفع الوجه الثانى ولك أن تجعل قوله يعنى الخ بيانا لما تضمنه قوله

قوة وضعفا يعنى يجب زيادة
التأكيد بحسب ازدياد الانكار
ازالة له

بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب تو كيده وعلى هذا الايرد على الشارح شئ فتامل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تكذيبهما وما فى الشارح أنهم شمعون ويحيى والثالث الذى هو بولس أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه فى حاشية الكتاب اه أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ الخ لا لقال ولا لحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية لا يساوقت التكذيب (قوله واسمية الجملة) أى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط فى التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر فى الكشاف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله اه سم (قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم ان الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية انما تنافى بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بان الخطاب فى قولهم ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله تعالى ونظيره فى الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لا يجرى علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم وبأن المقصود نفى الرسالة من عند عيسى أى أنتم بشر مثلنا فلا مزية تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى عيسى الملك أى ملك انطاكية فقال من أرسلكما قالا الله الذى خلق كل شئ فجواب الكفار مبنى على ما فهموه (قوله وقوله) أى المصنف اذ كذبوا أى بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثانى أعنى فى المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو فى موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا فى المقالة الاولى وأما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس فى الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع فى المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل فى المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والفرق فى اللفظ بين المرتين

(كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفى المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ ان أنتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين

تكذيب الثلاثة والا
فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول

المرتين لا ينافى ارادة هذا المعنى اه سم بحروفه وهو فى الفنرى وقوله فى المرتين أى فى شأن المرتين وقال فى الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب فى المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو ان فى المرة الاولى وفى المرة الثانية متعلقان اما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل فى المرة الاولى ولا ينافى كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه انه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج فى توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فالكل وجهة هو موليها اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور فى الشرح لو اقتصر على قوله فى المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله فى المرة الثانية بحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاث على مجموع المرتين اه وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقى توجيه آخر وهو تعلق فى المرة الاولى بقولهم المقدر الذى تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بانه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيد والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اه عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله فى الاول) أى فى الالقاء الاول كما فى ع ق لان القاء الكلام خاليا من التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة لالقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيد فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا يقال فى قوله فى الثانى وقوله فى الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول فى كلامه أى الشارح خالى الذهن وبالثانى المتردد وبالثالث المنكر ويزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر فى الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالى سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أولا ويلزم أن الثانى الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنكر وقد يؤيد هذا قول الشارح أى على الوجوه المذكورة دون أن يقول على الاضرب والمراد المذكورة سابقا الا فى قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشئ فى نفسه اذا أريد بالاول فى كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله

والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيد استحسانا (قوله ووجوب التأكيد) الانسب والتأكيد وجوبا (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوى فى شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصا مطلقا (قوله كما فى صور الخ) هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد اعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أن وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطول وانما قال ذلك لبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الاطول فى بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا مانصه صفة لمفعول مطلق أو ظرف أو هو حال كما فى الاطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وبعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هنالك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ماذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيد واحد والذى حققه فى الاطول كما قدمنا خلافه وانه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفى فترقب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو تجعل الفاء للتفصيل اه

والتقوية بمؤكد استحسانا فى
الثانى ووجوب التأكيد بحسب
الانكار فى الثالث (اخراجا على
مقتضى الظاهر) وهو أخص
مطلقا من مقتضى الحال لان
معناه مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما فى صور اخراج
الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فانه يكون على مقتضى
الحال ولا يكون على مقتضى
الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام
(على خلافه) أى على خلاف
مقتضى الظاهر (فيجعل غير
السائل

عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغنى عن ادخاله فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح بما يؤثر فى المنكر فيجعله مترددا فقول السيد ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر فيه ابحاث لا تخفى على مثلك قاله فى الاطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالى أو المتردد أو المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب ينافى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أى ثلاثة واحد فى قوله لان تقديم الملوح الخ وواحد فى قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذان يؤخذان من كلام العصام قبل وواحد فى قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص ما يأتى لانه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسيجىء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه مما نقلناه عن الاطول **(قوله كالسائل)** هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثانى وتقدم أنه يؤكد له استحسانا **(قوله اذا قدم اليه الخ)** قال فى شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع فى الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم **(قوله فيستشرف)** أى يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال فى الاطول ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب أى بالقوة القريبة من الفعل لا أنه يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه **(قوله أى للخبر)** فاللام زائدة كما فى ردف لكم كما فى الفنرى وعبد الحكيم وفى الشرح اشارة له قال الفنرى أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله للخبر أى لجنسه أو نوعه اه ع ق **(قوله يعنى ينظر اليه)** عبر بيعنى اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل

كالسائل اذا قدم اليه) أى الى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) أى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب

هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أي من شعاعها وعبارة ع ق كالمتقي لشعاع الشمس وهي أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) اكتفى المصنف في تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه تكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أي لا تدعني الخ) قال في الاطول ويحتمل والله أعلم النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتتردد وبعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا في أنه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال في قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا تلويح له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لانا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا في اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أي دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أي بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضميمة قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظر الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ في جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الاشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الاشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضميمة واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراف كما قررناه لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهرا لا تنزيليا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكدا لتضمنه للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أي صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضي حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضي في بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد

(استشراف) كالمستظل من الشمس (الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم

ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد ان يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على المطول زاد فى حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الا أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ مانصه أى وليس هنا التردد بالفعل والا لكان اخراجا على مقتضى الظاهر اه يس (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه يس وكتب أيضا قوله غير المنكر أى انكارا يناسب التأكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى يس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من امارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهرا بالاتنزيلا اه ع ق (قوله نحو جاء الخ) أى نحو قول حجل بن نضلة وهو بالفتح عم للنبى صلى الله عليه وسلم وأما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد المازن كذا فى الاطول وفى القاموس ان أم حجل عم النبى صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون حجل هذا من أعمامه يوجب أن نضلة الذى نسبوا حجلا اليه اسم الاسم أو لقب العبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاء لا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء الا على طوله جاء لا سنانه جهتهم بل جاء واضعا له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن بجيئه) أى للحرب (قوله امارة أنه يعتقد الخ) اى لانه على عادة من ليس متهيأ للحرب وكتب أيضا قوله امارة أنه يعتقد الخ كونه امارة على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم مبالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم تعمل رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيد ظاهرا لا تنزيليا وقد يكون لعدم اعتقاد أن فيهم رماحا لا لاعتقاد ان لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفى فيه الاحتمال ويكفى احتمال الانكار مرجحا أنه أنسب بزيادة تعيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاحمر وحمر (قوله وخوطب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذ الاصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام ففى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء

بالاغراق أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا بان أى محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من امارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه*) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة أنه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح*)

شقيق على ماذهب اليه السكاكى اذ مقتضى الظاهر بحثت ثانيهما على العكس فى قوله ان
بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثانى فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان
قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد فى الكلام منه
وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص
بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط
بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من أن مؤكديتها
عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من
الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح والنهى عن عدم التهيؤ لحرب الاعداء وعدم
الجزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل
المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان الواقع لان
حمل الرمح على أى وجه كان امارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقى فتدبر (قوله
كانه يرميه) أى ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى
جانبه وجهته وكتب على قوله الكفاح ما نصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق
بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أى قول أبى غمامة البراء بن عازب
الانصارى ومحرز الذى قال له لما التقوا تنكب رجل من بنى ضبة ومفعول تنكب
محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى اعدل عن طريقتهم لا يقطرك الزحام
بجزم يقطرك فى جواب الامر أى يلقك على أحد قطريك أى جانبيك لضعف بنانك
وعدم غنائك بحضرته ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان
الحماسة وفى الحفيد التنكب التجنب والزحام المزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بخيلها
عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقيك على قفاك اه وهو مخالف للتفسير
المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله أن يداس) هذه
النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لقلة غنائه) أى نفعه وقوله وضعف بنانه أى
بنيته وبدنه (قوله ويجعل المنكر) ويجرى مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل
المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة الخالى لم يؤكد وان نزل منزلة السائل أكد استحسانا
ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه اه سم أى لانه يقتضى عدم
الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر يمكن
أن يجعل متنا ولا لضعف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم
زيادة التأكيد له كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل
الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان
معه الخ بحث العصام فى أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما معه
من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع

المنكر

مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار
اليه الامام المرزوقى تهكم
واستهزاء كانه يرميه من الضعف
والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا
لما التفت لفت الكفاح ولم تقو
يده على حمل الرماح على طريقة
قوله
فقلت لمحرز لما التقينا
تنكب لا يقطرك الزحام
يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم
يدفع الى مضايق المجامع
كانه يخاف عليه أن يداس بالقوائم
كما يخاف على الصبيان والنساء
لقلة غنائه وضعف بنانه (و) يجعل
المنكر كغير المنكر اذا كان معه)

المنكر لابدله من مزيل الانكار تأكيدا كان أوغيره (قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية فيكفى بعضها ولو واحدا (قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها الامالايشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس (قوله ارتدع عن انكاره) بأن ينتقل الى مرتبة المتردد أوخالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوماله) قال فى الاطول ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوماله مانصه من الادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما مشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن دفعه بأن المراد بالدليل ما اصطلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أوأن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلح عليه الخ مانصه أى لاما اصطلح عليه أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كما تقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيد) رد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل عليهما فى هذا المقام بأنه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بخلافه لتصريح الايضاح بأن فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وأنه مؤكد تأكيدا واحدا أو لتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقد أسلفنا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى الفنرى فى الجملة الاسمية اعتبارات اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل ان فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أى لان وجوده المجرد عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه

(ما ان تأمله) أى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوماله مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع مالم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تأمله شئ من العقل وفيه نظر

وأجيب بأن اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لان مجرد وجوده الخ لا يخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لان مجرد وجوده لا يكفي في ترك التأكيد له كما يستفاد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجربي قوله لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع لامكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الامر ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفي في الارتداع وجوده في نفس الامر اه وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائي ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائي لاعتراض الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بأنه يلزم عليه أن يكون الارتداع مرتبا على مجرد الوجود في نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بأنه لا يلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل لانه الفرض كما قال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكفي في الارتداع بل لا بد فيه من التأمل والتأمل انما يكون في المعلوم فلا بد أن يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له اه ثم نقل اعتراض استاذه ع س على هذا التوجيه فراجعه (قوله لان المناسب الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القيل ولعل وجهه الحذف والايصال والاصل ان تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اه يس (قوله نحو لاريب فيه) في كونه غير مؤكد نظر لان لا التي لنفي الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لا نسلم أن لا لتأكيد الحكم الذي الكلام فيه بل لتأكيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا اه سم قال يس وما قاله من أن لا لتأكيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لافادة العموم لا يقتضي الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا لتأكيد النفي كما أن ان لتأكيد الاثبات مشكل لان ان أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفي قبل لا حتى تؤكده وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك ما نصه لان العموم الذي تفيده في المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أي المتبادر من ايراده بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لاريب فيه (قوله وبيانه) أي بيان كونه مثالا (قوله ليس القرآن بمظنة للريب الخ) أي وليس معناه على نفي الريب بالكلية أي أن أحدا لا يرتاب فيه لانه يلزم عليه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه التأكيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه للتنزيل بل المعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه ولا ينبغي الارتياب فيه (قوله وهذا الحكم) أي كون القرآن ليس بمظنة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أي من يتوجه اليه الكلام ويقصد منه وقد خوطب كل انسان بل الجن أيضا بهذا الكلام ليصدقوا بالقرآن

ويعلموا

لان المناسب حينئذ أن يقال ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لاريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين

ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأه عدم الفرق بين معنى المخاطب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اهـ عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله تماما معهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم أن حاصل الاول أن المنفى ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا بالمنكرين ذلك وحاصل الثانى أن المنفى نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ومما يدل على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي فانه مشعر بأن ما تقدم متمحض للاثبات اهـ سم وأيضا فهو لا يحوج زيادة على التنزيل الى تأويل بخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعنى كون المراد نفى أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أى لا مثال أى نظير لما نحن فيه أعنى جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام فيه للاجل أى لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه في كل منهما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى في فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بأن المراد من النظير ما قابل المثال بدليل مقابلته به مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور وحقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اهـ جربى (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينبئ عنه السياق كأنه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات اهـ حفيد وفيه اشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد في صورة النفي وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النفي أشار في المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشئ منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفي انما وقع التخصيص في الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجه خيف توهم اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال النوع واحد من النفي فأتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال في الاطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثلة الاثبات يعنى كأمثلة الاثبات أمثلة النفي فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفي وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال والعبارة الكتاب احتمال في نفسه جدير بأن يقطع لاجله

لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أي مثل

النظر عن رعاية مطابقته لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل ما مر فان كل ما مر نفى لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما أشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ رميت اه (قوله اعتبارات الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله من التجريد) وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائم) الباء فى خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى اه سم لكن قال يس الباء فى خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى بل من مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النحاة ما زيد بقائم جواب ان زيدا قائم تأمل اه بحروفه (قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى اه مطول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعنى لو ذكر المضمر لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة نص عليه فى التلويح ويجئ فى بحث التشبيه أيضا اه بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان انشائيا أو اخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه فى نحو أعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بأن المراد بالاسناد الانشائى والاسناد الخبرى ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أو لا اه بقى أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو أجريت النهر كذا فى الاطول ويمكن أن يجاب بأن يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تأمل وكتب أيضا ما نصه قال الفنرى لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه دأب المصنف فى مثله فليتنبه (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقحه أن كون الاسناد فى أنبت

اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن ما زيد قائما أو ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أو اخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز

الله البقل الى ماهوله وفى أنبت الربيع البقل الى غير ماهوله مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله أو الى غير ماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيأ منهما فالاسناد ثابت فى محله أو متجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير أنبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما أطول (قوله لان بعض الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لا فاد حصره فى القسمين وليس كذلك فاقيل انه يجوز أن تكون كلمة اما لمنع الجمع فلا تمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن يكون نصافيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لا فاد حصره الخ مانصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أى مما لم يكن المسند فعلا أو ما فى معناه اه سم بل اسناد الخبر الى المبتدا مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كما فى ع ق ويدل عليه ماسيأتى فى كلام المصنف أن اسناد الفعل أو ما فى معناه الى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فحقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت فى محله بحسب الذات والمتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصف الشئ بوصف جزئه كما فى سم والاضافة فى أحوال اللفظ للعهد أى الاحوال المعهودة فى تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهما من حيث انهما تحصل المطابقة من علم المعانى وان كان البحث عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لايراد الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى أن لهما تعلقا به من حيث انهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكناية وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق أفاده الفنرى وقال فى الاطول ما ملخصه ذكرهما فى المعانى عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم أن اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله أنبت الربيع البقل لا يحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما أريد به ليس مما ينكره الموحد ويعلم أن مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بأنبت الله البقل لا تحوج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لا يفيد انكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بثم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه

لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردهما فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية

مقصودا بل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونهما من أحوال اللفظ لا يقتضى ايرادهما فى علم المعانى (قوله اسناد الفعل) اى نسبته مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل فى جملة الصلة أو الصفة (قوله الفعل) أى الاصطلاحى النحوى وقوله أو معناه أى أو دال معناه أى أو الدال على جزء معنى الفعل النحوى أعنى بهذا الجزء الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على ما فى الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شئ) فسرما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال فى المجاز الى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أى الفعل أو معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير مع عوده على متعدد بالمذكور مثلا أنه مع العطف بأو لا يحتاج لذلك سواء كانت أو للابهام أو للتنويع كما هنا وذكر فى بحث الجملة المعترضة فى مغنى اللبيب أن الأبدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد الى الفاعل أو المفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضارب لزيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل فى مثله عامل الظرف والمآل واحد اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أى لانه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا فى كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ) توضيح المقام أن قوله ماهو له يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيأ منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيأ منهما اه يس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أى فى نفس الامر (قوله فى الظاهر) أى ظاهر حال المتكلم كما أشار له الشارح (قوله ما لا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اه يس (قوله وذلك) أى ظاهر حاله مصور بأن لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم اه فنرى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى

(اسناد الفعل أو معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده

في قوله لوجود القرينة اهـ عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله أدير الامر مانصه أى النصب كما صرح به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الاطول ومعنى كونه له ان حقه أن يسند اليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى أو للاثبات لا أن يكون قائما به كما في الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه أن يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ماصام نهارى فان الصوم حقه أن يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه أن يسند الى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح تفصى عنه تارة بأن دخوله في التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل أو معناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النفى اسناد الى ماهو له باعتبار لازمه فنى ماصام زيد لازمه أفطر زيد وفيما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهو له أعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثانى جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله أو لغيره) يعنى على قول المعتزلة اهـ سم (قوله أولا) أى أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا باختياره كحركة المرتعش اهـ سم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفى الموضوع فجعل معنى قوله أولا أى أو كان صادرا عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضا (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكون هذا الاسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فان اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها اليه تعالى اذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم في هذين الحالين كون الاسناد الى ماهو له وأما اذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الانبات للربيع فينبغى أن يكون الاسناد مجازا لان المخاطب انما يفهم من ظاهر حال المتكلم كون الاسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد ماذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أولا يشترط وقد يتجه الثانى لان الشرط وجود قرينة لا نصبها واعتقاد المخاطب ماذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الاوجه الاول الا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو اضافة الانبات لله أو لغيره فهل يكون الاسناد حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة اذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الاسناد لمن هو له فليتأمل اهـ سم والمفهوم من كلام الفنرى وغيره وصرح به الشنوانى وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا

ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية على مايشمله التعريف أربعة الأول مايطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل) (و) الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل

من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح اذا كان المخاطب يعلم حاله كأن خاطب جاهلا لا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما اذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لانه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم عالما فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم أيضا اه سم وعبارة الفنرى ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أى لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أى لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو أى المعتزلى يخفيها منه أى من لا الخ والمدار على الاخفاء كما وضحه الفنرى فقوله لمن لا يعرف حاله ليس قيدا أما اذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلى من الاسناد الى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا مجاز عن الاقدار والتمكين كما قيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجاز في الطرف وهو لا ينافى الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الخالق على معناه وجعله من باب الاسناد الى السبب ليكون مجازا عقليا فيصح الاحتراز عنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفنرى لا يخفى أن القيد الثانى يكفى في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خالق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر اذ عدم ارادة الظاهر ينافيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال بقى أنه اذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله في اعتقاده ما نصه أى المتكلم (قوله كلها) أى الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندى أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ وأنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أم لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيأ منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بأن الرابع الاقوال الكاذبة التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أى فهو من الحقيقة ولو لم

والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن (و) الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو (قولك جاء زيد وأنت) أى والحال أنك

يطابق واحدا منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافى ذلك كونه كذبا لأن الكذب لا ينافى الحقيقة انظر ع ق (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت فى حاجتك (قوله دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجئ ولا دخل فى القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذ لو علمه الخ) أى وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع الخ) أى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال لملابسة كما فى المطول كأن كان زيد هذا سببا فى مجئ الجانى حقيقة أى ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ أو جعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى فيكون مجازا اه سم أى ان كان الاسناد لملابسة (قوله مجاز عقلى) لان التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا حكميا أى منسوبا الى حكم العقل أو الحكم الذى هو أشرف أفراده وأغلب أو الى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكيم وكتب على قوله أفراده مانصه أى المجاز العقلى لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الاضافية والايقاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة مانصه أى لا خصوص النسبة التامة التى هى الاسناد (قوله ومجازا فى الاثبات) أى الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفى اه يس نحو فما ربحت تجارتهم أو خص بالاثبات لكونه فى النفى فرعه فى الاثبات كما فى عبد الحكيم والفنرى وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ فتح الباء وان جاز الكسر أيضا لان الملابسة من الجانبين (قوله مبنى له) أى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور فى كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له وقوله ماهو له راجع للفعل أو معناه أى لاحد الامرين كما هو قضيته أو فالمعنى اسناد أحد الامرين الى ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له فيصدق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لاحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الامرين وهو معنى الفعل فى قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك

خاصة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أو معناه (الى ملابس له) أى للفعل أو معناه (غير ماهو له) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول

اهـ يس وكتب أيضا قوله يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف
خفاء وايهام كما بينه يس قال يعني وقوله سواء الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها
تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ماطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن
أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الانبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ماطابق
الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات
لله وعلم به القائل ومثال ماطابق الواقع فقط قول المعتزلي خالق الله الافعال كلها لمن يعرف
حاله على ماتقدم ومثال مالم يطابق شيأ منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وكذلك يعلم
المخاطب أنه لم يجئ وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على
ماتقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير
ماهوله اهـ سم وكتب أيضا قوله وبهذا اسقط الخ فانه حيث أريد المعنى الاعم من الغير في
الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتأول محتاجا اليه أي بالنسبة لبعض الافراد وهو
الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اهـ سم أي مما كان المسند اليه فيه
غيرا عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو
يتضمن اعتبارها اهـ سم (قوله خرج عنه الخ) أي لانه نفس ماهوله (قوله الى السبب)
أي وهو والله تعالى على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وان الله سبب (قوله
بتأول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله بتأول التأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه
ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التي يؤول هو اليها او التطلب الشئ انما يكون بالدليل
والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن المجاز العقلي اسناد الشئ
الى ملابس غير ماهوله مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام
لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأول من السامع اهـ
ملخصا من ع ق ولما جعل ع ق المآل حقيقة الكلام لاحقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة
الموضع المتطلب من جهة العقل لادخال الاسناد الذي لاحقيقة له نحو أقدمني بلدك حق
لي على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازي له حقيقة وهو
قدمت بلدك لحق لي على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا أن التأول من المتكلم بل هو
أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد المذكور في
التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضع التفاته الى ماذكر لينصب قرينة على
ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق باسناده) أي على الاستقرار بأن يكون صفة مصدر
محذوف أي اسنادا ملتبسا بتأول اهـ حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب
لازدواج التأول من عبد الحكيم (قوله مايؤول اليه) الضمير في يؤول راجع الى الاسناد
المجازي وفي اليه راجع الى ما فكان الواجب الابراز على مذهب البصريين لان الصلة
جرت على غير ماهي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أي فيما نحن فيه اذ لا يكون تأول

سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع
أو عند المتكلم في الظاهر
وبهذا سقط ما قيل انه ان أراد غير
ماهوله عند المتكلم في الظاهر فلا
حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر.
وان أراد غير ماهوله في الواقع خرج
عنه مثل قول الجاهل أنبت الله
البقل مجازا باعتبار الاسناد الى
السبب (بتأول) متعلق باسناده
ومعنى التأول تطلب ما يؤول اليه
من الحقيقة

كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما فى أنبت الربيع البقل فان التأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ماهوله أى أنبت الله البقل فى الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أى طلب مايؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما فى أقدمنى بلدك حق لى عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجئ تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلى أن يكون له حقيقة اهـ عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ماقبله لئلا يلزم تكرار قوله الذى يؤل اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أى عبد القاهر وسيجئ هذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكى وعبارة الحفيد على المطول قيل التفصيل اشارة الى أن المجاز لايستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذى يؤل اليه الاسناد هو الحقيقة وان نظر الى أن طلب أمر لايستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره فى الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ فى تفسير التأول يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بأن ذلك مبنى على أن يكون المآل مذكورا فى تفسير التأول على الاجمال والاحتمال لكن المذكور فى الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول تطلب مايؤل اليه الشئ اهـ وقوله وفيه أن الموضع الخ أى فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز الذى لا حقيقة له ولك أن لا تجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند فيه لغير المسند اليه كذا فى سم ولك أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدوم فى قدمت بلدك لحق لى عليك ليس حقيقة اسناد المسند المذكور فى الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم فتأمل وكتب أيضا على قوله من الحقيقة مانصه أى حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازى الذى يؤل الاسناد المجازى اليه من جهة العقل أى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لأقدم فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لا حقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى تحقق استعماله وقصده على ماسيأتى قريبا (قوله من العقل) من ابتدائية أى حال كون ذلك الموضع كائنا من جهة العقل اهـ فنرى (قوله وحاصله) أى التأول وكتب أيضا قوله وحاصله أى المتحصل على طريق اللزوم من التأول المفسر بما مر فان قلت لا لزوم لجواز ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة عندها اهـ سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ أى أن معناه الحقيق ماذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب مايؤل اليه رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أى

أو الموضع الذى يؤل اليه من العقل وحاصله

وجودها مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر معه قول المصنف الآتى ولابد من قرينة لان ما يأتى توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة فى التأول لتقدم الاشارة اليها فى قوله الى ملابس فاندفع ما فى الحفيد (قوله أى للفعل) أى أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح فى أن المراد الاصطلاحى والالزم استدراك قوله أو معناه لا يقال من جملة ما فى معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر للمصدر لانا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تتحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتل ضربك (قوله للتعريفين) لذكره الملابس الذى هو له والملابس الذى ليس هو له (قوله أى مختلفة) أى بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزأ مفهومه والزمان لكونه جزأ مفهومه أيضا أو لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب لحصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلابس الخ ما نصه استئناف بيانى (قوله الفاعل) أى الحقيقى (قوله والمفعول به) ينبغى أن يستثنى منه المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب أعلمت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده فى المطول وبحث فيه الفنرى بلزوم اندراج الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بالواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فأى حاجة الى افرادها الا أن يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة (قوله والمصدر) أى المفعول المطلق وبهذا ظهر أن المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعم من المفعول له اه حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أجاز الكسائى نيابة التمييز عن الفاعل لكونه فى الاصل فاعلا يقال فى طاب زيد نفسا طيب نفس كذا فى الرضى اه حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أى مع بقائها على معانيها المقصودة منها فان معنى المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقى فلا يرد أنه قد يسند اليها الفعل كما اذا قلت فى جاء الامير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى أى الذى حق الاسناد أن يكون اليه لا النحوى والا لكان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الامير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامى (قوله يعنى الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان

أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له (قوله أى للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها (فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى أن اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول حقيقة كما مر)

منهما لاحدهما مطلقا فيقتضى أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل أو المفعول حتى يرد عليه أى المصنف أنه لم يذكر سابقا مثالا للاسناد المبنى للمفعول الى المفعول اه عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله فى الحقيقة لظهوره وقد يقال ان فى صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة أو فى الدار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما نصه ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس فى الدار (قوله يعنى غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذ لا يصدق على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول أى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل لستة منها (قوله للملابسة) فيه اشارة الى أن علاقة هذا المجاز الملابسة أى المشابهة فى الملابسة كما أشار له الشارح والقرينة فى جميع الامثلة الآتية الاستحالة العقلية الا فى بنى الامير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى كما قرره بعضهم وبعضه فى عبد الحكيم وع ق وكتب أيضا على قوله للملابسة ما نصه أى لملاحظتها كما أشار اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا ما نصه خرج الاسناد الى غير ما هو له لا للملابسة فهو غلط (قوله يعنى لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة الملابسة بين المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى وهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فيدخل فى تعريف المجاز العقلى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند

من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول (للملابسة) يعنى لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل (مجاز)

للمسند اليه المجازي فيخرج ماذكر فان المبنى للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم الملابسة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أولا وماذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم في كتابه وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا في يس ثم نقل عبارة المصنف في ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واسناده الى غيرهما المضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز اه ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أي كالاسناد في قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال في الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بل شواهد دالة على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة البلغاء اه وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبنى للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر ولا بين المنعوت والنعت عند المصنف بل واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بني مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند الى المفعول به) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوي (قوله وأسند الى الفاعل) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم مفعم والاحسن من أفعم الماء الاناء تدبر (قوله في المصدر) أي فيما بني للفاعل وأسند الى المصدر وكذا يقال فيما يأتي (قوله جد جده) لان حق جد أن يسند الى صاحب الجد لا الى الجد نفسه لكنه أسند له لملابسة الجد بكونه جزء معناه اه يس (قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول) أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدري أيضا فلذا قال الاولى اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخلا في سلك نحو عيشة راضية اه جربي (قوله وينبغي) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا أجرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجري الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز اه يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافية وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية

(كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أعني فيما بني للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم أي يملأ من أفعمت الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر (وبنى الامير المدينة) في السبب وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبني انبات الربيع وجري الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار

بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومته في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فحذف في هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنهما اسنادا قال في الاطول والجوابان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملابسات شتى تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغي أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لانه مراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا مجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله وللتنبيه الخ) لم تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الاصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها تحكم ع س (قوله نحو قوله) أي الصلتان العبدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقي الابيات (قوله ما دام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيما حذف

ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كر الغداة ومر العشي

على المجاز) أي على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز (ما) دام

الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤولة هي وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله ما دام لم يعلم الخ ما نصه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو لم يظن) أعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انتفاؤهما لان انتفاء أحد الامرين مبهما يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبارة الفنرى لم يعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى أن التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم أن مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح اشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل أو بمعنى الى كما في قولك لالزمنك أو تقضيني حقي أو الا كما في قولهم لاقتلنك أو تسلم فالمعنى أن الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن فان الحمل لم يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ ما نصه اذا قوبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فاندفع أنه لا يكفي في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ هو يكفي في الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المطول والاطول لم يرد وهي أحسن قال في الاطول لانه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفي اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعاده الى الاسناد مع ما يلزم عليه من تشتيت الضمائر لان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لانتفاء) علة لعلية قوله ولهذا الخ أي انما كان علة لانتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لانتفاء التأول أي المشروط في تعريف المجاز فان شك فالاصل الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره فيكون مجازا شك فيكون حقيقة اه نوبي (قوله حينئذ) أي حين اذ عدم العلم أو الظن بحال المتكلم أو مذهبه اه نوبي (قوله لاحتمال الخ) علة لانتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقد الظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا حتى ينفي الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجاب عن

(لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أي قائل هذا القول (لم يعتقد ظاهره) أي ظاهر الاسناد (لانتفاء التأول حينئذ) لاحتمال أن يكون هو معتقد الظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل

الاول بأن المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثانى بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا نفس الامر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لاحتمال أن يكون معتقد الظاهر هذا الاحتمال بعيد جدا لان كون كر الغداة ومر العشى موجد الشيب معدما للكبير مما لم يقل به أحد من المحقين والمبطلين لا يقال المراد الغداة الكارة والعشى المار لانا نقول وكذا الحكم بالنسبة الى الليل والنهار نعم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء الى أن المؤثر فى عالمنا العقل العاشر والمنجمون الى أن التأثيرات من الكواكب كذا فى حواشى الحفيد على المطول ويخالفه ماسيذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقته الخ من أن كثيرا من العقلاء قائل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المبطلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد فى حاشيته على المختصر بأن اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأثير من أحد لا من الله تعالى ولا من غيره بل لانتهاء مادة الحياة قال وأما اسناد الحوادث اليه فى كلام العرب فلاظهار التحزن والشكوى فى صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع هذا الاسناد فى كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا (قوله كما استدل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشى ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بمدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافى العلم (قوله يعنى مالم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدل تشبيه العلم والظن المنفى كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلا من العلم والظن والاستدلال مصحح للتجوز فحاصله أن ماذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لان زيادته أمر ضرورى بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فان نفى الاستدلال المنتج لازم لنفى العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله فى الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أى ولاخراج التأول قول الجاهل المار تحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر أبى النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكتفى بأن المسند اليه فيه ليس ماهو له وكتب أيضا على قوله يعنى مالم يعلم أراد بالعلم مايشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه مالم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوى

(كما استدل) يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال

لا الاصطلاحى المقابل للبديهة فلا يرد أنّ عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهيا الاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أنّ اسناد ميز) أى أزال بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما فى المطول

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى * علىّ ذنبا كله لم أصنع

* من أن رأت رأسى كرأس الاصلع * ميز الخ وبخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أنّ القنزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاى أو فتحها لغتان (قوله عن قنزع) أى بعد قنزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفى جرّ متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالى) المراد بالليالى مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب أيضا مانصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالى فى السواد والشدّة وقيل لان تاريخ العرب بالليالى (قوله أى مضيها واختلافها) الجذب لغة المدّ ومضى الاكثر استعمل هنا فى مطلق المضى لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الابهرى الى أنّ المراد بجذب الليالى أى الازمنة طلب الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أى تعاقبها الآن بعضها يخالف بعضا اه سم (قوله أى مقولا فيها) أى من الناس فى حقها حين اليسر والرفاهية أبطئى وحين العسر والضيق أسرعى أو من الشاعر لانه لا يبالى بعد التمييز المذكور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أنّ الليالى فى سيرها ومضيها مسخرات بأمر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كأنّ الزمان قال له ما تقول فيما حدث فأجاب بأنه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سيرامى أى فلا يبالى بعد هرمه بها كيف كانت (قوله بمعنى الخبر) أى أبطأت أو أسرعت (قوله مجاز الخ) ان قيل أى سرّ فى صرف الاول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثانى وهو أفناه قرينة ولم يعكس مع انّ الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف مادل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف الآخر وأجيب بأنّ صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أى عقيب قوله ميز عنه) أى الى آخر البيت (قوله أفناه) أى جعله فانيا أى معدوما والتنزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء أو فانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أى أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا فى حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أى أفنى شبابه (قوله وارادته) فيه اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لا أن الله تعالى قال للشمس اطلعى فهو تفسير مراد اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أى أمره وارادته فسر القيل أوّلا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أو عطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ

الامر

(على أنّ اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول أبى النجم ميز عنه) أى عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى مضيها واختلافها (أبطئى أو أسرعى) حالان من الليالى على تقدير القول أى مقولا فيها ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أنّ أى استدل على أنّ اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل أى قول أبى النجم (عقيبه) أى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمره وارادته

الامر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كوني طالعة (قوله اطلعي) تمامه * حتى اذا وارك أفق فارجعي * وكتب أيضا على قوله اطلعي أي تحركي ليصح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أي قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميز عنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا ينفي حقيقة اسناد التميز الى جذب الليالي لاحتمال أن يكون قائلا بتأثير الليالي بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتأثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحد ما نصه وسيأتي ان الصدور من الموحد من القرائن (قوله على أنه) أي التميز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بأمر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بأمره يكون مسلما والمسلم قائل بأن الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فنرى فاندفع ما يقال لا دلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة بأنه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه جذب الليالي لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير الليالي الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالجذب وهي زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أي ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أو سبب أي ان جعلناها حقيقية (قوله أو سبب) أي عادي (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أي مجازية جميعهما وكتب أيضا قوله باعتبار حقيقة الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار طرفيها لهذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانه المقصود في هذا الباب اه ع س سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضا في كلام المصنف بجعل الضمير في أقسامه راجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بأن يكون المتكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده انه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو في القرآن كثير الى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا الى المجاز ليلائم قوله بعد وهو في القرآن

(الشمس اطلعي) فانه يدل على أنه فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على أنه زمان أو سبب (وأقسامه) أي أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فان الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الارض

كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تأمل وكتب أيضا قوله أربعة لان طرفيه الخ فيه
أي في الحصر بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف
قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف
وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بأن مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة
الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافي ويدل على
ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية
داخلة هنا في الحقيقة وأطال في ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية
فالكناية تقابل الصريح لا الحقيقة مطلقا وبحث في الحصر العصام أيضا في أطوله بقولك
سرني ليلى وقد أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذي يسرك من تلفظ بها وليلى ليس
بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة
ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف ويندفع أيضا بجواب
سم المذكور (قوله شباب الزمان) في القاموس الشباب الفتاء وقد شب يشب وجمع
شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى
ملابسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد أن الشباب صفة
الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه
الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها ازدياد قواها النامية اه عبد
الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة
التي فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التي فيها زيادة
زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بأن تجعل شباب جمع شاب وتجعل اضافة شباب الى
الزمان على معنى من أي الشباب من الزمان أي من الازمنة الشابة التي هي من مطلق
الزمان أو بأن تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أي
الزمان الشاب أو تقدير المضاف أي الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى
الفتاء وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ مانصه من أحسنه ما للفنري أن الازدياد
مصدر المتعدي مضاف الى المفعول أي ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد
وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بان
يشبه تهييج القوى وايجاد الخضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل
منهما احداث ماهو منشأ المنافع اه ع ق (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول
أي تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول المنمية من يس وعلى كون المراد
بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضا مانصه ادخال تهييج القوى في تفسير الاحياء
لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هيج القوى ازدياد القوى
فالاولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبها مما يصلح أثرا لشباب

(شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النباتات والاحياء

الزمان

الزمان بالمعنى المذكور أفاده الفنرى وعكس ... اف أى زمان ازدياد كما هو فى نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أى ... اينفع كالحى وما لا كالميت (قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة اه سم و ... باد (قوله تقتضى الحس) أى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضى الحس زاد فى المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر اللقانى والحق عندهم أن الروح ليس شرطا فى الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة فى أى جسم أراد سواء كان فيه الروح أولا وسواء كان فى صورة الحيوان أولا كما وقع فى الجذع الذى حن للنبى صلى الله عليه وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح فى الجذع ثم اتصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف للحياة فى حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض المنمية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أى الارض وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله فى الحقيقة) أى اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانما سمى هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقدا واستعير لكون الزمان فى ابتداء حرارته الملابسة له وفى ازدياد قواه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليهما من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذى يكون فى آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار لحلول تلك المحاسن واضمحلالها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة ع ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكى الذى يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلى بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفى الجملة لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوى فسره السكاكى بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ومجموع نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر فى الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا اه بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بأن يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه الفنرى بأن التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من أنه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما فى

فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز (وأحيا الارض الربيع) فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر

حكمهما والقرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها. بقي أن العصام استشكل في أطوله حصر الحقيقة العقلية في الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءني زيد فانه حقيقة وطرفها جملة فهي خارجة من الاقسام الاربعة (قوله لانه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أي للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أي لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير في القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أي لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده في القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أي في ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أو لغويا ولهذا قال في الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) تقديره هذا لا ينافي عدم العطف في يذبح وما بعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا تليت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهاما للاقتباس فكأنه جعل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بأنه في القرآن كثير سم وقوله ايهاما للاقتباس أي وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيقي كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع في القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال في الاطول نعم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور في شأن منكري وقوعه في القرآن ولابد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بأن تلاوة آية توجب الايمان وتلاوة الآيات يزيد بقي أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (قوله لكونها سببا) أي عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أنه يجوز كونه مجازا لغويا أي يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أي ابليس بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد الى السبب فابليس سبب للسبب بواسطة وسوسته (قوله انه لهما الخ) بكسر الهمزة وجوبا لوجود اللام وفي بعض النسخ من الناصحين بلا لام فيصح الفتح على اسقاط الخافض أي على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهي فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى الى

مفعول

لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو ما في معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أي المجاز العقلي (في القرآن كثير) أي في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أي آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون

مفعول واحد ويحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر ان كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا في الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم مانصه على تأويله بجحدتم كما يشير اليه وصرح به النشرى (قوله أي كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي اتقاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبني على أن يوم القيامة مفعول تتقون ويوما بدل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل في تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على أنه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أي فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع أشيب والاصل في شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما في الجلالين (قوله وهذا) أي جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه اشارة الى أن الكناية لا تنافي المجاز العقلي (قوله لان الشيب الخ) ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي ان الكناية اللفظ المستعمل في ملزوم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل في الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والاحزان وعلى الوجه الثاني اللازم الشيخوخة والملزوم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة مانصه أي المعبر عنها بقوله شيبا (قوله عند تفاقم الشدائد) أي تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أو عن طوله) لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة التي يبلغ الاطفال فيها أوان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أي فيشيبون سم وكتب أيضا مانصه وهو بعد الاربعين (قوله أي ما فيها الخ) تفسير مرادوا لا فالاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت ح ف وكتب أيضا مانصه دخل في ذلك موتاها وكنوزها ع ق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أي مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لا في الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عطف على قوله كثير) أي بقطع النظر عن تقييده بقوله في القرآن (قوله لان تسميته بالمجاز في الاثبات) أي في غير عبارة المصنف ع ق (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) لا كلام في ايهام ايراده في أحوال الاسناد الخبري اختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية

أي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله وأن الاطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الارض أثقالها) أي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير أي وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده في أحوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر

ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر
أفاده في الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع
أو يقال لما لم يتعرض لمنشا توهم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب أيضا
قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أي بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات
لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء
لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن في الانشاء
فكان الموافق لذلك تصريحه بالجزم بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن
شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفي فيها وجود المعنى في بعض الافراد
سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجري في الانشاء) تصريح بما علم التزاما
اه جربي أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لي صرحا) أي قصرا يجوز
أن يكون مجازا لغويا أي اؤمر بالبناء (قوله وليجد جدك) أي وليعظم عظمتك سم
فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهادك فهو بالكسر (قوله أو النهي) نحو لا يصم
نهارك ولا ينم ليلك (قوله الى ما) اى مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أي
في الامر وقوله أو الترك أي في النهي (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما
نوعان من الانشاء غير الامر والنهي وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار في النهر لانه الذي
يتمنى جريه لا النهر لكن أسند الجري المتمنى الى النهر مجازا لملابسته للماء بالحلية وأصل
أصلواتك تأمرك أيأمرك ربك بسبب صلواتك أي بسبب تلبسك بها وملابستك
اياها ع ق والمجاز في اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما
تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أتى به توطئة للتقسيم اى لفظية أو معنوية والا
فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان
ينبغي أن يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام
(قوله صارفة الخ) أي ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف في أنه هل
يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى
السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله في قول أبي النجم الخ)
لا يخفى ان أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدا فمقابلة
قوله صدوره عن الموحد له يقتضي أن يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارنه
اه أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القرينتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور)
أي اتصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل اذ
معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة
نسبة المسند الى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (قوله بالمذكور)
أي في عبارة المتكلم وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا (قوله المذكور)

(بل يجري في الانشاء نحو يا هامان
ابن لي صرحا) فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا قولك ليصم
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه
الامر أو النهي الى ما ليس المطلوب
منه صدور الفعل أو الترك عنه
وكذا قولك ليت النهر جار وقوله
تعالى أصلواتك تأمرك (ولا بد له
من قرينة) أي للمجاز العقلي
صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو
الحقيقة (لفظية كما مر) في قول أبي
النجم من قوله أفناه قيل الله
(أو معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور) أي بالمسند اليه
المذكور مع المسند (عقلا)

أى لفظا أو تقديرا اه أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار الى أن عقلا تمييز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما فى قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل للأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عد القيام محالا والحكم عليه بأنه محال مضافة الى المفعول وعقلا تمييز من النسبة الى الفاعل المحذوف كما جوز فى حاشية الكشاف ايراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جعله على نزع الخافض فيبعده أنه غير قياسى اه ملخصا من الحفيد على المطول والشبرى وقوله للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا بناء على أن التمييز فيه محول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مر وقوله الى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعقلا تمييز لشئ مبين لابهامه هذا ولا حاجة الى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لان تحويل تمييز النسبة اغلبى لا لزومى كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أى استحالة عقل (قوله يعنى الخ) اشارة الى جواب ما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وانبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية اه سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعنى الخ سم وكتب أيضا قوله لان العقل أى كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين فالمراد بالمستحيل عقلا المستحيل بالضرورة أى لا يحتاج فى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال وفى نسخة لان العقل وأل عليها للجنس أى المراد ما تقدم لا كون جنس العقل اذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره الخ داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله اذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لان أما على نسخة لان فمعنى خلى ونفسه أى من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بى اليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب الا الحامل ولا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجئ وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى اليك على هذا جعلتنى جائيا من غير أن تشاركنى فى المجئ أى كانت سببا فى مجيئى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجئ اليها مجازا فلعل المثال مبنى

أى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) بالاسير لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا

على مذهب المبرد اه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسى جاءت بى بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجىء لا فاعلة قاله السيرامى والاولى أن أصله الله جاءبى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى اه سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمذكور (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير الخ لم يعلم حال قائله وان البيت محمول على الحقيقة مالم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بأن قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لئلا ينقطع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على المجاز فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه فى قوله صدور المجاز ما يؤل الى المجاز ففيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أى الكامل والا فالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لا بد من تقييده بغير المخفى حاله اه أطول (قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحد فى مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل فى الاستحالة لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أى فكيف يقابل بها (قوله لا نسلم ذلك) أى لا نسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أردنا بها كون الشىء محالا بالضرورة أى بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم بمجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله اشاب الخ محالا نظريا يحتاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقه الذى هو المسند اليه الذى يكون الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كما فى سم وسبب هذا التأويل سيأتى وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف لا للمعرفة ففى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة باعتبار متعلقها الذى هو المسند اليه الحقيقى اه ملخصا ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم مانصه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والا فما فى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب

زيد

وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشى مجاز لا يقال هذا داخل فى الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى ابطاله الى دليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة

فعرفة فاعله أو مفعوله الذى اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا) أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك وليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان

زيدا اهـ سم (قوله فعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فعرفة اسناده الذى اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اهـ عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علمت أن النزاع فى الفاعل لا فى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى وأسند الربح للتجارة لكونها سببا فيه (قوله واما خفية) أى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى اهـ عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجاز اذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أى أبى نواس الحسن بن هانئ الشاعر المشهور على ما فى الايضاح وقول ابن المعدل على ما قاله الشارح فى مطوله فمن قال لا تنافى بين قوليهما لجواز أن يكون له كنيتان لم يأت بشئ وقبل هذا البيت يربنا صفحتى قمر * يفوق سناهما القمرا كذا فى الاطول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال ان المفعول الثانى لفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الاول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى اما ظاهر أو خفى اهـ من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بأن يقصد فى العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل واما أن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أى قبل اسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) أى فى الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمنى الخ) أى فهو مجاز عقلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أنا نبالغ فى كون الحق له دخل فى القدوم فنفرض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم ننقله عنه ونسنده الى الحق مبالغة فى ملابسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد فالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد بالاقدام الحمل على القدوم أو استعارة بالكناية ان شبه الحق بمقدم

شبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام
تخييلا ملخصا من السيرامى وكتب على قوله يعتد باسنادها اليه مانصه بأن يقصد فى العرف
والاستعمال اسنادها اليه (**قوله بل الموجود ههنا الخ**) يعنى الكلام فى فاعل الفعل
المتعدى لافى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل
حقيقى بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود
الفعل المتعدى فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع تحققه قطعا فالجواب أن
المراد أن المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى المتعدى والاخبار عنه وان كان متحققا فى
الواقع الا على سبيل التخييل وما كان كذلك لايحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدى
بالنظر للمقصود من الكلام لابالنظر للواقع هذا خلاصة مافى المقام وان وقع لبعضهم
خبط وخلط لايخفى على من له تدبر تام يس ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما
نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر فى قوله
ان نحو المثالين من المجاز فى الاسناد الذى لاحقيقة له فبين المصنف ان له حقيقة خفيت
على الشيخ وهى مابين من أن الاسناد فى الاصل لله تعالى وقد تبع فى هذا الرد الفخر الرازى
حيث قال كل فعل لابد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما
أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا الكلام فقدر الفاعل
فى المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقى وهذا الرد يصح ان كان مراد الشيخ ان ثم افعالا
لايتصف بها شئ على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل
المراد أن نحو سرتنى رؤيتك واقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لايقصد
فى الاستعمال العرفى فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية
ولذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية الغى
عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فى الواقع به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من
ذلك التركيب ماوجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة فصار هذا
التركيب فى اسناده كالمجاز الذى لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية
لاموصوف لها فى نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم
تعلق الغرض به ولهذا كان ماذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لايقصد فى الاستعمال
ولايتعلق به الغرض فى التراكيب وهذا ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافالرد وارد
فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه (**قوله لابد أن يكون له
فاعل**) أى موجد وهذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه (**قوله لامتناع صدور الفعل
الخ**) قيل لايتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور مايشمل قيام الفعل
واتصاف الفاعل به تجوزا أو يخصص بمثل اقدمنى فانه محل النزاع والجواب أن المرض
والموت وان كانا غير صادرين من المريض والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان

فالمقصود

بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازى بان الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل

لا عن فاعل فهو ان كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظن أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى أن مامر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به

فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اهـ حفيد على المطول (قوله لا عن فاعل) أى موجد وهذا لم ينفه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذى نفى وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى أن يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل فاعل الاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة و بعضها بالتولد كالعلم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فينبغى أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكى لمخالفة كلامه مذهب جماعة المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه انه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى ويمكن أن يجاب عن الشارح بأن اسم الاشارة راجع الى سر و يزيد على أن الجمع مراد به ما فوق الواحد أو بتغليبهما على أقدم تدبر (قوله حقيقتها) أى الافعال أى حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من ع ق (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز أن يكون من أول الامر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريبا لضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) فى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن مامر ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بأن التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية انما يقصد فى بعض المواضع كما فى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فما ذهب اليه انما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله ان تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعترض بأنها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره وأجيب بأن اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) اما مساواة اللازم الذى هو الانبات للفاعل الحقيقى فظاهرة لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما

الاظفار فى السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاظفار وهى مساوية له لان غير أظفار السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اهـ ع ق وقوله لان المراد به الاثبات بالقوة أى لا الاثبات بالفعل اذ لا يتحقق الاثبات بالفعل حيث تحقق القادر المختار فان الله موجود قبل وجود الاثبات فأين المساواة قاله سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد الا منه ولاشك أن الاثبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك وكتب على قوله المخصوصة مانصه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالاثبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أى مرادا بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لامن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الاثبات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارة ماهو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيها بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ماهو مشبه بالاثبات اليه وربما يقال ان السكاكى وان اشتهر عنه ان قرينة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا أنه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الامثلة عليه ونحن على أن ماذكره ليس نصا فى أن الاثبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا الامر وهمى وتتبع مااشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطول ببعض تصرف وكتب على قوله الاثبات مانصه أى بالقوة سم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه الايجاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وأن يكون المراد بضميرها مان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا فى الاطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير

مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيأ من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها)

بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه واما أن يراد بعيشة المجرورة بفى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ماذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل فى المعنى كالمبتدا فى نهاره صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز فى الموصوف والمبتدا مبنى على مذهب السكاكى لا على ماذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت يس بتلخيص وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشئ فى نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لما سيأتى) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه اه أطول (قوله فى الكتاب) أى المتن (قوله صاحبها) أى ويلزم ظرفية الشئ فى نفسه لان ضمير هو راجع الى من فى قوله تعالى فأما من ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعنى كائن فى أصحاب العيشة ونازل معهم اه يس وردّه ع ق فقال وتأويله بمعنى هو مستقر فى أصحاب العيش المرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل فى مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اه قال فى الاطول ويتجه أنه لم لا يجوز أن يكون فهو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمله (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (قوله وهذا مبنى على أن المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يتعيش به الانسان وبالضمير فى قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو فى عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع ق وكتب أيضا قوله وهذا مبنى الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازى عند السكاكى لجعله مثل ذلك من المجاز العقلى لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة الصاحب على تقدير الاستعارة قطعا فاما اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد المجموع الى العيشة ليس مجازيا أفاده الحفيد وكتب على قوله عبارة عن الصاحب مانصه أى على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أى صاحب العيشة (قوله فى كل ما) أى تركيب أو التركيب الذى والرابط محذوف أى فى كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أى الذى هو مفاد الضمير فى نهاره وفى ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه فى كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أى عدم صحة الاضافة فيما ذكر فالمبنى يلزم على كلامه أن لا تصح الاضافة فى كل ما أضيف الخ مع أنهما

لما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو فى صاحب عيشة راضية وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة فى) كل ما أضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة وفى وقوعها

واقعة من غير شك فى كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) . استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى فى التمثيل) لانه أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ناقش فيه باحتمال الاستخدام لان لنهار معنيين الزمان المخصوص وهو الحقيقى والآخر الصائم وهو المعنى المجازى وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقى وبضميره المعنى المجازى يس فتكون الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أو عطف وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهامان بأن يأمر العملة بالبناء ففيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون من المجاز فى الطرف حيث أريد بابن الامر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تثنية مانصه أى أو جمع (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكى ان أسماءه تعالى غير توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعمالا صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لترك من يراها توقيفية أولا نكر عليه ع ق وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الانبات مثلا أن يسند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر المتصور بصورته فيلزم السكاكى ماهرب منه قال فى الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويزيف هذا الدفع بأن ماقيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لاغير خطأ لانه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمرا وهميا كما فى أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد أخبر نالك بأن معنى كلامه هذا شئ آخر يستطاع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد بما أسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به

قوله تعالى فما ربحت تجارتهم (و) يستلزم هذا أولى فى التمثيل أن لا يكون الامر بالبناء) فى قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لان أسماء الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان

حقيقة حتى يكفي في دفعها الاشارة الى أن يراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبعه القوم اهـ ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الامر بالبناء لهامان كما أن الفداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه وهذا الذي ادعينا انه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أي على ذلك (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فقام منع صغراه مستندا بأنه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فقد برفانه قد زل في تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم ونائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله على وجه ينبئ عن التشبيه) بأن يكون المشبه به خبرا أو صفة أو حالا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير أداة التشبيه والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قولك سيف زيد في يد أسد ولما لقيني زيد رأيت السيف في يد أسد وكتب على قوله أو حالا مانصه أو مضافا الى المشبه كلجين الماء كما في المطول (قوله قد زرالخ) صدره * لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زرالخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلي الثوب صار خلقا واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير ازراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) أي ماذهب اليه السكاكي (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب أنه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله

* قد زرّ أزراره على القمر *

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ورأينا تركه أولى

(أحوال المسند اليه)

(قوله أي الامور العارضة له) أي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه فالاضافة في الترجمة للعهد وأخرج العصام في أطوله بعهدية الاضافة أحوالا تعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد أو المسند ككونه مسند اليه لاسناد مؤكد ومسند اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التي بها الخ مانصه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك (قوله وقدم المسند اليه) أي أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتي) أي

(أحوال المسند اليه)

أي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتي

قريبا من أنه الركن الاعظم سم (قوله أما حذفه) أى من غير اقامة شئ مقامه وحيث يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما أن يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أى اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام فى المزايا المرجحة التى يختص البليغ بملاحظتها لان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده فى الاطول وكتب أيضا ما نصه أى انحذافه اذ الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع ما يتراءى فى كلام الشارح من التنافى وحاصله ان ما ذكره فى هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره فى نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه المفيد أيضا بما حاصله أن ما ذكره فى النكتة الثانية مبنى على التخييل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وما ذكره فى الاول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فالحذف متقدم على الذكر أى والاثبات متقدم على باقى الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة انما تقتضى التقديم على الذكر دون بقية الاحوال وبحث فى الدفع بما ذكر بأن باقى الاحوال الآتية تجرى فى المسند اليه المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف أيضا الا أن يجاب بأن جريانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أى فالحذف متقدم على الذكر ما نصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدما (قوله وذكره) أى عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أى معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى فى الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر فى الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد فى الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض ع ق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أى المنزلة وهى كونه الركن الاعظم الخ (قوله

(أما حذفه) قدمه على سائر احواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة

فكأنه

فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فالمراد بتركه تركه مطلقا أى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا فليتأمل سم فصح أى الاتيان بكان أى فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فللاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الآتية ما يجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أى حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان فى الحقيقة الخ) أى فذكره فى الحقيقة لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر فى التنصيص على ما هو المقصود الاهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أى أن يخيل المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أى يوقع ذلك فى خيال السامع ووهمه أى وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما فى الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل فى واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعى أن يراد به فى تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أى من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل سم وكتب أيضا على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا يعتمد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أى فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لابد من تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله لافتقار عال فى الاطول كون العقل أقوى بأن الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اهـ (قوله وانما قال تخييل العدول) يعنى أن العدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى أى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما أشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا فى نفسه الا أن ما ذكر بناء

فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان فى الحقيقة ركنا من الكلام (أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل العدول لان الدال حقيقة عند الحذف

على ما استمر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفك عن تخييل الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقي وأن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمح لانه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أى فليس هناك في الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اه وهذا هو الموافق لقولهم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر مانصه بل هذا أى قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أى فليس هناك في الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال في الاطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ماعبر به السائل عن ذاته لاستلذاذه ماعبر به اه ملخصا (قوله والتخييل) فيه اشارة الى أن أو في قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا اذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اه أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبهه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطعة على ما هو تحقيقه فقيل الصواب أيتنبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة تجيء مع هل على قلة كما في الرضي عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي ان أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أى فيكون شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل الا بالظاهرة فيكون ضعيفها (قوله أو ايهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قصد ايهام الصون سببا للحذف فقصد حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه المراد بالصون التنزيه والتبعيد عن ذكره تعظيما للمصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا ايهامه ودفع هذا الايراد سم بقوله المراد منه صونه عن تنجسه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الايهام اه وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه الخ أقول أو ايهام صونه عن سمعك أو ايهام صون سمعك عنه أطول (قوله

* قال لي كيف أنت قلت عليل (كقوله) هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (أو ايهام صونه) أى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له أو عكسه أى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له

أوتأتى الانكار) أى انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى كما فى الاطول (قوله أوتعينه) امالان المسند لايصلح الاله أولكماله فيه بحيث لايسبق الذهن الى غيره أولكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحترازعن العبث لكن مدار الدواعى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غيرقصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال فى جميع الدواعى اذا لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتى من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ملخصه ان العبث المحترزعنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هوالذى ذكره المصنف بقوله فللاحترازعن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغيرالمسند اليه المحذوف وهذا هوالذى ذكره بقوله أوتعينه وانما عبرفيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظرفيه سم بأنه لايدفع ماذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثانى لصلاحية العبث فى قوله فللاحترازعن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحترازعن سوء الادب فيما الخ) أى فلايقال فى حذف الجلالة انه للاحتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله له) أى التعين (قوله أوادعاء التعين) انظرلم أظهرفى محل الاضمار وما قيل انه أظهر لئلا يتوهم عود الضميرعلى الانكار بعدم الاضمار فى تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر ان نكتة الاظهار أنه لوأضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أونحوذلك) افرد اسم الاشارة لكونها الاشارة الى أحد الامور المستفادة من الترديد أطول (قوله أوفوات) أى أوخوف فوات وكتب أيضا قوله أوفوات فرصة هو ومابعده عطف على قوله ضجر وسآمة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أى قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هى مايغتنم تناوله (قوله على وزن) كما فى البيت السابق فانه لوقال أنا عليل فات الوزن وقوله أوسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فات السجع وقوله أوقافية كقوله * ولابد يوما أن ترد الودائع * فانه لوقال أن يرد الناس الودائع فات القافية وكتب أيضا قوله أوسجع أوقافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذى به يحصل السجع أوالقافية اهـ أى لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلاحاجة الى حذف المسند اليه بل لوقدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لوشرط فى النكات ان لايحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق فى محله ع س وكتب أيضا قوله أوقافية مقابلة الوزن بها لاتقتضى عدم تغيرالوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أوما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أى المقصود بالسماع اهـ سم أى فلايرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله

(أوتأتى الانكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أوتعينه) والظاهر أن ذكر الاحترازعن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لامرين أحدهما الاحترازعن سوء الادب فيما ذكروه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أوادعاء التعين) له نحو وهاب الالوف أى السلطان (أونحوذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر أوسآمة أوفوات فرصة أو محافظة على وزن أوسجع أوقافية أوما أشبه ذلك كقول الصياد غزال أى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء

من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفى الثانى الكلام الثانى غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أى هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ماليس أهلا للصدور منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أى نظائر المسند اليه المحذوف فى التركيب الذى تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله فى المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أى هو أهل للحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أى هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أى هو المسكين فالرفع على هذه الاوجه يوجب الحذف ع ق وبحث فى ذلك صاحب الاطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أو ضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى هو من وظيفة علم المعانى (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه الا لمقتض (قوله ولا مقتضى للعدول) لمكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى فى قصد المتكلم على مامر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه فى لا غلامى لك واما تشبيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أو جريا على تجويز البغداديين من النحاة عدم تنوين الشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله لمكون مانصه أى الاصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الاصالة لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجع على الاصالة بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أورد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ماسبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فى شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم وأجاب الصفوى بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ماتقدم وهذا لا ينافى أن يكون بعض افراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ماهنا اه يس (قوله أو التنبيه الخ) أو لغباوة السامع أو توبيخه بالغباوة اه أطول وكتب أيضا مانصه أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو وعمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلته عن سماع السؤال

وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام أو ترك
نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم
أو الترحم (وأما ذكره) أى ذكر
المسند اليه (فلكونه) أى الذكر
(الاصل) ولا مقتضى للعدول عنه
(أو للاحتياط لضعف التعويل)
أى الاعتماد (على القرينة أو
التنبيه على غباوة السامع

ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه الا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أى أو لزيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح أى ايضاح المسند اليه وزيادة تثبيته فى ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أى على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل مالو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكرا وحذفا فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالذكر أفاده يس والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا الاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره الا أن يراد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكره هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذلك اللئيم (قوله مثل النبى صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفى فى الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اه (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل بعد ماذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ماذكره من نكات حذفه اكتفاء بقوله ذلك فى مبحث الحذف واتكالا على المقايسة أفاده فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أورد أن هذا القيد معتبر فى غير هذه النكتة من النكات كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فما وجه التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك يس وكتب أيضا مانصه لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعنى قوله تعالى هى عصاى الخ اذ لا يقال فى جانبه تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله ليناسب الخ مانصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه امالة الاذن للسماع وأجيب بأن الاصغاء مجاز فى الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أى محبوب (قوله أى فى مقام الخ) فحيث ظرف مكان ثم قال فى

أو زيادة الايضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (أو اظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانته) أى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبى صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) أى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء

المطول ويجوز أن يكون حيث مستعارا للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافى كون ذكر المسند اليه لأن المقام مقام بسط الاجمال فى قوله تعالى ولى فيها مآرب أخرى لأنا نقول هذا الاجمال يقتضى أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بأن موسى استشعر من الله تعالى ان يريه فى العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هى عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدا والاضافة والاوصاف لذلك قال يس قوله هى عصاى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها انه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن فى ضمن هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكى قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فأجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أى فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لأن يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أى اظهار التعجب كقولك الصبى قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن فى ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أى اظهار التعجب ما نصه الظاهر تقدير اظهار فى قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه المقتضى للتهويل ذكرا أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أى اشهاد المتكلم السامع على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذى قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد فى قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اه وقوله فى قلب الشاهد أى على الشهادة وقوله أو التسجيل أى الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين الذى قصد التسجيل عليه أى كتابة الحكم عليه بين يدى الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال فى الاطول واعلم أنه فاته بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيأ منهما الاصورة والباحثية تكل عليك فى معرفة

(نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هى عصاى) أتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الاشهاد على قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (وأما تعريفه)

الغرض منه فى غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء فى قولك يا رجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهد الخارجى وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أى ايراد المسند اليه معرفة) أى لاجعله معرفة اه سم أى لان جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها فى المفتاح والايضاح وكان المصنف هنا ظن أن نكتة الخاص تكفى لايراد العام لان العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو ومن غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا فى ضمنها ونكتته قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضا قوله فبالاضمار قال الحفيد الاولى دخول الفاء فى لان كما لا يخفى اه أى لان المقصود الاخبار بسبب تعريف المسند اليه فهو الخبر الذى تدخل عليه الفاء بعد أما الا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك حظ النحوى فليس هو الخبر حتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أى فيكون بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أى ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أى ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أى ولا يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أى ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا فى ع ق (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائبا لا يستدعى الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا أو فى حكم المذكور لقرائن الاحوال وبراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه عليه أنه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهد الا أن يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم تقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيد جاءنى رجل فاضل أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم ما نصه وعلى قيد التقدم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ (قوله لتقدم ذكره) أى

أى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير (فبالاضمار لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا

ذكرمرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لان التقديم رتبته نحو في داره زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم واما معنى بدلالة اللفظ عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتوارى وبالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس واما حكما بأن لا يدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم لنكتة كضمير رب والشان فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقدم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعان الى التقدم لفظا (قوله وأصل الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أي بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره كجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة أو نقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعرف الخ ما نصه نحو ادخل السوق كما سيأتي فان المراد سوق أي سوق (قوله الى حاضر) أي والحاضر لا يكون الا معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمين بيانى أي موجها وممالا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه أنه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتي به ليس بشئ اه ويرد على جوابه أن الممال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لابهذا القيد الا أن

يكون

تحقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال واما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك)

يكون معنى قوله أي الخطاب مع معين أي الخطاب الذي وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود الخ ما نصه مع أن عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كما في الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتي ذكره آخر الباب فكان الاولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بانه ليس من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال في بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب ايضا على قوله وقد يترك الى غيره الخ قال في الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية في ضمن كل فرد كما في يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أي الخطاب مع معين) الظرف حال أي كائنا مع معين فلا ينافي ان الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا أريدت تقويته قوي باللام لانها التي للتقوية (قوله أي غير معين) أي بالشخص (قوله كل مخاطب) أي كل من يصلح للخطاب كما في الاطول (قوله على سبيل البدل) اي دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قالنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين واشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذي كان في أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا ويتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلي في الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصور فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معي لا بدلي ويمكن اعتبار البدلي فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالنكرات في العموم ما نصه فيكون تارة للعموم الشمولي وتارة للعموم البدلي (قوله ولو ترى) الجواب محذوف أي لرأيت أمرا فظيعا (قوله الى تفظيع حالهم) أي بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أي تناهت حالهم) المراد به ما طرأ عليهم في وقت نكس الرؤس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وبسرته وصفرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أي تناهت حالهم في الظهور الخ أي شأنها ذلك فلا ينافي قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أي تناهت حالهم في الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافي ابرازها في صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية للاشعار بأنها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله في القاموس وكسرها غير قياسي اذ القياس الفتح هذا وفي لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان) أي حالهم وقوله كذلك أي لا يختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء

أي الخطاب مع معين (الى غيره) أي غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) لا يريد بقوله ولو ترى اذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم (أي تناهت حالهم في الظهور) لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أي بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها

داخلة على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاول من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بايراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بايراده علما فسر العلمية بالايراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو الذكر والحذف ثم المراد بالايراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بايراده ضميرا لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مرادا سم باختصار وقال يس التأويل بالايراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه فى الاضمار لقربه من التعريف وكتب أيضا على قوله بايراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ما وضع الخ) أورد عليه أن من المشخصات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم أن يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد المشخصات المشتركة بين سائر أحواله التى بها يتحقق جزئيته ويمنع تصوره من وقوع الشركة فيه دون ما يتبدل لاشك أن له أحوالا لازمة له فى سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مما ليس كذلك سم ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه عام يكفى فى وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف وان تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لا يتم على القول الآخر انها جزئيات وضعا واستعمالا لانه لا يكون مانعا فلابد من زيادة دون غيرها فى ذلك الوضع يس وكتب على قوله وهو ما نصه أى لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره) أى تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثانى بالنظر للمعنى لان العلم هو اللفظ والمحضر فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى ففى الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضاره أى المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولاشك أن المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله وكتب أيضا قوله لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع أو المراد احضاره لو لم يكن حاضرا انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أى ملتبسا بعينه

أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف

(وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته (لاحضاره) أى المسند اليه (بعينه)

والمراد

والمراد به نفس الشئ وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضا قوله بعينه أى شخصه اعترض بأن الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما فى لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص ما يشمل احضاره بوجه عام ينحصر فى الواقع فى الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر فى الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أى بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها أن الكلام فيما علميته حقيقية بخلاف علم الجنس فعلميته حكمية ولهذا صرحوا بأنه انما حكم بثبوتها الضرورة الثانى أن قولنا يؤتى بالعلم لكذا لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم فى الجملة يفيد ذلك الثالث انا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص فى الذهن فيصدق عليه انه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله اضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومجئ الأحوال منه ووصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم فى البلد اذا لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن احضاره مانصه أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب فى المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد فى قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب أيضا مانصه وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (قوله أى أول مرة) فيه اشعار بأن ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أى أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يرد زيد الثانى فى نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءنى زيد وهو راكب انظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانصه الشاهد فى وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أى فان احضارها ولو كان أول مرة الا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد

أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الاشارة والموصول والمعرف

بالخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة وأجيب بأن المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس باللفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر أنه عمم في الذكر فأريد الذكر مطلقا ولو حكما ايس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه أي فان الاحضار في الثلاثة ثانوي لا ابتدائي وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أي المعهودان خارجا (قوله بلام العهد) أي الخارجي فخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني فانهما في حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أي العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أي الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند اليه علما أي أتى بها لذلك لا للاحتياج اليها في الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أي للاتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أي وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ما ذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغني عن الاولين فما خرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أي من القيدين أعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الا علما اسميا وهذا مبني على أن الاسم المختص بشئ انما يكون في العلم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث للفنري فراجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أي أول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء (قوله كما في الضمير الغائب الخ) أي وكاسم الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ما عدا العلم بالوضع بأن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على أن معناه ما ذكر وان كان يجاب بأنه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أي مشروطة بتقدم شئ حتى العلم أي فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي

بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله

ويحتمل أن يكون ضمير الشأن والجملة خبره اهـ فنرى (قوله أصله) أى التقريب والا
فالاصل الاصيل اله منكرا هذا اذا كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من
الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها على خلاف القياس
فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من
جنس واحد أولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى
لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل
وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال
فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع
المتجانسين فى كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية
لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذفت أى تخفيفا (قوله
وعوض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود
قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن يقال الاله بالهمز اذ يلزم
فيه الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمز ليس هو الذى وقع
فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا
همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى ان أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست
متمحضة للعوضية بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبعض ايضاح وكتب على قوله فلا
يرد الخ ما نصه هذا ان كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية
والقصد ان الله أصله اله منكرا وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدا افادة للحصر
كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر لكثرة
دوران اله واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا أشكال وكتب أيضا
قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام
وحدها وتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حفيد على المطول
وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى
عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معرفا
باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد
تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود
بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة
الا أنه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية
وبعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى
على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم
بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا

أصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما

قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وبالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع الكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التحقيقية ولا وضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بأنه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر فى قوله بالغلبة الى وضع أصله الكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الاطول الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ). اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله للعبودية له) أى لكون غيره عبدا له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بأن الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر وان أريد أن افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما افادت التوحيد) أى بحسب معناها لغة وان أفادته من حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد (قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والا فقد ينحصر فى فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بيحتمل

للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة

(أو تعظيم أو اهانة)

فتأمله

فتأمله (قوله كما في الالقاب الخ) أي وكما في الاسماء الصالحة لذلك نحو علي ومعاوية
اذا اعتبرناهما اسمين وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل
وكتب أيضا قوله كما في الالقاب نص عليها لانها الواضحة في ذلك لان الغرض من وضعها
الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها
منقولات من معان شريفة أو خسيسة كمحمد وكلب أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة
أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الالقاب في ذلك الكنى كأبي الفضل وأبي الجهل وانما قال
تعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانته نحو أبو
الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما مر نصه أي تعظيم أو اهانة
(قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها
لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أي
التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب علي وهرب معاوية) يقولون لفظ علي يشعر بالمدح
من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواء فنبه ما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن
ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما ثم والمتبادر أن
المراد بعلي ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب في
حق سيدنا معاوية رضي الله عنه والجراءة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما
لم يخل من سوء الادب لما فيه من الايهام وكتب أيضا قوله مثل ركب علي وهرب معاوية أي
على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما
على الاعتبار الثاني (قوله أو كناية) أي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوت
لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بأبي لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا
باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد
منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التي وقودها الناس نار جهنم
وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى أبي لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو ملزوم الجهنمي
لان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم فان قلت لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود نار جهنم
أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار
وغيرها مما في جهنم فان قلت المعنى الاصلي المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا
لابي اللهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلي من الكناية معنى
مجازيا أطول ملخصا (قوله يصلح العلم له) أي بحسب معناه الاصلي قبل جعله علما (قوله
بالنظر الى الوضع الاول) أي بالنظر الى معناه المجازي بحسب الوضع الاول الذي هو
الاضافي لا الحقيقي الذي هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المركب الاضافي
وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أي لا الثاني أعني العلمي وقوله أعني الاضافي أي
قبل جعله علما (قوله لان معناه) أي معنى هذا العلم أعني أبا لهب بالنظر الى الوضع الاول

كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل
ركب علي وهرب معاوية (أو كناية)
عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب
فعل كذا كناية عن كونه جهنميا
بالنظر الى الوضع الاول أعني
الاضافي لان معناه ملازم النار
وملابسها

قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازى له لان المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله ويلزمه أنه) أى الشخص جهنمى أى لزوما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال فى المطول واللهب الحقيقى لهب جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بأن اللهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبولهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى الشخص المعين و ينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله و ينتقل منه أى بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمى (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوسايط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا كاف يس ملخصا (قوله وقيل فى هذا المقام) الحاصل أنه على الاول يكون العلم مستعملا فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم يس وفى جعله العلم على القول الاول مستعملا فى معناه الاصلى نظر والمصرح به فى المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه الى المعنى الاصلى ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم طيئ (قوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بأبى لهب فى كلامه اكتفاء (قوله وفيه نظر الخ) رده بثلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية مبنى على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهنمى آخر لا جهنمى هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أى الذى اشتهر اتصاف المسمى به فى ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار

المعنى

ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا لهب أى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون

المعنى الاصلي والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة لاشتهار اتصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجود ولفظ أبى لهب على رجل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية س ففيه استعارة تصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خلاف ويجوز أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطلاق المقيد على المطلق والثانى بالعكس (قوله على ماسيجىء) أى فى بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يقول الجهنمى يفهم من أبى لهب بواسطة اشتهار الذات به فى ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات كذا فى الاطول ويمكن دفعه بأن مدار الكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمى) لان الجهنمى لازم للرجل الكافر ولابى جهل سم (قوله ولم يقل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله فى المواضع الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أى بقوله ولم يقل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أى بأنه كناية (قوله فى هذه الكناية) أى لهذه ففى بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبى لهب) فان قلت الكلام فى العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بأن اليد مقحمة لان غالب الاعمال باليد فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وقيل المراد بيده حقيقة لما روى أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبى صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية فى باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكى سيرامى وقوله بأن اليد مقحمة أى فالمسند اليه فى الحقيقة أبو لهب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايهام) عبر بايهام اشارة الى أنه يكفى نكتة فى ايراد العلم وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه لتوهم اعتبار الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه) لا ينبغى أن يقيد باستلذاذ المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أى وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ واشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ايهام أو على استلذاذ وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادى) أى عند ذكر الله تعالى وقوله ومحمد الشفيع أى عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد فى دارك وقوله والتطير نحو السفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) فى نسخة على السامع

استعارة لا كناية على ماسيجىء ولو كان المراد ماذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا أبى لهب ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر

(أو ايهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع (أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل

ومعناه أن لا يقدر على انكار السماع بعد ع س وكتب أيضا لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الاشارة مع أنه أعرف منه لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بأل العهدية فهو مع المعرف بالموصولية رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرف بأل بالموصول كما في قوله الخناس الذي ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه أن ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنرى (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطا الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غير ما ذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتي والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرت له ولا كونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفنري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر أن المقتضي اما موجب أو مرجح ولا يكفي مجرد الملاءمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك في قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية وجوبا ليس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب قال الفنري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق

وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) أي تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم

لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لان فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يتل العدم لانه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله أو استهجان) أى استقباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا سيرامى (قوله بالاسم) أى العلم بأقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقريره المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من النشرى (قوله والمراودة مفاعلة) أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راود ايثارا للاصل الاصيل لان أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط (قوله وكان المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بأنه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى أن المراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن مجئ وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال يخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الى آخره وفيه أيضا اشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للايقاع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم تتحقق الخ أى كأنها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا فالمخادعة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشئ) متعلق بالمخادع أى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف أى يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه ويأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى يحتال عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التمحل أى الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا

لقلة جدوى مثل هذا الكلام

(أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه و يأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها (التى هو) والمسند اليه هو قوله تعالى (فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله

بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أو زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والافهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مراده الامراده (قوله تقرير للمراودة) أى أنها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشدته (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك اه والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله أو زليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف ومن المستر ذل فى كراهة السمع ونفرته عن أولات من به شرف اذا احتيج لنسبة ما صدر عنه عما لا يليق يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا ف (قوله أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا له بهذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتهويل) أى التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيهم) والتعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من التفخيم) أى لما غشيهم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الابيات حفيد على المطول (قوله أى تظنونهم) فيه اشارة الى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى اعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفنرى الضم هو الرواية وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أى تظنونهم الخ أى لان مجهول هذا الباب تعورف فى الظن والمراد بالظن ما سوى اليقين كما قد يجىء بهذا المعنى

والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على الخطا نحو ان الذين ترونهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفى

فيدخل الجزم لاعن حجة فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده فى الاطول اه (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل صحاح وفى القاموس الغليل العطش أوشدته أوحرارة الجوف اه (قوله أى تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الارض وهواما كناية عن الهلاك أوالاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ماليس فى قولك ان القوم الفلانى) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطا ظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفى أى وقت كان أفاده فى الاطول (قوله بناء الخبر) أى الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أى الى وجه الخبر المبنى كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه الخ أى المبنى على المسند اليه أى المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ماقيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدركا تأمل (قوله أى الى طريقه) أى جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعنى) أشار به الى أن فى كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالايماء بل يجرى فى سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتى بالعناية فى الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أى الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أى الموصول وقوله من أى وجه أى جنس (قوله داخرين) أى صاغرين جلالين (قوله ومن الخطا الخ) عبارة ع ق فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لانتقاضه بقوله * ان الذى سمك السماء بنا لنا * بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم وبقوله * ان الذين ترونهم اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم اه وقوله وبقوله ان الذين ترونهم الخ أى بناء على أن هذا من الايماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم اطراده فى كل الامثلة هذا وانما يتم ماذكره الشارح من خطا التفسير المذكور لو أرجع قائله ضميرانه الى الايماء كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذى سمك السماء الخ من أمثلة الايماء حتى يرد مامر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبنى على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم لم تجعل هذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ماليس فى قولك ان القوم الفلانى (أو الايماء) أى الاشارة (الى وجه بناء الخبر) أى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطا فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم انه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر

الاغراض أمورا مهمة جعل الايماء توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء فيكون تفريعها عليه أمرا مناسبا مستحسنا لا انمر وربما فلا اعتراض سيرامى ومراده دفع اعتراض السيد الآتى (قوله لا مجرد الخ) أى لا تن سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لا مجرد الخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ماقبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل يريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيرامى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد بيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لا حسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائمه) أى قوائمه كما فى ع ق وقال س جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير وقيل من السماء وقيل عز يز طويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما بنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الايماء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لا نزاع فى كون هذا الكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لا مدخل له فى افادة تعظيم الخبر أصلا فكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثارا وتأثرا لواحد ألا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكذا يقال فى قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا ان الذى يستفاد منه تعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا أخر الموصول مع ان تلك الامور مستفادة منها أيضا اه وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بأن التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والكلام فى هذا لان الكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى لنا

بيتا

لا مجرد جعل المسند اليه موصولا
كما سبق الى بعض الاوهام (ربما
جعل ذريعة) أى وسيلة (الى
التعريض بالتعظيم لشأنه) أى
لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك)
ى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد
به الكعبة أو بيت الشرف والمجد
دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل
بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء
ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر
من جنس الرفعة والبناء عند من له
ذوق سليم ثم فيه تعريض

بتعظيم بنائه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أي غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر أي جعله محققا ثابتا نحو

ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول

فان في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة

بيتا من سمك السماء اذ لا ايماء فيه لتأخر المشعر وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان فيه اشارة الى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تكذيبه انه هو عظيم وكذا يقال في ان الذي سمك السماء الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخبر من جنس البناء الرفيع اذ لولاه لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيفوت التعظيم هذا وفي كون التعظيم في بنى لنا بيتا من سمك السماء مستفادا من مجموع الكلام نظر والظاهر أن المفيد له الموصول مع صلته فقط لكن بلا ايماء (قوله بتعظيم بنائه) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بنائه من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لكونه فعل الخ) أي وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر أن يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أي الايماء (قوله نحو ان الذي الخ) لان المبني على الجهل شئ قبيح سم (قوله نحو ان الذي يتبع الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح نعم يقال تفهم اهانته من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر اهانته أتم مما تحصل به أولا سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أي الايماء (قوله ثابتا) أي في الخارج ونفس الامر ع ق (قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما في الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء في ضربت وفيه أن هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الا أن يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجند) نسب الكوفة الى الجند لاقامتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعنى في متعلقة بضربت وقوله غالت ودها غول أي أخذت الغول ودها وأهلكته ع ق فودها مفعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما في الحفيد (قوله عن زوال المحبة) أي منها (قوله ثم أنه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العكس وقد ذهب الى كل منهما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فاثبات المراد على الاول ببرهان لمي وعلى الثاني ببرهان اني حفيد على المطول والمختصر ومقتضاه حذف كأن في قوله حتى كأنه برهان الا أن يقال اتى بكأن لانه لم يسق مساق البراهين المعتاد (قوله زوال المودة) أي منها وقوله ويقرره أي في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر

ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه الاترى أن قوله ان التى ضربت الخ يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة و يثبت فيه بحيث يزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما والا لم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أى المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أى لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكمل تمييز انما هو الذات (قوله أكمل تمييز) فيه أنه يقتضى انه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة فى التعريف عن بعضها كما تقرر فى محله والجواب اما أن المراد انه أكمل تمييز بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا و يكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية أكمل فى التمييز من غيره وان كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحيثية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره أكمل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكتة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفى الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال أكمل تمييز مما يمكن من المعارف التى يسعها المقام والا فأكمل التمييز انما يتصور بأعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبنى عليه هذا الحكم المذكور ولم يتبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لانه مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذى يتأتى للمتكلم أن يحضره فى ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بأن يكون المسند اليه مبصر الهما يكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة فى كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أولا ولكن يكون مدركا بالحس أولا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذلك اه ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح

(لتمييزه) أى المسند اليه (أكمل تمييز) لغرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح

(أو على الحال (فى محاسنه) من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر)

(أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس

(كقوله
أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع)

(أو بيان حاله) أى حال المسند اليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد)

المدح) أى بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم فيصح تقدير أعنى (قوله أو على الحال) قيل العامل فى الحال معنى الفعل فى اسم الاشارة أو حرف التنبيه أى أشير اليه أو أنبه عليه فى حال كونه منفردا فى محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أى متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيبان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الاوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر البرى والسلم جمع سلمة وهى شجرة العضاه وهى كل شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تمر وتمرة فترى على المطول ويجاب بأن التاء للنوعية كما فى قولهم تمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس والعامل اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أو ها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها لان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء اهـ وقوله وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة أى لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فردا وأما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لا لنسل شيبان فقط الا أن ينبنى الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عن سواهم فى المحاسن (قوله فى محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) بن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة وما فى البيت يجمعهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة أو صيانة العز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك فى المحاسن لان المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعنى الخ) أى فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز فى الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم فى اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا فى الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مخلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال فى الفصاحة مستلزم للاختلال فى العز ولان الحضرية مظنة الذل للحكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائى) فلو قال فلان وفلان وفلان آبائى لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئنى أمر تعجيز على حد فأتوا بسورة من مثله أى لا تقدر على الاتيان بمثلهم فى مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئنى بمثلهم) أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله يا جرير) فى النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب ما لم تناد ولا تحسب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيدا وفى التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه بعيد عن الاتصاف بمكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء قاله فى الاطول

(قوله وأخر ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه بأى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد بذكره هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا فى البيان اه أى لانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ مانصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الداعى اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ماذكره الشارح لايجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ مانصه وأجيب أيضا بأن الامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها القصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعله أراد

وأخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث انه تبين ان هذا

الخ ما نصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الأول الذى أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذاك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كتلك وذلكم (قوله وعلم المعانى من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فانه اذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا حفيد ويجاب بأن معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع (قوله وهو زائد) أى القرب الذى أتى بهذا لبيانه سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فان القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسايط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسايط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلوح اشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليهما أعنى اسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية فى تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها فى رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذى الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا أهذا الذى الخ أى قائلين أهذا الذى الخ (قوله لبعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والحال أنه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أنه تتوجه اليه الهمم وتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه

مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان

(أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه

(بالقرب نحو أهذا الذى يذكر

آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة

(أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك

تكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له بعيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وما يحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا فسرنى ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بالتلفظ به وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد (قوله بأوصاف) ليس المراد بالاوصاف خصوص النعوت النحوية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصلا فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جديرا بما) أى بما يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالوانغ أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على أن المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عد الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون

صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه بأوصاف) أى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة

وكتب

وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعا عن المتقين مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما فى الكشاف فعلى التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها) وجه التنبيه ان اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضى ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية ثم وقال العصام لان ايراد اسم الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه اه (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف مالو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التميز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف ان اللام قسمان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها اما صريحى أى تقدم ذكره صريحا أو كنائى أى تقدم ذكره كناية أو علمى أى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها أربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هى هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفى وسيأتى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الاشارة الى معنى مادخلت هى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة أعنى تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا (قوله أى تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بايراده معرفا باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا ثم (قوله للاشارة الى معهود) أى فى الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكى لان المعرف به أعرف ولكثرة ابحاث لام الحقيقة كذا فى الاطول (قوله أى الى حصة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والا فالاشارة الى المعهود تتحقق فى لام الجنس

وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعده أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) أى الى حصة

أيضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال
فى شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ
الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعا وقد
يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من
الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص كما فى الفنرى والحصة الطبيعة من حيث
انها مقيدة بقيد هو خارج عنها اه كما فى خط العلامة الشنوانى عن سم عن السيد فى
حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو التشخص (**قوله من الحقيقة**)
أى من افرادها (**قوله واحدا كان الخ**) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال
فتقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (**قوله يقال**)
أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم
تعينه فالمراد بالمعهود المعين (**قوله وذلك**) أى العهد فى الحصة أو كون اللام للاشارة الى
معهود سم (**قوله لتقدم ذكره الخ**) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى المضمر
الغائب لأنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه
مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد
الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من أنها اللفظ المراد به
لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده
الفنرى (**قوله أى الذى طلبت الخ**) لما كان فى الآية وجهان أحدهما ما ذكره المصنف
والثانى ليس جنس الذكر كجنس الانثى وكان التمثيل بها للعهد انما يأتى على الوجه الاول
فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا
يشعر بأنه جعل الذكر معهود التعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد
التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وهو
متضمن لذكر الذكر كناية فباعتبار طلبها اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقديرى ما تعين فيه
المدخول وعلم لا لتقدم ذكره والتحقيقى ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل
الرضى وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد
لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما العصام فى أطوله فاستظهر أنه
لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا
لا صريحا فى قولها رب انى نذرت الخ (**قوله كالتى وهبت لها**) لعل التشبيه مقلوب
(**قوله فالانثى**) أى فأل التى فى الانثى اشارة الخ ليوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا
أفاده سم (**قوله رب انى وضعتها أنثى**) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دائر بين
المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (**قوله لكنه ليس
بمسند اليه**) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ع ق (**قوله وان كان يعم الذكور والاناث**) أى

من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحدا كان أو اثنين
أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا
أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره
صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر
كالانثى أى) ليس الذكر (الذى
طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى
كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى
(لها) أى لامرأة عمران فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى
قوله تعالى قالت رب انى وضعتها
أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى
قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى
بطنى محررا فان لفظ ما وان كان
يعم الذكور والاناث

بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعني بضم الحال أعني محررا كان ما مختصا بالذكر لان المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا ان يكون التحرير في كلام الشارح مصدر حرر المبني للمفعول فبقوله يعتق مبني للمفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية سم (قوله اذا لم يكن في البلد الخ) فالقرينة حالية وهي انفراده في البلد (قوله أو للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراقي أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أي الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم قد يكون مسمى بأن وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أي الماهية الموجودة أي الهوية الخارجية كما في سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا قوله من غير اعتبار الخ أورد عليه أن لام العهد الذهني ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتي في الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بأن المراد من غير اعتبار الماصدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بأن لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أي هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافي كون بعض افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتي الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتي الخ بقي من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما في القضية المهملة كذا في الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة

لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار الماصدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتي) المعرف بلام الحقيقة (لواحد من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد

المعلومة صار كأنه معهود أى معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا القانى
سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الحفيد هنا وقيل فى قوله عهديته حذف
مضاف أى باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال
الصفوى كما يعلم بمراجعته سم واليه مال العصام أيضا فى أطوله بل أرجع الضمير فى قول
المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنه اسمى ومفهوم وعبارته باعتبار
عهديته أى عهدية ذلك المسمى فى الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أى حرف التعريف
لتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أى المعهودة (قوله يعنى يطلق الخ) أشار به
الى أن قوله يأتى بمعنى يطلق واللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله الذى هو موضوع
للحقيقة) أى من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع
(قوله للحقيقة المتحدة فى الذهن) أى الموصوفة بالوحدة فى الذهن فالوحدة خارجة عن
الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة
أعنى ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تعدد
فيه فى الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة
أى المتعينة (قوله على فرد) ظاهره انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول
ما حاصله انه مستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما أطلق على
الحقيقة فى ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ
وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته فى المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا
باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله
فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار
وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن
فرد. تأمل (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها اذ الحقيقة لا تجزأ (قوله باعتبار كونه
معهودا فى الذهن وجزئيا الخ) أى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق
المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على
مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أى المعهودة (قوله كما يطلق الكلى الخ) أى المجرد
من أل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى
الطبيعى أى المنسوب للطبيعة أى الماهية لقصدها منه كالحيوان فى قولك الفرس حيوان
والانسان فى قولك زيد انسان لان الكلى الطبيعى هو الذى يراد به المفهوم بأن يكون
محمولا كما فى المثالين (قوله وذلك) أى اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور
سم (قوله من حيث هى هى) أى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية

توكيد

الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام
الحقيقة الذى هو موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد
موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من
جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها
كما يطلق الكلى الطبيعى على كل
جزئى من جزئياته وذلك عند قيام
قرينة دالة على أن ليس القصد الى
نفس الحقيقة من حيث هى هى
بل من حيث الوجود ولا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الافراد
بل بعضها (كقولك ادخل السوق

توكيد والخبر محذوف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لاعهد) بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله فى الخارج) أى لا مطلقا كما يوهمه اطلاق النفى يس اذ العهد الذهنى موجود كما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلو كان المراد نفى العهد مطلقا لنافى ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أى المعهود فى الذهن (قوله كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا اذ هو للحقيقة المتحدة فى الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أى باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر المنكرات التى ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص عليه فى المفتاح وسيأتى عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجرى عليه أحكام المعارف) أى غالبا كما سيأتى (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوت ما) حاصل الفرق أن المعرف بلام العهد الذهنى مدلوله الجنس فى ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد ما منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق أن تعين الجنس وعهديته معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان حاصلا قال الاستاذ سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لا رجل فى الدار سم قال يس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل فى الفرد بل فى الجنس لان لا نافية له اه (قوله وهو أن النكرة معناها) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى افرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى (قوله كالدخول) فانه انما يتصور فى الافراد الخارجية سم أى ولا يتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من أل (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أى فى افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد لقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبنى) صفة للئيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرف بالجملة قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية ولا يخفى عليك أنه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال اليعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعنينى كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنينى انما يتبادر منه أنه قاله فى حال سماع السب حال المرور لانه قاله فين

حيث لاعهد) فى الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا فى المعنى كالنكرة) وان كان فى اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى *

(وقد يفيد)

دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا ما نصه تمامه * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني * والمعنى فامضى ثم أقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق وثم حرف عطف اذا الحقتها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناه أى قصده وأراده أولا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنانى الامر أى أهمنى فنرى والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هذا هنا وقال فى قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة للتفنن أو للتنبيه على أن اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال فى الاطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقى المعارف فمن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعين وماذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة مزيف لان الخارج فى الموصول ونظيريه قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا ما نصه فهذا هو القرينة (قوله فى المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع على ارجاع الضمير فى وقد يأتى وقد يفيد المعرف بلام الحقيقة أى فعلم أن اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لانفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع ويتسبب عن كون اللام التى الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح فيما يأتى ولهذا قلنا ان الضمير الخ وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين التفريع هنا وقوله بعد ولهذا الخ فتدبر (قوله التى لتعريف العهد) أى المعهود فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هى لام الحقيقة) أى من افراد لام الحقيقة. (قوله حمل) أى مدخولها وقوله على ماذكرنا أى من الفرد المبهم فى الاول وجميع الافراد فى الثانى (قوله ولهذا) أى لكون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لا مطلق اللام وايضا يدل على أنها لام الحقيقة تغير الاسلوب حيث قال وقد يأتى وقد يفيد ولم يقل وللاشارة الى واحد غير معين وللاشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز عن أسماء الاجناس التى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصد باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهد الخارجى (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها الا باعتبار كونها حاضرة فيه وان كانت حاضرة فيه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الا لما هو حاضر فالحضور جزء المسمى فى لام الحقيقة دون أسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ فى الاول ومصاحب فى الثانى سم فان قلت ما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الذهنى جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأنه قال رجعى

أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الى الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من أن يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن أسماء الاجناس

مثلا

مثلا وضعته للدلالة على الماهية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم
الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك حينئذ (قوله النكرات) اعترضه الغنيمي بأنه كيف يوصف
الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما وأجاب بأن المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل
(قوله مثل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعى مثال لاسماء الاجناس
النكرات سم (قوله واذا اعتبر الحضور فى الذهن) أى فى لام الحقيقة (قوله فوجه
امتيازه) أى تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين
التعريفين الذى استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من المطول قال السيد اذا كان تعريف
الجنس عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين
أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف حقيقة أعنى الحضور فى الذهن
واما ان الحاضر فى أحدهما هو الماهية وفى الآخر هو الفرد أو الافراد فهو اختلاف
راجع الى معروض التعريف أعنى الحاضر لا اليه نفسه وأطال فى بيان ذلك فراجعه
سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أى الخارجى المذكور فى قوله وباللام للاشارة الى
معهود (قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غير نظر الى الافراد) أى بقطع النظر عن
القرائن والافقد ينظر فى مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهنى
والاستغراق الا أن النظر اليها من القرينة فقوله ولام الحقيقة اشارة اى بسائر أقسامها
أى فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى بأقسامه ولام الحقيقة بأقسامها تأمل كذا بخط
ح ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد عليه
ان الغيب فى المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى ولا بخصوص
اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكره فى الاطول (قوله
وهو ضربان) لا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو
تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام أيضا لواحد منهم يكون عرفيا وحقيقيا
اذ دخول السوق عرفى اذ المراد سوق من أسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى
الحقيقة من حيث هى ايضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان
بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة
العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر فان قلت لم لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع
فى صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الارادة نقطع نزاعك
بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه أطول (قوله وهو أن يراد الخ)
فيه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف للفظ وأجيب بأن الارادة سبب
للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب
وكتب أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير
أن يقال وهو لغوى وعرفى وفسر فى شرح المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقى بما كان

واذا
النكرات مثل الرجعى ورجعى
اعتبر الحضور فى الذهن فوجه
امتيازه عن تعريف العهد أن لام
العهد اشارة الى حصة معينة من
الحقيقة واحدا كان أو اثنين
أو جماعة ولام الحقيقة اشارة الى
نفس الحقيقة من غير نظر الى
الافراد فليتأمل (وهو) اى
الاستغراق (ضربان حقيقى) وهو
أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

شموله للافراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد والعرفى بما يعد شمولا فى عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم كذا فى الاطول (قوله بحسب اللغة) أى أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أى كل غيب) أى غائب وقوله وشهادة أى مشاهد (قوله وعرفى) الظاهر ان المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفى أن المراد العرف العام وان ما كان بحسب العرفى الخاص داخل فى الحقيقى تأمل (قوله بحسب متفاهم العرف) أى ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة (قوله أى صاغة بلده) هذا اذا كان الامير أمير بلد وقوله أو اطراف مملكته اذا كان الامير أمير بلاد وكتب أيضا قوله أو اطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أى ما فى تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازنى) القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لا موصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام فى هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه أنه اختلف فى أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هى موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها أل الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازنى والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازنى والقائلين بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل فى اسم الفاعل الذى ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل فى الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أى غير المازنى (قوله هذه الصلة) أى صلة أل التى بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى (قوله ولو سلم) أى شمول الخلاف للجميع وان لا فرق وقوله فالمراد الخ أى فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أى الاستغراق لا بقيد كونه مفادا بأل ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتى للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجىء لمعان أربعة فالاصل فيه العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أى استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والاظهر

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وشهادة وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا أو اضرب القائمين الا عمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لا رجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بأنه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال وينساق الفهم مما ذكره الى أن استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرف باللام الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أي لا تخاصم عن خائن وكتب على قول الاطول أولا كالجمع المحلى باللام الخ ما نصه بدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتي كما نبه عليه العصام آخرا وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد أشمل أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجال اذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجل اذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بأن الشمول في نحو هذين المثالين انما هو باللزوم لا بالوضع وأشملية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبه الفطن من هذا لان استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أوغيره) كحرف النفي في النكرة ولذا لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لا رجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق

أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل

والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي للحريري يا أهل ذا المغنى وقيتم شرا * وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أورد البيان الخ يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره السيد السند أنه يعني أورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه أن المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما أنه يعني أنه لا ريبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه وأجيب بأنه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضر صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة ما نصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بأنه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس نوبى (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعرف لخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول وانما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع جمع قال السيد كأنه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة (فان قلت) جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعفى عنه (قلت) قولنا كأنه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المستثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله

فانه أورجلان دون لا رجل لا يصح اذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم

وأمّا المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده

وهـذا فى النكرة المنفية مسـلم الخ عبارة المطول وللقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية فلا يسلم ذلك فى المعرف باللام الخ فأشار بقوله ولو سلم الى منع ان استغراق المفرد فى النكرة المنفية أشمل لانّ رجال فى لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا كانّ الجمعية قد بطلت على قياس المعرّف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لا رجل ـهم وجوابه أنّ القصد المذكور على خلاف المعهود فى الاستعمال لا بدّ له من قرينة فلا يرد (قوله وأمّا المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لانّ أصل السياق فيه ـهم وكتب أيضا قوله وأمّا المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى انّ المسلمين والمسلمات الآية فانّ المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال فى المطول ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءنى القوم أو العلماء الا زيدا أو الا الزيدين مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفنرى فيه بحث لانّ المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط فى الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفى كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءنى كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع اذ هو كالمثالين المذكورين الا أن يفرق بأنّ الحكم اما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزأ وفى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءنى كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لانّ جزئى الجماعة جماعة اه ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أى فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى اشمليـة المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بأنّ كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول أل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منـه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الاصلى وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا ابطل منـه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أنّ الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهيـة فلا لانه لا تنافى بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق فى ضمن الفرد تحقق فى ضمن الجماعة وردّه الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافى الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لانّ اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحـدة ظاهرة وان قلنا بوضعـه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقـله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافى ذلك فأجاب بما ذكر فقوله مجردا عن معنى الوحدة أى التى

وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بيناه ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بأن النكرة موضوعة للواحد دون الآخر اهـ ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ ما نصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بأن مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بأن الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بأن يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فبينهما تناف التنافي مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي أي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعي أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ولا تنافي بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذي هو الدال على الوحدة والانسب أن يجعل التنافي اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجرد عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اهـ أطول (قوله الدال على الاستغراق) فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجيء من القرينة أطول (قوله مجردا الخ) أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب أيضا قوله مجردا الخ فتنوين المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن

وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفي والتعريف (انما يدخل عليه) أي على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

اعتبار الدلالة عليها والا فاللفظ يدل بالوضع عليها اسم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذا دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما ذكر واقتصاره على التعليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع وصفه أى مطردا والا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم يطرد واذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من فان دلالتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظى) يعنى دلالة كل من الصيغتين على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجموع سم أى كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولانه الخ) الاولى أو لانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها ع ق وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لان معناه نفى الجنس وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما فى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لنفى الجنس أنها لنفى الحكم عن جميع افراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فرديته أصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة الا مجموع الافراد دون كل فرد لاتصاف كل فرد بها اسم فحاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى (قوله لا مجموع الافراد) أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع الافراد وكتب أيضا ما نصه أى لا لمجرد المحافظة على التشاكل اللفظى (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بأن يجعل الجمع نعتاله وكذا امتنع جعله حالا منه وخبراله فالاولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاه الاخفش) أى وقاس عليه (قوله فى نحو الدينار الخ) أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر أن السينات فى قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء وأظهر السينات ودور الميم جمع سنة لا سين بناء على القاعدة الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فنرى وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة على التشاكل

وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

الاذفلى لكنه لم يذكره المصنف هنا فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام حضر أو بصاحبك وتحقير فى ولد الحجام الا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال فى الاطول لانها أى الاضافة أى المعرف بالاضافة فانهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا يظهر ذلك الا فى الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بأن المراد أنها أخصر الطرق التى تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم افادة أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهوى) أصله قبل الاضافة الى ياء المتكلم مهووى اجتمعت الواو والثانية مع الياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الواو والاولى للمناسبة ويصح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هواى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا ولكن المناسب أن يقول أى مهوى بتاء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق

ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هواى (قوله ونحو ذلك) كمن أهواه أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من أصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذى تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد للسلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه أن لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها ثم وأنت خبير بما مر غير مرة أنه لا يشترط فى النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفى أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه فى الاعتبار وان أخر عنه فى الذكر ثم (قوله

(وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شئ من المعارف (لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى) أى مهوى وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد *) أى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه

* جنيب وجثمانى بمكة موثق *

الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه

عبدى حضر) الا لطاف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولاملاحظا (قوله وهذا معنى قوله أوغيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ماذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما اذ يصدق على الياء فى عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقير المضاف) أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أولاغنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانها أخصر طريق يس ويدفع بأن الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أولانه الخ) الضمير للشان (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده نكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض افراد معناه وهو اثنان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصد الى بعض افراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشيته سم وكتب أيضا مانصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا مانصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ شيأ يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليه قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لاتعتقدوا أو لا تذكروا له ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة فخربت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الاظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا الا أنه تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى أى الجعل نوعا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله وبالعلمية (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية محوج الى جعل غشاوة من المجاز الاعم من الحقيقة لصيرالتعامى نوعا منها اذ لا تحتها يس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف طريق ازالتها فاندفع ماقالوا ان الاقتضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله

(عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أوغيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات (وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد) أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) أى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية

المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الاطول (قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات ويفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها ﺳﻢ (قوله وفى المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشرى ورجح ماذهب اليه الزمخشرى بأنه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكارا للمحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر ويبعد عنه بكل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المفتاح الخ لاتنافى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة ﺳﻢ وكتب على قوله لاتنافى بينهما الخ مانصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بأن يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لايمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى فلهذا نكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى عن وبعبارة قوله له حاجب بمعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ماهو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اﻫ وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ماقبله عليه اذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة مايشينه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه وبين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطباق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لان كل ماسواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان

وهو غطاء التعامى عن آيات الله
وفى المفتاح أنه للتعظيم أى غشاوة
عظيمة (أو التعظيم أو التحقير
كقوله * له حاجب) أى مانع عظيم
(فى كل أمر يشينه *) أى يعيبه
(وليس له عن طالب العرف
حاجب) أى مانع حقير فكيف
بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له
لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو
ورضوان من الله أكبر) والفرق
بين التعظيم والتكثير أن التعظيم
بحسب ارتفاع الشان

العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله والمقادير أى فيما عدا ذلك من المكيلات والموزونات والممسوحات (قوله أو تقديرا كما فى الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الرضوان لكن هذا المثال ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير) التكثير المستفاد بالتنكير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فبالتنكير حصلت المبالغة فى الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه أن الحمل على الفرد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما تولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفنرى ومما ينبغى أن يتنبه له أن اعتبار الافراد أو النوعية فى الطرفين هو للملاءمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرد اه وبقى وجه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية فى جانب الدابة والافراد فى جانب الماء بمعنى ان كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من افراد الماء وعدم صحته ظاهر فتأمل ومنع فى الاطول اعتبار الافراد فى الدابة والنوعية فى الماء وعلله بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يرد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما فى الاطول (قوله هى نطفة أبيه الخ) تخصيص الاب لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافى أن التخلق من نطفة الاب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مرسلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار افراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع فى ضمن

وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شىء أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه

وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أي حرب عظيم (وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره وكما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أي وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أي أما ذكر النعت له (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر

الفرد ع ق وكتب أيضا قوله أو كل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فانه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التي هي نطفة البغل وأجيب بأن نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال في الاطول واصاحب المفتاح تفسير آخر للماء وهو نوع الماء يعني النطفة اذ هي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء اهـ أي كل نوع من الدواب بماء أي بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره اهـ أطول (قوله أي حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب فكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع ق (قوله ان نظن) أي بالساعة (قوله لا للتأكيد) أي لا لمجرد التأكيد والا فالمفعول المطلق لا ينفك عنه نوبي (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أي بكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الا نظن ظنا (قوله مفرغا) أي استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجيء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) فان كان للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بأن كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أي والا يلزم استثناء الشيء من نفسه وكذلك يلزم التناقض لان ما ضربت يقتضي نفي الضرب والا ضربا يقتضي اثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض) أي يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففي هذا الابهام) أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الا له اهـ سم (قوله من تفخيم فضله) أي لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أي وصف المسند اليه) أي سواء كان منكرا أو معرفا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لان الذي يعلل هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بأنه أغلب في المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فتدبر (قوله أي أما ذكر الخ) تفسير للمعنى المصدري سم (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة

(قوله

(قوله والاحسن أن يكون الخ) أى لان النعت هو المبين الكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسيرا للمراد من قوله مبينا له قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عنى به ولو مجازيا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعليمى اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم أى من جوهرين فردين فأكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيدا بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس وانظر هلا قيل ان الاضافة فى قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيد هذا قول الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه فى الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكاشف الكاشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال فى الاطول ولا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهر الكنه أو مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى

والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له حـ

الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي لان معناه الذكي المتوقد وان استلزمه (قوله الالمعي الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قد رأى الخ حال من فاعل يظن أي يظن مشبها للرائي والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع به وقوله للرائي والسامع الاوضح أن يقول للرؤية والسمع أي الرائي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالمرئي والمسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن بجعل أل للعهد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذكي المتوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير للالمعي باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبر ان) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا لاشتراكه) أي في النكرات أو رافعا احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانيين بخلافه عند النحويين فانه عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الاعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء

(ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا) فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان في البيت السابق أعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أي مقللا لاشتراكه أو رافعا احتماله

من المعانى المشتركة فى لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوى بين افراد الماء أفاده السيد قال سم وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والمخصص جميعا اه وناقش العصام السيد فى جعله قصد الاشتراك المعنوى هو الظاهر ثم قال فالوصف فى عين جارية مخصص عند النحاة لانه يزيل اشتراك العين فى هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظى دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك فى النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف فى النكرات تقليل الاشتراك وفى المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفى عرف النحاة) جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك فى النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلى فهذا ظاهر لان فى المفهوم الكلى اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعة لفرد ما فيها اشتراك على سبيل البدل لصدقها على كل فرد على البدل اذ لا تعيين فى مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذى فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه مشخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أى أو ازالته بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لانه الغالب فى التخصيص أفاده فى الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى فى المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا فى المعرف بلام العهد الذهنى لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ماعداهذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال فى المعارف التى لا اشتراك فى استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهدية جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أى ذا مدح أو ذا ذم (قوله حيث يتعين) اما لعدم شريك له فى ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتى جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتقييد وجعله قيدا لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا فى الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أن لا مانع فى امثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعانى المذكورة سم أى وهى المدح والذم وكتب أيضا مانصه أى كان القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تأكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحى لا اللفظى ولا المعنوى بل المراد المقرر ع س سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما فى القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على الدبور) أى فوصفه

وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو جاءنى زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أى الموصوف أعنى زيدا (قبل ذكره) أى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تأكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور

بالذات تأكيد وقد يقال أى فائدة لهذا التوكيد ويجاب بأن ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع فى أمس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بزواله أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو فى الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما فى الدابة فى المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بل مجرد التأكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمى الوصف المخصص وهو ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا فى النكرات وحينئذ فاللزوم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله ومامن دابة فى الارض) أى سواكم بقرينة قوله امثالكم اذ المماثل غير المماثل أفاده فى الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب أى أرض كانت وطيور أى جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة فى سياق النفى تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس يحتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص فى الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذى يقارنه الاستغراق العرفى سم وقوله ان الفرد ليس يحتمل الخ أى حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أى المتحقق فى كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أى متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أى دون طائفة من الافراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة فى سياق النفى فى تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس فى جميع الافراد فلا تنافى بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) واما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفى مقرونة بمن (قوله أى تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أى تحقيق الخ أى ليس المراد

وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أى توكيد المسند اليه (فللتقرير) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق

بالتقرير انه ذكر أولا ثم يذكر مايقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا مانصه أي ليس المراد تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) أي قارا في ذهن السامع وقوله محققا أي متيقنا سم (قوله بحيث لايظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لايخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوي أيضا نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحو أنا عرفت) اذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدي) في قصر الافراد وقوله أو لاغيري في قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدي أو لاغيري أي فان كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولايصح في مثل هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحي والتأكيد الاصطلاحي لايفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحي للعلم الضروري بأن الفاعل لايكون تأكيد المبتدا ولو اتحد مصدوقهما وانما قلنا في المثال الثاني لايصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي أيضا لان وحدي حال ولاغيري عطف اه ملخصا وقوله عطف أي عطف نسق (قوله لانه) أي ماذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعيت الخ للتأكيد التخصيص الحاصل من التقديم لالتأكيد المسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المحل سم وهذا مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحي بأن أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحي لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذي أراده المصنف الاصطلاحي كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ماذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد

قوله ومفهومه أعني جعله مستقرا محققا أنا بحيث لايظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في شئ وتأكيد المسند

المسند اليه الخ رد لقول صاحب الفصل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد المسند اليه لم يكن مفيد التقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم مانصه أي مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين وللث أن تقول المقيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كما في عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل في قط وقد عد من الخطأ قولهم لا أكلمه قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا لا لحنا اه وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب غير المصنف لا على مذهبه فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل جماعة فقولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز ان قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير فارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير أي فللقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فنرى أو يقال التقرير حاصل غير مقصود (قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بأن التأكيد هنا انما يفيد دفع توهم التجوز في المسند اليه بأن يراد بالامير غيره كغلمانه وهذا لا يستلزم دفع التجوز في الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوز في الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم الخ) أي فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما في ع ق أو استعارة بأن شبه بعض الغلمان بالامير بجامع ملابسة الفعل للكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا في الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أي توهم السامع السهو من المتكلم أي أن المتكلم سها في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة في القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو جاءني زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظي لان المعنوي

لا يدفع

لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو (أو) لدفع

لا يدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها أو تلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التأكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاول بقوله الا أنك لم تعتد بهم والى الثانى بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوى والتجوز العقلى فى كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوز خاص بالتجوز العقلى كما يفهم من المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاول بحيث يتناول التجوز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المجازلات كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والا لكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بأن كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغى أن ينبه عليه أن التأكيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما الاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا ما نصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوز لكان أنسب كما أفاده فى الاطول (قوله الا انك لم تعتد بهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله أو انك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذ علم انه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر ففى الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفى كون التأكيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بأن احاطة الافراد تستلزم عرفا احاطة النسبة نظير ما مر عن سم فى نحو قطع اللص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فأسندت ما هو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فلا تفاوت فى أن تنسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى عبد الحكيم أى مع أن المجاز على هذا الوجه الثانى فى الشرح

توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم أو انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد

عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه الخ بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد به ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البدل بما وجه به السيد ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وربما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ الى الذات فالاولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح وان ليس قصد الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لاولئك العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءنى أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الاول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف البتة فنرى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل فى الاطول الاختصاص على ما يطرد فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اھ مع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ ما نصه كالطير فانه مختص ببعض ما يطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان

(واما بيانه) أى تعقيب المسند
اليه بعطف البيان (فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك
خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى
أوضح لجواز أن يحصل الايضاح
من اجتماعهما وقد يكون عطف
البيان بغير اسم مختص به كقوله

قصد به دفع ابهام متقدر مانضه كقوم هود فى قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم و بين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عزوجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات الى الحرم الساكنات به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه يشملها وغيرها كما أن العائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما ان أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جىء به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جىء به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالبى ع س سم (قوله لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله وأما الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل * (فائدة) * قولهم المبدل منه فى حكم السقوط ليس كما قال الرضى ولا كلام فى أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وأيضا فى بدل الكل قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى وقال فى المفصل قولهم البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتميمين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب ألا ترى أنك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يستقم كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافى أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أى ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أى بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أى على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أى على أصل المعنى أيضا فتأمل وكتب أيضا قوله الى المفعول فى كثير من النسخ أو أكثرها الى المعمول وهى عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجىء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر

والمؤمن العائذات الطير يمسحها فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يجىء عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جىء به للمدح لا للايضاح كما تجىء الصفة لذلك
(وأما الابدال منه) أى من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول

وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثانى بيانية تأمل (قوله أومن اضافة البيان) أى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أى الافتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بأن التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بأن كونه تفننا بحسب بادى الرأى لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهى الايماء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن فى البدل تقريرا المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما فى التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التأكيد فتدبر (قوله تحصل تبعا وضمنا) أى بحسب أصل الكلام والا فهو المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءنى أخوك زيد) مثله جاءنى زيد أخوك لكن التقرير فى الاول أكمل وكذا كل ما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصريين ضربته اياك وضربته اياه والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات وجعل الرضى الفرق تحكما قاله فى الاطول (قوله فى بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فتدبر (قوله ويحصل التقرير) أى فى هذا النوع أعنى بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الاخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولهما واحد المبنى عليه هذا بتغايرهما مفهوما قطعا وأجيب بأن المراد أن ماصدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا والصواب أن يجاب بأن المراد أن المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا ع س سم وبحث يس فى قوله المبنى عليه هذا أى التقرير بمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتمال فكان ينبغى الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاءنى القوم أكثرهم فى بدل البعض الخ) اعلم أن كلا من بدل البعض وبدل الاشتمال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاءنى القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد يده الا اذا كان مجىء البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتياته بعملها ولا يعلو سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه اما لكمال فقره أو غيره أفاده فى الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال فى العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا هو الثانى فاذا بنيته للمفعول فقلت سلب زيد ينبغى أن تقول ثوبه منصوبا

ومن اضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا الزيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهى الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) فى بدل الاشتمال

فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل اشتمال صار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اهـ يس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وان زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أى بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن فى بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه الى التنبيه عليه لخفائه بخلاف الاشتمال فى بدل البعض فانه ظاهر جلى (قوله اما فى البعض فظاهر) لاشتمال الكل على بعضه (قوله لا كاشتمال الظرف الخ) أى لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لا أن ذلك لا يكفى بدليل قتال فيه ثم فان الشهر ظرف للقتال (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلا عن المبرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة فى اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه ومن قولك بنى الوزير أن البانى عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال اذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوقة الى البيان للاجمال الذى فيه ولا اجمال فى نحو هذين المثالين كابن وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أى طالبا للبدل اى لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أى فى بدل الاشتمال (قوله بحيث يطلق الخ) أى من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما فى التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضى الشئ قد يستغنى به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثانى للقطع بأنه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل فى التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أى بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أى فقولك ضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط فى الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا أما فى البعض فظاهر وأما فى الاشتمال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبنى زيد اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا

يقتضي غيره مما يناسبه الركوب لمسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا ع س وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أى أو غلامه كما فى السيد (قوله بأن نحو جاءنى زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بدل اشتمال) أى لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للبدل وكتب أيضا مانصه أى ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام فى أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف واما الابدال منه فلزيادة التقرير ويجاب بأن التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أى لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أى فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال فى الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما فى قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه فى قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو ترك بالمرة فى وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أى البدل لاجل الغلط أى لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعنى المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع فى فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وانما يكون فيه تغالط بأن ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ثم ههنا اشكال قوى وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى اجيز وقوع الثانى فى الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد به أولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ مانصه قال فى الاطول بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وايهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءنى فانك وان عمدت الى بدر ترى أنه سبق به لسانك والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى الاعلى وهو أبلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثانى انه كان الظاهر تنكير الشئ بأن يقال جعل شئ معطوفا الخ اذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفا جار مجرى النسب التى لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه فى الجملة وانما عرف الشئ

بأن نحو جاءنى زيد أخوه بدل غلط
لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة
ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل
الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح
وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط
لانه لا يقع فى فصيح الكلام (وأما
العطف) أى جعل الشئ معطوفا
على المسند اليه

تنبيها

تنبيها على أن العطف لا يحسن فى كل شئ بل انما يعطف الشئ المستوفى للشروط فأل للعهد الذهنى أى جعل الشئ المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فقد برع س وكتب أيضا قوله أى جعل الخ وقال فى الاطول يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) امالان بيان خصوص كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءنى زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصهما لو قيل جاءنى رجلان ومثال الثانى جاءنى زيد ورجل آخر واما القصد التعريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءنى رجل ورجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان فلذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أى ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لا يظهر فى تفصيل المسند اذ كلا المجيئين فى جاءنى زيد فعمرو ذكرا بقولك جاء ثم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند الا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند فى المعطوف فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف معنى التفصيل وأنه فى المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة وفى المسند بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو انما هى للجمع المطلق مطول قال الفنرى الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما فى قولهم الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما فى مغنى اللبيب من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اه فنرى وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فيه تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا استطرادى زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينفى هذا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذى الكلام فيه كما قال الشارح أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر ككون الكلام فى العطف على المسند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال فى شرحه للمفتاح وقد نبهت

(فلتفصيل المسند اليه مع اختصار) نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو

فيما مضى أنه لولم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما
الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن الاشتباه وقد أشار به الى ماذكره فى أول أحوال المسند
اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم أن
لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من
الوجوه ثم قال مامعناه فاحفظ هذا الاصل فبه يندفع اعتراضات عديدة ه‍ والحاصل
أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة فى طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز
بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو وقال فى الاطول احترز به عن تفصيل
المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءنى رجلان أحدهما زيد والآخر
عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا
جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ماقالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس
لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة فى نحو
قولك وقعت أمور ومما يختلج فى القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف
على المسند اليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما
فى جاءنى اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول جاءنى اثنان زيد
فعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان
ولا تحبس فطنتك على ما يفصله البيان اه مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للمسند
اليه) أى لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أى الذى الكلام
فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق فى خروج نحو ماذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل
المسند اليه) أى فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتى عند ارادة شىء الا بما هو نص أو
ظاهر فيه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه الخ أى فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه
وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه وأيضا تقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف
كذلك الا أن يكون التقييد من كلام الشارح ه‍ (قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن
الكلام الاول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا
اليه وكتب أيضا مانصه أى كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت
ما الفائدة فى العطف فى نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه
ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المجىء ولا الجائى قلت قال الشارح هو فى التحقيق من
عطف الصلات أى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة
الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على
الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى جاءنى الرجل
الآكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف أطول ملخصا وكتب على قوله
قلت الخ مانصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) اذ ليس فيه

فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه
ليس من عطف المسند اليه وما يقال
من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد
جاءنى عمرو من غير عطف فليس
بشىء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل
المسند اليه بل يحتمل أن يكون
اضرابا عن الكلام الاول نص
عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (أو)
لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل
من أحد المذكورين أولا ومن
الآخر بعده مع مهلة أو بلا
مهلة (كذلك) أى مع اختصار
واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى
زيد وعمرو

باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من ثم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفى شرحه للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى وثم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولافادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار اه عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة ما نصه يمكن أن يكون أراد بقوله بيوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخى بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة (قوله على أن اجزاء ما قبلها) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فى حتى كما صرح به فى المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه تقض اه فنرى ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء فى عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة فى الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثانى وبالعكس كذا فى يس وتبعه يس وأقول ينبغى حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم فى حالتى كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا فى كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة فى الذهن يقتضى أن مدلولها ترتب تلك الاجزاء فى الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهى الى أقواها أو أدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس فى كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل وجدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم أو فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الا أن يجاب بأنه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل

بعده بيوم أو سنة (نحو جاءنى زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءنى القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخى وحتى على أن اجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم يقل أو لتفصيلهما معا قلت فرق بين أن يكون الشئ حاصلا من شئ وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل

المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب فى الاطول بأن تفصيل المسند اليه فى هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير ثم نظر فى جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف فى قولنا جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوما والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجاب عنه بأن مراد الشارح بكون المقصود فى هذه الامثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافى قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أولا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد فى جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجائى وأما كونه متعددا أولا فقدر زائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفى منسحبا على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفى وهذا هو الاصل وقد يراد نفى المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل) أمر بالتأمل فى هذا البحث لكثرة فوائده وللامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أى لئلا يظن أنها كلية اه ويظهر أن كلام النوبى مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشئ الخ (قوله وهذا البحث) أى أن الشئ قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا ما لفظه أى أنه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أورد السامع الخ) لا يرد أن الرد يتأتى بغير العطف نحو انما جاء زيد وما جاء الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحا فلا يرد ما ذكر ولا أن الرد يتأتى بطريق عطف الجمل نحو ما جاءنى زيد لكن جاءنى عمرو لما علمت ولفقدان الاختصار (قوله عن الخطا فى الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أى فى المطول نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطأ فى المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطا والصواب فى النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال ان الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطا فى الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتدبر حق

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام فى هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجئ أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطا فى الحكم

التدبر

التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان أى للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح فى بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجىء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فلعل لكن هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان فى عبد الحكيم خلافه وكتب أيضا قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو ومن أمثلة رد السامع الى الصواب ما جاءنى زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفى والنهى كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجىء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعلى ذلك ما سيأتى فى بحث القصر ان ما جاءنى زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أى أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاءك دون زيد أى فيكون قصر قلب وقوله أو انهما جاآك جميعا أى فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لا تستعمل فى قصر الافراد والقلب وفى دلائل الاعجاز أنها تستعمل فى القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لان المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد الى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفنرى أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وأنه سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطا ولا يرد الشاك اه ببعض تلخيص والذى يظهر أن كلا من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرده عن الحكم الخطا بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو انهما جاآك جميعا) يعنى أن لا تجىء لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجىء له شىء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله الا أنه لا يقال لنفى الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفى كلام النحاة ما يشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما فى نحو ما جاءنى زيد فيتوهم نفى مجىء عمرو وأيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره أولا الذى هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ما قرره أولا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة ان لكن لقصر الافراد أى نفى الشركة فى الانتفاء ويكون لكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك بلكن وبهذا ينحل استشكال لكن فى قوله تعالى ما كان محمد

(الى الصواب نحو جاءنى زيد لا عمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو انهما جاآك جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب الا أنه لا يقال لنفى الشركة حتى ان نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو وانما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاآك جميعا وفى كلام النحاة ما يشعر

أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفى الابوة لا يوهم نفى الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الأبوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فى يس (قوله بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أى على تقدير استعماله فى القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة فى عدم المجيء قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكى عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكى موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفى الشركة فى عدم المجيء فيكون فيه قصر افراد أى افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعدم قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا على ان يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به فى الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد مدفوع بأن الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الامر ما جاءنى عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل المتكلم لم يختر الطريق الاخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفى أو لغير ذلك من النكت (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب وأما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان أحدهما بالاثبات والآخر بالنفى فتدبر (قوله أن يجعل فى حكم المسكوت عنه) أى عند الجمهور سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفى وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت مجيء زيد واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو وقررت النفى كذا فى الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما فى حكم المسكوت عنه أو متحقق النفى على الخلاف الذى ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم له) أى المحكوم به المنفى (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفى الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب ان بل اذا كان فى الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان فى النفى فحكم المتبوع حكم الاثبات فى أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأى ابن مالك

بأنه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا (أو صرف الحكم عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو أو ما جاءنى عمرو بل زيد) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى ان جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ما جاءنى زيد بل عمرو ان عمرا لم يجئ وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور

وبالاثبات

وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد والتردد على رأى السكاكى وعضد الملة والدين صرح به السكاكى فى قسم النحو وعضد الملة والدين فى الفوائد الغياثية اه فنرى على المطول (قوله ففيه اشكال) أى ففى مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ما جاءنى زيد بل عمرو فأردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذى هو النفى المذكور كما فى سم عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفى المجىء عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان فى قولنا ما جاءنى زيد بل عمرو تغيير الحكم النفى الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عد التفسير مقابلا للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى أن ما بعد أى وأن عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بأم لاختصاصه بالانشاء الا أن عدم التعرض له فى باب الانشاء أيضا يوجب اهمال الفن لما يهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى التشكيك ايقاع المخاطب فى الشك وايقاع الشبهة فى قلبه والمقصود فى الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) المذكور فى مغنى اللبيب أن الشاهد فى أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فنرى وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم ان الذى هو نا من انا والاصل اننا (قوله ان فى الاباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أى لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو فى آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الا أن يجاب بأنه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أى تعقيب الخ) أى فالمراد بالفصل المعنى المصدرى وعبارة عبد الحكيم قوله أى تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أى ايراد الفصل اه يشير الى أن الفصل فى كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وأن الشارح انما قال أى تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترن به أولا) أى اقترانا أولا أى قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا قوله لانه يقترن به أولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما فى قولك ان زيدا لهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بأنه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا أنه قائم مقامه فنرى (قوله عبارة عنه) انما يأتى على قول مرجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أى واطلاق الضمير

ففيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أى ايقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد أو عمرو) أو للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن فى الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير (وأما فصله) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا ولانه فى المعنى عبارة عنه

عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفى اللفظ مطابق له) أى فى الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغى أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للتمييز بين كون مابعده خبراً ونعتا ولتأكيد الحصر اذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى يس توجيهه بغير ذلك فراجعه (قوله بالمسند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الا أن الاصطلاح غالبا على ماذكرناه سم وكتب أيضا قوله لقصر المسند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال فى الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامرين لغة والنزاع فى الغالب فى الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وان كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربى جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكأن فيه شئ الا أن يقال انها للتحقيق (قوله من بين مايصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بان يثبت له المسند) انظر يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع فى كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فيرى بعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه اهـ والحاصل ان فى لفظ التقديم تجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقديره على المسند تفويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول

وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) يعنى أى المسند اليه (بالمسند) لان لقصر المسند على المسند اليه معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى توكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم)

(قوله ولا يكفي في التقديم) أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أي لا يكفي في صاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفي أن يقال في التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء في أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة أطول ملخصا (قوله وبأي سبب) العطف تفسيري سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجبه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولمعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضي للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل أي ولا مقتضي للعدول عن كونه الاصل أي عن مقتضاه وفي المفتاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميرلانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الاهمية وكون المسند اليه أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يتحقق التقديم في الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أي تقديم المسند اليه) يعني اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أي المسند اليه بمعنى المعنى ففي كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد انه ان أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحققه قبل الحكم تحققه في التعقل وان أريد تحققه في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فلا نسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اه وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفنري وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لا بد الاولوية التي هي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة أن الفرض اثبات الاصالة التي هي بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحشي اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولا بد الاولوية وبالتحقق التحقق في الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف اذ كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجي أو ذهنيا

ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أي تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما

ففرع ثبوته الذهني نعم على قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الشئ الثاني اشكال لانه لا يأتي في ثبوت الوجود للشئ فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضي وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولابد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بأن يؤول في مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فالتقدير في المثال الذات الموصوف بالانطلاق شئ المسمى بزيد فرجع الى ما سبق واما بأن المراد أنه لابد من تحققه أي غالبا وهذا كاف في المقصود اهـ مع بعض اختصار وكتب على قوله أي لابد من وجوده الخ ما لفظه حمل من الوجوب على ظاهره والتحقق على ما يعم الذهني والخارجي تخالف الامرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتض للعدول فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصالة فلم تقدمت عليها بمجردها اللهم الا أن يقال الاصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرده أو يقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول عاملا اسم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كما في الفاعل) وكاسم الاستفهام (قوله واما المتمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني نحو قولك علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قال واما المتمكن المسند لكان واضحا الا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان في المبتدا الخ يحتاج الى تعميم المبتدا فالاولى لان في تقديم المسند اليه أفاده في الاطول (قوله لان في المبتدا تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدا مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذي حارت البرية فيه) أي في أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعني تحيرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة في الشئ يلزمها الاختلاف في بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادي يحتاج الى دفع

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الاصل اذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فانه مع تبعية العامل التقدم على المعمول (واما المتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه) أي الى الخبر (كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعني تحيرت الخلائق

الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لايخلوغالبا من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحيرأولا ولم يقع استقرار فى أمر الا بعد دفع الشبه فعلى هذا الايراد ان يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا بأن الحيرة فى كيفيته لا فى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق فى الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعلقا بالنفوس أى الارواح وحدها بل بهامع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالادلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع الى ضلال وهادى وأجيب بأن المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى الهدى (قوله وهادى) عطف على داع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لايقول به هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لايقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

فنرى (قوله للتفاؤل) أى لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتعجيلهما عبد الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر انه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاؤل الخ علة للمسرة والمساءة فان جعل علة لتعجيل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو أخر (قوله علة لتعجيل المسرة) ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفنرى وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لافادته أن التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان دالا على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاءل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فينشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المسرة أو المساءة ولافادة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه يكفى فى التقديم مجرد تعجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وان استلزما الاولين (قوله سعد فى

في المعاد الجسماني والنشور الذى ليس بنفساني بدليل ما قبله بان أمر الاله واختلف النا * س فداع الى ضلال وهادى يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (وأما التعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد فى

دارك) لا يخفى أن سعد اهنا علم والا لم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ يسر (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو اما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما الايهام) أى ايهام المتكلم السامع انه أى المسند اليه لا يزول عن الخاطر وذلك لان ما لا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أولا والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توهم أن المسند اليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوبا فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لان المراد عدم الزوال أصلا ولا شك أن هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر فى بعض الاحيان (قوله أو انه يستلذ به) أى لذة حسية فلذا زاد الايهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل فى الدار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تعجيله سم وقال الفنرى قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف فى الرتبة اه وقال عبد الحكيم فى حواشيه التعظيم مستفاد اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفنرى السابق الذى تبع فيه السيد بأنه انما يتم فى التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لانه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى أنا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء المبحث اه فنرى وقوله أى بنفى الخبر الفعلى أى والمخصص بالخبر الفعلى نفسه هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر فى تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف فى قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف فى الثانى أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ما قلت اى فى مطلق افادة التخصيص والا فسيأتى الفرق بينهما وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا فنرى وفى الاطول ان المشتقات كلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) فالباء داخلة على المقصور (قوله ان ولى الخ) أشار فى المطول الى أن قوله ان ولى حرف النفى شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وليس جزاؤه ما دل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفى

فقد

دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (واما الايهام أنه) أى المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما لنحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى)

وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولي من عبد الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أتى به باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى به لانه معتبر في حقيقة الولي اصطلاحا وان لم يعتبر في حقيقته لغة لصدق الولي لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما في الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه في سم ثم رأيت في الاطول عند قول المصنف والا فقد يأتي الخ ما يخالف بعض هذا وستراه (قوله مع أنه مقول لغيري) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفي ما زعمه المخاطب ع س نم وقد يقال ما في المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة تأمل وكتب أيضا ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نفي عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكان يقول الذي نفي عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وان يتحد متعلقاهما ولم يتحدا هنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي (قوله من العموم والخصوص) أي ان كان النفي عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصر اضافي أما لو قصد قصر حقيقي فينبغي أن يكون بجميع من عداك قائلا به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه فتدبر وقد يقال عبارته تشمل المتردد في قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالحصر في قوله لان التخصيص انما هو الخ حقيقي لا اضافي فتأمله سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكك معه) فيكون القصر في كلامك قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أي لا بالنسبة الى جميع من في العالم سم (قوله ونفي الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أي على الوجه الذي نفي عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا قامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن أن يجعل من القرينة قوله ولا غيري سم (قوله وهما متناقضان)

أي وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا
قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول
لغيري) فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه
الذي نفي عنه من العموم
والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع
من سواك لان التخصيص انما هو
بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه أو انفرادك به دونه
(ولهذا) أي ولان التقديم يفيد
التخصيص ونفي الحكم عن
المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا
قلت) هذا (ولا غيري) لان مفهوم
ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها
عنه وهما متناقضان

(ولاما انا رأيت احدا) لانه يقتضي أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولاما أنا ضربت الا زيدا) لانه يقتضي أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (والا) أي وان لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أي غير المسند اليه المذكور (به) أي بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أي مشاركة الغير (فيه) أي في الخبر الفعلي (نحو أنا سعيت في حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر افراد (و يؤكد على الاول) أي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيري) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) أي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدي)

لك أن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا ان لم يكن له داع غير التخصيص والا لم يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو * ما كل ما يتمنى المرء يدركه * فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولاما أنا رأيت أحدا) أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان فتدبر سم وقوله على الاستغراق العرفي أي بأن يحمل الاحد على الاحد الذي تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لان النكرة في سياق النفي تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحدا فقط سم أي لان السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله أن التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم والخصوص واخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بأن يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمرو فقط لغيره من سم (قوله والا) نفي للشرط السابق أعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فدخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه مما يفيد التخصيص قطعا فيفسد الحكم الا ان لا يعد ماهو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان وقد تقدم على حرف النفي نحو أنا ماقلت أو تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه و بين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاؤه قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اه أطول مع بعض تلخيص (قوله فقد يأتي للتخصيص) و يلزمه التقوي وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الاطول أو على من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله و يؤكد) أي المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحا الخ أي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير أي والشبهة تدفع بالصريح

(قوله

(قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحدك ووحده (قوله لانه) أى نحو وحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لاغيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة ع ق لان الغرض نفى الشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو فى دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد بخلاف ما لو قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لاغيرى ولو كان ذلك يفيد ما ذكر فليس كما ذكر فى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما الا ان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف وأما عند الشيخ ففى كل مبتدا مقدم على خبره الجملة تقوية اذ بارتباطه بالمبتدا بسبب العائد ونحوه يتقرر اسناده الى المبتدا فعلى هذا يزيد ضربه للتقوى بخلافه على ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره الشارح المحقق ونازعه السيد فى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهر مع الشارح وكما أن التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء الا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى أنا سعيت وفى هو يعطى الجزيل لا تيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتى الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور فى قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والا الخ لشموله له فكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعى) لكن ينبغى أن يفرق بين تخصيص أنا ما سعيت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سعيت المتعرض له سابقا بأن تخصيص أنا ما سعيت عند قصده منه انما اريد به الرد على من اعتقد عدم سعى فى حاجته وأصاب لكنه أخطأ فى الذى لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سعيت انما اريد منه الرد على من اعتقد وجود السعى وأصاب لكنه أخطأ فى الذى سعى فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى

مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو أنت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى والثانى (نحو أنت لا تكذب) وهو

ان عاما فعام وان خاصا فخاص كذا في الحفيد (قوله لتقويه الحكم) الاولى لتقويه نفي الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفي الاولى حذفه لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقويه نفي الكذب أو ثبوت نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفي الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفي فتأمل ح ف (قوله أشد) ليس على بابه نوبي (قوله لما فيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشئ مقصودا وحاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله ليفرع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور ممكن مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على أحد المثالين اختصارا فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أي ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكرا جميعا سم وكتب أيضا الاوجه أن مراد الشارح أن كلا منهما معلوم من أول الكلام لانه شامل للنفي فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه) فانه محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أي في لا تكذب أنت وقوله تأكيدا أي للمسند اليه (قوله لعدم تكرر الاسناد) أي الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بني الخ فنرى (قوله الذي ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أي نصا أو احتمالا بالتوافق ارجاع اسم الاشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته في الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بني الفعل على منكر) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لمنع الخلو وقد يجتمعان نحو رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الاولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة وفي الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أي والكلام في المحتمل وقد يقال الكلام فيما تخصيص الجنس وما تخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا تتجه هذه

التقوية الحكم المنفي وتقريره (فانه أشد لنفي الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرير الاسناد المفقود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعني أنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لانه) أي لان لفظ أنت أو لان لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد (هذا) الذي ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة والتقوى أخرى ان بني الفعل على معرف (وان بني الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أي بالفعل (نحو

العلة بدليل ماقاله هو أعنى صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المرة للتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام فى المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ماهو نص فى العدد وماهو نص فى الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام فى المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ماجاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو فتدبر وكتب أيضا قوله رجل جاءنى بنى عليه ما رجل جاءنى ورجل ماجاءنى على نحو ماتقدم فى المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أى فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعنى الواحد ان كان) أى العدد وكذا فيما بعده وكون الواحد يسمى عددا الآتى الاعنى اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لايطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أى على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لانهاية له الا أن يقال انه معين باعتبار أنه لايتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافى وجعل سم الضمير راجعا الى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض فى التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا ان أصل المفردة أن تستعمل فى الفرد المنتشر وان كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أى المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله وقد يقصد به الجنس فقط) أى ولا يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءنى أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذى يشعر الخ) تورك على المصنف فى النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أى نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفى وعدم تقدمه فكون البناء قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النفى (قوله أى على أن التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذى فيه النزاع سم أى لان التقوى موجود فى جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ فى بعضها (قوله فى شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله ان جاز وقدر والى الثالث بقوله وشرطه أن لايمنع الخ فهذه الشروط لايقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفى فمتى تقدم على المسند اليه حرف النفى كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة مايكون للتخصيص فقط

رجل جاءنى أى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين أعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى أو الزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز أنه لافرق بين المعرفة والنكرة فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ أنه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى

ومايكون للتقوى فقط وما احتملهما وقد أشار الشارح اليها بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى ان السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبل الا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ماذكره الشارح فى قوله السابق والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ لا على ماذكره المصنف لان ظاهر كلامه انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكى الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبين تسع لان المسند اليه المقدم اما نكرة واما معرفة مضمر أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها اما بعد حرف نفى أو قبله أو فى الاثبات ولا نفى أصلا ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها تفصيلين الاول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفى الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفى وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاكى ففصلها ثلاث تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفى وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفى أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو المظهر وتحته أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملهما وهو المضمر وتحته أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفى نحو ما رجل قال هذا اتفقا على أن التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفى نحو أنا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفى نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصوره الثلاث المتأخر عن حرف النفى والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولى حرف النفى يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ويحتملهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا ملخص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتيين لكل منكر حف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة

مضمرا كان الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا ومذهب السكاكى أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان لما سبقه فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا

وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على أنه فاعل معنى في مقابلة الراجح أعني الحمل على الابتداء كالمعدوم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا فلا ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من أن زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أي عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه لئلا يحمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) أي بل يكون في اللفظ تأكيدا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أي يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان في الاصل مؤخرا) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا التقوى الحكم) أي لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أي على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أي ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أي قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنذكره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءني) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجاب بأن المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بأن الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناه السكاكي) أي من قوله والا فلا يفيد الا التقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر وقبل التخريج على الوجه البعيد أعني البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للتخصيص فأخرجه وجعله مفيدا للتخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوي أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم افادة التقوى بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ويقدر ذلك سم (قوله بأن يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان ذلك في باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناة سم (قوله

فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أي المسند اليه (في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعني ان افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الاصل مؤخرا (والا) أي وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) في نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا

وهذا معنى قوله الخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكي المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير كبقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالي عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذي يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تأمل قال الفنري وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا في كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه في غير ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اهـ وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالي من المسوغ (قوله أي على القول الخ) ذكر في الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو في وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروي عن سيبويه ثم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدأ محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لئلا ينتفي التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعني اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا في عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء أي بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اهـ قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفي التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اهـ بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوع في المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أي جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال في المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كأن يكون مبتدأ قدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أي يلزم السكاكي أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده

وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكي (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أي على القول بالابدال من الضمير) يعني قدر أن أصل رجل جاءني جاءني رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له) أي للتخصيص (سواه) أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على أنه فاعل معنى (ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ) (بخلاف المعرف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير في مثل جاآني رجلان وجاؤني رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل

فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال على أنّ رجلان ورجال بدلان من الضمير البارزين
قياسا على المفرد مع أنّ الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز فى مثل ذلك
أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكاكى وحاصله أنه ليس المراد أنّ
المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان
وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جاءنى أنّ
الاصل جاءنى رجل على أنّ رجل بدل لافاعل ولا يلزم من تقدير ذلك فى رجل جاءنى القول
بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية
بالفعل ووجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا فالذى قاله السكاكى أنه
فى صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخرا فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى
مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على أنّ رجلا بدل لافاعل وفى رجلان جاآنى
جاآنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير
والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبداية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب
أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من
جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابراز فيرد منع
هذه الملازمة اذ يكفى بناء التقدير المذكور على أحد الامرين الجائز وهو الابدال فى نحو
جاءنى رجل فليتأمل سم ويجاب باختيار الشق الثانى وماذكره من المنع جواب آخر عن
السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لافاعل) أى بل هو فاعل لانّ نفى
النفى اثبات (قوله يقدر الخ) أى كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخره على أنه
فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه
بالفعل نوبى (قوله ثم قال) ثم ههنا وفى جميع ماسيأتى لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج
فى مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك
المدارج ولا أنّ الثانى بعد الاول فى الزمان كما فيما نحن فيه فانّ قول السكاكى اذا لم يمنع
مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أى باب
وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من
التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر أهر ذا ناب وبيان وجه
التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغنى عن البيان عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قصد
الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءنى) أى فليس فيه مانع فهو مثال
للنفى (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه عبد
الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لانّ المهر لا يكون
الا شرا) اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه مطوّل أى فلا معنى للنفى اذ الشئ انما

لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل
فضلا عن فاضل بل المراد أن فى
مثل قولنا رجل جاءنى يقدر الاصل
جاءنى رجل على أن رجل بدل
لافاعل ففى مثل رجال جاؤنى يقدر
الاصل جاؤنى رجال فليتأمل (ثم
قال) السكاكى (وشرطه) أى
وشرط كون المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتأخير فيه
(أن لا يمنع من التخصيص مانع
كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن
معناه رجل جاءنى لا امرأة أو لا
رجلان (دون قولهم شر أهر
ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص
(أما على التقدير الاول) يعنى
تخصيص الجنس (فلامتناع أن
يراد المهر شر لا خير) لان المهر
لا يكون الا شرا (وأما على) التقدير
(الثانى) يعنى تخصيص الواحد

ينفى عن شئ اذا أمكن ثبوته له والا خلا النفى عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون
الاشرا انما يقتضى عدم الاحتياج الى التخصيص لا أنه ممتنع كما ادّعاه المصنف قلت
اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم
موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكى فى مباحث القصر ان اختصاص
الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لا خير
بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكى محمول على ما اذا لم يكن
الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص
معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفنرى فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد
الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فانبوه) أى بعده (قوله لانه لا يقصد
الخ) لان هذا الكلام انما يقال فى مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتحريض
على قوة الاعتناء به وكون المهر شر الاشرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح
قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أى لزم طلب وجه له والفاء
فى فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها لها بان فى الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة فنرى وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله
حيث تأولوه) أى فسروه (قوله فالوجه تفظيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص فى
قولهم شر أهر ذا ناب مقابلا للتفظيع كما فى العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه
وانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع
المبتدا نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله أى جعل التنكير الخ)
تفسير التنكير فى عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل
المذكور سببا لدلالة التنكير على التفظيع لكان واضحا ولهذا قال فى الاطول تفظيع
شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم
الخ) أى فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الا شر أى الا شر عظيم فظيع (قوله اذ الفاعل الخ)
رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل
المعنوى دون اللفظى (قوله كالتأكيد) فى أنا قمت وقوله والبدل فى رجل جاءنى سم (قوله
سواء فى امتناع التقديم) أى على العامل (قوله أولى) وجه الاولوية أنه اذا قدم بدون
الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه
جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفى هذه الصورة فى الاولوية
وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل وله أيضا وجه
الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل جوز تقديمه بعض
الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير
بخلاف التابع لا يخلفه شئ سم (قوله فتجويز الخ) كان الاولى أن يقول فمنع تقديم

(فانبوه عن مظان استعماله) أى
ابعدوه وخصص الواحد عن مواضع
استعمال هذا الكلام لانه
لا يقصد به أن المهر شر لا شران
وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر
ذا ناب الا شر فالوجه) أى وجه
الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين
قولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع
شأن الشر بتنكيره) أى بجعل التنكير
للتعظيم والتهويل فيكون المعنى
شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر
حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع
انما يكون من تخصيص الجنس
والواحد (وفيه) أى فيما ذهب
اليه السكاكى (نظر اذ الفاعل
اللفظى والمعنوى) كالتأكيد
والبدل (سواء فى امتناع التقديم
ما بقيا على حالهما) أى ما دام
الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز
تقديم المعنوى دون اللفظى

الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكم ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم الخ لان المدعى استواؤهما في الامتناع ولو قال سواء في تجويز النسخ الخ فتجويز الخ لتناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أي فتجويز السكاكي تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية دون اللفظي مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه أن مامر عن السكاكي لا يستلزم تجويز تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوي عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاءني مبتدأ اللهم الا أن يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفي جوازه أي التقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجويز السكاكي تقديم المعنوي غير باق على حاله دون اللفظي غير باق على حاله تحكم فتدبر (قوله تحكم) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ في التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية في التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز الفسخ في التابع أي عن التابعية وقوله دون الفاعل أي عن الفاعلية (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكم عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفي الارتشاف أن بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبني حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبني حسن زيد (قوله الا في العطف في ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فمنع هذا مكابرة) أي عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بأن يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أي في هذه اللحظة التي وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أي فليس محالا (قوله لان هذا) أي الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أي فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور ولانه انما يضر عند التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أي الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيد وكتب أيضا قوله اعتبار محض أي والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى في الاحكام العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلو في هذه الحالة غير لازم

تحكم) وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بأن حالة تقديم الفاعل لجعل مبتدأ أو يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض

(ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في نحو
رجل جاءني (لولا تقدير التقديم
لحصوله) أي التخصيص (بغيره) أي
بغير تقدير التقديم (كما ذكره)
السكاكي من التهويل وغيره
كالتحقير والتكثير والتقليل
والسكاكي وان لم يصرح بأن لا
سبب للتخصيص سواه لكن لزم
ذلك من كلامه حيث قال انما
يرتكب ذلك الوجه البعيد عند
المنكر لفوات شرط الابتداء ومن
العجائب أن السكاكي انما ارتكب
في مثل رجل جاءني ذلك الوجه
البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة
محضة وبعضهم يزعم أنه عند
السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن
الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك
بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي
ومما وقع من السهو للشارح
العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد
من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن
يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا
يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع
تقديم التوابع حتى قال الشارح
في هذا المقام ان الفاعل هو الذي
لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع
فتحتمل التقديم على طريق النسخ
وهو أن ينسخ كونه تابعا ويقدم
واما الا على طريق النسخ فيمتنع
تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع
على المتبوع من حيث هو تابع
فافهم

انما يلزم عند التقدير الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على أنا لا نسلم الخلو في مع بعض تغيير وقوله والخلو في هذه الحالة أي حالة التقديم (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم الخ قنبري وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم الخ منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع أحد أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشيء من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التأخير اه وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءني دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة أو الواحد أي لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافي هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه ما فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص اهم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشيء والا صار المانع مدعيا ولزم الغصب يس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكي انما ارتكب في مثل رجل جاءني ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية وتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ومما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق النسخ وهو أن ينسخ كونه تابعا ويقدم واما الا على طريق النسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي

بدل الخ لأن السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ مع أن السكاكى الخ فتأمل ح ف والاحسن أن يقرأ وبعضهم بالنصب عطفا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب المجموع وقوله وبما رقع الخ محل التمسك قوله أو بدلا مقدما وقوله للشارح العلامة أى الشيرازى وقوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله واما الا على طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم اشارة الى التناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال اولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وثانيا واما الا على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه أن الهرير مطلق الصوت والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ماذكره السكاكى من أن المهر لا يكون الا شرا قال السيد لان المتبادر من قولهم شر أهر ذا ناب كون الشر بالنسبة اليه فالخيرية أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهر اله ولان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاولى أو الثانى وقد عرفت أن ثم فى أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون متقدما فلا يرد أن قوله ويقرب الخ متقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل انه للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك عبد الحكيم (قوله ويقرب الخ) يعنى أن هو قام فيه تقو من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوهم أن زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور فى كلامه أى السكاكى قبل قوله ويقرب بيان التقوى فى المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قائم مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل أى المتردد كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبى العباس فى جواب الكندى حين قال انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من أنه قال بل المعانى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه

(ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) رف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم

أطول (قوله في التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لانتفاء شرطه عنده
في هذا المثال أعني زيد قائم وهو جواز تقديره كونه في الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى
فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد
وفاعلا لفظا أيضا عند غيره فتأمل (قوله فيه يحصل للحكم تقو) أي لتكرر الاسناد (قوله
وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما ما يقرب وهو انحطاطه في التقوى
عن هو قام كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيأ من التقوى هذا على
ضبط شبهه بصيغة الماضي اما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد
الامرين السابق لا في قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير والقائم
(قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه
النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الآتية في كلام الشارح تأمل (قوله وفي
بعض النسخ وشبهه) أي بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون
الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أي مضبوطا
بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعني أن قوله الخ) عبارة المطول يعني
ان قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى
فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله وليس) أي ذلك الشيء الذي
فيه من التقوى (قوله فالاول لتضمنه الضمير) أي لاجل تضمنه وقوله والثاني لشبهه أي
لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة
ولا معاملا معاملتها وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا في حيز التعليل
بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك في
المطول فانظره سم وقوله وانما وجه ذلك أي الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة
المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه
بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه
كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى
الضمير وحمل عليه في حكم الافراد اهـ ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة
صورتان قال السيد في حواشي شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة
والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام
فانه بتقدير الفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع في مثل أقائم الزيدان فانه مع كونه كلاما
جملة اهـ وفيه أن المقرر في النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتدبر من يس (قوله
ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثاني لدلالة الاول
وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أي بل أعرب ومقتضاه أن الاعراب للمجموع

في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم
(الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم
تقو (وشبهه) أي شبه السكاكي
مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالي
عنه) أي عن الضمير (من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم
وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير
نحو أنا رجل وأنت رجل وهو
رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم
يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه
بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه
يعني أن قوله يقرب مشعر بأن فيه
شيأ من التقوى وليس مثل التقوى
في نحو زيد قام فالاول لتضمنه
الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن
الضمير (ولهذا) أي ولشبهه بالخالي
عن الضمير (لم يحكم بأنه) أي مثل
قائم مع الضمير وكذا مع فاعله
الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) أي
قائم مع الضمير (معاملتها) أي
معاملة الجملة

قائم

قائم مع مرفوعه وهو مادرج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع في محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقعت موقع مفرد فهي معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا أنه أجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ماهو منزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لوجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضي الاعراب لا يقال كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي أجرى على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلي للمبني على كلمة مقارنة له كما في لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع اه مع بعض تصرف (قوله في البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحي المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما في يس (قوله ومما يرى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه في أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه أبلغ اذ المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كاللازم) أي مثل اللازم في القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتي ع ق وقال في الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ماهو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز لعاقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ماهو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال في الاطول فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لا لانه الاولى بل لانهما متساويان في منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوي بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اه والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام

(في البناء) في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) أي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود

فنبرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم
كاللازم كما صرح به فى المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات
بالطريق الابلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أى غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير
الخ حال من النحو المضاف الى الشائين وانفظ من زائد فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة
لا مع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربته من غير جرم أى غير ذى جرم وهذا
أظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه ان الغير بمعنى لا أى ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية
عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية
لا تستلزم نفى ارادة الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت
تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم
كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد به ما يقتضى لزوم التقديم فى
الكل اطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفى أعنى قوله قيد ثان (قوله بأن
يراد الخ) تصوير للمنفى فالمراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الاشارة الاجمالية وعدم
التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته لا الاصطلاحى الآتى بيانه حتى
يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على
الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل)
راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخلة فى قول المتن ارادة تعريض بغير
المخاطب وبهذا تبين ان التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون
ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل
المخاطب أو غيره أى على الشائين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب فى
مثلك لا يبخل ايقاع المثل على غير المماثل وارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لفا
ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير فى غيرك
لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح
(قوله بل المراد نفى البخل عنه الخ) أى فى مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل
على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقى أيضا (قوله لانه
اذا نفى الخ) توجيه للكناية وبيان للزوم المحقق لها سم وكتب أيضا ما نصه اذ معنى مثلك
لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك
الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى
مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق
يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول
اذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب

من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير
انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير
مماثل بل المراد نفى البخل عنه على
طريق الكناية لانه اذا نفى عن
من كان على صفته من غير قصد الى
مماثل لزم نفيه عنه

لا يبخل

لا بخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعنى سم بتصرف (قوله واثبات) معطوف على قوله نفى البخل لا على قوله نفيه عنه أى والمراد فى غيرك لا يجود (قوله بنفيه عن غيره) أى عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أى وليس الا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد فى المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاه اليه بعد العهد بمتعلق اللام وقوله فى مثل هذه الصورة لو قال فى هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعل التفضيل من باب أفعل قياسى عند سيبويه وقيل سماعى لا من العون على ماقيل لانه اسم على مافى القاموس لكن وقع فى شرح التسهيل المصرى ناقلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد يرد أنهم لم يلتزموا هذا الاعون وفى مواضع كثيرة لم يلتزموا الاعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير اذ لا اعانة فى التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة ثم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القامة عريض الاظفار فى الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التى هى أبلغ) أى لانها كدعوى الشئ ببينة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع أنه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق ان لا يستعمل الا مع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالاحق لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى القياس) وذلك لان المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهى حاصلة مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أى الحال والشأن وفى نسخة أن وكتب أيضا ما نصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث فى دليله والا فالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من وقد من المحكى وهى اما للعطف على ماقبله فى كلام القائل او للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا القول أنه قد

واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ والتقديم لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه

يقدم لانه لايدل على العموم كما في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أى أو ما يجرى مجراها في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقي شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقم) من البين ان كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد من جعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف ما لو أخر) أى بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا نعرف فائدة لكلمة لو بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أى رفع الايجاب الكلي لا النفي عن الكل المجموعي بدليل كل وكتب أيضا ما نصه أى المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد الجملة أى التي لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافي ان رفع الايجاب الكلي يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتي (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فأورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفي) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما صرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه النفي في مثله الى النفي فيفيد عموم السلب كما في والله لا يحب كل مختال فخور كذا في الفنري وهو معنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما في الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى بحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفي الشمول ومفاد الثاني شمول النفي وكتب أيضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا بيان الداعي الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بأن استعمال كل في التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله في التأكيد

المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفي الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة

فانه

فانه مشروط بأن يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم
وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا فلا يرد أن المخاطب اذا كان
منكرا وليس معه مايزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ
(قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح
التأكيد على التأسيس أى ان لم يفد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وتاخيرها
سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله
لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى موضعه
لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيجىء والتحقيق أن الحكم ان كان
بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم
نسبة سلب القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان
فهى سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى
وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا
يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل
بينهما بالرابطة فاندفع ما يقال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم)
من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر
فيها ما يدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهملة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على
ماصدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابقى يؤيد هذا قوله نفى القيام
اذ لو كان المراد المعنى المطابقى لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ما قدمه ويؤيده أيضا قوله
عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابقى لانسان لم يقم ثبوت انتفاء
القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح
بقوله واذا كان انسان لم يقم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد)
أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان
الموجبة المهملة) أى التى هى قولنا انسان لم يقم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهملة هى
مالم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هى
ما جعل النفى جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها ما يدل على أن
السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن
البعض وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية
مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب
الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ولم يقل
المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفى الحكم

وبيان لزوم ترجيح التأكيد على
التأسيس أما فى صورة التقديم
فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة أما الايجاب فلانه حكم
فيها بثبوت عدم القيام لانسان
بنفى القيام عنه لان حرف السلب
وقع جزأ من المحمول وأما الاهمال
فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية
افراد الموضوع مع أن الحكم فيها
على ماصدق عليه الانسان واذا
كان انسان لم يقم موجبة مهملة
يجب أن يكون معناه نفى القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد
(لان الموجبة المهملة المعدولة
المحمول فى قوة السالبة الجزئية)

عند وجود الموضوع نحو لم يقم
بعض الانسان بمعنى أنهما
متلازمان فى الصدق لانه قد حكم
فى المهملة بنفى القيام عما صدق
عليه الانسان أعم من أن يكون
جميع الافراد أو بعضها وأيا
ما كان يصدق نفى القيام عن
البعض وكلما صدق نفى القيام عن
البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان فى الجملة فهى فى قوة
السالبة الجزئية (المستلزمة نفى
الحكم عن الجملة) لان صدق
السالبة الجزئية الموجودة
الموضوع امابنفى الحكم عن كل
فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته
للبعض وأياما كان يلزمها نفى
الحكم عن جملة الافراد (دون كل
فرد) لجواز أن يكون منفيا عن
البعض ثابتا للبعض واذا كان
الانسان لم يقم بدون كل معناه نفى
القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا
معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى
الاول فيجب أن يحمل على نفى
الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس
على التأكيد وأما فى صورة التأخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لاسور فيها (والسالبة
المهملة فى قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفى عن كل فرد) نحو
لاشئ من الانسان بقائم ولما كان
هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة
فى قوة الجزئية بينه بقوله

عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها أن صدقها امابالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية النفى عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال المصنف الاستلزام فى قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة واستعمال الاقتضاء فى قوله بعد المقتضية للنفى عن كل فرد وسيأتى عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها فى قوة السالبة عند وجوده وموضوع السالبة أما عند عدمه فليست فى قوتها بل أعم وكتب أيضا قوله عند وجود الموضوع أى فى الخارج (قوله بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق) بيان للواقع والا ففى ثبوت المدعى يكفى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفى القيام) أى بانتفائه على أن يكون مصدرا من المبنى للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به فتدبر أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنفى القيام أى بثبوت نفى القيام الخ على ماسبق (قوله وأياما كان يصدق الخ) الا أنه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثانى يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفى القيام الخ) أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أولا أن المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهى فى قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفى الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل الحجرة لان رفعها ليس رفع الايجاب الكلى لان الايجاب الكلى الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم فى كل أهل البلد تحمل الحجرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب الكلى سم أى فلا تستلزم السالبة الجزئية نفى الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمة نفى الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أى اللازم لا المطابقى اذ هو اثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفى القيام (قوله المقتضية) انما قال فى الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل

(لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه (٢٩١) نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل فمعناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفى فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى) يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد فى) الصورة (الثانية) يعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى

فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مدلول أى فالاقتضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى الخ) أى وما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضوعها فى سياق النفى وهى نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وأن لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا سلب العموم ف(قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أى بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيأ من هذا الحكم بل انما نازع فى صحة دليله كما يدل عليه كلامه فى الايضاح يس (قوله يعنى الموجبة المهملة) انما قال يعنى لان الصورة الاولى فى كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثانى فلذا قال يعنى وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أى فى التركيب الآخر المأتى فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانما هى سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره س م وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للمسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفى عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجرى لو وضع لام الاستغراق فى موضع كل لان المفيد فى الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه فى المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه فى اللفظ وان أراد أنه مسند اليه فى اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءنى دون جاؤنى وان ما ذكره لا يجرى فى المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس فى صورة أعنى المسند اليه المسور بكل على أن المعال وجهه فى ذلك اه وقوله دون جاؤنى ممنوع بل هذا أفصح من جاءنى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله أى الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيده لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أى حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لا نسلم أنه لو حمل الكلام الخ)

يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد

ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي اما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تأسيسا) بل تأكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس أصلا بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام

أي لانه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى أن هذا) أي عدم تسليم كون كل للتأكيد لو حمل الكلام بعدها على المعنى الذي كان حاصلا قبلها أو اسم الاشارة راجع الى تنظير المتن في كلام صاحب القيل بهذا المنع الذي أشار اليه المتن بقوله لان النفي الخ قوله كان حاصلا بدونه) أي ولو في تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل كلام المصنف سم أي حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أي حين أريد المعنى الثاني للتأكيد وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أي على الصورة الثانية يعني لما كان يمكن ان يراد بالتأكيد هذا الثاني فيندفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثاني بدليل حمل المصنف فيه أي في هذا المنع الثاني المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كل على التأكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيد المعنى الثاني الغير الاصطلاحي والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بأن افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثاني والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أي بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أي نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلا بدونه) أي دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلا أي لان لفظ كل للتأكيد على كل حال (قوله ترجيح أحد التأكيدين) أي تأكيد النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة اذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة كان مفادا قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد سم وكتب أيضا قوله ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفي عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيد النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا وهو من طرف صاحب القيل السابق الذي هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لان مدلوله المطابقي السلب الكلي وهو مستلزم رفع الايجاب الكلي عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدا) أي للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا الا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في المطلوب بالكلية يس (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابقي انما هو النفي عن انسان ما ويلزمه النفي عن الجملة

ثم

سم وقوله عن انسان ما أى بعض بهم وكون مدلوله المطابقى ما ذكر غير ظاهر بل مدلوله المطابقى ثبوت النفى عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالماصدق كل فرداً و بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكرة الخ) هذا لا ينفع صاحب القيل فى مقصوده لانه مناقشة معه فى التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أى التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هوهنا وقوع النكرة فى سياق النفى وكتب أيضا قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول أظهر من هذه وهى ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أى الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال فى المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلى لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا الملوى فى شرح السلم وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظى أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وان الباطل دليله وفى هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفى على كل يفيد النفى عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفى عن كل فرد وبالنفى عن البعض فقط ويفيد النفى عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتى فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن فى كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست فى كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان فى اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت فى أكثر نسخ الشارح وعليه ففى كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بأن أخرت عن أداته) أى لفظا أو رتبة وقد مثل للثانى بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبتها هنا التأخير وكتب أيضا ما نصه أى بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون مجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لاداة النفى بجعلها حجازية ويصلح مثالا لغير المعمولة لاداة النفى بجعلها تميمية (قوله تشتهى السفن) أى أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أى فلا يحسن عطفه بأو وطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام

(ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على أن الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعنى بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفى أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متقى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفى) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول فى حيز النفى شامل لذلك

لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا لو عطفتها الخ) أى ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل أن المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر فى النحو ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معموله سم وعلى الاحتمال الثانى يكون فيه فساد ثان لان حذف المعطوف وابقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو كما فى قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره فى الخلاصة (قوله اللهم الخ) وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت سم (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل) والمعنى بان أخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطول هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كان يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا لاحدهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ما جاء كل القوم) لم يقل أو ما جاء كلهم تنبيها على أن كل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر قد أصبحت أم الخيار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * فكان الاولى أن يقول لا يكون فاعلا (قوله لان كلا أصل فيه) أى فى التأكيد وان كان الفاعل أصلا فى نفسه سم وكتب أيضا ما نصه قيل ان العبارة مقلوبة والاصل لان التأكيد أصل فيها اذ ليس المراد أن كلا أصل فى التأكيد وغيرها كاجمعين فرع عنها بل المراد أن التأكيد هو الاصل فى كل وغيره كالفاعلية ليس أصلا فيها ولك أن تقول المعنى ان كلا أصل فى التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال فى المطول جعل الفعل منفيا بلم لان المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو اه وهذا بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حكى عمرا لن يضرب زيد فأجاز تقديم معمول معمولها ومنعه الاخفش يس قال الفنرى الوجه الذى ذكره انما ينهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم لان المقرر فى النحو امتناع الاول لا الثانى والفرق أن ما النافية لها الصدارة لمشابهتها حرف الاستفهام فى الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما فى حيزهما عليهما لجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه وأما لا فانها وان كانت كما فى الدخول على القبيلين الا أنها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فى قولك ضربنى بلا ذنب وعزمت عليك أن لا تضربنى يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالى التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما فى المطول (قوله توجه النفى الخ) جواب ان

وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة النفى أيضا شامل له اللهم الا أن يخصص التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لاحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاءنى القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ما جاء كل القوم) فى الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ فى جميع هذه الصور (توجه النفى الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وافاد) الكلام

فقول

فقول الشارح ففى جميع الخ حل معنى (قوله ثبوت الفعل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله
أو الوصف ففى كلام الشارح توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل ان أراد بالفعل
المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد
الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحكم
لاجل أن يشمل الاسم الجامد كما فى ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة قال فى الاطول
ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل أو الوصف
لبعض بل لمتعلق بعض اه وقد يدفع عدم شموله هذا بجعل البعض فى كلام المصنف شاملا
لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله فى المعنى) اى فقط أو واللفظ وكتب
أيضا قوله فى المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيدا للفاعل يس أو مبتدأ او اسما
للناسخ (قوله أو تعلقه به) اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو التعلق
على نسبته للمفعول اصطلاح شائع عق (قوله بدليل الخطاب) أى مفهوم المخالفة مثلا
ما جاء القوم كلهم نفى لمجىء الكل فيفهم منه ثبوت مجىء البعض تأمل يس (قوله والحق
أن هذا الحكم) أى قوله توجه النفى الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض
وكتب أيضا قوله والحق أن هذا الحكم اكثرى لا كلى قد يقال بل هو كلى ولا دلالة فيما
ذكره لجواز أن يعتبر فيه دخول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيدا فى النفى دون المنفى
فيكون من شمول النفى لان القيد اذا اعتبر بعد النفى كان قيدا فيه لا فى المنفى فيكون
النفى نفيا مقيدا لا نفى مقيد اه يس وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الخ
يمكن أن يقال كلام الشيخ مبنى على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفى بواسطة
القرائن اه وقوله مبنى على الوضع أى باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله
والله لا يحب كل مختال) أى متكبر معجب وقوله فخور أى كثير الفخر على الناس بغير حق
وقوله والله لا يحب كل كفار أى جاحد بتحريم الربا فنرى وقوله أثيم أى كثير الاثم وقوله
ولا تطع كل حلاف أى كثير الحلف فى الحق والباطل وقوله مهين أى قليل فى الرأى والتمييز
أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فنرى وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مهين
أورد هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفى الذى الكلام فيه اشارة الى أن النهى
كالنفى فى الحكم السابق (قوله بأن قدمت الخ) اشارة الى أن النفى المستفاد من لفظة
الا يتوجه الى القيد اعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى فى الكلام مع تقديم كل
عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفائه فى الكلام أصلا فلا يصح
حينئذ قوله عم النفى على اطلاقه فنرى (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل
الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفى لكنها معمولة للفعل المنفى ولو زاد ورتبة بعد قوله
لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أى لقبه وأما اسمه فقيل
الخرباق وقيل العرباض (قوله اقصرت الصلاة) اما الظهر واما العصر على ما رواه

(ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (والا) أى وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف اليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة رضى الله عنهم (أقصرت الصلاة)

البخارى ومسلم كذا فى الطيبى والقول بأنها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتى العشى والمراد صلاتى وقت العشى وهو من الزوال الى الغروب اه عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم ان الصلاة مفعول أقصرت كأكرمت بدليل أم نسيت سم أو كأضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه كان فى نفس الامر فكيف قال ذو اليدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الامر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الامر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا قاله ع ق * (فائدة) * ذكر العارف ابن أبى جمرة فى شرح مختصره أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام الى خامسة وأسقط آية من سورة اه وقوله وقام من ثانية أى بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه سالبة كلية (قوله هذا قول النبى الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبى الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أى وليس فى الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد نفى كل منهما سم وكتب ايضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو باثباتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون باثبات الامرين جميعا لان هذا غير متأت فى الحديث بخلاف اثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بنفى الجمع بينهما) أى ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أى المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بأن المذكور فى مغنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بأن ما نقله الشارح فى مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور أفاده الفنرى (قوله شيأ مما تدعيه على من الذنوب) أشار الى أن المراد من الذنب فى قوله تدعى على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرا فى فنرى وعبارة عبد الحكيم اشارة الى أن النكرة أعنى ذنبا للعموم وان كانت فى الاثبات اه (قوله ولافادة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يقع مفعولا لانه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلكم وانما يقع تأكيدا أو مبتدأ عن صرح بذلك فى المطول ونقله

(أم نسيت) بالرفع فاعل قصرت
يارسول الله) عليه الصلاة والسلام
(كل ذلك لم يكن) هذا قول النبى
عليه الصلاة والسلام والمعنى
لم يقع واحد من القصر والنسيان
على سبيل شمول النفى وعمومه
لوجهين أحدهما أن جواب أم
اما بتعيين أحد الامرين أو بنفيهما
جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفى الجمع
بينهما لانه عارف بأن الكائن
أحدهما والثانى ماروى أنه لما
قال النبى صلى الله عليه وسلم كل
ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض
ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت
للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد
لا النفى عن المجموع (وعليه) أى
على عموم النفى عن كل فرد (قوله)
أى قول أبى النجم
(قد أصبحت أم الخيار تدعى
على ذنبا كله لم أصنع)
برفع كله على معنى لم أصنع شيأ
مما تدعيه على من الذنوب ولافادة
هذا المعنى عدل عن النصب
المستغنى عن الاضمار الى الرفع
المفتقر اليه أى لم أصنعه

(وأما تأخيره) أى تأخير المسند اليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجىء بيانه (هذا) أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغيرذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد) مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير

عن ابن الحاجب وأطال فى هذا المحل فراجعه فانه مهم سم وفى يس عن المغنى أنها تقع مفعولا قليلا فراجعه (قوله وأما تأخيره) أى عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى أن تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا ما نصه كونه عاما لا أوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الاتضاح كالمحسوس وبحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليها متعددة لتأوله بالمذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والاترك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فنرى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله نبه بايراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا ما نصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لان مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمر موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لانه يفوق ما وراءه كذا فى الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا وفى كلام المصنف أيضا وضع المضمر موضع المظهر على ما قاله الفنرى وفيه ان ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمر موضع المظهر (قوله ـــــ قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام أعنى من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بأن اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه وأجيب بأن المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير

في نعم رجلا عائد الى الجنس أيضا اه وقال الفنري جاء بثم لتراخي التفسير وتباعده في
الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين في هذا
الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أولا لتتشوف النفس
اليه وترغب في طلبه اه (قوله عائدا الى متعقل الخ) في كلام غيره واحد من النحاة كالدماميني
أنه عائد الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسرا للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون
مفسرا له بواسطة تفسيره لمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أي لشيء مطلق متعقل
معهود باطلاقه في الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين في الضمير
والقول الثاني انه للجنس والقولان مبنيان على القولين في أل من قولنا نعم الرجل فقيل
انها للعهد وقيل انها للجنس (قوله بنكرة) أي لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أي فقط أي دون
شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص
المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أي قول الخ) تفسير لاحد القولين
لا للقولين (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه
عن هذا فأجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص
مبتدأ خبره محذوف أي زيد ممدوح ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن
المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب السؤال
عنه مع أنه معارض بأن الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لا يحذف وجوبا
الا اذا سد شيء مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب فنري (قوله
فيحتمل عنده) أي فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى
المتعقل الذهني ويكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه في
الخارج سم ونظر يس في قوله ويكون من هذا الباب بأنه على هذا الاحتمال الثاني من
وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر وفي الاطول
ما يوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى
المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا سم وأورد أيضا على
احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم
التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بأن الابهام والتفسير يكفي لهما تأخير المرجع
لفظا والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا (قوله نعما
ونعموا) عبارة المطول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من
الافعال الجامدة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير
المتصل بها لمرجعه تدبر (قوله وقولهم هو أو هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة
المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعتنى به ويستحق أن يحتال لتمكينه في
نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء

عائدا الى متعقل معهود في الذهن
والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس
المتعقل وانما يكون هذا من وضع
المضمر موضع المظهر (في أحد
القولين) أي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف
واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا
خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير
عائدا الى المخصوص وهو متقدم
تقديرا ويكون التزام افراد الضمير
حيث لم يقل نعما ونعموا من
خواص هذا الباب لكونه من
الافعال الجامدة (وقولهم هو
أو هي زيد عالم

من

من النواسخ اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الى رابط لانه عين المبتدأ فهو فى حكم المفرد أى الشأن أى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه فى كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولى زيد منطلق أى مقولى هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فنرى وكتب أيضا مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى الى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحو انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث فى ذلك بل يقال انه فى المثالين قال الرضى لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات يس (قوله فقوله هى زيد عالم مجرد قياس) يمكن أن المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكر والمؤنث فى كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا فى الاطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هى زيد عالم (قوله مجرد قياس) أى قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أى على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أى يجىء على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى بها تأكيدا للتعقيب والالصاق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما (قوله أعز من المنساق) وجه الاعزية أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الالم أحلى من اللذة الموجودة بدونه حف (قوله ولا يخفى الخ) انما يرد اذا جعل التعليل أعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ماذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله رقولهم هو أوهى زيد عالم فلا وروده فنرى وكتب أيضا مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر فى سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح فى باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله فى باب نعم) وكذا فى ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم أفاده فى الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه وكان الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كما فى ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا

مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ثم عال وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لانه) أى السامع (اذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا

فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافاة قوله لعدم تمامه لحكم النحاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أى محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أى فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله لاختصاصه بحكم بديع أى لكونه مختصا فى العبارة بحكم بديع أورد له والاحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع أفاده فى الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء والجملة أعيت خبر نفرى وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى ايقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزيد يقانفسه فأخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلانه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضا ما نصه وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما رأت قوله سبحانه * نحن قسمنا بينهم زال المرا

وقول بعضهم

كم من أديب فهم قلبه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكثر ماله * ذلك تقدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سبق الى الوهم اذ لا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التنكير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور كذا فى الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغايته أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف على الجزم بنفى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التصيير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم

الامور

فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) أى المظهر الذى وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله * كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيته (وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) المتقن من نحر الامور علما أتقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازالة ما به الضرر فان القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزيل الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لرد ما قاله بعضهم ان الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التهكم بمن لا بصر له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع اه عبد الحكيم (قوله أو لا يكون ثمة مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشارا اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بأن كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطانته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هذا البيت

قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعده

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك

قوله قفى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى ومابك علة حالية وتريدين قتلى فى موضع الحال أو الاستئناف أو البدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهذا المراد فترى وقوله والواو فى ومابك علة حالية قال فى الاطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة أو جملة دعائية معترضة اه وقوله أو البدل أى بدل الاشتمال من تعاللت (قوله أشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أى أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أى أحزن أطول (قوله بمعنى نشب) أى العظم (قوله تريدين) الظاهر أردت الا أنه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى كالقتل كماله أن تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أى غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية بالتمييز وبكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم عطفا

فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) ولا يكون ثمة مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند اليه (وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحزن من شجى بالكسر أى صار حزينا لا من شجا بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (ومابك علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة

على كمال العناية يقتضي أن التهكم ومابعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله فلزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أي لزيادة هي التمكين أي جعل المسند اليه متمكنا في ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها لان المضمر لا يخلو من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكين وعلى الاول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكين اه عق وفي كلامه اشارة الى أن قول الشارح أي جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن الاحتمال الاول مبني على أن معنى التمكين قوة الحصول في الذهن والثاني على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين الاضافة للبيان أي زيادة هي التمكين فيوافق قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزيادة الزيادة هنا في اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين وذلك اما لان في ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان لحدوث غير متوقع فأثر في النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال في الاطول وعندي ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن الذي ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يندفع الا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته اه فنري (قوله ويقصد في الحوائج) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا وأما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بأنه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فنري (قوله أي بالحكمة المقتضية للانزال) هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد وسماها حقا لانها حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضي ولعله أراد به نفي اعتراض البطلان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لا يخفى أن الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا أن يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند في شرحه للمفتاح لو فسر الحق أي الثاني بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو في موقعه أطول (قوله ادخال الروع

(فلزيادة التمكين) أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو والصمد لزيادة التمكين (ونظيره) أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكين

وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان أحدهما يكفي نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله في ضمير السامع) يعني قلبه (قوله هذا كالتأكيد) بيانه أن الروع الخوف والمهابة وان كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسم وردما فهمه السيدان الجرجاني والصفوي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس المهابة وكتب أيضا قوله كالتأكيد انما لم يكن تأكيدا لان تربية المهابة أي زيادة الحالة التي تنشأ من الخوف غير ادخال الروع أي الخوف وانما كان كالتأكيد لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والملزوم يدل على اللازم فكان كالتأكيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعي المأمور) أي ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعي الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا اضافه بقوله الى داعي أي تقوية الشيء الذي يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخليفة مثلا تقتضي الداعي الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوى ذلك الداعي وكتب أيضا ما نصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعي المأمور) قال في الاطول وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمر للتمكين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث لم يقل علي لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح اه ووجه ما صنعه الشارح بأنه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع لآخر المذكورات أقرب مع سكون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعي دون ادخال الروع (قوله فاذا عزمت فتوكل على الله) فلذات العلية تقتضي الداعي والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك ع س سم وكتب أيضا ما نصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي مطول (قوله والرحمة) عطف تفسير اهنوبي (قوله الهي عبدك العاصي أتاكا الخ) يوجد في بعض النسخ بعده

فان تغفر فأنت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

وقوله فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم (قوله واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهي بمعنى الاستعطاف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة ليبين سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامي المصنف والشارح (قوله أعني نقل

(في ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتأكيد لادخال الروع (أو تقوية داعي المأمور مثالهما) أي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية (قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا) مكان انا آمرك (وعليه) أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور (من غيره) أي من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أي طلب العطف والرحمة (كقوله الهي عبدك العاصي أتاكا *) مقرا بالذنوب وقد دعاكا * لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال (السكاكي هذا) أعني نقل

الكلام الخ) فسر السكاكى اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى ما فهم ضمنا أيضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله * الهى عبدك العاصى أتاكا * مثالا لوضع المظهر موضع المضمر ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة فى قوله غير مختص بالمسند اليه لا فى كلام المصنف ولا فى كلام السكاكى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اه عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصى أتاكا أى وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعنى الخ هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولولاه لا مكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى فترى سم فالشارح نقل عبارة السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى (قوله عن الحكاية) أى التكلم وقوله الى الغيبة أى الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أى عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا أوجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ يمتنع أن يوجد فى غيره سم وبقى شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص باقى أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة فتدبر (قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو باطل نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام فى أطوله الاطلاق فى كلام المصنف بقوله اى واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فى المسند اليه أو غيره ثم اعترض على الشارح فى قوله وسواء الخ بما لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعانى لانه من جملة مقول السكاكى فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى فتدبر (قوله واردا فى الكلام) بأن عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة فى الاثنين) لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنين ما بقى من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ما علم من مذهبه الخ) أى لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد فى بعض النسخ وبالنظر عطف

الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أى بأن يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند اليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة

على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة تأمل (قوله عند علماء المعانى) انما قال عند علماء المعانى مع أن بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات فى علم المعانى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اه ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعانى الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافى تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تأمل وكتب على قوله كان من البديع ما نصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفى يس انه من مباحث البيان أيضا من حيث انه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من افراد الكناية المبحوث عنها فى البيان لان التصريح ايراد اللفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثانى (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباقى البيت * ونام الخلى ولم ترقد * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعنى أن الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته وقد غر ظاهر اللفظ من ليس له من اسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اه وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو ما نقله الفاضل اليمنى عن أبى على وابن جنى وابن الاثير وما قيل من أنه لا منافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما أريد به من ارادة المعنى فى صورة أخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر فالصواب أن ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا اه فنرى ملخصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) فى القاموس أثمد كأحمد موضع وتضم الميم اه (قوله اسم موضع) زاد فى الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ قال الفنرى فى حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن فى الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو اما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما أن يشترط أن يكون التعبيران فى كلام واحد أو لا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما أن يشترط كون المخاطب فى التعبيرين واحدا أو لا الاول

(ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة

مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه لابد من اتحاده فى الطريقين سم (قوله على خلاف ما يقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبى صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اه يس (قوله ولابد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبر أولا عن الذات بطريق التكلم وهو أنا وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الامثلة سم وكتب أيضا قوله أنا زيد وأنت عمرو فان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات اه ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا) آخره * يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طيء مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسر فى أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيه بالحرف وال للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه لعهد الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهروها فى حالة الاعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تأكيدا من صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة موضع بالشأم والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغيرين بعيد لافراده وملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اه ملخصا من الفنرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى واياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقى جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب اه سم (قوله فقد سها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله * أنا الذى سمتن أمى حيدره * فقبيح شاذ

(بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو و * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم أن فى مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون)

عنـد النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المغني أن نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيـد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجري على كل من التحقيق الآتي وعلى خلافه خـلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتي تأمل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطول فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي أن لا يغير أسـلوب الـكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق اه وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والاصل ارجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالي لا أعبد جار على ظاهره من أن المراد المتـكلم نفسـه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينـه الشارح على الوجه التحقيقي والحاصـل أنه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلا بد في كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليـه يكون في ومالي لا أعبـد التفات على مذهب السكاكي وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبـدون لان القائـل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسـه مقام المخاطبين ليكون أدخل في النصح لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسـه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان التعريض عنـد المصنف والشارح اما مجاز او كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مسـتعملا في غـير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريضي من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجاز او كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعـبر عنه في الاسلوبين واحـدا اه عبـد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين اي فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثا على فعـل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصـل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء وأجيب بأنه من تغليب المخاطب عـلى الغائب أي اذا طلقت أنت وأمتك وبأن صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسـلم

ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهـم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهـر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعـدل عنـه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة)

(انا أعطيناك الكوثر فصل لربك) ومقتضى الظاهر فصل لنا

واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه ملخصا من الفنري ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أي ذهب بك) الباء للتعدية أي أذهبك وأتلفك قلب طروب في طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفي الاطول جواز التذكير والتانيث (قوله طروب) الطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب في الحسان) فيه اشارة الى تعلق في الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا في مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا وتفسير مراد وقوله في مراودتها اى مطالبتها بالوصال تفسير لقوله في طلب الحسان (قوله وكاد يتصرم) أي بالكلية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وأن قول الشاعر بعيد الشباب أي بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أي حين ولى الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكاد الخ بيان للمراد وهذا على ان الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعلها من المشيب أما على الفصل وجعلها واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وان المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أي في تكلفني لان ياء تكلفني للمتكلم (قوله وليلى مفعوله الثاني) أي بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا في الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبني الخ (قوله والمعنى يطالبني الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أي الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفني) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفني وشط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى تكلفني ليلى أي حبها المفرط وليها وقد شط وليها وكتب أيضا ما نصه والتكليف على هذا الثاني بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب للقلب) والمفعول على هذا أيضا ليلى أي وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أي الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب للقلب الخ قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحابك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طحابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بأن الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى أصله وان لم يمكن بدونه فافهم اه فنري (قوله

(و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسان طروب) ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أي حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشيب * يكلفني ليلى) فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب

فيكون التفاتا آخر) أي غير المقرر أولا فيكون في البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة أي في قلب وقوله الى الخطاب أي في تكلفني اى أنت ياقلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أي أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهي مايصرفك عن الشئ ويشغلك على مافي القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالاصل عادوت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كانت الصوارف) تفسير للعوادي والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أي ويعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الحيلولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا عق (قوله ووجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لاتنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيأ مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فنرى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أي كما في اياك نعبد (قوله أي وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف مايترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كأنه جديد فقوله تجديدا بيان للمعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا مافي شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرية من طرأ بمجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان التطرية متعد بنفسه وفي قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع ولك أن تجعلها في الموضعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول التطرية محذوفا أي تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أي تحريك سروره أو للتقوية ويقدر المضاف في الاصغاء أي ايقاظا لاهل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفنري مانصه قد سبق أن التطرية مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت التطرية مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز التطرية وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت

فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أي بعد (وليها) أي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أي ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أي وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام (أحسن تطرية) أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أي الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة

ناقصة واحدا ثانيا ان كانت مهموزة أفاده سم وبعده اقتصاره على قوله من طريت الثوب
(قوله على الاطلاق) أي في كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول
فانه يجيء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقعه بلطائف)
الباء داخلة على المقصور فتري وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أي قد يكون
لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع في المطول الكلية ويظهر أن قد
حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال في الاطول أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف
لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والا لاوجب
ذلك أن لا يكتفي في التفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأي مانع من أن
يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن
الملازمة التي ذكرها بقوله والا لاوجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما في الفاتحة) أي
كالالتفات الذي في الفاتحة أو كاللطيفة التي في الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لان
الحمد أقوى في التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله في
الحمد لله للاستحقاق (قوله يعني مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرفة اما على مذهب
الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضي واما لان الوصف أريد به
الثبوت والذي اضافته لفظية ما هو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى
الاستمرار في جميع الازمنة على ما حرر في حواشي الكشاف وله اعتباران فباعتبار
دلالته على الماضي اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالته على الحال
والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يندفع
التناقض عن الكشاف في جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل
في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت
أستشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة
أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدث لي بحث
آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار في الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون
اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضي ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن اسم الفاعل
يتمحض للماضي فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلهذا يحسن اعتبار دلالته
على المضي لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض
للمضي فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضي لتكون اضافتها
معنوية لانها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أي حيث أجرى
الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ)
حاصله أن التوسع في مجرد حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أي نسيا منسيا كما في
قولهم فلان يعطي أي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كأنه قيل

وهذا وجه حسن الالتفات
على الاطلاق (وقد تختص مواقعه
بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما
في) سورة (الفاتحة فان العبد اذا
ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر
يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا
للاقبال عليه) أي على ذلك الحقيق
بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوي ذلك
المحرك الى أن يؤول الامر الى خاتمتها)
أي خاتمة تلك الصفات يعني
مالك يوم الدين (المفيدة أنه) أي
ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر
كله في يوم الجزاء) لانه أضيف مالك
الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية أي مالك في
يوم الدين والمفعول محذوف

مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى النسبة الايقاعية انظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقى الذى هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازى الذى هو يوم الدين لانه فى الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا والايراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى فى والتوسع انما هو فى مجرد حذف فى لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلامهم وظاهر المتن والشارح تأمل وفى الفنرى ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته قوله على طريق الاتساع هو أن يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله * ويوما شهدناه سليما وعامرا * وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا ظاهر اه وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ مانصه قال فى الاطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى اذا لم تجعله نسيا منسيا ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتملا على ماذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية فى البيت والا فالمعروف فيه نصب الليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كله لحصل التعميم اهـ (قوله فحينئذ) أى حين اذ يفيد الخاتمة أنه مالك الخ اهـ أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبى (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها انه اضافى أى بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثانى أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يافلان أعنى بمنزلة ياالله أعنى بواسطة فلان اهـ وكتب أيضا قوله والاستعانة فى المهمات قد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب فى اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه الندا تادعت اليه قوة محرك الاقبال أطول (قوله فى المهمات) أو فى خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب أيضا مانصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والا فغير المهمات كهى (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء) اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيقى بالحمد بما يدل على

دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيقى بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات) فالباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة

تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أي الثاني (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار الى أن ما ذكره المصنف قاصر لأن حاصله أن اجراء تلك الصفات موجب لوجود التحرك الذي يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغي أن تكون قراءته بحيث يجد ذلك التحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المترتبة عليه لا سببه الموجب له لأن كلام المصنف يفهمه وقال في الاطول واللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة التحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على أن القارئ ينبغي أن يأخذ في القراءة كذلك لأن القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغي له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من أن اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تتميم الشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه أن نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد منزله بايراد بعض جمله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونكات القرآن المعتبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أي يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أي مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أي فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أي لما كان كلامه في أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيده كلامه وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أورد عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقي المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامي المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثاني كما أن المتكلم بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اه أي فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أي المتكلم والمخاطب فقول الشارح أي تلقي المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقي والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقي المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفي بحمل كلامه للسببية) أي فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده)

وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد اذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أي مقتضى الظاهر (تلقي المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقي المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي (بحمل كلامه) للسببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أي مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده

فراد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به لكان أوضح لانه العنوان المذكور فى المعلل وان لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما فعل ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لدلالته على أن المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاحملنك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالسا مع جماعة فى بستان عنب وكان الاوان أوان حصرم العنب فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فأخبر الحجاج بذلك فأرسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما اردت بقولى المذكور العنب الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفا عنه وقوله انما أردت العنب الحصرم أى والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيضا حمل الحديد فى كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو على ضد البليد من الحدة والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاحملنك على الادهم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من الشئ (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به ثم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى أن السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بأن حمل الادهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى أن البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سوادا كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر أو المراد ذهب فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان

(تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه على سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير (أى من كان مثل الامير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد)

السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الحربى على المطول قوله فى السلطان المراد به الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما فى كتب اللغة أيضا مدابغى (قوله لا أن يصفد) فى المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتحتين القيد واعلم أن صفد فى الشر وأصفد فى الخير على عكس وعد وأوعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا واعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أى ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والا لم تظهر الاعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لاعتبار الحمل المذكور فى الاول واعتبار عدمه فى هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما طلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى *بقى أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بأن السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الاهلة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولا يخفى سقوطه وفى الاطول ما يرده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سألوا) فى الكشاف وغيره ان السائل اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع فنرى وكتب أيضا قوله سألوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الا أن يقال ما انما تستعمل فى السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى ع س بم وقوله لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسأل بها عن الجنس فالمسؤل عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وأن يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الاهلة وأن يقدر عن حكمة الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى

انه

أى الكرم والمال والنعمة (لجدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها) أى ذلك الغير للسائل (على انه) هو الاولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه

أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف عال العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عند ناع س سم (قوله يوقت بها) أي يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقيت التي باختيارهم والحج اشارة الى المواقيت التي عينها الله للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدعى شيء الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه سوء أدب لا يخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبي عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع غاية الامر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اه بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون) قال في عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ما سأل عنه اه يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون في قوله سألوا تسامح (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أو جنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجزي دفع الصدقة اليهما وان حملا على من لا تجب نفقتهما فقيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أريد بصدقة النفل أشكل نفي الاعتداد اذ هي معتد بها مطلقا الا أن يراد نفي كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أي بخلاف المنفق أي كونه قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر أنه اذا وقع دون الواجب عليه في صدقة الفرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما وقع مطلقا اع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع موقعها زاد في المطول وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق ذكر هذا أعني قوله ما أنفقتم من خير على سبيل التضمن دون القصد اه وبهذا يندفع ما يقال ان في الآية بيان ما ينفقون وهو الخير فثبت ما سألوا عنه وزيادة فأجاب بما ذكر وأيضا اليسر في الآية بيان ما ينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف

فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا أن تقع موقعها (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي)

مقتضى الظاهر مطلقا فانظر لانه اذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب وأظن بك الفاهم هذا التحقيق بعد أن صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا فى النسخ والصواب ففزع مطول لان لفظ هذه الآية ففزع والآية التى بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ فى الصور فصعق الخ قال الفنرى وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضى وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما (قوله وان الدين) أى الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا لمجرد التأكيد لا له والتخلص المضارع للحال على تقدير ليقع وان كانت تفيدهما بحسب أصلها افاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع احدى الآيتين بمثل ومع الاخرى بنحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده فى الاطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتى يأتيان فى الماضى المعبر به عن المستقبل فاوجه تخصيصهما باسمى الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أى فاذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته فى المطول قلت لا خلاف فى أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اه وقوله وكذا الماضى عند الاكثرين أى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فنرى وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والا فالذى استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز فى الماضى اه قال عبد الحكيم وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا فى غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع فى الحال والماضى لا انهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان وان الشارح نص فى شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر

تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه وواردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة

أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند الاكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الاكثرين وهو خلاف ما قاله الفنري وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ ما نصه الذي ارتضاه الصفوي في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فمحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله ان يجعل الخ) بأن يثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للعوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من بس (قوله والآخر مكانه) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال الفنري انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي أعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم أن كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أي أظهرته عليها) أي أريتها اياه

فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة أي أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أي القلب (السكاكي مطلقا) وقال انه

مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أى مفازة (مغبرة) اى متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى لونها) يعنى لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض فى ذلك لغبرتها مع أن الارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا) أى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

(قوله مما يورث الكلام ملاحة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحة ع ق وكتب أيضا قوله مما يورث الكلام ملاحة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بأنه يكون من فن المعانى ان قصد به المطابقة كما فى ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما فى المعانى والآخر فى البيان ثم رأيت ابن جماعة قال فى حواشى التبريزى اعلم أن القلب ذكر فى اماكن خمسة هذا وهو فى المعانى والثانى فى البيان فى بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث فى البديع فى التجنيس والرابع فى البديع فى غير التجنيس والخامس فى الخاتمة فى بحث السرقة ولك أن تقول أى فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتى ومن صميم البلاغة وبعضها من الحسن العرضى ومن توابع البلاغة يس (قوله أى مفازة) اسم للمكان الذى لا ماء فيه ولا كلا فتسميته مفازة من باب أسماء الاضداد لان هذا مهلكة لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع فى كل تشبيه مقلوب من المبالغة فى كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كان لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أى ارتفع الغبار فيها مترا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كان لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أى لون السماء (قوله فى ذلك) أى الغبرة سم (قوله يعتد بها) اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحة المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجرى (قوله بالفدن السياعا) الفدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسرها الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أى الطين بالتبن) أى المخلوط بالتبن (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله لايهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لا لطف فى الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل سم * (تنبيه) * أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الارض يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر فى الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد

والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل فى معناه وفى هذا استعماله فى غير معناه وأمثلته فى يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثلته فى يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

(أحوال المسند)

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى اما مسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فانى وقيار بها الغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءة حالى لانى الخ (قوله اسم فرس أو جمل) فى نسخة أو غلام (قوله ضابى) بضاد معجمة وبعد الالف باء موحدة فياء ساكنة مكسور ما قبلها انو بى وهو صريح فى أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرمى على المطول فى الصحاح ضبأت فى الارض ضبأ وضبوأ اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله فى غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب خبران لا قيار لاقترانه باللام وخبر المبتدا الغير المنسوخ لا يقترن بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق فى المتن فى حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان فى قوله الآتى مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدا وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصرية وأما عند الكوفية فالعامل فى خبر ان ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم فى العطف المحذور المذكور اه ملخصا من الفنرى وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف عال عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدا أشيآن لانه وصف على فعيل سم أى والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا اقدرنا له) أى لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه فى مثله محل ان واسمها فنرى وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان ما نصه أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قيار معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح فى مثل هذه الصورة قال السيرامى وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمولا للابتداء محلا كاسمها فيكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعنى لنفس المبتدا على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدا فالمبتدا

(أحوال المسند)

(اما تركه فلما مر) فى حذف المسند اليه (كقوله)

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

(فانى وقيار بها لغريب)

الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحرث كذا فى الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان

وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وماذكره مبني على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أي المذكور الذي هو الغريب مقدم أي على المعطوف تقديرا أي وان كان في اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أي مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أي مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر أي تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدا والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة في مثله أيضا نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون و أما رب ارجعون فأفرد ثم جمع لان غير المبتدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا غير المنسوخ سم قال الفنري الا أن يجعل من قبيل * أم الحليس لعجوز شهربه * أعني يقدر المبتدا ويقال المعنى لهو غريب فتكون في المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أي وعمرو منطلق) جوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثاني لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا معنوي وفي الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز فنري (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ماقبله (قوله فاذا زيد) قال في المطول والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادي أنها جواب شرط محذوف وعن المازني أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبني على القول بعدم لزومها للظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهي ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أي وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أي على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على أن اذا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا الى

الجملة

لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز أن يكون قيار مبتدا والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك

الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف وقوله وقال المبرد الخ ماذكره المبرد هو
هو مذهب السيرافي ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون اذا في
فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل
كل من كل وأجيب بأن الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز نعم قد يجوز أن
يكون خبرا بعد خبر أو حالا وبأن هذا الكلام يشعر باطراد الوجهين الاولين من
الاعراب وهو مسلم في المثال المذكور اما مع ان فلا اذ لا يجوز في قولهم خرجت فاذا
ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى
لتقديره مقدما اه من الفنري مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أي في المثال
الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة)
بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء نوبي وكتب أيضا
قوله لان اذا المفاجأة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر لان الحذف لما مر يتضمن
وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر
سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى أنه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل
قرينته مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها
يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر
ميمي وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر كما بينه في الاطول (قوله في السفر) أي
في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد
الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذ
اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أي في السفر في زمان مضيهم وان جعلته
ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على
الثاني أن يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلا) أي بعدا وطولا (قوله والمسافرون)
أي الموتى ع ق وهو مأخوذ من قوله وان في السفر الخ (قوله لا رجوع لهم) أي الى
مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل
المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه ع س سم
(قوله ونحن على اثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه
كثيرا عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أي لنا (قوله ظرف قطعا) وأما فيما قبله فيحتمل
أن يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعني
المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن أن يكون تفسيرا
للمقام تأمل سم (قوله ولاتباع الاستعمال) أي الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر
مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كان زيدا وان عمرا

فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجأة تدل على مطلق
الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل
على نوع خصوصية كلفظ الخروج
المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب
أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله
ان محلا وان مرتحلا).
وان في السفر اذ مضوا مهلا
(أي ان لنا في الدنيا) حلولا (وانا
عنها) أي الى الآخرة ارتحالا
والمسافرون قد توغلوا في المضي
لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند الذي
هو ظرف قطعا لقصد الاختصار
والعدول الى أقوى الدليلين أعني
العقل ولضيق المقام أعني المحافظة
على الشعر ولاتباع الاستعمال
لاطراد الحذف في مثل ان مالا
وان ولدا

ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو اذا لامسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا فنسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فالمكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر تأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية معه والهجر الجميل الذى لا اذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه أى الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالى فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن فى جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول ورجح الشارح فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس مبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أى فصبر جميل (أجمل أو فأمرى) صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى أحدهما

حذف لابد له من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه المناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احداهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ما سيأتى فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من أنه يحتمل أن المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها أو فى حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب احدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولابد للحذف من قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكره فى المسند اليه اما لانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولابد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند اى بل يجرى فى المسند اليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف فى كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخدام فى الموضعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال فى الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعله شرطا الان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بأن تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا السؤال محقق وهذا ان أريد بالمحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذكور صورته فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بأن مثله يلزم فى المقدر فيقال فيه عند تحقق ما قدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح لكونه فاعلا بقى أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التى هى اسمية مع أن مطابقتهما مطلوبة وأجاب السيد بأن جملة السؤال فعلية فى الحقيقة لان من قام فى قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة

(ولابد) للحذف (من قرينة) داله عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بأن المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك ان خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتجه ما علل به فى الاطول ترك المطابقة من أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ما ذكره الحفيد فى حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بأنه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشى بأن فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بأن وقوع الاول أكثر وبان الحمل على الفاعل لكونه أقوى العمد أولى وانما كان أقوى العمد لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن للخلاف فى أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدمامينى خلافا لابى حيان اه وقال فى الاطول ربما يرجح تقدير الفعل بأن فى تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف أولى ورده السيد السند بأن الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أى لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثى الخ) عبارة المطول فى مرثية يزيد بن نهشل قال الفنرى المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو أخو ضرار (قوله ليبك يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون الاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه أيضا قال فى الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم واعلم أنه لا يجوز ان يكون فى البيت حذف مع كون يبكى مبنيا للمفعول بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختبط لما وقعا فى شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكى عليهما دونك لانك فى رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ما نصه البكا بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذى يكون عند خروجها سيرامى (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أى يبكيه ضارع) جوز فى الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أى المأمور ضارع (قوله أى يبكيه ضارع) فى المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعنى من يبكيه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أوهى

على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعل أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة (أو) نحو قول (مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أي يبكيه ضارع لانه كان ملجأ ذليل (لخصومة) تمامه لاذلاء وعونا للضعفاء * ومختبط مما تطيح الطوائح * والمختبط الذى يأتى البك للمعروف

لام الوقت أى لاجل خصومة الغير معه أو وقتها متعلقة بضارع قال فى المطول وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه قال السيرامى اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أى اخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أى من غير علاقة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شفيع وواسطة (قوله والطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لفاعلة وفعلة فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا (قوله كلواقح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أى للسحاب عبد الحكيم (قوله أو يبكى المقدر) قال المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعليقه بيبكى المقدر يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أى المعبر عنها بالطوائح وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها فنرى وقوله قد سبق أى فى المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ماعدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن فى خلافه أيضا مرجحا كالسلامة عن الحذف بل ترجيحه من حيث ماذكره المصنف فلا ينافى أن لخلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما ما يس ملخصا (قوله بأن أجمل أولا الخ) انما فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرر الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه فى الاطول بقوله بتكرر الاسناد أى بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمنى لا للتكرر فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بأن أجمل جعل اجمالا مفعولا مطلقا الفعل محذوف ويلزم عليه حذف عامل المؤكد مع أنه ممتنع لكنه أجازه بعضهم اه وجعله ع ق على تقدير مضاف أى اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أى فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع ثم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية فى بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا مانصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس فى خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من

من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية أى سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكى المقدر أى يبكى لاجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أى رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بأن أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما فى خلافه

المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه فى خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذا الاشارة (قوله ويكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب قلت هذه النكات ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب أيضا قوله ويكون معرفة الفاعل الخ قال فى الاطول لا يخفى أنه ينافى كونه جوابا السؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقبة فى الجملة الاولى أعنى ليبك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقبة) أى وغير المترقبة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه أن نيل الشئ بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح أطول أقول ألذية نيل الشئ بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم انتظارها (قوله غير مطمع فى ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو فى قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند لزيادة التقرير وأجيب بما لا تظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول فى الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووهمهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا اه وقوله فى الحالين أى حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال فى الاطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أى بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا فى المفتاح والايضاح أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أى صريحا على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت أو التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببى الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبر ضمير

(ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه (وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) من كون فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أو فعلا) فيفيد التجدد (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم)

الشان

الشان نحو قل هو الله أحد غير سببى ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل فى ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فتدبر (قوله اذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الامرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وأن سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببى مع أنه ليس بجملة لما سيجىء فى الضابط الآتى فى كلام الشيخ للسببى من أنه ليس معدودا من المسند السببى وان كان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فتدبر (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثانى بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه فيه كما تقدم سيرامى والسؤال وارد على المفهوم أعنى قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أى المعتبر والا فلا يخلو عن افادة التقوى فى الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى بحذف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم تكن افادة التقوى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه العدم أعنى افادة التقوى ولو قال فيدخل فى عدم افادة التقوى لكان أظهر فى المعنى وأنسب بسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوى الحكم بالتكرير يندرج فى افادة التقوى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ماذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للامثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الا على مذهب السكاكى القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوى فى هذه الصور مجالا ولعل وجهه ان قصد التخصيص لا ينافى قصد التقوى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أى والشرط عدم افادة التقوى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أى أن افراد المسند

اذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف أو نقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام * فان قلت المسند قد يكون غير سببى ولا مفيدا للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور الى التقوى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى

مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوّي فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبي وبجعل كونه غير سببي ولا مفيد للتقوّي شرطا لافراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة الافراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناف لظاهر كلام المصنف والشارح فالاولى الجواب بأنها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببي والفعلي) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت في نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا في السببي نعتا كان أولا فعلا كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتأمل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أي صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن في الكلام حذف مضاف أي أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء في بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أي في قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فعليا ثم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميه النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أي شئ كالاب في المثال هو أي ذلك الشئ من سببه أي الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أي في قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جملة اذا كان مسندا كما سيأتي في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتي كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أي وفسر السكاكي السببي والفعلي (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببي أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيده كلام السكاكي وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد ضربته فغير داخل في المسند السببي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره في ادخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي) أي تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السببي أي على قاعدة السكاكي وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه

ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق ولهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال فقال (والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه ويمكن أن يفسر المسند السببي

السيد بأن فيه دور التوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا فهو ما لا مفهوم قوله أما افراده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى علة لايراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لا تصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا ايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور تأمل (قوله بعائد) اى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا تحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببى ولا فعلى لانهما فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) فى ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظر يعلم مما قدمناه ومما سيأتى أيضا (قوله تتبع كلام السكاكى) اعترض بأن مقتضى هذا التفسير أن يندرج فى السببى نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا فى داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكى لم يجعل ذلك من السببى فكيف يكون العمدة فى ذلك كلام السكاكى سم (قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويدا وأمثالهما اغناءها الا أن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشدك اليه ما سيأتى من جعل رويدا زيدا من أمثلة الامر اه وكتب أيضا قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بأنه يقيد بأحد الازمنة الثلاثة مع أن المقيد بأحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا وزمانا للزم تقييد الشئ بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز فى الاطول أن يكون الزمان قيد النسبة فراجعه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ظرفية الشئ فى نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذه فى تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرف لزم تعريف الشئ بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال فى تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل فى تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه أن القبلية فى أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية نظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك

بجملة علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة نخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لان تعلقها على المبتدا ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك

التدقيقات التي لم يخطر ببالهم شيء منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض سيرامي مع بعض زيادة من الفنري وفي الفنري أيضا ما نصه و ينبغي أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لأن كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل اه والظاهر أن ما عدا الجواب الاوسط لا يحل الاشكال في يترقب بوجوهه المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت ما يفيد ذلك بخط العلامة الشنواني عن سم فلله الحمد (قوله قبل زمانك الذي أنت فيه) أي حين التكلم وعبارة المطول وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك قال سم وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله أطول (قوله يترقب وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ما قيل كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) ينبغي مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفنري ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا أن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أي آنات وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلي ويحج وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ سيرامي واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) اى بين كل جزء وما يليه لا بين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضاح لقوله متعاقبة لا قيد آخر وكتب أيضا ما نصه كما يقال زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفي) أي مبني على عرف أهل العربية فما يعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن في زيد يصلي حالا مع كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر وليس أمرا مبنيا على التضييق من ع ق بالمعنى وكتب أيضا ما نصه لا مضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أي بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الازمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق أن اسم

الذي أنت فيه والمستقبل وهو
• الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو أجزاء من
أواخر الماضي وأوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا
أمر عرفي وذلك لان الفعل دال
بصيغته على أحد الازمنة الثلاثة
من غير احتياج الى قرينة تدل على
ذلك بخلاف الاسم

الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لايحتاج لقرينة اذا أريد الحال
واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه
وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة
فى الحدث الحال لا فى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزأ من مدلوله بخلاف الفعل
فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال
دلالته على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة والجواب أن
المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا
أريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة ع س م بتصرف (قوله فانه انما يدل
عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله
مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما
بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى الا بقصد الاختصار
فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده بأحد الازمنة يتوقف على
القرينة لاشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الازمنة بمقتضى الوضع
لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا
ولا مندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته
التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة
العقلية للتقييد على أخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب
أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول
بعد ان لم يكن والثانى التقضى شيأ فشيأ والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول
واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى فالموافقة فى الاسم لا فيه وفى المسمى وان اقتضاه
كلام الشارح لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولا معتبر فى مفهومه حتى
اذا أريد لا بد له من قرينة تقرير م ف وهو ملخص ما فى الحواشى فقول المدرسين معنى
احمد الله أنه يحمد الله حمدا بعد حمد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع
ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا
أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذى هو التقضى شيأ فشيأ بالالتزام وليس كذلك بل
انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفى يس الجواب بأن مراده
أن هذا الجزء الذى هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثانى ناسب أن يعتبر التجدد فى
الجزء الثانى لكن لا بالمعنى الثانى بل بالمعنى الاول اهـ (قوله أى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله
غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بأن هذا انما يدل على تجدد مجموع
معنى الفعل المركب من الحدث والزمان لا على المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب
أن يضم الى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر فى مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين

فانه انما يدل عليه بقرينة
خارجة كقولنا زيد قائم الآن
أو أمس أو غدا ولهذا قال (على
أخصر وجه) ولما كان التجدد
لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات
أى لا تجتمع اجزاؤه فى الوجود
والزمان جزء من مفهوم الفعل كان
الفعل مع افادته التقييد باحد
الازمنة الثلاثة

الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل أحد بأن الفعل القديم زماني كما في علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيد التجدد) أي الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضي شيأ فشيأ عبد الحكيم (قوله أوكلما) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر أي أحضروا وبعثوا وكلما ظرف لبعثوا اسبرامي (قوله عكاظ) في القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذي القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أي سوق اسم مكان من تسوق القوم أي باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعني ان لي على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجري منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لايتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيأ فشيأ الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافي مامر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضي شيأ فشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبارة الفنري قوله شيأ فشيأ يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن التقضي فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما ينبغي اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما في عبارة الايضاح حيث قال فلا فادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا في الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام فمن خارج لا بحسب الوضع واشار الى ذلك الشارح بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتنافي بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لاغراض) كما في مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن في اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب لكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دائمة أطول وقوله الى

مفيد التجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أي قول طريف بن تميم (أوكلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة* بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف (يتوسم) أي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيأ فشيأ ولحظة فلحظة (وأما كونه) اي المسند (اسما فلافادة عدمهما) أي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) وهو ما يجمع فيه الدراهم

ضمير المتكلم مع الغير أي يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافي أنه هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فازاله فتدبر (قوله ثابت للدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضي دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ) فيه أن الفعل أيضا كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيأ فشيأ وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيأ فشيأ بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد افاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وان استفادته منه من خارج يعلم ان ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام ان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين وليس بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أي ومن غير اقتضاء للدوام وان كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدوث أي الحصول بعد أن لم يكن وان كان قد يستفاد من خارج أيضا والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا أكثر من اثبات الانطلاق) أي وأما افادته الدوام فمن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد طويل وعمرو قصير) تنظير للنفي فانه لا تعرض فيه لا كثر من اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه واستفادة الدوام منه انما هي من خارج بمعونة ان الطول والقصر وصفان لازمان (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المسند حتى يكون ذكره هنا من ذكر الشئ في غير موضعه فلا اعتراض وكتب أيضا ما نصه لا يخفى أن تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وأن في رفع نحوه عطفا على تقييد الفعل رفعه فاغتنمه ولا تحرم نفعه قاله في الاطول فرفع النحو يرفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تجعل الفعل في كلامه بالمعنى اللغوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لان المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى ف

(لكن يمر عليها وهو منطلق) يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ فلا تعرض في زيد منطلق لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير (وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز

(قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل واندفع ماقيل ان المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل أو المفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها فان قلت هذا مشكل فى المفعول به لان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لتربيتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل الخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتأمله سم (قوله زاد غرابة) أى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكلما زاد غرابة) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقا هو نفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هى انما تدل على الزمان والى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا بخلاف ما اختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعد منطلقا أو نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم من سم (قوله وكان قيد له) مبتدأ وخبر وهو صريح فى أن المقيد نفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار فى الافعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها تقييدا لا محالة لان فى الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلمانع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى وهو ما لا يتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عد عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بقيدانه جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييده بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى يس وأجيب بأنه لما كان محتاجا الى بسط أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل

التقييد

والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شئ ما موجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار الى جوابه بقوله (والمقيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه) أى ترك التقييد (فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو ارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك (وأما تقييده)

التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعني ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا ضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع في يوم الجمعة للمتكلم فلابد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فمعنى قولنا ان ضربني زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد في وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح في شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو على تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمني أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فمعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فأكرمه انى على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه في الخبر ولطلب شئ أو تمنيه أو ترجيه في الانشاء وعلى هذا فني جعل المصنف الشرط تقييد اللمسند مسامحة وكذا في قول الشارح ان جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياي تأمل (قوله أي الفعل) أي وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أي جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمني) اشارة الى أنه لا فرق بين صورتي التقديم والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظا كما هو رأي الكوفيين أو أن المقدم دال على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أي بتمثيله بالمثالين أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لرعاية أمر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظي (قوله فلاعتبارات) أي معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال اما مع الجزم كما في اذا أو مع الشك

أي الفعل (بالشرط) مثل أكرمك ان تكرمني وان تكرمني أكرمك (فلاعتبارات)

وحالات) تقتضى تقييده (لاتعرف الابمعرفة مابين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (فى علم النحو) وفى هذا الكلام اشارة الى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتنى اكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى ولايخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى أكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ومايقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول فانما هو اعتبار المنطقيين ففهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود

كما فى ان اه ص سم وكتب أيضا قوله ولاعتبارات لاتعرف الخ أى فيعتبر فى كل مقام مايناسبه من معانى تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كثر المجىء اليك مللت منه فتقول نفيا لذلك كلما جئتنى ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد أن الجائى فى وقت كذا لايصادف طعاما عند زيد مثلا فقلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد انك لاتجالسه الابالمسجد مثلا فقلت أينما تجلس أجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله مابين أدواته) أى الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أى مماذكر مفصلا أطول (قوله وفى هذا الكلام) أى قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به فى شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا مانصه الاضافة بيانية (قوله بمنزلة قولك الخ) الذى ارتضاه فى الاطول انه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجعه (قوله أكرمك وقت مجيئك اياى) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلول زمان العلة فالمعنى فى هذا أكرمك لاجل مجيئك اياى وفى زمانه سم (قوله ولايخرج الكلام) وهو الجزاء ح ف وقوله عما كان عليه اى قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء فى قولك أان ضربتك تضربنى خبر مع أن الجملة انشائية ورد بأن حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر يس (قوله فالجملة الشرطية) وهى جملة الجزاء مع قيده الذى هو فعل الشرط وقوله خبرية أى بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أى بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما أصلا وقوله فى المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أى الى حكم الانشاء من حيث انه لايحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والا فهو فليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلا من الشرط والجزاء) أى كلا منهما على حدته لامجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم

الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انهما اشتركا الحملية فى انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بأن طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الاترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده مفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربية والميزانيين فان المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور ان المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة فى استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شئ لشئ وقال أهل العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عبد الحكيم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أى لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق فى المحكوم عليه وفرق فى المحكوم به وفرق فى الحكم وغير ذلك ونازع السيد الشارح فى فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لاهل الميزان واطال فى ذلك بما أطيل فى رده كما بسط فى حواشى يس وقد وافق العصام الشارح رادا على السيد فراجع يس تعرف (قوله فى ان واذا ولو) ولا بد من النظر فى من وما أيضا لان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفى استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط فى الاستقبال) أى لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه معلق بالثانى ولا بالتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه معلق بالثانى أى الذى هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ان الخ) أى حقيقتها اللغوية يس وقدمها على اذا مع أن أصل ان عدمى وأصل اذا وجودى لان ان الاصل فى الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل ان بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامى تبعا للعرضى أنظر يس (قوله

وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان واذا ولو) لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن

أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك فى الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما الظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها فى الاصل ولو شملتهما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقيل هما معا موقع لها وقيل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا مانصه أى جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشرى بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فترى (قوله بوقوع الشرط) أى تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكاية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن الخ وعن يوسف وان لا تصرف عنى كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أو على ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتى وكتب أيضا قوله أو على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه أو كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل فى شك المخاطب كما تستعمل أما التفصيل المجمل الواقع فى ذهنه فترى (قوله بوقوعه) أى فى المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع فى المستقبل (قوله فلم يتعرض له) لك ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع فى العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له فى مقام الفرق بينهما العدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شئ وهو أن عدم الجزم بلا وقوع الشرط فى اذا بمعنى أنه منتف وفى ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك فى الحقيقة تأمل يس أى فعدم الجزم بلا وقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أى ولأن أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب) انما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيمة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا اما بأن يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع واما بأن يكون وقوعه لابد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله موقعا لان) أى حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لان أى تجوزا أطول بأدنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله

أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع فى كلام الله تعالى على الاصل الاحكاية أو على ضرب من التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ويفترقان فى الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولأن أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به فى الغالب (موقعا لان و) لان أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل

هپنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرد عن الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو اللاوقوع فتدبر (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة الا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشآمتهم وسبب حدوثها اهم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بأنها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هناك من الاجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لانه أيضا كالواجب الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى أو ما هو بمنزلته كالنوع اذا أريد به نوع ما ثم فقوله بخلاف النوع أى المعين كما فى سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتنكير انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى أنها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو امارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل فى قوله السابق لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بأن يبين أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل فى غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغى ان يقال انها قد تستعمل فى الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى أن يكون مشكوكا بل لا ينبغى الا أن يكون مجزوما به وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليتأمل يس (قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الامثلة المذكورة والا فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا الذى هو خلاف أصلها أيضا لان أصلها ان تستعمل فى الامور المحتملة (قوله خوفا من السيد) لكونه أوصاه ان لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا

هپنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جدب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جئ فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع بخلاف النوع وجئ فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل ان فى) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

التجاهل بعد من علم المعانى اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ماقيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وأتى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المتكلم فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجر يس وكتب أيضا قوله أو لعدم جزم الخ هذا ومابعده اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعده تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملاينة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب ربما يشعر بأنه خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت وكذبته أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل) للتقرير أى لا تقدر على مايدفع تخلتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله لمخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل يفرق بين النظرين ذو الفضل اهـ أطول (قوله كقولك لمن يؤذى أباه الخ) لك أن تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فى ان فتدبر (قوله أى لتعبير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والا فقد يكون التعبير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كما فى الاطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصوير المتكلم للمخاطب أى تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أى الذى فى شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما فى قولك ان كان أباك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقلع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اهـ (قوله كما يفرض المحال) يعنى كما ان استعمال ان فى المحال المحقق شائع كثيرا استعمل ههنا فى المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الاغراض) كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا مانصه يسوى بينه وبين الممكن فى الاستعمال أطول (قوله أى انم ملكم فنضرب الخ) أشار بذلك الى أن الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية

لجزالة

(أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى اباه ان كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى لتعبير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على مايقلع الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه) أى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن

لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب التقدير فى أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى
بدليل أنه جزم فى قوله تعالى أفأمن أهل القرى انه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده
عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف
تنبيها على اصالتها فى التصدير فان اخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فأين
تذهبون فأنى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنرى (قوله ومافيه الخ)
عطف خاص (قوله أى اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى
مفعول له أى اعتبارا لاعراضكم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلل وعلى الثالث حال بمعنى
الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فأين جزاؤه قلت الجملة الشرطية
وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ماقبلها دليل الجزاء سم أى
لجزاؤها محذوف لدلالة ماقبلها عليه وقيل ماقبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم
(قوله فيمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام
وقراءة الفتح تدل على أن الاولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجريدها عن الشك لان
الاولى توافق القراءتين كذا فى يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا
كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة فى أنه
ينزل أولا منزلة المحال ثم ينزل منزلة مالا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدريج أبلغ فانه
لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكتة مطلوبة ع س سم وقوله أبلغ أى فى
التوبيخ (قوله لتنزيله الخ) حاصله ان فى مثل ذلك تنزيلين الاول تنزيل المقطوع به منزلة
المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أى اسكات
الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك
اطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازم مسلم الانتفاء كما فى آية وان كنتم فى ريب
أو لازما قاطعا رجاء تمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على أن المراد
فأنا أول النافين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فأنا أول المطيعين لذلك الولد
لو كان لكنه لم يكن فأعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب
العدمى على الوجودى الا أن يقال يجوز ذلك باعتبار قلة الافراد وكثرتها أو باعتبار
الاصالة وعدمها نوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الاتصاف على ما فى المطول لكنه
لا يناسب ماسيقرره فى الآية الآتية وكتب أيضا مانصه أى الذى هو موقع لان (قوله
على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه
سيتصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) بمعنى
أن عمرا مشكوك فى قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وان كان بعضهم
غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن

ومافيه من الامر والنهى والوعد
والوعيد (صفحا) أى اعراضا
أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان
بالكسر) فكونهم مسرفين أمر
مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد
التوبيخ وتصوير أن الاسراف من
العاقل فى هذا المقام يجب أن لا
يكون الا على سبيل الفرض والتقدير
كالمحالات لاشتمال المقام على
الآيات الدالة على أن الاسراف
مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل
أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان
كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم
يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة
مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبكيت كما
فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد فأنا أول العابدين (أو تغليب
غير المتصف به) أى بالشرط (على
المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى
الحصول لزيد غير قطعى لعمرو
فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله
تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا
يحتملهما) أى يحتمل أن يكون
للتوبيخ والتصوير المذكور

ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو اذا لامسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال فى الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما فى عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر تأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو فى تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية معه والهجر الجميل الذى لا اذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما فى الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه أى الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالى فى الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل فى هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول فى أصل الجمال مع أنه قيد بأنه غير جميل وأجيب بأن عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب فى الدنيا وبأن التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن فى جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول ورجح الشارح فى مطوله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أو فأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن اتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل

وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا
(وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة
(وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أى فصبر جميل (أجمل أو فأمرى) صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى أحدهما

كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا) فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده بفرض لما ذكر والتبكيت فى فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه ع ق (قوله والتغليب يجرى الخ) قال فى المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازا فى تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هى صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة فى الذهن أو فى الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه وتبعه السيد بأن الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله فى فنون) أى فى أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جعلت ابتدائية أى ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما فى المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أى من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع س سم (قوله الصفة المشتركة) وهى القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال فى العروس فى تسميته هذا تغليبا نظر انما فيه مراعاة المعنى وفى المغنى فى بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال فى أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا اننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما اه وفى رسالة الالتفات لمولانا كمال باشازاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان فى لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا لجانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم

والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

وترجيحاله على جانب غيبته الثابت له فى نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اهـ بحروفه وفى عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التى فى قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه فى المعنى) لاتحاده معهم بالحمل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله فى مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما شهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه مجازى بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر فى شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية مختلفى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا مما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية أى أهلها ولا يقال واسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل فى محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله فى محل آخر لوجود تلك العلاقة الا ترى أن النخل تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل فى المزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة فى الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده أنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فتدبر (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبى

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها لشدة صقاله انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة فى المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد وقال التبريزى يجوز أنه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا تجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضا القمران فى العرف للشمس والقمر فتدبر يس ببعض اختصار (قوله وذلك) أى كيفية التغليب (قوله بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق فى اللفظ يكفى فى التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفى ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفى الاتفاق فى اللفظ ولو كان حقيقة فى كل

فلا

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) اى من التغليب (أبوان) للأب والام (ونحوه) كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة

فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فما سمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وان باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضا ما نصه ينبغي أن يعلم أنه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا أن يكون لفظ الاعلى أثقل أو يكون مؤنثا مع تذكير الادنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر وأشرف من المخاطب والمخاطب أكثر وأشرف من المتكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة الا لنكتة كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمرا أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكتسمية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعا ذا الشمالين وليس هو ذا اليدين وان وهم الزهري في ذلك لان ذا اليدين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب الشمال مع أن اليمين أشرف لان مخالفة العادة انما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لان الالف اخف من الياء فلا ايراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أي دون المادة فان مادة القنوت تكون في الذكر والانثى (قوله وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أي وفي الهيئة أيضا اذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القائمين لكن ارتكاب المجاز في المادة في مثل أبوين لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشيئين الى مادة الآخر حفيد بايضاح وزيادة ويظهر أنه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا لو اشترط في التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة في كلا الشيئين فان يكتف بكون اللفظ في أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن تجوز في نفس هيئة التثنية انما التجوز فيما بني عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغير ويحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا في الفنري وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بأن التعليق جعل الشيء متعلقا فالجعل في الحال والمتعلقية في الاستقبال وتعلق الظرف بالمتعلق الذي تضمنه التعليق لا بالجعل اه ملخصا من الاطول والفنري (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغي

والصيغة وفي مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أي ان واذا (التعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) بمعنى حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى أنك اذا قلت ان دخلت الدار فأنت حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في الاستقبال (كان كل من جملتي كل) من ان واذا يعني الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال

فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل الى الخبر أولا كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح يحكم بأن الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق أن الشرط فى قولك ان جاءك زيد فأكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما أن القيد فى أضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذا فى الطلبى فالشرطية التى جزؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب ثم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ماذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ماذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية من أنها بين المركبين أو فى الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعلية بل يقتضى مايدل على الحدوث ومنه الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستمرار التجددى تأمل أجاب الاستاذ بأن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوته أى المفيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل مايحصل يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا خارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون جملتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لنكتة والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل أن هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئلة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بأن جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون اسمية فيكون مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لا ذا على القول بأنها لا تختص بالافعال سم (قوله معناه ان تعتد باكرامك اياى) أى ان تعدد اكرامك اياى على وتمن به على (قوله الآن) هو وامس ظرفان للاكرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتد باكرامى اياك) أى أعده انا وكتب أيضا مانصه بصيغة الامر أو المضارع كما فى سم (قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) أى وقد استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصدفين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله فى غير الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا أما الشرط

فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول مايحصل فى المستقبل

(ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى أن الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احداها اسمية أوفعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو

وان كنتم فى ريب فان كنت فى شك كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التأكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله

فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ماهو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك بأولانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما أشار اليه فى اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا

فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم فى ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أى فى المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الامع المستقبل تأمل سم وأجيب بأن المعنى وان كنتم فى ريب أى واستمر الى وقت الخطاب للعلم بأن من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام فى الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال يس وربما يشعر قوله ولا يذكر بأن له جزاء محذوفا وهو ما يقتضيه كلامه فى تذنيب الباب السابع لكنه فى بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله وفى غير ذلك قليلا) أى وتستعمل فى غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله فيا وطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوّت على المقام فى وطنى فليطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفى الفنرى مانصه قوله فلينعم دال على الجزاء وهو محذوف أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ بالضم أونعم كعلم أى صار لينا والبال القلب اه وفى يس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فلينعم على صيغة المجهول سيرامى والبال نائب فاعل يس (قوله فى معرض) أى فى صورة سم وكتب أيضا مانصه على وزن مسجد موضع عرض الشئ أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعل بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى فى الحال أو الماضى (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ماله سبب واحد نوبى (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها بعضد بعض فان الشئ اذا قويت اسبابه يعد حاصلا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى فى ترتب ثمرة الوقوع فى الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذى يظهر أن فى عطف العام على الخاص بأو ما فى عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان محصله أن فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سهوا بينا) لانه خلاف ما اشار اليه المصنف فى اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه لا يستقيم لان كون ماهو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرده سببا فى المخالفة والالزم المخالفة فى كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز فى قوة الاسباب وليس

(أو التفاؤل أو اظهار الرغبة فى وقوعه) أى وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة) فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى الطالب (اياه) أى ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) أى على استعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بأن القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها وأيضا دلالة الشرط

كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون قسيما له قاله النوبى (قوله أو التفاؤل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيأ فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابراز السرور فيكون بذلك مناسبا للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال فى الاطول أو للرغبة (قوله أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أى الظفر (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاؤل فتحت التاء لان حصول التفاؤل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى وزاد بعضهم أنه على جعله مثالا لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اهـ و يؤيده قول الاطول أو التفاؤل من السامع أو اظهار الرغبة فى وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اهـ (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى لا تتأتى فى حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع فى كلام الله تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب فى حقه تعالى قاله يس (قوله فى حصول أمر) أى مستقبل سم (قوله يكثر تصوره) أى حصول صورته فى الذهن (قوله فربما) لعلها للتكثير أى فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه) أى الى الطالب (قوله حاصلا) أى فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجرى فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة فى الوقوع) معنى اظهار الرغبة فى حقه تعالى اظهار شدة رضاه بارادة التحصن فهو مجاز فى لازمه وقيل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا فى الفنرى (قوله فتياتكم) أى اماءكم وقوله على البغاء أى الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره فى المطول بيقتضى أى يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتى (قوله أجيب بأن القائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالى على الزنا وأيضا اذا لم يردن التحصن لم يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه اهـ سيد أى فالشرط لموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اهـ ع ق (قوله فائدة أخرى) أى سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم اهـ ع ق (قوله المبالغة فى النهى عن الاكراه) أى لما فى ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أى مع شدة ميلهن وشهوتهن ومع نقصهن وقوله فالموالى أحق بارادتها أى لكماله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أى فالمقصود من القيد توبيخ الموالى فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالى أحق بارادتها أى فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أى وأقول فى الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بأن القائلين

الخ

الخ لابيان فائدة أخرى للشرط وليس في قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع و يكفيه ماصرح حوابه من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراضان للعفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أى عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ماقابل النص (قوله بأن ينسب الفعل الخ) لابد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ماقصد والا فقولك جاءنى زيد مريدا ابنه ليس من التعريض فى شئ يس (قوله ولقد أوحى اليك الخ) فى التعريض فائدتان الاولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله اذا كان الاشراك محبطا للعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لايقولون بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية ان الكفار لايستحقون الخطاب كالبهائم ففى ذلك غاية الاذلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبى) الحصر على تقدير حصوله اضافى أى لا امته والا فغيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوى سم و يس وقيل استعمل ضمير المخاطب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد مانصه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أى فى جميع الازمنة (قوله لكن جىء الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجىء بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه أنه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لاتصح لانها للامور المشكوكة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون فى مثل ذلك ان لتنزيله منزلة مالاقطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضى) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل) أى من النبى وقوله فى معرض الحاصل أى منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أى الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بأنه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله ان شتمنى الامير لاضربنه) تعريضا بأن من شتمك يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لمازعمه الخلخالى من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك فى الماضى ولغيرهم وذا يحصل بصيغة المضارع أعنى لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولاطائل تحته فترى سم وقوله لمازعمه الخلخالى أى بناء على توهم أن التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لامن صيغة الماضى وعبارة غيره ووجه الرد أنه لايتعارف التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل فى المستقبل لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ماوقع لا ماسيقع وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضى لانه على خلاف الاصل فلا بد من طلب وجه لارتكابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أى الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشراك فيما

على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى أو للتعريض) أى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لماذكروا ما للتعريض بأن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضى ابرازا للاشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما اذا شتمك أحد فتقول والله ان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى أنه لامعنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله ولما كان فى هذا الكلام

مضى باعتبار أنه اذا رتب العقوبة على فرض اشراكه فى المستقبل فهم منه أن كل اشراك
كذلك وان من صدر منه فى الماضى يستحق العقوبة يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى
دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع
خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فالما يوهم من أن التعريض يحصل بصيغة
المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح وأما ما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب
كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على
الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط
ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافى بين المقتضيات لجواز تعددها
على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط هو التعريض فنرى
وسم (قوله فى التعريض لافى الخ) عبارة الاطول ونظيره فى التعريض مع ما بينهما من
التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز فى معرض الحاصل دون
الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب
لان هذا الحكم فى حقه متحقق بخلاف ومالى لا أعبد الذى فطرنى فانه محض تعريض
اه (قوله قوله تعالى ومالى الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم
التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات
والجواب أنه صالح للالتفات بأن يكون قوله ومالى لا أعبد الذى فطرنى مستعملا فى
المخاطبين بأن يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعريض بأن يكون
مستعملا فى حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما فى الموضعين وأما
الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظنى فى الجملة ووجهه أنه على
التعريض يبقى قوله تعالى ومالى لا أعبد الذى فطرنى على حقيقته لان التعريض لا يكون
الا بالمعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى نعم على القول
بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازى يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال
ومالى لا أعبد الذى فطرنى فى المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن
التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتحد
المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ
منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله أى ومالكم الخ) ليس
المراد بيان المعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو
المتكلم حقيقة الا على جواز التعريض فى المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا
التعريض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ
ويعين ذلك قوله الآتى حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتى
فى التعريض السابق أى فى قوله قال السكاكى أو التعريض الخ فهلا عمم تأمل سم وعبارة

نوع خفاء وضعف نسبه الى
السكاكى والا فهو قد ذكر جميع
ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظير
لئن أشركت (فى التعريض) لا فى
استعمال الماضى مقام المضارع
فى الشرط للتعريض قوله تعالى
(ومالى لا أعبد الذى فطرنى أى
ومالكم لا تعبدون الذى فطركم)
بدليل) قوله تعالى (واليه ترجعون)
اذ لولا التعريض لكان المناسب
أن يقال واليه أرجع على ما هو
الموافق للسياق (ووجه حسنه)
أى حسن هذا التعريض (اسماع)
المتكلم (المخاطبين) الذين هم
أعداؤه

عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه على الوجه الآتى أطول وهذا الايرد على ماصنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض فى ومالى الخ اذ الامر المسمع فيه حق فى الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريده لنفسه ع ق (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا فى الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط فى كلامه اما الاول فلان التعليق فى الحال لا فى الماضى وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق بأمر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أى حقيقة فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فمعناه هنا غير معناه فى قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا الان ذلك أغلبى من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بأن قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهى للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أى مع القطع بانتفاء الشرط الذى يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ اى الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فمدلولها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضى فى تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين فى الماضى من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا فى المغنى اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفريع لا يوافق قوله الآتى بل معناه الخ فلعله بالنظر لما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهى لامتناع الخ) أى مفيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا التعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو

(الحق) هو المفعول الثانى لاسماع
(على وجه لا يزيد) ذلك الوجه
(غضبهم وهو) أى ذلك الوجه
(ترك التصريح بنسبتهم الى
الباطل ويعين) عطف على لا يزيد
وليس هذا فى كلام السكاكى اى
على وجه يعين (على قبوله) أى
قبول الحق (لكونه) أى لكون
ذلك الوجه (أدخل فى امحاض
النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم
الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أى
التعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا (فى
الماضى مع القطع بانتفاء الشرط)
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى
أكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع
القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء
لامتناع الاول أعنى الشرط

ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول كذا فى الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجعه (قوله يعنى الخ) هذا يوافق ما يأتى عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة) أى أسباب تامة كل واحد منها كاف فى وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أى بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهى لامتناع الاول الخ) الحاصل ان فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى على العكس مما قبله رابعها انها لبيان استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه سيرامى (قوله انما سيق الخ) أى لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتى كليا لانه لا يتأتى فى نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا فى نحو لو كان لى مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فعدلوا الى اللازم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم فى نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعى أن المراد اللزوم ولو جعليا أو ادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بأنه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية سم (قوله أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ) أى كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان فى نحو قولنا لو جئتنى لاكرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه انها للدلالة على أن انتفاء الثانى الخ) حاصله انها للدلالة على أن الامر فى الواقع كذلك أى ان انتفاء الثانى فى الواقع سببه انتفاء الاول اما بناء على انحصار سببه فى الاول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بأن يكون انتفاء الثانى فى الواقع لانتفاء الاول وأن تكذب اذا لم يكن كذلك بأن لم يكن انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى مع أنه ليس كذلك فلا يكون ماذكره أيضا كليا فلا فائدة فى العدول اليه كما فهمه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الاول علة لانتفاء الثانى فى الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية وبكل صورة يكون

يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشئ أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم * وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول أنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو

الشرط معـ لولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن أن يقال امثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما في سم عن الفنرى وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء أمرين فى الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثانى بسبب انتفاء الآخر وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شئ وعلم انتفاء سبب له فلا يستدل على انتفاء ذلك الشئ بانتفاء ذلك السبب وهذا ما نفاه الشارح وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامى سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أى فى الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) أى فى الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أى لم يلتفت الجمهور لما ذكر فى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة فى العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجوده على سبب) أى فى الخارج (قوله لأن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أى لكون معناها الدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالى فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالى مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافى ما قالوا ان فى لو اغناء عن استثناء نقيض التالى وفى لما عن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا ينافى صحته فيكون تأكيدا (قوله قال الحماسى) البيت الحماسى منسوب الى الحماسة وهى فى اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبى تمام حبيب بن أوس الطائى جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسى يراد أنه مذكور فى ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسى بأن قيل قال الحماسى فالمراد به أحد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب فنرى على المطول فى غير هذا المحل وقيل الحماسى من يتكلم فى الشجاعة (قوله يعنى ان عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب فى عدم طيرانها ع ق (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعايا للممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أى أهل الدولات الماضية قال فى المختار الدولة فى الحرب أن تغلب احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم فى المال يقال صار الفئ دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات

بسبب انتفاء الاول يعنى لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعنى انها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ماهى الاترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لاكرمتك لكنك لم تجئ أعنى عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسى

ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعرى

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتـداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما فى المال والحرب وقال يونس والله ما أدرى ما بينهما اه (قوله كانوا) أى أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل فنرى ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أى هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامى استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر فى القرآن والحديث واشعار العرب ومنثورهم وعلى قاعدة المنطقيين اكثر فى استعمالات أرباب التأليف خصوصا فى كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء فى الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر فى استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفى استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالى فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا الخ أى جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهبا عبد الحكيم (قوله ان ولو) زاد فى المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أى اداة اللزوم سواء كانت ان أو لو أو غيرهما كاذا وكلما (قوله لحصول العلم) أى لاكتسابه (قوله فهى عندهم للدلالة الخ) قد يفهم منه أن معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد ان معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامى فى بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثانى الخ) أى كما اذا استثنى نقيض التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهى هنا للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثانى فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود الا أن يقال اقتصر على ماذكره لانه أغلب أو على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) أى كما التفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد فى الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود بمعنى الاتيان والمجىء لا من الايراد أى أن هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أى الاصل الكثير فى اللغة والا فالاستعمال الثانى

* رعايا ولكن ما لهن دوام *
وأما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو أداة للزوم دائما وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج ماهى وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ماذكرنا من اسرار الفن وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها فى الشرح
اذا كان لو للشرط فى الماضى

أيضا لغوى ولبس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وجريانهم عليه يس وبهذا يندفع ماقيل لاوجه لحمل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع أفاد ذلك بلا خفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى فى جملتيها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ما قاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جار الله الى أن الاسمية فى الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكان المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايثارا لما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله فى جملتيها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ما صرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذنيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقد مر نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تناكحوا تناسلوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الواو بمعنى أو كما قاله النوبى وفى الاطول ما يفيده (قوله لقصد استمرار) أى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار التجددى والمراد

(فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين وانى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لوقعتم فى جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

قوله ولو يكن الصواب يكون اه

الفعل اللغوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بأن يكون المعنى لقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفى القيد كما فى الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لوقعتم فى المشقة فيفيد أن أصل الاطاعة موجود وان يعتبر تقييد النفى بالاستمرار كما فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمر فقيد الامتناع بكونه مستمرا أى فى الكثير فلا ينافى انه أطاعهم فى القليل فيكون النفى على الثانى منصبا على المقيد والمراد بالنفى هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز اشارة الى رجحان الوجه الاول فى المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنتهم أى وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على احد وأما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضرة اه سيد وقوله فظاهر أى لان النفى فى الغالب اذا توجه الى مقيد بقيد كان مورد النفى هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله واما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم فى بعض ما يرونه حاصلة أيضا على الوجه الثانى ومفهومة منه بسبب القيد المذكور فى الآية أعنى فى كثير والمعنى على الوجه الثانى امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم فى كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم فى القليل وقرر بعضهم ان بعضهم رجح الثانى لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم فى الكثير لان المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم فى كثير فيثبت نفس اطاعتهم فى كثير وفى ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام ان علة انتفاء العنت هى استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفى استمرار الاطاعة وهو لا ينافى ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة فى البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفى أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثانى بل الواجب نفى استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة فى البعض موجود على الوجه الثانى أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد

مبنى على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بأن ترجع المبالغة الى نفى الظلم تأمل سم (قوله لانفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفى يتوجه الى القيد فى الكلام انها تفيد نفى التأكيد لان ذاك اذا اعتبر القيد سابقا على النفى انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفى لانفى التأكيد والدوام لانه يفيد أن المنفى انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه لو أريد نفى التأكيد لم يكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدوث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزئ بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقتا فوقتا أى كما أريد بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين ان الاستمرار فى الاسمية فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين والمراد به لازمه وهو انزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا أن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم قال فى المطول والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اهـ أى فيستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لان لو التى للتمنى تدخل على المضارع اهـ (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم يعنى أنهم وقفوا للنار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فأما الوجه الثانى فى كلام

ا الاستمرار امتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لانفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها

الزجاج فهو عين الوجه الثانى فى كلام الشارح وأما الوجه الاول فى كلام الزجاج فهو غيره فى كلام الشارح وأما الوجه الثالث فى كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذلم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التى فى قوله أو ادخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله فى المطول أو ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اهفقوله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاول وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس وفى نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح وفى الاطول اذ وقفوا أى حبسوا أو اطلعوا أو أقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو أطلعته على ما فى القاموس (قوله هى تحتهم) جملة حالية والضمير عائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تقصر العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيله منزلة الماضى لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لا محالة وأما فرضه شيئا فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فأمر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولو ترى أنت لترى أمرا عجيبا فدخول لو تجعل ترى بمنزلة الماضى فى تحقق أصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التفصى عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح فى قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجعه (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عن لا خلاف) أى تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أى رؤية الكفار فى تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة عما فى المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب أيضا ما نصه بمعنى أن فى العدول الى المضارع تنبيها على

حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها الاطلاع اهى تحتهم أو ادخلوها وجواب فعرفوا مقدار عذابها لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع (عمن لا خلاف فى اخباره) فهذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان بالماضى لكن عدل

أن لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فأتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا ما نصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضي في تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضي) أي الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضي سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحققه منزلة الماضي (قوله هذا الامر) أي رؤيتهم في تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكنك ما رأيته) اشارة الى معنى لو سم (قوله كما في ربما يود) لا يخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع ما فيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يود لكان أولى أفاده في الاطول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أي فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال في المغني ان في المذهب الاول تكلفا فراجعه ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أي معنى نوبي (قوله لانها للتقليل في الماضي) أي لان التقليل انما يمكن فيما عرف حده والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال ان ودادتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فما معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن ودادتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هي مستعارة للتكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأبي علي فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله في المغني والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمني في نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أي مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها في التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة في الثاني اللازمية (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين في موضع الحال أي قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لو للشرط والجواب محذوف أي لنجوا من العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أي لا لو كانوا مسلمين كما قد يتوهم لان لو التي للتمني للانشاء

عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضي الى المضارع (في ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمني

ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اهـ يس ولانه لا معنى لكونهم يودون التمنى (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كنا مسلمين لان هذه هى الوادة التى تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة فى ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع فى حلفه لافعلن ع س سم (قوله من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأى فكيف تكون للتمنى فلعل المعنى من جعل لو للتمنى أى لو التى تجعلها للتمنى جعلها هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا مانصه أى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا وهو يود كذا فى المطول (قوله أو لاستحضار) السين والتاء ليستا للطلب بل للتأكيد أى لاحضارها ويجوز أن يكونا للطلب كان المتكلم يطلب من نفسه الاحضار نوبى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأو لان استحضار الصورة فيه التنزيل أو هو عطف مغاير نظرا الى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضى تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعنى أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى المستقبل لكن نزل منزلة الماضى سعيا فى قضاء حق ما دخلت عليه لو واذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع استحضار الصورته العجيبة تفخيما لشأنها وهو حكاية الحال الماضية سيرامى وعلى هذا الابد فى الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضى وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ما قيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد فى كلامهم وانه خاص بالماضى وعلى هذا ففى الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله مما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعلل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبنى على ما صرح به فى المطول من أن شرط لو لا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول عن الماضى لم يبق مما يجوز دخوله فى حيز لو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أى الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به ما فى حضرة المخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أى الموجود منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشئ الماضى والشئ المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أى بلفظ المضارع (قوله لغرابة) أى ندرة (قوله أو نحو ذلك) كلطافة (قوله فتثير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورقته وثخنه وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله

حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين

(أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى أن العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى أرسل الرياح (استحضار التلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند

فلارادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغير الحصر والعهد فهذه النكتة لاتختص بالتنكير والجواب أن ذلك لايضر لانه لايجب فى النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اهـ ع س سم وبحث فيه يس بأن التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لايأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد مانصه كما اذا كان لتعريف الجنس فانه لايستلزم الحصر بل انما يفيده فى الكلام الخطابى كذا فى الاطول وكتب ايضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد أو كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب فى الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما فى المفتاح وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول مازيد الا كاتب الا أن يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أى يلقى الكلام نثرا وقوله وعمرو شاعر أى يلقى الكلام نظما (قوله أو للتفخيم) كان المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لايدرك كنهه والا فيمكن التفخيم بالتعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لايضر لان النكتة لايجب انعكاسها كما تقرر ع س سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على فخامة هداية هذا الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة ع ق (قوله على أنه خبر مبتدا الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا ع ق (قوله أو للتحقير) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير وقد مثل بنحو مازيد شيأ والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية ع ق (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاخصر ان يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهران مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بأن الوصف هنا محصل للفائدة لا أن الفائدة تكون به أتم اذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لافى نفسه وفيه نظر لان زيدا قد يكون صنما والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فلكون الفائدة أتم) قال فى الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم أن زيدا غلام ولا يعرف أنه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد أن يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من المخصصات) أى مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبا تقييديا يقتضى جعلهما من المقيدات افاده فى الاطول (قوله انما هو مجرد اصطلاح)

فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر) والتفخيم نحو هدى للمتقين) على أنه خبر مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو مازيد شيأ (وأما تخصيصه) أى المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون) الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة واعلم ان جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه

والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو المقيدات لكان صحيحا سم وكتب أيضا ما نصه أى اصطلاح مجرد عن المناسبة قال فى الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا للاضافة الى معرفة والوصف بها فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف اه وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف فى المعارف مخصصا كما مر فى بحث المسند اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أى والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) فى المطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتميز وجميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل وأجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوع الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلافادة السامع حكما على أمر الخ) لا خفاء فى أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما يفيده تعدية الحكم بعلى ففى كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعنى الخ) عبارة ع ق وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلو صح الحكم به معرفا على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يقول حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذى أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداله لانه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامنا فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اه وعبارة سم قوله يعنى الخ وجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهر اطلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسهيله جواز ذلك فى باب كان وان وحمل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب

انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجىء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند للمانع من تربية الفائدة (وأما تعريفه) أى المسند (فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة

(قوله

(قوله فى الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك وكم درهما مالك ومثلها جملة الصفة فى نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل فى جملة هى صفة وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين افاده فى الاطول (قوله بآخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتحدا فى المصدوق الخارجى وأما نحو قوله * انا أبو النجم وشعرى شعرى * فعلى تقدير شعرى الآن مثل شعرى القديم أى لم يتبدل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع ق ولا يكفى فى الافادة مجرد التغاير لوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أو لازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفى هذا تنبيه) أى قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا ما نصه دفع به شبهة أنه لا فائدة فى الحكم على الشئ بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير الى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمرو والمنطلق لكنه مفعول به لمعنى المماثلة المفهومة من انط نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو والمنطلق يستدعى حذفا والتقدير حال كون المنطلق منه معرفا الخ أى من عمرو والمنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثانى مع امكان جريانه فى الاول لان المضاف ينقسم انقسام ذى اللام وذلك لان الاصل فى الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضى استواء العهد والجنس بالنسبة الى ذى اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتى عن السيد خلافه والاسلم التعليل بأنه فى الاضافة اشد تأصلا منه فى ذى اللام وجوز فى الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ماهو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمتخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتى بل المراد به فى نحو المنطلق الاشارة الى شخص هنالك معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معينا عنده مشخصا له كما أن المراد بالجنس فى ذلك الحقيقة التى تعرفها بأنها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين فى الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أى المتن أى قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفى (قوله فما فى الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد أن يشار به الى غلام له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشهرهم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام فى أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كما فى قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى *

فى الجملة الخبرية (بآخر مثله) أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا ولم يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما فى الايضاح الى خلافه (وعكسهما) اى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو

والضابط فى التقديم أنه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو

وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه لم يبين ما اذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فتريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا اليه أطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى بزيد فى المثال الآتى وفى الاطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فأيهما) أى شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصة * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أى فتقول زيد أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة السامع أن الاخ متصف بأنه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا لانا نقول الامر المستحسن فى نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثانى) فهم منه أن الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا فى قصر الافراد وأما قصر القلب فيأتى فى المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمرو المنطلق زيد أى لا عمرو كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما فى السيد على ان المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) اى قصرا محققا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم وقوله أو مبالغة أى قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الامير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال

كيف صح قصر الجنس على فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا اماعلى مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حق ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلا بدمن التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولاشك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت لان المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للعوادث لاغير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو الله لاغيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله والحاصل أن المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام من قريش مثل بذلك فى المطول وكتب أيضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ماسيأتى (قوله وان جعل خبرا) بأن لا يكون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بهامن سم وكتب أيضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدا والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدا مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدا قال السيد قلت هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا أنسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا للقصرين وناقش السيد فى قوله هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدا أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدا فى الخبر (قوله والجنس) أى المقصور (قوله وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ق (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) أى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله وهو الواهب

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل أن المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب

ألف قنطار) أي اختص بالهبة للألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا ع ق (قوله اشارة الخ) لان قد سور للقضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لان هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع ق (قوله وان أمكن ذلك) أى بتكلف (قوله الظاهر) وهو ان التعريف في قوله الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على ما فهم من قوله فلا فادة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم بأحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فقابله الاسم ما يدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الأولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبى) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله وورد) تقرير الرد أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي أعنى ثبوت الانطلاق لشئ بل أريد به ذاته أعنى ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شئ بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك في المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو في معناه سيد على المطول وهو مبنى على مذهبه أنه لا يصح حمل الجزئى الحقيقى على شئ ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد فيمكن تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله وورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قبل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم أو ما في تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لفظى فنرى (قوله الشخص الذى الخ) لان الصفة

المبتدأ

ألف قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

اذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معانى كلام العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر (وقيل) في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبى) لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى قدس الله سره (ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة

المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلابد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص اه بحروفه وبحث الفنري في عدم صحة حمل الجزئي الحقيقي بما هو في حواشيه على المطول (قوله فللتقوى) أي تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فللتقوى أي فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص وسيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما في عبد الحكيم (قوله كما مر) أي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله هو ان المبتدا الخ) لو قال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعي أن يسند اليه شيء لكان أعم وأوضح ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر أنه يصرفها الضمير أولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح) أي لفظ (قوله لضميره) أي المبتدا (قوله بأن لا يكون الخ) أي وبأن لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به في الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتي على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا ما نصه أي في عدم تغييره في التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما في زيد قائم) مثال للمنفي ومثال الضمير المعتد به ما في قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدا فقد أسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدا وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) فيتكرر الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا لا يصلح لان يسند الى المبتدا ولا يكتسي الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير

صاحب الاسم) يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا (وأما كونه) أي المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوى وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدا لكونه مبتدا يستدعي أن يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح أن يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا

أو يخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
أن يجعل سببيا وأما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو أن
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل
اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت
قلب السامع بأنك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به
فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع
من الشبهة والشك وبالجملة ليس
الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد
الاعلام في التقوي والاحكام
فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به ومما يكون المسند فيه
جملة لا للسببية أو التقوي خبر ضمير
الشان ولم يتعرض له لشهرة أمره
وكونه معلوما مما سبق وأما صورة
التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني فهي داخلة في
التقوي على ما مر (واسميتها
وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني
أن كون المسند جملة للسببية أو
التقوي وكون تلك الجملة اسمية
للدوام والثبوت وكونها فعلية
للتجدد والحدوث والدلالة على
أحد الازمنة الثلاثة على أخصر
وجه وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط

الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يختص التقوي الخ يرد عليه أن تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على أن ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فتقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحققا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فتدبر باختصار وكذا في الاطول (قوله ويخرج عنه) أي عن التقوي المسند في نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبي بل أسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يجعل سببيا) لان المسند جملة اما للتقوي أو لكونه سببيا فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ) كان الشارح سكت عن رد ما ذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يفيد التقوي وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس وجه التقوي لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) في الحال أو في الاصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله لحديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أي الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أي الذي هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أي الاعلام بعد التنبيه وقوله يجري مجرى تأكيد الاعلام أي الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوي أي التثبت وقوله والاحكام أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) جواب أما في قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ (قوله ومما يكون الخ) شروع في سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشهرة أمره) أي حكمه وهو أنه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور أنه لا يفيد التقوي وعدم سببيته يس (قوله على ما مر) أي من أن التقوي أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا ضمنا فصور التخصيص تكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوي وان لم يقصد فكأنه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص أولا ولو قال وأما كونه جملة فللتقوي أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبي (قوله واسميتها الخ) أي المقتضي لايراد الجملة مطلقا اما التقوي أو كونه سببيا والمقتضي لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم (قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد ان تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه وزيد

(وظرفيتها الاختصار الفعلية اذ هى) أى الظرفية (مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل فى الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده (وأما تأخيره) أى المسند (فلان ذكر المسند اليه أهم كما مر) فى تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أى لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمى انا هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية (نحو لا فيها غول أى بخلاف خمور الدنيا) لان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة

اذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقى المحقق وعلى هذا فقس ع ق (قوله وظرفيتها) أى الجملة أى كونها ظرفا وقوله اذ هى أى الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففيه استخدام وفى قول الشارح بعد يقتضى أن الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب أيضا قوله وظرفيتها الاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعى حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل فى العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس فى الاسم الا الثانى فترى (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذى تردد نافى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب أن قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كليا ع س سم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذا الهم مكر فى آياتنا لان أما لا تنفصل من الفاء الا باسم مفردا وجملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى اذ هى أى كلمة الظرف ع س سم أو يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضا أن نفس الظرف جملة لانه قال اذ هى أى الظرفية مقدرة بالفعل فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيأ آخر ولا يخفى فساده أيضا لان الظرف لا يقال له جملة الا باعتبار متعلقه وتأوله ع ق على أن معنى مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فساده) لان الظرف عليه مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على المقصور وكان الظاهر أن يقول فلكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها مفروغ عنها فى النحو وان كان لذكرها فى هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله أنه مقصور الخ) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء (قوله أى بخلاف خمور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به فى بحث المساواة ردا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حياة للاختصاص من أن تقديم الخبر على المبتدا المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها

غول معدولة بل سالبة لامكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ماحقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليخصص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لايقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت أن في الآية تقديم ماحقه التأخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على مافي اللب أو المراد به التعجب أيضا على مافي مغنى اللبيب فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيد التخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صحيح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح بأن التنوين في حياة للتنويع فيندفع النظر الذي أورده في بحث المساواة فتدبر (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة) أي بالكون والحصول في خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف بنفي خمور الجنة أي بظرفية خمور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعني تقدير الكون والحصول في خمور الجنة فراجعه (قوله وان اعتبرت النفي الخ) أي هذا ان اعتبرت النفي في جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان الخ وكتب أيضا مانصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فتكون القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفي وهو لا جزأ منه فهي عليه أيضا موجبة وباعتبار العدول في الوجهين يندفع مايرد أنه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر فيفيد نفي حصر الغول في خمور الجنة لانفي الغول عنها وقد اعترض الاول بأنه اذا كانت لا جزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفي والغول مع التركيب وأجاب ع ق بأن الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر في صفة نفي مقابلها فالمتبادر من حصر الغول في عدم الحصول في خمور الجنة أنه لايتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفي قعوده لانفي قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر عدم الغول في الحصول فيها نفي اتصافه بعدم الحصول فيها الا بالحصول في خمور الدنيا

قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة لايتجاوزه الى الاتصاف بنفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لايتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا

وقرر الاستاذان في جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أي على الاحتمالين (قوله قصرا غير حقيقي) بل اضافي لانه في مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول لا يتجاوز الى ابن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولي دين) والقصر فيه أيضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بي أن لا يتجاوزه الى غيري وكذا قوله لكم دينكم معطوف (قوله ونظيره ماذكره الخ) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا تطابيره في التقديم (قوله الى الاتصاف بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافي وان أمكن الحقيقي الا أن السياق للاضافي وفي نسخة بعلى غير ربي ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاولى انه الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم (قوله لجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفي في جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم الغول وكدينكم وديني وكحسابهم وقوله على الصفة كفي خمور الجنة ولكم ولي وعلى ربي أي كالكينونة في خمور الجنة والكينونة لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون أنه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي أيضا لجواب مولانا يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة في خمور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى الغول فالقصر اضافي كما فيما اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس لخمورها صفة الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات اخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الفنري ان كلام المعين مما لا يعتد به مبني على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر وضعا فان أراد أنه قد يفيد بمعونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول علي كرم الله وجهه لنا علم وللاعداء مال * فتأمل يس أي فان معنى كلام علي أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف بللاعداء مقصور على المال أي ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا وان المال مقصور على الاتصاف بللاعداء اذ السياق يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) نبه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الحسم وكتب أيضا ما نصه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عند الحكيم وقوله وهو عدم التكرير اي لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا

فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ماذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى لجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يتقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب

يجب الرفع أيضا (قوله فى سائر كتب الله تعالى) أى مع انتفائه عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء الخ) علة للمنفى (قوله وانما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى دون أن يقول فى سائر الكتب وقوله لانه المعتبر فى مقابلة القرآن أى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط فالحصر اضافى كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهى تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع التقديم توهم الحالية وانهم لم يقدموا فى نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا اذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا فى يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على أنه أى المسند خبر لا نعت فالتقديم فى خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل فى خبر المعرفة هذا فى مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الامر اطول (قوله لا نعت) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور اعم من أن يجب للتسويغ أولا فان قلت لا مانع من النعتية فى مثال المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالاخبار به أظهر وافيد سم وقوله لا مانع من النعتية أى لو أخره لا فى هذه الحالة أعنى حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر فى محله تأمل وعبارة عبد الحكيم ولو قيل هم له لتوهم أنه صفة له توهما قويا لاستدعاء النكرة فى مقام الابتداء التخصيص وصلاحية الظرف لذلك وكون لا منتهى لكبارها خبرا له أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل فى المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم يرد الحصر يس (قوله كقوله) أى حسان يمدح النبى صلى الله عليه وسلم كما فى الاطول (قوله وهمته) الهمة الارادة كما فى المختار وتمدح ان تعلقت بمعالى الامور (قوله أجل) أى باعتبار متعلقها من الدهر الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فيه كان له هما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق أو فى الكلام حذف مضاف أى أجل باعتبار متعلقها من هم الدهر أى باعتبار متعلقها أو حذف

مضافين

في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على أنه) أى المسند (خبر) لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر الى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدا (كقوله

له همم لا منتهى لكبارها
وهمته الصغرى أجل من الدهر

حيث لم يقل هم له (أو التفاؤل)

نحو * سعدت بغرة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بأن (٢٧٣) يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيأ (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور فى (ببهجتها) أى بحسنها ونضارتها أى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتأخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر * (تنبيه * كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى باب المسند (والذى قبله) يعنى باب المسند اليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى فى المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى أن يجرى شئ من المذكورات فى كل واحد من الامور التى هى غير المسند اليه والمسند

مضافين أى من هم أهل الدهر أى باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هى الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبى صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البر أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك وتمامه وتزينت بيقائك الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب أنه يمكن تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز فى غير الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور أوساطها ح ف ولما فيه من ايهام تولده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر فى هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر فى المسند والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكيد والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ) فلو قال جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسند دائما) مالم يكف بما نحو قلما وطالما (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزنى وحاصل كلامه أنه لو قال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما اقتضى أن كلا مما مر يجرى فى كل فرد فرد مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجرى فى سائر أفراد الغير اذ من افراده الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى فى الحال والتمييز والتقديم لا يجرى فى المضاف اليه ولا يخفى أن ماذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين أى بل يجرى فى غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال المذكورة فى البابين يجرى فى كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منها يجرى فى بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك الاحوال فى كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها فى كل ما يصدق عليه الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان

الزوزني حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكرته أنا بقولي وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجرى الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى في كل واحد من غيرهما بسم (قوله ثبوته في شئ) ولو واحدا كما عبر في المطول (قوله لا يخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف أن تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فأريد افراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ح ف (قوله والملحقات بها) كالمجرور والحال والتمييز

(أحوال متعلقات الفعل)

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق أي في مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل المتعدى منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح أيضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فتدبر (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجرى في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر

فضلا عن ان يجرى كل منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما) أي في البابين (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

قد أشير في التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع قنرى أو يقال اشار الى أن القيد هو مناط الفائدة فكانه المتبوع فى نظر البليغ وفى الاطول التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفى مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من الضمير فى قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل فى الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أى المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أى ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتجه دون ما مشى عليه فى المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قنرى (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام فى الفعل المتعدى الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو ثبا تا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول افاده فى الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا الا انا نقول هو عبث

في أن الغرض من ذكره معه) أى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا

بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ماسيأتى فى جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذى هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) فرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ماقبل لانه يدل على ماصنعه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدى) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدى (قوله أى من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص فى التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتى ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اه سم والذى كتبه هو مانصه أفاد ذلك مع التعميم لا خفاء أنه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابى وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق فى قوله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق لهذا الدليل لا لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ماذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجاب بأن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه أحد ركنى الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أى فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغى أن يزيد أو مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التأكيد هنا قلت يكفى فى التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفى الخ يفيد ان فلانا يعطى يلقى الى من نفى الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أى دون الدنانير فيكون قلبا لما عند السامع (قوله اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها افنرى (قوله كناية عنه) أى معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك فى المثال الذى سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفى صحة التجوز ولم يقم عليه دليل

(فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أى ثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع افراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه اما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص)

ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دات عليه الخ) ولا بد للمعنى المكني أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) اذ المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص نوبي (قوله ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه مخالفا العبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح أطول (قوله خطابيا) أي يكتفي فيه بمجرد الظن فالنبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعي وكتب أيضا قوله خطابيا بالنسبة الى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غر) بكسر الغين أي غافل عن دقائق الامور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل الى حل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله كريم أي جيد الاخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو فعله واللئيم ضد الكريم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسرها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فنري باختصار (قوله بعلة ايهام) الباء سببية متعلقة بحمل واضافة علة الى ايهام بيانية والمراد بالايهام الايقاع في الوهم أي الذهن وفي سم الجام الايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه حف (قوله ان القصد) أي الالتفات أي التفات السامع (قوله ايهاما للمبالغة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله لجعل المصنف) اشارة الى أن غير المصنف خالفه وجعله اشارة الى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله الى قوله) أي السكاكي (قوله واليه أشار) أي الى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطابيا بالفتح) كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمي خطابيا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات أطول (قوله يكتفي فيه الخ) على تقدير أي كالذي بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير للمقام الاستدلالي (قوله لا استدلاليا) لانه اذا كان استدلاليا يفقد ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله

دات عليه قرينة أولا) بجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق أنه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة ايهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطابيا) يكتفي فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا

قيل فيه بحث من وجهين الاول أن الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى أن أثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى أيضا فافهم فنرى وأرجع فى الاطول اسم الاشارة فى قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفى مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر الاصوليون من الحنفية افادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا الآن نظارهم بحسب الاستدلال كذا فى خسرو (قوله وتحقيقه) أى تحقيق ما ذكر من افادة التعميم أى اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسر فى ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرّف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أى حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله سم (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعانى المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والاظهر فى الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم فى افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابى وذلك لا ينافى كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما فى الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أى افراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافى ما سبق فى هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكناية لان ذلك فى الكناية فى المفعول وهذا فى افراد الفعل قال أعنى الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمسامحة فقوله عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض وقوله غير مقصود أى أولا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا ما نصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة ع ق بعد تقرير الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذى ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتى يصح أن يجعل كناية عن عمومه فى نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا

(مع التعميم) فى افراد الفعل
(دفعا للتحكم) اللازم من حمله على
فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى
يعطى حينئذ يفعل الاعطاء
فالاعطاء المعرّف بلام الحقيقة
يحمل فى المقام الخطابى على
استغراق الاعطاآت وشمولها
مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد
المتساويين على الآخر لا يقال
افادة التعميم فى افراد الفعل
تنافى كون الغرض الثبوت
أو النفى مطلقا أى من غير اعتبار
عموم ولا خصوص لانا نقول

لا نسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم
في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحتري في المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه *

ان يرى مبصر ويسمع واع

أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطف على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته الامامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير

يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطي يوجد جميع أشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح اه وبهذا الحل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعني قوله ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي (قوله لا يستلزم الخ) أي لان عدم اعتبار الشئ ليس هو اعتبار العدم (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسمع ممن سبق منه دوي وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويجاب بأن المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافي جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحتري) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فمراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجو) أي حزن (قوله ان يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح أطول أي فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول يجدوا (قوله أي من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء الملازمة أي لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ حف (قوله بل لا يبصر الرائي الخ) أي من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازما من مطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامرين معا وأجيب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر الملزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حتى يعلم) أي ذو السمع وذو البصر وقوله أنه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم

بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما (٣٨٠) فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف

من اللفظ لغرض فأشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلوشاء لهداكم أجمعين) أى لوشاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه لما قيل لوشاء علم السامع ان هنالك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع فى النفس (بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو) قوله (ولوشئت ان أبكى دما لبكيته) *عليه ولكن ساحة الصبر أوسع* فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله *فلم يبق منى الشوق غير تفكرى* فلوشئت ان أبكى بكيت تفكرا* فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ماذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لوشئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لوشئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لوشئت البكاء لغرابته

أو خصوص لتتم مقابلته للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم انه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص فى التنزيل وانه انما ذكره فى تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطابيا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد وللاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما فى قوله والله يدعوا الى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار بعد الاخفاء (قوله كما فى فعل المشيئة) أى كالحذف الذى فى فعل سم وكتب أيضا قوله كما فى فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما) كالمحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق والا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علقت المشيئة عليه) أى به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أى عدم غرابة التعلق نحو فلوشاء لهداكم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز سم (قوله ولوشئت ان أبكى دما الخ) يعنى ان بى ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكى وقوله أوسع أى من ساحة البكاء سيرامى (قوله فذكره الخ) أى وان كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى سم فالنفى بليس مسلط على القيد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزمخشرى وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيرامى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا أن يقال ان فى الكلام تنازعا لان كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكى اما مذكور ان أعملنا الاول أو مقدر ان أعملنا الثانى والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول انه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى الا أن يجرى على مذهب من يجوز الحذف من الثانى كالاول تأمل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التكرى) أى فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة

لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكروهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما فى البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء الحقيقى فلا يصح بيانه بالثانى والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام مالم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد ابهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الافاضل وفى الاطول بعد قول المصنف ولو شئت ان أبكى دما لبكيته * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس لحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت ان أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى أنه لم يبق فيه غير التفكر ان يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا لأن يقول فلو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله غريب) أى مستحسن (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد ان أبكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مبهم) أى لم يبين فى اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينافى ماسبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكر) تفسير لتقييده حف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجربى (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر عدمى وهو أن لا يكون فى تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لان البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاعطاء فى النظير به (قوله ومما نشأ فى هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى لانه ليس التفكر ولا يرد ما التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تداوله

فعربت جفونى وعصرت عينى لسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول أبكى

والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لوشئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله

* لم يبق مني الشوق غير تفكري *

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر فافهم (واما لدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أي دفعت (عني من تحامل حادث) يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أي شدتها وصولتها (حززن) أي قطعن اللحم (الى العظم) .

الاستاذ في هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذاك اه (قوله والمراد) أي بقول المصنف فليس منه (قوله ان البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لان الكلام في مفعول المشيئة وتنصيصه والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هنا للغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال اذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتبطا بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكي تفكرا فحذف تفكرا للبيان بعد الابهام اللهم الا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولا آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الافاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصود اه بايضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال في قولة أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكر هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر اه وقد يفرق أيضا بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الافاضل لو اردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقي فاتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكرا) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لان القدرة على بكاء التفكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط أي دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق في مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله وكم ذدت) قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فتدبر (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة المميز أي كم مرة أو زمانا للادعاء الجهل بعدده لكثرته تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الاطول وفيه أنه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييز الكم الخبرية المفصول بينه وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أي زائدة في الاثبات على قول سم (قوله حززن) انما قال حززن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم سورة فتدبر ولانه ذكر الرضي أن المضاف يكتسب من المضاف اليه

الجمع

فحذف المفعول أعنى اللحم (اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (ان الحزلم ينته الى العظم) وانما كان فى اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم (واما لانه اريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا) أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد) بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (واما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار

الجمع كما فى نحو * وما حب الديار شغفن قلبى (قوله فحذف المفعول) فيه ان هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب فى النكتة أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شئ لا ينافى أن تحصل مع شئ آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س سم (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا أو غيره كما فى البيت الآتى فنرى (قوله ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بأن ذكر المفعول أولا لا ينافى ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل لانه نكرة أعيدت نكرة سيرامى (قوله اظهارا لكمال العناية) علة ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع س سم (قوله بوقوعه عليه) الاولى بتلبسه به أطول وقد مر وجهه (قوله كأنه) كأن هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أى قد طلبنا لك مثلا الخ) ففيه تنازع واعمال للثانى (قوله لا يطلب) أى طلبا مقترنا بالسعى والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمنى طلب وهو يتعلق بالمحال تأمل (قوله أى جميع عباده) الا أنه لا يجيبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الاول) أى قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الاول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثانى) أى والله يدعو الى دار السلام (قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكرة لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكير ما سبق أيضا لا يختص بمجرد الاختصار أطول (قوله لان هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذ لم يتقدم فى المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الاولى الاقتصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار فى سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظر مع قول المطول ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف فى قوله ويجوز أن

يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله في سائر الاقسام) أي باقيها كالحذف للبيان بعد الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ما مر في ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا في يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتي المثالين فان القرينة في الاول لفظ الفعل الذي هو أصغيت وفي الثاني جواب الطلب كذا في الاطول (قوله أرني أنظر اليك) فان قلت أرني من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلني أرا ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرني قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرائي لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عني لاني المحجوب حقيقة انظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم في المفعول مع حذفه يتصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر في الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بأن المقام الخطابي قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم في ذلك المقام ما لم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبارة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازما لانا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزومي وعند تقديره متعديا يجيء العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اه قال الفنري وقد دفعه أي دفع الشارح البحث السابق في شرحه للمفتاح بما أصله الفاضل المحشي يعني السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أي ولا دخل له في افادة التعميم (قوله للرعاية) أي المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن

في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أي أذني وعليه) أي الحذف لمجرد الاختصار (قوله أرني أنظر اليك أي ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء أحذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار (واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودعك ربك وما قلى) أي ما قلاك

الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذي هو الروي الا أن يقال في الكلام حذف مضاف أي على روي الفاصلة وكتب أيضا قوله واما للرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى انه يستر لفظها عن السامع يس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمعموله ويستغني عن ونحوه لان الكلام السابق مفروض في المفعول لانه الاصل في المعمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجري في الكل اذ لا يقال فانما جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله في التعيين) أي تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أي تأكيد هذا الرد) قال في الاطول أي تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد الخطا لان المؤكد في المتعارف هو المفيد الاول لا مفاده الا ترى انك تجعل في جاء زيد زيد الثاني تأكيد الاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أي تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطا الخ) أي وقد يكون للتعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل في ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الاحسن الخ) أي ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أي لان الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مأمور باكرامه أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما في الاطول أن افادة الاختصاص أيضا لا تجري في الانشاء الا بتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا ما نصه يقتضي أن في صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه في مبحث الخبر وبحث رد الخطا في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما لصنيع المصنف تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطا في الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطا في التعيين يكون لرد الخطا في اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وأيضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله في المشار اليه ليتم التعليل فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطا في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف أوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أي اختصاص نفي الضرب بزيد سم (قوله

وحصول الاختصار أيضا ظاهر (واما لاستهجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي عليه الصلاة والسلام (ولا رأى مني) أي العورة (واما لنكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أي مفعول الفعل (ونحوه) أي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (لرد الخطا في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا) وأصاب في ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا وكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا للمنطوق لا غيره نعم

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره

(ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطا واقع في الفعل بأنه الضرب حتى تردّه إلى الصواب بأنه الاكرام وإنما الخطأ في تعيين المضروب فردّه إلى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي عرفت زيدا عرفته (وإلا) أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أي زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ (وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لأنه قد يكون مع الجهل

لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الأطول قلت ألا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أي كما زيدا ضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولنا زيدا عرفت وفي قوة وأما زيدا عرفته فيحتمل للأمرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأكيد) أي ذو تأكيد وكتب أيضا أي فمضمون الكلام مؤكد بالتكرير سم (قوله وإلا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لأنه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أي ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد ويفهم منه أنه إذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص وإذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضي أن في زيدا عرفت تأكيدا وهو كذلك لأن التخصيص فيه تأكيد فبالتكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيد وإن كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذي اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار إنما يفيد الإثبات والتخصيص مشتمل على الإثبات والنفي والتأكيد موافق للمؤكد في المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا لجزئه الأول وهو الإثبات كان مؤكدا له في الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بأن يجعل الإثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالإثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيدا عرفته (قوله فلا يفيد إلا التخصيص) أي لا مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة إلى مجرد التأكيد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لأن المقدر هو الجواب والمذكور إنما هو مفسر والجواب لا بد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) في عقود الجمان وشرحه للجلال السيوطي أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لإصلاح التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم في الآية للحصر بأن الهداية المذكورة أعني الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدي نفعا لأن ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفي قوله قد يكون إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فمنازعته في كلية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لأنه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لأن هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين إضافيا بيانا لما خص به كل واحد من الجنسين بالقياس إلى الآخر لأن

كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق اللهم الا أن يدعى أنه لا يجىء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر فتدبر (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) أى وأصاب فى ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ فى هذا (قوله والتخصيص الخ) والذى عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقى الدين السبكى هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشئ وتقديمه له فى كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الاهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض فى الكلام لغير زيد باثبات ولا نفى وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل فى معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمرونى أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون أئفكا آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر فى اياك نعبد واياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقى الدين موافق فى القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبى حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا بلزوم التخصيص للتقديم كليا بل غالبا فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال فى الاطول أى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا فى تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتينى وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب حزازة أطول وفى المطول أن المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أى السجع من النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لان ما يسمى فى غير القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع فى الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كتعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبر ان ولحافظين اسمها فكأنه مبنى على

بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت فى افادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك

مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لالى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع) أي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد اقرأ باسم ربك) يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (وأجيب بأن الاهم فيه القراءة) لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه

أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني أن التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اهـ فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرناه ثم رأيته صرح بذلك فيما يأتي في قول المصنف ومنها التقديم ثم وهذا ظاهره يقتضي حصول التخصيص بتقديم المفعول الثاني على الاول في نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فتدبر (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر (قوله أي جميع صور التخصيص) الذي في الاطول أي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم اهـ فالذي ألجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أي بعده) انظر لم يقل أي غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل ثم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أي الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فتدبر (قوله ولهذا) أي للاهتمام والاولى ولهذا أيضا الثلاثية وهم اختصاص تقديرا المؤخر بنكتة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة في كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله) أي على طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل أول الامر بل الذي نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق بأن اقرأ الى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أي أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها

هذا جواب الكشاف (وبأنه) أى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده (ومعنى) اقرأ (الاول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول فى نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى آخذ للعطاء (أولان ذكره) أى ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان) لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أولان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكتم) أى يكتم ايمانه من آل فرعون

المتوقف على العلم بأصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه روعيت الاهمية باعتبار العارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ (قوله أى هو مفعول اقرأ الذى بعده) أى مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظيرا التركيب بالقلم كتبت أو بثيابى ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة فى الاصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظير التركيب بالخطام أخذت أى أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه يس (قوله كذا فى المفتاح) فيه اشارة الى أن فى الجواب الثانى شيأ ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا ايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة فى الكلام) أى لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فقط ما فى الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه فى أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفى ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر وهو ان الاهمية لا تكفى سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أى لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمعلول لعلله لا الكلى لجزئياته (قوله فى التقديم) أى فى علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أى القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع اغراض التقديم سم أى كالقاعدة الكلية فى مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدلك على ذلك قول الشيخ يجرى مجرى الاصل ولم يقل شيأ هو الاصل (قوله وجه العناية) أى سببها وقوله يعرف له أى لذلك الشئ معنى أى مزية واعتبار (قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ اى لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف فى بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعممها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم واندفع بهذا أيضا ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجى) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى لكليه (قوله لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى الخ) يعنى ان افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن

(فلم يفهم انه) أي ذلك الرجل كان (منهم) أي من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الاول أعني مؤمن لكونه أشرف ثم الثاني وهو من آل فرعون لئلا يتوهم (٣٩٠) خلاف المقصود (أو) لان في التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف

* (القصر) *

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو (حقيقي وغير حقيقي) لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بأن لا يتجاوزه الى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان أمكن أن يتجاوزه الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى صفة أخرى أصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) أي من الحقيقي وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة أخرى لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعني المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه

ويمكن

بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أي مع أن المراد افهام انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به

* (القصر) *

(قوله تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنيي القصر حقيقة اصطلاحية فتدبر (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه في الاظهر (قوله وفي نفس الامر) عطف تفسيري سم (قوله بأن لا يتجاوزه) أي لا يتجاوز الشيء الاول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه الى غيره هذا الشيء الثاني (قوله وان امكن الخ) أي امكانا وقوعيا الا مجرد الامكان والا فلو كان في الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقي والاضافي بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه أو الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر (قوله مطلقا) أي حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمتنع كذا في الاطول وقوله بل قد يمتنع نحو انما الله واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قد يمتنع (قوله صفات أخر) جمع هنا الصفات وأفرد في نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم قال يس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوي) أي المراد اخراج النعت النحوي لانه لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس وقائم في ما زيد الا قائم ليس نعتا نحويا كما هو ظاهر وان صلح في غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أي على حصول معنى في متبوعه وثبوته له بخلاف البدل في نحو صح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه

ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم بنفسه يدل على معنى فى الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه ايضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءنى زيد أخوك لانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس فى أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلى تكرير النسبة وقوله غير الشمول أى المعهود فى باب التأكيد وهو الذى بالالفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لان النعت النحوى اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله فى مثل أعجبنى هذا العلم) فى دلالة العلم على معنى فى متبوعه حتى يكون نعتا نحو يا نظر لان مدلوله نفس الموصوف وما فى يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الغنيمى مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ حيث أول الاخ وجعل صفة فحينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا الا أن يؤول بالكامل فى الرجولية فهو مشتق تقديرا وفى سم جواب آخر فراجعه (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغى ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أى مقدرة سم (قوله من الحقيقى) حال من المبتدا والخبر سم أى على القول بالجواز فيهما (قوله اذا أريد أنه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافى فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أى من البليغ المتحرى للصدق وكتب أيضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفى الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله لتعذر وان فسر التعذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة فى نفى وجوده والمراد انما نفى وجوده صادقا فهو نفى لصدق هذا القصر فلا ينافى تقسيم الحقيقى اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام فى وجود الادعائى منه وانما نفى وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشئ ظهورا لا يخفى على أحد فلا يأتى بهذا

لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم وتفارقهما فى مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أى غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد

القصر عاقل وحينئذ التعويل فى التقسيم على ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أى احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشئ لان منها ما هو خفى فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفى ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له فى المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لا عقلا على أنه كثيرا ما يراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال ما نصه فيه نزاع انظره فى يس وع ق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لا حصول مطلق شئ فلا يرد أن الدار لا تخلو عن شئ غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا فى قصر الموصوف على الصفة الذى جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا أبيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وما خاتم الانبياء الا محمد من ع ق (قوله أى بالثانى) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا فتدبر (قوله المبالغة) أى فى كمال الصفة فى ذلك الموصوف فتنفى عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت فى نفس الامر لغيره أيضا ع ق (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائى حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثانى ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر سم وفى العروس أنه من المجاز المركب وفى الاطول ومن البدائع الدقيقة أنه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ ما نصه فالفرق بين الحقيقى الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزلة العدم والثانى يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو ما فى الدار الا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فهذا القصر الاضافى ادعائى اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيه من سوى المذكور منزلة العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعنى ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشى يس (قوله من غير الحقيقى) منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى انظر يس وقد نازع فى الاطول عند

لتعذر الاحاطة بصفات الشئ) حتى يمكن اثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى (كثير وما فى الدار الا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى بالثانى (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيد فى حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد (والاول) أى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى

قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الاقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم أن دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه في عامله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به ونفي اشتراك التعلق بينهما اذا عهد هذا ففي التعريف اشكال قوي لانه يفيد أن في القصر الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون آخر يكون بمجرد اثبات الصفة قصرا الان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا سم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب ان المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفي الصفة الاخرى (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) قال الفنري اشارة الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ به واما مكانها فقيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى مع أن في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون ان تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسا يقال هذا دون ذاك اذا كان في مكان قريب من ذاك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما استعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطي حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوي المراعى فيه شرف

تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى أو مكانها) أي تخصيص أمر بصفة مكان أخرى (والثاني) أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله دون أخرى فان معناه متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل

أدنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل أن يقول ان أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشئ دون شئ والثانى التخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعنى بالاول التخصيص بشئ دون شئ (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف

غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت فى الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذى هو تجاوز شئ الى شئ أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له فى الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اهـ (قوله أدنى مكان من الشئ) الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالاضافة ومن فنرى (قوله اذا كان أحط منه) أى فى الحس والشهادة (قوله استعيرت) أى نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للمرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون دون استعمل فى المكان المعنوى بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسى (قوله فى الاحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو فى الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل تجاوز أى فى كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله فى كل تجاوز حد الى حد دون فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله وتخطى حكم الى حكم دون فى قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك بعضهم وفى ع ق وجه آخر فانظره بالهامش (قوله فاستعمل فى كل تجاوز حد الخ) وان لم يكن هناك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لنا أن نختار هذا الشق ونريد الاعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا كما يؤخذ من ع ق صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها فى الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال فى قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المنفى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الاطلاق والاجمال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله يعنى) انما أتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثانى لخفاء المراد بالاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة على المراد أفاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب أيضا قوله من يعتقد الشركة قال فى الاطول هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى أن يصح لخطاب من يعتقد

فالمخاطب بقولنا مازيدا الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة
(ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (٣٩٥) (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا مازيدا الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح أى المخاطب بالثانى اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها فى قصر الموصوف واتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة فى قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا مازيدا الا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين وقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد أن الشاعر اما زيد او عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشئ دون شئ قصر افراد والتخصيص بشئ مكان شئ ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا أن فى قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر فلا يخفى أن
فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر فان قولنا مازيدا الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشئ دون شئ مشتركا بين قصر الافراد والقصر

اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فمقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا مازيدا الخ) أى فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر الخ) قال ع ق لا يخفى أنه لو عبر فى قصر الافراد بلفظة مكان وفى قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة فى مكان مشاركة الاخرى فى الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الاخرى فى الانفراد والتعيين لكن فيه تكلف اهـ مع مخالفته لما هو كالاصطلاح (قوله من يعتقد العكس) قال فى الاطول هكذا كلمتهم وينبغى أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتنبئه للآخر وتنفيه عما أثبته له لقلب الحكم اهـ وكتب أيضا المراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم ع ق (قوله لقلب حكم المخاطب) أى تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفى البعض ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغى أن يدخل فى قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ فى الصفة التى اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س بقى أيضا ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما اسم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أى فالاولى حمل كلامه هنا عليه مطابقة وان احتمل أن يكون راجعا للتعريف فى قصرى الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع ق (قوله الامران الخ) أشار بذلك الى أن ضمير تساويا راجع الى معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين فى قصر الموصوف وللامرين فى قصر الصفة (قوله وغيرها) أى والاتصاف بغيرها أى على البدل لا الاجتماع وكذا يقال فى قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا (قوله مازيدا الا قائم) فى قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الا زيد فى قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أى تخصيص المتكلم شيئا بشئ ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذى هو الشئ ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر لان المخاطب فى قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أى بأن يراد مكان آخر ولو احتمالا (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ الخ) أى فجعله من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكم (قوله ولهذا جعل السكاكى) أى لكونه فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شئ بشئ

الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا مازيد الاشاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما أى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) أى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا مازيد الاقائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا مازيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ماصرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ماذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا مازيد الاشاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثانى فلان التنافى بحسب أعتقاد المخاطب

دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر جعل السكاكى الخ أى فعلى المصنف مؤاخذة من جهة مخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال فى الاطول ماملخصه خالف المصنف المفتاح لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما وانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه أن المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطا فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين برده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطا بالفعل (قوله الذى سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكى أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه أنه لا اشتراط فى قصر الصفة على الموصوف افرادا مع أنه يشترط فيه عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الابوة لزيد اذا لم يرد الاب الاعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وأجيب بأن المصنف تركه اما لندرة ذلك واما للتعويل على ظهور المقايسة كذا فى يس (قوله افرادا) أى للافراد أو قصر افراد فهو مفعول لاجله أو مفعول مطلق هذا هو الاظهر (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو مازيد الاماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمرو لا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافى ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثانى من يعتقد العكس فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلا باشتراط تحقق التنافى فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافى كما زعمه وذلك فى قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافى كما فى أحد قسمى قصر الصفة على الموصوف كذا فى يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا فى الفنرى والاطول وهو مبنى على كون افرادا مفعولا مطلقا أى قصر افراد أو مفعولا لاجله أو تمييزا فان جعل حالا من قصر أى حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمولى عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافى الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما فى موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن اقسام القصر) أى مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافى فى اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما ع س سم (قوله للفظ) أى

لفظ

لفظ المتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا مانصه أي وأيضا لو قلنا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلمه من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أي في الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين في الشرح) حاصله انه ان أراد ان اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها فاداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافي بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعر اه لكن في الاطول ان في الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أي من كل منهما على انفراده وليس المراد أنه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى أن الاعمية والاخصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الاعمية بحسب التحقق يعني أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم في قصر التعيين كون المخاطب شاكا في اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الافراد من يعتقد اتصافه بهما وفي قصر القلب من يعتقد اتصافه باحداهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شئ فيهما وعدم شرط شئ فيه لا أن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل في قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أي سواء كان حقيقيا أو غيره وفي الاطول أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفي اتفاقا فحمد وسيأتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف

معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس (وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أي قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب

عليه فلذا أطلق والا فليس غيرهما سوى أمكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند فى شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه فى بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفى والاثبات بخلاف غيره فان النفى فيه ضمنى ثم النفى والاستثناء أصرح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كذا فى الفنرى (قوله أو مازيد كاتبا بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفى دون الاثبات لانها بعد النفى تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو مازيد كاتبا بل شاعر معناه نفى الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفى الكتابة واثباتها لزيد اه سيرامى وكتب أيضا مانصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات قال الفنرى وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوز العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اهـ ولا يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول الناسخ لانه مثبت وهى لا تعمل فيه ولا انه خبر لمبتدا محذوف هنا وان نص عليه النحويون لان بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التى كلامنا فيها واعلم أن افادة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجمهور راما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد مخالفة فى النقل لما ذكرنا فاحذرها (قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد) اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فنرى (قوله اذا تحقق) أى ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أولا فالاشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطا الخ) أى لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة فى كلام البلغاء الخالى عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبيه على رد الخطا الخ لان كلامه فى قصر القلب ولان الايراد فيه أقوى فلا ينافى أنه قد يكون فائدة النفى التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هناك اعتقاد اشتراك حمل على الافراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين انما يشترط عند المصنف فى قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو على اعراب شاعر خبرا مقدما وعمرو مبتدأ مؤخرا الا على ان شاعرا مبتدأ وعمرا فاعل اذ حينئذ لا يجوز كما فى الاطول قال لانه بطل النفى فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اهـ وقد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لبطلان العمل) أى بتقديم الخبر كما فى المطول وهذا عند الجمهور والا فقد جوز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره وجوزه ابن عصفور اذا كان ظرفا

كذا

أو مازيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف والثانى بالعكس (وقلبا زيد قائم لا قاعد أو مازيد قائما بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطا فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفى القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن فى قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الافراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه

كذا فى الفنرى (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع أنه اورد للقلب مثالين واحدا فى الاثبات وواحدا فى النفى ويمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا نظرا الاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفى والاستثناء) فى الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءنى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال الا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءنى الا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والا لقيل جاءنى زيد فتأمل اه ببعض اختصار (قوله ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم) ليس لتعداد الامثلة هنا كبير فائدة اذ المثال الواحد نحو ما زيد الا قائم يضاف لما لا ينافيه كالكاتب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع فى قصر الصفة ولا يقال مثله فى العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال فى الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقدير ما أحد شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفى بالا لا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحد الا زيد على أن يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر فى زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على النفى فيما بعد الا فيتعين أن يكون المبتدأ مؤخرا أفاده فى الاطول (قوله والكل) أى من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد فى قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليلها أعنى قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفى والاستثناء مفيد اللقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شر أهرّ ذا ناب بما أهر ذا ناب الا شر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفى والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فأحدهما راجع الى ما بعده والآخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفى لما عداه وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار أطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) فى تعداد أمثلة قصره مامر (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين فى انما ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل انما فى قصر الافراد الا أن يقال انه قصد تبيين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله فى قصر الافراد وان كانت فى عبارة دلائل الاعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به) أى البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد)

أورد للقلب مثالا لا ينافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا (ما زيد الا شاعر و) قلبا (ما زيد الا قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (ما شاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك فى قصره) افرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفى قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفى دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد وأشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن الى أنه ليس بمعنى ما والا

حتى كأنهما لفظان مترادفان اذ فرق بين أن يكون فى الشئ معنى الشئ وأن يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك (٤٠٠) الشيخ فى دلائل الاعجاز ولما اختلفوا فى افادة انما القصر وفى تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قرآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى فعلى القراءة الاولى ما فى انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الا الميتة وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار

أى على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا فى قصر الافراد فى بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس فى كلام المصنف تصريح باستعمالها فى قصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على المنفى وانما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وافرادا فى اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطلاق) أى من غير تقييد وكتب أيضا أى من كل وجه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على الاطلاق اهع ق وسيأتى هذا فى قول المصنف وأصل الثانى أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده بالثانى ما والا وبالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أى من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم فى تصحيح دعاويهم (قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوفا والتقدير ان الذى حرم أى هو الميتة الله تعالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لان الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا والميتة بدلا منه أو مفعول محذوف والخبر محذوف أى ان الذى حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أى هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان ما حرم فى قوة المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من أن نحو المنطلق زيد الخ) أى من الجمل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر يس والسؤال والجواب فى الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب فى القرآت من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر فى الاولى من انما وفى الثانية من التعريف الجنسى (قوله والا) أى والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أى الاولى مطابقة لها أى للثانية لافادتها أى الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من حرم وفى نسخة وحرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثانى (قوله فى اختيار

كونها موصولة) أى حيث قالا وهو المطابق لقراءة الرفع لما مرّ فانه مبنى على أن ما موصولة اذلو كانت كافة لم تستند فى افادة القصر الى مامرّ فى تعريف المسند بل الى تضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء ان عاملة (قوله ولقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب (قوله انما الاثبات مايذكر بعده الخ) أى الحكم الذى يذكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفى المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لمعناهما ولاشك أن سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرحوا به فى انما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى مايذكر بعده) أى مما يقابله كما سيظهر وصرح به فى الاطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينتفى كل حكم سواه مطول ولا ينافى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ماعليه ابن مالك من وجوبه اذا أريد الحصر فى الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى الفعل نحو انما قات وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناه كما فى يس على أن انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج بجواز الفصل والوصل بناه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ماقاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع أبى حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله ولصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال الضمير مانصه فى مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بأن يكون المعنى الخ) أى وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لالفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى مايقوم أحد الا أنا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لاشاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيدا للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيدا ابداءة الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل مّا وهو هنا عن احسابهم على أنه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله ولهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست

كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما الاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) أى سوى مايذكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بأن يكون المعنى مايقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامى الذمار) أى العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى مالو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه وحريمه (وانما يدافع

الواو بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كأنه قيل أنا الذائد الحامي لاني شجاع مطاع قال السيرامي والقصر في انما محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب يس (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو في الاصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلما أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح فاندفع ماقد يقال في كلامه مصادرة لانه أخذ الدعوى في الدليل لان كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن احسابهم اصار المعنى الخ مبنى على تسليم افادة انما الحصر التي هي الدعوى (قوله وأخره) أي عن قوله عن احسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله لانه كان يصح الخ) لا يأتي الا على قول ابن مالك ان الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول الجمهور ان الضرورة ماوقع في الشعر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو مثلي على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل فتدبر (قوله وليست ماموصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا مانصه بمعنى الذي فلا يكون مما نحن فيه وان أفاد الحصر (قوله اذ لا ضرورة في العدول الخ) قد يوجه العدول بأن المراد الوصف أي ان قويا يدافع أنا كما أشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرين وغيرها فتدبر أي وما تستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا الاسما والمقام مقام مفاخرة وأيضا لو كانت موصولة كتبت مفصولة من ان (قوله أي تقديم ماحقه التأخير) سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت أولا كما في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل تأكيدا كما سبق تحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب ههنا الا أن يبنى على الاعم الاغلب فتدبر (قوله ماحقه التأخير) خرج به ماوجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الانسب الخ) في بعض الشروح أن قول المصنف تميمي أنا قصر تعيين اذا كان المخاطب يردد بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان يعتقد أنك تميمي وقيسي من جهتين اه وبه يعرف مافي كلامهم ويوافق مافي بعض الشروح قول المطول انه يصلح لاعتباره مقابلا لسلب التميمية فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين

(أنا أو مثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم صار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا وليست ماموصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ماحقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية

النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا فى يس فتعبير الشارح بالانسب لامكان صلاحية المثال لهما على ماذكر (قوله ان تنافيا) أى اذا جعلنا المعتبر فى النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا أى وان لم يتنافيا أى اذا جوزنا فى النسب اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام فى تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه فى الاصل توكيد فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكى والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفا كذا فى يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب اذ المخاطب فى قصر التعيين لا اعتقاد له بل هو شاك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلمى وجرام وعشراه وهو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أى بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لان الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفا على الرابع كما نبه عليه الشارح ففيه عطف معمولى عاملين مختلفين قاله فى الاطول (قوله بالوضع) الا أن أحوال القصر من كونه افرادا أو قلبا أو تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها لمعان تفيد القصر) أى اثبات المذكور ونفى ماسواه فى كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أى يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها لمعان تفيد القصر فان حرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفى ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما فى كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس مطول (قوله الا كراهية الاطناب) أى فى مقام الاختصار أو لتأتى الانكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما فى يس (قوله كما اذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال فى هذا المثال نص عليهما لان لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفى ويجاب بأن المراد بالنص التصريح وليس فى ذكر غير ونحوها تصريح بالمنفى بل هو مذكور مبهما اجمالا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل يس وقال فى الاطول وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفى كما اذا قصد القصر الحقيقى فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه اه (قوله فتقول فيهما) أى ردا على القائل ما مر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفى محل رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير فى لا غير فجعلها بحسب المعطوف عليه اهيس باختصار (قوله أى لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله

ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب (وفى قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أى التقديم (بالفحوى) أى بمفهوم الكلام بمعنى أنه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والاصل) أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الاصل (فى الاول) أى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك) النص عليهما (الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أى فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما فى الاول فمعناه لا غير النحو أى لا التصريف ولا العروض

أى لاعمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لاريب فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فنرى وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عدّ المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهى معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغى على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف فى المعنى اه وفى يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفى الجنس) والخبر محذوف أى لاغيره عالم أو معلوم له (قوله أونحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أى نحو زيد يعلم النحو لاغيره وهو زيد يعلم النحو لاسواه لكن لما كان الغرض الاهم من قول المصنف أونحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لاغير هنا فانه قد يتوهم اقتصر فى التفسير على رجوع ضمير نحوه للاغير تدبر يس (قوله مثل لاماسواه) فى الاول وقوله ولامن عداه فى الثانى (قوله والاصل فى الثلاثة الخ) قال الفنرى وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا فى مثل قولك مازيدا ضربت وماأناقلت اذا القصد به قصر الفعل على غير المذكور لاقصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت اه بقى أنه يرد عليه ماقاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو ماجاء القوم الازيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفى والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفى لانه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الافاضل بأن الكلام فى الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سينبه عليه يس وفى الاطول الاقتصار على المثبت فى النفى والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح فى حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعنى لا لمطلق النفى كما توهمه بعض الشارحين اذ لادليل على امتناع مازيد الاقائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفى بلا العاطفة ليس المراد أن هذا الحكم مختص بالنفى بلا بل العطف بل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفى بلا بقرينة الدليل والافلا خفاء فى امتناع مازيد الاقائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكأن الدليل الآخر هو ماذكروه من ان بل تنقل حكم ماقبلها الى مابعدها فى المثبت وتقرر حكم ماقبلها فى المنفى وتثبت ضده لمابعدها على مافيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفى بلا لان المقصود هو الفرق بين الثانى وبين الاخيرين وكما لا يصح مازيد الاقائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمى أنا بل قيسى كما فى الاطول (قوله لاقاعد) انظر هل يصح بدل لاقاعد لاعمرو مثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين) لا فى كلام الله

تعالى

وأما فى الثانى فعناه لاغير زيد أى لاعمرو ولابكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا فى لاغير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أونحوه) أى نحو لاغير مثل لا ماسواه ولامن عداه وماأشبه ذلك (و) الاصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة (لا يجامع الثانى) أعنى النفى والاستثناء فلا يصح مازيد الاقائم لاقاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفى لانها موضوعة

أعني يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على أن أما لم تقع الا موقع أداة الشرط ويمكن دفعه بيناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ثم كما في الحفيد الى أن الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ما مشى عليه هنا قال الحفيد فى كبراه المحققون على هذا مطلقا سواء كان ما بعد الفاء يجب له الصدر كان وما النافية أو لا اه (قوله لزمتها الفاء) فى الحواشي الخسروية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لاما تضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لاما أيضا غالبا والا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحا به وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لا يحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لنفعه لا لمزيته اه وفي كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقي مقوله نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم الا أن يقال هذا قليل وقد تحذف فى الضرورة كقوله * أما القتال لا قتال لديكم * وفى ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله فيحتمل أن التقدير فأقول ما بال رجال فهو من قبيل الآية تدبراه يس وحاصل الجواب ان حذف الفاء لما لم يطرد اختيارا الا فى موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد فى مواضع وكتب أيضا قوله لزمتها الفاء الخ ينبغي أن يكون بمعنى ألزمت الفاء واللصوق أوجعلت الفاء واللصوق لازمين ونحو ذلك ليتحد الفاعل فيصح نصب اقامة على انه مفعول لاجله اذ شرطه اتحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم ان الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على الفاء اللصوق وهو مذكر فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازى وأسند الفعل اليهما والحكم فى ذلك التأنيث ابقى منهما فاحفظه اه يس (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضا كذلك ولما لم يكن لتعين حرفيته أما جعل لصوق الاسم أى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب الشارح فى الحواشي بأن التقدير فأما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا والرضي قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما أم لا اه يس (قوله اقامة للازم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام الملزوم هو المبتدا والشرط (قوله فى الجملة) يرجع الى ما قبل قوله وابقاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت فى مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا أنها ليست فى مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معموله وكذا اللصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدا الا مقامه

حقيقة

لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة (قليا)

عن غيره مع أن الحمد اللغوي لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بأن تعبيره به للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم) أي مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أي مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل الكنية واللقب أو ما قابل الصفة وبهذا يشعر كلامه في المطول لا ما قابل الفعل والحرف وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحي أو الهام لقول الكمال بن الهمام في تحريره الخلاف في ا[...]ع انما هو في أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما اعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع يندفع الاستشكال بأن وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا لصفية الباطن كما نقله السيرامي عن بعض الصوفية على ان التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد يقتضي اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفي يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال ان الذات الموضوع لها جامعة لها لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه مرجحا للتسمية به لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو اله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية أي حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك اه بحر بي فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التي هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافي قول الشيخ عبد القاهر لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح ان الدوام أصل في الاسمية كما في الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت لا انتهاء اليه اذا لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما في الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا احتملتها بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد) اورد عليه ان النكتة انما تذكر للمزال عن محله الاصلي لا القار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر في المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنري بأنه سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعى نكتة فيكون

فالحمد أعم من الشكر باعتبار المورد وأخص باعتبار المتعلق والشكر بالعكس (الله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

تعالى بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه أنه قد وقع فى كلام الزمخشرى وهو ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الا أن يقال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س سم وفى الاطول ومما ينبغى أن ينظر فيه نظر من يسلك فى المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو ما يؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة يجى بها للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وماهى الاشهوات لاغير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لاغير جملة مستقلة تأكيدا للقصر وأراد به لاغير الشهوات موجودة فكأنه قيل ماهى الاشهوات ماهى الاشهوات وكيف لايسمى هذا المسلك مزلقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر فى الكشاف ونكاد أن نجترئ بانكار الوقوع فيه ولا نخافاهم مع حذف (قوله لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع) هذا ظاهر فى مثل جاءنى زيد لا عمرو ولكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفى بها القاعد وهو لم يوجب للمتبوع أى القائم والجواب أنه نفى بها ثبوت القاعد لزيد بعد ايجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للمتبوع ايجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع كذا فى الحفيد وغيره وقال فى الاطول كان مرادهم نفى ما أوجب للمتبوع عما بعدها أو نفى ما بعدها عما أوجب له المتبوع أو نفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا الا أنهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذكر المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كالمستلقى (قوله هو منفى قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله وكذا الكلام فى مايقوم الا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح أن تقول مايقوم الا زيد لا عمرو وكتب أيضا مانصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى مازيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غيرنوع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا يقتضى جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لايكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها الا بها (قوله أى بغير لا العاطفة الخ) وفى المثال المذكور نفى بغير شخص لا الا ولى هذه الداخلة فى جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لاجوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيا قبلها بشخصها لان الممتنع أن يكون منفيا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير فى لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى

لان تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت مازيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيأ هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى مايقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجى فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شئ بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم

يكون المعنى لا يؤذي غير الكريم أي هذا النوع فيصدق بأذيته لغير الكريم (قوله ويجامع الاخيرين) بقي أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففي لامع انما نحو انما ضربت زيدا لا عمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفي لامع التقديم نحو زيدا ضربت لا عمرا يسند الى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلف في التقديم وانما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنري وقوله لانه أي التقديم أقوى هذا ماذكره الشارح في شرح المفتاح وذكر في المطول ان انما أقوى وقال في الاطول الاظهر أن النفي لا يجامع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر بل تحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان المتأكدة بما ومنه انما زيدا ضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب * انما الدنيا ذكرناها * ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه اه (قوله وهو يأتيني لا عمرو) قال في المطول والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتيني من باب التقوي دون التخصيص فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لا عمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للمنفي وكتب أيضا قوله كما في النفي والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرحا به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أي الثبوت (قوله امتناع المجيء عن زيد) في العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجيء كما في المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الايجاب) أي من التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ومانصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لا عمرو للفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الاخيرين دون الثاني فلا يرد أنه لا يصلح نظيرا لما سبق لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ماسبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفي الذي فيه غير مصرح به بل ضمني ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفي المجيء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال انما المتقي يسلك مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفي الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهوره حاله بالمقايسة اه (قوله

(ويجامع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) أي انما والتقديم (فيقال انما أنا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو ولان النفي فيهما) أي في الاخيرين (غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما أنا تميمي لا قيسي اذ لادلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال (السكاكي شرط مجامعته) أي مجامعة النفي بلا العاطفة (الثالث) أي انما

(أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن) مجامعته للثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن انما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح (كقولك لصاحبك)

أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص الا لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره بانما فالمانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن) قيد في تحسن المنفي فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه انه تقدم منع مازيد الا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاقتصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كأنه لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى في وان ضميرا استعمل لغير ما فهي صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس وأيضا عدم الابراز مع الفعل جائز اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على مانقل عن الراعي لكن رأيت في التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجهله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لابد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فنري وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت في الاطول ما نصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه اه وقوله ولو اكتفى الخ انظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لابد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفي الثاني وعليه فلعله اذا وجد الثاني فقط كان من التنزيل الآتي اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما تستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم وما آل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما أن ما آل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثاني أعني

النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف مانصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك الخ أى الى قول المصنف الآتى مؤكدا بماترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شبحا) بالتحريك وقد يسكن أى شخصا كذا في الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أى غير زيد بأن يكون زيدا او عمرا أو يكون عمرا فالمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أى الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثانى الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتنوين اعتبار أى لامر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أى فيه على ماصنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أى حال كونه) أى كون الثانى وقوله قصر افراد أى ذا قصر افراد وكتب على قوله أى حال كونه مانصه أو لاجل الافراد (قوله أى مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفي قوله لايتعداها الخ اشارة الى أن القصر اضافى (قوله من الهلاك) أى الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أى فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لاتنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لاشك أن المعلوم هو عدم التبرى من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبرى منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكأنهم منكرون ليجرى الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أى فيه أى في ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفى التبرى عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال في الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى أنه قصر قلب أى وما محمد الا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافي اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتقد القصر ليس الصفة أعنى قد خلت من قبله الرسل وفي الكشاف كما قال السيد اشارة الى أنها معتقده فكأنه قيل وما محمد الا رسول كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه فخوطبوا على طريق قصر القلب (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى هو مرادهم لانه في زعمهم أبلغ اذ كأنهم قالوا أنكرتم ماهو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لاتتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذى ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بلا تنزيل

ورأيت شبحا من بعيد ماهو الا
...ذا اعتقده غيره) أى اذا اعتقد
...ك ذلك الشبح غير زيد
...را) على هذا الاعتقاد (وقد
...المعلوم منزلة المجهول لاعتبار
...ب فيستعمل له) أى لذلك
...لوم (الثانى) أى النفى
...ستثناء (افرادا) أى حال
...قصر افراد (نحو وما محمد الا
...ل أى مقصور على الرسالة
...عداها الى التبرى من الهلاك)
...اطبون وهم الصحابة رضى
...عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا
...الرسالة غير جامع بين الرسالة
...برى من الهلاك لكنهم لما
...يعدون هلاكه أمرا عظيما
...ل استعظامهم هلاكه منزلة
...كارهم اياه) أى الهلاك
...ستعمل له النفى والاستثناء
...عتبار المناسب هو الاشعار
...هذا الامر في نفوسهم وشدة
...هم على بقائه عليه
...لاة والسلام (أو قلبا) عطف
...قوله افرادا (نحو ان أنتم الا
...مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل
...م الصلاة والسلام لم يكونوا
...ين بكونهم بشرا ولا منكرين
...لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا الا بشرا على منابالرسالة ع ق وكتب أيضا مانصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ فى التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفى السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ فى التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه فى السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رؤف لطيف وهو ان ماجعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الا بشر ءعنى ان أنتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة فنفى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف فى مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ لما فى الاول من الاشكال الذى أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المنافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفى المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافى الخ) بيان لما (قوله فقلبوا) أى القائلون (قوله المخاطبين) أى بان أنتم الا بشر مثلنا (قوله من باب مجاراة الخصم) أى الجرى معه وعدم مخالفته فى السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا لا يقال لا معنى للمجاراة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجارى فيسلمه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجاراة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيت فى هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى أنها لادخل لها فى المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى أصغائه لما يلقى اليه بعد ذلك فيعثر بما يلقى اليه بعد ذلك وينفحم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أى لا من العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بأن يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته فى الظفر ما ينقطع به امابإظهار ان ماسلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا أو انه يستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم فى آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أى فى الصورة فانه أقوى فى المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر ألا ترى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعنى اثبات البشرية ونفى الملكية لا نفى الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أى مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أى قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافى أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك)

ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعني الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعني ان نحن الا بشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من يس (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الآتي لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما للسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتي القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ماذكرنا) أي عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا في مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لامكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به أي شأنه أن يعلمه ويقر به وهو جاهل له بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أي لانه يعلم أنه اخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل نحوطب بالقصر (قوله المجهول) أي عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر يس (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل (قوله بما ترى) أي بما تعلمه محققا أو بما تبصره لظهوره وكماله أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها فهي من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أي حصر المسند في المسند اليه فالمعنى لا مفسد الاهم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا أبلغ في ذلك (قوله ثم تعقيبه الخ) عبارة الاطول وههنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا في قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أي شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفي والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشئ آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا في انما أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمان اجمالا

عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أي الاصل في انما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد ان ترققه عليه) أي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ماذكرنا أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أي انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف أنه

أولا ملوى وكتب على قوله ففيه ما تعقل الحكمين أيضا معا مانصه يؤخذ منه أنه كان الاحسن أن يقول ومزيته غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل فى هذه المزية منهما كما يفهم من قوله مع أن الهاالخ (قوله يعقل منها الحكمان) أى بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر ثم (قوله معا) أى وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من أول الامر كما فى المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع ق (قوله انما يتذكر أولو الالباب) فأنا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى فمناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على مامر) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ماسرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد اجماعا فلا تقول ماضربت الاضربا وأما قوله تعالى ان نظن الاظنا فمعناه الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ماجاءنى رجل الا فاضل وماجاءنى أحد الا أخوك وماضربت زيدا الا رأسه وماسلب زيد الا ثوبه اه وماصرح به من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاة عليه الزمخشرى وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسى كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر اما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ماقبل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى قياس معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فمعناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على الحال نحو ماجاء زيد الا راكبا فمعناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجىء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ماجاء زيد الا راكبا الداخل فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية مافيه أنه اقتصر فى البيان على الظاهر

يعقل منها) أى من انما (الحكمان) أعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو مازيد قاعدا بل قائم (وأحسن مواقعها) أى مواقع انما (التعريض نحو انما يتذكر أولو الالباب فانه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ماقام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ماضرب زيد الا عمرا أو ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ماأعطيت زيدا الا درهما وماأعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ماضرب عمرا الا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ماضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

اوقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أي جاز على قلة (تقديمهما) أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلي المقصور عليه الاداة (نحو ماضرب الاعمرا زيد) في قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الازيد عمروا) في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بأن تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الاعمرا ماضرب عمرا الازيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر (ووجه الجميع) أي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك

المتبادر وفلا ينافي أن في قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضي أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سيأتي ملخصا من سم مع زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع أعم من المفرع عليه الا أن يقال قوله قصر الفعل الخ أي أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن في معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ماذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ماذكره فمعنى ماضرب زيد الاعمرا ما مضروب زيد الاعمرو وقوله أو قصر الموصوف على الصفة يرجع الى الآخر فمعنى ماضرب زيد الاعمرا ما زيد الاضارب عمرو لكن الاظهر الاول لانه يلزم على الثاني كما في سم عن ع س الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاول وان تأخر قيده عنها ولتصحيح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقي أي فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرو الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ما عمرو الامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت في قصر الفاعل ماضرب زيد الاعمرا ان أريد ما مضروب زيد الاعمرو دون كل ماهو غير عمرو كان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا أو على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أو على من شك في مضروبه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع ق (قوله بحالهما) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لا يجري في قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ماضرب الاعمرا زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى ما زيد الاضارب عمرو فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ماضرب الازيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ما عمرو الامضروب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها افاده ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أي في المثالين المذكورين والاقرب أن يحمل على حذف المضاف أي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره نوبي وكذا الفنري (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أي في قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أي أو على المفعول في قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هي الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فنقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق

بالفاعل

بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله أن النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الا زيدا أو زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافي ما سيجيء في بحث الايجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا بأهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوي دعا اليه أمر لفظي هو بمعزل عن نظر صاحب المعاني الا أن يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشتريت الا نصف الجارية تقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلي عام فبطل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أي ولو عموما نسبيا اذ الشرط انما هو عمومه لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقي تناوله جميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه بتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليتحقق الاخراج يكفي فيه شمول المستثنى وشيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقي أنه في نحو ما زيد الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام يفعل الا يقوم يس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول لا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشاركه في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسب له في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني أحد الا زيد ليس مناسباله في صفته مع افادته القصر اهـ وكتب على قوله فالمراد الخ ما نصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لا ينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الا زيد أحد لا حيوان أو شيء حتى لا ينافي القصر مجيء حمار وفيما أعطيته الا جبة لباسا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال للشيء المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه ألا ترى أنه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله

(أن النفي في الاستثناء المفرغ) الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا على حال

من الاحوال) أى من أحوال المجىء (قوله وعلى هذا القياس) نحو ماصليت الا فى المسجد (قوله فاذا اوجب منه شئ بالا) لشئ أو أوجب لشئ منه بالا كما فى ماجاء فى الا زيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشئ منه أطول (قوله القيد الاخير) أى من قيدى الفعل لما سبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وأن مختار السيد أنه مستفاد من انما الا من التقديم يس ويس زاد يس وفى العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها ان قولك انما قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الا كل لا انهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر فان المراد ما يريد الا أن يوقع العداوة فى الخمر والميسر ومقتضى ماذكروه أن يكون المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آباؤنا الا من قبل أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى ياقوم انما فتنتم به مقتضى ما قالوه ان المعنى مافتنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا انهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شئ الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فالمعنى على ما قالوه ما يأتيكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه ببعض تلخيص وكتب على قول يس ويس بل هو مستفاد من التقديم مانصه فيه ان فى الحكم بأن انما فى هذا التركيب لا قصر فيه وفى انما جاءنى زيد لا عمرو والقصر حكما أطول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهى كغيرهم (قوله فى افادة الخ) تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع أحكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال فى الاطول ولك ان تريد بالقصرين القصر

من الاحوال وفى نحو ماسرت الا يوم الجمعة ماسرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شئ بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لا الباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم أو أخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا (وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

افـراداوقلباوتعيينا (ق) في (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح مازيد غير شاعر لا كاتب ولا ماشاعر غير زيد لا عمرو والله أعلم

بين المتبداوالخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افراداوقلباوتعيينا)
ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقي لان هذه أقسامه وليس
كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا
وغير حقيقي ا راداوقلباوتعيينا (قوله
لماسبق) أى من أن شرط المنفي
بلا أن لا يكون منفيا
قبلها بغيرها
والله أعلم

تم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله الانشاء)

(فهرسة الجزء الثانى من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص)

صحيفة

(تمت)

الجزء الثانى من تجريد العلامة البنانى على
مختصر السعد التفتازانى على متن
التلخيص فى علم المعانى تغمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته
م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء ففى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه اولا تطابقه) أى تقصد مطابقته أو لا مطابقته وهذا محط النفى والاثبات ولنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما فى المطول اه (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وبحث الفنرى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد عد سابقا الانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا بأقسامه التى هى التمنى وغيره ويؤول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد الابواب الالفاظ المبنية لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزأ من الكتاب فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أى بالتمنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضا قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة أى لان المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء)
قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية

واذا

واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والاقسام تباين وسياقه يقتضى أن التمنى بالمعنى المصدرى القاء عبارة التمنى والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التمنى والاستفهام وغيرهما تطلق على القاآت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الاحوال القلبية ولا مانع من ذلك لكن الاولى أن يراد بالانشاء فى الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر فى قول المتن ان كان طلبا المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى اذ اذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وانما كان هذا أولى لما ستعرفه من احتياج كلام الشارح الى تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانصه قال فى الاطول التمنى مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتمنى مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها ومادعا الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه لحق فان القاء كلام التمنى ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أى على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون قرينة الا ان حملت اللام فى قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور ان ليت ليست موضوعة لالقاء الكلام المخصوص وانما هى موضوعة للطلب القلبى أو لحالة يلزمها الطلب على مافيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ماذكره حتى مع حمل اللام على التى للتعليل اذ مع حملها على التعليل يصح أن يراد من الانشاء نفس الكلام وكذا من أقسامه أى واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أى لاجل تحصيله كما ذكره صاحب الاطول (قوله لمعنى التمنى) أى فى معنى التمنى الذى هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما وضعت لنفس التمنى الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أتمنى فان تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل أن يلقى أى يوجد ويحقق به الكلام الانشائى فتكون اللام للعلة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقولنا (قوله فالانشاء) أى القاء الكلام الانشائى يس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أى كالقاء أفعال المقاربة وكتب أيضا قوله كافعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على الترجى كعسى وحرى واخلولق لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية على مافى المطول قال السيد ولا ينافى ذلك أى كون رب وكم للانشاء كون مادخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال فى كم رجال عندى ورب رجل عندى مثلا وانما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اه وفى العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب مانصه هذا الكلام ضعيف والذى نقطع به

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع فى النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندى من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء فى شئ وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت فى النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعم المعانى (قوله ان كان طلبا) المراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو فعل القلب فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما طلب شئ حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول فى زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله لامتناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالته فانه غير مستحيل بل هو عبث فقط والمحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أى لطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من أن المراد بالطلب القلبى اللهم الا أن يحمل الطلب فى التعريف على القاء كلام يدل على حصول شئ الخ (قوله حصول شئ) ولو على وجه النفى (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع الطلب وقيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا عن الامر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس (قوله امكان المتمنى) اى عدم استحالته فالمراد الامكان العام الذى هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضا قوله امكان المتمنى ولا امتناعه وخص الامكان بالذكر لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تميز الوهم بين طلب على وجه التمنى وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة فى مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان الترجى دون اشتراط امكان المتمنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقب الحصول وكتب أيضا قوله بخلاف الترجى وأما الامر والنهى والاستفهام والنداء فقال

لقلة المباحث البيانية الانشائية المتعلقة بها ولأن أكثرها فى الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء (ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (وأنواعه) أى الطلب (كثيرة منها التمنى) وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى) بخلاف الترجى

بعضهم لاتستعمل الافيما كان ممكنا ولعل مراده أن الاصل ذلك والافالامر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الافيما كان ممكنا أى ولو بحسب الزعم كما فى الاطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوبية بالجنس أو النوع لاعودها بالشخص ولاعود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتمنى الخ) لاحاجة لهذا لان الترجى ليس طلبا كما ينبه فى المطول فيما سيأتى فلا يشتبه بالتمنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله ان لايكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجى وعلى مافى المطول من أن الترجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فنرى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل فى التوقع وبعسى فى الطماعية وفى العبارة ادخال اللام فى جواب ان يس (قوله وقد يتمنى بهل) قال فى المطول ولماذكر ماهو موضوع للتمنى أشار الى مايستعمل فى التمنى مجازا فقال وقد يتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ماقيل المناسب ايراده فى المعانى المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد يتمنى بهل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل بمرتبتين بأن يتجوز بها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما فى قوله

ألاسبيل الى خمر فاشربها * ألاسبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله فى صورة الممكن) فيه ان ليت لاتنافى أن يكون ممكنا فانها تستعمل فى الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجاب بأن المراد فى صورة الممكن نصا لان المستفهم عنه لابد أن يكون ممكنا لاجزم بانتفائه بخلاف المتمنى فانه قد يكون مجوزا ومابانتفائه تأمل (قوله وقد يتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمنى بليت الى التمنى بلو كما ذكر فى هل ويظهر لى أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه فى صورة مالم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع (قوله لوتأتينى فتحدثنى) أى ليت اتيانا فحديثا فنرى (قوله بالنصب) فلو رفع فان كانت هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والافلا ومااستفيد من كلام المصنف من نصب المضارع فى جواب التمنى بلو نقل السيوطى فى نكته عن ابن هشام عن السفاقسى خلافه كذا فى يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفنرى ولاتحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لو التى للتمنى قسم برأسه والذى يدل عليه كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التمنى فلابد لها من جواب لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط فى كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أود لو تأتينى كما فى الاطول (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض فى التحضيض والدعاء فى الامر والنهى

(تقول ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لايكون لك توقع وطماعية فى وقوعه والالصار ترجيا (وقد يتمنى بهل نحوهل لى من شفيع حيث يعلم أن لاشفيع) لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لاجزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لوتأتينى فتحدثنى) بالنصب على تقدير فأن تحدثنى فان النصب قرينة على أن لوليست على أصلها اذلا ينصب المضارع بعدها الاباضمار أن وأن انما تضمر بعد الاشياء الستة والمناسب ههناهو التمنى

قال (السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كأن أي كأنهما مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمني ليتولد) علة لتضمينهما يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل أن يتولد (منه) أي من معنى التمني المتضمنتين (في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام

واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم) أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتحضيض أي حث المخاطب وهذا في المستقبل (قوله وهي هلا الخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقي اثنان لو وألا بالتخفيف لان لهما خصوصية بأنهما للطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الاربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين) في العبارة تسامح لا يخفى لان ظاهرها ان هلا مثلا أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هلا فقد أخذ الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد ان هلا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فمادة الاخذ هي هل ولو ولا وما في حال افرادها وتركيبها هو نفس الاخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى انهما مأخوذة من هل ولو حال كونهما مقدري التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنري وأجاب سم بأن هلا المجعولة الآن كلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحد فاختلف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الاول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة لمعنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التمني) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتمني فما معنى كون تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التمني ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوازا واحتمالا وبعده للتمني وجوبا ونصا فكأنه قال لتضمينهما معنى التمني على التنصيص واللزوم من ع ق (قوله والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أي جعلهما متضمنتين أي دالتين على معنى التمني فالمراد بالتضمين هنا جعل الشيء مدلولا للفظ لا جعله جزأ من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحا ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا بابا فليس المراد انك جعلت الابواب جزأ من أجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد اه (قوله متضمنتين) أي مستلزمتين (قوله ليس افادة التمني) فالتمني ليس مقصودا بالذات بل ليتوصل به الى التنديم أو التحضيض (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة بل بتوسط التمني لان التنديم متعلق بالماضي والتحضيض بالمستقبل فكأنهما مختلفان فارتكب معنى التمني واسطة لانه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك لان التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقي انما يتصور في غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقي الخ انما يظهر على القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على انها موضوعة لمعان كلية لكن انما تستعمل في جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضا ما نصه وجه التولد ان المتمنى مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويحث على فعله قال في الاطول فان قلت التمني

طلب

طلب الشئ على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشئ لا توجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال لا في مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضي المفيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه فالتضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير ان التركيب حمل عليه كون معناهما التمني ع ق أي وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لان ما في بعض النسخ يفيد انه أمر أصلي والقصد انه طارئ بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لان أكثر النحويين على ان الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب في جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها للتمني واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي اما على مذهب الكوفيين فلا لانهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون الى النصب في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل اشربت معنى التمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله ابن لي صرحا وبه يندفع الايراد المشهور أن الترجي انما يكون في الممكن واطلاع فرعون الى اله موسى وبلوغه اسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا بالجواب الاول الذي هو تأول البصريين اه (قوله لبعد المرجو) أي لبعد ما من شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر والا لم تكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي وقال السيد ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني ولا يخفى انه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب المتمنى من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفي الفنري ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أي المرجو (قوله فيتولد منه) أي من البعد ومن لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو علمني أمرا ويمكن دفعه بان المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أي حصول صورة الشئ المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فحصولها أي لا على سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك انه محقق خارجا وليس محققا اذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فحصولها) أي ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتي (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم

(وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب في جوابه المضارع على اضمار أن (نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني (ومنها) أي ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشئ في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور (والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لاطلب فى التحقيق الا للتصديق وامّا طلب التصوّر فكلام ظاهرى كما ستعرفه كذا فى الاطول (قوله واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أولا وقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الايجاب والسلب تصور كما فى ع ق (قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصوّر (قوله أقام زيد) فقد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله فى الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو التصوّر) لايخفى أنّ التصديق موقوف على التصوّر فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصد حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس الا فى تعيين المسند اليه مثلا توسعوا فقالوا الهمزة لطلب التصوّر دون التصديق والا فالهمزة فى التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامى (قوله أى ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التى هى التامة وكتب أيضا قوله أى ادراك غير النسبة أى غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصوّر ثلاثة أقسام طلب تصوّر النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمثل له لان طلب تصوّر الطرفين يغنى عنه وطلب تصوّر المسند اليه وطلب تصوّر المسند اه (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضا قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهى الحصول فى الاناء وجهلت الحاصل الذى هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلا عسل تصورت المسند اليه بخصوصه وانه عسل (وههنا نكتتان) ينبغى التنبه لهما احداهما أنّ ظاهر ماهنا تأخر التصوّر عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أنّ التصوّر المتأخر تصوّر خاص كما أشرنا اليه وأمّا مطلق التصوّر أعنى تصوّر المسند اليه فهو متقدم لانك تعلم أنّ ثم شيأ حاصلا دائرا بين العسل والدبس والاخرى أنّ المسؤل عنه فى الحقيقة ولو كان الذى يتبادر هو التصوّر فقط انما هو التصوّر مع التصديق فانّ نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع فى الاناء خصوص العسل مثلا لا حقيقة العسل فالسؤال فى الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصوّر الخاص لا عن مطلق التصوّر لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصوّرا توسعا ع ق (قوله أى الخابية الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون المحصول فيه أحد هذين وتصور خاص متأخر هو المسؤل عنه وهو كونه نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الطرفان متصوران

لذاتهما

أى انقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين (كقولك أقام زيد) فى الجملة الفعلية (وأزيد قائم) فى الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصوّر) أى ادراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصوّر المسند اليه (أدبس فى الاناء أم عسل) عالما بحصول شئ فى الاناء طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصوّر المسند (أفى الخابية دبسك أم فى الزق) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزق طالبا التعيين ذلك

لذاتهما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففى هذا التصور تصديق كما فى المسند اليه لان التصديق المعلوم مطلق الحصول فى احدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر المحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل انما بنوا على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتى تأمل ع ق (قوله وذلك) أى القبح فى صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعى الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص فقاد أعمرا عرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسئل عن الذى يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسئل عن المفعول الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) اى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول الحاصل عبث ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تجىء لطلب التصور (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لا فى أزيد قام أى لان تقديم المرفوع ليس فى الغالب للاختصاص وانما قال فليتأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام فيساوى تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ) قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شئ من متعلقاتهما فأشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبى فى التبيان يس (قوله هو ما يليها) قال الدمامينى وفى كتاب سيبويه ان التقديم فى نحو أزيدا لقيت أم عمرا أحسن وانك لو أخرت فقلت ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ونحوه فى مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصور بعض طرفى الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتها اذ ليس له لفظ واحد يلى الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس أحدهما أولى بالايلاء من الآخر قال فى العروس الأولى أن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه بها أى بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل فى قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك فى وقوع ضرب منك على زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون للتصديق فى أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة أولى بايلائها من بعض اه ولا يخفى

(ولهذا) اى ولمجىء الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح فى طلب تصور المفعول (أعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت لا فى أزيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) أى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا)

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حمل
كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال
الثاني فيكون معناه أضربت زيدا أم أكرمته أي ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل
جريا على الاصل ولهذا قال في الاطول كالفعل في أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد
أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل
لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه ولعل الحامل للشارح على حمله مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور احتمالا لان ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقي احتمال أن
يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي
التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقائم زيد احتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند وان يكون لطلب تصور المسند اليه لان ذلك قد
يصدر ممن متردد في وقوع قيام زيد وممن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه وممن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أولا فالمعنى على الاول أقام زيد أولا وعلى الثاني أقام
زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لان النسبة هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان ايلاء الفعل لهمزة الاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي
أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبي (قوله
اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام
الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح
اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع ق (قوله سائر المتعلقات) نحو أفي الدار
صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب
التصديق) أي الايجابي قال الرضي هل لا تدخل على النافي أصلا قلت كأنه لرعاية أصله
لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافي أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه
لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه بني
بعد حذف المضاف اليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منا في أوائل أبحاث الاسناد
الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم
ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون
أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نصه اي حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل
أعني الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصور
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف
انه ضرب أو اكرام (والفاعل
في أأنت ضربت) اذا كان الشك
في الضارب (والمفعول في أزيدا
ضربت) اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
فحسب) وتدخل على الجملتين
(نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد)
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والقعود لعمرو (ولهذا) أي
ولاختصاصها بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لانّ وقوع المفرد ههنا دليل على أنّ أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الامرين ١ ١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سبق (و) لهذا أيضا (قبح هل زيدا ضربت لانّ التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون) هل زيدا (ضربته) فانه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لانّ التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أنّ الاصل عرف رجل على أنّ رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لانّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لانّ ماذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأنّ هل بمعنى قد فى الاصل) وأصلها أهل

٢ قوله هل رجل عرف والصواب زيد اه

لم تقدر أم منقطعة اذ هى تجامع هل بل لا تقع بعد هل الا منقطعة لانه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لانّ وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لانّ أم المنقطعة لا يليها الا الجملة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدا محذوف نحو انها لابل أم شاء وهى بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لا تعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) يعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أى فتقتضى الجهل به وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم وحينئذ يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سبق) أى فى قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لانّ التقديم يستدعى) اى غالبا (قوله وهو محال) أى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عبث لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممتنعا الا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أى ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعنى ان فى جعله مفعولا لمحذوف بعدا لان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثانى بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ بانصه أى ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا اذا قامت قرينة على انه مفعول لمحذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى جواز ذلك جوازا راجحا لاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرا فهلا قلتم بالتوقف الى تبيين أحدهما (قوله أى لانّ التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لانّ مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لانّ اعتبار التقديم والتأخير فى رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه على السكاكى قال فى الاطول ويمكن دفعه بأنّ مراد المصنف أنه يلزم السكاكى ان لا يقبح هل رجل عرف ٢ لهذا الوجه يعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا فى جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لانّ ماذكره) أى المصنف (قوله لعلة أخرى) هى كون هل فى الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكى حصر القبح فى العلة السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصلها) اى أصل هل بمعنى قد أهل مع الهمزة ملفوظة أو مقدرة والاستفهام مستفاد من الهمزة

(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها
في الاستفهام) فأقيمت هي مقام
الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام
وقد من خواص الافعال فكذا ما هي
بمعناها وانما يقبح هل زيد قائم لانها
اذا لم تر الفعل في حيزها ذهلت عنه
وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها
تذكرت العهود وحنت الى الالف
المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما
(وهي) أي هل (تخصص المضارع
بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين
وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا)
في أن يكون الضرب واقعا في الحال
على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك
كما يصح أتضرب زيدا وهو أخوك)
قصدا الى انكار الفعل الواقع في
الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك
لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في
الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن
يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم
ان هذا الامتناع جار في كل ما وجد
فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل
الواقع في الحال سواء عمل ذلك
المضارع في جملة حالية كقولك أتضرب
زيدا وهو أخوك أولا كقوله تعالى
أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك
أتؤذي أباك وأتشتم الامير ولا يصح
وقوع هل في هذه المواقع ومن
العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا
الموضع من أن هذا الامتناع بسبب
أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده
بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه

ع س سم وقد سمع هذا الاصل كما في الاطول (قوله لكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الانسان أي قد أتى اطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان في الجملة فعل وانتفى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما يقبح هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يقبح ذلك (قوله في حيزها) أي في قرب حيزها والا فحيزها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كمنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا في يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تتذكر العهود وتحن الى الالف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله بافتراق الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق منهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينافي صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما سيتضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أي لان المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لان الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي) أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لان هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة لانه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال بعد اذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم الا أن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو انه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفتاح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياتي (قوله فرية) أي كذبة وكتب أيضا قوله فرية في تسمية ذلك فرية تسمح فان الافتراء تعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله

فرية

مافيها مرية اذلم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدى الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفى الحماسة سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذه اكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسنذكره حتى لايجوز يأتينى زيد سيركب أولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لايصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر فى صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) ومامو صولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشئ الذى زمانيته أظهر

مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا بجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسى باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا بجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت جالبه اه فنرى والمقصود المبالغة فى أن لايترك دفع العار فى حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لان هذا استدلال على تلك الفرية وهو متضمن لها فنفيه الفرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك فى الجملة الحالية لافى عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما فى نفس الامر فلا منافاة اذ المراد الحال النحوية وهى لاتنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا مانصه واعتبار اللفظ (قوله على ماسنذكره) أى فى بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريد صدر الخ كما صرح به عبارة المطول وفى نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله فى صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفى نسخة هذا المثال وهى واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتينى زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو فى الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعاملها (قوله ولاختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى لكون هل مقصورة) فالباء داخلة على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والاحقيقته لاتقبل التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها الفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف فى كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة اشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيته ويحتمل انها تمثيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر فى الخارج فيه وكونه اشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لاعلى لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل سم وفنرى (قوله ومامو صولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنرى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من

زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها فى المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل والا لما أثرت فى بعض انواعه فاندفع ما فى سم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد لسم ما نصه يحتمل ان يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع واللاوقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفى والاثبات) الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفى والاثبات ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كالحسن (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصالة وأما فى الاسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد وعبارة المطول والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان تتوارد عليها النفى والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك وبحث فيه بأن توجيه الاثبات والنفى الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها فى الجملة لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثانى مطلوبها والاول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فترى فهل هنا مستعملة فى معنى مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر ما نصه علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى النفى فلما علما لم يتعرض لهما فيما سيجئ من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد الخ) لا يقال قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى المعانى والاحداث التى هى مدلولات الافعال لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء (ولهذا) أى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير اذ أنتم فاعل فعل محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيد الابراز ماسيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بقي هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا والخبر أو لكونه اياها في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددي أمس بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولك ان تقول ماذكر في النظم أدل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فتدبر (قوله مع أنه) أي فهل أنتم تشكرون (قوله ماسيتجدد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابراز المتجدد لان ماسيتجدد زمانيته أظهر (قوله في معرض الثابت) أي في صورة الثابت (قوله من ابقائه) أي ابقاء ماسيتجدد وقوله على أصله أي الذي هو ابرازه في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية أو الاسمية التي خبرها فعل (قوله لكونها داخلة على الفعل الخ) أي فليس معها ابراز المتجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أي من تركه مع الهمزة اهـ أطول وكتب أيضا ما نصه لان العدول عن الاصل يستدعي نكتة وهي الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على انه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتداد به من مثله لانتفاء بلاغته فهو كما يجري على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه الذي يقصد الخ أي الذي شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت في الاطول التنظير في كلام المصنف بما يؤيد ماقلنا ثم قال بناء على كلام المصنف ما نصه وكان ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الا منه لا يحسن أزيد منطلق الا منه لانه يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة في أزيد منطلق أهون (قوله وهي قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشئ) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أي مع ان هل في مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أي التصديق بوقوع وجود الشئ ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابراز ماسيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من ابقائه على أصله كما في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لان هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من أفأنتم شاكرون) أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لان هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها) أي ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أي على كمال العناية بحصول ماسيتجدد (ولهذا) أي ولان هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ماسيوجد في معرض الوجود (وهي) أي هل (قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشئ) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة) أولا موجودة (ومركبة وهي التي يطلب بها

(قوله وجودشىء) هو المحمول الشىء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شىء المراد بالوجود هنا الثبوت الذى هو النسبة بخلافه فى الاول فان المراد به التحقق فى الخارج والمراد وجود شىء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شىء هو الوجود لشىء كما ذكره النوبى اه أى فان نظر الى غير الوجود فى الامرين ففى أولهما شىء واحد وهو الحركة وفى ثانيهما شيآن هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك ففى الاول شيآن وفى الثانى ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثانى بمعنى قلة المعتبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود فى الامرين كان فى الاول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذى هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لى بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه فى الاول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيأ واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق فى الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين فى سم (قوله أولا دائمة) فى الاطول التصريح بمنع أن يسئل بهل عن النسب السلبية وعليه فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أولا دائمة غير سديد وقد صرح ابن السبكى فى جمع الجوامع بالمسئلة فى مبحث الحروف فراجعه مع شرحه للمحلى وحواشيه وحرر اه حفناوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب فى السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور فى السؤال على أنه يمكن اعتبار النسبة غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمولة تأمل (قوله شيآن) هما الحركة والدوام كما فى سم (قوله غير الوجود) أى النسبة التى هى ثبوت الدوام (قوله شىء واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هنالك شيأ ثانيا وعدم اعتباره فى الاولى تحكم الا أن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شىء واحد أى غير الوجود سم أى غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هى تسعة وكلها اسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أى السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الا للتصديق كما بين فى محله يس (قوله تصور شىء آخر) أى غير المطلوب بغيره يعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما فى متى وأيان فانهما يشتركان فى مطلق الزمان الا أن الاول لمطلقه والثانى للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أى شرح مفهومه وأنه لاى معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أى تبيين معناه فى اللغة أو فى الاصطلاح وكان الاولى أن يقول الكلمة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشاكلته للمسمى من عروس الافراح

او

وجود شىء لشىء) أولا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر فى هذا شيآن غير الوجود وفى الاولى شىء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شىء آخر (قبل فيطلب بما شرح الاسم

أو يقال المراد الاسم اللغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشرى فى ربيع الابرار ما حاصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شئ وكانت فى زمن أصحاب الرس تأتى الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أى كل منا أو ان نا للواحد المعظم نفسه وهذا وان صح به افراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أى الاجمالى الذى لا يعرف منه الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجاب بايراد لفظ اشهر وان كان قد يطلب بها الشارحة تفصيل المعنى كما يأتى (قوله بايراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر عجيب وكتب أيضا قوله بايراد لفظ أشهر أى لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشر لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بايراد لفظ اشهر وهذا هو التعريف اللفظى والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذى يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكان المعرف يقول للطالب المعنى الذى تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور فان التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذى يفيده هو التصديق بأن هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيده على وجه ان المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أى انه يلفت النفس ويوجهها الى تصوره على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أى حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو ما به الشئ هو هو وقد يفرق بأن ما به الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفى الفنرى قوله أى حقيقته التى هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعنى ما به الشئ هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا فى سم عن ع س (قوله التى هو) أى المسمى بها أى بالحقيقة أى بسببها هو أى ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقية فالمسمى ملاحظ اجمالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجمال والتفصيل وأما اختلاف المبتدا والخبر فباطلاق المبتدا وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدا نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله بايراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا قوله بايراد ذاتياته وهى السكون الاول فى الحيز الثانى والسكون عكسها أو الحركة كونان

كقولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أى حقيقته التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته

فى مكانين فى زمانين والسكون كونان فى زمانين فى مكان واحد (قوله وتقع هل) أى يقع السؤال بهل بين السؤال بما التى هى لشرح الاسم وبين التى لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ فى هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما ان ماذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على أن الاصل فى اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه فى الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما ان شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقى لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الا بهل المركبة التى يسئل بها عن أحوال الشئ الزائدة على حقيقته وهى التى تقع فى الرتبة الرابعة بناء على ماذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم فى الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أى مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فاذا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف انه حقيقة وماهية أما مع ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثانى متجها تدبر وفى سم عن ع س الجواب عن البحث الاول بما ملخصه أن المراد انه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وان تعبير الشارح بالاستحالة فى قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال الخ تسمح فتدبر (قوله فى الترتيب) أى فى حال الترتيب أى ترتيب الطلب (قوله الطبيعى) هو توقف الثانى على الاول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعى أى العقلى نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المراعى للمناسبات ح ف وفى ع ق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم فى نفسه) أى بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته) وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك تقول مثلا ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بموجود ثم تقول ما ماهيته وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشى على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أى الاجمالى علة للترتيب (قوله ولا ماهية له) لان الماهية المرادة هنا ما به الشئ بالمعنى المتعارف أعنى الموجود وهو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فتدبر (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة فى التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ اه سبرامى (قوله بين المفهوم) أى للعالم باللغة كما يأتى وقوله بالجملة أى الاجمال

(وتقع البسيطة هل فى الترتيب بينهما) اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل

والباء

والباء للملابسة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله فهم) أى الماشية سم (قوله ووقف الخ) أى اجمالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالارتياض فى صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى فى نفس الامر وقوله لها حدود حقيقية أى ان علم وجودها واسمية ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومفهومات) أى صور فى العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أى تدل على الحقائق وقوله واسمية أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله فى أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى الحفيد ما لخصه مع الايضاح انه كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابها حينئذ حد له بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة بيان مجمل المعنى فيجاب بايراد لفظ اشهر اذ لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اهـ (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقيا لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع س سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله ويمن العارض المشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون فى الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اهـ ملخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اهـ من هامش

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى اثناء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى الامر الذى يعرض

متصور له بل تصور مشخص من فى الدار زيدا أو غيره وهو يجهل مشخص من فى الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شئ لصاحب هذا المشخص بخصوصه تابعا للتصور المشخص حكموا بأن هذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علما أو غيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما فى الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول البارى جل اسمه نحو فمن ربكما ياموسى (قوله وتعينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولاشك ان زيدا عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذى لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف فى شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا فى الاطول (قوله وقال السكاكى) أى فى الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقيل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه شذا أولا حرر رسم وعبارة الاطول عقب قوله تقول ماعندك الخ مانصه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسئل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفردا أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسئل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وحينئذ يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكى الا تفصيلا لما اندرج فى بيانه اه فمقابلته لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أى اجناس) فيه تسمح لان ماللجنس وأى لمميزه لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ماعندك بأى جنس عندك تسامحا للتلازم جوابهما والا فالمجاب به عن أى هو أن يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه مما فيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والمجاب به عن ما كتاب ونحوه كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأما ما فللسؤال عن الجنس تقول ماعندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذى يلوح من الشارح أنها للتنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما قبله سؤال عنها اجمالا كذا فى السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن الجنس مايشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أى تفصيلا بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقى حتى لايشمل النوع بل اللغوى وهو مادل على متعدد (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس الالفاظ أى أى نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما فى الاطول وكتب أيضا مانصه أراد بالجنس الجنس اللغوى الشامل للنوع لا المنطقى فقط (قوله وفيه) أى فى كلام السكاكى بالنظر

(الذى العلم) فيفيد تشخصه (كقولنا من فى الدار) وتعينه (فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه (وقال السكاكى يسئل بما عن الجنس تقول ماعندك أى أى أجناس الاشياء) عندك (وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أى أى أجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع (أو عن الوصف تقول مازيد وجوابه الكريم ونحوه) يسئل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ لانسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يسئل بمن عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسئل بما عن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وانه لا ينبغى السؤال بمن قال فى الاطول وهنالك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوعه واصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى الفريقين ام اصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذ به والا فهى تميز أحد المتشاركين أيضا اسم بل واحدى المتشاركين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذ الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا فى الفنرى وغيره وقال فى الاطول احترز به عن المتشاركين فى مال أو دار فانه لا يسئل بأى عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين فى هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال فى شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولابد فى معرفة ما يعم فى بعض المواضع من فطانة فى قولك جاءنى زيد وعمرو ولا أدرى أيهما تقدم الامر الاعم الجائى أى لا أدرى أى الجائيين تقدم اه (قوله أى الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقولهم أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أى الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذى ثبتت له الخيرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أى العدد المعين كما فى الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا فى البلد بألوف كذا فى الاطول (قوله نحو سل بنى اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغى التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعانى الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح فكم ههنا للسؤال الخ صريح فى بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فمفسه توبيخهم بعدم اتعاظهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فمن آية مميز كم) وكم مفعول آتيناهم الثانى (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من فى مميز كم الاستفهامية وقال لم أجده فى نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشارح أنه قال

بل جوابه ملك يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (و) يسئل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) وهو مضمون ما أضيف اليه أى (نحو أى الفريقين خير مقاما) أى أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل (بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من

في مقابلته وأقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وبه يندفع كلام الشارح بأنه يحتمل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز أن تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيناهم آية بينة اهـ أطول وأجاب الفنري بأن مراد الرضي عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة ويحتمل ان المراد انه أتى بها لغرض الفصل وهي للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا في يس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم تزد من لالتبس مميز كم بمفعول الفعل المتعدي (قوله كما ذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره اهـ فنري (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة لان المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم (قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد والصفوي وحفظي ان السيد الجرجاني قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة سم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الظرف نحو أين تسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا ايان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أي أو حالا وان أوهم اقتصار المصنف خلافه (قوله وبأيان عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أي أوان فحذف احدى الياءين من أي والهمزة من أوان فصار أيوان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار أيان ورد بأن كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى أن يكون أصله ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا أن يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور فنري (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا في مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد انها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين اهـ ع ق (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لان المراد السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أي أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذي هو كالجثة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

بما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا في الخبرية فبكم هينا السؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسئل (بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وقد تستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل أيان يوم القيامة

متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما فى الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) وتجىء بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعانى الثلاثة أطول (قوله نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها التنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها الان من شرط الاستفهامية ان تكتفى بما بعدها قال والذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا ما نصه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته من جهة دبرها فى قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان فى تعليق الامر بالاتيان بالحرث المناسب لمشروعيته ما يشعر بعليته له فيقتضى ان تعميم حال الاتيان انما هو بعد ان يكون المأتى موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن فى اتيان الادبار اذ ليست محلا للحرث الذى هو طلب النسل ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال فى الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأمور به اجماعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأتى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر ففى ذكر الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشيعة حيث أجازوا الاتيان فى دبرها سم (قوله المأتى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الياء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان فى الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التى تحرث والجماع بالحرث والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لا بمجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أنى لك هذا ذهب جماعة الى أنها فى معنى من أين وآخرون الى أنها فى معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه على أى

(وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب أن يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف (وأخرى بمعنى من أين نحو أنى لك هذا) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ويحتمل أن يكون معناه أين الا أنه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

مذهب يراد فمن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجيء من أنى كما في قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لأنه لطيف وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فإن حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيأ منها وينبغي أن يقول وأما الاستفهام فلاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة مابين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين ليمكن الخ أي فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أي سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أنى أو من جهة ان معنى أنى من أين بجملتها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ماقبله أي من أنى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيدا بالمرادف لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ماذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفي ع ق ما ملخصه ان أنى التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أين فقط دائما الا أنها تارة يصرح بمن معها كما في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ماذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بمحذوف أي ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة اذ يبعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحو كم دعوتك) مثل في الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في المقيد اذ المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لأن ذلك في حال لا يخفى وكأنه مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أي شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منعتني الرؤية (قوله عن حال نفسه) كأن المراد في مثل هذا المقام والا فقد يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أي التي هو أدرى بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شيء له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير اليه قول الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله

* من أين عشرون لنا من أنى *
أو مقدرة كقوله تعالى أنى لك هذا أي من أين على ماذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ماتستعمل في غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحو كم دعوتك) والتعجب نحو مالي لا أرى الهدهد) لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام الا باذنه فلما لم يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذ المراد صوابه أو كما هو بهامش عن الشيخ البولاقي اه

وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد فى سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) اظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أى لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة مالاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) فى بعض النسخ لايدل والمراد عليها الايدل قطعا الاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لايخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لايدل وان كان من الحاضرين ليبينوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانصه أى وقولهم لامعنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك فى حال لاتخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التى قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصوب كما فى سم تقرير الكشاف بأن المسؤل عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أى لان الاستفهام عن الشئ يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا فاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لامذهب لهم ينجون به وكثيرا مايؤكد هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق القصد ياهذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لايخلو من الانكار والنفى ع ف وكتب أيضا قوله فأين تذهبون فى استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفى فى العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أى لان الاستفهام ينبهه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها وقوله والتقرير أى لان الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل فى مطلق الطلب ثم فى الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله الم أؤدب فلانا) فى العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أأدبت فلانا الى الاستفهام عن النفى ايهام ان المخاطب اعتقد نفى التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة مالايخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أى الاستفهام على السؤال أى الحقيقى وكتب أيضا مانصه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أى حمل الخ) أى وليس

وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه على معنى انه لايراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة مالاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسىء الادب ألم أؤدب فلانا اذا علم) المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار

التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبيت كما هو الاستعمال المشهور وبدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام لمتقرر وتثبيت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتي في أأنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به أي بمدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقات نحو أزيدا كما جئت في التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولكن المراد الاول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة وقوله والتثبيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالمقصود اخباره به على وجه التثبيت أو معلوما فالمقصود تثبيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال في الاطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي اللياقة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الامر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الاشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أي بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس وتمامه * ومسنونة زرق كأنياب أغوال * المشرفي سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمسنونة المحدودة ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أي النحوي (قوله أغير الله أتخذ وليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله واما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجري الخ) أي لكونه انما يستعمل في شئ مخصوص مثلا هل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هي لانكار النسبة

بما يعرفه والجائه اليه (بايلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حل المخاطب على الاقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيدا في تقريره بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة

(والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون) أي بايلاء المنكر الهمزة كالفعل في قوله

أيقتلني والمشرفي مضاجعي *

والفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا واما غير الهمزة فيجيء للتقرير والانكار لكن لا تجري فيه

أو التقرير بها ولا تكون لانكار هو الفاعل أو التقرير به لكونهما لا تستعمل فى التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أى كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله بعد لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أى الله كاف) قال فى المغنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك يتيما فآوى اه أى ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفى نفى) هذه صغرى للكبرى التى ذكرها المصنف بقوله ونفى الخ (قوله للتقرير بما دخله النفى) قال الحفيد وهذا لا ينافى ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلى الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثلا يلى الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حمل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أى وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجىء سم (قوله من ذلك الحكم) أى الحكم الداخلة عليه الهمزة أى مما يتعلق به اثباتا كما فى الآية السابقة أو نفيا كما فى الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أى على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أى بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذونى الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذى ولى الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوى نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرهما نحو أفى الليل كان هذا أم فى النهار والمدار على انحصار الفعل فى الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مرددا كذا فى الاطول (قوله لمن يردد الخ) أى مقولا لمن الخ (قوله من غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والا لكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وأم وافات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفى المحل يستلزم نفى الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا فى سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمرو وقد نفيته عنهما فلزم نفى الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آالذكرين حرم أم الانثيين أم ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار أصل التحريم لما فى بطون الانعام وليس فيما يبطنون الانعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أى من مجىء الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أى الله كاف) لان انكار النفى نفى له (ونفى النفى اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أى لحمل المخاطب على الاقرار (بما دخله النفى) وهو الله كاف (لا بالنفى) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلى الفعل الهمزة * ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار اليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهى نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فاذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحرّم كما عليه الكفرة من ع ق وراجعه (قوله والانكار اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخلة فى هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغى أن يكون ونحو قوله أيقتلنى الخ للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغى) هذا فى الماضى (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فمعناه التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه لما سبق من ان التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فمعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب واقراره بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أو لا ينبغى أن يكون) أى هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بصدد عمله وقصد ايقاعه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا فى الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما فى الحال والماضى فظاهر (قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لان أن اذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أو للتكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرر ان التوبيخ يشارك التكذيب فى النفى ويختلفان فى أن النفى فى التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمزة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفى التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فدخولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله أو للتكذيب أى تكذيب مدعى الشئ المنكر وقولنا مدعى أى ولو على سبيل الفرض والتنزيل كما فى ع ق (قوله أفأصفاكم) أى خصكم (قوله أى لم يفعل ذلك) أى لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعاليه عن الولد مطلقا ع ق (قوله أو فى المستقبل) أى والحال كما فى الاطول وكأنه سكت عنه لانه أجزاء من الماضى والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجح مع جواز السكون الاصح الثانى وعليه سيبويه ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادّعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو نزلوا منزلة من ادّعى ذلك لنسبتهم للرسل حرصا لا ينبغى فى زعمهم من ع ق (قوله ونقسركم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر انها مؤكدة لما استلزمه العامل اعنى أنلزمكم المفسر بأنكرهكم اذ الالزام على الشئ يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الالزام) لان هذا حكاية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى انا معشر الرسل لا يقع منا ذلك الالزام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذ لا اكراه فى الدين وهذا يناسب عدم الامر بالجهاد فالمراد نفى الالزام بالجهاد لا نفى التكليف بالقبول اذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا ولكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانكار اما للتوبيخ أى ما كان ينبغى أن يكون) ذلك الامر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أو لا ينبغى أن يكون) أى ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل (نحو أتعصى ربك) بمعنى لا ينبغى أن يتحقق العصيان (أو للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين) أى لم يفعل ذلك (أو) فى المستقبل (أى لا يكون نحو أنلزمكموها) أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاسلام والحال أنكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام

بمعنى أنكر هكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفى هذا تأليف لهم (قوله والتهكم)
وهو الاستهزاء والسخرية ع ف وكتب أيضا قوله والتهكم اذ الاستفهام يتسبب عن
الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهكم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف انه ان كان العطف بحرف مرتب كثم والفاء وحتى فعطف كل على ماقبله
وان كان بحرف غير مرتب كالواو وأو وأم فعطف الجميع على الاول وكتب أيضا مانصه
قال شيخ مشايخنا السيد على الحنفى الضرير وفائدة الخلاف تظهر فى نحو زيد مررت به
وبعمرو وخالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن
مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم تجب اعادة الجار اتفاقا (قوله اصلواتك تأمرك) ففى
هذا التركيب مجاز لغوى فى الهمزة وعقلى فى اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع ق
(قوله أن نترك مايعبد آباؤنا) وبقية الآية أو أن نفعل فى أموالنا مانشاء وهو عطف
على مايعبد لا على ان نترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم مايشاؤن نعم من قرأ تفعل
وتشاء بالتاء فالعطف على ان نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أى بشعيب
أو بالصلاة كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه فكأنهم يقولون لا قربة لك توجب
اختصاصك بأمرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا أنت بشئ ع ق
(قوله والتحقير) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما تسبب عنه تحقيره
والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد
محلهما وان اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما من
الآخر كما فى ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أى
التفظيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع ق وكتب
أيضا قوله والتهويل قالوا ان التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المهال عدم ادراكه
ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق
وانما المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه
بالشدة زيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة
أمره ليعلم بذلك ان العذاب المنجى منه غاية فى الشدة حيث صدر ممن هو شديد الشكيمة
عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية فى الشدة والعتو والفساد وناهيك
بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأكيد شدة
العذاب الذى نجا منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة فى تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله
تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى فى قوله ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب
المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم)
أى المخاطبين (قوله أى هل تعرفون من هو) أى هل تعرفون الذى هو فى ذلك الغاية
فخبر هو محذوف فليس القصد حقيقة الاستفهام وقوله فى فرط عتوه أى فى حال اتصافه

(والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول أو كل واحد عطف على ماقبله

(نحو اصلواتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو من هذا) استحقارا بشأنه مع انك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنه ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام) أى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه

بفرط العتو والشكيمة جلد يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة غلبه وتكبره وتجبره
(قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد نجيتكم منه فلتشكروا وكتب
أيضا مانصه لانه اكتسب الفظاعة من انعاله من العذاب ونحوه فما بالكم بالعذاب نفسه
(قوله ولهذا) أى للتهويل (قوله من المسرفين) فى عتوه فكيف حال العذاب الذى
يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة
الاولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به
الى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أى عد الشئ بعيدا ع ق وكتب
أيضا مانصه اذ البعد يقتضى الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق
بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه
بطئ فى زمن انتظاره اه ولا تنحصر معانى الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان
منها مالم يذكره كالامر نحو فهل أنتم مسلمون أى أسلموا والزجر نحو أتفعل كذا أى انزجر
والعرض نحو ألا تنزل كما فى سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) اذ الجملة الحالية
تنافى الحمل على الاستفهام الحقيقى ع ق (قوله أى كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست
مستفهما بها عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أنى هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل
حينئذ ولم يليها هنا فعل بل هى بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال
كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع الى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون
أمانته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير
الشارح بأنه تفسير معنوى أى بيان لحاصل المعنى وأقول يصح أن يكون وليها فعل
تقديرا أى كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذى هو
من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى ان حذيفة قال يارسول الله ما الدخان فقال
عليه السلام يملأ مابين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوما وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة
الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اه فنرى (قوله
الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر وبمعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب
أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظى لان الكلام فى الانشاء لغة
وهو لفظى لا الامر النفسى على ماعند الاصوليين والتعريف المذكور للفظى
لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كف لان الطلب النفسى للفعل هو الامر
اصطلاحا ولو دل عليه بلا تدع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولو دل عليه بكف واترك
ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم
من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى
بناء على انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء
خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو

وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون
المعذب به مثله (ولهذا قال انه
كان عاليا من المسرفين) زيادة
لتعريف حاله وتهويل عذابه
والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى) فانه
لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام
وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن
يكون لهم الذكرى بقرينة قوله
(وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)
أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون
بما وعدوه من الايمان عند كشف
العذاب عنهم وقد جاءهم ماهو
أعظم وأدخل فى وجوب الادكار
من كشف الدخان وهو ماظهر على
يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الآيات البينات من الكتاب
المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا
عنه (ومنها) أى من أنواع
الطلب (الامر) وهو طلب فعل
غير كف

(قوله) الذى هو من علامات القيامة
الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس
المراد به الذى هو من علامات
الساعة بل هو الدخان الذى وقع
لقريش حين دعا عليهم صلى الله عليه
وسلم بالجدب

على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى له اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف (والاظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته مادل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء)

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لانه غيره متعلقا فتدبر راجع ع ق وقوله لانه غيره متعلقا فى سم عن ع س توجيه المغايرة بأن الكف الذى اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثانى مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه فى جنس الكفية فيصدق أن اكفف اطلب فعل غير كف عن الفعل الذى اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا والاخراج النهى طلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا طلب فعل بغير لا لم يرد ماورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق الاستعلاء أى عده نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف للأمر بلا نزاع والا فالمختار عند الاشعرى وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء فى حقيقة الامر كما فى يس (قوله واختلفوا فى حقيقته الخ) هل هى الطلب الجازم أو مطلق الطلب وغير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على أنها حقيقة فى الوجوب كذا فى المطول والاطول (قوله قال المصنف الخ) أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ماهو أظهر عند العقل لقوة امارته (قوله أن صيغته) اى الامر والاضافة بيانية أى الصيغة التى هى الامر لان الكلام فى الصيغة كما تقدم لا فى الكلام النفسى على ما عند الاصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقولهم لام الامر أى اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة لادنى ملابسة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله رويد بكرا) رويد هنا اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا بنصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغير الترخيم والاصل ارواد امصدر أرود فيقال رويد عمرا أى أرودة أى أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لا غير أفاده الفنرى (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا فى يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولو ندبا مع أن الجمهور على أنه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الآتية مع أنه أحق بالعد من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا فى الفنرى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سيأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون

ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أي على طريق طلب العلو) كان فيه اشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ اشارة الى أنهما للعد كما تقول استحسنت هذا الامر أي عددته حسنا ففي كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأو وتدبر ثم رأيته في الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر في المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا ايراد لان التبادر في الحقيقة لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففي الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولو لم نعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الا نكات العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثر لها فيما ذكره أطول (قوله كالاباحة) وتفارق التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لا حرف او وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيئين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فبالقرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم مجازا مرسلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اهـ ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وهو غير ظاهر لانه بالندب أشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام الصحاح تأمل وكتب ايضا قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل

تمتعوا

أي على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أي سماع الصيغة (الى ذلك المعنى) أعني الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من أقوى امارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الامر (لغيره) أي غير طلب الفعل استعلاء (كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا (والتهديد) أي التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف

تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بابلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالامر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفى الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الراء الانذار هو الابلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثر ما يكون فى التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرته بكذا فنذر به مثل أعلمته به فعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفى القاموس انذره بالامر أعلمه وحذره وخوفه فى ابلاغه اه وفى المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار ما نصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ما شئتم) أى فسترون منا ما أمامكم فهو يتضمن وعيدا مجملا ع ق (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد فى متعلقهما فان التعجيز فى المستحيلات والطلب فى الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهى أقل ما وقع به التحدى وهى ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال استاذنا وهو لا يجئ على مذهب الشافعى القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لا ثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبارة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز وواقع لانا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لاقامة الحجة عليهم فى ترك الايمان اه (قوله متعلق بفأتوا) فيكون ظرفا لغوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا فى كونه اميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعيضية مشوبة ببيان وقوله أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أو لعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله فى مطلق البشرية أى من غير شرط الامية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر واما ان بنينا على أنه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا ع ق (قوله ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير ائتوا من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذا التعجيز)

وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (نحو اعملوا ما شئتم) لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاؤا (والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز

أي على هذا الاحتمال وقوله عن المأتي به هو السورة أي عن الاتيان بها أي مع وجود المأتي به والمأتي منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أي انتفاء ذلك الوصف في الواقع لانتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وليس ذلك الا لانتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم ان جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشئ الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشئ والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أي عند جعله متعلقا بفأتوا وترجيع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه) كما تقول ائتني برجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من ع ق بخلاف قولك ائتني من العنقاء برجل فانه يقتضي بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضا ما نصه أي فلا يقتضي ثبوت المثل (قوله احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم الخ) اي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبارة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أي حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا للسورة هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم ان الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال ائتني بثوب ملبوس للامير فملبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال ائتني بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم بمعنى تعليق الجار والمجرور بفأتوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضا اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمي بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضا ما نصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة الى أخرى فيها مهانة وذل ع ق (قوله خاسئين) أي مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الالزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيهما يحتمل أن تكون انشاء أي اظهارا لمعناهما أو اخبارا بالحقارة والمذلة فكأنه قيل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذلاء محتقرون ممسوخون وكونها للاخبار في الاهانة أظهر منه في المسخ فتأمله ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لمحذوف أي ليس الامر في الآيتين على حقيقته اذ ليس الخ (قوله

لكن

انما يكون عن المأتي به فيكون مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا من أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة أو حديدا) اذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك

لكن فى التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أى لاحصول الفعل (قوله ففى الاباحة) التى تقدم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب ان الصيغة فى التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله ففى الاباحة شروع فى الفرق بين التسوية والاباحة كأن سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فما الفرق (قوله والتمنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلى) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصباح ظهور ضوء الصباح ع ق وكتب أيضا قوله الا انجلى لا يبعد أن يقال الياء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كما أمثل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع أطول (قوله بأمثل) أى أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان الانجلاء أنفع له فيقول له انجل بصبح فانك أخطأت وليس الاصباح أى الصبح منك بأمثل أى أفضل فلا تتجاوز زعمك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أى شدائد والجوى هو الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولاستطالته تلك الليلة) أى عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل التضرع) المراد به الخضوع والا فهو الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس) ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد فى نفس الامر أو ولو بحسب زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد فى نفس الامر (قوله قد سبق ان الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعة لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى فى نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر ان مناط الامرية فى الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالسيد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتماس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر فى المطول ان الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده فى الدعاء وعلى ما تقرر اذا صدر الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به فى أول أوقات الامكان ومن التراخى جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل

لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صيرورتهم قردة وفى الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو اصبروا أولا تصبروا) ففى الاباحة كأن المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كأنه توهم ان أحد الطرفين من الفعل والترك انفع له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو

ألا أيها الليل الطويل الا انجلى) بصبح وما الاصباح منك بأمثل *

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو رب اغفر لى والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء) والتضرع فان قيل أى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الادنى أيضا (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب)

باعتبار القصد بن جمعا فتري وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون كذلك الدعاء والالتماس كذا في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لان الفور يه فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحمية والجدال (قوله كما في الاستفهام والنداء) فان حقهما باتفاق الفور ففي الاستفهام اعتبارا دالجواب بالمستفهم عنه فورا وفي النداء اعتبارا داقبال المنادى كذلك وهذا مقول لا مثبت اذ اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل أن يكون داخلا في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أى وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أى بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أى تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع وارادة التراخي) أى من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا يعلم أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور جواز التراخي بارادة مطلق الطلب لان حقه الدلالة على التراخي فالذى يقول به المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وعبارة غيره قوله وارادة التراخي أى ودون جواز ارادة التراخي (قوله وارادة التراخي) أى تراخي أحد الامرين اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أى الى المساء فهي غاية والغاية لابد لها من مبدا والمناسب هنا ان مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أى في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر في دليله أو في كل من دليليه نظر أطول (قوله لا نسلم ذلك) أى الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية وهي قوله حتى المساء المقتضي مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطجع (قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة ونازع السكاكي في الدوام (قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الآتي اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع انه أمر فلابد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم ان ليس له صيغة أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه اشارة الى رد من قال

عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر) الاول (دون الجمع) بين الامرين (وارادة التراخي) فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما (وفيه نظر) لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) أى من أنواع الطلب (النهي) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وهو كالامر في الاستعلاء) لانه المتبادر الى الفهم

(مبحث النهي)

ان لا النافية تجزم اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك للسماع من العرب قال انه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فر فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعاه خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة) أى لفظا أو محلا نحو لا تشعلن يا زيد لا تنصر ن يا هندات (قوله فى غير طلب الكف) الاضافة للعهد أى لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضى ان النهى حقيقة فى الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور على أن النهى حقيقة فى التحريم والامر حقيقة فى الايجاب (قوله أو الترك) أى عدم الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد المنهى لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعى تقدم الشعور بالمكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهى الا من استشعر المنهى فتركه فلا يمتثل النهى من لم يفعل المنهى ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم اثمه الا أن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفى فيه عدم الفعل وعلى الثانى وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعل المنهى آتيا بمقتضى النهى ولكن لابد فى الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الامر الى أن القدرة فى النهى بسبب التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة تأمله من ع ق وقوله أى عدم الفعل أى وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن فى العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغى التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضا ما نصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثانى دون الاول وينبغى على الاول أن لا يكون الغافل مخالفا للنهى بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدح فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أى التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه انه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف أو الترك لان فى كل منهما طلب الكف أو الترك الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة فى قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهد أى الطلب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمثال المصنف

(وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد اضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

وما فيه طلب لا استعلاء معه كمثال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ماصدقاتها الامر فهو ما تها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة مع أنهما في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشملانهما عندهم وان أريد انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين الجزم فان لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر اما نفس مضمون المذكور واما لازمه وقد مثل لما قدر فيه اللازم في التمني بقوله كقولك ليت لي الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع اداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرائن ولا يذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء لذلك الشرط المقدر كما يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلا منها في معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيابتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التمني الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرفنيه الاظهر أي أن أعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك أتكرمني أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف اكرامك أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها ليت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط (كقولك) في التمني (ليت لي مالا أنفقه) اي ان ارزقه (و) في الاستفهام (اين بيتك ازرك) أي ان تعرفنيه ازرك (و) في الامر (اكرمني أكرمك) اي ان تكرمني أكرمك (و) في النهي

(لاتشتمنى يكن خيرا لك اى ان لاتشتمنى) يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم امالذاته أولغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده مايصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لالنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا * ولما جعل النحاة الاشياء التى يضمر الشرط بعدها خمسة أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك الاتنزل تصب خيرا) أى ان تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفى امتنع حملها على حقيقة الاستفهام

كائن لى (قوله لاتشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله وذلك) أى التقدير (قوله على الكلام الطلبى) بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه افادة المخاطب مضمونه أولازم مضمونه (قوله مقصود للمتكلم لذاته) أى وهذا نادر وقوله أولغيره أى وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمنى أكرمك كان مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل اكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أولغيره أى أومقصودا للمتكلم لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أى لازم له اذ الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطلبى قوله مايصلح توقفه على المطلوب بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا فى السوق فان ضرب زيد فى السوق لايصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم الاأن يكون المراد اضرب زيدا فى السوق امام بيتك (قوله المذكور) أى بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أى اذ ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أى فناسب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره لتضمن الكلام الطلبى الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجى وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبوحيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اهـ سم وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا فى قوله والاظهر ان صيغته موضوعة الخ والا فهو لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشئ مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلاحث وتاكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغى له أن يذكر أن الترجى اذا جزم الجواب بعده فلالحاقه بالتمنى كما تقدم فهو داخل فى التمنى حكما ع ق (قوله فمولد من الاستفهام) لانه لايكون الامع آلة الاستفهام فهو داخل فى الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل فى الاستفهام لانك اذا قلت الاتنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام فى الاصل ومنع فى الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول فى الحال وفى الاستقبال معلوما بقرينة من القرائن أونزل منزلة المعلوم أوكون السؤال عنه لايتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أواستقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر الاستفهام الحقيقى للعلم أولعدم تعلق الغرض حمل على الانكارى بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها ومعلوم ان انكار النفى يتولد منه طلب ضده ومحبته فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا ان الطلب الذى هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقى الذى نحن بصدده وانما تولد من مجاز به الذى لم يذكر أن الجواب

يجزم بعده تأمله اه ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقى بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أى بواسطة الحمل على الانكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هى العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله فى غيرها) أى بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لان الاستفهام الحقيقى لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغى أن يتخذوا غير الله وليا ولا جل أن هذا معنى الكلام قبل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولى على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق أى فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معها القرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله القرينة) وهى فى الآية وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه وليا (قوله أى ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان قوله هو الولى للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا لحصر الولى بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أى متجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل فى الافراد أيضا كما فى يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالله هو الولى) هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وليا لانه هو الولى اى لا لنفس الجواب اذ الولاية ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لا شك الخ) حاصله منع وجود القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع فالله هو الولى على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للانكار فيؤل الى النفى أى لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أى ترتب العلة على المعلول (قوله اذ ليس كل ما) أى لفظ كالهمزة وقوله معنى الشئ كالنفى فى لا (قوله والطبع) أى العقل وكتب أيضا ما نصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بأن أتضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغى أن تضربه انكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى من ع ق وفى الاطول مناقشة أيضا بأن النفى المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول فى كون أتضرب زيدا الانكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله

للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) أى تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالله هو الولى) أى ان أرادوا أولياء بحق فالله هو الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لا شك ان قوله أم اتخذوا انكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء

لاتضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي ان تضربه والفاء في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبته في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولانها لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لاتضرب زيدا فهو أخوك دون أتضرب زيدا فهو أخوك النقل لا لمجرد الطبع لان في الاول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لايصح الابالواو الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا مابعده حفناوي وعبارة الفنري بعد ايراد النقض بالبيت مانصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا لانفي الضمني فلا نقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر أي لاحاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فانه لايصح عبارة المطول فانه لايحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا مانصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب المتقدم فالاضافة للعهد (قوله كالاغراء) العلاقة بين النداء والاغراء المستعمل هو فيه ان الاغراء ملزوم للاقبال اذ لامعنى لاغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لايسمع ع ق (قوله يتظلم) أي يشتكي من ظلم أحد له (قوله وحثه الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التظلم) عبر بالزيادة لان أصل التظلم حاصل منه وقوله لان الاقبال الخ علة لمحذوف أي لحقيقة النداء غير مرادة لان الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره اننا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذ الاختصاص كنداء دون يا لفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أي الاصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريده منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أي بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفناوي وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما ناسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل مادل الخ) فمرادا المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأيها) أي أي من أيها وكتب

بخلاف أتضرب زيدا فهو أخوك استفهام انكار فانه لايصح الابالواو الحالية (ومنها) أي من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أي صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالاغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلم يامظلوم) قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل (والاختصاص في قولهم انا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل مادل عليه ضمير المتكلم فأيها

مضموم والرجل مرفوع والمجموع
في محل نصب على انه حال ولهذا
قال المصنف (أى مختصا من
بين الرجال) وقد تستعمل
صيغة النداء في الاستغاثة
نحو يالله من ألم الفراق والتعجب
نحو ياللماء والتحسر والتوجع كما
في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
ومايشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع
موقع الانشاء اما للتفاؤل) بلفظ
الماضى دلالة على انه كأنه وقع
نحو وفقك الله للتقوى (أو لاظهار
الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث
الشرط من ان الطالب اذا عظمت

أيضا قوله فايها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بنائه أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله فى الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل هو أخص على ان الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص فى محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح ان يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى مختصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى فى الاصل أو هو منقول بحاله فى النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء ههنا وفى شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان ايا هنا اختلف ضمها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف اهـ فانظر على القول بأنها اعراب هل هو مبنى على مذهب السيرافى من انها مبتدأ أو خبر اذ لا يظهر الرفع على رأى الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار اللفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لا رفع الاعراب نعم على قول السيرافى ان أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى ان هذا الضم ضم اتباع لا بناء (قوله والمجموع فى محل نصب على انه حال) نظر فيه بأن الحال انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل اذ أيها فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال هذا وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال مختصا الخ) أى مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهته النداء فى مطلق التوجه أو هو من استعمال ما للاعم فى الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو النداء فى طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة فى التعجب مشابهة المتعجب منه المنادى فى انه ينبغى الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعد يا فيه ينبغى الاقبال عليه بالخطاب كالمنادى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ف (قوله ياللماء) عند مشهود كثرته أو ظهور حلاوته (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر كل الظهور ان شيأ منها امثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما نصه ومنها التحسر والتحزن كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اهـ ومثال التوجع يا مرضى يا سقمى تأمل (قوله ومايشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يا لابى (قوله قد يقع) أى مجازا (قوله الحرص فى وقوعه) عداه بفى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما مر فى بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حمل الكاف على التعليل وقال فى الاطول كما مر أى

من

من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو نظير (قوله حاصلا) أى فى الزمن الماضى ومستمرا حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من يراعى ماذكر بأن كان له قوة عليه ولو لم تكن له قوة فى سائر الابواب بناء على تجزى البلاغة كالاجتهاد ع ف فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملهما) أى يحتمل كلا منهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب عن هذين الاعتبارين الا أن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أو للاحتراز عن صورة الامر) الاولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضى يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر وللعود مجال اذ النكتة لا يجب ان ترجح الشئ على جميع الاغيار ولك أن تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أى شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلا منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغايرا بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا او هذا ولعل الفرق باعتباران الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لا فى نفس الامر لان كلا منك فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة اصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ماذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم لا يجرى فى باب الانشاء ككون التأكيد لطارئ خلاف الحكم أو الانكار فى الخبرى وسم من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون الا مفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبارة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك

رغبته فى شئ بكثرة تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى) من البليغ (كقوله رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل واظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الامر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب) بان يكون المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تأتينى غدا مقام ائتنى تحمله بألطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أي ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أي فليقس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أي فليعتبر ويراع ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله اما مؤكد) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرا معرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

(الفصل والوصل)

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هي ما يقوم بالشيء مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلها افردان ولاشك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول اسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شأنه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصا أي يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكة في الامور الموجودة خارجا لا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما في آية انا معكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظرا الى شخص الجملتين في بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أي عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الاوليان والاخريان فيعطف في كل اثنتين أولا ويعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف أولا الآخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما أطول وكتب أيضا قوله عطف بعض الجمل أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفا وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو

المناسب

(فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا اما مؤكد أو غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

(الفصل والوصل)

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أي ترك عطفه عليه

المناسب للامور البلاغية لانها لاتحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كتقابل الملكة للابسة العدم فى الجملة وظاهر تعريفهما انهما أعنى الفصل والوصل لايجريان فى المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه فى المفردات والجمل يقتضى تساويهما فى جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيده هذا القيد وقال فى العروس لايخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم فى الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه فى الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لايشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشئ أطول (قوله فالاولى) يعنى السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلا منها سابقة بما بعدها ولولم تكن أولى ع ق (قوله ان يكون لها محل من الاعراب) أى من محال ذى الاعراب بأن يكون فى محل لو كان فيه مفرد لكان معربا وكتب أيضا ما نصه بأن تكون فى محل رفع كالخبرية أونصب كالمفعولية أوجر كالمضاف اليها ع ق وكتب أيضا قوله اما أن يكون لها محل من الاعراب أوتكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستئنافية (قوله مثل كونها) يقتضى ان المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحتمل كلام المتن ان الاضافة فى حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى فى مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لابواسطة وذلك ان مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحوذلك وللفاعلية مقتض وهو جاء مثلا وللمفعولية مقتض وهورأى مثلا وللخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعنى الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أونحوذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها به للمعطوف أى عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أوجملة وأن يكون مشبها به للمعطوف عليه أى عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أوجملة وأن يكون مشبها به لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الاحسن وبه يشهد ما فى الايضاح (قوله أونحوذلك وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول كالمبتدا فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر الى الغالب والافقد لايجب العطف عند قصد التشريك كما فى نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافى

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالاولى اما أن يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أى على تقدير أن يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد تشريك الثانية لها) أى للاولى (فى حكمه) أى حكم الاعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدا أوحالا أوصفة أونحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أى على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا أومفعولا أونحو ذلك وجب عطفه عليه

ماذكره النحاة فى نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لان التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيته فى ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه فى الاستعمال الاغلب والمواقع الكثيرة وانما قلنا فى الاستعمال الاغلب لانهم جوزوا ترك العطف فى الاخبار وكذا فى الصفات المتعددة مطلقا بل هو الاحسن فيها مالم يكن فيها ايهام التضاد فالقسم الاول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثانى كقوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وانما استحسن العطف عند ايهام التضاد كما فى المثال الثانى ليفهم الجمع ونفى التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى شرط قبول العطف بعد قصد اعطاء الحكم للثانية فقال ان أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال فى الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أى فى باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكفى مطلق ما يجتمعان فيه لان كل شيئين لابد أن يجتمعا فى شئ حتى الضب والنون فانهما يجتمعان فى الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفى فى قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما ويأتى تحقيق ذلك ان شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى ينثر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو بضم العين فى المضارع وضمها وفتحها فى الماضى كما فى القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك فى المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاءنى زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطورا بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهما متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما فى القوة المذكورة هى ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادى بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أى فى عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما فى قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الا أن يقال المراد بالنحو ما انسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل فى مجرد الجمع والتشريك مجازا كالتى بمعنى الواو على أنه يكفى فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من جعل نحوه منصوبا عطفا على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطفا على الضمير فى كونه من غير اعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحوه عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل فى أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما فى ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله لان هذا الحكم) اى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الاولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا

فى الفاء والترتيب مع التراخى فى ثم وترتيب الاجزاء ذهنا فى حتى (قوله غير التشريك) أى زائدا عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أى وقصد التشريك (قوله عيب على أبى تمام قوله) أى نسب العيب الى أبى تمام فى قوله ع ق (قوله والذى هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذى بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على الف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا فى ضرورة الشعر اهـ فنرى نقل هذا فى الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظر اذ لغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة قد يمنع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مرا ويدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هى دفع الألم فى كل تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وماذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف فى الاطول الجواب عن أبى تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبى الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حوالة علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفنرى الاقرب أن يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان فى خياله هذان الامران (قوله كما هو الظاهر) لان أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله وقوعه موقع مفعولى عالم) وسده مسدهما والمفعولان أصلهما المبتدا والخبر وعلى هذا يكون فى تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير فى زعمت للحبيبة والخطاب فى هواك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أى الديار حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة مانصه أى غداة الهجر أطول (قوله والا فصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التى لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الاولى فى حكم اعرابها وجب ترك العطف فى الواو وفيما يشبهها وان قصد فان وجد الجامع عطفت والا وجب الترك أيضا فى باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر فى باب البلاغة فى الحقيقة هو وجود الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لان منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو فافهم ع ق وكتب أيضا مانصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعنى كون الاولى لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفى كل اما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أى ولانه لابد فى الواو من جهة جامعة (عيب على أبى تمام قوله

لا والذى هو عالم ان النوى

صبر وان أبا الحسين كريم) اذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لان وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله لا نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق (والا) أى وان لم يقصد تشريك

الواو وقع بها وان لم يقصد فالفصل (قوله الثانية للاولى) يعنى اللاحقة للسابقة
(قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لا ترك الحرف الذى يكون عاطفا والا فلا مانع
من الاتيان بالواو على أنها للاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله
فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذى ليس
بمقصود) اذ القصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى
الافضاء فعداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن
رحمته (قوله على انا معكم) مقتضى كلامه أن انا معكم له محل من الاعراب وهو مبنى
على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم)
أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع كونه مقولا
لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الاشارة
راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انا معكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزؤن ويحتمل
أن المراد اى ولم يقل على انا معكم انما نحن مستهزؤن فقوله بعد فحكمه حكمه يحتمل
أن المراد فالعطف على الاول يغنى ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل
أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين
وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال
على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله
بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى ايضاح اما لانه تأكيد من حيث ان الاستهزاء مستلزم
لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم
معنا مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لان
الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم وكل من المذكورات فيه بيان
كما بينه ع ق وعبارته وتعبية انما نحن مستهزؤن لانا معكم اما على التأكيد نظرا الى أن
الاستهزاء بالاسلام نفى له ونفى الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى
انا معكم واما على البدلية الاشتمالية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام
تعظيم للكفر وهو مقتضى انا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم
ان التأكيد فيه دفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه
بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه فى السؤال المقدر فان أراد من قال
انها بيان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحى فليس
بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه
أى ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا لغويا للاولى قال الفنرى
فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام
فى انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

معناه

الثانية للاولى فى حكم اعرابها
(فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم
من العطف التشريك الذى ليس
بمقصود (نحو واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن
مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم
يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم) فلو
عطف عليه لزم تشريكه له فى
كونه مفعول قالوا فيلزم أن
يكون مقول قول المنافقين وليس
كذلك وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزؤن لان قوله
انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا
معكم فحكمه حكمه

معناه انا معكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر فى الاعتذار يس (قوله وعلى الثانى الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وارادته مطلقا وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الايهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع فيما عدا ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمله فانه فى غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) فى عروس الافراح ليت شعرى هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأى فرق ثم قال والصواب ان غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو فى التى لها محل كغير الواو فى التى لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل فى الاربع الاول من الست الآتية ووصل فى الثنتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل فى الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أو لا فى الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لو قال اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أى عدم اشتراط أمر آخر فى العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الا الاشتراك الجملتين فى حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الا اشتراكهما فى التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يعجبها و يجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها الا لاوحدى فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارا لها لا يقال لو لم تعطف الجملتان لاوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لرفع الايهام وسيأتى نظيره لكن لا يغنى عن الشرائط فى مقام لا مجال فيه للايهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أى افادة الواو مجرد الاشتراك يس والاظهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب أيضا ما نصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغنى عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هى حصول معانى تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما فى المفردات فيتقرر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعا لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكفى مطلق الجامع والاصح العطف فى كل شئ وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وأيضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثانى) أى على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو وعطفت) الثانية على الاولى (به) أى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وأما فى غيره

البلاغة بمعنى ان فى قوة مدركه الصلاحية لادراك ماسواه واصعوبته قيل ان فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على مايقتضى كون الجملة التى لها محل من الاعراب غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم مايخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار الى الجامع الذى يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه فى التقرير وهو صحيح لان الجملة التى لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد كالمفرد بخلاف التى لا محل لها فتعتبر نسبتها ومايتعلق بها من المفردات ويراعى فى تلك النسبة ماذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصوا التفصيل الآتى بالجملتين اللتين لا محل لهما فلو كان ذلك التفصيل جاريا فى القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له فافهم اه (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الاحوال الستة وماله حكم اعرابى وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه لايحتاج فيه الى معرفة مايأتى كما وضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع فى جواز الواو وامتناعه سم (قوله أى وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل فى اثنى عشر فى الستة الآتية كان لها حكم أولا أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما فى الحصول الخارجى كما اذا أخبر بجملة ثم تركت فى زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها فى الجواب والأخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والا شرط وجوابه الشرط الثانى مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال فى العروس ليت شعرى هلا فصل هذا التفصيل اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجرى فيه قطعا لو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغى أن يقول اذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان فى الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف يس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) فى الستة الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها البيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انا معكم وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين اذ المحل هنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وهناك لما له محل وهو انا معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل الخ) عبارة ع ق وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب
فى صعوبة باب الفصل والوصل
حتى حصر بعضهم علم البلاغة على
معرفة الفصل والوصل (والا) أى
وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو
(فان كان للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية فالفصل واجب)
لئلا يلزم من الوصل التشريك
فى ذلك الحكم (نحو واذا خلوا)
الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم
على قالوا لئلا يشاركه
فى الاختصاص بالظرف لما مر)
من أن تقديم المفعول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور فى الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصدرية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام فى الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هى الظرفية فى الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انا بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول انها ولو كانت شرطية هى اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد مفهومه أن القول ليس الا فى وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين فى الظرف فضلا عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثانى تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فآل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من الاول وانما يفترقان فى رعاية اصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفريق لا تظهر له ثمرة اه ببعض تصرف لتحريف فى النسخة وقوله معمول كالظرف أى لانه وان قلنا شرط وضعا اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أى اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال فى العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يتأتى ما ذكروه فى اذا المجردة عن الشرط اه فهذا يعكر على ما مر (قوله شرطية) أى فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اه (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا فكان الاولى أن يقول لانه اسم فضلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعا وعدم كون الظرفية أصلا لها فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطا ولم يوضع فى الاصل ظرفا ثم استعمل شرطا فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما ينبه عق (قوله وهو قالوا) أى الذى هو الجزاء قال الفنرى المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا والتى هى ظرفية مجردة مضافة الى ما بعدها معمولة لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عونا للتعليق فى افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزاء باعتبار انها معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لابد له من عامل وهو قالوا انا معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافى التزامهم تقديمها لنكتة أخرى كذا فى الفنرى ويرد عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قولهم مقيد بوقت الخلوة لانهم منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعى كما بينه فى المطول وقد استفيد من كلام الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر فى المعطوف صرح الشارح فى حاشية الكشاف فى عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره فى المعطوف نحو جاءنى يوم الجمعة أو راكبا أو نحو ذلك زيد وعمرو ولا يجوز فى الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون معتبرا فى المعطوف فهل عطف الجمل الذى الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفى الاطول مانصه العطف على المقيد انما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف مانقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفى المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والا فان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل فى كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مرهبها وعليه يفوت معه المقصود من اعطاء الحكم قبل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم فى الثانية فيقال فى المثال المذكور مرهبها فيه أى فى الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم فى كمال الاتصال وفى الشبهين أيضا كقولك فى كمال الاتصال ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل فى كمال الانقطاع تأمل عبق واعترض أيضا بأن العطف التفسيرى سائغ شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن يقال الواو فى العطف التفسيرى غير مستعملة فى معنى العطف بل هى لمجرد معنى حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا ايهام) انظر ما حكمه تركه فى كمال الاتصال وفى الشبه مع ان الايهام يوجد فى كل منهما كما يأتى والحكم الوصل عند الايهام نحو لا مدحت لمن قال ما مدحت ردا للنفى الذى قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ مانصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلغاء أما فى النحو ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيبويه جواز جاء زيد ومن عمرو وكلا منافيما لا محل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسبى ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهى لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للاولى حكم أى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية أيضا (فان كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) أى بدون أن يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة

متعين لوجود الداعى وعدم المانع فالحاصل أن للجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة أحوال كمال الانقطاع بلا ايهام كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الايهام التوسط بين الكمالين فحكم الآخرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف فى تحقيق الاحوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلا (ارسوا) أى أقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول تلك الحروب ونعالجها * فكل حتف امرئ يجرى بمقدار أى أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب

كمال الاتصال ولاشبهه وقوله ومناسبة أى وهى لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهى علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الايهام فى الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الايهام فى كمال الانقطاع مع الايهام وقصد التشريك فى التوسط والمانع أحد الاربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى اذا أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله فى تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين فى الخبرية ان تكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز والاخيران بنزع الخافض (قوله بأن تكون احداهما الخ) فيه قصور لان كلام المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف فى اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قرره فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وان يكون فيما لامحل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اهـ وفى يس ان الاحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لامحل له وان العطف فيما فيه الوصل انما هو بها والفصل فيما فيه الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا ايهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اهـ (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث فى التمثيل به بأن نزاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال واما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامرين (قوله لطلب الماء والكلا) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللازم لان الاقامة لازمة للحبس (قوله بالمرساة) هى حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التى رست فيها السفينة من ع ق (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزمه فى جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به الى أن فى البيت قلبا وكل داخلة على امرئ لا على الحتف لانه الاتصاف الا المتعدد والحتف أى الموت شئ واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه اسباب مختلفة من السيف والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال مما له محل (قوله والا فالجملتان في محل النصب الخ) مبنى على ان جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله انا معكم الآية والحق خلافه ولعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الحاكي للكلام أما اذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعا واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احداهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو للحال وان وصلية لا غائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تتباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا خبريتين لفظا) ولم يمثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لقلة وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله على اختلافهما) في نسخة على لا اختلافهما وهي الصواب وفي الاولى تسمح سم (قوله لانه لا جامع بينهما) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى او انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل بل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتي واما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل بل عمرو عالم حيث كان بين زيد وعمرو جامع واما عن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من ع ق (قوله فلتكون الثانية مؤكدة للاولى) قال ع ق في آخر مبحث كمال الاتصال ما نصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع ان الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فالحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التابع اصطلاحا يستدعي اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بألفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيد اه وقال الفنري بعد أن ذكر نحو ما مر والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أمدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى أمدكم بما تعلمون مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدا معنويا) بان يختلف مفهوماهما ولكن يلزم من تقرر معنى احداهما تقرر معنى الاخرى وسيأتي مقابله وهو التأكيد اللفظي والقسمان تأكيد

بالمعنى

والا فالجملتان في محل النصب مفعول قال (أو) لاختلافهما خبرا وانشاء (معنى فقط) بأن تكون احداهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين أو انشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا جميعا خبريتين لفظا (أو لانه) عطف على اختلافهما والضمير للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتي) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم (واما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلتكون الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدا معنويا

بالمعنى اللغوى وأما التأكيد الاصطلاحى فلا يأتى هنا لان المعنوى منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرار اللفظ وسمى التأكيد المعنوى فى الجمل بالمعنوى لانه بمنزلة المعنوى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات والتأكيد اللفظى فى الجمل باللفظى لانه بمنزلة اللفظى الاصطلاحى الذى هو فى المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون لدفع النسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلته من حيث هو بمنزلته نحو لاريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيد المعنوى يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للآحاد مثلا جاء زيد نفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الجائى الزيدان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيد المعنوى وقوله أو غلط للفظى مخالفا لصنيع الشارح فى جعلهما للمعنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أى لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتنزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات لانه انما يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع فى الاولى الغلط فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظى فى المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز ففى الاول يراد دفع التجوز فى ذكر زيد أن الجائى رسول زيد مثلا أو الغلط فى ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أى حالة كون لاريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الم الخ) واما ان جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبرا بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولاريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه فقيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقتطعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله او جملة مستقلة) بجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدرا أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشأن (قوله بجعل الخ) المبالغة بمجموع الحمل والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل المبتدا ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الحمل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضا قوله

(لدفع توهم تجوز او غلط نحو لاريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بانه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدا ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه

الدال على كمال العناية بتمييزه أى باعتبار اسم الاشارة وقوله والتوسل الخ أى باعتبار اللام (قوله والتوسل بعده الخ) لو قال وعلى البعد المتوسل به الى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر ان هذا انما يرد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لان تعريف الجزأين فى الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أى لاجواد الا حاتم اذ جود غيره بالنسبة الى جوده كالعدم ع ق (قوله نعنى ذلك الخ) أى المراد منه انه الخ اذ معناه حقيقة انه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله الكامل) أى فى الهداية كما يأتى (قوله يستأهل) فى الصحاح يقال فلان أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشرى قد صحح هذه العبارة فى الاساس فتدبر (قوله فى مقابلته) ولو كان كتابا كاملا فى نفسه وقوله ناقص فى ظاهره سوء أدب فى حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك الكتاب حقيقة وما قيل بل بيان لمعناه المجازى المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه شئ لان توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن المراد ان هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ماذكر فأتى بلا ريب فيه دفعا لذلك التوهم على قاعدة مايجب مراعاته فى البلاغة العرفية باعتبار المخلوق لان القرآن ولو كان كلام الله جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أى فى كمالات الكتاب أطول (قوله مما) أى من المدح الذى يرمى به أى يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أى من الكلام الذى يرمى به جزافا أى على وجه المجازفة بمعنى انه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة فى الشئ عدم الاحاطة بأحواله وانما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من ان المبالغ فى مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرمى به جزافا هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل فى عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يستدعى أن لا يدفع به الغلط على ماذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث التأكيد وأيضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتب والتأكيد المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال امالو أريد نفى الريب فى كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه فى ذلك النفى اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ماذكره بقوله وأيضا

والتوسل بعده الى التعظيم وقوله
الدرجة (وتعريف الخبر باللام)
الدال على الانحصار مثل حاتم
الجواد نعنى ذلك الكتاب انه
الكتاب الكامل الذى يستأهل
أن يسمى كتابا كأن ما عداه من
الكتب فى مقابلته ناقص بل
ليس بكتاب (جاز) جواب لما أى
جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة
(أن يتوهم السامع قبل التأمل انه)
أعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به
جزافا)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه فى قول المصنف فأتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أى (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فأتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره فى الاهتداء وذلك بظهور حقيته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفى الريب أى نفى كونه مظنة الريب بمعنى انه بعيد عن الحالة التى توجب الريب فى حقيته لازم لكماله فى ظهور حقيته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوى لا اللفظى اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم ان قول ع س كما فى سم معنى لا ريب فيه على هذا أى على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب فى أنه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفنرى الوزان مصدر قولك وازن الشئ الشئ أى ساواه فى الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشئ اذا كان مساويا بالشئ آخر فى أمر من الامور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان فى قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشئ فى مرتبة ذلك الشئ أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيدا لفظيا) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين) وأما التأكيد بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هو هدى) اشارة الى ان هدى خبر لمبتدا محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال فى الاطول ولك ان تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مريدا به حصر الهداية فى كونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيد اللفظى أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من انه خبر لمبتدا محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فما معنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب ان المراد المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بان المراد المتقون فى علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى) ففيه مجاز الاول (قوله فى الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يحمل الكنه على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كانه هداية محضة كذا فى سم (قوله لما فى تنكير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كانه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعنى حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادى فهو كزيد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الاولى حتى انه اذ فى حمل الشئ

من غير صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك التوهم (فوزانه) أى فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم (أو تأكيدا لفظيا كما أشار اليه بقوله (ونحو هدى) أى هو هدى (للمتقين) أى الضالين الصائرين الى التقوى (فان معناه أنه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها) أى غايتها لما فى تنكير هدى من الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد .

على الشئ فى مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة فى جعل الهدى المنون خبراله أطول (قوله وهذا) أى أنه فى الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة فى مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التى من جنسه (قوله فى درجات الكمال) لا يخلو من اطناب كبير قريب من الحشو لان المراد كما تقدم الكمال فى الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية فى درجات الكمال فى الهداية الا أن يراد به مطلق الكمال والشرف فى العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفى سم قوله لا بحسب غيرها اشارة الى أنه لابد من اثبات الحصر فى ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله فى الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تأكيدا ع س (قوله لانها المقصود الاصلى) أى الذى ينبنى عليه كل غرض دنيوى أو أخروى (قوله فوزانه وزان زيد الثانى) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما فى التأكيد لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة عن انه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد فلم يزد فى اسباب الفصل ماغفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشئ (قوله مع اتفاقهما فى المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظى اه وقوله كالتأكيد اللفظى أى الذى فى المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفى الريب عنه فكان من التأكيد المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله فى كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب غيرها لانها المقصود الاصلى من الانزال (فوزانه) أى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثانى بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران فى كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى فى البدل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الامر الذى منه أعجبك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبنى الدار وحسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ماتقرر وبهذا يعلم ان البدل الاتصالى لايخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أوكدو لايقال اذا كان فى البدل بيان التبس بعطف البيان لانا نقول البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لاتقرير النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تحريف فى النسخة فراجعه وحرره واختار فى الاطول ان اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لان التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما فى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لايفى بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيهما فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما فى بدل الكل فان الغرض منه فى المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثانى وتفويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ماهو كغير الوافى بالمفرد يفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لايجرى فيها كما مشى عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ استطرادا بالنسبة الى غيره مذهبه وأما اذا بنينا على أنه يجرى فى الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتفويته بالاجمال ع ق وهذا خلاف ما يأتى للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثانى كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفى ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما يأتى (قوله حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو لكون الثانية بيانا الخ فتأمل وكتب أيضا مانصه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها أشار الى أن البدل انما يؤتى به فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فتقصد النسبة مرتين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أى الاولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد

مرتين فى المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لابد أن يشتمل على ما يقتضى الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوبا فى نفسه ففى الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل فى بسط العبارة (قوله لنكتة) الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما فى الاطول و ع ق (قوله ككونه مطلوبا الخ) سيأتى مثاله فى كلام المصنف فى قوله تعالى أمدكم الخ وقوله أوفظيعا مثاله قولك لامرأة تزنى وتتصدق لا تجمعى بين الامرين لا تزنى وتتصدقى ولا يخفى فظاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده فى الجمل فى بدل الكل وقوله أو عجيبا مثاله قال زيد قولا قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله فى نفسه) الاولى تركه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أو لطيفا) أى ظريفا مستحسنا ع ق (قوله بدل البعض) أى فى المفرد والافهى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله نحو أمدكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة من الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا فى يس (قوله لكونه مطلوبا فى نفسه) لانه تذكير للنعم لتشكر وقوله وذريعة الى غيره كالايمان والعمل بالطاعة ع ق (قوله والثانى أوفى الخ) ههنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الاولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع ق (قوله من غير احالة على علم المخاطبين) أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم وانما ينسبون نعما أخرى مثلا اليه تعالى كالاحياء والتصوير ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات فى الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) معلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الامر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والافكن فى السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لا لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلا ولما كان اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله ولهذا كان ارحل

(لنكتة ككونه) أى المراد (مطلوبا) فى نفسه (أوفظيعا أو عجيبا أو لطيفا) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بأنعام الى آخره (أوفى بتأديته) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها (و) الثانى أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو أقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما فان المراد به) أى بقوله ارحل

وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلولة لقوله ارحل التزاما كان لا تقيمن أوفى دلالة عليها الا ان دلالته عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه فى قوله ارحل من أنه لم يوضع لذلك فكذا لا تقيمن فانه انما وضع للنهى لكن يكون مع قصد الكراهة دائما باعتبار الاستعمال العرفى ويدل على الكمال فى الكراهة التاكيد بالنون فانك انما تقول لا تقيمن عندى اذا أردت ارتحاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارحل ولا تقيمن اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هى المقصودة بالذات سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك فى ارحل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفى لا تقيمن الاستعمال العرفى دائما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارحل ولا نفسه بل هو ملابسه للملازمة بينهما صار بدل اشتمال منه فوزانه وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها من ع ق وكتب أيضا قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا فى الاطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه) أى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكرهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لا تقيمن الكراهة وكمالها لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكمالها ففى العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفى) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضا ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية ام لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد لمانع ع ق (قوله فلا يكون تأكيدا) ولا بيانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيدا قد يقال المغايرة لا تنافى التأكيد المعنوى كما سبق فى ذلك الكتاب لا ريب فيه الا أن يقال المغايرة المشترط نفيها هى ما لا يؤول المعنيان فيها لمعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤول المعنيان فيها الشىء واحد فلا يضر وهو ما سبق فى ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه من ان معنى لا ريب فيه على جعله تأكيدا لذلك الكتاب لا ريب فى بلوغه الدرجة القصوى

(كمال اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى دلالة لا تقيمن (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التاكيد) الحاصل من النون وكونه مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال لا تقم عندى ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لا تقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها الان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا

فى الكمال فى الهداية وتقدم مافيه (قوله وغيرداخل فيه) أى عدم الاقامة غيرداخل فى مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغيرداخل فيه هوظاهر بناء على أن الامر بالشئ لايتضمن النهى عن الضد وهو الاقرب والافقيه بحث ع ق وأقول لابحث لان الدخول المنفى الدخول بالبعضية لابالزوم المراد لمن قال الامر يتضمن الخ وفى الفنرى انه على هذا القول فى حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتدالخ) بحث فيه بأن هذا البيان يجرى فى عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا يلزم اطرادها لانها توجيه لما وقع على خلاف الاصل وماذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله بمنزلة بدل البعض او الاشتمال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تتمة التوجيه اذلابد من نفيه أيضا حيث نفى التأكيد و بدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتدالخ وترك بدل الغلط لانه لايقع فى الفصيح الا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثانى أن لايكون غلط حقيقة لكنه يغالط بأن يفعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذى لايقع فى الفصيح هو الاول دون الثانى وكانه لكونه نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بمغايرة اللفظين) أى دائما فى البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغاير وتارة لا (قوله وهذا) أى التمييز المذكور لايتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما فى الجمل ولايتأتى قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح فى أنه لايتحقق فى الجمل التى لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتى هو الجملة الثانية وفيه نظر اذلامانع منه فيها كقولك قلت لها جمعت بين الامرين تزنين وتتصدقين على أن المقصود الذاتى بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التى لامحل لها كما يعلم بمراجعته فتأمل منصفا ثم رأيت فى كلام سم مايؤيد ماقلنا حيث قال فى حواشيه على الحفيد متعقبا قول الحفيد مالامحل له لايتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد فى الجمل التى لامحل لها على انه قد يبحث فى هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة مايشمل الاخبار بمضمون الجملة وهذا ممكن فيما لامحل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولايمنع التمييز فيماله محل فلم يعتبر بدل الكل فيماله محل الا أن يقال لما كان الكلام فيما لامحل له ولم يتميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على وجه لايرد عليه تنظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أى التمييز بالامرين معا لايتحقق الخ فلا ينافى وجود الامر الثانى فيماله محل فقوله لاسيما التى الخ أى فانه لم يوجد فيها الامران معا ولاأحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لايتحقق فى الجمل الخ لان التأكيد المعتبر فى الجمل لابد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها وحينئذ لايتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التى ليس لها محل من الاعراب لايتصور فيها القصد بالنسبة كذا فى الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب ان

(وغيرداخل فيه) فلا يكون بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى وهذا لايتحقق فى الجمل

اهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة فى تأكيد الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها وملحق بها ولعلهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد اه وفى قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هى المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الأولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عن الأولى فى ذلك (قوله أى بين عدم الاقامة) أى الذى هو مدلول الثانية وقوله والارتحال أى الذى هو مدلول الأولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزاولها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام فى أن الجملة الأولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام فى قوله أرسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ فى الجملة الثانية وهى قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهى القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لا من مقولها كما ذكروه وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال فى المثال ان الثانية أوفى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أوفى أن الاولى فى القسمين أعنى بدل البعض و بدل الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دالة على المذكور بالعموم وانما فاتها الثانية بالخصوص وأما فى القسم الثانى فلما أشرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهى لا تقيمن أوفى وهذا يقتضى أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والأولى حمل الكلام على ما قررنا أولا من أن غير الوافية هى التى أعقبت ببدل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاخص ولا للمجمل بالمبين وأن التى هى كغير الوافية هى التى أتبعت ببدل الكل بناء على اعتباره فى الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود فى الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التى هى كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفصيل عاما لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التى كغير الوافية لاقتضى أن بدل الاشتمال والبعض منهما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجمال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم ان وجه منع العطف فى التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشئ الواحد وبمثله علل

لاسيما التى ليس لها محل من الاعراب (مع ما بينهما) أى بين عدم الاقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام فى أن الجملة الاولى أعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل مامر فى أرسوا نزاولها وانما قال فى المثال ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

المنع فى بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما لكون المبدل منه فى نية الطرح عن القصد الذاتى فصار لو عطف عليه كالعطف على مالم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم اذ لا يتحد ماهو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لا اتحاد بينه و بين ماقبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله فى صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الابهام والاظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجمال) أى فى الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى فى البيت (قوله لخفائها) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطوّل وكتب أيضا قوله لخفائها والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البدل هو الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيح له فالايضاح حاصل فى البدل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البدل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسته ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ انظر فيه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجر فانه معطوف على قلنا الذى أضيف اليه اذ كذا فى يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاولى أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى ثم قال وما قاله الشارح المحقق من أنه لولم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لانها القول الخفى لاضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا له لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه يزيد الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر فى النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لابد فى الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملتين بالبيانية اهـ ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر النعت فى الجمل التى لا محل لها لان المنعوت يستدعى كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعت والجملتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقلا الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان المخبر به

باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للاولى (لخفائها) أى الاولى (نحو فوسوس اليه الشيطان

لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق وقال فى الاطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت مثلا الا مقتضيا النوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة فى المنزل والا لم يصح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان تقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفنرى أيضا فى رد مامر عن الشارح والسيد فراجعه (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه ان الاكل منها سبب لخلود الآكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال (قوله فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف فى الابل والحافر فى غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو أعنى الدبر جرح فى ظهر البعير (قوله وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها وكان المناسب لما سبق وأما شبه كمال الانقطاع الخ (قوله موهما الخ) أى مع المغايرة الكلية فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال فى قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من العطف أى مع المغايرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع أفاده الفنرى (قوله مماليس بمقصود) اى مماليس بمقصود العطف عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل مافى المطول فى الاطول ثم قال لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف ففيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ تبادر العطف على الغير والشك فيه يكون معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يراد بالايهام الايقاع فى الوهم بمعنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على السابقة موهما تشبيها ضمنيا مأخوذا من جعله علة لتشبيه الجملة بالمنقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايهام فعلم أنه يقتضى الفصل باعتبار مااشتمل عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا الا انه قيد له (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا امامن تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد ع ق وقال فى الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه) أى وزان قال يا آدم (وزان عمر فى قوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للاول وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن الاولى (فلكون عطفها عليها) أى الثانية على الاولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

(وتظن سلمى انى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم)

(قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينافى قوله فى الاحوال الستة لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لاتناسب كمال الانقطاع ولاشبهه وأجيب بأن المناسبة التى لاتناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها الايهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع فى الاستعمال والا فمعناه الاصلى أجعل راثيا اياها أى ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشئ فى لازم معناه أفاده الفنرى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا الخ) فبينهما تضايف أو تقارن فى الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لايقال لامناسبة بين مسند ابغى وأراها وكفى بذلك فى نفى التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن فى الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولاخفاء فى احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغى وخبرا بعد خبر لان الا أن يقال الاصل فى الجملة أن لاتخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذى هو العطف يختار الاصل بربح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل وفى المفتاح ولايصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى فمع وجوده لايستند صنيع البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال تهيم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافا بأن يقدر سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها فى ذلك الظن فقال أراها مخطئة تتحير فى أودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة كالمتصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة السؤال والجواب ينفصل عن السؤال كما قال واما كونها كالمتصلة الخ (قوله كالمتصلة) أى كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة فى نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه بعد قوله ما كان للنبى والذين آمنوا الخ اذ هو فى تقدير ولم استغفر ابراهيم لابيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكما أن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لايوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على أبغى فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال أراها تتحير فى أودية الضلال (واما كونها) أى الثانية (كالمتصلة بها) أى بالاولى (فلكونها) أى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل الثانية عنها) أى عن الاولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفى الاطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا واعلم بعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم أو بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السؤال اه وكتب أيضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله فى العروس من يس وكتب أيضا قوله قال السكاكى الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى ان موجب المنع كونه جوابا للسؤال مقدر وما تقدم يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى ان السؤال يقدر كالواقع للنكت المذكورة بعده واما الفصل فللتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى ان شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أى يقصد ولو قال ويجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أى التنزيل وعبارة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن يس لكن مثل فى كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايهام المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسمح اذ التقدير وعدم التصريح سبب للتقليل لا نفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتنبيه على فطانة السامع وان المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضا مانصه عطف على اغناء (قوله وليس فى كلام السكاكى الخ) أى كما فى كلام المصنف وكتب أيضا قول وليس فى كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس فى كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكان المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو

قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة) (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة (كاغناء السامع عن أن يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه) أى من السامع (شئ) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك وليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة
أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه
لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى احد
الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط
وهو مشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر
ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا
فى القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار
اليه صاحب الكشاف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب
ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ماقاله السكاكى لانا نقول تقدم أن جعل السؤال
كالمذكور ليس للقطع بل لنكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة
السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع مآلها
واحد والاختلاف فى الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل فى الكل فأى فائدة لهذا
الاختلاف تأمل فى هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون
خبران (قوله لاحاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال
وقوله كاف فى ذلك أى فى القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فللنكت
المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجعه (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل
ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للازم باسم الملزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان
المبهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل
السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصور نفى جميع الاسباب الا سببا خاص تردد
فى حصوله ونفيه واما غير السبب بأن يبهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع ق (قوله
الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص
متردد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) اى أنا عليل
ولا شاهد فى هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل فى قوله سهر دائم الخ أى سبب علتى سهر
الخ (قوله أى مابالك الخ) أى ماحالك عليلا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلته
يوجب كون المعنى ماسبب علتك اذ لا يبقى مايسئل عنه بعد العلم بها الا سببها فيقدر هذا
السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ماسبب علتك اه ع ق فأو للتنويع فى العبارة
اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثانى (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى
وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا مانصه
وبقرينة عدم التأكيد فى الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها
لا تكفى فى مقام التردد (قوله فانما يسال) أى فانما يسأل سامع هذا القول عن
مرضه وكتب أيضا قوله فانما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خاليا عن التأكيد وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما
يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة
السؤال وتشبيهها به والاظهر انه
لاحاجة الى ذلك بل مجرد كون
الاولى منشأ السؤال كاف فى ذلك
أشير اليه فى الكشاف (ويسمى
الفصل لذلك) أى لكونه جوابا
لسؤال اقتضته الاولى (استئنافا
وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى
استئنافا ومستأنفة (وهو) أى
الاستئناف (ثلاثة أضرب لان
السؤال) الذى تضمنته الاولى
(اما عن سبب الحكم مطلقا نحو
قال لى كيف أنت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل
أى مابالك عليلا أو ماسبب علتك
بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
فلان مريض فانما يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤكدا قال ع ق نعم اذا وقع المرض فى جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد فى ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة الفلانية أولا مثلا فيكون الجواب هو أن يقال مثلا ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أى سبب مرضه فقوله وسببه تفسير للمراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له بعبارة المطول وهى لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يسئل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويحتمل أن يكون المعنى عن نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه أى والسؤال عن خصوص النوع منتف فى البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب لا بالنوع ولا شاهد فى عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا) أى على وجه التردد فى ثبوت سبب خاص (قوله لاسيما السهر والحزن) لانهما أبعد الاسباب فى احداث المرض فهما جديران بأن لا يتردد فى ثبوتهما ويسئل عن حصولهما من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد فى ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا (قوله لهذا الحكم) أى الكائن فى الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لان الحكم بنفى تنزيه النفس من طهارتها وتبعيدها عن شهواتها ولذا تها يتبادر منه أن ذلك لانطباعها فى أصلها على طلب مالا ينبغى وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد فى ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكأنه قيل هل لان النفس أمارة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أمارة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أى هل سبب عدم التبرئة ان النفس الخ لان الفرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيد) أى تقدير السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيد أى لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يسئل هل هو السبب فهو متردد وفى المطول فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد قال الفنرى هذا أيضا مبنى على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتأكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد فى الجواب اه سم (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لانه تردد فى النسبة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل فى هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقى تأتى الثانية مؤكدة والا فلا لان التأكيد لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا فى يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ) لو قال بن أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (واما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء) بقرينة التأكيد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لان السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد فى الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله مؤكد) انما أتى بتأكيدين مع أن المتردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى فى طلب مراعاته والاتيان به وكتب أيضا مانصه أى فساغ التعبير بالاقتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أما مطلقا فلا تقتضى تأكيدا وأما عن غير خاص فيقتضى التأكيد على مامر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين الا أنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغى أن يأتى بمثال يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال فى المثال الثانى اه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما أن يشتمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا سلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تناولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها الانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فنرى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار التجددى فهى توازن الاسمية فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من جعله من جملة ما سمع وقولنا لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل أى اذا كان صفة لمذكر عاقل بخلاف ما اذا كان جامدا كعاتق وعواتق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو لمذكر غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرد وعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب اه قال الفنرى والقول بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اه (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه الاستدراك وحاصله انه لما كان يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية الكذب فيفهم ان ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلا أتى

مؤكد ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (واما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا سلاما قال سلام) أى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (انى فى غمرة*) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم أنى فى غمرة (ولكن غمرتى لا تنجلى) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيد تقديري بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر نظر فيه فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما فى يس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيد على حد ان النفس الخ وقال فى الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح فحينئذ وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند فى كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد ثم بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفى والاثبات لا معنى السؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال أزيد قام أم لم يقم والمتعارف فى مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيد للتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه أن المراد زعم العواذل أنى فى غمرة تنكشف فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم هو كما سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لا تنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر فى الاستئناف باعتبار اعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث والاتيان بوصفه المشعر بالعلة وان كان الاستئناف فى ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذى هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله باعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أى بعد بنائه للمفعول (قوله لحذف المفعول) أى فى الاصل الاول الذى هو نائب فاعل فى هذا الاصل الثانى وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حيل بين العير والنزوان قال فى الاطول ولا داعى الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت بتاء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت فى المثال الثانى لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقبال

(وأيضا منه) اى من الاستئناف وهذا اشارة الى تقسيم آخر له (ما يأتى باعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت أنت (الى زيد زيد حقيق بالاحسان) باعادة اسم زيد

صديق القديم الخ (قوله ومنه ماينى) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضى وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضى لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وايس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لامعنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففى كلام الشارح اشارة الى أنه لايتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففى كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على مافى الفنرى لكن لايخفى صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد فى الجواب وعدم مايغنى عنه وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر مايغنى عن التأكيد فى الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو الاحسان وقد يقال فى الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم فى الثانى زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتى وجوابه وقال فى الاطول أى لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لايشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ماقاله الشارح انه ان كان السؤال فى الاستئناف عن السبب فالجواب لامحالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجعه (قوله انه) أى الوصف وهو بدل من ما (قوله وههنا بحث) أى فى قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله ان كان عن السبب) أى كما فى المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أى سواء بنى على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لامحالة فكيف يخص ما بنى على الصفة دون الاسم (قوله على بيانه) أى السبب لامحالة أى سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أى وان لم يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما وقوله كما فى قوله الخ تشبيه فى عدم الاشتمال وقوله مذكور فى الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشئ حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه ماينى على صفته) أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو) أحسنت الى زيد (صديقك القديم اهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) الاستئناف المبنى على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له * وههنا بحث وهو أن السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة والا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل انى وجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح

الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في جميع صور الاستئناف فليتأمل اهـ بحروفه وحاصله ان الاول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أي أو عجزه نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن (قوله أي يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لا على المذكور في السؤال المقدر لانه لا يجوز كما في دلائل الاعجاز فلا مخالفة بينه وبين الشارح (قوله وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله أي على قول من يجعل الخ) اما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على انه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر الاستئناف الذي الكلام فيه بل من حذف عجزه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا من يس (قوله ويجعل الجملة الخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله الخ) أي ويكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الحماسي) يهجو بني أسد في انتمائهم لقريش وزعمهم انهم اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف الخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يألفه يس (قوله أي مؤالفة الخ) قال في الاطول أي مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي ويدل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاعت بنو أسد وخافوا

اهـ (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفي المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أي نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها الابهام بصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا فيجاب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أي انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لئلا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اهـ أطول وأقول لا وجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شئ مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل يجري على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله)

(وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسما (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أي يسبحه رجال (وعليه نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف الاستئناف) كله (اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسي زعمتم أن اخوتكم قريش * لهم الف) أي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام (وليس لكم الاف) أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أي قيام شئ مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو فنعم الماهدون أي نحن على قول) أي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا أي هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك

أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال فى الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم تدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك التى تضمنها الا (قوله فبينهما كمال الانقطاع) قال فى العروس ولك أن تقول الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والايهام مشروط بأن لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطفت الخ) صريح فى أن الواو عاطفة وقد نازع فى العروس فى كونها عاطفة وادعى زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت فى القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو عن نظر واسهاب يس وقال فى الاطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا ايهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله * ان الثمانين وبلغتها * لى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطفت عليها (قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهداك الله (قوله هو مضمون قولهم لا) أى ما تضمنه لا من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفى مضمونه بلا اه (قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء (قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى معطوفا على قلت أو الضمير فى انه وكان للحال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار فى محل الاضمار أى مع ان المقصود انه من جملة المقول (قوله لولم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أى لولم يأت بها وضمير يحك للثعالبى وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير قال للثعالبى والفاء فى فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء فى فحين زائدة والوجه الاول أولى وكتب أيضا قوله وانه لولم يحك الخ يعنى ان العطف فى مثل هذا الكلام واجب ولولم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض به لعدم مناسبته للمقام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وانه لولم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا القائل حاصله ان هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذا لم يحك وقيل لا وأيدك الله احتيج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أى واين هو فتعين ما قلنا (قوله واما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك انه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فبقيت الفاء فى قوله فكقولهم

قوله الايهام كما يدفع الفصل الخ لان الفصل هو المناسب العكس الدافع للايهام اه

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت لم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لولم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله اما الوصل لدفع الايهام أى اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب

متن عمياء وخبط خبط عشواء (فاذا اتفقتا) أي الجملتان (خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع) أي مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشاآن أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثاليهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) في الخبريتين لفظاً ومعنى الا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيتين لفظاً ومعنى وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحداً اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيهاً على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وكقوله تعالى واذ أخذنا

وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت لمجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخرة عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخبط لما فيه من الحذف الغير المعهود مع المجرفة مالا يخفى ع ق وقوله مؤخرة من تقديم أي وانها داخلة على أما المحذوفة الداخلة على لدفع (قوله متن عمياء) أي ظهر ناقة عمياء وقوله وخبط بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أي ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أي فكائن اذا الخ (قوله لفظاً ومعنى) راجعان لكل من خبراً وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقتان معنى ولفظاً فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان في العبارة حذفاً لدلالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبراً أو انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أورد للقسمين الاولين) أي الجملتين المتفقتين خبراً لفظاً ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك ثم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أورد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجملة لها محل من الاعراب لانها خبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا ان القصد بيان التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضاً قوله كقوله تعالى الخ الجامع فيها ظاهر لان المسندين متناسبان من حيث ان كلا منهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظاً ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظاً انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتي في المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقي لا الاحتمالي والتحقيقي هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي ان المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه فلا ايراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيراً (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذ

أخذنا ميثاق بنى اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت فى الامر بها واخذ الميثاق عليها ع ق (قوله لاتعبدون) أى قائلين لاتعبدون أوان أخذ الميثاق كالقسم وهذا جوابه قيل فى لاتعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أى قائلين لاتعبدون مانصه فيه ان الكلام فى الجمل التى لامحل لها وتقديم مايؤخذ منه الجواب (قوله أى وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثانى (قوله فتكون الجملتان) أى لاتعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أى ظاهرة لفظا ومعنى اما لفظا الخ (قوله فهو يخبر عنه) اى عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك ان المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفى ذلك من المبالغة فى طلب وقوع الذهاب ماليس فى قولك اذهب الى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أى تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين فى الانشائية معنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثانى متفقين فى الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبنى على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على مايليه والصحيح خلافه فى غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال فى الكلام على الجامع العقلى كانه ليس مانصه قلت قد اتفقوا على ان وقولوا للناس حسنا معطوف على لاتعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ماهو الظاهر) لان الاصل فى الطلب أن يكون بصيغته الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول يعارضه اقرينة لاتعبدون (قوله فتكونان) أى لاتعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوب عطفا على بقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ماهو من الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أى اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولم يمثل للاقسام الاربعة الباقية ولو لم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكميلا للفائدة لقصد التورك فأما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لايقولوا على الله الا الحق ودرسوا مافيه فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام فى تأويل أخذ اذ الاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بمافيه مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيتين معنى لان قوله لاتعبدون الا الله اخبار فى معنى الانشاء (أى لاتعبدوا) وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملاءمة مع قوله لاتعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أى اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من الامر صريح الطلب على ماهو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما)

أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالاخوة أو الصداقة أو العداوة ونحو ذلك وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا

التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثالهما مع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى قولك ألم آمرك بالتقوى والم آمرك بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم آمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أى بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أى بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو فى داره يصح وان لم يكن بين الاب وعمرو مناسبة ونحو زيد شاعر أخوه وعمرو جالس فى داره كذلك والظاهر انهم لا يسمحون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليحرر بالنقل فانى ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات فى الجملتين فانظره ع ق وفى الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال فى ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لال الموصولة باعتبار المعنى أى اللذين اسند اليهما فى الجملتين (قوله جميعا) أى لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع فى عبارة السكاكى فى بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أى مع اتحاد المسند اليهما (قوله أصحابهما) أى لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظر فيه يس بأنهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم والملكة وكانه مبنى على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتى فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أى ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند اليهما) أى والاتحاد مناسبة بل اتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أى أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أى خاصة معتبرة فى المقام (قوله أو نحو ذلك) كاشتراكهما فى امارة أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أى ونقول قولا ملتبسا بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أى متعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفى نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغى أن يكون قوله وملابسا عطفا على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه بقى ان يتناسب المسند اليه فى احداهما مع المسند فى الاخرى مثل الايمان حسن والقبيح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند فى الاولى والمسند اليه والمسند فى الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكى قال فى العروس وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفى الاشتراك فى النوعية كالانسانية (قوله فانه) أى هذا التركيب أى نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد فى غير خصوص هذا التركيب كما فى نحو خاتمى ضيق وخفى ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أى هذا ان لم يتحدا كما فى المثال بل وان اتحدا الخ (قوله ولهذا) أى لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين لبعدها مالم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو لغيره أو يقصد ذكر الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صح الجمع بالاتحاد في المسند أو في المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق اعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمه خالد وقعد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا في تعلق فعلهم بعمرو فعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو يقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل مثل قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فمجرد الشيئية يكفي هنا جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مفيدا التفاوت يكفي جامعا للمسندين كذا في الاطول (قوله عند القوة المفكرة) الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل) أي بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أي بأن يقتضي سببية جمعهما في المفكرة أخذا من قوله الآتي اما عقلي وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أي بأن يحتال الوهم بسببه في اجتماعهما في المفكرة أخذا من قوله الآتي أو وهمي وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الخيال أي بأن يقتضي الخيال بسببه اجتماعهما في المفكرة أخذا من قوله الآتي أو خيالي وهو أمر الخ هذا هو المناسب لكلامه سم وكتب على قوله أي بأن يحتال الوهم الخ ما نصه بأن يبرزه في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلي) أي ما يجمعهما من جهة العقل في المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن أمور في الخيال حتى لو خلي العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بل الجمع بين أمرين سببه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهو المبدأ الفياض على ما زعم والالف والعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السيد السند يحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا في الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور التي منها تنتزع المعاني الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيال متروكا بالمقايسة اذ جل ما تستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالي فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكي) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي أو من جهة الوهم

في الخزانة مطابقا فهو الخيالي والملحق به أولا وهذا اما أن يكون بسبب أمر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي اه وقوله بقي الخ سيأتي أول
مبحث الخيالي ما يرد هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا
في الخيالي عن الحس المشترك الى الخيالي مع أنه خزانة لنكات تأتي ثم (قوله وهو
الجامع الوهمي) أي ما يجمعهما من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال)
هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم
مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل
لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما
جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفة تنظر فيما
يليها وتركب وتحلل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة
أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة
وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجبهة (قوله وهو
أي ما يجمعهما من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد
في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى
الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة
ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات
المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك
الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة
ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم
أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف
القوى قال شيخنا الملوي في شرح الفيته وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كلا من
المذكورات يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة الالات
الحسية كالحكم بأن زيدا انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة
عداوة الذئب فان العداوة امر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو
الذئب وهو صورة فلا يتأدى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة
بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجاب أيضا بأن التحقيق أن المدرك
حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا
ما نصه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة
العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة
فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض
المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية

المجرّد وزعموا ان لها خزانة هى العقل الفياض الذى هو فلك القمر واما الوهمية فهى القوة المدركة للمعانى الجزئيات الموجودة فى المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معنى هو الايذاء فى الذئب مثلا ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعنى الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أى بطونا واحدها فى مقدم الدماغ وآخر فى مؤخره وآخر فى وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذى تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا ويعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة بآخر ذلك التجويف أعنى تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهى قوة تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية وهى دائما لا تسكن يقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعانى فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينتظم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وهى انما تسمى مفكرة فى الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الاخر وقد تقرر بهذا ان هناك فى الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة وبهذه السبعة ينتظم أمر الادراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين أن النفس هى المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك اليها كنسبة القطع الى السكين فى يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هى القوة الواحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الاحكام فهى من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعانى الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أى ماعدا العقل الفياض الذى جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما تقبله

وقوله وقد تقرر بهذا ان هنالك فى الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذى هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذ الافلاك عندهم حية دراكة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة فى المحسوسات) أى الاشياء المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعانى اى كالمدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها فى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة فى الخيال وكتب أيضا مانصه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الحلو اه قال الفنرى فيه بحث لان النسبة التى بين الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لابد أن يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هنالك قوة يرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك فى المثال المذكور آلة للنفس فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لايجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب ان الحكم فى المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منهما ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اه وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره فى المطول لانه لايدرك النسبة لانها من المعانى الجزئية التى تدرك بالوهم ولايدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والكلى لايدركه الا العقل وبهذا يعرف ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لايدرك المحمول لما مر كذا فى سم وفيه نظر اذ المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بلا رأس والتركيب كحكمها بأن زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصلة به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات الظاهرة من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول لدلالة الثانى عليه أعنى قوله الآتى بعضها مع بعض ويحتمل ان قوله بعضها مع بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعانى وبالمعانى مع بعضها فالاول كان تصور لزيد رأسين فى التركيب أو انه بلا رأس فى التفصيل والثانى كان تصور أن لزيد علما فى التركيب أو انه بلا علم فى التفصيل والثالث كان تصوران للعلم علما أو عداوة فى التركيب أو انه لا علم له فى التفصيل (قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله وبالمعانى مالايمكن) فيدخل فى المعانى الكليات المدركة بالعقل اه حفيد انظر هذا مع أن المعانى المدركة بالوهم التى كلامه فيها لاتكون الاجزئية ومع ان المعانى التى شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينها هى المدركة بالوهم وهى جزئية سم (قوله فى تصور ما) أى متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه ان الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا فى بيان الجامع فى الجملة لافى بيان القدر الكافى بين الجملتين لانه ذكره فى موضع آخر وسيأتى البحث فيه وفى ع ق أجوبة أخرى (قوله فى المخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو فى الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو فى قيد من قيودهما مثاله فى قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمرو الراكب قائم ومثاله فى قيد المسند زيد أكل راكبا عمرو ضرب راكبا وكتب أيضا قوله فى المخبر عنه أو فى الخبر الاولى فى المسند اليه أو المسند ليظهر ذلك فى كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر الخ) اذ كل من الخبر وما معه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين وعبر بالتصور معرفا مرادا منه الادراك لا المتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أى لاجل الاصلاح على مازعمه المصنف قال سم لعل وجه كون هذا التغيير اصلاحا أن الشيئين عام لكل شيئين مثل المسندين والمسند اليهما ويقتضى أنه لابد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما فى تصور كل منهما بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب ايضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات أيضا فنبه على أن ماذكره لايخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفى هذا التغيير من الفساد والخلل ماسيذكره الشارح عقب بحث الخيالى (قوله الجامع بين الشيئين) أى كل شيئين من الجملتين فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا مانصه

والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى مالايمكن فقال السكاكى الجامع بين الجملتين اما عقلى وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى (و) قال (الجامع بين الشيئين اما عقلى)

يقال الجامع ان كان هو الاقتران فى الخيال فهو خيالى لان أصل التقارن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما فى نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقيا فهو عقلى والا فهو وهمى ع ق (قوله فى المفكرة) التى هى المتصرفة الآخذة كما تقدم من غيرها ما تتصرف فيه بالتركيب والحل على وجه الصحة أو البطلان ع ق (قوله بأن يكون) أى يتصور بأن كما يدل عليه كلام ع ق فى نظيره الآتى وسيأتى ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قد مثلوا الاتحاد فى المسند اليه بقولك زيد يضع ويرفع وهو صحيح والاتحاد فى المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد وكتابة عمرو ليستا متحدين بالشخص حقيقة فى التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من القسم الآتى يس (قوله فى التصور) أى عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أى فى الحقيقة والماهية على ما يأتى وكتب أيضا قوله أو تماثل اى بأن يتحدا فى الحقيقة ويختلفا فى العوارض كزيد وعمرو فى تماثل المسند اليهما وكالابوة لعمرو والابوة لخالد فى تماثل المسندين فى قولك زيد أب لعمرو وبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار به الى أن العقل شانه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريده عن المشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعنى العناصر الاربعة ولواحقها فلا يرتسم فيه الا الكلى المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئى المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئى الجسمانى لانه معروض بعوارض تنافى التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلى والجزئى المجرد وانما يدرك الجزئى الجسمانى بواسطة آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئى على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهى تدرك الجزئى بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله فان العقل بتجريده المثلين الخ هذا انما ينفى بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد أما فى بيان الجامع بين قولنا الرومى أبيض والحبشى أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومى والحبشى بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجى لا لما قال الشارح المحقق والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن التشخص العقلى غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهنى كنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو تماثل فان العقل

أيضا مانصه ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين فى مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين فى صورة الواحد وابرازله فى معرضه ويليق بأن يجعل من الوهمى (قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن التشخص) يعنى عن المشخصات لهما فى الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص (قوله يرفع) خبران أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما خارجا أى فحينئذ يصيران شيأ واحدا عند المفكرة كالمتحدين وانما يصيران متحدين ان كان المجرد مشتركا واما ان انتزع من هذا كلى ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق وراجعه وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن التشخص اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص لا اذا كان بعوارض كلية مثل ان يعلم من زيد انه رجل أحمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور وحاصل لان الخ (قوله وينتزع الخ) ففى مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينتزع منهما معنى كليا فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ماتقرر فى موضعه) أى فى كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بيجرد (قوله وانما قال فى الخارج) أى ولم يطلق التشخص (قوله عن المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أى فى جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ماذكره السكاكى من أن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد فى الحقيقة لا بمعنى الاشتراك فى وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وماعداه بمنزلة الوصف المشخص لهما اه (قوله ههنا) أى فى كلام المصنف (قوله اشتراكهما فى وصف) أى مع اشتراكهما فى الحقيقة وكتب أيضا مانصه اى لا مجرد الاشتراك فى النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضايف) نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو ابنه (قوله كما بين العلة والمعلول) أى كالتضايف الذى بين الخ ثم التضايف فى العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلولا فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر أى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك ان كل الخ وكذا مابعده تأمل (قوله بالاستقلال او بواسطة الخ) الاولى العلة التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالنجار للسرير وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما فى المركبة اوشرطا كما فى غير التامة ليس (قوله أو الاقل

بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ماتقرر فى موضعه وانما قال فى الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ماهو موجود فى العقل فلابد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو ان التماثل هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ماسيتضح فى باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فان كل أمر يصدر عنه امر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر معلول (او الاقل

والاكثر

والا كثرفيجوز أن يقال هذا العدد الاقل لزيد وذلك الا كثر لصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضايف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويبنيها على مقتضاها والجمع بهذه محقق فى نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمى ع ق (قوله أو وهمى) بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا فى نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبههما مناسبة لتلك الاسباب المقتضية فى نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط فى الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا فالاول هو الخيالى والثانى اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فالوهمى اﻫ فنرى (قوله بأن يكون) أى يصور بأن الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اﻫ او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال لحصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اﻫ لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتى فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلى الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الخ يدل على ان الجامع فى المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالملزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد فى النوع لا فى وصف له نوع اختصاص (قوله كلونى بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثانى من المتضادين كما سيأتى قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره فى المطول اﻫ سم وكتب أيضا ما نصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الابيض أحسن منه لوجود الجامع الوهمى فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليبا للملاحظة الوهمية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلمح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا أطول (قوله فى معرض المثلين) أى فى صفة وفى حال المثلين (قوله زيد فى أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله

(والاكثر) فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك (بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا ما نصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع ق (قوله وابو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لاشتراكها في الاهتداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة الفنري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر أعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا وينحصر التقابل في الاربعة اه فنري وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أي والمحل أعم من الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد بالوجودي هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتباري وحينئذ يدخل المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا ومما يدل على ان المراد بالوجودي ما يشمل الاعتباري ما يأتي للشارح في لفظ الاول والثاني (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملكة) أي فالمناسب جعل ذلك في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازي وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أي ولو مرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره ولعل قد للتحقيق ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فمن لم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعي للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للعزم اى لوجوبه اذ كأنه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بأن الكفر جحود ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد الانكار حقيقة أو حكما ومن دعي وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف ان كلا من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهما وجوديان

في قوله
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر)
فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف انها أمور متباينة (او) يكون بين تصوريهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) في المحسوسات (والايمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك

فيكون وجوديا فيكونان متضادين (وما يتصف بها) أى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد كالسماء والارض) فى المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما فى غاية الارتفاع والآخر فى غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين فى مفهومى السماء والارض (والاول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط فى المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول أكثر من مخالفة الثانى له مع ان العدم معتبر فى مفهوم الاول فلا يكون وجوديا (فانه) أى انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) فى انه لا يحضره أحد المتضايفين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدمى لان الخلق كالارادة لا يتعلق الا بالامور الوجودية كذا فى يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أى وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله يعد) خبر لمحذوف أى وماذكر يعد وفى بعض النسخ فانه يعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أى اشتمالا على وجه الدخول فى المفهوم لما يأتى وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضدا للآخر ولا موصوفا بضد ماوصف به الآخر ولكن يشتمل و يستلزم كل منهما معنى ينافى مايستلزمه و يشتمل عليه الآخر ع ق (قوله فى غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية فى كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسى وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أى المذكور من كون أحدهما فى غاية الارتفاع وكون أحدهما فى غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أى الذى بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو فى الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانى لا الاول فتدبر (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ماقد يقال لم تجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما (قوله ليسا بداخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والارض جرم مخصوص فلم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع ق وكتب أيضا قوله ليسا بداخلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول ومايشتق منهما مكان قوله ومايتصف بها كما فى الاطول (قوله والاول والثانى) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثانى (قوله قد يشترط الخ) أشار بقد الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد اما أن يكون معتبرا هنا أولا فان كان الاول وجب زيادته فى تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثانى لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا فى سم وقال فى الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزء مفهومى وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثانى اهـ (قوله مع ان العدم الخ) أى فهما خارجان من الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما جعل التضاد) أى والاتصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أى التضاد وشبهه وقوله منزلة التضايف أى عند العقل ع ق (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل

لا يخطر عنده أحد المتضايفين إلا و خطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله إلا ويحضره الآخر أي غالبا فسبب أن خطور أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا لغلبة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالمتضايفين ع ق ولعله بهذا يندفع بحث صاحب الأطول حيث قال بعد قول الشارح إلا ويحضره الآخر فيه أنه إذا كان الأمر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة إلى تنزيل الوهم إياه منزلة المتضايفين اهـ (قوله ولذلك) الارتباط الوهمي ع ق واسم الإشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أي الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغايرات الغير المتضادة) أي بعضها مع بعض ع ق وقوله يعني الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله إن ذلك أي أقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعني أن ذلك أي كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أي إدراكه وتصوره ولا تسامحه ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايفين (قوله أو خيالي) قد عرفت فيما تقدم أن الحس المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وأن الخيال خزانته فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين الشيئين عند المتكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك في الخيالي فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هي الخيال التي هي الخزانة للعكس إشارة إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها إلى خزانتها والعكس من جهة أن هذه القوى كما قيل بمنزلة المرآة بعضها لبعض فهي يرتسم في كل منها ما ارتسم في الآخر اهـ ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضي الخيال فيه مسامحة أي يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب إلى الحس المشترك لأن النسبة إلى الخيال أخف من النسبة إلى المشترك إن نسب إلى الصفة ولم ينسب إلى الموصوف ويقل حسي مخافة اللبس بالنسبة إلى إحدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله في الخيال) أي خيال المخاطب على ما في الأطول وهو مبني على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) إذ لا يكفي مطلق التقارن وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال إذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار أطول (قوله لأسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لأنها وإن كانت راجعة إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة وجودها لشخص دون آخر مثلا إذا تعلقت همة إنسان بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة أمورها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها ع ق وفي يس قوله وأسبابه الخ فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وإبريق (قوله مختلفة) أي باختلاف الأشخاص والأزمان والأمكنة ع ق (قوله الثابتة) أي التي من

شأنها

(ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغايرات الغير المتضادة يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالي) وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وذلك (بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق) على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك (وأسبابه) أي وأسباب التقارن في الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات

شأنها ان تثبت فى الخيال ع ق (قوله ترتبا ووضوحا) تمييزان محولان عن الفاعل وكتب
أيضا قوله ترتبا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله
ووضوحا أى فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام
الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتب وقوله وهى فى خيال آخر الخ
راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهى
فى خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففى كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين
وفسر ع ق الترتب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعه وكتب
أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعترض على تفسيرا لترتب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة
كما أشار اليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فأحدهما يغنى عن الآخر وقد يمنع بأن
المراد بالترتب والتلازم أنه يلزم من حصول احدى الصورتين فى الخيال الاخرى ولا يلزم
من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم
عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينها فى خيال أى لكثرة الف هذا الخيال اياها وقوله
وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أى لعدم التنبه اياها (قوله ولصاحب الخ) قال فى الاطول
ولا يليق بك أن تظن انه كان الاليق ولطالب علم المعانى فتقع فى الاعتذار بأن العدول
الى الصاحب للتناول للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة فى التراكيب فى مقام
رعاية الفصل والوصل (قوله لان معظم الخ) فيه وقفة فالاولى لكثرة وقوع الفصل
والوصل اه حفيد وفى ع ق توجيهه وعبارته وذلك لان علم المعانى معياره باب الفصل
والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغى لم يصعب عليه شئ من سائر الابواب بخلاف العكس
ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم ابواب علم المعانى اه أو المراد بالمعظم الاصعب
كما قرره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أى لا مثل الجامع الخيالى فى التأكد بمعنى أنه أوكد
أنواع الجامع ع ق (قوله فان جمعه) أى الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أى انما يأتى
ويدرك على مجرى ع ق (قوله على مجرى الالف والعادة) أى على جريان الشئ المألوف
والمعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا فى
الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذى هو الجامع وقد تقدم ان ذلك الوقوع
حاصل بالمخالطة وان لها أسبابا وأن الاسباب تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض
والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الاسباب اه من ع ق ثم قال كلاما يتعلق
بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التى من شأنها حصولها فى الخيال
اختلف حضورها فى الخيال بمعنى أنها وجدت فى خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار
من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا الا أنه يبقى النظر هنا فى المعتبر خياله هل
المتكلم أو السامع أوهما معا والاقرب أن المعتبر السامع لانه هو الذى يراعى حاله فى غالب
الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أى الصور المألوفة الجارية فمجرى مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور
لا انفكاك بينها فى خيال وهى فى خيال
آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهى فى خيال آخر
مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعانى
فضل احتياج الى معرفة الجامع)
لان معظم أبوابه الفصل والوصل
وهو مبنى على الجامع (لاسيما)
الجامع (الخيالى فان جمعه على مجرى
الالف والعادة)

بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضا قوله على مجرى الألف والعادة أى المألوف والمعتاد أى مبنى على وجود شئ مألوف معتاد (قوله بحسب انعقاد الاسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك المألوفات والمعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه قول الشارح فى اثبات الصور اذ الصور هى تلك المألوفات والمعتادات فيصير المعنى بحسب انعقاد المألوفات فى المألوفات والذى يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المألوفات والمعنى ان وجود تلك الصور المألوفة بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور فى الخيال (قوله الاسباب) أى أسباب الاقتران كصنعة الكتابة فانها سبب فى اقتران القلم والدواة (قوله فى خزانة الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتباين الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتباينة وكتب أيضا قوله وتباين الاسباب الخ أى واذا كانت أسبابه متباينة لا تحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فالاحتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا مانصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى باسناد الفوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا الاقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع فى هذه القوى ماتتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا مايدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لايدرك بها والجواب أن هذه القوى لايختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعانى بعد تصوير الوهم اياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركاله بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمى مايحتال بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه اولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالى هو مايتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولايخفى ان هذا الجواب يخالف ظاهر ماتقرر الحكماء فى مدركات تلك القوى اهـ ع ق (قوله مايدرك بالعقل) أى خصوص مايدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقلى أمر بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت فى التعليل الى الجامع العقلى لصحة ادراك العقل ماذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف وان كان الجامع العقلى قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى مايدرك بالعقل وبالوهمى مايدرك بالوهم وبالخيالى مايدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم وكذا التقارن فى الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا (٩١) للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني * فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب وألف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

في ع ق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الحيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم ان هذا معنى جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته جدلا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدد بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتماثل) أي فنقول تماثل هذا الخ أي فالاخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جمل تقديرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصحح عطف احداهما على الاخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفى الاتحاد المذكور اذ حاصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقته من حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن (قوله سهو) خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ) أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة الى أن يزاد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حمل على المتصور لم يبعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم

(قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا انما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر فى محله كذا فى يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما متصوراهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هما هما أى نفس الشيئين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أى الحاصلة فى الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجرى فى الوهمى اذ لا تضاد بين التصورين فى الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشيئين أنفسهما فالاولى هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة فى الوهمى والخيالى معا كذا فى السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه أن يقول فى الوهمى بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفى الخيالى بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا فى سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أى بعد تأويله بالمتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكى وقصد بتغييره لعبارته الاصلاح وصرح بالبحث فى عبارة السكاكى وحملها على السهو من المطول وع ق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفى المسئلة أقوال ثالثها الجواز فى الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما فى المغنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق فى الاطلاق والقيد والاتفاق فى طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح) قال فى الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى دون البديع فهو أيضا من المجوزات التى لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال ع ق ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانيها أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثها أن يكون المقصود نفس النسبة فى ضمن أى خصوصية فيتعين فى الاول الاسمية فى جملتيها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على انها لا تفيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفى الثانى ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية فيهما أو الدوام فيهما معا تعينت الاسمية أو التجدد فى الاولى والدوام فى الثانية تعينت الفعلية فى الاولى والاسمية فى الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذى

بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ماذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك وابحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح وأنه من المباحث التى ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين

بقصد فيه النسبة فى ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه (قوله فى الاسمية والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال فى الاطول والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية (قوله فى المضى والمضارعة) قال عقبه فى المطول وماشا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغى ذكره فى هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجدد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجدد فى احداهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجدد فيهما أو الثبات فيهما والا وجب التخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجدد وفى الثانى بأن فيه تعرضا للثبوت وأجيب بان المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث فى الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الا المانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى احداهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط اى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل) الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم الاشتراك فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لا على الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيد عدم الاستئخار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجىء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذ لا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجىء الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذ لا معنى له أى معتد به فى اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

فى الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو قاعد (الا المانع) مثل أن يراد فى احداهما التجدد وفى الاخرى الثبوت فتقول قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى احداهما المضى وفى الاخرى المضارعة فتقال قام زيد وعمرو يقعد أو يراد فى احداهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم لا يستقدمون

(تذنيب)

(تذنيب)

هو جعل الشئ ذنابة للشئ شبه به
ذكر بحث الجملة الحالية وكونها
بالواو تارة وبدونها أخرى عقب بحث
الفصل والوصل لمكان التناسب
(أصل الحال المنتقلة) أى الكثير
الراجح فيها كما يقال الاصل فى الكلام
هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)
واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة
المقررة لمضمون الجملة فانها يجب
أن تكون بغير واو البتة لشدة
ارتباطها بما قبلها وانما كان
الاصل فى المنتقلة الخلو عن الواو
(لانها فى المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) بالنسبة الى المبتدا فان
قولك جاء زيد راكبا اثبات الركوب
لزيد كما فى زيد راكب الا أنه فى الحال
على سبيل التبعية وانما المقصود
اثبات المجئ وجئت بالحال لتزيد
فى الاخبار عن المجئ هذا المعنى
(ووصف له) أى ولانها فى المعنى
وصف لصاحبها (كالنعت)
بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود
فى الحال كون صاحبها على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهى
قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فانه لا يقصد به
ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به
واذا كانت الحال مثل الخبر
والنعت فكما أنهما يكونان بدون
الواو فكذلك الحال وأما ما أورده
بعض النحويين من الاخبار
والنعوت المصدرة بالواو كالخبر
فى باب كان

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهى مؤخر الشئ ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع ق (قوله ذكر بحث الجملة) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور ولانه اسم من أسماء التراجم فيجرى فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أى وانما ذكره عقب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أى لوجوده اذ اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل (قوله أى الكثير الراجح) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به فى غير هذا الموضع راجع ع ق (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها هى التى تقابل المنتقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أى المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو ولا تعث فى الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل للازمة ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (قوله اثبات الركوب) أى ذو اثبات وفى نسخة فان فى قولك الخ وهى واضحة (قوله الا أنه فى الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى كان ذلك القيد هو الغرض الاصلى والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافى أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أى اثبات الركوب (قوله أى ولانها فى المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر فى أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت فى دلالتها على معنى فى الصاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختل الكلام (قوله وبيان) أى مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لزم ما قصد به اه سم وعندى فى هذا اللزوم نظر اذ كثيرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التى كان عليها حين مباشرته بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما فى قولك جاءنى أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرة بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر فى باب كان) كقول الحماسى فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفى ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال فى نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل فى المساء والجملة بعدها حال وفى جملة وهى خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود

الحال

الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد ماذكر اه لكن فى الفنرى رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعنى ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التى تسمى واو تأكيد الخ) أى الواو المزيدة لتأكيد الخ كما يؤخذ من المغنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فلم تخرج عن الاصل لذاتها ع ق أى فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ) تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبر ان (قوله من حيث هى جملة) وهذه الجهة هى الاصل فى تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أى فهى من هذه الجهة أى جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه الحالة المحوجة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف فى أيهما أقوى فى الربط فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هى فى أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هى العاطفة وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ ع ق (قوله والاصل) أى الكثير ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدافعه كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكد الربط على أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هى قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التى يجب فيها الواو والتى يجب فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب فى موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج الى تأكيد الربط جىء بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لفرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم ان التى فيها الضمير أدنى من التى لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والا عدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو وعلى هذا وأيضا يبطل هذا المعنى فى الجمل التى يجتمع فيها الواو والضمير تامل فى هذا المقام اه ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التى لا ضمير فيها أن تكون محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (لكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة) من غير أن تتوقف على التعلق بما قبلها وانما قال من حيث هى جملة لانها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (الى ما يربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل) الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط

يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اه وسيأتي عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والافصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس ما نصه قوله مالم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم انها أبدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اه وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أي لفظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا أو تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا طالب اللؤلؤ نصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله

نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة أي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجيء عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل فروعي مذهبه وهل يصح أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي قفيز منه أفاده يس (قوله أن أي جملة الخ) عبارة المطول أن أي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاستفهام تدبر (قوله وكل جملة) لما بين وجوب الواو في الحالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورود الجملة حالا بالواو وحده جائز الا في كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح ان تجيء منه الحال فاذا أتيت بجملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد أي جاء حال كون عمرو يتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجر وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو في تقدير أعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال اه ع ق ومنه هذا بعلي شيخا (قوله لا نكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز ان ينتصب الخ

وكتب

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت (ان خلت فالجملة) التي تقع حالا (عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد أن يبين ان أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أي الاسم الذي (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الاصح

وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى أن صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا وكتب أيضا قوله لا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا أن يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الجائية بالواو لا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذى هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدم تأمل اه فنرى أقول الاولى أن يراد بالمنكر المخصوص فى عبارة الشارح المنكر المصحوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة فى النفي ونحوه لا خصوص المنكر المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ دخل المنكر المتأخر عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لا نكرة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير الخ) أى مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أى فالاخبار فى هذا التركيب انما هو بالصحة التى لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حالا لم يحصل لا يسمى صاحب حال الا مجازا اه ع ق ولذا قال الشارح وما لم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال فى الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما فى المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحرزا عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا فى نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بمعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لانا نقول جواز ورود الحال عن الاسم فى الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أى لصدقه بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثانى (قوله بالواو) أى مع الواو كما فى المطول (قوله وما لم يثبت هذا الحكم له الخ) من تتمة العلة (قوله أعنى الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا قال أعنى الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أى وهنا لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الا مجازا) باعتبار ما يؤول (قوله لم يدخل فيه) أى فى ذلك القول أعنى قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناؤها) أى استثناء متصلا (قوله الا المصدرة بالمضارع الخ) قال فى الاطول يجب أن يستثنى المصدرة بالماضى الخالى عن قد لفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتى عند مبحث اقتران الماضى بقد جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أى فى كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه) أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لم يدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فانه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سيأتى) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية

مثبتة لا فى الخلو عن الضمير لان ما يأتى انما هو فى المضارع المحتمل للضمير لكن التعليل الآتى يقتضى امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو وتأمل من ع ق بزيادة (قوله فى الجملة) زادها الادخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية فى حال اشتمالها على الضمير فان قلت الجملة فى قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرة بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتمالها على الضمير قلت المراد انها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذ المراد تقع فى الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو فى الجملة أى بعض الاحوال لكمال الارتباط بالضمير فى المضارعية المثبتة (قوله فانها لا تقع حالا الخ) أى الا بتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيدتها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهى حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرة بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنفى وبعض هذه الاقسام يتعين فيه الواو مع ذلك الضمير وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع ق (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحو رقت واصله وجهه قال شيخنا يرده هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل وأما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من تمنن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للنهى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجح وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع ق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة ما نصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن حمله على ما يساعد ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يؤتى بها مع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفرد أو لا اذ لا تنافى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن يرد الى ما ذكر بأن تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

في الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لامع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أى الواو (نحو) قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا

كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواو فيها حينئذ ومشابهتها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصالة المفردة اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى ان الحال فضلة وكونها فضلة يقتضي اعرابها بالنصب والاعراب يقتضي الافراد لعراقة المفرد أي تأصله في الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أي تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه ع ق ثم قال وانما تاصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله اه (قوله وهي تدل الخ) أي في أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد راكبا لا غير ماش لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك أي بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اه وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حالا في نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بامكان الاثبات هنا لا هناك وقال بعضهم المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالته في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النحاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بامكان العدول هنا الى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أي اللازمي اذ معناها المطابقي تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة) لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليلات لبيان المناسبة والا فاصل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع كالمفرد في دلالته على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الاتيان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فمن جهة كون المضارع مثبتا يفيد الحصول لمضمونه ووقوعه لانتفاء ذلك المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا يفيد عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقتضي للعدم اه ثم ناقش في كون التجدد يقتضي العدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سنذكره فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أي الوجود بعد العدم لا التجدد وتقافوقت لان ذلك ليس أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ أي تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستمرار التجددي اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هي الحال (المفردة) لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهي) أي المفردة (تدل على حصول صفة) أي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أي الحال (قيدا له) يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي المضارع المثبت (كذلك) أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما في المفردة (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا)

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالاولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى (وأما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم * أي أسلحتهم (نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاءت) الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدا) لتكون الجملة اسمية (أي وأنا اصك وأنا أرهنهم) كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي قمت واصك (شاذ والثاني) أي نجوت وارهنهم (ضرورة وقال عبد القاهر هي) أي الواو (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قمت (وصككت ونجوت (ورهنت عدل) عن لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعا انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة ان شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع ق (قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يفيد لان التعليل يصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي علل بها امتناع الواو فيه اهـ ع ق (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهار في محل الاضمار للابهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو ومثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفي مع أن الواو تجوز فيه الا أن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقدير معنى) لان كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قد يدعى في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجازا اهـ ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ان أرهنهم ماض على أن أرهنته بمعنى رهنته الا الاصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهنا عندهم ومقيما لديهم اهـ فنري وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الايراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فما ذكر في تعليل المضارع جار فيها اهـ يس (قوله كما في قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اهـ ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حال كونهم صادين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدا أو بجعل الفعلين بمعنى المضي على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اهـ ع ق وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس النحو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في تعريف الفصاحة اهـ (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعتذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى الكلام فيه والا فقد يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع أنه يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فحكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وماذكره الشارح فى معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسى أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا فى القنرى (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل فى الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو الذى اختاره السيوطى فى جمع الجوامع له فى النحو (قوله منفيا) أى بما أو بلا لا بلن لانها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب تجريدها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لئلا يحصل تناف بحسب الظاهر بين كونها حالية وبين علم الاستقبال وان كان فى الحقيقة لاتنافى راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه انهم استبشعوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافى بحسب الظاهر واعتبارا للفظ قال القنرى وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هنالك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام فى التوضيح بامتناع الواو فى المضارع المنفى بما أو لا اه يس (قوله فالامران جائزان) أى على السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لثبوت النون) قال أبو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتيج الى تحريك الساكنة فحذف الساكنة أقل تغييرا الثانى أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر فى معنى النهى كقوله تعالى لاتعبدون الا الله والثانى أن يكون فى موضع الحال هذا ويجوز أن تبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ماذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالآية مثال لا شاهد اه كذا فى القنرى (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ماعدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيا ونون الرفع حذفت لتوالى الامثال لان المنفى لايؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا لنا من الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل فى الحال هو العامل فى لنا المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل فى الحال فهو على القاعدة من أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو ومالنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران

لدلالته على المقارنة) أى فكان فيه طرف من مشابهة المفرد لجاز الترك وقوله دون الحصول أى فكان فيه طرف من عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامران على السواء على أن الذى ينبغى على هذا أن لا تخيير بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل الموجب للايجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا فى المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتى فى الماضى المنفى استمرار النفى مع أن الفعل فى الموضعين منفى ومع أن المقارن فى الحقيقة النفى لا الفعل فى الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما لما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفى الشئ يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر فى التعليل المطابقة التى هى الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أى كجواز الامرين فى المضارع المنفى (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفى نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أنى يكون لى غلام) أى يوجد والسؤال ليس على وجه الشك فى المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغنى الكبر) فالحال بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن جلبى البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله حصرت صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفى بلم أو لما) وأما المنفى بغيرهما فان كان ذلك النافى يخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا وان كان ما أو لا فيجوز الامران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا تشترط صحته وكتب أيضا ما نصه وقد استشهد له بقوله

فقالت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتا كالدر لما يثقب

اه ع ق أى دموعا كالدر قبل تثقيبه (قوله ولم يمسسنى بشر) فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد أبوك عطوفا وهذا القدر يكفى فى عده من الاحوال المنتقلة اه فنرى وكتب أيضا قوله ولم يمسسنى بشر أى والحال انى أعلم حينئذ انى لم يمسسنى بشر فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل فى الحال ان قيد بحال يعلم مضيها أى سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثبت) أى أما الماضى المثبت وقضيته عدم جواز الوجهين فى المنفى نحو جاء زيد وما ركب لكن تقدم عن سم أن المنفى كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح فى المطول التفصيل فى الماضى بين كونه مثبتا أو منفيا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفى كذا فى يس وكتب أيضا قوله أما

المثبت

(لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن زكريا (أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) بالواو (وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) بدون الواو وهذا فى الماضى لفظا وأما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لما فانهما يقلبان معنى المضارع الى المضى فأورد للمنفى بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ماهو بالواو وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه مقتضى القياس فقال (وقوله تعالى أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت) أى أما جواز الامرين فى الماضى المثبت

المثبت الخ خاص بالماضي لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لنكتة كالمبالغة في نحو أتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعدها فلعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله فلدلالته على الحصول) أي فيشبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعني حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فمن كونه ثابتا لامنفيا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم يفيد عدم الثبوت اهـ ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال) المقتضية للمقارنة وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها ثم وجود قد آكد في تلك المقاربة بالباء لكن التأكيد لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالي لقد أن لا يكون موالياً لالا ولا متلواً بأو فلا يقال ماجاء الا قد ضحك ولالاضربنه قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالحاصل أن الواو وقد يمتنعان في الماضي التالي لالا والمتلو بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذكر الرضي أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ماالقيته الا وقد أكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف أي جاءكم قوم حصرت صدورهم وحملها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهما وتركهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بأن الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنري ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لا ماهو في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجئ وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجئ لكن قارنه أي قارن الركوب لا ابتداؤه المجئ (قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها) وهي الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولكم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما في قولك الخ) فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو

(فلدلالته على الحصول) يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أي ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر (أو مقدرة) كما في قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا وهو أن الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولك جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

مفادقد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضى المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظى اه وحاصله أن المراد أن المضى والحال فى الجملة متنافيان فأتى بقد المقربة للحال فى الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهميا محضا كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن المضى باعتبار العامل فى الحال والتقريب بقد باعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءنى زيد ركب ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجىء فيؤتى بقد لتقربه منه تأمل (قوله فى الماضى) أى لفظا أو معنى أعنى المضارع المنفى بلم أو لما (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أى لامتداد النفى) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد النفى لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسيأتى الاعتذار عنه فى كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهار فى محل الاضمار وقوله الى زمان التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أورد هنا (قوله وغيرها الخ) قال فى الاطول الفرق بين لم ولما كما بين لا لنفى الجنس ولا بمعنى ليس فى أن الاول نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانى ظاهر فيه ويجامع الاثبات فى البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه انها لنفى الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد الشارح ما مع الماضى بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفى بلم ولما وليست ما مع الماضى لنفى الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لانتفاء متقدم) بالتنوين وبالاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره) أى الكثير الراجح (قوله أى استمرار ذلك الانتفاء) قال فى الاطول أى استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى أن الاصل استمرار النفى مطلقا اه (قوله لما سيجىء) أى فى التحقيق الآتى (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغير أما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفى فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلة أخرى ولاجل صحة وجود المغير فى غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لانا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كما فى المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة للنفى بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أى بالنفى) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح (وأما المنفى) أى وأما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الاول) أى دلالته على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى زمان التكلم (وغيرها) أى غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الاصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أى بالنفى أو بأن الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أى بالنفى أى الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذى تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لا وضعا ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أى مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتى فى التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل فى كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفى فى جميع أجزاء الماضى ولا يدل على بقائه فى الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال فى بيان المقارنة ان الاصل استمرار النفى اه سم (قوله استغراق النفى لجميع) أى النفى للحدث فى جميع الخ اما بمراعاة الاصل كما تقدم واما لان الفعل حينئذ كالنكرة فى سياق النفى اه ع ق (قوله وذلك) أى كون النفى يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيده ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن فى التحقيق والا فالتناقض يتاتى بالعكس (قوله فى طرفى نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفى على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة) أى فى زمن ما فلا يكذب الاثبات فى بعض الازمنة الا اذا صدق النفى فى جميعها (قوله انما ينافيه النفى دائما) اذ لو كان النفى كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق كذا فى المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفى للزمان الماضى وضعا وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفى وقيل فى رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أى تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أى تحقيق أن الاصل استمرار النفى (قوله لا يفتقر الى سبب) أى الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله فى شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التى هى من الاعراض التى هى من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لانه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الا حال ايجادها ثم هى بعد ذلك فى قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وابقاؤها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد) من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الماضى واذا قلت ماضرب أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى أن الاثبات فى الجملة انما ينافيه النفى دائما (وتحقيقه) أى تحقيق هذا الكلام (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فبقى الجملة لما كان الاصل فى النفى الاستمرار

حصل من اطلاقه) أي عما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه) الدلالة على المقارنة قال في المطول وقد عرفت ما فيه اه أي من أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك فنري اه سم (قوله هذا) أي ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أي عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أي والاتيان بها وانما نص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاتيان فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علة الجواز تخلف أحد الامرين المعلل بهما منع الواو في المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أي لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءني زيد وعمرو يتكلم مما أخبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ما ذكر في الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه الامور بيان لعلل ما وقع لمجرد الضبط بالمناسبة لا بيان الامور المبينة للاحكام والا فكل ما ذكر المصنف مختل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال المنتقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى في زمن التكلم وقد بنينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى في) أي ويجوز أن يقال وفوه الى في وأما وجوب سقوطها في الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو الحال التي أصلها العطف اذ هي للربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو أو اه ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى في ويروى فاه الى في وفي تخريجه أقوال منها أنه على تقدير جاعلا انظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه اشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السيرامي في هذا التعليل نظر لان الدلالة على الثبوت المقتضي للمقارنة يقتضي ترك الواو كما تقدم أي في قوله لعكس ما مر في الماضي المثبت اه ومثله في الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها فالاولى الاستئناف به اه وقال الفنري يريد أنه اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على عدم المقارنة (وأما الثاني) أي عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا اذا كانت الجملة فعلية (وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أي الواو (لعكس ما مر في الماضي المثبت) أي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه الى في) بمعنى مشافها (و) أيضا المشهور (أن دخولها) أي الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أي الجملة الاسمية (على عدم الثبوت

مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر ان كان المبتدا) فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل يسرع فى صلة المجىء وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بضيعة

أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليلين وحاصل الجواب اختلافهما بالحيثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزآها جامدين فلا يكون فيها ما فى المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائما مشتقة فقربت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر فى الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقدرا (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور زعم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضى وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أى الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية فى النفى وقوله فى صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل فى صلة العامل قال الفنرى المراد من الدخول فى صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف اللغوى الذى ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول فى صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول فى صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له فى الجملة كما هو صريح كلام الشيخ فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمتنع دخولها فى صلة العامل فكان الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل فى الاثبات بأن تثبت لذى الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذى الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما فى يسرع ومسرع فى مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله فى صلة العامل ما نصه اى عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد يركب فالمثبت هو المجىء حال الركوب لا المجىء مقيد باثبات مستأنف فهو فى تقدير جاء زيد راكبا (قوله وهذا) أى ما ذكر من الدخول فى صلة العامل والانضمام اليه فى الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع الخ أى وهذا المذكور المقتضى للترك ممتنع فالترك ممتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق ولولم تقصد الاستئناف لوجب ان تقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف فى أول وهلة فيكون داخلا فى ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعنى ضمها اليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بضيعة)

وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى أن تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس أن لاتجىء الجملة الاسمية الامع الواو وماجاء بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أومسرع أمامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أى فى تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار

* اذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها *
(خرجت مع البازى على سواد)

أى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أولم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى الذى هو أبكر الطيور مشتملا على شئ من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو

بكسر الضاد كما فى الحفيد أى مكان الضباع (قوله وجعلته لغوا فى البين) أى ملغوا عن الاعتبار ومزيدا فى البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا مانصه لحصول الفائدة بدون الضمير فالاتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال فلا يستقل بافادة الربط فتجب الواو (قوله فى البين) أى فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك الحال المفردة التى ليس لها فى صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع الى المبتدا أى وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو فى أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم تزعم الخ) أى وهذا لايصدر من العقلاء (قوله ولم تبتدئ للسرعة) فيه اشارة الى ان الحال فى الحقيقة يسرع ومسرع فى المثالين اه سم (قوله لاتجىء الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تتقيد بما المبتدأ فيها ضمير ذى الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويدل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والاصل بنحو فوه الى فى اه سم (قوله بضرب من التأويل) كما فى قوله تعالى بياتا أوهم قائلون بترك الواو وفيها تأويل ان الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما فى قولك كلمته فوه الى فى لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وهذا التأويل لايحسن فى نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعدل عنه لمعنى فى الجملة كالتصريح بعدا وة بعضهم بعضا المفيد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا فى ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها فى موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافقه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام انظره فى أطوله (قوله وجاء زيد وعمرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعمرو الخ أولى وأولى (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه جعله مما شبها بهما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جرى مجرى الخ ولا ريب أن المشبه به أقوى وعلل بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتنى بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازى بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة والبازلغة فى البازى وجمعه أبزاز وبيزان اه فنرى *(تنبيه)* بقى من الاقسام الجملة الشرطية والنحاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءنى زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولأصاحب الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن أبا حيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزمت الواو وخلافا لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالا ثم قال في المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اهـ وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما في الاطول والدماميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثل له في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا للظرف) لاستلزام هذا الوجه نفي تقديم ما أصله التأخير ع ق (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي صاحبها كالتاء في خرجت (قوله ههنا) أي في مقام الحالية خصوصا أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فكثر الترك فيه وقوله الا أن يقدر فعل ماض أي لان الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر مضارعا لان الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه ان كان سبب قوله خصوصا كون الاصل في الحال الافراد فيقال كذلك الخبر والوصف وان كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا ان تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ولانه عند وجود الواو يقدر بالماضي لا بالمضارع وعند تركها يقدر بالمضارع ان شئنا ولو كان تجويز تقدير ما يمتنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجويز تقدير اسم الفاعل لان الواو ممتنعة مع وجوده بالاحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف ان جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اهـ ع ق وقوله ان كان سبب قوله الخ عبارة سم ان كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوص الخ وقوله وان كان غيره فلم يبينه قال الفنري اذا جعل قوله خصوصا احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اهـ فنري ويوافقه قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دونه الفعل اللهم الا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو

أولى لنزوعه الى الاصل ع ق (قوله فمن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها وترجح لانه جار فى الاربعة وجوبا أوجوازا (قوله وقال الشيخ الخ) هذا يخصص ماتقدم فى الشرح وهو قوله لايجوز ترك الواو من الجملة الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال فى الاطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذييب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو وقال فى العروس ويدخل فيه غير كأن من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أما ليت ولعل فهما من قبيل الانشاء فلا يقعان حالا كذا فى يس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة فى حسن الترك فى ذلك ان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكراهة اجتماع حرفين فى الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكراهة اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عنى أن بعض الاحرف فى أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ماقبلها بما بعدها فى كأن مثلا أوتعليل ماقبلها بما بعدها فهذا لايعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه ذلك كلا التبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالا اذ لا يخفى أن الجملة الحالية لايشبه بها وان عنى أنها سدت مسد الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك فى التحقيق الى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله) أى الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حادر اه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغير عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجوانبى) تفسير (قوله لما فى حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كأنما لما فيه الخ وقولهم الحال لاتأتى من المبتدا محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لايعمل عملين اه ولايعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين أو يقال يكفى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله برداك) أى ملبوسك وثيابك باعتبار انطوى التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور فى كل منهما اه ع ق (قوله حال) امامن الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها واحدا كالكاف فى يقيك أو المتداخلة بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تبجيل وتعظيم حالا من ضمير سالما

فمن أجل هذا كثر تركها وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدا) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله فقلت عسى أن تبصرينى كأنما * بنى حوالى الاسود الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى أى فى أكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة) الاسمية الواقعة حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله والله يقيك سالما برداك تبجيل وتعظيم) فقوله برداك تبجيل حال

كذا

كذا فى المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كما فى المطول فليس البيت نصا فى المقصود لقيام الاحتمال الثانى وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا اسالما ويكون تبجيلا بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كما فى الاطول (قوله ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فتركت الواو فى الجملة لمناسبة ماقبلها أعنى الحال المفردة من ع ق

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنرى قدم الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم فى الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلاله (قوله قال السكاكى) أى فى الاعتذار عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لايزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الامور النسبية والاقرب أنها منها اذ لا تعرف الا بالنسبة الى ذى الاطناب والايجاز اه ع ق وقال الفنرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لافضيلة لكلام الاوساط فلا يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لايراعيها غير البليغ وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون النظم متطابقين ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا بالمتعارف الاوساط مع بداهته اللهم الا أن يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارفهم ان قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه أقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهما نسبيين) علة لقوله الآتى لايتيسر الخ قدمت عليه أى والمنسوب اليه مختلف القدر ولا بد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أى بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى أنه لايقدح فى كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنرى (قوله لايتيسر الكلام فيهما) أى تعريفهما (قوله الا بترك التحقيق) لم يقتصر على قوله الا بالبناء على أمر عرفى لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الامر العرفى على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منهما فى التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع فى كلام السكاكى غير مافهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتى كما سيتضح لك أن نظره مبنى على تفسيره بتحقيق معناهما وتعريفهما

ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

(الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة)

قال (السكاكى أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شئ آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالنسبة الى ماهو أنقص منه (لايتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين

(قوله أى لا يمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه ممكن بعسر (قوله على أن هـذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ الايجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ماسيأتى فى قوله قريبا فالايجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لايطلق الا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين ليرجع الى الآخر اه يس (قوله أدرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لابد من تعيين منسوب اليه لتتمايز الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو الايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة فى المعنى فما المعتبر منهما وان اعتبر الم تمايز الاقسام فليتأمل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتى لا يقدرون فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا فى غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وايجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفى التحذير اياك والاسد اه أطول (قوله فى مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحها مصدرا ميميا فهو بمعنى اسم الفاعل والاضافة كما فى الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولا يحمد أيضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجرد عن المزايا اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لنكتة ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذى يقاس به الايجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما المتكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التى هم غافلون عنها كما فى اياك والاسد فمعهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغا اه (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقـدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب اذرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرفى) أى والا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الاوساط) الذين ليسوا فى مرتبـة البـلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهـم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عنـد المعاملات والمحاورات (وهو) أى هـذا الكلام (لا يحمد) من الاوساط (فى باب البلاغة) لعـدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تادية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق

(فالايجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ماسبق) أى الى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم وتوهم بعضهم أن المراد بماذكر متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شئ من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف أعنى قوله يارب شخت وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فللايجاز معنيان

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكى يعم المساواة كما سيجئ وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا مانصه والمساواة أداؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لافرق بينهما عند السكاكى كما فى يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أى ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أى لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أى الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلا معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع فى تعريفه تارة أى فى بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أى ذلك الكلام أقل من المتعارف فى ذلك المعنى ويرجع فى تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز خليقا أى حقيقا وجديرا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكراه (قوله أى من الكلام الذى ذكره المتكلم) أى سواء كان الذى ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الابسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبارة ع ق ويلزم عليه ان ما كان أقل من المتعارف أى أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) ى عقل أو ألقى السمع أى أصغى وأمال وهو شهيد أى حاضر وفى كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاقتصار على ماذكر ليتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغى أن يبسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر كان يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جارحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فللايجاز معنيان) عبارة الاطول فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله فى ذكر أمثلة الايجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز أنه لا يفرق بين العبارتين اه وفى المطول بعد كلام قرره نعم لو قيل الايجاز أخص فى اصطلاحه من الاختصار لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فللايجاز معنيان مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى من أنه لافرق

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان هذا مبنى على ما ذكره الزندى وغيره من أنه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكى فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أى الشارح فى المطول نعم لو قيل الايجاز أخص الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فللايجاز معنيان ويلزمهما ان للاطناب معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكى من المام الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يارب شخت بزيادة حرف النداء وياء الاضافة وينفرد الثانى وهو كونه أقل مما يقتضى المقام فى الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد غزال عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين فى الاطنابين أيضا اه ع ق (قوله وفيه نظر) أى فى كلام السكاكى أولا وآخرا بدليل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر فى المختصر تعسر التحقيق وفى المطول عدم امكانه وفى الفنرى ما نصه نوقش فيه أى فى الجواب بأن قول السكاكى لكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطلق النسبية ولا شك أن مطلق النسبية لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم امكان تعيين المقدار أيضا قاله سم وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم الامكان الا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ما ذكره بيان لمعناهما) فبيانه لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحث فى ذلك بأنه لا يدل اذ لا يلزم من تعسر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعانى التى هى فى غاية الاشكال الا أن يجاب بأنه لاحظ فى الاستدلال بما ذكر سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق فى معناهما التركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزاد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

أيضا

بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معانى الامور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى ان هذا القدر ايجاز وذلك اطناب

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الايجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

أيضا مانصه وقد علمت ان مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعبير بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله رد الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرد اليها ع ق (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الا أن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما تختص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق فى الابواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى رد الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوالب المعانى) أى فهى على قدرها فمن عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوالب المعانى لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وجمع بأن الاول باعتبار السامع والثانى باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان ما قاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعل التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشئ عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العدل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقحم أى تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفنى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى تاديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساوله) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لايخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل ان يقول ماأنكره المصنف على السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار ما يفيده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بأن معرفة الوضع لاتتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا ابحاث الاول أنه ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أومن الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لالداع وان أراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لايكون أحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لايشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمد الله ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لايسمع منه بدون سند قوى ولو قيل المراد المساوى بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ماذكره السكاكى ويرد عليه ماأورد عليه الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب مالم يقيد بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله فى البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول باختيار الشق الثانى وان المصنف اتكل فى عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثانى بأنا لانسلم ان جاءنى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأنا لانسلم ان حمد الله ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لاصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذه المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ماأورده على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه اتكل فى عدم التقييد على ماهر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية اصله بلفظ مساوله) أى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بقدر أصل المراد والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة

الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضي الايجاز والاطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وما صرح به من اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج في دلالته على المراد الى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا لخفائها و بعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجزوء الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل الاحمق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والا فات وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحمق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أي من عيش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كدا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفي ظلال العقل) قال في الاطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل و ينبغي أن يقول في شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون مخلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به أعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في أمورهم وأشار بألطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار و نبه على ذلك لفظ الظلال اه أي فيفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل المستلزم للكد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله لراهشيه أي انتهى التقديد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التي للغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مبينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة في الجمع بينهما مطول لا يقال الفائدة التأكيد لان التأكيد انما يكون فائدة اذا قصد لاقتضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله

(واحترز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله * والعيش خير في ظلال النوك) أي الحمق والجهالة (ممن عاش كدا) أي مكدودا متعوبا (أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله
وقددت الاديم لراهشيه
(وألفى) أي وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قددت أي قطعت

والثانى معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم ان أيهما استعمل فى موضع الآخر فى ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والالم يوجد تطويل أصلا ولا بما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان فى باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله لجذيمة) قرر بعضهم انه بالتكبير لاغير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفى الاطول جذيمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش فى الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس ثم نقل للابرص وسمى به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفى الفنرى الابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت فى قصة قتل الزباالخ) ملخصها ان جذيمة الابرش قتل أباها فسكتت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكى وأتزوجه فلم أجد كفؤا غيرك فاقدم الى لذلك فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاخذه فرسانا فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها فى موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو فى سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندى) ورد هنا أن الندى ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشوا بل اتيان بلفظ لمعناه الا انه فاسد فى المقام والحشو من القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعدمه وقد يجاب بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو وأن يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأتى به مدلولا على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا أتى بالشئ لمعناه وفيه دقيقة فى المقام مناسبة لا يأتى به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الاتيان به لذلك كان اطنابا ولو أوجبنا فى الاطناب أن يكون معناه مدلولا لما قبله خرج كثير مما أوردوه فى هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا يجاب عن كل ما أورد فى هذا الباب من هذا النمط فيما يذكره المصنف بعد قاله أيضا ع ق فيما سيأتى (قوله فى قوله) أى المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أى لولا تيقن لقاء المنية لم يكن للامور المذكورة فضل (قوله هى علم) أى علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب مالا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منفى ونفى النفى اثبات فيصير منطوق الكلام

والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى قددت ألقى لجذيمة الابرش وفى قصة قتل الزباء والبيت فى قولها للزباء وفى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وهى معروفة (و) احترز أيضا بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى فى قوله ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا اقدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا مانصه لعله بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لايقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرجه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بتنقل الاحوال ففى غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لان القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لايصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة الا بالتعسف اه ع ق وقال فى الاطول الك أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا للعموم وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلا فيكون تأكيدا وايضاح الجواب أن التأكيد لايكون الاعند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولايصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست لقصد التأكيد بل قصد التأكيد انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيد) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبى وسمعته بقلبى وأمرت بكتابته (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتهما لايتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ماوضع له فقط من غير تعرض لا كثر من هذا لايتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافى أنها نسبية أيضا وتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولايقاس عليهما من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قيل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق أعنى قوله والاقرب أن يقال الخ فانه المقتضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه فتفرع التقديم فى الضبط الاجمالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجمال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتذاره ماذكره الامام ابن جنى وهو أن فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله)

(وأعلم علم اليوم والامس قبله) ولكننى عن علم مافى غد عم

فلفظة قبله حشو غير مفسد وهذا بخلاف مايقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر الى التأكيد

(المساواة) قدمها لانها الاصل

وطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم فى التفصيل اه وقال فى الاطول قدمهما مع تأخرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها وأما فى مقام التصوير فراعى علو شأنهما فى باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أى المنسوب اليه (قوله ولا يحيق) أى ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق أن يفعل بالعبد ما يهلكه قيل فى الآية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيئا اه وفى الفنرى ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله حاق به الشئ أى أحاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس بسيئ (قوله الا بأهله) أى بمستحقه (قوله وقوله) أى النابغة يخاطب أباقابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان من انتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى وهو مبنى على أن اسم المكان يعمل فى الظرف والمشهور أنه لا يعمل فيه ولا فى غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بواسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه بالليل) أى فى عمومه الاماكن وبلوغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يفلت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفى البيت حذف جواب الشرط) زاد فى الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذى فى الشرح على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضا الا أن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لامر لفظى حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشوا مفسدا الوجوب حذفه اذ الافساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو للمعنى فما ذكره الشارح من أنه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما ذكره الشارح أى فى الكلام على ولكم فى القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لامر لفظى) المراد بالامر اللفظى ما لا يتوقف افادة المعنى عليه فى الاستعمال وانما احتيج الى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لاصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه ايجازا والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا بقرينة خارجية فيكون حذفه ايجازا للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وقوله فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت أن المنتأى عنك واسع) أى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل قيل فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما ايجازا لا مساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظى لا يفتقر اليه تأدية أصل المراد

فى

في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظي الخ ان قات لو سلم ذلك في الآية فلا يسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختل أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظي بل لتأدية أصل المراد قات معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في الفنري (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما في الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ايجاز القصر الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا ينفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة وبكون الخطاب مع من يتنبه لها مهما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبسا بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أي ما يقصد أن يفيده ولو بالالتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيته في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه ما نصه أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته ان منشئيته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الظرف) أل للجنس اذ هنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فنري اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم ان المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم ولعل نكتة التقييد به انه ليس كذلك في الواقع ولعل أوجز شئ في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصر فلا ينافي ما يأتي من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في يناظره يرجع الى قولهم القتل أنفى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على في القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لانسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل أنفى للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أنفى للقتل لحروف في القصاص حياة

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أنفى للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق
الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى
وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة
(وما يفيده تنكير حياة من التعظيم
لمنعه) أى منع القصاص اياهم
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فحصل لهم فى هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية) أى
لكم فى القصاص نوع من الحياة
وهى الحياة (الحاصلة للمقتول)
أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى
الذى يقصد القتل (بالارتداع)
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص
(واطراده) أى ويكون قوله
ولكم فى القصاص حياة مطردا
اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحياة
بخلاف القتل فانه قد يكون أنفى
للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما
(وخلوه عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالى عن التكرار
أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن
مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أنفى للقتل

وفى نسخ يناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشى هذا الذى تلقيته عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لان المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه فى الوقف (قوله لا بالكتابة) والا لكانت حروف الآية اثنى عشر بحذف التنوين واثبات ياء فى وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان فنا من البلاغة فتدبر سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض فى ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص فى تلك الحياة ويحافظ الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفى القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا بالذات بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة فى القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس اه (قوله فى هذا الجنس) فى سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضا قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما فتدبر اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة الخ) قال فى الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجها لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل فى كلامه احتباك (قوله أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفى لرجحان الآية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بأن فيه نوعا من المحسنات وهو رد العجز على الصدر وأجيب بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر أن لا يؤدى الى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفى لرجحان الآية أن ليس فيها جهة مرجوحية أفاده فى المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة أن كلا بمعنى ازهاق الروح وان كان الاول على وجه القصاص والثانى على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى فى الجملة اه يس والا فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثانى أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل ازهاقا للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما هو لامر لفظى كما فى قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

أقول قد يمنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بان المحذوف هنا لم يسد شيء مسده اه (قوله من تركه) لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أنفى من كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على لو أي ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب والايجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله قاله سم وقال يس أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة باعتبار اشتماله على الموت (قوله وايجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه وبالجملة المستقل واشار الشارح بقوله عمدة كان أو فضلة الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن كون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداه خارج عن حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضلة تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جميعا لان المعطوف على البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها مجازا مرسلا والا فلا حذف وكذا على القول بأنها على حقيقتها والسؤال على وجه الاعجاز كما قاله التاج السبكي قال لا يقال الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الاصل عدم المجاز وقال العضد انه ضعيف ونقل داود الظاهري ان اسم القرية مشترك بين المكان وأهله كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي من ع ق (قوله أي ركاب لصعاب الامور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاد العقبات (قوله وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الامور) فيكون جلا متعديا (قوله

من تركه (والمطابقة) أي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر (والمحذوف اما جزء جملة) عمدة كان أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة نحو (واسأل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف نحو

أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني

الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف أي) أنا ابن (رجل جلا) أي انكشف أمره أو كشف الامور .

وقيل جلاهه‌نا علم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أى المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) والالكان مصروفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أى امامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كامر) نحو قوله تعالى فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا فالله هو الولى (قوله فى آخر باب الانشاء) فى قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اهـ ع ق (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند فى أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما فى قوله تعالى ليحق الحق فانه لافرق بينهما فى حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اهـ أطول وكتب أيضا مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه فى قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الايجاز أنه هنالك تقدم مايدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أى فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اهـ ع ق وقوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما لمجرد الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت فى هذا دون غيره وما حكمة الاقتصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبه السامع اهـ وفى يس نقلا عن سم فى حواشى المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقتصر على ماذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالحصر (قوله نحو واذا قيل الآية) ناقش فيه فى العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثانى بأن يكون حذف اشارة الى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيأ لا يحيط به الوصف واما القصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اهـ (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا فى مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فما من شئ يقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتحيره فهومهما مختلف ومصدوقهما متحد فقد يقصدهما البليغ معا وقد يخطر له أحدهما فقط ولتباين مامفهوما عطف الثانى بأو فقال أو لتذهب نفس السامع فى تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهيب اهـ ع ق (قوله كل مذهب) أى كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو فى كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أى المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال فى الاطول فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يقدر فيكون الفاء الشرط القاء مالا يصح

السكوت

وقيل جلاهه‌نا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (أو صفة نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أى) كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فأردت أن أعيبها الدالة على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو شرط كامر) فى آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا الآية) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (أو للدلالة على أنه) أى جواب الشرط شئ (لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار)

السكوت عليه قلت هذا الاشكال قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير افعل شيأ هو الغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله فحذف جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمرا فظيعا مثلا وهو يحتمل أن يكون مثالا لهما على البدلية أو مثالا لاجتماعهما حيث تقصد افادتهما معا ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ وهو أن عظمة الجواب وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فظاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى فان السيد اذا قال لعبده والله لئن قمت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر اه ع ق وانظره مع كلام الاطول الذى نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله فى المطول عطف على جواب الشرط لا يجرى على القول الصحيح من أنه اذا تعددت المعطوفات كان العطف فى الجميع على الاول وقد يقال مقصوده مجرد الاحتراز عن كونه عطفا على مجرد الاختصار كذا فى سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أى وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول اى غير المضاف) اذ هو قد سبق فى عموم المضاف المذكور سابقا (قوله نحو قوله تعالى لا يستوى منكم) الآية قال فى الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أى مع أن كلا منهما جملة (قوله قلت أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر فى قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبى الطيب

أتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم وأتيناه على الهرم

أى فساءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى فى قوله قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح أن يقال فى مثله أيضا انها جملة سبب لمذكور لان الفعل سبب لحقية الحق وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة فى الاذهان معلولة فى الاعيان كذا فى عروس الافراح اه يس (قوله أى فعل ما فعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التى هى احقاق الحق أى اثبات الحق الذى هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته الذى هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضرب به بها) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه

قوله افعل شيأ الخ هذا لا يناسب تركيب الآية والمناسب له ما سيذكره عن ع ق

فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (أو غير ذلك) المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده) يعنى قوله تعالى أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا (وأما جملة) عطف على اما جزء جملة فان قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة قلت أراد الكلام المستقل الذى لا يكون جزأ من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى فعل ما فعل أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت ان قدر فضرب بها) فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت (ويجوز أن يقدر فان ضربت بها

(قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا لا يقترن بالفاء الا مع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكرامك الآن فقد أكرمتك بالامس أي فاحكم الآن باكرامك أمس أي فاثبت اكرامي لك معتدا به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو لأخ له من قبل أي فيحكم بمساواة أخيه في السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أي وفائدة قد التحقيقية تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التنجيزي متأخر عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا وهو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في يس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصيحة) سميت فصيحة لافصاحها عن المحذوف أو لانها لا تفصح عن معناها في الاكثر الا للفصيح أو لانها لا ترد الا من الفصيح لعدم معرفة غيره بورودها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لافصاحها عما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدا والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما في مغني اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده كما في يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة أن المراد بالاكثر من جملة جملتان أو أكثر لا جملة وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا فاتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله

فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة وقيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (نحو نعم الماهدون) على ما مر في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدا والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (واما أكثر) عطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف أي) فأرسلون (الى يوسف

لاستعبره الرؤيا) أي لا طلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أي يأتي على وجهين أي أنه
تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام)
أي ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام
المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام
المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثاني مر على المصنف اه أطول أي غفل
المصنف عنه (قوله وان يقام) أي وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال في
الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالا ولا
يخفى أنه جار في هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان
سببا له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن
الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا وأجيب بأن هذا مذهب البصريين
والفراء وأجاز ذلك قياسا بقية الكوفيين على أن الشمني قال ردا على الدماميني محل هذا
الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شئ والا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة اه كذا في يس
(قوله أي فلا تحزن واصبر) قال في الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح في رسالتك
فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول وهو أن لا يقام شئ
مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلة كثيرة اعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل الحذف
شئ واحد وهو العقل والتعدد انما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف كما ستقف عليه
(قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أي ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس
المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الا أن يقال المراد وأظهريته قصده على تعيين الخ
فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبتلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل
تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبه على هاتين المسامحتين
صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه ان الدلالة على تعيين المحذوف
تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدرك لذلك هو العقل
ويدفع بأن المراد ان العقل قد يدل وحده على الحذف ويفتقر في الدلالة على التعيين الى
شئ آخر وقد يستقل في الامرين على ما فيه كما سيأتي انظر ع ق (قوله فالعقل دل الخ)
جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لا دليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة
بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة
تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أي على الحق اذ لا معنى لتعلق
التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أي كما يقول الحنفية من ع ق
وقال الفنري المسئلة أصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة
والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما اه وفي الاشباه والنظائر للتاج السبكي اتفق

لا تستعبره الرؤيا فتعلوا فانا ه فقال
له يا يوسف والحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقام شئ مقام
المحذوف) بل يكتفى بالقرينة
(كما مر) في الامثلة السابقة (وان
يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل متقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقيم مقامه
(أي فلا تحزن واصبر) ثم الحذف
لا بد له من دليل (وأدلته كثيرة
منها ان يدل العقل عليه) أي على
الحذف

أئمتنا من طوائف أهل السنة على ان الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من
صفات الاعيان وذهب من ينتمى الى أبى حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها
صفات للمحال قال وينبنى على المسئلة ان حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن
قال بالثانى نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغى أن يضاف
التحريم الى كل مالاقاها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد
ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى فى اللفظ عرفا عاما يقضى بأن المراد الفعل
المقصود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه فى النكاح منفعة البضع ولانقول
انها فى حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة توصف بالحل فالخلوة لاتقرر المهر عندنا
لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لاتقتضيها والحر لايدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود
عليه عينها جعلوا تسليمها نفسها من التمكن بالخلوة كافيا اه ملخصا فظهر أن الخلاف
معنوى لالفظى كذا فى يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم
من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من
هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شئ منها (قوله المذكورة فى الآية) أى
التى يمكن تقديرها فى الآية كالاكل والانتفاع بها وقربانها (قوله وفى قوله منها أن يدل
أدنى تسامح) وكذا فى قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من
الادلة واضافة أدنى تسامح من اضافة الصفة الى الموصوف أى تسامح أدنى أى قريب
(قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه
أو من دلالتها ان يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مقحم
والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكانه يقول
منها دليل العقل فتكون الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ولايخفى مافيه من
التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أى أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله
أمره أى ما أمر به وقوله أو عذابه أى مايعذب به فلا يرد أن الامر والعذاب أمران
معنويان لايمجئ لهما كذا فى الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتهويل
والتخويف المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الامرين) فى هذا الكلام شئ
من وجهين أحدهما ان ادراك العقل لكون المقدر أحد هذين لاتستقل فيه دلالته بل
تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذى لايناسبه الاماذكر فهذا مما دل فيه غير
العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل فى الكل لكن ان كانت دلالته لاتستقل
نسبت الدلالة لذلك الشئ المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر انا ان
جوزنا تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر فيما ذكر لصحة أن يقدر وجاء
جند ربك القائم بتعذيب العاصى أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر
أولى وأظهر لشموله كما فى آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أى على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة) فالعقل دل على أن ههنا
حذفا اذ الاحكام الشرعية انما
تتعلق بالافعال دون الاعيان
والمقصود الاظهر من هذه الاشياء
المذكورة فى الآية تناولها
الشامل للاكل وشرب الالبان
فدل على تعيين المحذوف وفى قوله
منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على
حذف مضاف (ومنها أن يدل
العقل عليهما) أى على الحذف
وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك)
فالعقل يدل على امتناع مجئ
الرب تعالى وتقدس ويدل على
تعيين المراد أيضا (اى أمره أو
عذابه) فالامر المعين الذى دل
عليه العقل هو أحد الامرين
لا أحدهما على التعيين (ومنها أن
يدل العقل عليه والعادة على
التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى
فيه) فان العقل يدل على أن فيه
حذفا

(قوله اذ لامعنى للوم على ذات الشخص) اذ لايلام الشخص الا على أفعاله ولم يقل فى ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن فى بمعنى على (قوله حبا) تمييز محوّل عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فللوازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملاله) يؤخذ منه ما صرح به فى الاطول من انه اذا جعلت الاضافة فى شأنه عهدية بأن أريد به المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب التفريع وفى بعض النسخ فيتعين (قوله يعنى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لامن أدلة الحذف) أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان مساقه فى بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله فى الاطول ان قول المصنف وأدلته أى أدلة لابد للحذف منها اما للتنبيه على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدرك بالعقل بعد ادراك وضعه انه لابد له من متعلق اه فقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أى هو العقل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والمجرور الخ) فيه ان المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوى فلا يعرف ذلك فينبغى أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل المشروع فيه قاله فى الاطول ويمكن تطبيق ماذكره الشارح على ماذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ماجعلت) أى دال ماجعلت الخ (قوله ففى القراءة يقدر بسم الله اقرأ) وتقدير خصوص لفظ ماجعلت التسمية مبدأ له هو الاقرب للقرينة وينسب الى البيانيين وقيل يجوز تقدير ابتدئ فى الكل وينسب الى النحويين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لايخفى أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشئ فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسئلة البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال فى الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله اى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله فى سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للمعرس) أى المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه اه فنرى (قوله أو مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن فى معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفى نسخة اى مقارنة وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد به الدعاء

اذ لامعنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل أن يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) أى مراودته (لان الحب المفرط لايلام صاحبه عليه فى العادة لقهره) أى الحب المفرط (اياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملاله فيتعين أن يقدر فى مراودته نظرا الى العادة (ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لامن أدلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشئ والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو بسم الله فيقدر ماجعلت التسمية مبدأ له) ففى القراءة يقدر بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (أى اعرست) اذ مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة (والاطناب

أي جعلك الله مع زوجك ملتئما والد اللبنين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيأتي مقابله في قوله واما بذكر الخاص الخ بس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصريح وأحال على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فاتهم ذكر عكس ذلك ولعله اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقبه الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أي يدرك ع ق وكتب أيضا قوله ليرى المعنى في صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشيء على حقيقته والاحاطة بجوانبه كمقام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين به ان قلنا ان هنا علمين من جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكين ولا من باب كمال اللذة الآتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء في لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أي لا باعتبار التمكن في النفس ولا تكميل اللذة والا رجع هذا الوجه الى الوجهين الآتيين بل العلمان في نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة في نفسها فليتأمل اه سم (قوله أو ليتمكن في النفس) أي نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يملأ به القلب لرغبة أو لرهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها) لان الاشعار به اجمالا يقتضي التشوق له والشيء اذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوع وتمكن أي تمكن ع ق (قوله أو لتكمل لذة العلم به) أي للسامع (قوله بعد الشوق) أي الحاصل من اشعار الاجمال بالشيء والفرق بين التمكن واللذة في العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثاني كامالة نفس السامع الى ما يلقيه المتكلم حيث يأتي به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراد ويرغب لا مما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اه ع ق (قوله نحو رب الخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام مما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحو رب اشرح لي صدري في التمثيل به شيء لان المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهما بالنسبة اليه كما تقدم خير من علم واحد ولان الخطاب بما فيه التمكن في قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ما ذكر لان الاصل في الكلام أن يؤتى به لما أراده المتكلم به والا لم يوثق بمفاد الكلام لامكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا اللازم المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين الاهتمام به فان طلبا بالزمه

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين) احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن في النفس فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أي بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ (نحو رب اشرح لي صدري

التأكيد

التأكيد في السؤال وكمال الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكمال الرغبة والتأكيد في السؤال مناسبان في المقام اهـ ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالفنرى ومن تمثله (قوله فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شئ ماله لالان لي صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيأ لي وصدري بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام أعم من الابهام المقدر أو المفهوم فان قلت في فهم شئ ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لاجلي صدر معلي قلت لاخفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره اهـ (قوله أي من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اهـ فنرى (قوله باب نعم) يشمل ما هو للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهما اهـ ع ق وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والافقد يتقدم المخصوص اهـ أطول (قوله خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدا محذوف أي أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح بعد الابهام لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير تأمل (قوله اذ لو أريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيهما أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لي يفيد طلب شرح الشئ ماله) أي للطالب (وصدري يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشئ (ومنه) أي من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على احد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف (اذ لو اريد الاختصار)

فى الرجولية فلابد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب فى الكلام بذكرهما كذا فى الاطول (قوله أى ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفى هذا) أى قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا ايجاز فى نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا ما نصه وهو موافق لاصطلاح السكاكى اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره فى أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أى حسن باب نعم) أى حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذى له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله فى معرض الاعتدال) أى ذى الاعتدال أى الكلام المعتدل اه حفنى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدا فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك ان تدخل فى المتنافيين الانشاء والاخبار كما فى الاطول وهذان الوجهان أعنى بروز الكلام فى معرض الاعتدال وايهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه ان هذا الوجه أعنى ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواه فينافى قول المصنف ووجه حسنه سوى ما ذكر ولك أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا فى سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كايقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعانى قلت يمكن الامران بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيد التأكيد فى امالة قلب السامع أو بقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو فى اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان فى الاصطلاحى لفا وندفا أى تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه نفس الاتيان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المسامحة أى نحو الاتيان فى يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما حمله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله فى عجز الكلام) قال ع ق وينبغى أن يزاد أو فى أوله أو فى وسطه اذ لم يظهر لتخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به التوشيع فى التركيب (قوله بمثنى) أو جمع اه ع ق نحو ان فى فلان ثلاث خصال جميلة الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانيهما معطوف الخ) والزائد على الاول فى الجمع اه ع ق وكتب

أى ترك الاطناب (كنى نعم زيد) وفى هذا اشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدا (وايهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أى ومن الايضاح بعد الابهام (التوشيع وهو) فى اللغة لف القطن المندوف وفى الاصطلاح (ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول

أيضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احداهما الحرص والاخرى طول الأمل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب
فما زلت في ليلين شعر وظلمة * وشمسين من خمر ووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الامل رواه البخاري من حديث أنس اه حفني قال الفنري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أي ينمو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلح عليه أهل الاصول بل المراد به ما يشمل الخاص أي يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكر الخ) أي ليغاير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد ابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الاطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال وامابعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله) جعل العلة التنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعني الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أي أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقتضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاءني رجل و زيد أو رجال وزيد وعمرو وخالد فهل يكون من هذا الباب أولا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدى صلاة الخمس لا بعينها أبهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فنري وفي القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل (واما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أي مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر

أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله واما التكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار نبه عليها فيه والا فلا يناح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام لابد في كل منهما من نكتة ككل اطناب (قوله ليكون اطنابا لا تطويلا) ولهذا قيد كل ما ذكر اطنابا بنكات الا أنه أجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالتنبيه على نفي التهمة في تكرار ياقوم في قوله تعالى وقال الذي آمن ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كما كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ماتنفى به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة ابناء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم فلا يريد لهم الا ما يريد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة ومن نكتة أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحدا لان في تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان فانه كرر اثر ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضي التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى انهما انما ذكرا للزجر عن المعصية فعادا نعمة من حيث الانزجار بهما ولذلك عقبا بقوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضا قوله كما كيد الانذار بل والردع كما يفيده كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحا وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شئ اه (قوله تنزيلا لبعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أي الذي هو الاصل في ثم فاستعيرت هنا لبعد المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أي في التدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون تاليها أي تالي ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضا قوله في مجرد التدرج أي عن اعتبار

(واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطا فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء (واما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخى والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثانى بعد الاول فى الزمان كما أفصح بذلك فى المطول لا يقال فقوله واستعمالا للفظ ثم فى مجرد الخ ينافى ماقبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعد المرتبة بعدها مسافة وقدرا لازمانا وباعتبار التراخى والبعد المنفى فى المطول التراخى والبعد زمانا اه سم (قوله اذا أبعدفيها) أى قطع كثيرها (قوله فقيل هو ختم البيت الخ) صريح فى أن مسماه المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب الخ صريح فى أن التذييل مسماه المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسماه الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هناك المعنى الاول ففى قوله وهو ضربان مسامحة وان كان أراد الثانى ففى قوله تعقيب الكلام مسامحة وعلى ارادة المعنى الثانى يشكل قول الشارح هناك فهو أعم من الايغال بناء على ماذات عليه عبارته هنا من أن الايغال مسماه المعنى المصدرى اذ قضية ذلك ان بينهما المباينة الا أن يتسمح فى هذا الكلام وكذا يقال فى التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها ان مسماها المعانى المصدرية وظاهر تمثيلها ان مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من المسامحة امافى التفسير واما فى التمثيل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة فى الجملة لاتختص بمايتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الايغال اسم للمعنى المصدرى لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أوهذه الجملة ايغال اه ع ق (قوله كزيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة فى التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيهه بالجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها فى رأسه نار فتنجر المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أى كزيادة هى المبالغة بناء على أن التشبيه لامبالغة فيه اذ هو حقيقة لامجاز والخطب فى مثل هذا سهل فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتى فيرجع الى زيادة مايحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وماسواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه غاية فى الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه فى المشبه به لينجر ذلك الى عظمته فى المشبه من ع ق (قوله الهداة) أى الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالى فكيف بالمهتدين اه ع ق (قوله أى خبامنا) فالمراد بالخباء جنس الخيام الصادق بالكثير

اذا أبعد فيها واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بمايفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها) أى قول الخنساء فى مرثية أخيها صخر (وان صخرا لتأتم) أى تقتدى (الهداة به * كأنه علم) أى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى التشبيه بمايهتدى به الا أن فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أى وكتحقيق (التشبيه فى قوله
كأن عيون الوحش حول خبائنا *) أى خبامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب)

الجزع بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاما اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أي معنى الجملة الاولى (للتأكيد) فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أي التذييل (ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ماقبله (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أي للجيم وسكون الزاي (قوله الخرز اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله وأتى بقوله الخ) أي لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة ما في الشكل زاد قوله الذي لم يثقب لتحقق التشابه في الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه ليعلو بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أي بحسب الظاهر وهي لا تخلو في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بدا بياضها) أي الذي كان غطي بالسواد زمن حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بدا بياضها فاشبهت الجزع حينئذ (قوله موتت) أي كثر موتها (قوله يعني مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم اه مطول قال الفنري وجه التبين أن عيون الظباء حال حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونه) أي بدون ذكره (قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أي فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في يس نقلا عن شارح الايضاح وقال في الاطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أي لا محل لها من الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولو مع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيد) عند اقتضاء المقام التأكيد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي التذييل) يعني الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدم (قوله بأن لم يستقل الخ) أي فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه به حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضيعت اللبن فانه مستقل فى افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرّط فى الشئ فى أوانه وطلبه فى غير أوانه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله لابد فيه من قيود أخر نظرا الى مافسربه الخارج مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عماقبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى أن يتحقق بأن لايستقل أو يكون حكما جزئيا أوكليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء فى كلام الشارح بمعنى الكاف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بماقبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بماقبله أى فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور وفيه أنه يلزم عليه نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ فى الكفر مع أنه يكفى فى مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور وقيل تخصيص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم الذى هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لاينافى الاستقلال بالافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة ان خيرا الخ لاتصح ارادته فيما نحن فيه لان المكافأة هنا فى مقابلة الكفر فالمراد خصوص المكافأة بالشر قطعا الثانى أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لا يأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثانى لايأتى على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذ المدار على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثانى ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة فى الجملة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثانى وغايته أن المكافأة على الثانى تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور فى ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيها الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيهما أتم وان أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق (قوله لتأكيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين فى مادة واحدة ولو كانت احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لاتلمه) من باب ردير دكافى

المخصوص الا الكفور فيتعلق بماقبله وأما على الوجه الآخر وهو أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عماقبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التذييل ينقسم قسمة اخرى وأتى بلفظ أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (اما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (واما لتأكيد مفهوم كقوله واست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لاتلمه)

حال عن اخالعمومه أوعن ضمير المخاطب فى لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله (أى الرجال المهذب) استفهام انكار أى ليس فى الرجال منقح الفعال مرضى الخصال

(واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول (كقوله فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) اى تسيل فلما كان المطر قد يؤل الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

المختار (قوله لعمومه) أى فعمومه سوغ مجىء الحال منه وان كان نكرة (قوله أوعن ضمير المخاطب فى لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفى الكامل المهذب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح قال لانا لو جعلناها نعتا الاخ أو حالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا تبقيه لنفسك ان لم تلمه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مهذب وانما يقتضى أن غير المهذب لابد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المهذب أن يبقى المهذب وانما قلنا ولا يأتى على غيره الا ببعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة فى حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله فى لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير فى لست لجواز الحالية عن الضمير فى مستبق وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى فى العمل من الاسم كذا فى يس (قوله على شعث) هو فى الاصل انتشار الشعر لعدم تعاهده بالاصلاح والدهن فتكثر أوساخه واستعير هنا للاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق (قوله وات تعبير الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز مرتبتين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير للمراد من تفرق (قوله على نفى الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقى الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله فى كلام) قال فى الاطول ان أريد بكلمة فى الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما فى آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت فى بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لا فرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيد فما الفرق قلت التذييل بالجملة وفى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يكون فى وسط الكلام الخ) فبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملابسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله وديمة) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يؤل الى خراب الديار) أى فربما يقع فى الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمى وتقديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على وديمة تهمى لانا نقول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) فى مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد فى الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الآية لتنفيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

عن الايمان سيأتى الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حال الكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهم ولا بد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل فى أصل المقصود وليس من الاطناب فى شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أو لمشاكلة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمين الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل لا تضمين فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع ق (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى استعلائهم عليهم فى الشرف اه سم (قوله واما بالتتميم) تسمية هذا بالتتميم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال فى عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة بأن التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الا بها والتتميم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات تأكدها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايهام خلاف المراد وذلك كالجزء من المراد (قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ) يتناول بعض صور الايغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى فى كلام الخ يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون فى كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل اه أطول (قوله فى كلام) فى الآخر أو فى الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع ق (قوله كلام المصنف فى الايضاح) حيث مثل له بما تحبون فى قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون مع انه لا يتم المعنى الا به وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل اطنابا أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم انفاق وزيادة مما تحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لاجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يدركه ويراعيه الا البلغاء لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بتغلبة النفس وتحميلها المشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم ان كون الشئ مقصودا فى الكلام لا يتم المراد من حيث انه مراد المتكلم الا به لا ينافى كونه اطنابا فليفهم اه ع ق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم) يعنى أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم

(واما بالتتميم وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الايضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم

لا يختص اشتراطه بالتتميم فتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من ع ق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ فيه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اهـ أطول ويشهد له أيضا قوله هنا النكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فان النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من ع ق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء باطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ اهـ سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلما لم يكن اطعام الطعام لا لاجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الايهام) جعل صاحب المغني من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشاف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيد ولولا أنه يكون للتأكيد ما صح قول الشارح الآتي لكنه يشمل بعض صور التذييل لان التذييل اعتبر فيه أن يكون للتأكيد كذا في سم وسيأتي في كلام سم أن التأكيد غير دفع الايهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيد لا ينافي كلام المصنف بل التأكيد داخل في سوى دفع الايهام وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ينتقض التعريف بعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريبة فيه اهـ (قوله لم يرد بالكلام) أي في قوله أثناء الكلام اهـ يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي والا لم يشمل المثال الآتي (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر في الفصل والوصل وفي المغني في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اهـ يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اهـ من ع ق وكذا في الاطول ومثل له بقوله تعالى اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم قال فان ما بين قوله اني وضعتها أنثى وقوله واني سميتها مريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اهـ (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد وهو ممتنع في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز في المفعول بواسطة نحو وهزي اليك على أنه انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا والجعل بمعنى التصيير أي يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(النكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيدا أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا لمعموله وكذا اذا كان الحمل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله في قوله) أي في قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع ق (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم كزعفران وزعافر اه ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليتحقق ما ادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيا واعترض بأنه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فنرى وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سيق لاجله من ادخال السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يتروح معها ذلك الضعف لعدم امكانه الابه اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية فلا يميز احداهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية والا فاعتراضية فيحتملهما قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفونا عنكم فان قدرأن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدروأنتم قوم عادتكم الظلم فيكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا في يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوزأن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فنرى (قوله يعني أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أي في قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للامر) يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق (قوله فالاعتراض يباين التتميم الخ) انظر بقية النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة لابد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تباين في اللوازم وهو يؤذن بالتباين في الملزومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختم به الايغال لابد أن لا يرتبط بما بعده ارتباط كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الايهام تأكيد وقد اشترط في الاعتراض ان لا يكون لدفع الايهام وفي التذييل ان يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع الايهام لان التأكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الايهام على أن التأكيد أعم من دفع الايهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي

في قوله ان الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان) أي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدرات آتية وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب ويباين التكميل لانه انما يقع لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين الايغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما

لاجل التأكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اهـ ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ماقيل الخ) أي لان عدم اشتراط الشئ ليس هو اشتراط العدم فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام او كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعترض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيلان تمثيل ماجاء بين كلامين وتمثيل ماهو أكثر من جملة اهـ أطول (قوله هو بينه) ابرز لجريان الصلة على غير من هي له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لال الموصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لاخفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لامحل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربي اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم اهـ قال السيرى ولك أن تقول عطف الثانية على خبران ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لادليل اهـ قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف أقول لاحاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لاينافي ذلك فليتأمل اهـ وفي يس قال شيخنا الغنيمي الذي في المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولاشك في صدقه على هذه الآية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قد يعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اهـ أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لامحل لهما من الاعراب لامازاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنيمي لايلاقي الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي هو الفرج فكأنه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أي فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما ان يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لامحل لها من الاعراب أو يجعل مثله في افادته مايفيده كما تقدم في باب الفصل والوصل اهـ ع ق (قوله وهو) أي حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلي) أي فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اهـ سم (قوله لاقضاء الشهوة) بل لخلق الشهوة لذلك اهـ أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ماقيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أي ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أي كان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به

والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلى الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لانه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما يشترط فى الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان لانه لم يشترط فى الحيوان النطق فافهم (وبعضهم) أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الايهام (كونه) أى الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة اوغيرها لنكتة ما

بعبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالمنهى بسبب التلبس بالتوبة الى المأمور مما يؤكد الرغبة فى الاوامر وترك النواهى اهـ ع ق ثم قال ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما فى قول أبى الطيب

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه * يا جنتى لرأيت فيه جهنما

فان يا جنتى اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم وللاستعطاف محبوبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمروا به) الذى من جملته اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذى من جملته اتيانهن فى غير ذلك المحل (قوله غير ماذكر) الاوضح دفع الايهام اهـ أطول (قوله مما سوى دفع الايهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أى الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عند هؤلاء ان يؤتى الخ) قال فى المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الاعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صورا من الايغال لا تجامع التذييل ولا التكميل وهى ما كانت نكتتها غير التأكيد وغير دفع الايهام تدبر (قوله مطلقا) أى بجميع صوره (قوله وان لم يذكره) أى يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يتقيد فى تعريفه الجملة بكونها لا محل لها لانه أشار الى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أى صراحة كما فى ع ق (قوله وهو) أى البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الايهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما النسبة على هذا بينه وبين التتميم فالتباين وبينه وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر فى تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه) أى الاعتراض وفى نسخ لكنها أى جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير فى المفهوم وهو لا يمنع التصادق فى الافراد الذى هو المراد اهـ سم (قوله كما يقال) أى كقول ان الانسان الخ فما مصدرية ووجه الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أى غير الجملة التى لا محل لها من الاعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب افاده فى الاطول (قوله

فيشمل بعض صور التتميم) لا يقال فيه بحث لان التتميم لا يكون الا بفضلة ومن لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كما تقرر أولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه غير جملة فان غير الجملة شامل للمفرد ومن شأنه ان يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة على قول البعض الاول بكونها لا محل لها من الاعراب حيث قال فالاعتراض عند هؤلاء الى أن قال بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال فالاعتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيد بل تفريع المصنف المذكور كاف في الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيته في المطول في شرح قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن لا يكون له محل كذا بخط سم وفي حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا القول يكون معمولا لشئ من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه اعتراضا اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنري مع ايضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا في اثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينها عموم من وجه لاجتماعه معهما فيما ذكر وانفراده عنهما بما يكون لغير دفع الايهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخرا وهو جملة لدفع الايهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتتميم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الايغال فالتباين وما بينه وبين التذييل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرها وذلك لظهور مخالفته غير التتميم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة في بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة اليه (قوله بحمد ربهم) أي متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) وأيضا تسبيحهم وحمدهم يدلان على ايمانهم به اه فنري وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا أطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول (قوله اي لا يجهله) لما كان نفي الانكار لا يستلزم العلم المراد فسره بما يستلزمه وهو نفي الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) اما أنه ليس من الايضاح بعد

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر) أي ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره) أي لا يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أي ذكر قوله ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها

الايهام ولا من التكرار فواضح واما أنه ليس من الايغال فلانه ليس ختما للشعر
ولا للكلام اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض معطوف على ماقبله واما أنه ليس من
التذييل فلعدم اشتمال جملته وهو يؤمنون به على معنى ماقبلها بل معناها لازم لماقبلها
ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر
النكتة كما فى هذا المثال واما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الايهام واما انه ليس
من التتميم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر واما انه ليس من الاعتراض فمشكل اذا بنينا على
ماتقرر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثانى معطوفا على الاول
ولا شك ان جملة يستغفرون لمن فى الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما
اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الا بتعيين كونها كذلك وليس بمتعين
لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا
فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن فى الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين
آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) فى اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال فى
الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة
وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة
بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز
والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة
والقلة (قوله فى أصل المعنى) انما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان
للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا
فى أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب
بنصفه الثانى كما فى يس (قوله اذا عن سودد) قال فى الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا
من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاول أظهر اه (قوله
بنظار) المبالغة راجعة الى النفى دون المنفى (قوله يعنى أن السيادة الخ) أى بالعناية لانه
حمل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال
فى الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله
ولست الخ على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر كما يفيده أول النظر اه (قوله
فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصد عن الدنيا اذا عن سودد
وفى تساويهما فى أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر
سودد ولو فى جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ماصاحبه من الغنى اذ لم يقيد
فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الا أن يقال المراد بتساويهما فى أصل
المعنى تساويهما فى الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا القبيل)
أى الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر
مساوله) أى لذلك الكلام (فى
أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفا
انه مطنب وللاقل انه موجز
(كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا
اذا عن) أى ظهر (سودد) أى
سيادة * ولو برزت فى زى عذراء
ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر
والنهود ارتفاع الثدى (وقوله
ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم
بدليل ماقبله وهو قوله وانى لصبار
على ماينوبنى * وحسبك ان الله أثنى
على الصبر (بنظار الى جانب الغنى *
اذا كانت العلياء فى جانب
الفقر) يصفه بالميل الى المعالى
يعنى ان السيادة مع التعب أحب
اليه من الراحة مع الخمول فهذا
البيت اطناب بالنسبة الى المصراع
السابق (ويقرب منه) أى من
هذا القبيل (قوله تعالى لا يسئل
عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى
وننكر ان شئنا على الناس قولهم
ولا ينكرون القول حين نقول)
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أى
نحن نغير مانريد من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب

المقام وقوله ولا ينكرون القول أى جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال في الاطول لايخفى مافى ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان مافى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل فعل لان مافى الآية مصدرية أى لايسئل عن فعله أى عن علة فعله الباعثة له عليه وان كان قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان مافى كلام الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ مافى الآية يشمل كل فعل فتكون مافى الآية موصولة والعائد محذوف أى لايسئل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر كما ان الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ماصرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى والله خلقكم وماتعملون فانه ردّ على من عين فى ماان تكون مصدرية ليتم الدليل وقال ان الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هى المخلوقة على ماحرره هناك كذا فى يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف لايكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لايصدر عنه الاماهو الامر المتقن الفائق على غيره وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها فى ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفية المعانى للاخوان والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرّد قدتم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجرّدها الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة تسع وتسعين ومائة وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تمام باقيها وبارك لنا فى غيرها ومايليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار اسلام الى يوم الزحام بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثانى علم البيان)

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف فى وضوح دلالته على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها المختلفة فى مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العلمين فى موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية

لان مافى الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لايتساويان فى أصل المعنى بل كلام الله تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه واياه أسأل فى اتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

(الفن الثانى علم البيان)

وهمامن قبيل الالفاظ والاختلاف بالحيثية كما بينا كاف فى تمايز الموضوعات انتهى سيرامى
(قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم فى أول الفن الاول وجه تقديمه على البيان (قوله
للاحتياج اليه الخ) يريد انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لا انه لاتتم بلاغة كلام
بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل
بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا
التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعانى اذ لابد منه فى بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان
اه أطول وكتب أيضا قوله للاحتياج اليه الخ لانه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوى
وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة (قوله اى ملكة) جوز ارادة هذين
المعنيين من معانى العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك
ولهذا قال فى الاطول وهو علم أى مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن
الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعنى كيفية راسخة يتمكن بها من التصديق بمسئلة
مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول عن
الدليل وان أطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم
بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته بها لا تسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف مخل
لما عرفت من اشتراكه ومايدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك فى مقام
يصح أى معنى يراد مما لا يعاب لخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مختل لانه وان
خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا أريد اه وقيل تركه المعنى الثالث
لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية الى التقدير قال الفنرى ولك ان تلتزم
هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم وهو فى المعانى الاخر اما حقيقة
عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الاطول ان علم الاعراب
الخاص بالايراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله فى التعريف
علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاتيان به نظرا الى شأن الملكة فى ذاتها وان كان متروكا فى
الملكة فى التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال
المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات
كذلك فالمعنى علم يعرف به ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام
فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع
ولم يعرض عليه المعنى الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المتعارف
فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به ايراد الخ الغرض
من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطا فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من
الكلام مايدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند
اقتضائه دلالة خفية اه يس (قوله ايراد المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه
لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شئ (قوله أى المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه
فى نفس البلاغة وتعلق البديع
بالتوابع (وهو علم) أى ملكة
يقتدر بها على ادراكات جزئية أو
أصول وقواعد معلومة (يعرف به
ايراد المعنى الواحد) أى المدلول
عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الوضع فى المطابقة أعم من الشخصى والنوعى هذا محصل كلام الشارح فى المطول وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد فى حاشية المطول بما أجاب عنه الفنرى و بين ان هناك دلالتين على كل من الجزء واللازم احداهما مطابقة وهى فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس فى ضمن فهم الكل ولا فى ضمن فهم الملزوم والاخرى تضمنية فى الاول والتزامية فى الثانى وهى فهم الجزء فى ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مرادا منه للقرينة وفهم اللازم فى ضمن فهم الملزوم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا فى سم (قوله لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له) أى فيفهم عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه اذ الكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه انه اذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبارة الاطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخريان اه وهى أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاما) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتبار جزء لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالته على الشعاع التزاما أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحا ويمكن تقدير هذا فى عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين (قوله وحينئذ ينتقض الخ) اما معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام فمما مر ومعرفة انتقاض تعريفى التضمن والالتزام بالمطابقة فمما مر فواضحان وأما معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فمن أجل كونها تكون تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أى الحاصل من التقسيم (قوله بالاخريين) أى بالدلالتين الاخريين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله ان قيد الحيثية مأخوذ الخ) قال فى الاطول فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وان دفع به خلل التعريف لكن يختل به ما اشتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الدلالات الثلاث عقلى حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة انه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالاخريين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هى الدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه

(اللزوم وشرطه) أى الالتزام (الذهنى) أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا

انه لازم لجزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ماوضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالحصر عقلى والتعريفات تامة اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ماوضع له بالوضع الذى اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالته على جزء ماوضع له بذلك الوضع والالتزام دلالته على خارج ماوضع له بذلك الوضع واذا أخذ المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمنية سواء كان لازما لجزء آخر أولا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو تجعل الحيثية هنا للتعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أريد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو ما يكفى تصور اللازم والملزوم فى جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج فى فهم اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صرح به فى شرح الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات أعم من الشخصى والنوعى حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى انها بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقية (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم فيكون كل واحد من لوازم الشئ مساويا للآخر فى الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه وبحث فى هذا الاعتراض الفنرى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت فى دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت فى الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثانى فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقى النقض حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقى النقض أى نقض الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك النقض أن اللزوم فى دلالة التضمن بمعنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافهما بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر فى مراده من هذا الكلام اه (قوله اشارة الخ) يعنى أن التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطلق اللزوم الأعم من الذهنى والخارجى صحيحا كذا فى سم وفيه نظر يعلم من قول الاطول وشرطه اللزوم الذهنى لا الأعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة اه يس (قوله اذ هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عمم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عطفا على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما اذا قيل بلغ الماء قلتين لانه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اه يس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لانها دالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية واذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية الا أن يقال ان أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتأمل كذا فى سم اما على ما فى السيرامى وغيره من أن الوضع المعتبر سواء كان شخصيا أو نوعيا تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لا تعيينه مطلقا بازائه وبه صرح الشارح فى التلويح وهذا الوضع منتف فى المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية نظرا الى تحقيق القوم ضمنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله

وتقييد اللزوم بالذهنى اشارة الى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافى بينهما فى الخارج ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمصنف اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والايراد المذكور) أى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة اه قنرى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام فى اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا واعلم أنهم اختلفوا فى الكناية فقيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع فى الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد دالا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض أوضح لازم لشقى الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشئ أوضح فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هنا فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثانى بأنه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفى فى العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفى فى اثبات أن الايراد المذكور لا يتأتى فى الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينبغى لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ فى الشفاء بأن فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير فى جواب الشيخ فى الشفاء فراجعه (قوله أن يكون) أى يوجد قال السيرامى يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

أى بالدلالات المطابقية (لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح وأخفى لانه اذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد دالا لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والا أدركها عالم الوضع وان لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وان كان له ذوق واللازمان منتفيان اتفاقا فان قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه ان قلت ماهو من الخواص انما هو التأكيد الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بازائه ان مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلي لصدقه معه ومع الايجاب الجزئي (قوله بعض الالفاظ) أي كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا في ذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف فأل عهدية احترازا عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتي فيمكن تأديته بالملزوم الخ لاقتضائه ان المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالملزوم هنا المتبوع وباللازم التابع معتبرا في كل منهما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أي لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا الاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما نجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري (ويتأتى) الايراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفى الفنرى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام هى دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بألفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا أن يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ فى كل منهما اللزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا الكلام من الشارح اشارة الى ان الكناية على رأى السكاكى فيها الانتقال من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز واعترض عليه المصنف بأن اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكى باللازم هو التابع والرديف مثلا طول النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا حمل اللازم والملزوم فى كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ماذكر فتأمل (قوله وهذا فى الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب اللزوم (قوله لقلة الوسايط) المراد بالقلة مايشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسايط أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما فى الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الحطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب أيضا قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم مالم يكن ملزوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف فى غير هذا الموضع أفاده فى الاطول وجوابه ماسبق (قوله وأما فى التضمن) أى فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا فى الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما فى التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على ماذكر من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أى دلالة دال الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغى أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض انه ينبغى أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ أوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ أوضح من الدلالة المطابقية له لا من الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضا مما يثبت المطلوب

وهذا فى الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسايط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء وأما فى التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزأ من شئ وجزأ الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

بل الامر بالعكس فان فهم
الجزء سابق على فهم الكل قلت
نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن
الى الجزء وملاحظته بعد فهم
الكل وكثيرا ما يفهم الكل من
غير التفات الى الاجزاء كما ذكره
الشيخ الرئيس فى الشفاء انه يجوز
أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد
به لازم ما

ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بأن فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق الخ) فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تأتى الايراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول الا أنه من أهل الميزان اه حفيد وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما اعترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الاطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجعه (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أى المراد من اللفظ اذ المعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطلقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يخطر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال كما فى النبرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن وفاته قيدان لابد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اهـ أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقية فينافي قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن الفنرى حقق ان هذه الدلالتين احداهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل والملزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفي سم ما نصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فانحصر في الثلاثة يعلم ان المعتبر في هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انهما انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوطئة لبيان ما هو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقية كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اهـ وما ذكره بعد لكن مناف لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء او اللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفنرى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفنرى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعا مستعمل في اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اهـ سم في حواشي المطول قال يس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكناية بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف ان الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتقان اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فما كل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في يس (**قوله وضع له**) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (**قوله سواء كان اللازم الخ**) فالمراد باللازم ما لا ينفك عما وضع له في الجملة اهـ أطول (**قوله ان قامت قرينة**) لم يقل ان أقيمت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فجعل القرينة دليل

(قوله) سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن أو خارجا كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فمجاز والا فكناية)

فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية (لان معناه) أى المجاز (كجزء معناها) أى الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا والجزء متقدم على الكل طبعا فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال كجزء معناها الظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز (ما ينبنى على التشبيه) وهى الاستعارة التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له) أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

الاقامة اه أطول ولا يخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكى الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم وسيأتى بيانه (قوله اذ لا دلالة للازم) بجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكى اه سم وهو تعليل لمحذوف أى لا من اللازم الى الملزوم اذ لا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالته فيما اذا كان مساويا لكونه ملزوما لانه مع التساوى يكون كل لازما وملزوما اه سم (قوله الا ان ارادة الموضوع الخ) أى بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أى فى البحث فيما يأتى وفى التقسيم المتقدم وقال فى الاطول المقصود وجه التقديم فى البحث لا فى التقسيم فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على ان مفهومه وجودى ومفهومها عدمى اه أى والوجودى أشرف (قوله متقدم على الكل طبعا) أى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس علة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أى معناها الذى لا بد من ارادته منها فلا تنافى بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد دقائقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبنى عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التى كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال فى الاطول فجعل أى الشارح معنى الانبناء على التشبيه أن حقيقته التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه اه وكتب أيضا ما نصه احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضى ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه فينافى ما سيأتى من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد جمة لانه يقتضى ان التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر ولغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أى كالتعرض للمجاز والكناية (قوله قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة) يعنى أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذى هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكناية ان المجاز متقدم عليها أفاده فى الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة فى الوضوح والخفاء لكن لا اشكال فى اختلافه فى ذلك ان قلنا أن دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدر لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه

فى غاية

(فانحصر) المقصود من علم البيان (فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية)

(التشبيه)

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاول فليس على اطلاقه بمعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة)

فى غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى كما فى الكناية وهذا ما ارتضاه السيد فى شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح فى شرح المفتاح وصدر به السيد فى حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف فى الوضوح والخفاء انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفنرى وغيره (قوله فانحصر فى الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل فى المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفى يس نقلا عن بعض المحققين ممن كتب على المطول أنها داخلة فى التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف فى حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتى والمراد ههنا الخ فتأمل

(التشبيه)

(قوله المبنى عليه الاستعارة) فيه أن المبنى عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه فى المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحى المتكلم عليه فى هذا الباب لا يخص ذلك كذا فى الاطول ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبنى عليه فى الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوى كما يفيده كلام المطول وكما يفيده قوله الآتى يعنى ان التشبيه فى اللغة اه سم قال فى الاطول وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحى لان كلمة ما فى تعريف التشبيه الاصطلاحى عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحى واللغوى (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) فى السيرامى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبهت زيدا بالاسد اه وفى الحفيد قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبنى عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف فى البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود فى الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبهت زيدا بالاسد داخلا فى قوله أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والحمل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس اه مطول وقوله للعهد يعنى ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى لا ينافى أنها للجنس بمعنى النوع (قوله اذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الاول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله مع امتناع المغايرة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمرادف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لامر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخولها فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى الذى استفيد من كلام المصنف كما سيشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغى أن يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول أبى الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا أمثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه فنرى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللازم لا يرد على الاصطلاحى حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللازم فلا نسلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحى حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا بأن يجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى التى بحيث لا تكون الا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كما فى الاطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة التحقيقية الخ) لا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر فى معنى) وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية)

وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وأن يوهم قول المصنف فيما بعد
وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل
يقابل التحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثالا للاستعارة التحقيقية
فالمعنى نحو أسدا فى رأيت الخ وان كان مثالا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه
بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيه
يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار
الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبيهة بها بخلاف نحو لقيت
بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس
فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشى الوهم وكأنه توهم أن فى
كل تجريد تشبيها اه أطول (قوله لا يسمى تشبيها اصطلاحا) قال فى المطول خلافا
لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد من قبيل
التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه
يس (قوله ليس فى شئ من الدلالة الخ) أى فهى غير داخلة فى المراد بها حتى يحتاج الى أن
يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا
الى معنى الاستعارة التخييلية الذى هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية
المقيد فى المطلق على حذف مضاف أى ليس فى شئ من ملابس الدلالة أو ليس فى ملابس
شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة
الخ وهى تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالاظفار الخ) مجرده غير تام لانتقاضه بالاستعارة
بالكناية اه حفيد أى فانها كالمنية مستعملة فى معناها الحقيقى وأجيب بأن المنية مثلا
تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا فى يس والذى يظهر ان الانتقاض بها لا يتجه
على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقى
ولا على مذهب السكاكى لانها عنده لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به فهو مجاز نعم قد
يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية فى أن كلا فعل فيقال كما أريد بالاظفار
فى التخييلية معناها الحقيقى أريد بالمنية فى المكنية معناها الحقيقى (قوله على ما سيجئ)
أى من الخلاف بين السكاكى وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحى الخ) اعاده لاجل
ايضاح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحى مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
أو ما فى حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمى مما جعل المشبه به مع حذف
الاداة خبر المشبه محذوف أو جاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل
المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسدا فى الحمام (و)
لا على وجه (الاستعارة بالكناية)
نحو أنشبت المنية أظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) الذى
يذكر فى علم البديع نحو
لقيت بزيد أسدا ولقينى منه
أسد فان فى هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة أمر لامر فى معنى
مع أن شيأ منها لا يسمى تشبيها
اصطلاحا وانما قيد الاستعارة
بالتحقيقية والكناية لان
الاستعارة التخييلية كاثبات
الاظفار للمنية فى المثال المذكور
ليس فى شئ من الدلالة على
مشاركة أمر لامر على رأى
المصنف اذ المراد بالاظفار
معناها الحقيقى على ما سيجئ فالتشبيه
الاصطلاحى هو الدلالة على
مشاركة أمر لامر فى معنى لا على
وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد)
بحذف أداة التشبيه (و) نحو
(قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف
الأداة والمشبه جميعا أى هم
صم فان المحققين

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سيان فى ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أى ما ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عمى كما فى يس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز أن يكون من الاستعارة كما سيأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا فى الاستعارة التصريحية اذهى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتى فى محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما فى الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا ما نصه أى على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا اه قرى (قوله بالكلية) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وههنا ليس كذلك لان المستعار له مراد ههنا لان قوله صم الخ لابد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفى القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقى فلا يرد أن كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما فى الاصول اه قرى وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الاصوليون الفحوى من أنها مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة ففى القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة فى الشرح عبارة الكشاف ولو قدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليتصل كل شرط بمشروطه وبيانه أن خلو الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه مصحح لأن يراد بالمستعار منه المعنى المجازى أى المستعار له وعدم القرينة مصحح لان يراد المعنى الاصلى أى المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحية المعنيين على التوزيع كذا فى الحفيد وكتب أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث فى هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذى هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا أركانه وبهذا علم أن البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر) ههنا (فى أركانه) أى البحث فى هذا المقصود عن أركان التشبيه المصطلح عليه

(وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا مايطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد فى الشجاعة * ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (اما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لايخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها امامعنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس واحد من الاربعة جزأ داخلا فيها فكيف تكون أركانا كذا فى الاطول (قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه) قال سم فى حواشى المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقدين والمعقود عليه والصيغة اركانا للبيع لانها ليست جزأ من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه الاشياء ليست داخلة فى حقيقة النقل لكنها أجزاء التعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع الى ملك المشترى بعوض بايجاب وقبول فدخلت فى حقيقة التعريف وان لم تدخل فى حقيقة المعرّف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه لا يقال أخذها فى تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لان التعريف نفس المعرّف بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ فى التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقه بها كذا فى سم على أن التعريف قد يكون بالامور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلا عد الدلالة نفسها من الاركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشئ ذى الاركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا أو تقديرا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعا أنه مراد فى التعريف اه حفيد أى مراد فى تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم مافى ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى مجازا اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على مايدل على الاركان الاربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا مانصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا مايكون حرفا لا يؤدى معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الاربعة واياك وأن تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال فى الاطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى أحد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من التصديقات حسيا كذا فى يس (قوله كالخد والورد) أى الجزئيين اذ الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان فى جميع

ماذكر تسامح لافي أكثره فقط وكتب أيضا مانصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والخمر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التلذذ روحاني اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك تسامح) اشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما مسموعان حقيقة وكالنكهة فانها مشموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الجلد الناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبني على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرئي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح العقائد ممن ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشتهر في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبني على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفنري بأنه ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قال سم وللقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خبير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه مندفع بالبناء على العرف لا التسامح في جعل العنبر مشبها به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا باثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفنري مندفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفنري والاول أفصح (قوله جهتي ادراك) أي طريقي ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له كما في المطول (قوله لانفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا صحة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله

قال الجد والحوجة الوردة الاحمر الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والحرير) في الملموسات وفي أكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير لا نفس هذه الاجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية لانفس الادراك

وطريق) عطف تفسير (قوله على ماهو شرط فى وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس فى ذلك كبير فائدة) أى بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) فى تقديم هذا القسم تنبيه على انه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه اطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عمن اتصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفى السيرامى قوله عما من شانه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عمن اتصف بها اه وفى الفنرى انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور فى عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيى به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال فى العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثانى ان هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الجيدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والا فالمحسوس أصل للمعقول (قوله والا فالمحسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى الأصالة المشبه به فى وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا ثم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر فى الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفى الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه فى الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لان النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بها انتبهت لامور مشتركة بينها ولامور يخالف بعضها بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهى الغضب اه سيرامى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أى بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة مثبتة عند المتكلمين

ولا يخفى أنه هاهنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده ظاهر لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط فى وجه الشبه وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا فالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز * ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة *

اه حفيد (قوله مثل الخياليات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة فى الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التى جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سيأتى فى قول الشارح وهو المعدوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء وتقدم فى بحث الفصل والوصل من المعانى الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتى من قول المصنف فدخل فيه الوهمى أى ماهو الخ لكن فى جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظر لا يخفى فان الخيالى يدرك بها وأما مادته فمدركة بالحواس على ما سيجيء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أى المدركة بالوجدان أى القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلا للضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى المدرك باحدى الحواس وتفسير العقلى بما عداه فيدخل فيه الخيالى مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا فى تفسير العقلى فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا فى تفسير كل منهما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيالى فى الحسى أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله فى الحسى نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله فى العقلى من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالى اه سم وفى الفنرى انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما يشتركان فى ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا الخ) انما سمى هذا النوع بالخيالى لاجتماعه من صور محفوظة فى الخيال الذى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فنرى (قوله كما فى قوله) أى كشبه به فى قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها وكان أول من حماها لا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد وللجمع اه اطول (قوله من باب جرد قطيفة) أى من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم فى حواشى المطول أى من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهى التى يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعنى الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسى والعقلى بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فقال (والمراد بالحسى المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى فى الحسى بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال الى السفل (أو تصعد) مال الى العلو

(أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد) فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ماهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى ماهو غير مدرك بها) أى باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) * أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * (ومسنونة زرق كأنياب اغوال *) أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة

الى السفل والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو مايشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال فى الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى تمامها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا فى الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور فى الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك فى الخارج اتحد الشرط والجزاء وجوابه أن المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه فنرى وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شئ الا أن يكتفى باختلاف العنوان أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الاغوال متصورة اذ مالا يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله ومايدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام والا لم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصرف وماذكرنا أحسن اه أطول (قوله كما فى قوله) أى كمشبه به فى قول امرئ القيس اه أطول (قوله أيقتلنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب سلمى اه مطول (قوله والمشرفى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرفى كما سيشير اليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازمى كما فى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونومى (قوله كأنياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ماهو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشأم وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه مالم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونة محددة النصال والا فالسن في الحقيقة وصف لنصالها وان معنى زرق صافية مجلوة والانسب بقوله كأنياب أغوال ان المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بأنياب الاغوال لانها أعظم من النصال والانسب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء والجلاء على هذا من مسنونة فاصنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس) أى ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون أنياب الاغوال مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبني على توهم أنياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجملة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أى القوى التى يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضى أن المفكرة مدركة والمتبادر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيالى الخ وذكر مع أنه مفهوم مما تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أى قوة واحدة تسمى متخيلة اذا استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولو مع الوهم وفي الحفيد هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أى المدركة بالحس المشترك وقوله والمعانى أى المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أى بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أى على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسروا الوجدانى بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج عن الصور والمعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهى لا تدرك الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالى والوهمى السابقين الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجدانى ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كأحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجدانى من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

قوله الناب المتعارف في القاموس الناب مؤنثة اه

وأنياب الاغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب أن يعلم في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالى المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الامور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن الغول شئ يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى دخل أيضا في العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا كاللذة) وهى ادراك

المطول والحفيد وقوله مايجده كل أحد من نفسه أى دون مايدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أى وتفسير الوجدانى بما ذكر يخرج هذا العقلى الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسيأتى عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجعولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة فى التفسير ماهو أعم من الحواس الخمس الباطنة وبالادراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هى مايدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها هذا ماتيسر لى فى بيان هذا المقام فتأمله وفى ابن يعقوب مانصه القوى الباطنة مثل القوة التى يدرك بها الشبع والتى يدرك بها الجوع والتى يدرك بها الغضب والتى يدرك بها الغم والتى يدرك بها الفرح والتى يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الاشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فقد دركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية لخفائها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لانها جزئيات موجودة فى الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرت من حيث انها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اهـ (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لاتحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اهـ حفيد ولم يكتف بالنيل عن الادراك لان مجرد النيل من غير احساس وشعور بالمدرك لايكون التذاذا اهـ ع ق (قوله لما هو الخ) أى لامر لائق بالمدرك كالتكيف بالحلاوة للذائق اهـ حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان المعتبر كماليته وخيريته بالقياس الى المدرك لافى نفس الامر لانه قد يعتقد الكمالية والخيرية فى شئ فيلتذ به وان لم يكونا فيه وقد لايعتقدهما فيما تحققتا فيه فلا يلتذ به اهـ حفيد على المطول (قوله من حيث هو كذلك) أى كمال وخير وانما قال ذلك لان الشئ كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليسا أيضا من العقليات) أى حتى يدخلا فى العقلى (قوله الصرفة) أى التى لايتعلق بها احساس أصلا (قوله لكونهما من الجزئيات) اذ الكلام فى لذة هذا الشئ المخصوص وفى ألم هذا الشئ المخصوص اهـ سم (قوله المستندة الى الحواس) أى الباطنة اهـ يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لايخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعانى المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره فى بحث القوى من شرح المقاصد اهـ حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أى الناشئان عن الحس قال الفنرى محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية مايكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهى مايكون المدرك فيه العقل

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والالم) وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة وليسا أيضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقليان

والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والالم يشمل عقلى كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلى محض كاللذة التى هى ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذى هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما فى العقلى وذلك كاللذة والالم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لمذوقها الحلو أو المر و بنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث و بنيل اللامسة لملموسها اللين أو الخشن و بنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر و بنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هى معنى حصل عن ادراك الحلاوة فى قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة المرجو عند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فما معنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقليات الصرفة) كالعلم والحياة قال فى المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أى المعنى الذى الخ) وهو فى زيد كالاسد الجراءة كما سيأتى لا الشجاعة لانتفائها فى الاسد اذ هى الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أى المعنى الخ قال فى العروس وما حيث وقعت فى الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لزيادة اختصاص له بهما كما فى المطول وغيره (قوله وذلك) أى هذا التفسير المزاد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى فلابد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخييلا منصوبان على الخبرية ليكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك ببعدان ولو و يبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالا لان مجىء الحال مصدرا لا ينقاس على الصحيح ولا تمييزا لأن الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والاظهر أنهما مبينان للنوع (قوله الا على سبيل التخييل) أى التوهم بأن يثبته الوهم ويقرره ثابتا و يل غير المحقق محققا كعادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كاف فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخييل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الا على سبيل التخييل لو سمى تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا مخيل لكنه سمى تخييلا

من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتخييل) أن لا يوجد ذلك المعنى فى احد الطرفين أو كليهما الا على سبيل التخييل

باعتبار تخييله لغيره كذا في يس (قوله والتأويل) العطف تفسيري اه سم (قوله نحو ما) أي وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أي في قوله

رب ليل قطعته بصدود * وفراق ما كان فيه وداع

موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع

اه فنرى (قوله والضمير للنجوم) واضافة الدجى اليها للملابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالي في السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالي في الابتداع وجعل في ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة اه يس (قوله في جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال في الاطول في جوانب شئ مظلم هي الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضئ بذاته اه ملخصا ومثله يقال في أسود (قوله أعني السنن بين الابتداع) أشار الى أن في البيت قلبا وبه صرح به (قوله الاعلى طريق التخييل) أي الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعاني اه سم (قوله أنه) أي لانه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال في العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذي دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه الا أن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور اه وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كلا منهما مستقلا اه (قوله وكل ما هو جهل) أي وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لا انها جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل صاحبه في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أي كل فعل ارتكابه علم أي ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أي من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أي المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذ ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال في العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه

والتأويل (نحو ما في قوله وكأن النجوم بين دجاه) جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه) أي في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به) أعني السنن بين الابتداع (الا على طريق التخييل وذلك) أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أي بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى فى النور فيهتدى للطريق و يأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على ألسنة الناس وتداولوه فى الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثانى) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اهـ أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اهـ أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيها بليغا أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها فى زيد أسد وعلى هذين فلا تخييل ومثله يقال فى قوله شاهدت سواد الكفر الا أنه على احتمال التشبيه يكون من باب لجين الماء وكتب أيضا قوله البيضاء هذا لايدل الاعلى ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد أى الجرىء لم يدل الاعلى تخيل الاشراق اهـ أطول (قوله من جبين فلان) الجبين مابين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول مايبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك ان يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداع بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه أراد أولا التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اهـ يس (قوله كتشبيهها) أى أصار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلى صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق كما فى تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن فى وقت الشيب فى سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن فى وقت الشباب الباقى على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض فى السواد بل بالابيض فى الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه فى أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهها ببياض الشيب وتشبيهها بالانوار الخ فى كون الوجه فيهما محققا فى الطرفين لكن وجه الشبه فى التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض فى جنب شئ أسود والوجه فى الثانى الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ماحصلت فى جانبه اذ الانوار لاتتقيد بوصف البياض (قوله أى لامعة) ولو لم تكن بيضاء فقد يحصل اللمعان فى غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذى يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق فى الواقع أو فى المرأى وبادى النظر اهـ أطول (قوله ولا يخفى) أى من قولنا السابق أعنى السنن بين الابتداع وقولنا ظاهر اشتراك النجوم الخ (قوله

من

(أن تشبه السنة وكل ماهو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل ان الثانى) أى السنة وكل ماهو علم (مماله بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل ان البدعة وهى كل ماهو جهل مماله سواد واظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل ان الثانى مماله بياض واشراق والاول مماله سواد واظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) أى النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد فبهذا التأويل أعنى تخييل ماليس بملون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيأ ذا بياض بين شئ ذى سواد ولا يخفى ان قوله لاح بينهن ابتداع

من باب القلب) لانه جعل فى جانب المشبه النجوم التى هى نظير السنن فى جانب المشبه به
بين الدجى فلتجعل السنن فى جانب المشبه به بين الابتداع ليتوافق الجانبان قال فى المطول
وكان اللطيفة فى القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها ونظر
صاحب العروس فى القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتج بقوله اه يس
(قوله لان المشبه أعنى النحو الخ) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو
ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله
الآتى فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله
القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله
والكثرة فان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا
قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لى هنا فتدبره (قوله لا يحتمل
القلة والكثرة) أى لا يحتمل شيأ منهما الا انه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه
أطول (قوله رعاية قواعده) أى بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أى جميعها (قوله
وهذه ان وجدت فى الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته فى بعض أجزاء الكلام يحصل النحو
فالفساد بقلته لقوته فى البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقتهما)
أى حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أى عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج
عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل
نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع كونه سلبا له وغير
عريق فى لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة فى باب
التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء فى الذاتيات وهى
فى الامور المتشاركة فيها سواء التقسيم الثانى وتذييله بتفصيل فلو قدم لأفضى لفصل قسم
عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية فى حقائق
الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز
عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة
عن الفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم فى الانسان مثلا ما كان مثل الرأس
واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم برآء عن التشبيه فى مفهوم داخل
فى الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا فى المعانى القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا
التقسيم من تفلسف السكاكى كذا فى الاطول وكتب أيضا ما نصه فان قلت قد تقدم فى وجه
الشبه أن المراد به المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه حتى
جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك فى كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه فى شئ فهل

من باب القلب أى سنن لاحت بين
الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك
الطرفين فى وجه الشبه (فساد
جعله) أى وجه الشبه (فى قول
القائل النحو فى الكلام كالملح
فى الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا) لان المشبه
أعنى النحو لا يشترك فى هذا
المعنى (لان النحو لا يحتمل القلة
والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به
ههنا رعاية قواعده واستعمال
أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب
المفعول وهذه ان وجدت
فى الكلام بكمالها صار صالحا
لفهم المراد وان لم توجد بقى فاسدا
ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل
القلة والكثرة بأن يجعل
فى الطعام القدر الصالح منه
أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه
هو الصلاح باعمالهما والفساد
باهمالهما (وهو) أى وجه
الشبه (اما غير خارج عن
حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين

ذلك يشكل على قوله هنا اما غير خارج عن حقيقتهما قلت قال الفنرى نقلا عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وقد قدمنا لك عن الاطول ان أهل اللسان لايشبهون فى المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفلسف السكاكى وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه فى قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار مايعرض فى الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافى بين ماهنا وماسبق اه (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ماتقصده المناطقة بكل منها بل مايقصد عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أى أوفى الجنس والفصل معا فأو هذه مانعة خلو (قوله فى كونهما كتانا) أى ثوبى كتان ليكون من التشبيه فى النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه فى الجنس وقوله أو من القطن تمثيل للتشبيه فى الفصل الذى هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح ثوب الكتان نوعا والكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكائن من الكتان فصلا صحيحا ايضا كما هو شأن الامور التى يكفى فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لابد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اه (قوله اما حقيقية) أى متحققة فى الموصوف على حيالها بمعنى انها موجودة به استقلالا أى لابالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفيته فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فلذا قال الشارح وفى جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى تعيينها لم يرد شئ كذا فى الاطول (قوله أى المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه لايصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم تتلاق عصبتاه ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لايدرك مطابقا اذا لم يكن حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لانه لايصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة (اما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (واما حسية) أى مدركة باحدى الحواس (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالاجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللمس وقد يدفع الثانى بأن هذا القيد احذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة مثبتة (قوله فى العصبتين المجوفتين الخ) وذلك انه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبة مجوفة كالقصبة الصغيرة ومن اليمنى عصبة كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمنية الى العين اليسرى فتلاقت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وقيل البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالالوان والاكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ ع ق وكتب أيضا قوله فى العصبتين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث فى الجميع وليس فى ذلك قيام المعنى بمحلين لان ذلك محمول على ان فى كل محل مثل ما فى الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبة اذا أصابتها آفة فى موضع منها ذهب البصر من جميعها اهـ ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى فى مقدم الدماغ (قوله من الالوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكانه أدخلها فى الالوان كما زعمه بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها فى الابصار من المبصر بالذات اهـ حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو فى اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفى عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما يليق تفصيله بالمقام وما فى عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لا صلة احاطة ذكر تنبيها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كانه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اهـ من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح فى شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرران الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولاشك انها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه يعرض للجسم أولا اهـ فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

(فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال)

كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا في كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن بمكان لما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الاحاطة في كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات الجسمية أي ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافي مامر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدائرة) أي كشكل الدائرة مثال لذي النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذي النهايتين وقوله والمثلث مثال لذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فمعناه مبلغ الشيء كذا في الاطول قال في المطول ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال أن يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها بالطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط اه وقوله أن يكون لاجزائه الخ يعني ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدإ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلا لم تكن نهاية نصف منهما مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في آن واحد وكتب على قوله متصل ما نصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تجامع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان اجزاءه سيالة أي لا تجتمع في الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضح (قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير الأينية عند المتكلمين وهي المتبادرة في استعمالات أهل اللغة قال بعضهم والمناسب لما يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأي المتكلمين ونقول على رأي الحكماء كان الانسان في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة

والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

الى اليبوسة وفى الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتا فوقتا الى اليبوسة التى كانت الخضرة فى قوتها أى قابلة لان تؤل اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله تسامح) لان المقادير من مقولة الكم والحركات من مقولة الاين نعم هى عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها بعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التى هى مجموع الشكل واللون قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغى أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا كرت منفصلة متصلا كل منها بقيده للاشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر مبينا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر فى المعطوف كذا فى الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفى اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد أفاده فى الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفى كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقى لا موجب له اه أطول وقوله وفى كون الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أى تموج الهواء أى مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتموج المذكور يشتمل على سكون بعد سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم وكتب أيضا مانصه لانه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد فى الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لزم كونه نسبيا (قوله الذى هو تفريق عنيف) أى للمتصلين

وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بهما الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتى بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا كجذب غائص فى الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو فى اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة فى أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كاللامسة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثانى بأن هنا قيدا حذف لظهوره وهو يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح فى سابقه للتفنن (قوله وغير ذلك) كالعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هى أصول الطعوم قاله فى المطول قال الحفيد فى حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة فى الطعوم هى مثل ما فى اللحم والخبز وقد يقال التفه لما لا طعم له أصلا كالبسائط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه وقال أيضا والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر فى ظاهره وباطنه أى اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفى الشنرى على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نصه الطعم لابد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما واذا ضرب أقسام الفاعل فى أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعى فالانواع غير منحصرة فى التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين وقوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة أجزائه فلا يتحلل منها ما تخالطه الرطوبة اللعابية فاذا احتيل فى تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثانى على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة فى زائدتى الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حس الانف كذا فى الاطول (قوله الشبيهتين بحلمتى الثدى) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلمتين بالنسبة للثدى فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتى الانف وعلى هذا فلا ادراك فى الانف بدليل أنه اذا انسد من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الآفة

والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم) وهو قوة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى (من الروائح

(قوله أو باللمس) لم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغى أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون ذريعة للملموسات اهـ أطول (قوله وهى قوة سارية الخ) أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو المس باليد كذا فى الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية فى البدن) أى كله إلا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تحلق فى هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد فى ظاهر البدن كما فى بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر فى عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالملموسات فى التعريف المسوسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اهـ أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يمس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور وتأمل (قوله الحرارة) هى قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالمعاينة وقوله البرودة هى قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونهما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هى كيفية تقتضى سهولة التشكل والالتصاق والتفريق فى الجسم القائمة هى به وقوله اليبوسة هى بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اهـ وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامى ليس على اطلاقه بل فى المركب الذى يكون شديد الالتحام وأما فى البسيط فينعكس الامر كالماء فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اهـ (قوله أوائل الملموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها مما يأتى فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم كذا فى شرح التجريد اهـ يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل فى الاوليين أظهر من الانفعال والانفعال فى الاخريين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال فى كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهى قوة سارية فى البدن يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هى أوائل الملموسات والاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان

سورة كيفياتها الاربع فى حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكلى وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحادية فى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كببت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالاخرى فافهم وكتب أيضا مانصه فى شرح التجريد للاصفهانى الكيفية الملموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبلة والجفاف والخفة والثقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترزبه عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الاطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال فى المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفى الفنرى أن الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهى تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقل) قال فى المطول وكل منهما أى من الخفة والثقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا أسكنه فى الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولاحركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولاحركة فيه اه قال الحفيد فى حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقل من الملموسات فى التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما ان الثامن الذى هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهى جهة العلو (قوله كالبلة) هى هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الاربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة واللزوجة من اللزوج

(والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الاجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط لولم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك الى صوب المركز لولم يعقه عائق (ومايتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة

وغيرذلك (أوعقلية) عطف على حسية (كالكيفيات النفسانية) أى المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل

أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى اللبان الممضوغ والهشاشة تقابلها كما فى الخبز المعجون بالسمن اذا يبس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى الورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة اه ملخصا من الفنرى ويس وغيرهما (قوله وغيرذلك) كاللذع الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها عند مس اللاذع اه ع ق (قوله أوعقلية) تقسيم الخارج من وجه الشبه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما تكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وأيضا تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بثبوت العلم للواجب لا يجعلونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات الانفس حيوانية كانت أونباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس) قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهيئة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على انه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معدة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه ان الذكاء يجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجامع المعدله وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهئ لا معناه الاصطلاحى المقتضى ماذكر أى قوة تهئ النفس لاكتساب الآراء اويراد به المعد اصطلاحا ولانسلم ان شدة القوة تجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكماء وقضيته أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل لان المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعنى بالاضافية مالا تكون هيئة متقررة فى الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس)

ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته ولان المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشئ فيشمل مالو رأى شبحا أظنه انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من فى العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام فى الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكلى أو المركب فى مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئى أو البسيط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لانها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهى حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن فى عده الحركات من الكيفيات وقد عرّفه فى العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضى ارادة الانتقام اه يس وما فى العروس يقتضى تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما فى العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهى حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم قوله فى تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هى الغضب لا تجعلها متحركة بحركة أخرى اه فنرى (قوله مبدؤها) أى سببها وعلتها (قوله وهى أن تكون الخ) وعرّفه بعضهم بانه كيفية نفسانية تقتضى العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها اطمأنينة النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أى بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو البلادة التى يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كانه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالابوّة والبنوّة فانه ليس شئ منهما متصوّرا فى ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تتصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذى هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا مانصه والوهمى على هذا ليس داخلا فى القسمين لانه ليس باضافى بهذا المعنى ولا بحقيقى كذا فى الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا فى الحقيقة الظهور والا أنهم تسامحوا وجعلوا

لازمه

لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الحائلة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس الظلمة الحائلة بين البصر وبين مدركه (قوله فانها) أى الازالة (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام فى الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكانه أراد المبالغة فى كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المرادفان الحقيقى له معنيان الصفة الثابتة للشئ مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت للشئ بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقى مقابلا لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقى ليس له معنى يقابل الاعتبارى والنسبى بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا اه (قوله على ما يقابل الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقى بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اه يس وهو لا يناسب استدلال الشارح بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يناسبه ان الحقيقى على هذا مساو للحقيقى بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا يكون الوهمى المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقى كما لم يدخل فى الحقيقى وتارة يقابل بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح الخ) المفهوم من كلامه أنه حمل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبارى نسبى اه فنرى وكتب أيضا قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ماليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا فى ذات الحجاب وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفى المفتاح اشارة الى أنه مراده هنا حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى

معطوفا على اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبى فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا فى ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنرى أى ولهذا كان اعتباريا نسبيا يعنى أن كون الشئ مطلوبا أمر نسبى لا يتعقل الا بين مطلوب وطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض) مثال للاعتبارى المحض وفى هذا التمثيل تنبيه على أن العقلى فى وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناوله فى الطرفين اه فنرى (قوله وهمى) كمخالب المنية (قوله وأيضا اما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجرى فى الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بأن تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد فى باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا فى متعارف اللغة سواء كان حقيقة لا جزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لا جزء له كالوحدة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالحمرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بازائها مفرد اه سيرامى (قوله بأن يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بأن يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بأن يكون هيئة الخ كالهيئة المنتزعة فى قول الشاعر كأن مثار النقع الخ قال فى المطول وبهذا أى بشمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين الاولين وليس قولا من القولين المشهورين فى المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو فى قوله واما الخ بمعنى أو التى للتخيير ففيه اشارة الى القولين (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو كذلك أى مثل المذكور من الواحد وما بمنزلته فى التقسيم الى حسى وعقلى هذا هو الانسب بما قبله وجعله فى الاطول صفة لمتعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى فى القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى فى الثانى باعتبار الاجزاء المنتزع منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظر فيه الى الاجزاء كالنظر اليها فى المركب انما المنظور اليه

كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا

فى الثانى الهيئة الاجتماعيــة وهى اما حسيــة فقط أو عقلية فقط كذا فى العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حققه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعه (قوله أو ببعضه) بأن كان متعددا مختلفا وفى كلامه تنبيه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعــنى الاعم من الحسى فيما قبــل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسيــة حقيقة أو تنزيلا ليشمل نحو قوله

وكأن النجوم بين دجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداع ليست حسيــة لكنها نزلت منزلة الحسى اه أطول (قوله أن يدرك) ثمن يدرك معنى يوجد فعداه بمن وقوله من غــير الحسى أى من الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقلى أى الطرف العــقلى (قوله الاجساما) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لايدرك بالحس وقوله أو قائما بالجسم يعنى من نحو الســواد والبياض وكــلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئى لون الجسم لاهو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتكون أو للتنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر أفرادا وليس المراد الاعميــة الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهــما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدا الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعــنى يجوز الخ) تفسـير للاعمية (قوله اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله يعنى أن كل ما) أى طرف يصح الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقى وكتب أيضا قوله يعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيهــما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهــما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجــه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثانى يصلح طرفا للاول دون العكس وفى الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا فى الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشــبه مشــترك وكل مشترك كلى ينتج وجــه الشــبه كلى فتؤخذ النتيجة صغرى لقولنا والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم تعكس الكبرى لترتد الى

أو ببعضه (طرفاه حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهــما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجــه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقلى) من وجه التشبيه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعــقل من الحسى شئ) يعنى يجوز أن يكون طرفاه حســيين أو عقليين أو أحدهما حســيا والآخر عقليا اذ لا امتناع فى قيام المعــقول بالمحسوس وادراك العــقل من المحسوس شيأ (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى يعنى أن كل ما يصح فيــه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس (فان قيل هو) أى وجــه التشبيه (مشترك فيــه) ضرورة اشــتراك الطرفين فيــه

(فهو كلي) ضرورة أنّ الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسي ليس بكلي) قطعا ضرورة انّ كل حسي فهو موجود في المادّة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لا يكون حسيا قطعا (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (انّ أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل أنّ وجه الشبه امّا واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين امّا حسي أو عقلي والاخير امّا حسي أو عقلي أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (الواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مرّ) أي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة) على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد يقال جرأة وجراءة بالمد (والهداية) أي الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب

الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلي ولا شيء من الكلي بحسي ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اهـ سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثاني هكذا وجه الشبه مشترك ولا شيء من الحسي بمشترك ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي (قوله فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اهـ أطول (قوله فهو موجود في المادّة) أي الجسم (قوله قلنا) أي على وجه التسامح (قوله المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي اهـ أطول (قوله جزئياتها الحاصلة في المواد) كالحمرة الجزئية الحاصلة في خد زيد وأما الحمرة الكلية فغير مدركة بالحس لانّ الماهية من حيث هي أمر معقول كلي لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مرّ بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسي أو عقلي) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أي الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلي وبعضها حسي عقلي لانّ مجموع الحسي والعقلي من حيث هو مجموع لا يكون الا مدركا بالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرّح بذلك الفنري ثم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذي بعضه حسي وبعضه عقلي لادراج الشارح له في الحسي في قول المصنف والحسي طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسي بجميعه وغير عقلي بجميعه وبهذا التحرير يعلم ما في كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أمّا الثلاثة الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الا حسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسي وعقلي الذي هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلي وواجب حسية طرفيه كما في الفنري (قوله الواحد الحسي الخ) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اهـ أطول (قوله فيما مرّ) أي في تشبيهات مرّت (قوله تسامح) وجهه انّ الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الصوت الخفي والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان تجعل اضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لانّ المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله كذا في الفنري ونظر سم في قوله على أن الحق الخ بأنّ الظاهر أن الجهر أيضا صفة للصوت غير مسموعة وانما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد تترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة فنري ويقال فيها الجراءة كالكراهة والجرائية كالكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهة شاذ (قوله أي الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجراءة في اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراءة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء انما هو عرف الحكماء كذا في الاطول (قوله أي الدلالة الخ)

وفات

طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى والمشبه به عقلى ولا يخفى ما فى هذا الكلام من اللف والنشر وما فى وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد الى عدة أوصاف لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لا بمنزلة الواحد فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله

وقالت المعتزلة هى الدلالة الموصلة (قوله واستطابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشئ وجده طيبا اه أطول (قوله فى تشبيه وجود الشئ) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلى اه اطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أى فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن فى اللغة من المتكلمين ولم يثبت فى اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف فى اللغة فى الاحمق والنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتى فى الامثلة من نظائره اشارة لنكتة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجرىء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أى يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الاضافى مع احتماله للوصفى لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف حمله على الوصفى لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أى واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفى دعوى التسامح مع قوله الآتى ان التقييد لا ينافى الافراد نظر قال السيرامى ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسى الخ) المركب الحسى من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل فى ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك فى تقسيم الطرف الى الحسى والعقلى والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبعا للآخر وفى الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك فى تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك فى مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجرى هذا التقسيم فى وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين فى غير الهيئة من كونهما محبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى فى الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمى ما هو بمنزلة المفرد وهو الذى تركيبه اعتبارى (قوله ههنا) أى فى الطرفين والوجه اه يس (قوله فى الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو فى الحيوانية والناطقية وقصد اشتراكهما فى

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كالاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمي بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر أي ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفي الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعني أن مشابهة الثريا بالعنقود لي تقدير الحالة المرئية وباعتبارها لا انها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ماذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه من قول الشاعر كما ترى وهو قيد للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة وللبياض لانه لا لون في الفلكيات أو لا علم بلونها وللصغر اذ هي في الواقع كبار فما يشعر به قول الشارح وان كانت كبارا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلا مخصص كذا في الاطول (قوله أي لا مجتمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نسبا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرح المفتاح مشتمل على لغو اذ لا تنطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه (قوله في حال اخراج النور) قال في الاطول أقول بعد تحقق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد لا ينافي الافراد) أي لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجرام (قوله أي والمركب الحسي) أي الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا *) اى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أي لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله تعالى (وفيما) أي والمركب الحسي في التشبيه الذي (طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن

كان

كان اه أطول (قوله منار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله واسيافنا) بالنصب عطفا على المنار بواو المقارنة كما في كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لمنار لئلا يقع في التشبيه تفرق يعني أنه متصل بالمنار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تتهاوى) وجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يخل باللطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضي في معرض الحال وكالاستمرار التجددي قال في الاطول وأيضا صيغة الماضي تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه منار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الياء قال الزنبري وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجعه (قوله مستطيلة) حقيقة في السيوف وتخييلا في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله في جوانب الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف الخ (قوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهي تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم بين) أي أقساما دائرة بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب يمنة ويسرة وخلفا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما لدخولهما في حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيده قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا في جانب المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يرد ان مما ذكر ما لا يجيء في جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنثور ومع عدم الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال في الاطول وههنا بحث وهو أنه يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد ان النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

منار النقع) من أثار الغبار أي هيجه (فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) أي يتساقط بعضها اثر بعض والاصل تتهاوى حذفت احدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أي سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب في تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لاشكالها (و) المركب الحسي (فيما طرفاه مختلفان) أي أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتامله اه (قوله على ماسيجيء) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله مايجيء فى الهيآت) من مجيء العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجيء فى الانسان فلا ينافى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضعين بالهيئة كذا فى يس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وماقرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرآة فى يد الاشل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم القسمين سيرامى اه سم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والاصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى واليه أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لابد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدا الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ ايضا لكن لزومه فى الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد صفة للهيآت اه فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاوضح الخ) وجه الاوضحية أن المجعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويس وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيآت ظرف التشبيه لاوجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا مايجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) اى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه مالزم فى عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المعتبرة وجه الشبه وكتب أيضا مانصه أى الهيئة الحركية ولو مع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليبس فى اليد أو ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اه أطول ولان

على ماسيجيء ان شاء الله تعالى

(ومن بديع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجيء فى الهيآت

التى تقع عليها الحركة) أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب

(ويكون) مايجيء فى تلك الهيآت

(على وجهين أحدهما أن يقرن

بالحركة غيرها من أوصاف الجسم

كالشكل واللون) والاوضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء فى الهيآت التى تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى أن تجرد هيئة الحركة حتى لايراد غيرها فالاول

(كما فى قوله * والشمس كالمرآة فى كف

الاشل * من الهيئة) بيان لما فى كما

فى قوله (الحاصلة من الاستدارة

المرآة

المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة فى كف المرتعش اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الاأنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع تموج الاشراق) التموج اضطراب موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفى كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من الحركة أى كائنة زمن تموجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه من الشمس كالحبال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما أشبهه اه أطول (قوله كأنه يهم) كيمم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط (قوله حتى يفيض) بفتح الباء أى يسيل وبضمها أى يخرج كما فى فاذا أفضتم من عرفات (قوله يقال بدا له اذا ندم) ومصدره ممدود يقال بدا له البداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل بدا ضمير راجع الى الرائى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل لمعنى الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين) أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب رجع الى وسط الدائرة رجوعا وذهابا خيالا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال فى الاطول وهذه الهيئة انما تظهر فى الشمس بعد تحديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرآة فانها تؤديها بادى النظر اليها فلذا جعلت مشبها بها الشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال فى الاطول أو يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا اه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطلق تعدد كذا فى يس (قوله وهو الحركة) أى بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها الانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى النظر لذلك كما ذكر فى التفسير اه أطول (قوله فانطباقا مرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها ليقرأ ما فى الصفحة الاخرى مع التى يليها وينفتح انفتاحا مرة أخرى وذلك عند قراءة ما فى الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما ان كان ثقيلا فالغالب أنه ليس فيه الا انفتاح أولا وانطباق آخرا وانما يوجد فى أثناء القراءة قلب الورقات والمقصود فى التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح فى البرق هو الموجود فيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطباقا مرة وانفتاحا الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال فى العروس ولك أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أى طرفاه فى حالتى الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهى فى المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخييلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم أن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدوله) يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا أحد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة فى كف الاشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد فى الاول من أن يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى (لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (لحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله وكأن البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارئ (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيه تركيبا لان المصحف يتحرك فى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون) أي كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض والمركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه أمر عقلى منتزع من عدة أمور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها

ان ثم باطنا خفى الانطباق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى جهة) ففى حالة الانطباق الى جهة العلو وفى حالة الانفتاح الى جهة السفل لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففى حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة الايسر والطرف الايسر الى جهة الايمن وفى حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين والايسر الى الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلو والسفل ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أى التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعنى أن الوجه قد يكون حسيا مركبا من هيئة السكون ثم قال بقى أنه يقال كون الاقعاء هيئة سكون فيه نظر لان الحركة الكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أى وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أى كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه الذى في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه به لا وجه الشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوى) منصوب بيقعى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدفأ بها (قوله من موقع) أى وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمه الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كلا حمل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع امر عقلى الخ (قوله أوعية العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الحمار جاهل بما فيها) أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه

وكذا فى جانب المشبه (واعلم انه
قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد
فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
أكثر) من ذلك المتعدد
(كما اذا انتزع) وجه الشبه
من الشطر الاول من قوله

لانّ الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم وأراد اللازم وهو المعنى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال انّ الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه فنرى وقوله أراد بجهل الحمار عدم انتفاعه أى لانّ الجهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روعى منهم فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلم وانهم جاهلون بما فيها أى غير عالمين به علما نافعا ومن المعلوم ان الطرفين مركبان لانّ المثل اما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها فى التركيب ومن البين انّ الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير الى ما اعتبر فى الطرفين فاخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر فى حمل الحمار الحمل الفعلى وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذى اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم وجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمل التعب فى استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان ان اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحمار واليهود موصوفا كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به الى أنّ وجه الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الاشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه فى الاوّل لا يمكن اسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح انّ المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الاسقاط فى الثانى دون الاوّل فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختلّ الغرض من الكلام كما فى زيد كالماء يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافى بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا فى الاطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى فى قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفى انتزاعه من ذلك المتعدد فقط فى

الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (بالسال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اذ الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) أى نزو الذكر على الانثى (فى تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى

حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقتصر المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله فى الاطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل فى الاطول نصب قوما بالتضمين معنى الاطماع ثم قال وأما ما ذكره الشارح أن فى الاساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه ان الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير أبرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أى صارت منقشعة والفعل المتعدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فأكب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أو من هو فى وصفه ظهر له شئ وهو فى غاية الحاجة الى مافيه وبنفس ظهور ذلك الشئ انعدم وذهب ذهابا أوجب الاياس مما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى فى الدخول على وجه التشبيه وهى للالة ويصح أن تكون بمعنى فى كما فى الاطول وكتب أيضا مانصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلى) أى بسبب اعتبار الوجه العقلى (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفى فالابتداء ظهور الغمامة والانتهاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافى فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبابتدائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتهاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله فى تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل فى اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله فى تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره فى منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكمال حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيته مقبلا اذ ربما يكون

(كحسن الطلعة) الذى هو حسي (ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلي (فى تشبيه انسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد
اشتراك الطرفين فى كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشان (قد ينتزع
الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا مابه التشابه أعنى وجه الشبه
(من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد
(منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى

أتانى من أبى أنس وعيد
فسل لغيظه الضحاك جسمى

ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح وأما الاشارة الى قصة أومثل اوشعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجئ ذكره فى الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك
بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد فى التضاد أى فى كون كل منهما
مضادا للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم فى شئ

أتى بالجر معه وهذا من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) أى الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشأن) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أى شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبيه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الاطول (قوله من نفس التضاد) أى بجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما نعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب الذكرى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تمليح) يعنى انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التمليح أو التهكم (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التمليح واقع فى كلامهم حيث بينه المرزوقى فى كلام الحماسى بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بأبى أنس والتمليح أى الاتيان بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكنى المستهزئ به تحقيرا له وقيل الضحاك اسم ملك سماه به زيادة فى التهكم لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكأنه قال سل جسمى لغيظ هذا الذى هو كالملك الفلانى ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفى بعض النسخ فسل تغيروعليه سل على زنة المعلوم اه من الفنرى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتمليح الخ) حيث أتى بالسخرية فى قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتمليح منه يعلم ان أو فى قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال فى الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتمليح والتهكم) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحة الخ محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية كذا فى الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعنى قول المصنف لاشتراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) اى لا باعتبار حقيقتى الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه كذا فى الاطول وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما نهاية فى الجانب الآخر والتمليح فى أنه كال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى أنه مبالغ فى كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) نظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر فى رد ماسبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به فى قولك تمليحا أو تهكما للجبان هو الاسد اذ لو قلت فى التضاد خرجت عن مقام التمليح والتهكم وانما تقول فى مقامهما فى الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من ان وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع انا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا فجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أى آلته والاداة فى اللغة الآلة تسمى بها ما يتوصل به الى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) بجمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان ما فى مذهبه من ان كان زيدا أسد فى الاصل ان زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكانت عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشتق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد ان افعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لان المراد ما فى معناه فى الجملة أى ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشتق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدى على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتق فلا قصور وقال فى الاطول وما فى معناه نحو شبه واشبه ونحو وادراج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى جعل ما فى معناه أعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمنى والا فلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله فى نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير اذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

ما يدخل

كما اذا قلنا السواد كالبياض فى اللونية أو فى التقابل ومعلوم انا اذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا الا أن نقول فى الشجاعة لكن الحاصل فى الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما فى معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدى هذا المعنى (والاصل فى نحو الكاف)

ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويماثل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخلان على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد ويماثل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول (قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد ان الكلام على طريق الحكاية كما تقرر فى قولك مثلا لا يجل لا ان فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان ان يليها المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الاسد زيد وفى الافعال وأشباهها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا بها المشبه نحو يشابه الاسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى استوقد نارا (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كماء) أعربه ابن عطية خبر مبتدا محذوف أى هى ماء واختار أبو حيان أنه فى موضع المفعول الثانى لاضرب أى صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تتعدى لاثنين والصحيح أنها تتعدى لواحد اه يس (قوله ولا بمفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أى حتى يكون المشبه به واليا للكاف تقديرا وعبارته توهم ان هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل الى حال النبات فلا اشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة الاطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الاصل فى جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه وراعوا أصلا آخر أهم هو عدم الحذف وقد يراعونه اذا كان لا بد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لان حذف ذوى ضرورى لرجوع الضمائر وحذف المثل لانه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملاءمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما الا تقدير فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهوا لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف ان يليه المشبه به بما يشمل المقدر ولم يخصه بالملفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أى لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلى الكاف الخ) بهذا غاير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبئ عنه) الاولى وقد يذكر ما ينبئ عنه ليتناول انا عالم ان زيدا أسد وزيد أسد حقا وبلا شبهة

أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالاسد أو تقديرا نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه) الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون محذوفا على ما صرح به فى الايضاح (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه

وادعى كمال المشابهة لما في علمت
من معنى التحقيق (وحسبت
زيدا أسدا) (ان بعد) التشبيه لما
في الحسبان من الاشعار بعدم
التحقيق والتيقن وفي كون مثل
هذه الافعال منبئا عن التشبيه
نوع خفاء والاظهر أن الفعل ينبئ
عن حال التشبيه في القرب والبعد
(والغرض منه) أي من التشبيه
(في الاغلب يعود الى المشبه
وهو) أي الغرض العائد الى المشبه
(بيان امكانه) أي المشبه يعني أن
المشبه أمر ممكن الوجود وذلك
اذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف
فيه ويدعى امتناعه (كما في قوله

فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم الغزال)

فانه لما ادعى ان الممدوح فاق
الناس حتى صار أصلا برأسه
وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر
كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بأن شبه هذه الحال بحال
المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يعد من الدماء لما فيه من
الاوصاف الشريفة التي لا توجد
في الدم وهذا التشبيه ضمني
ومكني عنه لا صريح (أو حاله)
عطف على امكانه أي بيان حال
المشبه بأنه على أي وصف من
الاوصاف (كما في تشبيه ثوب بآخر
في السواد) اذا علم السامع لون
المشبه به دون المشبه (أو مقدارها)

وكان زيدا أسدا اذا كانت كان للظن اهـ أطول وكتب أيضا قوله ينبئ عنه الظاهر ينبئ به أو ينبئ اياه في القاموس أنبأه اياه وبه فكلمة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اهـ أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدث وانبأ ونبأ وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين الثاني بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل للتعدية بعن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أي التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر ان الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنبأ فلان عن فلان اذ المتبادر منه انه أظهر حالا من أحواله لا أنه افاد تصوره لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك لما سيأتي من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافي الغلبة اهـ أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فالاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اهـ أطول (قوله وذلك) أي الغرض المذكور وقوله اذا كان أي المشبه (قوله كما في قوله) أي كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم) أي بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب أيضا ما نصه وقد فاقهم فحالك كحال المسك (قوله فانه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادئ الرأي قبل النظر في الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أي لهذا المدعى بدليل قوله وبين امكانها (قوله وبين امكانها) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما بين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله وهذا التشبيه ضمني) اذ هو مدلول عليه بالالتزام وقوله ومكني عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على الامثال فما ذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اهـ سيرامي وقوله أي التفوق اي المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أي وقد فاقه (قوله كما في تشبيه الخ) أي كبيان الحال في تشبيه الخ قال في الاطول ويتجه أنه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار

أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود (بالغراب فى شدته) أى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان امكانه أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وان يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان الا الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الاول ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان المقدار لا يقتضى الاتمية بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ) قال فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالاقصد أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمن معنى يطلع والفاعل ضمير يعود على من كذا فى الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

(قوله بمن يرقم على الماء) قيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيده من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتى عند قوله أو مقيدا بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه فى عدم الفائدة نعم ما هنا تسامح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال فى الاطول وفيه ان هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله اتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس فى غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس فى مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة آلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى العقليات اه فنرى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجه فى تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع وكتب أيضا قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لاشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليتعين مقدار المشبه كل الاتضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر (أو تزيينه) مرفوع عطفا على بيان امكانه أي تزيين المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي أو تشويهه) أي تقبيحه (كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أي عد المشبه طريفا حديثا بديعا (كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه) أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه (في صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر) في تشبيه فحم فيه جمر موقد (واما عند حضور المشبه كما في قوله ولازوردية) يعني البنفسج (تزهو) قال الجوهري في الصحاح زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد زهى يزهو زهوا (بزرقتها *

الامرين جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفي عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجدر يدل على عدم توقف التقرير على الاتمية والاشهرية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا من توقفه عليهما اللهم الا أن يتسامح في ذكر الاقتضاء أو يصرف التفضيل عن ظاهره فليتأمل (قوله بمقلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعا وكتب أيضا قوله بمقلة الظبي المقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض أو الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الادمي في بحث الاطناب في شرح قوله * كأن عيون الوحش حول خبائنا * ان عين الظبي والبقر الوحشي انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اه أطول (قوله بسلحة) أي عذرة وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرافه) بالطاء المهملة (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة (قوله كما في تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محتقرا أظهر في صورة شيء رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جمر موقد) في القاموس الجمرة النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد اه أطول (قوله أي انما استطرف الخ) جعل قوله لابرازه متعلقا بمحذوف (قوله لابراز المشبه في صورة الممتنع الخ) أي مع كونه مبتذلا وكتب أيضا ما نصه أي في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أي المطلق لا لخصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما مطلقا) أي عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما مر في تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابرازه في صورة الممتنع وابرازه في صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه) أي لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا الا ممتنعا ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير واد الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولازوردية) بكسر الزاي هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا ما نصه أي رب ازهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقتها)

بين الرياض على حمر اليواقيت) يعني الازهار والشقائق الحمر (كأنها فوق قامات ضعفن بها * (٢٠٣) أوائل النار في اطراف كبريت)
فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين (وقد
يعود) الغرض من التشبيه (الى
المشبه به وهو ضربان أحدهما
ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه
الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب)
الذي يجعل فيه الناقص مشبها به
قصدا الى ادعاء انه أكمل (كقوله
وبدا الصباح كأن غرته) هي
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعيرت لبياض الصبح (وجه
الخليفة حين يمتدح) فانه قصد
ايهام أن وجه الخليفة أتم من
الصباح في الوضوح والضياء
وفي قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح
وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى
كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح
(و) الضرب (الثاني) من الغرض
العائد الى المشبه به (بيان
الاهتمام به) أي بالمشبه به (كتشبيه
الجائع وجها كالبدر في الاشراق
والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا) أي التشبيه المشتمل على
هذا النوع من الغرض (اظهار
المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل
احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه

اذا كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازورد به نوع
اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان
البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل تزهو وكتب أيضا
قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لا على وجه الخفاء اه
أطول (قوله على حمر اليواقيت) أي الازهار الحمر التي كاليواقيت (قوله والشقائق)
عطف خاص على عام والحمر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أي بسببها لثقلها
وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوي منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله
أوائل) انما قيد بأوائل لان النار متى طال مقامها احمرت وزال عنها الزرقة ولهذا قيد
بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت
لا زرقة فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج جرم
ندي ونور رياضي فلا يخطر معه الا ما هو من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت
فانها جرم حار يابس ناري فبينهما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله
الى المشبه به) أي لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى
المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ايقاع
المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك
في التشبيه المقلوب) قال في العروس وليس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره
كمشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه
يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين
مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريت معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين
والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء ان
المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل اه أطول
(قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشعر تشبيها غير مقلوب بأن
يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار
الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كأن غرته) أي
غرته هي وان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء
فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حمل
الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حمل
على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على
المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ
النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي (قوله
اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان

ماتقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذى ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به ليكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اه وقوله لان ماتقدم كله ليس مما يقصد الخ أى بل بعضه لماتقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاول لاتستدعى أتمية المشبه به فى وجه الشبه وقال الفنرى رعاية تكلف ويقال المراد بالناقص الناقص فى الجملة ولو فى الاعرفية أو الاتمية لا الناقص فى وجه الشبه فقط فلم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أى ذهابا الى الحكم أى الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوى والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه وماثل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به يعلم من هذا ان التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل فى تعريفه وان المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذى هو غير التشابه وهو مايكون أحد الشيئين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعرف اه سم (قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من ايهام ترجيح أحد المتساويين والاوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصد وان لم يتساويا فى الواقع (قوله اذ جرى) أى فى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى بالباء (قوله وليست بزائدة) أى والفعل متعد بنفسه لكن فى القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما مالم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتى) هى متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر فى قول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله * فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب * وكأنه أراد

(أو ادعاء) كما فى الغرض العائد الى المشبه به (بالزائد) فى وجه الشبه (فان أريد الجمع بين شيئين فى أمر) من الامور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) فى وجه الشبه (كقوله تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى * فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى أبالخمر أسبلت * جفونى) يقال أسبل الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء فى قوله أبالخمر للتعدية وليست بزائدة على ماتوهمه بعضهم (أم من عبرتى كنت أشرب) لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين فى أمر (التشبيه أيضا)

لانهما وان تساويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أى تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه) اى من ذلك المنير من غير ان يقصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أى التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لانه (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أى أحدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) فالمشبه به أعنى المرآة مقيد بكونه فى كف الاشل بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيأ واحدا

التمثيل للتشبيه بما أحد الطرفين أكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على الآخر فتأمل اهـ أطول وفى الفنرى فان قلت قوله فمن مثل بدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين فى امر فأول الكلام أسلوب والثانى أسلوب آخر فلا محذور اهـ وجعل بعضهم فى الكلام حذفا والاصل فمن مثل ما فى الكأس تسكب عينى ومن مثل ما تسكب عينى أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال فى الاطول لان أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى اريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أى ما ذكره من المبالغة فى وصف الغرة لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا بمجرد جعل الغرة والصبح كذلك فى العبارة لوجوده اذا عند عدم القصد أيضا بأن أريد بمجرد ظهور منير فى مظلم أكثر منه والمراد وجب ذلك اذ لم يرد قلب التشبيه أى و وجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع فى أقسام التشبيه بعد الفراغ من الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أى افرادا وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثانى فيحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع فى أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا فى البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذى وجهه مركب فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتناضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا فى الاطول (قوله أو مقيدان) قال فى الاطول ولا نعنى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما للقيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لانه لا دخل فى وجه الشبه لهذا الوصف قاله فى الاطول ثم جوز أن يكون الطرف فى الآية من المفرد المقيد فراجعه (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال

(كما فى بيت بشار) كأنّ مثار النقع على ماسبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كما مرّ من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدّة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التأمل فكثيرا مايقع الالتباس (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله ياصاحبى تقصيا نظريكما) فى الاساس تقصيته بلغت أقصاه أى اجتهدا فى النظر وابلغا أقصى نظريكما (تريا وجوه الارض كيف تصوّر) أى تتصور بحذف التاء يقال صوّره الله صورة حسنة فتصوّر (تريا نهارا مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أى خالطه (زهر الربا) خصها لانها أنضر وأشدّ خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكانما هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ فى وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لانّ ملاحظة الحركة فى وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها فى الطرف والاحسن الجواب بأنّ الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التمييز بين المفرد والمركب فى التركيب المخصوص أى بيان أنّ ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور اه والله كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هنالك أمر واحد هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تتمة وتبعا له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصوّر) أى قائلين تعجبا كيف تصوّر مضارع التصوير مجهول يقال صوّره فتصوّر والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تتصوّر) أى تتشكل (قوله تريا نهارا الخ) بدل من تريا وجوه الارض بدل منفصل من مجمل أو عطف بيان كذا فى يس (قوله زهر) كعمر جمع زهرة كغرفة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لانّ الازهار باخضرارها أنه حمل الزهر على النبات مجازا مرسلا أو استعارة قاله الفنرى (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرحمة اه أطول وفى الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أى زهر الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال فى الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها تخالطها الشمس فى أوّل طلوعها وتشبيه أوّل النهار بالليل المقمر أظهر لانّ نور الشمس فيه أضعف (قوله ولانها المقصود بالنظر) أى فى قول الشاعر * تقصيا نظريكما * تريا وجوه الارض هذا مراده فيما يظهر كذا بخط شيخنا البراسى اه سم وكتب أيضا قوله ولانها المقصود بالنظر لانّ الشخص يبدأ بالنظر العالى (قوله أى ليل ذو قمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففى جعله مفردا تسامح كما قال فى المطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أنّ المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدّة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفنرى (قوله قد نقصت من ضوء الشمس) من زائدة فى المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله يضرب) أى يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مرّ (قوله وأيضا الخ) لم يعدّ تشبيه المتعدّد بالمتعدّد قسما من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدّد بمتعدّد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له اه فنرى قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد فى المتعدّد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الأخر لانها كانت

تقسيمات

وهوانه (ان تعدد طرفاه فاما ملفوف) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أوغيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) فى صفة العقاب بكثرة اصطيادالطيور (كان قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هوأردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الاأنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أومفروق) وهوأن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخروآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنا * نيروأطراف الاكف) وروى اطراف البنان (عنم) هوشجرأحمرلين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله)

بات نديمالى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أوبرد) هوحب الغمام (أواقاح) جمع اقحوان

تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذلا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى هو من الصنائع البديعة وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولايخفى أن الملفوف والمفروق لايختصان بالطرف بل يجريان فى الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أوبالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا وقوله أوغيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو اذا اريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله فى صفة العقاب) أى وصفه وهو مؤنث (قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها) لايخفى أن رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها فى التذكير والتأنيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضى حذف الفاعل وبقاء رافعه ولايجيزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعى تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا اه فنرى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافى هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله اذليس الخ) تعليل لمحذوف أى وليس هذا من المركب اذليس الخ (قوله الاأنه الخ) الاقرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أوالمراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالمسك (قوله أطراف البنان) فالاضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصرتين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذا فى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كما فى القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكرهذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أواقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى بحذف الالف والنون وقد لاتشدد الياء جمع اقحوان بالضم ويقال قحوان وهو البابونج كذا فى الاطول وكان حذف الياء وقفا جار على ترك تشديد الياء فيكون

كالوقف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم ان الثغر ما تقدم من الاسنان كما فى الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما فى الصحاح فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه ثلاثة أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغى الواو فيوجه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به ونظر فى كونه من باب التشبيه بأن المشبه أعنى الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لان تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا فى الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أولها الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد فى طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ فى تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاؤه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الحاصل الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبه معناه المقصود بالاصلى على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينها وبين التشبيه التمثيلى بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى افراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشى الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول ما نصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كما فى تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجمهور حيث قال كما مر حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفى التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاؤه والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوره بأن المصنف ردّ على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد)

الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا استدراك المصنف على السكاكى ضعيف لانه ردّ كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنها فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى أن يحمل ماسيأتى على أن الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا نتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه بمعناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجى ء لمفرد بمركب اه (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا وقد تقدمت أمثلته مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده فى المركب الاعتبارى الوهمى اه سيرامى وفى اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعه وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه فى الوصف المنتزع الحقيقى مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع ان هذا التعدد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فخرجنا فى التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقى) بأن يكون اعتباريا وهميا فمراده هنا بالحقيقى ما يقابل الاعتبارى الوهمى والمراد بالاعتبارى الوهمى ما يشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقى هل المراد غير حقيقى فى كل من الطرفين أو يكفى أن يكون كذلك فى أحد الطرفين هذا مما لم يتضح لكن المتبادر الاول

أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى

بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى مالا يكون منتزعا من متعدد أو لا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه فنه) أى من المجمل ماهو (ظاهر) وجهه أو فن الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل احد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لايدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة

لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حمل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند الجمهور خاصة و يعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحمل درج صاحب الاطول وقال انه أولى و يحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى مايكون ما انتزع عنه أوصافا حقيقية والافالهيئة الانتزاعية أمر اعتبارى لاوجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لايكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل وهو مالم يذكر وجهه) ولامايستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكأنه نظرا الى أن المجمل أجمل اه أطول (قوله مالم يذكر وجهه) أى ذكرا صريحا فلا يمنع الاجمال ذكر مايشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها فان قوله المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف فى المتن لاحل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لايجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لايخفى أن المراد الخفى فى حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض مايوجب ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لايدركه) أى لايدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداهة أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه و يأباه كون قوله وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أيهم انجد اى أشجع (قوله وذكر جار الله) لا تنافى بين ماذكره وماذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق توارداً أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنيها) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لا بل فلان مرة ثالثة (قوله ثكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذى لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة اى المصبوبة فى قالب بعد ان

اذيب

لايدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (كأنها) أى الحلقة

المفرغة (متناسبة الاجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة (وأيضا منه) اى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا اما كذا واما كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه (نحو زيد أسد ومنه) اى المجمل (ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها (ومنه ماذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك) أى أتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شئ أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أولم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ماذكر

أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذى هو صب أصل الحلقة المذاب فى قالب لأن ماهو كذلك يكون ممتزجا لاخلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الاعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهملة لاتستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها طرف لانها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال فى الاطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آض تقسيم للمجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفى ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لامجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لامعنى لتوسط تقسيم بين قسمى تقسيم بل الوجه أن لاحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر وهو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولايخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لامعنى لايراد مايشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لا من تقسيمات مطلق التشبيه) أى فلفظ منه يدفع مايوهمه لفظ أيضا المأتى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله مالم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ماهو وجودى فى الجملة وقدم ماهو وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى الاطول وخرج بماذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء فى العالم الى الجراءة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لايدرى أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن النصب انما يتأتى على قراءة يصدف بالتحتية (قوله ريقه) أصله ريوق (قوله وريق كل شئ أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الافضل (قوله وهو ماذكر

وجهه) قال فى الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشئه اخراجا للتعريف عن الايهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمعى) وصف أدمعه بالصفاء منبئ عن كثرة بكائه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع انه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أى يتجوز اما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى ملزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه بأن يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أى فى شأنه (قوله لا الحلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على مافى يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد انه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مرادا بدليل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله ومالم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال ليس للاخراج بل نظر للغالب اذ يغلب فى القريب الابتذال اه وفى الاطول تفسير الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمتنع منه احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مريد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع (قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره فى نفسه يرد عليه ان ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين غير ظاهر وان أريد ظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا فى الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما لظهور وجهه فى بادئ الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفى فى الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى * وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه

في بادئ الرأى) أي في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو واذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في أول الرأى وظهور وجهه في بادئ الرأى يكون لامرين اما (لكونه أمرا جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (او) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أي المشبه به (على الحس) فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعني المرآة

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأى اهـ (قوله في بادئ الرأى) جعل القاضي تقديره في آية هود في وقت حدوث بادئ الرأى على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغني عن حذف المضاف اهـ أطول (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جمليا) أي عاما (قوله فان الجملة) أي المجمل اهـ يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كلما اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك المجمل بأن يكون جزأ منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أي المفصل اهـ يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها مجملة لكنها متفاوتة الرتب في الاجمال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أي مدرك بالحواس وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزء علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينه وبين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بقيد فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو اهـ أطول (قوله لقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اهـ أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اهـ يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضورا الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لاقترانهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه لا مما غلب مطلقا والجواب ان كلا من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا تم الاضنة فيه كذا في الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضورا الخ) أي عند سماع لفظ

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال

(واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الابعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل

كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ماقد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الابعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أولندور

(حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كامر) فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أى وندور حضور المشبه به مطلقا بكون (لكونه وهميا) كانياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (او) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا لان

قوله لان النفس انما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد مع أن انفطار سمه لذلك الجرم فى حافظته (قوله غالب الحضور فى الذهن) أى لكثرة مشاهدتها فلزم ابتذال التشبيه بها السرعة الانتقال اليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) اى فى مقتضاه (قوله أى وانما كان الخ) فيه اشارة الى ان قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أى فى الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أى فى الصورة الثانية (قوله فى الصورة الاولى) هى غلبة حضور المشبه به فى الذهن عند حضور المشبه (قوله فى الثانية) هى غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أى يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أى من حيث انه مشبه به فلا ينافى ذلك ان تحصل الغرابة فى تشبيه الملزوم باللازم البين حيث يحتاج فى استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر فى نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أى فى اجزاء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ماقد سبق) وهى الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أى لكثرة التفصيل فى وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لايقع أى الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة لمضى زمان تمكن فيه من التأمل والتمهل أى التأنى اه سم (قوله الابعد ان يستأنف) أى يحدث ولو قال الابعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أى لايجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه فى المشبه به غرابته لانا نقول لا نزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذى هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحيثية وكتب أيضا مانصه أى واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث اتصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعد المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أى فلا يدركه ليشبه به الا المتسع فى المدارك فيستحضره فى بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول فى المركب الخيالى وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا أى ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلى (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلى اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول (قوله كمثل الحمار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الحمار حاملا لشئ وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحمل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماه مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق أن التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أو لقلة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أى مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو فى مثله فى الغرابة واما ان وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا فى نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتذال الوجه ووجوده فى غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل فى جملة الغريب فان قلت والشمس كالمرآة فى كف الاشل فى كونها جرما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية فى الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر واما حاصل جواب الشارح فهو ان وجه الشبه بين الطرفين من حيث انه وجه بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه اه فنرى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه فى بادئ الرأى سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينافى هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافى اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أى حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أى من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما مر) اشارة الى الامثلة التى ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) فى كف الاشل فان الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الاشل (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة التكرار على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل

أي في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أي يتأمل (قوله لشيء واحد) أي في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أي في غير تشبيه المفرد بالمفرد وكتب أيضا قوله لشيء واحد أي كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيء واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كما في الوجه في تشبيه مثار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان وأما أكثر من اثنين كما في آية كماء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى ان يعتبر الخ) تفسير لقوله ان ينظر الخ (قوله وجودها) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كما في الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مثار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كما في تشبيه سنان الرمح بسنا لهب اهـ ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الاربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اهـ يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي في الوجود اما ان يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كما في تشبيه الثريا بالعنقود وكما في بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كما في تشبيه عين الديك بشرر النار في المقدار والشكل والحمرة فانك لا تريد جنس الحمرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كما في تشبيه الشمس بالمرآة في الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما في المرآة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما في تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمرو في عدم الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحدا أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقرر في التفصيل اهـ ع ق (قوله أعرفها) أي أحسنها وأشدها قبولا عند أولي المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نفي الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل انه الاول ولذا بدأ به كذا في يس (قوله أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أي وليس معنى ان تدع بعضا ان تسقطه وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر في التشبيه الا البعض المأخوذ فان كان واحدا كان وجه شبه واحد الا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه اهـ أطول وكتب أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر في أكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو أكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أي التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الاوصاف (وتدع بعضا) أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما في قوله حملت ردينيا)

يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمر انظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتمال ولذا قدمه اه أطول (قوله ردينة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السمهر كان أيضا يحسن ذلك (قوله سنا لهب) أي لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان ونفاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو في مجموع الجبن وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعلة نار بعلوها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وان قوله سنا لهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله وان تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبه وتدقيق نظر كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية قال الفنري فان قلت جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الابتذال لبعد تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كماء أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكياء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيأ منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعني رمحا منسوبا الى ردينة (كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ما كان

الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا كذا فى الاطول اه
(قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من
أمور أكثر (قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه ألذ) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد
التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ ولا تنافى بينه وبين
ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير
المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله
اذا كان سببه لطف المعنى) أى لا لخلل فى النظم أو فى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك
كان التعقيد المعنوى المخل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفع الاعتراض (قوله
أو ترتيب) أى كما فى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى
لان المعانى المترتبة فيه يقوى بعضها بعضا ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى
التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة
الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية فى الحسن (قوله ورد تال الى
سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو ايضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا
التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتذال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم
وقوله شمس نهار فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن
الشمس وشمس نهار مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية فى اللطف حيث عزل الشمس
عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا (قوله الا بوجه)
استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهار متلبسة بشئ الا متلبسة
بوجه ليس فيه حياء اه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أى الذى تضمنه جعل الوجه
أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة فى أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم
حيائها حيث لقيته ولم تستتر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية
الاصطلاحية والذى منع من التصريح به شدة زيادة الوجه فى الحسن عن الشمس بحيث
لو كان عندها حياء استترت وجهها منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس فى أصل
الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول فى لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أى نفى
الحياء عن الشمس فى لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لان ادراك وجهه
على وجه زيادته فى وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير
لمكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى فيكون التشبيه
مصرحا اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع
القطع عليه وقوله ثواقبا من ثقبه بمعنى خرقه أى نوافذ فى الامور كالنجم الذى يخرق الظلمة
وينفذ فيها وقال الشارح أى لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار أى اتقدت اه أطول

من هذا الضرب) أى من
البعيد الغريب دون القريب
المبتذل (لغرابته) أى لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل
(ولان نيل الشئ بعد طلبه ألذ)
وموقعه فى النفس ألطف وانما
يكون البعيد الغريب بليغا
حسنا اذا كان سببه لطف المعنى
ودقته أو ترتيب بعض المعانى على
بعض وبناء ثان على أول ورد
تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل
(وقد يتصرف فى) التشبيه
(القريب) المبتذل (بما يجعله
غريبا) ويخرجه عن الابتذال
(كقوله
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء)
فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل
الا أن حديث الحياء وما فيه من
الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة
وقوله لم تلق ان كان من لقيته
بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير
مصرح وان كان من لقيته بمعنى
قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن
التشبيه أى لم تقابله فى الحسن
والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء
(وقوله عزماته مثل النجوم

(قوله نواقبا) حال لان مثل بمعنى مماثل اه . قد أى فصح اتيان الحال من المضاف اليه لان المضاف عامل معنى (قوله أى لوامعا) أى لمعانا بحيث تنفذ أشعتها فى خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لوامعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف فى البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى فى الثقوب وهو النفوذ الذى هو فى كليهما تخييلى لانه فى العزم بلوغه المراد وفى النجم نفوذه فى الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتذل مشهور لكن ادعى أن مع ثقوب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ماحذفت أداته) أى تركت بالكلية بحيث لا تكون مقدرة فى نظم الكلام فزيد فى جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لامن المؤكد لان التقدير يشبهه زيد فهو لايشعر بأن المشبه عين المشبه به لحذف الاداة تركها بالكلية بحيث لاتقدر فى نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به فى الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا فمثل وهى تمر مر السحاب اذا كان فى تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد قاله فى الاطول وكتب ايضا قوله وهو ماحذفت اداته سمى مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما سيأتى الاشارة اليه لكن هذا التوجيه لايأتى فيما اضيف فيه المشبه به الى المشبه الا أن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهى) أى الجبال يوم القيامة (قوله أى من المؤكد) قال فى الاطول أى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع فى الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه أو نقول فى الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب اليه الشارح لايفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى اماعطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أى تميلها) برفق لا بعنف ففيه مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اه سم (قوله بعد الخ) ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كقوله الخ) استشهاد لوصفه بالصفرة (قوله متناسب) أى فى الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اماعطف تفسيرى اشارة الى أن صفرته هى شعاع الشمس الملقى فيه أو جملة حالية أى والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لان اصفرار شعاعها فى هذا الوقت يوجب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما فى الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردىء منه والهجان ككتاب له معان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللئيم استعاره هنا للردىء من الكلام ولك أن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به

نواقبا) أى لوامعا (لولم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته اما مؤكد وهو ماحذفت أداته مثل وهى تمر مر السحاب) أى مثل مر السحاب (ومنه) أى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة (نحو والريح تعبث بالغصون) أى تميلها الى الاطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الاصيل) هو الوقت بعد العصر الى الغروب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله

ورب نهار للفراق أصيله
ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه

حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين
... ماهو بفتح اللام وكسر الجيم
... الورق الذى يسقط من الشجر
... شبه به وجه الماء وبعضهم
... الى أن الاصل هو الشجر الذى له
أصل وعروق وذهبه ورقه الذى
اصفر ببرد الخريف وسقط منه على
وجه الماء وفساد هذين الوجهين
... عن البيان (أو مرسل) عطف
على اما مؤكد (وهو بخلافه) أى
ما ذكر اداته فصار مرسلا من
التأكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر بأن
المشبه عين المشبه به (كما مر) من
الامثلة المذكورة فيها أداة
التشبيه (و) التشبيه (باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافى
بافادته) أى افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شئ بوجه
التشبيه فى بيان الحال أو) كان
يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى
وجه التشبيه (فى الحاق الناقص
بالكامل أو) كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه) أى فى وجه
التشبيه (معروفه عند المخاطب
فى بيان الامكان أو مردود) عطف
على مقبول (وهو بخلافه) أى
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لا يكون على شرط المقبول
كما سبق ذكره

(خاتمة)

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف فى المبالغة باعتبار
ذكر الاركان وتركها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلخالى ومخالفته فى اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزنى ومخالفته فى الاصيل وذهبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلانه لامعنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ وأما ماذكره الشارح فعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا فى الفنرى (قوله أى ماذكر أداته) أى لفظا وتقديرا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفى كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه ألا أن يكون بمراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله اما مقبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافتى انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا فى الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شئ) قال فى الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله فى بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب أيضا مانصه ظرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بيكون أو بمحذوف أى هذا فى بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين والظاهر الواو وتقديرا اه أطول (قوله فى الحاق الخ) وفى التقرير أيضا اه أطول (قوله معروفه) تفسير لمسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى تقييد قسيميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله فى بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله فى بيان الامكان) وكذا فى التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون اعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا فى سم (قوله خاتمة فى تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته للاستعارة فى تضمنه المبالغة فى التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير وبحذفهما تركهما لفظا وتقديرا فان مدار المبالغة فى زيد أسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير فى

النظم

النظم ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وعولا بجامع التقدير فى النظم ويذكر المشبه الاتيان به لفظا ويحذفه تركه لفظا قاله فى الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان لايخفى ان ماذكر فيه جميع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله والمشبه به مذكور قطعا) أورد عليه جواز حذفه فى جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزيد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه لانه لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولا معنى لمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف قياسى لا يوقف وقوع مثله فى كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه أو ان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به مايشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك فى ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة امامذكوران معا أو محذوفان معا أو المذكور الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر أركانه) من البين أنه لامبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا وذا لايتوقف على أن يكون لكل من الذكر مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان ممالا مدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لامن أعلى مراتبها لانه لاقوة لمادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيمادونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب فى قوة المبالغة بل أعلى المراتب فى المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفريع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير فى نظم الكلام والافلاشك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا فى الفنرى وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب ثبتت للتشبيه وهو أقرب مسافة مماذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست فى الكاف لايهام كان لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكورا ومحذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقادير فالاداة اما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) اذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار ذكر أركانه) أى أركان التشبيه (أو بعضها) أى بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب فى الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد

بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن فى لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فنرى وأيضا هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة ان كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد كما تقدم بيانه كذا فى الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا فى الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها ولخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكر والحذف افاده فى الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة يكون بعد تقييده بقوله باعتبار او بدل من باعتبار (قوله والا) أى والا بحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفى راجع الى حذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ماسيأتى فلا يقال يصدق هذا النفى على قولنا كالاسد فى الشجاعة مع أنه سيذكر أنه مما لاقوة له أصلا وكتب على قوله يصدق هذا النفى الخ مانصه أى كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد فى الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه فى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة فالاختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها فى كلامه انما هو فى تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان الصورتان منهما وبتان كما فى المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أى مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وتركه بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) ثم للتراخى فى الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت مافيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ماعرفت من لزوم كونهما أعلى بعد المرتبة الاولى فينافيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا فى الاطول وقال الفنرى ينبغى أن يجرد الاعلى أى فى عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالى اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أى لا علو فى قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا فى المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصوره الاربع وفى بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اه والحاصل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ماحذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة فى التشبيه هى ماحذف وجهه أو اداته مع حذف المشبه أو ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بأن المبالغة فى الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بأن الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الاعموم وجه الشبه

وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فمتوسط وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بأنه لاقوة للمبالغة عند ذكر جميع الاركان فالاعلى (حذف وجهه واداته فقط) أى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الاخبار عن زيد (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو اداته (كذلك) أى فقط (أو مع حذف المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسد فى الشجاعة أو كالاسد فى الشجاعة خبرا عن زيد

وفيه

وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور أيضا تنفى المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يختص بما يجامع الاثنينية اه أطول (قوله وبيان ذلك) أى ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين براءى اه سم (قوله ظاهرا) أى فى ظاهر الحال واما فى نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التى قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما فى الحقيقة فلا حمل ففى كلامه حذف من الثانى لدلالة الاول وقوله بأنه الخ تصوير للحمل وقوله هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أى هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كالفرع بزيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف فى كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتناء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلته لان الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها ابعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط فى المجاز استعماله فى الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغى أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أى فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضا ما نصه وقال فى الاطول ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضدله والاشياء انما تتبين باضدادها وقدمها الان مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعنى لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أى القيد وانما قال يتوهم لانه فى التحقيق لا يقابلهما اذ المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق يوهم ادخال العقليين لانا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقييدهما بالعقلى (قوله مقابل للشرعى والعرفى) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا

وبيان ذلك أن القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان أى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلى بالنظر الى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبته نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية

وهي في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) اي في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ماتوهمه البعض مما لامعنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لاتسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط

لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فنري وكتب أيضا قوله للنقل الخ هذا ماعليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء جرى على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفه لا اذا حذف (قوله الكلمة) لايشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الا أن تؤول الكلمة بأن يراد بها مايشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بماذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل أعني الحقيقة المفردة (قوله في اصطلاح التخاطب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول مانصه في تقديم الظرف يعني قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لايكون باصطلاحين وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لايطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به التخاطب وأما مايقال ان هذا التعريف لايصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لاتستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما مايقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادرا عنهم بنفسهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ويتخاطبون به في محاوراتهم اه وقوله لايصح على مذهب الخ أي لان ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح التخاطب ان الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لاتدخل في الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام ولايدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لامعنى له) أي صحيح لان الاستعمال اذا عدي بفي يتبادر أن مجرورفي هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لامعنى له صححه في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب

ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية لخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو مندفع بحمل الحفيد الغلط فى كلام الشارح على الخطا على سبيل القصد لا السهو بأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا بقوله فيما وضعت له فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا فى غير ما وضع له وهو ما وضع له فى زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتى عن سم فى تعريف المجاز خلافه وان الذى ليس بحقيقة هو الخطأ قصدا الذى لم يبن على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أى بأن يظهر انه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية واعلم أنه اختلف فيها فقيل حقيقة وعليه فيجب ادخالها فى التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بأن تجعل أفراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذى له غاية الجراءة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة لكن لا فى ذلك الهيكل اه فنرى وكتب أيضا قوله لان الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الا أن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغو قيد فى اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذه فى تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل الا أن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع)

والتعلم حيث أخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأول مايحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ فى التعريف على الكلمة بجعل اللام للعهد يصححه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصود هنا اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه أخصر فظاهر وأما كونه أولى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها وللاستغناء حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لابد له من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية كذا فى الاطول (قوله على معنى) أى ولو لفظا كمدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف فى المجاز لان دلالته بقرينة كذا فى الفنرى (قوله بل تحتاج الى الغير) أما على انها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عند من يجعل الخ) فقولهم فى غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بدل وأما على الاول ففى على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى فى غيره فأل مثلا دالة على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول ال هذا على الاول وأما على الثانى أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لا تدل على التعريف الا بشرط ذكر مدخولها (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى اجمالا لكنه لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الافرادى) قيد المعنى بالافرادى لان اشتراط الغير فى الدلالة على المعنى التركيبى مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد فى قولك جاءنى زيد على الفاعلية بواسطة جاءنى اه فنرى والمعنى التركيبى هو الذى يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله تخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لانا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا ان معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه (تخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا

تخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعا ويحتمل أيضا أن المراد تخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضا قوله تخرج المجاز فيه نظر لان المعنى المجازى اذا كان جزأ أو لازما بينا لا تنفك الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتبرة وهى ما معها ارادة المدلول وكتب أيضا قوله تخرج المجاز عن أن يكون موضوعا أى بالوجه المذكور وهو اعتبار تقييد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد فى المجاز وضع نوعى لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعى بهذا المعنى ليس هو المعتبر فى كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح فى التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه قنرى (قوله بالنسبة الى معناه المجازى) أما بالنسبة الى معناه الحقيقى فلم يخرج (قوله بقرينة) أى بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطتها (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل فى معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعى ثم نقل بعضهم عن كثيرين أنه فى هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل فى أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعنى غاية ما فى المشترك ان أحدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له فى تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعا لان الارادة أمر آخر فالقرينة المحتاج اليها فى المشترك انما هى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهى محتاج اليها فى نفس الدلالة على المعنى المجازى (قوله احد المعنيين) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبسا ذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقرء) بفتح القاف وضمها والفتح أفصح اه قنرى (قوله أى من غير قرينة الخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذ الموضوع) أى اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضا قوله أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد أى لانه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ما عين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه

بالنسبة الى معناه المجازى (لان دلالته) على ذلك المعنى انما يكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

يوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيندفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل و يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنرى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لان الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيمرى ومن تبعه فى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيمرى حيث أثبتها بين كل لفظ ومعناه قال والاظهر اختص به فقيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية فى دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به كما فى القافة ويعرفه غيره منه قال القرافى حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقيل له ما مسمى آذغاغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه فأنت تراه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ماذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس بذاك اه (قوله لذاته) أى لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب أن يفهم الخ قال الفنرى الظاهر أن كلا منهما وجه مستقل ففى الوجه الاول بحث لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب و بعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع ألفاظ

وكذا حصر القرينة فى اللفظى لان المجاز قد تكون قرينته معنوية لا يقال معنى الكلام انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ماصرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد مادام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اهـ وعدم اعادة اللام هنا فى قوله وأن يفهم الخ دون بقية المعطوفات يشعر بأن قوله وان يفهم الخ من تتمة ماقبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله وان يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لفظا اهـ مطول وكتب أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به (قوله ولا ممتنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكى وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فليتأمل اهـ فنرى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كما فى الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكى) ذكر فى الاطول لهذا القول تأويلات أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيآتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا فى شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفنرى فى حواشيه على المطول فراجعه (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذى هو بكيفية حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانه فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى والرخاوة أن يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اهـ فنرى (قوله اذا أخذ فى تعيين الخ) قال فى الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكى ما نصه ولا يخفى أن ما أول به كلام عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين فى اختصاص بعض الكلم ببعض المعانى للوضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكى على طبق ما فى كتب الاصول وكان السكاكى يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه اهـ ببعض ايضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات فى بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا ممتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا ممتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى (وقد تأوله) اى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا أخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ

كلمات جميع اللغات اه فنرى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشئ (قوله كالنزوان) هو ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حمار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فنرى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لافعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريفى وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لا زماله اه حفيد على المطول (قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت وواه الفا بعد نقل حركتها الى الجيم لان المشتقات تتبع المبانى المجرد فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذكر ذلك بيان المناسبة فقدر اه سم فكانه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصلى (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا اعرفوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفنرى ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصيا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيأ من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقته ومجازه معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا فى يس (قوله مرتجلا كان أو منقولا) المذكور

من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن لهيئات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة (والمجاز) فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى أو المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلى كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا

فى شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجعفر علما بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع فى وضع آخر فى زمان أو ازمنة مع مناسبة أولا وقال العلامة الابهرى ان المرتجل فى المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا فى الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن فى اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشترك الداخل فى قوله أو غيرهما بحثا لانه يصدق على كل أنه مستعمل فى غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما أى فى غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانه لفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع فى ذلك الاصطلاح والالزم أن لا يكون لفظ الاسد الذى وضع فى اللغة وقرر عليه فى الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له فى ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فى ذلك أولا اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال فى الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر اه (قوله ليدخل الخ) قال فى الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له اه وقد يلزم بمثل ذلك فى اخراجه بهذا القيد الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلة فى الامرين باعتبارين فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نصا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس بمستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك المحقق المحلى فى شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق نخروج الكناية وبقاء الحد سالما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذى هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح والكسر فى الاصل الحب

أو غيرهما وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من
القاموس اهـ أطول وفي سم هي بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعاني كما هنا
أو المحسوسات كعلاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من
العلاقة هي علاقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول
للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قد يدعى ظهوره لان فيه الانتقال من ملابس لملابسه
وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من
حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابساله وانما ينتقل منه الى وصف
الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه
وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل
الموصوف فصار وجه الشبه كالآلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله
قيد الخ بين به ان معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث
أورده في الاطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط
يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا أن يدعى
أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اهـ (قوله
ليخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الاسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ
باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل
في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا
الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده
أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما
استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما
الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا في سم أو يقال الغلط
باعتبار اللسان خارج بقيد المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في
غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله ليخرج الكناية) يعني بناء على انها واسطة لا حقيقة
لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في
يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على
ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز
خلاف الايضاح اهـ (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى
العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفي بمجاز العرف وقس عليه قوله
أو عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه
اذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اهـ أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن
يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط)
من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا
الاستعمال ليس على وجه يصح
(و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم
ارادته لتخرج (الكناية) لانها
مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز ارادة ما وضعت له (وكل
منهما) أي من الحقيقة والمجاز
(لغوي وشرعي وعرفي خاص)
يتعين ناقله كالنحوي والصرفي
وغير ذلك (أو) عرفي (عام)

و بعدم تعينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أى عن المعنى اللغوى ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغى أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أى الذى نقله عن معناه الاول الى معناه الثانى وهذا موجود فى كل منهما اذ فى المجاز نقل لمناسبة اه سم

(قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا يتعين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أى فى لغوى وشرعى وعرفى وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد فى الاطول أنه يصح أن تكون النسبة فى الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون فى المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر فى مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا فى النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوى أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو ان الواضع لمعناها الحقيقى اهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أى اتى به فى صورة النكرة والا فكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعلمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا فى النبرى وفى الحفيد على المطول ان تنكير اللفظ لعدم وجوب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهار وروده فى ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال فى الاطول أى لحيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان فى اللغة فنقل فى النحو للكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر فى جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية فى الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا فى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والا فلو استعملوها فى ذى الاربع باعتبار أنها من افراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها فى الاستعمال على موضوعها كذا فى سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المعهود أى الحمار والبغل والخيل اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجاز بين قسمى التقسيم الاول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل أرسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية فى العبادة ومجازى شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة لذى الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عام فى الثانى (والمجاز مرسل

ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والا فاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لان النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (و) كاليد (فى القدرة) لان أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة اذا استعملت فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكاملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذا مما يأتى (قوله والا فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع فى الغلط اذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة اه فنرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقل وقوله تطلق الاستعارة لم يضمر نائب فاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه اطول (قوله اسم المشبه به) أى لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قرره والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام اشارة الى المنعم يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف فى استعمال اليد فى النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة فى النعمة من غير اشارة الى المنعم بها اه وفى الفنرى أن اشتراط ذلك لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوى المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم فيظهر منه أنه لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفى ع ق ان هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الايادى التى لا يقام لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لان الفاعلية حقيقة هى الشخص اه سم قال فى المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى فى مدخليتها الوجود (قوله الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه ما مصدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون فى اليد أى باليد (قوله وبها تكون الافعال) أى غالبا بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذى يحمل المزادة) عبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحبى المهذب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهو فى هذا التفسير وان الصواب تفسير المزادة بظرف الماء الذى يستقى به على الدابة

والعلاقة كون البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمثال الى بعض أنواع العلاقات أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أى من المرسل (تسمية الشئ باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على نفس ذلك الشئ (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل

غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما فى الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزادة بظرف الماء وتوقف سم فى عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التى هى الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لابد أن يكون المعنى المجازى من شأنه أن يجاور بأن يكون الحيوان معدا لحمله اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يتجوز بالراوية الى وعاء الزاد فليحرر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أى فالعلاقة المجاورة أهم وعبارة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلية لأن به تصل المزادة الى المستقى اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد فى بيان العلاقة ويحتمل أنه اشارة الى علاقة أخرى هى السببية فى الجملة والعلة المادية الاجزاء التى معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى السرير ولما كان البعير به تحصل المزادة كأنه مادة بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزأ من المزادة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثال) الى جنسية (قوله أخذ فى التصريح بالبعض الآخر) فيه ان مما سيأتى صريحا السببية وقد تقدمت الاشارة اليها بتمثيل باليد فى النعمة والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدم السببية التنزيلية والآتى السببية الحقيقية أفاده فى الاطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز فى جعل التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بحذف المضاف أى من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين فى الربيئة) قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط سماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى أنه نظير قوله هى اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله فى الربيئة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال اه أطول والتاء للمبالغة اه فنرى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر فى المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان لا يوجد بدونهما ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه فى وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم

الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب ان يراد باليد النفس اه فنرى وفى الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى الملزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانه مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لا انه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفنرى فى كون الملزوم بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال فى جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء لا يغنى شيأ بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابيع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع ما فيه الظفر كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ ما يجعل فى الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيأ اه أطول وكتب أيضا ما نصه قال بعض الافاضل لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء يقسم يكفى فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت لبلة فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك فلا تجوز فى ايقاع الجعل على الاصابع اه يس (قوله أو مسببه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكرا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به ان المقصود بالتمثيل الاكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ ويرد عليه ان الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله (كالاصابع) المستعملة (فى الانامل) التى هى أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم (وتسميته) أى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشئ باسم (مسببه نحو أمطرت السماء نباتا) أى غيثا لكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب

بيان

بيان مسببية الدية عن الدم يعني أنها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج (قوله ما كان عليه) أى عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا فى كون الاطلاق حقيقيا اه ع ق (قوله الذى كان هو عليه) أى على صفته أو على بعض من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم فى الانسان من لا أب له مالم يبلغ الحلم وفى البهائم مافقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفى الفنرى يقال يتم الصبى بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله او تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه) أى يقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا مانصه زاد بعضهم فى أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير فى الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهى غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشئ قد لا يؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكر على من شرط فى مجاز الايلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غايته انه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الايلولة ويسمى مجاز القابلية فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا فى يس (قوله نحو انى أرانى أعصر خمرا) وقيل لا مجاز فى الآية لان أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أى عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أى عنبا يؤل الى الخمر لاحواج ماذكره الى تكلف فى نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل فانه لا يصح الا بتكلف التزام ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق ان المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال فى الاطول أى عنبا يؤل الى الخمر اذ المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى وقال الشارح أى عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا أن يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه اه فالمعنى على هذا التأويل استخرج بالعصر خمرا أى عصيرا يؤل خمرا كذا فى السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل فى قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فنرى (قوله أى أهل ناديه) أى لينصروه مع أنهم لا ينصرونه فى ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال فى الاطول النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس ماداموا فيه وفى التعبير عن أهل النادى به المبالغة فى عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أى فى الجنة) وفى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التى تحل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بايجاد النعم وليس حالا فى الجنة وانما الحال فيها أثره ففى الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آلته) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أى تسمية الشئ
باسم الشئ الذى كان هو عليه فى
الزمان الماضى لكنه ليس عليه
الآن (نحو قوله تعالى وآتوا اليتامى
أموالهم) أى الذين كانوا
يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد
البلوغ (أو) تسمية الشئ باسم
(ما يؤل) ذلك الشئ (اليه) فى الزمان
المستقبل (نحو انى أرانى أعصر
خمرا) أى عصيرا يؤل الى الخمر (أو)
تسمية الشئ باسم (محله نحو فليدع
ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه
والنادى المجلس (أو) تسمية الشئ
باسم (حاله) أى باسم ما يحل فيه ذلك
الشئ (نحو وأما الذين ابيضت
وجوههم ففى رحمة الله أى فى الجنة)
التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية
الشئ باسم (آلته نحو واجعل لى
لسان صدق فى الآخرين

بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشئ فاللسان آلة الذكر لا سببه وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية (قوله أي ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي ونفع اللسان بعده له انما هو بأن تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل لساني متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول (قوله في الاخرين) أي في مجازية المثالين الاخرين (قوله صرح به) أي بجزئيه (قوله فان قيل الخ) لا حاجة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره اه حفيد وكأنه تذكير لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أي فهما لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والملزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصد ان الاطلاق الخ) اشارة الى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد ان الاطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبني على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونها شفة الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتناء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما أوهم كلامه ان اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفر يجوز فيهما الامران بالاعتبارين اه يس (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا ما نصه سواء كان وضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد اذا أطلق على شئ واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما اه فنري (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

أي ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد ان الاطلاق بسبب المشابهة فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية)

الشانى اه يس (قوله لتميز عن التخييلية والمكنى عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى فتخرج التخييلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا تكون محققة المعنى اه أطول وقوله لانها عند المصنف أى كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمى ثم قال فى الاطول والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدركا باحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه فى نفس الامر والحكم بطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيرى (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى بضم السين وليس فى العرب غيره أى بضم السين اه فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * تمامه له لبد أظفاره لم تقلم * قال فى الاطول اللبد كعنب جمع لبدة وهى الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار أى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكانه أسد اذ لا تكون للاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف الهمزة بالكلية فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أى تام السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائكه وشوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح أى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدية أى ألقى اللحم فيه أى زيد فى لحمه أى زاد الله أجزاء لحمه فكثرت كذا فى حواشى سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد ان الباء سببية أى رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامة) أى سمن (قوله ونبالة) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال المصنف) أى فى الايضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمن الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازى لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصر حقيقة عرفية بالشهرة اه ع ق وهذا أولى من قول الاطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا أو حملا بحذف الاداة لا على قوله والمراد بمعناه ما عنى من اللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك

لتميز عن التخييلية والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ما عنى بها واستعملت هى فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فالحسى (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح (مقذف) أى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم رمى به فصار له جسامة ونبالة فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (وقوله) أى والعقلى كقوله (تعالى اهدنا الصراط المستقيم أى الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ماذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في الفنري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتي الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيه شئ به) أي لكن ذلك الشئ ليس معينا به (قوله وذلك) أي خروج ماذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ماوضع له اه قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ماعداه غير ماوضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترق أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ماذكر الى كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد وماوضع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده أرباب الحواشي فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملا فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل ههنا قرينة لا يقال لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدر الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ماهو الظاهر ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحدها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعا مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ماحققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اه فنري (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ماوضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبتلك الحيثية أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين بهذا العلم فليس مشبها فالمنقول له الاسد رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرمي ان أسدا استعارة فلا نعني

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسدا ومررت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على أن ما في قولنا ماتضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الاسد على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون أسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملا في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ لاملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ماذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز التعلق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الاول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الاول من كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه الثاني ان معنى الشجاعة الذي التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلي حتى يكون تشبيها الا ان التعلق بشئ باعتبار قيده أقوى منه باعتبار ماليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور أي الذي هو في المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا في معناه المجازي لكون القيد متعلقا بقيده في المعنى والمراد كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور باعتبار معنى الشجاعة الذي هو قيد المشبه دون المشبه به فمقصود الشارح ان التعلق على هذا الوجه أولى والاولوية كافية له فلا ينافي أنه يمكن التعلق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معنى الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامة) أي خال عن الشجاعة اه سم * وتمامه فتخاء تنفر من صفير الصافر * والفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدا اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه بأسرها * فتخ السمرات وساكنات اصاف

الفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسمرات بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذا بل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشأم واصاف جبل طيء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أي باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحدهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز لغوي) أي غير عقلي سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا للاعم منهما اه سم وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا للاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام بعمومه ويقع

ويدل على ماذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله

* أسد علي وفي الحروب نعامة *

أي مجترئ صائل علي وكقوله

* والطير أغربة عليه *

أي باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح

واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ماوضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أنها) أي الاستعارة (مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما) أي من المشبه والمشبه به فأسد في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ماوضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن اللفظ العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل فى الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما اذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نم ما فعلت مجازا فى مقابلة من قال أكرمت زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا فى الخاص اذ لا يوجد فى عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل ما تظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أى الكلى اذا أطلق على الخاص أى الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعيم ابن مسعود الاشجعى وبالثانى أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أى القدر الذى فيه بعمه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفى أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اه أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنه مجاز عقلى لا ينكره من يقول انه لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا للثانى فالخلف فى اللفظ اه وما فى الاطول هو الاظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله فى أمر عقلى) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها الجار

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به

لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ماليس في الواقع واقعا مجازعقلي (ولهذا) أي ولأن اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله قامت تظللني) أي توقع الظل علي (من الشمس * نفس أعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب * شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظللني من الشمس) فلولا انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر (والنهي عنه) أي ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زر ازراره على القمر) تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت ازراره عليه فلولا أنه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وازراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بأن أسدا في قولنا رأيت أسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة

والمجرور كائنا أو نحوه ويصح أن تكون تامة فالظرف لغو متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه ان عدم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفنري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الأعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها بمجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ ببينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي وللادعاء دليل آخر وهو أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم اه أطول. (قوله المجرد) أي عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أي الاصلي (قوله أنه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا صيره أسدا وأثبت فيه صفة الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله اه مطول (قوله تظللني) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبوت الياء خطا يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظللني صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلاقي البدن (قوله وهو الضمير في غلالته الخ) أي وفي زر اذا قرئ بالهاء للفاعل (قوله لا نسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيدا بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل)

ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) كما في البيتين المذكورين (فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب بالبناء على التأويل) في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي وبنصب (القرينة على ارادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف

متعلق بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه موضوعا للقدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما وكونه موضوعا لذلك ليس تحقيقيا وهذا لا ينافي ان أحد القسمين وهو المتعارف تحقيقي وان التأويلي هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي الموجودين في مثل الخ اهـ سم (قوله والقرينة مانعة عن ارادة الخ) أي لا عن ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يندفع ما يقال) أي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اهـ فنري (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول ولما اراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي اهـ وذكر هذا البحث أيضا الفنري وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب بناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبنيا على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أي أظهر الجهل كذا في يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اهـ فنري وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقه فقال والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد الاسد متعارفا وغيره متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اهـ وكأن في قوله ولا يكفي الخ اشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل على التأويل وتتضمنه اهـ سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنجاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام نحوية فحينئذ يدخل علم

الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تمحل في بيانه والجملة عطف
على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطفا على
قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة)
يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ
العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة
دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه
موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع لا للذات المعينة المشخصة واذا صح
التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه
وذلك لا يقتضي امكان التأويل في الاول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية)
الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري الى الحاق ياء
المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بتضمن وعبارة الاطول والمراد
بتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف
فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له
فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم
في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله مما تحت جنس وقد نبه الشارح بهذا
في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا
كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا
بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور ولاقتضاء كلام الشارح اشتراط
شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف
والتوفيق ان المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط
وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع
بجواز استعارة العلم مطلقا (قوله كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم
ابن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادر اسم فاعل من مدر اذا طان سمي به
رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقي في الحوض
قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا أن يسقى منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ
يضرب به المثل ومعناه في الاصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل اسم رجل
يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته
ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانفلت الظبي (قوله
بالفهاهة) أي عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار اليه الشارح أن
المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الاطول لكن الانفع أن يراد

ولا يمكن ذلك في العلم (لمنافاته
الجنسية) لانه يقتضي التشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي
العموم وتناول الافراد (الا اذا
تضمن) العلم (نوع وصفية)
بواسطة اشتهاره بوصف من
الاوصاف (كحاتم) المتضمن
الاتصاف بالجود ومادر بالبخل
وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة
فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم
في الجود ويتأول في حاتم فيجعل
كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر
في الاسد فبهذا التأويل يتناول
حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف ويكون اطلاقه على
المعهود أعني حاتما الطائي حقيقة
وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة
نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها)
يعني ان الاستعارة لكونها مجازا
لابد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له وقرينتها (اما
امر واحد كما في قولك رأيت أسدا
يرمي أو امور) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منها قرينة

قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجرى فى المجاز المرسل والكناية أيضا ولا ينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيحا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا أن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه كذا فى الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقتها بأن يقصد نحو يفهم بالاحراق قلت القائل يدعى الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال فى السيوف اه فنرى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أى محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان فى ايماننا نيرانا علة للجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجؤن لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أى المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد لظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هى مركبات واسطة وعلى أى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هى نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح) ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار) أشار الى أن صاعقة مجرورة برب أو واو رب على الخلاف وجوز صاحب الاطول أن تكون مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال إنها رويت بالرفع (قوله يقلبها) الضمير للصاعقة (قوله على أرؤس الاقران) الارؤس جمع قلة لرأس يراد به الكثرة لداعى مقام المدح والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفء فى الشجاعة أو عام اه أطول (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الاطول المسطور تفسير السحائب بالانامل والظاهر أن المراد بها الاصابع فكأنه أريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للاقران أنامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال

الاصابع

(قوله وان تعافوا) أى تكرهوا (العدل والايمانا * فان فى ايماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران يكل من تعلق قوله تعافوا العدل والايمانا قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله) أى نصل سيف الممدوح (ينكفى بها *) من انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أرؤس الاقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس

التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى يصبها على أكفائه فى الحرب فيهلكهم بها ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هنالك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على أروس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحائب الانامل (وهى) أى الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله اياها وشمولها لها اهـ أطول قال الفنرى ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع مجازا اهـ ومافى الاطول من ان جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو ومافى المطول وقيل هو باق على القلة اشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العلما والافالانامل كثيرة برلسى اهـ سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اهـ أطول (قوله أى يصبها) أى الصاعقة (قوله ذكر ان هنالك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى الاطول فان أريد بالانامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف مامر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة الخ اهـ سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما مااستعمل فى ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات اهـ أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار الاحياء) أى لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الاحياء قال السيرامى وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اهـ سم (قوله مما يمكن) أى من الشيئين اللذين يمكن الخ (قوله فى شئ) هو الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أى فى الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمى الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية فى كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اهـ فنرى وقوله المبنى للمفعول أى لان الهداية التى تشبه الحياة ليست هى الدلالة التى تصدر من الدال بل أثرها الذى يقوم بالمهتدى (قوله وانما قال نحو أحييناه) أى ولم يقل نحو أومن كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخلا فى التمثيل أيضا اهـ سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الا مع الحياة وفى عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذى شرطه الحياة اهـ فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعد موته فالميت يتصف بالضلال أى الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اهـ سم

(وتسمى) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه (وتسمى) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية

والتمليحية وهما ما استعمل في ضده) أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان لانه) أي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار اليها) أو رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها وأصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد الجناحين للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران الا انه في الطيران أقوى منه في العدو والاظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر لا داخلة في مفهومه

(قوله وتسمى) في قوله وتسمى دون أن يقول وتسمى أو وسميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغني ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتمليحية أي الغرض منها ايراد القبيح بصورة شيء مليح لمجرد الاستملاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في المخبر به) أي في الشخص المخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التمليح والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار اليها) اسناد طار الى الرجل مجازي أي طار فرسه بسببه اليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أو للتقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنيمة) أي مع غنيمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهيع اذا جبن) كأن وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهيعة في الصيحة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المشي بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتي فان الجامع بين العدو الخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والاظهر) لعل التعبير بالاظهر اشارة الى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا وفي الفنري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة فان قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك

الجناحين الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اهـ سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة فى الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اهـ سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التى فيها الجامع داخل فى مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اهـ سم (قوله وهى فى القطع أشد) أى لتأثيرها فى الاتصال الاشد (قوله والفرق بين هذا) اى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه يوهم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما فى المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضعا للرسن وأما فى التقطيع فكونه فى الاجسام الملتزقة كذا فى سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمنى اهـ سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التى هى علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى فى استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملحوظ ضمنا فكان استعارة بخلافه ثمة فكان مجازا مرسلا اهـ سم (قوله قد تقرر فى غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف فى الذاتيات أيضا اهـ (قوله يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى) قال فى المطول لتكون الاستعارة مفيدة اهـ قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر فى الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافى فيه المساواة فليتأمل اهـ (قوله فى الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله فى الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين اهـ مطول (قوله بل قد يكون أمرا مركبا من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل فى مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا فى مفهوم أحدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنها فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اهـ أطول (قوله المتهلل) أى المتلالئ المتنور اهـ سم (قوله

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لا داخل فى مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصية وهى الغريبة) التى

لا يطلع عليها الا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه اذا نزل عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه * علك الشكيم الى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله) أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المطى الاباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة

لظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أى وصفة خارجة عن المستعار له الذى هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا فى الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أى والوجه المتهلل (قوله وهى الغريبة) أى البعيدة عن العامة (قوله فى نفس الشبه) أى فى التشبيه نفسه لا فى وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اهـ سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبتيه فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعلمية والعجمة وأما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا محنون وهو أول الربيع اهـ فنرى وقوله ولا تسكن الا فى الشعر عبارة الاطول ولا تسكن الا للضرورة اهـ (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته فى المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج اهـ والذى رأيناه فى الصحاح المعتمد القربوس للسرج اهـ كذا فى الاطول (قوله نفسه) أى نفس القائل فالاصل الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اهـ أطول (قوله شبه هيئة الخ) أى لا زم هيئته ليوافق ما يأتى ولان الكلام فى الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لان الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبى ظهره) فى الاطول ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره اهـ والذى يظهر أن هذا الانحدار غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أى شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لان معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اهـ من حواشى الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أى شرعنا فى أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أى حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذ أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير الى الاباطح اسنادا مجازيا لفظيا والى الاعناق اسنادا مجازيا تقديريا لان مقتضى

(اذ أسند الفعل) أعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) أو أعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الاباطح من الابل كونها

كونها فى سيرها ملابسة للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند فى الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال وشيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للملابسة أو بمعنى فى لان الكلام على القلب فأصله سالت المطى بالاباطح اهـ حفيد (قوله فى الهوادى) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اهـ فنرى وفى يس نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدم العنق وان هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله فى الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال فى الاطول ولا يخفى أن استعارة العقلى للحسى ينبغى أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهدا عليه وقوعه فى القرآن على ماسيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسى أو عقلى أو مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفى اهـ (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بأمر عقلى ووجه الشبه لا بد أن يكون قائما بالطرفين اهـ سم (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فى كون الآية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح فى انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسد له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به فى كلامهم كما ذكره الشارح اهـ أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اهـ أطول (قوله الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) وذلك أن السامرى كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسولت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيما ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط العرس لديهم فقال لهم ائتونى بالحلى أجعل لكم الاله الذى تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبنى اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذى تطلبونه من موسى نسيه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك فى وقت ذهاب موسى بنى اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلى القبط) قال

كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق فى السير) لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الاخيرة عقلى لا غير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الاول اما حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة والى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسى نحو فأخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط)

فى الاطول الحلى كقفل وبالفتح مايزين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة جمعه حلى كدلى أوهو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفنرى قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدى وثدى وقد تكسر فاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التى سبكتها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه الفنرى (قوله السامرى) حداد منسوب الى سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لاوجه لترك الخوار اه أطول أى لانه أيضا حسى مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز وحقيقته سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون فى مكان ولاجل ذلك فسره الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى ان كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلى اذ لا يدرك بالحس المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه معدوم فى الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما ان الحاصل بالمصدر فيهما حسى فليتأمل ثم رأيت الفنرى استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك توجب عدم ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما فى ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكماء وقوله أو غالبا كما فى ترتب ظهور اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدبس عرد ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير ازالته عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فنرى (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هى الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبنى على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل ظهور

التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام (والجامع) لهما (الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) مدرك بالبصر (واما عقلى نحو) وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان (المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب امر عقلى وبيان ذلك أن الظلمة هى الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف عن الشئ الشئ الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ

الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعد اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده (قوله وحينئذ صح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتى عن العلامة اه سم أى فى قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلمون) أى داخلون فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشكل على المفاجأة ويقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتى عن العلامة من قوله ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع الخ اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بأن مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفى للصحة التعقيب الرتبى وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحدا زمانا كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقم أو لم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار فعقب هذا الاظهار الدخول فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليتأمل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقيل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكل هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأتى المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداؤها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمين أى منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتأمل اه سم (قوله أو بأن المراد من الظهور التميز) أى ومن بمعنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد ذلك التميز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتميز ازالة النهار عن مكان الليل باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تميزه مع بقاء وجوده فى مكان الليل فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره (قوله وذلك عار الخ) عجز بيت صدره * اعيرتنا البانها ولحومها * اه فنرى وريطة امرأة وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه فنرى وصدره * وعيرها الواشون أنى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفى يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتميز أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا

اهابه عنه وحينئذ صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقب اذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى

* وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر *

وفى قول أبى ذؤيب

* وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

أى زائل وذكر العلامة فى شرح المفتاح ان السلخ يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب

صريحا وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفنرى كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الاصل والمظروف والنور طارئ عليها وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا اه (قوله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) أى تبعا لعبد القاهر كما فى المطول وذهب غيرهما الى الاول ومن الغير المصنف لان الكشف الذى عبر به المصنف هو النزع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجى والثانى دفعى فيه نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثانى) وبنى عليه قوله السابق أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء لان التراخى الخ) يعنى صح الاتيان بالفاء لانها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات النهار الا أن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة الا فى أضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقب اخراج النهار من الليل بلا مهلة كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخى وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخى والتعقيب فى كل شئ بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخى بين اخراج النهار من الليل الذى هو الاصباح وبين الاظلام بعدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذى هو الاتيان بالضوء وهو الاصباح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعنى ان دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضى اضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فعنى ظهور النهار من ظلام الليل تميز النهار عن مكان الظلام بأن برز ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغى الخ) كأنه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أى فحسنت الفاء (قوله كأنه يفاجئهم عقيب الخ) أى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذى هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لأن نزع الضوء ودخول الظلام وان اتحدا زمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية اذ النزع علة لدخول الظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبى لا الزمانى لكنه لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أى لان الانكسار مع الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس) الاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوم انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها

فذهب صاحب المفتاح الى الثانى وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء لان التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادات وزمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى أن لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أو لم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (وإما مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس

ولو

ولو تريد الشان ماهو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشان أي رفعته وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور الفعل أي الاختياري أي المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي) أما الموت وعدم الظهور فأمرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتنزيله منزلة النوم خيالي لا تحقيقي اه أطول (قوله فالحق) من جملة التمثيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أي كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفنري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو ورد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصلا لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع الشق في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أي أظهر الامر اظهارا لا ينمحي كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته

في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشأن) وهي عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أي وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أي الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد) أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الاهم أولى واستمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أعني الموت اقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفان) أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر

فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسي والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان)
والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحي
كما لا يلتئم صدع الزجاجة (واما
عكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
والحسي هو المستعار له (نحو انا
لما طغا الماء)

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسي أي باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى أبن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم ان التعدية بالباء في طريقة التجوز والا فالصدع بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أي أو الجهر كما في حواشيه على المطول وفي المغني قال ابن الشجري في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في أهذا الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أؤمر وممن جوز كون ما مصدرية الزمخشري واستظهره في المغني وكأنه اشارة الى رد تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا في باب اعمال المصدر بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبني للمجهول وحرف مصدري بالمصدر لان علة منع الاول على القول به الالتباس وذلك مفقود في الثاني فتدبر كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين الى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فان المبين لا يعود الى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسره بقوله أبن الامر ابانة لا تنمحي أي لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) في كون التبليغ عقليا بحث فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشي الحفيد على المطول (قوله والمعنى أبن الامر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفنري قوله والمعنى أبن الامر ابانة لا تنمحي أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم أحدهما بالآخر كما لا تلتئم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير باللزوم (قوله كما لا يلتئم) أي يجتمع (قوله لما طغا الماء) في القاموس طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغي يطغى كرضي رضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر وأسرف في المعاصي

والظلم

والظلم اه أطول (قوله حملناكم) أى حملنا آباءكم وأنتم فى ظهورهم اه سم (قوله فى الجارية) أى فى السفينة الجارية على وجه الماء. (قوله وهو حسى) ذكر الضمير لاكتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتبارى فى الماء كما ترى فان قلت السين والتاء فى الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسى لاعقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لايشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ماهو عرفهم لظهور أن أسامة يرمى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو مادل على ذات مامن غير اعتبار وصف نخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات فى هذا المقام مايستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى (قوله كما فى الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما فى أسماء الاجناس لاداخلة كما فى المشتقات كذا فى الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم مؤول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية) اى فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر أولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة الاصلية على تقدير استعمالهما فى الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثانى هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والا فتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما فى قولك أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها فى كلام البلغاء اه فنرى (قوله ومايشتق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم

حملنا كم فى الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) أى اللفظ المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والا فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل ومايشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وانما كانت تبعية

التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز الى اثنين بقوله بعد داستقامته بينهما في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضا بأنه يصح جعل الصفات محكوما عليها الان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها أنه وصف في هذا معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ اشار بأو الى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خبير بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي بالمزومية فلا يجري ذلك أيضا في المشتقات الا ان يقال ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الافعال والصفات) كأنه أشار بالحاق لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصمم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه أمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فنري (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامي بأنها

لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال

تبعية كذا بخط سم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل فى بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذى هو المقصود فراجعه اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى أن لا يجرى فى المصادر أيضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدمر عن الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ماذكرته فارجع اليه اه فنرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد فى المطول وأما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف أى رجل شجاع (قوله كذا ذكروه) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الاصلية فى المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى الا أن يؤول و يقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا فى الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين أحدهما ان كلا من الحركة والزمان ليس من الامور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها مشبها الا مشبها به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه أقول لا يخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل اه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة فى الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعانى المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنرى قال فى الاطول و يندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك أن المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة

في الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجري فيها أفاده في الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل في المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اه سم وأقول لا يخفى أن تصريحهم بأن المراد بالمشتقات ماعدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات في غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا في الاطول وراجعه (قوله فان المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمرقد بل شبه الضرب مثلا بالقتل وأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكأنه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيه ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء في من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناهما التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناهما ولا به مادام كذلك لعدم استقلالهما بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع بأنا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

الفعل مسند او محكوما به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فالدلالة على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتقيده تلك الذات فلم تمنع من الحكم عليه لانها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه فى غاية الابهام والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال فى الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالاحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لا دخل له فى الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بأن كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه فى الاولين الخ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى فى نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كمطلق الآلية مثلا فيقال قتلنى السوط أو السيف فالتبعية فى الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فنرى وقال فى الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها او الاستعارة فيها فتسرى فى الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر فى الفنرى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة اه وكتب ايضا قوله فالتشبيه فى الاولين الخ قال فى الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الاهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه والا لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات

باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة فى المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة فى استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا فى متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير المشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اهـ وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة فى المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر فى نطقت الحال الخ فتدبر وقال فى موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الا بألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اهـ وقد عرفت الجواب (قوله فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من أن المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد فى الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع ويشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته فى الفعل اهـ أطول (قوله معانى الحروف) كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص اهـ سم (قوله مايعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها أى بدوالها عن معانى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء

دون ما يقوم بهما من الصفات (فالتشبيه فى الاولين) أى الفعل ومايشتق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض

الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزأ منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فنرى (قوله بنوع استلزام) لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالمجرور) أى كمعنى المجرور لان تقدير التشبيه فى معناه أفاده فى الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوى وبوضحه أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمنى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه أعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى اه فنرى (قوله فيقدر) أى اذا كان التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال فى الاطول احتمال المجاز المرسل يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية الذى لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن فى استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا فى أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم فى جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلا فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أى نوع من أنواعها اه فنرى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر فى جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذى لا يكفى ذكره فى بيان

وهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور فى زيد فى نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) اى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا وقد عرفت أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا

باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (فى لام التعليل نحو فالتقطه) اى موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أى يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين بعد الالتقاط (بعلته) أى علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف فى الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية

العلاقة واللزوم المعد ودعلاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدهم فى أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نفيس (قوله باعتبار العلاقتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلته الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه فى لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاول أن يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فى لام التعليل أى فى استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله فى لام ليس متعلقا بيقدر لان التشبيه المقدر ليس فى اللام بل فى متعلقها اه سم (قوله كالمحبة) أراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبنى) أى أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط واللزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل فى العداوة) أى فى ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أى اللام (قوله فى العلة الغائية) أى فى ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان رأنثه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل فى اللام فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفى الاطول وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن فى مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن فى مدخول اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل اه سم وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية فى اطلاق الداعى ولفظه بل أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعى ثم تستعار اللام الموضوعة لترتب العلة لترتب غير العلة فالمذكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما قيد بذلك لان السكاكى اختار رد التبعية الى المكنية كما سيجىء اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما فى الباب أن التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ اه مطول أى الذى هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

تستعار له

و بتبعيتها فى اللام كما مرّ فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور وعلى ما ذكره المصنف سم وأوفى هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (فى الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا) فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال (أو المفعول نحو)

جمع الحق لنا فى امام (قتل البخل وأحيا السماحا) فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو نقريهم لهذميات) نقدّ بها ما كان خاط عليهم كل زرّاد. اللهذم من الاسنة القاطع فأراد باللهذميات طعنات

تستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب أيضا ما نصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشهر فى ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فنرى (قوله و بتبعيتها الخ) أى وجوت بتبعيتها (قوله كما مرّ فى نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أى دوران اه سم وكتب أيضا قوله ومدار قرينتها أى الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على ان القرينة تكون لغير هذه الامور كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها اه أطول (قوله فى الاولين) انما قال فى الاولين لما سيجيء من أن قرينة التبعية فى الحروف غير مضبوطة اه فنرى قال فى الاطول ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا (قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة فى هذه الامثلة استحالة قيام المسند بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقى وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى اه سم (قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز فى مدح أبيه حين خلع المقتدر وافساده من الخلافة ونصب أى المعتز وقام بالخلافة كما ينبغى اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماحا) أى الجود وهو بفتح السين وكسرها كما فى القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة فى أحيا اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضا ما نصه فليس قتل على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا أحيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا نقريهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة هو الاعدام و بين الاحياء واكثار السماح هو الاظهار و بين القرى والطعن هو اتصال شئ من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقريهم الخ) نبه بهذا المثال

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاجرى والقد القطع وزورد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام) لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعارله أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعارله أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهى مالم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعارله أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت) النحوى الذى هو أحد النوابع

الثانى على أن القرينة تدور على المفعول الثانى أيضا كذا فى الاطول وأشار اليه فى المطول وقبل هذا البيت

لم تلق قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى

فضمير نقريهم للاخوة كما فى الاطول وكتب أيضا قوله نقريهم لهذميات من القرى وهو الضيافة فى القاموس قراه اضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشئ الى آلته (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشئ الى نفسه للمبالغة (قوله كاجرى) لشديد الحمرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين فى حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالته على انها تهكمية لانه لا يمنع كونها تمليحية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر فى الثلاثة فانها أقسام باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعارله أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هى مما يلائم المستعارله فى المصرحة والمستعار منه فى المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة فى المصرحة مرشحة فى المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التى قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدا محذوف أى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا فى الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل (قوله ولا تفريع) قال السيرامى هو ذكر حكم ينبنى على المستعارله أو منه اه أى وان لم يكن بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنرى هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبارة الفنرى واعلم أن السكاكى ذكر فى لطائف يا أرض ابلعى الآية أن الخطاب فى ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفريع اه سم (قوله التى هى معنى قائم بالغير) قال فى الاطول الصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية والنحوى أو بين المعنوية ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما فى أعجبنى هذا العالم وتفارقهما فى العلم حسن

فان

(و) الثانى (مجردة وهى ماقرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر الرداء) أى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه وتمامه

غلقت لضحكته رقاب المال

أى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى أيدى السائلين يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

فان حسن صفة معنوية لانعت نحوى وفى مررت بهذا الرجل فان الرجل نعت نحوى لاصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريدها عن بعض مبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد دعوى الاتحاد التى هى مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغى أن يقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لا يكون فى قوله

قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس

تجريد من اسنادا لتظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا فى دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد فى الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف فيها لان كلامه فى الاستعارة التى هى قسم من المجاز وكذا يقال فى قوله بعد ومرشحة وهى ماقرن بما يلائم المستعار منه قال فى الاطول وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ماهو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة مانصب للدلالة على المراد وبعد سبق أحد الامرين فى الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملائمين المجتمعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذى يناسب العطاء لان الغمر الاحاطة بالشئ والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالستر دون الغمر اذ لا تراكم فيه برلسى اه سم وقال فى الاطول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا فى الضحك آخذا فيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا فى الكشاف فالتبسم غير الضحك على ما فى الصحاح فتصحيح حالية ضاحكا بالتوسعة فى زمان التبسم كما مر أو بجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممتدا حتى وقت الشروع فى الضحك بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر فى مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكانه اباح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور فى عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن اذا لم يوف ما عليه

فى الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اهـ حفيد على المطول قال المصنف فى الايضاح وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر فى بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذى هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة فى البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة فى اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست فى الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى فى ذلك أثر الزمخشرى فقوله شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق فى اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن فى الآية استعارتين احداهما تصريحية وهى أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشرى اعتبار تينك الاستعارتين فى الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارفت فيه من اصابة الشدائد ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها فى نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف فى نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اهـ أطول (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللبن قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا رشح للوزارة ربى وتأهل لها اهـ حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقى لا يقع على الضلالة (قوله من الربح) أى المنفى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به اهـ سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نبه به على ان التقسيم اعتبارى أو على دفع ما يتوهم من التنافى بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى تستمد عى الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اهـ أطول ثم قال وربما يوجه بأن التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل

(و) الثالث (مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح (كقوله لدى أسد شاكى السلاح)

لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الاسد الحقيقي واللبد جمع اللبدة وهي ما تلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به (حتى انه يبني على علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى لظن الجهول

بان له حاجة في السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الاشارة الى أن هذا انما يظنه الجهول وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكمالات المعنى مما خفي على بعض في البيت تقصيرا حيث أثبت

وجهه هو تولهما وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبني على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فنري (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعد مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم ضخم الجسم فان فسر بمن رمى به كثيرا في الحروب والوقائع كان تجريدا على الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبني على ان المراد انه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوي الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساقطهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والا فاصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسير للتناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من افراده (قوله حتى انه) نفريعية (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفنري اللام في لظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد وروي يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا ان قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح ابناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذي لا كمال عقل له (قوله لاتصافه بسائر الكمالات) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم ان المقصود الاشارة بمزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزوم به وانما الذي يتعلق به ظن الجهول ان له حاجة في السماء والعاقل يعرف

(والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلا غلائه

قد زر أزراره على القمر

اذ لولم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ماسبق ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وانه المقصود من الكلام بالنفى والاثبات (كما فى قوله هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع) أنت (اليها) أى الى الشمس (الصعود * ولن تستطيع) الشمس (اليك النزولا) العامل فى اليها واليك هو المصدر بعدهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أى جحد الاصل كما فى الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

انه لا حاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) مبنى للمجهول البناء اه سم (قوله تظللنى) ينبغى انه تجريد لملاءمته المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر فى المثال الآتى اه سم (قوله جهة) أى وجه اه سم (قوله على ماسبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أى لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسى التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعنى المشبه به فى التشبيه ففى الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذى هو الاصل كأنه ينافى ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أى من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق فى باب التشبيه اه سم (قوله كما فى قوله هى الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ماذكر بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعنى هى على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جميلا * يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من القصص المشكوكة فى الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية فى السماء جلى لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أى فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويجاب أيضا بأن الغرض التخييل وهو يكفى فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال فى الاطول ولا يخفى أن فى قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم فى الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغى أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم فى الخطبة (قوله فمع جحده) متعلق بالبناء المقدر الذى يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله فمع جحده أى جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر فى صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أى المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار فى صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أى المشبه عين المشبه به فلا يرد عليه انه ينافى ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا فى الحفيد وحاصل السؤال ان ذكر ما يخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور فى صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وانه يتصور بدون ذكره بأن يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الاصل الخ دفع لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلو عنه اه سم (قوله أى جحد الاصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوا عنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وانه فرد

منه

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه ينافى ماسبق من انه لولم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا مما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كذا فى الايضاح فكانه اشارة الى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصلى) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبيه على ان التشبيه الذى ينبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيليا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا فى وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب فى التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا فعنه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فالم يذكر الامفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الخ مثله فى الاطول ثم قال بقى أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضى أن دلالة اللفظ على المعنى المجازى ليس بالمطابقة وهو خلاف ماصرح به الشارح فى شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا فى أول فن البيان فراجعه وأجيب بان مراده المطابقة التى لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون فى الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحية لو استعير للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به فنفى تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ماذكر بقوله كما يقال الخ فكانه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعنى كما احترز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها اه مطول (قوله انى اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه كالربيع والليل فى الربيع مائل الى القصر وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى (وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد (للمبالغة فى التشبيه) (كما يقال للمتردد فى أمر انى أراك

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل فى الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر

ماوليس من مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف وللمجهول أيضا مساغ وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة وقوله وتؤخر أخرى اى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الاول مرة ومن الثانى المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغى أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع فى مقابلته خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة للمتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فنرى وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخيره الخطوة المقدمة الى موضع ابتدامنه الاولى لا الى خلف المتردد وفى الحفيد على المطول بعد نقله ماللشارح فى شرح المفتاح مانصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطى خطوة الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عندها الخطوة الاولى ولا شك انه اذا كان التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد ان معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وانه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال فى الاطول وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لابد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيلى كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال فى الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاؤها الداخلة فى المجاز المفرد فعد اللفظ الذى صار

مجازا للتجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شئ من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شئ من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلي ولا شئ مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجري فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شئ اه وقوله أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبري أو الانشائي لكن دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز اصالة في الهيئة والتجوز في المركب سار اليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شئ من الاجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة في اللازم على أنه يؤدي الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شئ لانه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالاستعارة التبعية أولا الخ ذكر في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجعه مع حواشيه (**قوله لانه كما أن المفردات الخ**) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة شخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل بلا فرق بينهما (**قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع**) مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (**قوله والا فغير استعارة**) بل مجاز مرسل اه سم (**قوله كالجمل الخبرية الخ**) كقوله

هواي مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثماني بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر اه مطول قال الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هواي الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعا في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعا للسعد مجازا مرسلا ولا وجه لأن يدعي التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلابد من أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار

(ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ولهذا) أى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة

(فصل) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المصنف أمرين

القرينة المانعة ليكون كناية فقطعا لحصر المجاز المركب فى الاستعارة غير صحيح فلا يرد انه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد اذ ادعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهدا يحتمل الكناية اه ببعض تغيير وكتب أيضا ما نصه لعل العلاقة فى استعمال الخبر فى معنى انشائى الاطلاق والتقييد بمرتبتين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اه سم ويظهر انه لا فائدة لارجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت فى الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى المعنى الاصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافراد اوتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده اه (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع ويدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة فى امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذى صار متداولا بينهم اه عبد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لا تغير اه سم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذى يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اه سم (قوله الى مواردها) وهى الامور المشبه بها اه سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما فى ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللبن) الباء بمعنى فى كما فى قولك جلست بالمسجد قال الميدانى وروى فى الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفى مقبول رواية ودراية اه فنرى وفى الحفيد انه ذكر فى الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منه وبا على الظرفية اه فتلخص أن فى المثل ثلاث روايات (قوله لانه فى الاصل لامرأة) هى دخنتوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت شابا فقيرا فلما اشتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن ابنك الكثير يعنى أن هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق أى الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان فى الصيف اه فنرى مع بعض حذف

(فصل فى بيان الاستعارة بالكناية)

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين في تعريف المجاز) لانه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفي المعاني) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الايراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التي يطلق عليها لفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافي ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي باقيا على معناه الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريحية لان لفظ المشبه به غير مستعمل في معناه الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد ذكر نفس المشبه به فلا اذ المذكور في التصريحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أي لانه من البين أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على انه الحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر محقق) أي للمشبه كما في أظفار المنية نشبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ الاظفار اه سم وكتب أيضا ما نصه احتراز عن الاستعارة التحقيقية اه سم أي على ما جوزه صاحب الكشاف في قرينة المكنية (قوله أو مكنيا عنها) أي أو استعارة مكنيا عنها اه أطول (قوله ولوازمه) تفسيري (قوله فمجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية أو استعارة مكنى عنها لا استعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فمجرد ضم جزء في التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه ذلك الاثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الفنري ووجهها في الاطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الامر) أي اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما في المثال الاول الآتي وقوله أو قوامه كما في المثال الثاني الآتي وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كاجزائه (قوله واذا المنية) من منى الشئ أي قدره أي الموت بها لانه مقدر اه فنري (قوله ألفيت) أي وجدت (قوله تجعل معاذة) المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فنري وفي حاشية السيرامي على المطول قيل لا يجوز تعليق التمائم لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاك (قوله

معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال (قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فانما هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس (بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر محقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر (فيسمى التشبيه) المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما في قول الهذلي واذا المنية أنشبت) أي علقت (أظفارها)

ألفيت كل تميمة لا تنفع

التميمة الخرزة التي تجعل معاذة أي اذا علق الموت مخلبه في شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلي في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر

والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقيا على ذى فضيلة) أى لا رحمة وشفقة اسم من أبقيت على فلان اذا رحمته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله منفصحا اه سم (قوله فلسان حالى بالشكاية أنطق) يعنى ضرك أكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه فنبه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالى من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قد يقال مثله فى المثال الاول بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار فيكون المثال الاول ايضا مما الامر المخيل به فيه مقوما الا مكملا الا أنه تكلف كذا فى الاطول (قوله أى قوام الدلالة) لانه لو لم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أى فى الانسان المتكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو فى المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون فى المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التى هى الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم وقوام الدلالة فى الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أى ماذكره المصنف من تعريفى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية (قوله وليس فى الكلام مجاز لغوى) بل عقلى وهو اثبات ما ليس للمشبه له (قوله فعلان) أى لا لفظان والمجاز اللغوى من عوارض الالفاظ (قوله اذ التخييلية يجب الخ) فلا توجد التخييلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ) فلا توجد المكنية بدون التخييلية (قوله فمثل قولنا الخ) أى مما صرح فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد ههنا التخييلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشيح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أى لا للمكنية لان شرطها كالمصرحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرعكن) خطاب للزوجات الحاضرات فى مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أى وصولا أى قربا تأمل اه سم (قوله أطولكن) أى أكثركن من الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيحا أما اذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لتعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشيح للمجاز) أى المرسل قال فى الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو أبلغ من المصرحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى وأريد بالمنية معناها بعد جعلها اسما تنبيها على أن المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع

والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال (فيه) اى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعارة تخييلية فعلى هذا كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية البتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله صلى الله عليه وسلم أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا أى نعمة ترشيح للمجاز هذا

السبع لكن هذا على ماجرى عليه السكاكي اه (قوله وهو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشاف الآتي أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيري (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه اشارة الى أنه لا تحقق هنالك الكناية الا اصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير الكشف والمحقق الشريف بل للكلام شبه بالكناية في الاشعار بالمقصود بلا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل الكناية في المعنى الكنائي قطعا سواء كان الملزوم معنى حقيقيا أولا وسواء استعملت في المعنى الحقيقي أيضا أولا ولا يشك أنه لا يستعمل النقض هنا في ابطال العهد اه حفيد على المطول (قوله قال صاحب الكشاف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الاطول في حكم الشارح والسيد بأن في كلام الكشاف تصريحا بما مر عن السلف فراجعه (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعني أن المقام اذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة في مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكي فمن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشيء) أي اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح (قوله من روادفه) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر السياق أي سياق عبارة الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحرر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلو وهو زوال العشق والحزن اه فنري (قوله مجازا) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما ينبغي من الرشد والمصالح (قوله عن سلمى) أي معرضا عنها كذا في الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى اه سم (قوله أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه اشارة الى ما قاله في المطول من أنه لا حاجة الى ما قيل ان في البيت قلبا أي أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال الفنري فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه أي كففت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للعمل على القلب اللهم الا أن يريد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه وفي الاطول وأقصر باطله أي انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال أقصر وقصر وتقاصر اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا يناسب

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال صاحب الكشاف ان من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي (وكذا قول زهير صحا) أي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء اذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله

العجز الا الى ما من شأنه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان إلخ اشعار بذلك اه (قوله وعرى) كأن المراد أذيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا أن يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة على الاعراض عن معاودته الا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن ال فى المحبة للعهد أى محبة سلمى ودفع الثانى بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والغى) هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أى فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسيرا لقوله وعرى الخ والا لزم كون الافراس والرواحل وتعريتها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماله المقتضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة المكنية فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان آلاته رتبه عليه وأما الافراس والرواحل وتعريتها فعلى حقيقتها الا انها تخييل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يندفع بعض ما ذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه تجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هى التى يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن البين أن وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التى بها قوام جهة المسير والسفر) أى قوام السير الى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام فى السير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار حمل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب يعنى أنه فى الغالب لا يتأتى قطعها الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا فى الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على ألسنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعرى افراس الصبا ورواحله) أراد) زهير (أن يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) والضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض ما يخص تلك الجهة يعنى (الافراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح

لامن الصباء بالفتح يقال صبى صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) لا بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات أو) أراد بها (الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الى اوان الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا اذا أريد بها الدواعى وحسا اذا أريد بها أسباب اتباع الغى من المال والمنال (٢٧٩) مثل المصنف بثلاثة أمثلة الأول ماتكون التخييلية اثبات مابه كمال المشبه والثانى مايكون اثبات مابه قوام المشبه به والثالث مايحتمل التخييلية والتحقيقية

(فصل)

فى مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

وقعت فى المفتاح مخالفة لماذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) فى غير ماهى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى للغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء

مولاى ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر
البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كى يلقى صحاح الجوهر

اه فنرى (قوله لامن الصباء بالفتح) أى مع المد (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة منه فى ايراده كلامه محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أيها شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد اشارة البنان اه أطول (قوله دواعى النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعى الخ وبين الافراس والرواحل كون كل له دخل فى تحصيل مالا يخلو الانسان عن المشقة فى تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال فى الاطول ولا يذهب عليك انه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ماذكره على سبيل الترديد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أى تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنفوان الشباب) أى أوله اه سم (قوله والمنال) أى مايطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون فى الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافى وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أى وفى الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى وليس المراد باللغوية ماقابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحترز اه سم ويصح أن يكون حالا من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضا قوله بتأويل أى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به اه أطول (قوله اللغوى) أى غير العقلى (قوله الى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقى فى اللغة أو فى الشرع أو فى العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقا معنويا ونحويا لانه بمعنى المغاير وكتب أيضا قوله متعلق بالغير قال السيد لو لم يذكر السكاكى قوله استعمالا فى الغير لكانت الباء فى قوله بالنسبة متعلقة بغير فى قوله فى غير ماهى موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله انما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الاول وأما اعادة الاستعمال فبالتبعية اظهار المتعلق فى الغير اه (قوله للعهد) أى الذكرى

بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود فأقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال (فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) أى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (ليدخل) فى تعريف المجاز (الاستعارة) التى هى مجاز لغوى (على مامر) من أنها مستعملة (٢٨٠) فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا زائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الاستعارة (ورد) ماذكره السكاكى (بأن الوضع) ومايشتق منه كالموضوعة مثلا (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه عند احيانا أعنى الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق اذ غاية ما فى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

(قوله بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدى مؤداه ويفيد مفاده وان كان مضمون قولنا استعمالا فى الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذى هو الحقيقة فى اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا فى اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى الى تقييد الغير أفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله فى غير ما) أى معنى (قوله فى اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اهـ سم (قوله لم تدخل هى) أى الاستعارة (قوله لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت له بالتأويل) بل هى مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهى مستعملة فيما وضعت له فى الجملة فيجرد قولنا فى غير ما وضعت له لا يخرجها اهـ سم (قوله احترازا عن أن لا تخرج الاستعارة) كذا فى بعض النسخ باثبات عن وفى بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا) لئلا تخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف اما على نسخة اثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ اشارة الى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لان السكاكى الخ) عالى فى الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش فى تعليل الشارح المذكور والتابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفى الآخر (قوله بنفسه) أى بنفس اللفظ أى لا مع قرينته (قوله اللهم الا أن يقصد زيادة الايضاح لا تتميم الحد) قد يقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة فى قوله ما وضعت له حتى يحترز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن فى ذكر الاحتراز تسامحا والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكى الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار اليه بقوله اللهم الخ أن الملحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار اليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا اهـ حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه فى الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ماليس بتأويل ينفى عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظى (قوله وبهذا) أى بهذا الجواب (قوله يخرج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال فى جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيد بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اهـ سم (قوله فلا تخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج

لكن لاجهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (ورد) أيضا ماذكره (بأن التقييد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدى معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازا كذلك (لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (١٨٢) مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد فى تعريف الامور التى تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أى من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله فى الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن وبأن اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط

لان الفرس فى خذ هذا • ٢٠٦ يد فى الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أى لا وجه لتخصيصه أى فى قولنا غير ما وضعت له (قوله ماذكره) أى السكاكى فى تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن فى قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ماذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين فى الرد على تعريف الحقيقة يكفى نكتة لاعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدى معناه) كالذى عبر به السكاكى (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا اعتبرت الحيثية فى تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء فى مدخلية كون الشئ غير ما وضع له فى استعمال المجاز الا أنه لا يكفى بل لابد من ضميمة التعلق مع كونه غيرا اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحيثية وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هى الكلمة الخ (قوله وفى كليهما نظر) أما فى الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لا يوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أى اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أى المصنف فى الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال فى الاطول وفيه أى

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بأنه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والافغير استعارة (وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له (وقسمها) أى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية)

فى رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه (قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما فى قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلى لقوله ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز ومداره أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى أنف الانسان اه فنرى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه) لا خفاء فى أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى وفى أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد بأن تذكر اسم أحد طرفى التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال فى قوله الآتى عن السكاكى وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع فى المثال الاول أو ادعاء كالمنية فى الثانى فانه ادعى السبعية لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن مسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم السابق وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة قسما من المجاز الذى هو اللفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفى التشبيه) هو المشبه به فى المصرحة والمشبه فى المكنية (قوله كما تقول فى الحمام أسد) أى فى المصرحة وقوله وكما تقول أنشبت الخ أى فى المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعائى وهو الموت اه سم (قوله ويسمى اسم المشبه به مستعارا) صريح فى أن المستعار فى الاستعارة بالكناية عند السكاكى هو لفظ السبع المتروك فى المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكى وبعض عباراته يشعر بأن المستعار هو الاظفار مثلا وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفنرى وسيجىء توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لا حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون

سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

الاتخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به بالادعاء كالسبع الادعائي أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهميا اه ملخصا من يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفهيما وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الذهن وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والالزم كون مباين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله اللوازم) كالافراد والتركيب (قوله الملزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا تحقيقي اه ملخصا من يس والفنري (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

فى غيرما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ماتقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان أعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والالم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذى قبله كما هو قاعدة الجدليين فى تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذى وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصلى للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشفر الموضوع لشفة البعير فى المطلق كمطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشئ ببينة فكيف يكون بعض صوره خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت فى يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان فى المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما اشتمل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى فى ذهن السامع لان المجاز يحتاج فى الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى المجازى والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى فى الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتنان فى وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد فى المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أى فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلى فاند

(قوله قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين تفريع على مالزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أوغيره كلمة أوغيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم فى القسمين العقلى واللغوى اذلو أريد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر فى القسمين المذكورين باطلا لان اللغوى حينئذ لايشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلا ولقائل أن يقول الواجب لخروج المجاز العقلى والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لاتعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الامر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلى واللغوى والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها فى العقلى واللغوى الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففى تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على مالزم من قوله وظاهر الخ نظر واضح فليتأمل اهـ سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلى هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوى وأما على أنه لفظى فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد فى تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف مالاتحقق له الا بلفظ آخر كهذا اهـ سم وعبارة الاطول وأما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ماوضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله فى القسمين) أى العقلى واللغوى (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لانسلم الخ) فالصورة المنتزعة من متعدد لاتستدعى الاستعداد ينتزع منه ولاتقتضى للدلالة عليها لفظا مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلى وهو لايكون الا بين طرفين مركبين وأطال فى بيان ذلك وتكفل برد جميعه العصام فى أطوله ثم قال وقد فرع السيد التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى التبعية لانها تعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين وأجيب بوجوه أخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى أنا لانسلم

فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فأعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين أى فكذا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر فى التشبيه التمثيلى على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله ان اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اه سم (قوله وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح) مما أورده أما فى الأول فلان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة وأما فى الثانى فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى وأما فى الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم فى تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى أعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر أخرى اه سم قال الفنرى قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل فى المفردات لا ريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم وهو التمثيل فى المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال فى الاطول لا يخفى أن هذا المنع أى المشار اليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا نقول فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أى المفرد لانا نقول عد السكاكى التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بأراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ثم قال فى الاطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أى فى المطول حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أى استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول وتطائره فانه ليس معناه الأمر اوهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه اطول (قوله صورة) أى ذو صورة فان الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها واقترانها بالشئ لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة فى مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة

الاظفار في قول الهذلي) •

• واذا المنية انشبت أظفارها •

(فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورته) أي السبع (واختراع لوازمه لها) أي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أي للمنية صورة (مثل صورة الاظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الاظفار (لفظ الاظفار) فتكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التخييلية بما ذكر (تعسف) أي أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها الحاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو أنه لو كان الامر كما زعم لوجب أن تسمى

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعتها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة أي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير محضة (قوله في قول الهذلي) أي المعهود السابق اه أطول (قوله في الاغتيال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) باعمال المتخيلة اه أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار وكتب أيضا ما نصه أي مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البراسي ما نصه معطوف على مقدر وتقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة تصريحية) أي تصريحية تخييلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أي للتخييلية المنفكة عن المكنى عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتصريح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله في الكلام) أي كلام البلغاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفنري أي الامر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكأن حاصل هذا التوجيه انها سميت تخييلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم مناسب المتعلق

هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يكفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا

ذكر فى الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره التخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكى للتخييلية (بجعل الشئ للشئ) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لاخلاف فى أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها

فى الشرح ثم يتجه أن يقال ان صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ماذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقتضى) ماذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ماذكره) السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أى فى الترشيح لان فى كل من التخييلية والترشيح اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التى هى المشبه مايخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه مايخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا الصورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى يكون الربح والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخييليتين اذ لافرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية

بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أى ابن سينا (قوله ذكر فى الشفاء) الاولى التمسك بما فى كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على مالم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الاساس افعل كذا على ماخيلت على ما أرتك نفسك وشبهت وأوهمتك اه حفيد (قوله ويخالف تفسيره غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشاشى فى شرح الايضاح يشكل على قول السكاكى ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به فى الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز فى اثباتها للمنية واضافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكى يقدر فى مثله اظفارا أخرى بأن يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر فى نظائره اه فنرى (قوله بجعل الشئ للشئ) يصدق على كل مجاز عقلى ودفعه بجعل أل للعهد أى جعل الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشبه كذا فى الاطول (قوله كجعل اليد للشمال) أى فى قول الشاعر وغداة ريح قد كشفت وقرة * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أى ورب غداة ريح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ريح واذ ظرف لكشفت اه من الفنرى والشمال بالفتح ريح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله فى أن اليد) أى اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآتى اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارحة الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله ثم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذى هو) صفة المشبه به (قوله وفى الترشيح بغير لفظه) الكلام فى ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما فى قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره فى أحدهما) أى التخييلية دون الآخر أى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره فى أحدهما الخ وان اعتبره فيهما لزمه مزيد تعسف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالاظفار

بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو فى المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم والجواب أن الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه

في صورة التخييلية والربح والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذي هو من خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبني على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيهما يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا أن يقال التخييلية تكمم صورة الاستعارة فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بأن خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أي الذي هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها اذ لا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذي أورده أعني رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازي لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الاطول ثم قال الفنرى هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا ينافيه توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أي المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تمييزا للاستعارة المكني عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف

وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك لبعض اثباته للشجاع فليتأمل ففي الكلام دقة ما (وعنى بالمكني عنها) أي أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) في مثل انشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيأ غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) أي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله لان في اضافة خواص المشبه به) أى الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول ورد أى ماذكره السكاكى من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها اقساما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ماذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ماذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصرح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذى يؤخذ مما قدمه أن كون لفظ المشبه نفس المكنية عند السكاكى وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى (قوله والاستعارة ليست كذلك) أى عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه فى المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الخ أى الذى ادعاه السكاكى فى قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الاظفار اليها اه سم (قوله المضمر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما فى سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أى الحال والشأن (قوله الأن المراد به السبع ادعاء) أى فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما فى كما اه سم (قوله مرادفا له) أى لاسمه وكتب أيضا قوله مرادفا له فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك التأويل اللهم الا أن يراد بالترادف التصادق اه فنرى ومراده التصادق فى الجملة والا ورد أن المتصادقين هما الامران المختلفان مفهوما المتساويان ماصدقا أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من افراد السبع بل أن المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن

فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ماذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه قد فسرها بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر * ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها أشار الى جوابه بقوله (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية الأن المراد به السبع ادعاء كما أشار اليه فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن

ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ماذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضى ان يكون استعماله فى الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ما تكون فى الافعال والحروف وما يشتق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها

ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أى نوقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لا حاجة اليه فى اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم من المطول على أن فيه تأكيد الجواب لان تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق قال فى المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعدما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لان الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضى الخ) أى لتصريح السكاكى بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا فى الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل فى الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل فى المعنى الا لكونه موضوعا له أو لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها فى الموت لكونها موضوعة له اه ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكى بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة هى قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فامكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلى والمجاز اللغوى بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله مثله) أى مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومرادا به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل فى غير ما وضع له وهو المعتبر فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف المجاز الذى ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل فى تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فنرى (قوله واختار السكاكى الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفى كل منهما تقليل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية فى مثل أنجبنى لسان الحال اه حفيد (قوله بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لان هذا لا يتأتى فى مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجى عليه تعالى وكذلك فى قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها للارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الآيتين المذكورتين بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل قرينة لها وبجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعني المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لابد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الآية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا أن يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتأمل اه فترى وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اه والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما مر عن الاطول وتارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قلبوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقته ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ مانصه في كون ذلك مختار السكاكي نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(و) جعل الاستعارة (التبعية قرينتها) أي قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أي السكاكي (في المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة وعلى هذا القياس وانما اختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي

(بأنه ان قدر التبعية) لنطقت فى نطقت الحال بكذا (حقيقة) بان يراد بها معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا ٢٠٩٣ بل وهما فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف فى أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح فى المفتاح أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها وأيضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية (فلم يكن ما ذهب

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا فى اظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اه وكلامه هذا صريح فى أنه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية اذ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده اه ببعض تلخيص (قوله بأنه) أى السكاكى ان قدرها وقدر بالبناء للفاعل أو بأنه أى الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديرها حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فى المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد وأيضا ينبغى أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية لانها استعارة عنده لئلا يتجه المنع على قوله والا أى وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أى فى التخييلية (قوله بمعنى الخ) اشارة الى أنه ليس المراد الاستلزام فى التعقل بل فى الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أى باعتبار السكاكى التخييلية بدون المكنية فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أى لا كائنة على العكس أى انها تستلزمها المكنى عنها وفى بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أى فى الايضاح (قوله لان كلام الكشاف) سيذكر بعد (قوله عن السكاكى) أى فى عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطقت مستعملا فى أمر وهمى كان استعارة تخييلية فى الفعل والاستعارة فى الفعل ليست الا تبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكى من كلامه اه سم (قوله فلا جهة) أى لا وجه (قوله ان المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ما ذهب

اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشئ من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا أصليا وأمرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر أن ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود اه أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة واذا صح جعله استعارة فالاشكال على السكاكى بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان السكاكى الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه فى الشرح كما ذكره الحفيد (قوله فى جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه فى جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى ان الجواب لا يطابق الاعتراض لان الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخييلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع وانما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخييلية بدون المكنية وهو عكس ماذكر فى الاعتراض الا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق الخ فهلا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت أمر وهمى فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية كذا فى الحفيد (قوله وانما الكلام) أى النزاع فى الصحة أى فى صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله فى قوله تعالى ينقضون عهد الله) ففى العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل

ايه) السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عماذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة فى التشبيه وفيه نظر لان السكاكى قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الامثلة ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون تخييلية فشائع على ماقرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال

فوزان

فوزان العهد وزان المنية فى أثبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو ابطال العهد وهو أمر محقق لا وهمى فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

(فصل فى شرائط حسن الاستعارة)

أى فى بيان ما به أصل الحسن وما يزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن الى القبح اه اطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل (قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح ايضاحا لا ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلى وان ذكره سم لما عرفت من أن التشبيه التمثيلى لا يسمى التمثيل على الاطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه) لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة وجه الشبه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة بما لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه الشبه الخ) الاولى تركه لانه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا فى نفس الامر وعذر الشارح فى ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبارة الاطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو امكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن القلة لانه لو زيد عليه بأن بين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما فى الخيط الابيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما فى الخيط الاسود فان تبين الخيط الابيض بالفجر يتضمن تبين الخيط الاسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما فى رأيت أسدا فى الشجاعة أو الاداة كما فى زيد كالاسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله * قد زر أزراره على القمر * فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك البلع استعارة عن غور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع

*(فصل فى شرائط) حسن الاستعارة

(حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شئ من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ

لان ذلك يبطل الغرض من
الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه
فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من
الدلالة على أن المشبه به أقوى فى
وجه الشبه (ولذلك) أى ولان شرط
حسنه أن لايشم رائحة التشبيه
لفظا (يوصى أن يكون الشبه)
أى مابه المشابهة (بين الطرفين جليا)
بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
خاص (لئلا تصير) الاستعارة
(الغازا) وتعمية ان روعى شرائط
الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
وان لم تراع فات الحسن يقال
ألغز فى كلامه اذا عمى مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب
وأرطاب (كما لو قيل) فى التحقيقية
(رأيت أسدا وأريد انسان أبخر)
فوجه الشبه بين الطرفين خفى
(و) فى التمثيل (رأيت ابلا مائة
لاتجد فيها راحلة وأريد الناس) من
قوله عليه الصلاة والسلام الناس
كابل مائة لاتجد فيها راحلة
وفى الفائق الراحلة البعير الذى
يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعنى
ان المرضى المنتخب من الناس فى
عزة وجوده كالنجيبة التى لا توجد
فى كثير

الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنرى والسيرامى قال فى الاطول وأظن ان فى التجريد أيضا اشمام رائحته اه (قوله لان ذلك يبطل الغرض) ابطاله ينافى أنه من شرائط الحسن لامن شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه) أى فلا يتأتى إدعاء ماذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت فى القوة وبين الاشتراك فى الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى الخ) وجه ترتب التوصى المذكور على أن شرط الحسن ذلك أنه اذا لم يكن فى اللفظ مايدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى خفائه خفاء وجه الشبه زاد انا خفاء واشتد فتصير الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء مافى ذاك اه سم قال فى الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه فلا تصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز اه (قوله أى ولان شرط حسنه) أى حسن كل (قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله الغازا وتعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه أطول (قوله ان روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روعى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح فى المطول لاحسن التشبيه لان ترك الاشمام المذكور من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراع ان ضبط بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشمام ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان انتفى مراعاة الجميع فات الحسن ولم تصر الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم الاشمام فاذا أهمل بأن حصل الاشمام انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فات الحسن أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحتية فالضمير فيه لعدم الاشمام أى وان لم يراع عدم الاشمام بأن حصل الاشمام فات الحسن والالغاز لعدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله اللغز) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنق واسكانها كقفل حكاهما الدماميني (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لاتوجد فيها راحلة فى عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة ولذا صرح النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحله) كأن معناه يعده للارتحال عليه اه سم وقال فى الاطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لاتوجد فى كثير

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الاعم اذا أطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر مما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم على غلبة لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وانما في عبارته هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتي التأتي على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أو لا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أي حتى كأنهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة اه فنري (قوله وتعينت الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فنري (قوله لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يرد وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية اشمام رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق ان المذكور في المكنية لفظ المشبه فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها) أي عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكني

من الابل (وبهذا ظهر ان التشبيه أعم محلا) اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أي بما ذكرنا من انه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكني عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها وليس لها في نفسها تشبيه

بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها

(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه

(وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أي حكمها الذي هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أي تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) والثاني مثل (واسئل القرية و)

عنها اهـ مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أبي تمام

لا تسقني ماء الملام فانني * صب قد استعذبت ماء بكائي

ويريد بالاستهجان مانقل ان بعض أصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ماوقع مني مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ماذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينتها فانه من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما أن الظرف قد يشتمل على مايكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكني عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه هذا كلامه يعني تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على ماينبه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لا نسلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للائم على سبيل المجاراة اني لا أستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما أستعذب ماء بكائي اهـ (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والسلف بخلاف السكاكي

(فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز)

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غير معناها الاصلي فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اهـ سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير في جاءني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير مذ زمان سافر الا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ماليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بحذف احدى نونى ان وغيرذلك فالصحيح كلة تغير حكم اعرابها الاصلى الى غيره أى الى غير الاصلى فان ربك فى وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ وهو الجر فى المضاف اليه الى غير الاصلى الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف بنيابته له وليس ماغير اليه الاعراب الاصلى فى الامثلة المذكورة الى غير الاصلى بل الى أصلى آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق ومازيد بقائم مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين وزاد قيدا آخر لاخراجهما بأن قال أو زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم ومازيد بقائم وفسره شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر لزيادته فائدة أصلا وزيادة الباء فى النفى لتأكيد النفى اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو قطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ماياتى عن سم من أن مثل هذا لايكون من مجاز الحذف مخالفا فى ذلك لما يأتى عن الشنبرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة المجىء على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفى ماهو الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لايثبته لجواز ان يكون هذا الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالحاصل ان هذا الظاهر ممتنع ثم بعد الصرف عنه لامتناعه يحتمل الحمل على أمور منها حذف المضاف والتمثيل باعتبار هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجىء الامر أيضا مستحيل ويجاب بأن له فى نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قد يدعى أنه حقيقة عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره الينا بخلاف الذات العلية لايظهر وصفها نفسها بالمجىء ولو على وجه مجازى بل مهما نسب لها رجع الى مايتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف نفسه بنفس المجىء ولو بمعنى تجوزى كبلوغه الينا اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ماصنع أهلك كما يقال سل الارض من شق أنهارك فانه لايحذف فى أمثال هذا المقام المضاف على ماصرح به الشيخ عبد القاهر وسوذلك ان التصرف هنا فى السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل فى القرية الخالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكر لمآل ماتعلق به المخاطب من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها الحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعا فلابد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا فى سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوى (قوله والحكم للاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس كمثله شئ) (قوله أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة المجىء على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شئ) لان المقصود نفى أن يكون شئ مثل الله تعالى لانفى أن يكون شئ مثل مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر

بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن المجاز الموصوف بهذا النوع من الاعراب هو نفس الاعراب وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أخذا بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول ليس لاخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم

(الكناية)

فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

ولاشك ان اسمه شئ لزم ان يكون ما هو فى موضع المبتدا نكرة وما وقع فى موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف فى الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها فى الابهام لا تتعرف فلا محذور اه فنرى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار أفاده فى الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال فى قوله تعالى وجاء ربك الحكم الاصلى فى الكلام لربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وصرح أيضا بأن النصب فى القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر فى كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تأويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد ان الرفع حكم مجازى لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقى هنالك ويدل على التأويل سياق كلام السكاكى كما يظهر لمن ينظر فيه وفى شروحه اه فنرى (قوله وماذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم فى المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لا محل للجر فى التركيب أفاده فى الاطول قال الفنرى يشعر هذا بالقيام فى المجاز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر فى نحو أعجبنى سؤال القرية الا أن يقال هذا الجر هو الجر الذى كان فى المضاف المحذوف لا جره الاصلى ولا يخفى أنه تعسف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرده ما فى بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما فى قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رحمة من الله أى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفى الموجود اه سم (قوله فاذا نفى الخ) ايضاحه ما فى المطول من أنه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما تقول ليس لاخى زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو أخو زيد وقوله بنفى لازمه هو أخ الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنفى لازمه أى ونفى الملزوم لازم النفى لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

(الكناية)

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى يرمى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا يدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز * واعلم ان لهم فى اللفظ الكنائى طريقتين الاولى أنه مستعمل فى غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

المصنف

المصنف الثانية أنه مستعمل فى الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه
الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفى
ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقى بل وان استحال
كما فى قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى
فامثال ذلك كنايات عند المحققين من غير لزوم كذب لأن استعمال اللفظ فى معناه
الحقيقى وطلب دلالته عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة
فى التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة فى المعنى الثانى لكن مع
جواز ارادة المعنى الاول ولو فى محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط
بالقرينة المانعة اهـ قال فى الاطول ولنا بحث نذكره لك فلعله معجب لأولى الالباب وهو أنه
يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل
قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا
على أنه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد
فى المضياف اهـ (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل وارادة المعنى
بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال
جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده
ونهمه لكن يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس
تابعا لجواز ارادته معه الا أن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز
ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل اهـ أطول وقال سم ما نصه
أقول لا يشكل ارادة المعنيين فى الكناية بمنع استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه عند هؤلاء
لان محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلا مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم
قال قال فى التلويح فان قيل اللفظ فى مجموع المعنى الحقيقى والمجازى مجاز والمجاز مشروط
بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا
محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقى وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد
وهى لا تنافى كونه داخلا تحت المراد اهـ (قوله المراد به طول القامة) سيأتى جعله
ملزوما لمناسبة كلام السكاكى الآتى فى الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تأمل اهـ سم
قال يس وفى قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اهـ (قوله فظهر الخ) قال
فى الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهى اخراج المجاز عن التعريف
بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح فى المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة فى الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذى
هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره المشار

معه) أى ارادة ذلك المعنى مع لازمه
كلفظ طويل النجاد المراد به طول
القامة مع جواز أن يراد حقيقة
طول النجاد أيضا (فظهر أنها
تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى) الحقيقى

اليـه بقول المصنف وفرق بأنّ الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هـذا القيد انما يكون فصـلا لاخراج المجاز عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيـه ارادة المعـنى الحقيقى) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقى لينتقل منه الى المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال فى الاطول ومعنى قوله تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى أن ارادة المعـنى الحقيقى فارق بينهـما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأنّ الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعـنى الحقيقى ولا حاجـة الى تقدير الجواز كما ذهب اليـه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان الكلب) أى عن الهرير لكثرة الضـيفان (قوله ومهزول الفصـيل) لكثرة حلب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيـه فى الاطول بأنّ انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفى سم قيل سبق أنّ المحققين جوزوا استحالة المعـنى الحقيقى فى الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فانّ استحالة المعـنى الحقيقى من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك فى المجاز ولم تجعل مانعة من ارادة المعـنى الحقيقى لم تتميز الكناية عن المجاز فى صورة استحالة المعنى الحقيقى نحو نطقت الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقى لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفى أيضا فى الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفى سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصـيل أورد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقى جائزة فى هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هى جائزة ولو استحال المعـنى الحقيقى لقصد الانتقال الى اللازم كما مرّ عن التلويح ورد بأن ما فى التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة فى معناها الحقيقى لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبنى على أنها مستعملة فى المعـنى المجازى فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقى للانتقال منـه بعد كون اللفظ مستعملا فى المعنى المجازى الذى هو المنتقل اليه فاذا كان منفيا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لا معنى للتوسل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازى على أنه المقصود والحقيقى للانتقال منه فقوله الآتى لكن قد يمتنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقى مقصودا بالنفى والاثبات اما اذا قصد للانتقال منه فلا يمتنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو ان الكناية من حيث الخ) اعترضه فى الاطول بأنه يوجب الدور فى تعريف الكناية (قوله لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة) أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافى ارادة المعنى الحقيقى وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذا نفوه) أى المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى اقرانه فى السن بأن يكون

(مع ارادة لازمه) كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعـة عن ارادة المعنى الحقيقى وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره فى تعريف الكناية ولانّ الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصـيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصـيل ومثل هذا فى الكلام أكثر من ان يحصى وههنا بحث لا بدّ من التنبه له وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أنّ المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ليس كمثله شئ أنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنـه كما يقولون بلغت أترابه

يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان معتقبتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته
لافرق بينهما الا ماتعطيه الكناية من المبالغة ولايخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم) الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولادلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى اذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى أيضا معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ومايقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمالادليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم مايكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظ

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقبتان) أى واردتان (قوله ولايخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره فى كتابه لانه لايخصه كما صرح به فى الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ماذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ماقاله فى شرح التعريف السابق ولاتنافى لان كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لايظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا فى الاطول (قوله لم ينتقل منه الى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لامحالة وان لم تعرف لاينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد فى شرح المفتاح اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا لملزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا لملزومه أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الاعم فى الجملة بعيد فليتأمل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أى فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فمالادليل عليه) الظاهر أن المراد لادليل عليه من حيث صحته فى نفسه لامن حيث كونه مراده مع صحته فى نفسه تأمل اه سم (قوله مايكون وجوده على سبيل التبعية) أى واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص) أى لكون المراد باللازم ماذكر لا ماهو المتعارف اذ ذاك لايكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا جوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لايكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية ان يذكر من المتلازمين الخ) اشارة الى أنه وان آل الامر الى ان الانتقال فى الكناية أيضا من الملزوم لان ذلك التابع والرديف ملزوم الا أن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال فى الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو فى المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال فى المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر فى اعتبار العلاقتين فى الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة فى لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث انه لازم لا من حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم
ههنا امتناع الانفكاك (وهي) أي
الكناية (ثلاثة أقسام الاولى)
تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن
الكناية (المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة فمنها) أي من الاولى
(ماهي معنى واحد) مثل أن يتفق
في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين فتذكر تلك
الصفة ليتوصل بها الى ذلك
الموصوف (كقوله) الضاربين
بكل أبيض مخذم (والطاعنين
مجامع الاضغان) المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب
(ومنها ماهي مجموع معان) بأن
تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر
وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا
كناية عن الانسان حي مستوى
القامة عريض الاظفار) ونسمى
هذه خاصة مركبة (وشرطهما)
أي شرط هاتين الكنايتين
(الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل
الانتقال وجعل السكاكي الاولى
منهما أعني ماهي معنى واحد
قريبة بمعنى سهولة المأخذ
والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر والتفتيش بينهما
والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه
غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء
(الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا للازم على الملزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا اشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أي في المجاز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما اه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينتقل منه الى لزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد باللزوم ههنا الخ) بل معنى اللزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو ادعائي اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الاطول الاولى أي القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الاطول (قوله ولا نسبة) أي نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضايفة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بضيافة غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أي سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة) أي لا كل واحد كما في المثال فان الحي لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده في النخل ونحوه وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حي) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ونسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه سم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من الملزوم والملزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه سم وفي الاطول من البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ماهو اعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما الى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي فسر القريبة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

التي

(المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والاولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح ما لتضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسايط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى ما قام بالغير والمكنى عنها فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية ما نصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكأنهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلته مما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طويل الضمير) وأما الضمير فى نجاده فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طويل) فالصفة فى هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له) أى وفى ذلك تصريح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فنرى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبى هالة النبى صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فنرى (قوله نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه لها فى عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاهة لازمة له فى الخارج خفى اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) فى المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسايط خمسا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعا اه سم (قوله أى من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتى فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضياف) أى مضيافية المضياف بدليل أن الكلام

(الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) اى اثبات أمر لامر أونفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام

(كقوله ان السماحة والمروأة والندى* فى قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها (له فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول انه مختص بها أونحوه) مجرور عطفا على أن يقول أومنصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أوسمح ابن الحشرج أوحصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فأفاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم

فى المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة أوأحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أوكلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجعه (قوله وهو) أى لا الحصر وقوله فى هذا المقام أى القسم الثالث من الكناية فى هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفى غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله ان السماحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسى أن السماحة بذل شئ عن طيب النفس مع أنه لا يجب بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل ما لا بد أو أزيد اه (قوله هى كال الرجولية) بفتح الراء وضمها كما فى القاموس وكتب أيضا ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجلة أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هى كال الرجولية وذكر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروأة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال فى الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بقى هنا أنه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف فى السماحة والمروأة والندى للجنس الاستغراقى أفاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة فى كال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث الحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على ان المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا

الامر الذى هو صفة يقوم بمحل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محالها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أي لثبوت الصفات فى المكان تبعا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكأنه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروأة والندى اه (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايتان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكنى به عن موصوفه وهو زيد مثلا لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكنى عنه اه سيرامى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكأنك فى المثال المذكور أشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للمؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر تكنى باعتقاد حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد فيفيد حصر المبتدا فى الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام لغير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفى وهو موصوف غير مذكور اه سيرامى ملخصا قال فى الاطول فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر أمر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد اثباتها له

(والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كنا

الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفى صفة الاسلام الخ) وهذا النفى نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثانى الاقسام الثلاثة (قوله وهو مايكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثانى بجملته وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد صريح فى عدم وجوب التصريح بها فى جملته فيتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثانى لا الى جملة القسم الثانى وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لامكان التصريح حينئذ بالنسبة فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت فى هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الا مكنيا عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفها مصرحا به فلا كناية حينئذ الا فى نسبتها اليه كما تقدم فى قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهى الاسلام مصرح بها والكناية انما هى فى النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والمكنى عن نسبته نفى الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد فى هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذى كذا فى سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكور قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر مريدا تكفيره أنا لا أعتقد حل الخمر كما مر شرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقديرا قولنا نعم كثير الرماد اخبارا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماد أم لا أى هو كثير الرماد فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفنرى (قوله بالضم) أى بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما فى الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافى كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيما لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الا بتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين فى الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقربه الشارح ثم قال والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام فى الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تتداخل) أى فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله وتختلف الخ) من

...عن نفى صفة الاسلام
عن المؤذى وهو غير مذكور
فى الكلام وأما القسم الاول
وهو مايكون المطلوب بالكناية
نفس الصفة وتكون النسبة
مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف
فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا
أو تقديرا وقوله فى عرض من يؤذى
معناه فى التعريض به يقال نظرت
اليه من عرض بالضم أى من جانب
وناحية قال (السكاكى الكناية
تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز
وايماء واشارة) وانما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض
وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام
الكناية فقط بل هو أعم كذا فى شرح
المفتاح وفيه نظر والاقرب أنه
انما قال ذلك لان هذه الاقسام
قد تتداخل وتختلف باختلاف
الاعتبار من الوضوح والخفاء
وقلة الوسايط وكثرتها

عطف السبب على المسبب أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أى المعتبر في بين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسايط بحيث يمكن اعتبارها قليلة وكثيرة بالنسبة لغيرها أو فى نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفى ففى المادة الواحدة قد تعتبر الوسايط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون ايماء واشارة فقد صدقت هذه الاقسام فى مادة واحدة فقد تداخلت فى تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أى وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان حق البيان أن يقول ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور) فى موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل الجندى فى شرح المفتاح عرضية أى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفى الايمان عن المؤذى مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين اه فنرى (قوله اذا قلت قولا وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكأنك أشرت به الخ) فى المثال السابق أى المسلم الخ كأنك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفى الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكأنك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانبا آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى فى الجميع ويجاب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله ان كثرت الوسايط) بأن زادت على الواحدة كما فى شرح المفتاح للسيد قاله فى الاطول (قوله ان قلت الوسايط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التى لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسايط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصا من الاطول والفنرى (قوله وعريض الوسادة) هو أيضا كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما فى المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البحثين والا فلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسايط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسايط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسايط (بلا خفاء) كما فى قوله
أو ما رأيت المجد ألقى رحله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول
(الايماء والاشارة ثم قال) السكاكى

ان السكاكى بعدما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب ثلاث الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ماقال الكشاف أن تذكر شيأ تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لأسلم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه مايريده فأفاد أنه لايراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ماهو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار مخل وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فى غير ماهى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ماذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى أثناء تقريره بعض مالا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لايستعمل فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير فى هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة فى ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه أن قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعملته فى تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضى بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه افادة من غير استعمال فيه فجعل كلام

الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه أطول ببعض تلخيص وحذف
وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما مقصودان
الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية
العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني
هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقد أى صاحب
الكشف الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازا عن الكناية اذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضا أو تجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعتبر هو أن المعنى
التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا والمجاز أن يكون اللفظ مستعملا
في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك
المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة الى عرض فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة
والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
الكناية اذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر
مقصود بطريق التلويح والاشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلي هنا انحصار الاسلام فيمن
سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه
المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي
الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة الى
المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعا والالزم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ
فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقررت اللفظ بالقياس الى
المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك
المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكاكي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل
الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية
وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل
عن مستتبعات التراكيب فان الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
ولا مجازا ولا كناية لانها مقصودة تبعا لا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض
به وان كان مقصودا أصليا الا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه
انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة الى أن قال بل أراد السكاكي أن

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وأنت تريد) بتاء الخطاب (انسانا مع المخاطب دونه) أي لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازا (وان اردتهما) أي المخاطب وانسانا آخر معه (جميعا كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي (ولا بد فيهما) أي في الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب كان مجازا

(فصل)

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيان معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى التعريضي فقط وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بتاء الخطاب) أي في آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما) أي بتاء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بتاء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقي هنا للانتقال الى غيره وان كان كل منهما هنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كما في سم وقال الفنري لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب في آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وأن تريد به أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل على ما قاله الفنري (قوله أطبق) أي أجمع من قولهم أطبق القوم على الامر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء) قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع و يمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المفيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعني العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المفيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشيء ببينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المفيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أي مبالغ فيه كثيرا فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما انه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغ في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون

وجه الابلغية كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لاتوجب البلاغة مطلقا بل فى مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها فى مقام لايستدعى المبالغة اه أطول ولايرد على أخذ ابلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لامبالغة فيهما فى حد أنفسهما اذ مالم يحمل المفرد على غيره لايفهم منه معنى مفيد لان الابلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذى تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبنى على مختار المصنف فى الكناية لاعلى مختار السكاكى أن الانتقال فى الكناية من اللازم اه يس وفيه ان اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا ثم كون التشبيه حقيقة يرده ماحقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه فى غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع فى دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك فى المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لايفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لايفيده خلافه فليست مزيته قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة أن الاول أفاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول أفاد تأكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى أن الاول أفاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه أن يكون فى المشبه به أتم منه فى المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للمرئى شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لايفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب فى شئ من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لابالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق أيضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيأ من هذه العبارات لايوجب أن يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لايوجب أن يحصل لزيد فى الواقع شجاعة لايوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا

لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ ببينة) فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضا (على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيأ منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لاتوجد فى الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف فى المشبه بالغ حد الكمال كما فى المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لايتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزيته قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة أن الاول أفاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى أن الاول

كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي" وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري" اهـ وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي" ورفع الإيجاب الكلي" لا ينافي الإيجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لأن ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيأ من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم ايجابه لزيادة فيهما بل نفي ايجابهما لثبوت الزيادة يوهم ايجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفادنا تأكيد الاثبات تلك المساواة) كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة بينهما لاحتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اهـ سم

هذا آخر ما كتبه أستاذنا الصبان عليه سحائب الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر على هذه الفنون فليفعل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيأ الى البديع وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي" الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعا وعاصره قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشرين نوعا توارد معه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر فتكامل لهما ثلاثون نوعا ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين نوعا ثم جمع منها ابن رشيق القيرواني مثلها وتلاهما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع انه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحرير في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن وعددها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي" الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي" على قصيدة لامية له تغزل فيها جعل له من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منها أولها الجناس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي

ثم قال في الجناس المصحف والمركب

جرت اذ حزت ربع قلبي واذلا * لي صبرا كثرت من اذلالي

فعلت

أفادنا تأكيدا لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم

كمل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نواله * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

(الفن الثالث علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام)

فعلمت ان الشيخ صفي الدين ليس أبا عذرة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صفي الدين كان معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما الى نظم بديعيته على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشئ بضم الدال اذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أتى بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للاشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصورات المعاني عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلا فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق ايضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانسب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه اشارة الى أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقرينة الا أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله مامر الخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبولا بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيدا وبيانا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخلا في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيها على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة واما الخلو عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كتعليق الدرر في اعناق

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه مامر في قوله وتتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين

الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود فانه مقارن فيه واما اذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي انه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلا بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا) أي ثانيا وبالتبع كما في المشاكلة اذ هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحبته فاللفظ حسن لما فيه من ايهام المجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلي جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في صحبته وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات السادات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظي والغرض الاصلي الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أي أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة ع ق ولفظي أي منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت في التحسين المعنوي أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوي) ذكر منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولا ثم يؤتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعاني تتأتى منها وتفهم منها (قوله المطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه فنرى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فنرى (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم أنهما ضدان حقيقيان وهما الامران اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطا قال المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتنافي اه ع ق وكان الاولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله وتناف) تفسير (قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتباري فان التنافي باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء والاماتة فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهو ان يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت والاماتة باماتته في ذلك الوقت والا فلا تقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كالتقابل بين الشيئين باعتبار المتعلق كالسكون وابتغاء الفضل كما يأتي كذا في السيرامي وقوله

الظرف أعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهي) أي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) أي راجع الى تحسين المعنى أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظي) أي راجع الى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوي) قدمه لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهو الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا

كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداء على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اه (قوله وسواء كان) أي التقابل الحقيقي كما في ع ق فقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط لأن الحقيقي يكون في الضدين والنقيضين وفي العدم والملكة وفي التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظير وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظير من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث انهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارا فان الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة غالبا والنار مشتملة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين في اسمي الاشارة في قوله

مها الوحش الا أن هاتا أوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوابل

(قوله من نوع) قدمه لأن لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر دورانا على ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يهمل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اه أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاظا) جمع يقظ ككتف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أي نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما ما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لأن اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولو صح اجتماعهما في ذات الحي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اه ع ق (قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما اكتسبته من المعاصي قال الفنري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كيفما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اه (قوله فان في اللام الخ) لأن اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع

وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيأ من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع واحد) من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر

أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو
أو من كان ميتا فأحييناه)
فانه قد اعتبر في الاحيا معنى
الحياة والموت والحياة مما يتقابلان
وقد دل على الاول بالاسم وعلى
الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق
(ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب) وهو أن يجمع
بين فعلي مصدر واحد أحدهما
مثبت والآخر منفي أو أحدهما
امر والآخر نهي فالاول (نحو
ولكن أكثر الناس لا يعلمون
يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا
(و) الثاني (نحو فلا تخشوا
الناس واخشوني ومن الطباق)
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج
المطر الارض زينها وفسره بأن
يذكر في معنى من المدح أو غيره
ألوان لقصد الكناية أو التورية
وأراد بالالوان ما فوق الواحد
بقرينة الامثلة فتدبيج الكناية
(نحو قوله تردى) من ترديت
الثوب أخذته رداء (ثياب الموت
حمرا فما أتى * لها) أي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر)
يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم
لم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته
الا وقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة
وقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد
بالاول الكناية عن القتل وبالثاني
الكناية عن دخول الجنة وتدبيج
التورية كقول الحريري فذ اغبر

وعلى تشعر بالعلو المشعر بالتحمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلذا لم يبينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالا فأحييناه أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الامثلة (قوله فعلي مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وفعلي المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أي الامر الاخروي ويعلمون أي الامر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهر الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فمن بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الابدية لانها مزرعة للآخرة فمن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبيجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالرثاء والتغزل (قوله لقصد الكناية أو التورية) أي بالكلام المشتمل على الالوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات لان الحقيقة يقصد منها المعنى الاصلي وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أي ذلك البعض (قوله بقرينة الامثلة) كالمثال الاول (قوله نحو قوله) أي قول أبي تمام يرثي أبا نهشل محمد بن حميد حين استشهد وقبله

غزا غزوة والحمد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وأكفانه الاجر

وبعده كأن بني نبهان يوم وفاته * نجوم سماء خر من بينها البدر

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * قواطع فهي الآن من بعده بتر

(قوله تردى) أي لبس وقوله ثياب الموت أي ثياب الحرب وحمرا حال من ثياب وهي حال مقدرة اذ لا حمرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر والاظهر ان المراد بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروي كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حمرا وقوله وبالثاني هو قوله الا وهي الخ (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فذ اغبر) أي فمن حين

متعلق

متعلق بقوله اسود بعده أى اسود مذالخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعومتـه وكماله فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعومته فيكنى به عن لازمه فى الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه فى حال التلف لان اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثاثة فيكنى به عن معنى هـذا اللازم وقوله وازورّ أى بعـد وأعرض ومال وقوله اسودّ كناية عن الحـزن فيـه وقوله الابيض كناية عن السرور فيـه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شـعر جانب الرأس مما يلى الاذن وابيضاض الشعر كناية عن كثرة الهـم والحزن أو أريد به الحقيقة وقوله رثى أى رق لى وعطف على وقوله العدو الازرق أى شديد العـداوة واراد به الروم وهم اعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت الاحمر يافيـه زائدة للتنبيه لا للنـداء أى فما انعم الموت الاحمر اذا أتى اليـه والموت الاحمر الشديد ومنه الحسن أحمر أى من أحب الحسـن احتمل المشقة وفى الحديث كنا اذا احمر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن احد أقرب الى العدو منه وقيل معنى الموت الاحمر القتل سمى أحمر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غيره من الصفات باللون مثل العـدو الازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاحمر وقال أبو عبيدة الموت الاحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا فى عينه حمراء وسوداء والموت الاغـبر هو الموت جوعا لانه يغـبر فى عينه كل شئ والموت الاسود هو الموت فى غمة الماء والموت الابيض هو موت العافيـة اهـ من ع ق ومن الشريشى شارح المقامات وغيرهـما (قوله انسان له صفرة) وردأن الصفرة جمال أهل الجنـة فليست مذمومة كما قد يتوهـم لان فيها حمرة وبياضا وهو معـنى الذهب (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتى أن يطلق اللفظ له معنيان قريب وبعيـد ويراد البعيـد اهـ سم أى وباقى الالوان كنايات (قوله لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية) أى بل قد تجتمع الالوان لقصد التورية بواحـد منها كما هنا (قوله ويلحق به أى بالطباق) أى فما كان التقابل فيـه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قاله الفنرى قيـل لا وجـه لالحاق هـذا النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفـه لان منافى اللازم مناف للملزوم فبـين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله فى الجملة بوجـه ما من وجوه التقـابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحـدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهـذا الوجـه وأنت خبير بأن هـذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة غـير الاربعة فتأمل اهـ وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشـبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الاخضر وازورّ المحبوب الاصفر اسودّ يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد هـهنا فيكون تورية وجمع الالوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أى بالطباق شيآن أحدهما الجمع بين معنيين

أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اه أى فيندفع الاعتراض عنه أيضا تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة فى المثال وقوله نوع تعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين فى الانسان كيفية قلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهى مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) اى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعى رافضى قال صحت باسمى فى اذن مصروع ثلاث مرات فشفى وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

يا سلم ما بالشيب منقصة * لا سوقة يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجبى الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقى الذى لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكى ذلك الرجل) أى بتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أى على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزمه عادة الظهور أى ظهور الاسنان فعبر به عن مطلق ظهور البياض فى ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايهام التضاد) أى فهو معنوى باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع فى اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى فى الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل فى مراعاة النظير بل الاظهر أن المطابقة انما هى جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهى المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الحمل اه وانما أخر المقابلة الداخلة فى الطباق عن الملحق به مع ان المتبادر ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف فى هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذى سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة اه بحرى (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكى الخ) الواو للحال أى فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسما برأسه) أى مستقلا والاحسن ما صنعه السكاكى لان الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمى بالطباق والمقابلة موجبة للتنافى بعد التوافق فالانسب أن تجعل قسما برأسها لان حقيقة كل مباينة للاخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثانى ثانيا وهكذا اه يس (قوله فى الجملة) أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط فى الطباق حتى تخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو أشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله لا تعجبى يا سلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهور ظهورا تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل البكاء (ويسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) ويدخل فى الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة

المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أى عدم التنافى وليس المراد بهما المتفقا ماصدقا لامفهوما حتى يقتصر على المتماثلين ولا ما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما حتى يقتصر على المتناسبين بل المراد ماذكر فيشمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أى بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أومتماثلين أى فى أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كانسان وقائم (قوله نحو قوله) أى قول أبى دلامة بضم الدال المهملة زند بالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردىء المذهب وحكاياته مشهورة فى كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أى بالرجل وقوله بالرجل أى اذا اجتمعا بالرجل ففى البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبارة الاطول وذكر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أى المعبر عنه بالدنيا اهسم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفنرى فيه بحث فانه فات فى الآية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت فى الآيتين ولم تختلف فانتفت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره فى معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ماسنقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبى

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وانثنى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى وبى صلة ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فنه قول غيره

على رأس حر تاج عز يزينه * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه (قوله فأما من أعطى) أى حق الله واتقى أى الله وقوله بالحسنى أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيؤه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف ببردة وعشرة أواق فأعتقه فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى سعى أبى بكر وأمية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن للمقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لاتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجرورين فى

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلهما من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا العدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رحماء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (امر شرط ثمة) أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الابل (كالقسي) (قوله

الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح أنها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري فراجعه ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماما لغيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعه اهـ وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفنري أي في الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اهـ حفيد أي وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أي المحرمة (قوله مستتبعا) أي مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق وحينئذ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتقى ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو اضدادها بضمير الجماعة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو اضدادهما بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أي اعتبر فيه قيد اهـ عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات ان ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اهـ (قوله واذا شرط الخ) وأما اذا لم يشترط أمر في الاول فلا يشترط شئ في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيأ من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشئ مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اهـ ع ق (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أي البحتري وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك الا أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قسى قووس فكرهوا اجتماع ضمتين وواوين فقدموا السين على الواوين فقيل قسوو فوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فقيل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة هذا ملخص ما فى الفنرى (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا يكون الا كذلك اهـ ع ق (قوله المنحنيات) من الانحناء قال فى المطول من عطف العود وعطفه حناه اهـ سم وقوله من عطف أى بالتشديد وقوله وعطفه أى بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسهم) أى بل هى كالاسهم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسى وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثانى ووجه التشبيه فى الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء فى الوتر أكمل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازيل فى شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل أدق منها وهى الاسهم المنحوتة بل أدق وهى الاوتار اهـ أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحته اهـ سم (قوله بل الاوتار) أى بل هى كالاوتار فهى هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفى القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلا من السهم والوتر له تعلق بالقوس اهـ سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أى كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كأن يكون علة له كما فى الآية أو العكس أو كالدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اهـ (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظير لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا فى الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وان كان ذلك محالا فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه بمعنى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنرى قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفى فى المناسبة اهـ (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم وجود شىء من أوجه التناسب من تقارن أو علية مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) اى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطفات) المنحنيات
(بل الاسهم) جمع سهم (مبرية)
منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا
بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من
مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم
تشابه الاطراف وهو أن يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه فى
المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير)
فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للابصار لان المدرك
للشئ يكون خبيرا عالما (ويلحق بها)
أى بمراعاة النظير أن يجمع بين
معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام التناسب) بمثل مامر فى ايهام التضاد (ومنه) أى من المعنوى (الارصاد) وهو نصب الرقيب فى الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هى فى النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت مايدل عليه) أى على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله مايدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أو اخر الابيات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد

لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما فى هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحتية (قوله ينقادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقا له أى من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أى فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل مامر فى ايهام التضاد) أى بوجه يوجيه مثل الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد فيقال هنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب فى الطريق) أى ليدل عليه أو على من يأتى منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا أهل يقاومونهم وهل معهم شئ أولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحى ظاهرة لان ماقبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسهيم) هو جعل البرد ذا خطوط كأن فيه سهاما قال ع ق وجه تسميته تسهيما ان ما وضع كذلك مزيد فى البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط فى الثوب المزيدة فيه لتزيينه اه (قوله وبرد مسهم الخ) أى وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الابيات والفقر متساوية المقدار غالبا فهى كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما فى الاطول (قوله بمنزلة البيت) أى شطره فى وجوب رعاية الروى فيهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقوله) أى الحريرى فى المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أى أبو زيد السروجى وقوله يطبع الاسجاع أى يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أى بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أى بالزواجر من وعظه أى بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغى أنه يرتكب (قوله فى الاصل) أى الثانى والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أى فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا مرسلا أو استعارة وقوله فى الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون فى الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله مايدل عليه) أى على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالمتوقف على معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله مايدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما فى الآية التى ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدى به تلك المادة وتتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيظلمون فى الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الاخيرة (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلازمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله مالا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى لو فرض ان الآية لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرف فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الآية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعدها ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا المطابق قوله فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم مختومة بنون بعد وا ومعرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معد يكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد لدلالته على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر

* قلت اطبخوا لى جبة وقميصا *

فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الا حقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا محيص عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيكون مجازا ورده عبد الحكيم بأمرين الاول ان جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عده من المحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى انهم قالوا لا بد فى المجاز من اللزوم ولو تأويلا وهذا ليس بهذه المثابة فالمتعين هو الاول وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله لا يستحيى الآية اه وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة ع ق (قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه فى صحبته) فان قلت الوقوع فى صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علة للذكر قلت المراد بالوقوع فى الصحبة قصد المتكلم الوقوع فى الصحبة والقصد متقدم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكر هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ

مالا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفوا أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) فى البيت نحو (قوله اذ لم تستطع شيأ فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه) أى من المعنوى (المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أى وقوع ذلك الشئ (فى صحبته) أى ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا)

الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك اسقيك ماء فقلت بل
اسقني طعاما أي أطعمني طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرا فقلت لآخر
اغرس الى الكرام كهذا أي اصنع المعروف الى الكرام فكأنك قلت هذا يغرس الاشجار
فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أي وقوعا الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر
(قوله اقترح شيأ) أي اطلب شيأ من المطبوخات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أي
تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أي تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته
الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أي الالزام وقوله والتحكم تفسيري (قوله وجعله)
مبتدا خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أي حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على
مالا يخفى) أي لان قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع
شيأ أوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله
ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة نعطاه وليس المراد
ائتنا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعل شيأ نفعله أي ذلك الشئ الذي فعلته
لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم
(قوله أي خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس
الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهي بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على
الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول
بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث
أنت كما أثنيت على نفسك وفي القرآن ويحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة
لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد
للايهام هذا وفي الفنري الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات
بالنفس لقوله ما في نفسي وأنت خبير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي
بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضي يحتمل أن
وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا
والله تعالى منزه عن ذلك بخلاف المخلوق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتقش فيها
اه سم (قوله في صحبة الغير) أي كصبغنا وصبغتكم في حل الآية الآتي (قوله صبغة
الله) نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان
صبغة أي طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أي وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين
المهملة فهو اسم للهيئة لا للمرة ولذا قال الشارح وهي الحالة الخ (قوله وهي الحالة) أي
الهيئة المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الآن يقال المراد
الهيئة المخصوصة التي يقع عليها أي يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصبغ من

أي وقوعا محققا أو مقدرا (فالاول
كقوله قالوا اقترح شيأ) من اقترحت
عليه شيأ اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والتحكم وجعله من اقترح الشئ
ابتدعه غير مناسب على مالا يخفى
(نجد) مجزوم على أنه جواب
الامر من الاجادة وهي تحسين
الشئ (لك طبخه * قلت اطبخوا
لي جبة وقميصا) أي خيطوا وذكر
خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما في نفسي ولا أعلم
ما في نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
في صحبة نفسي (والثاني) وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير
تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما أنزل الينا الى قوله
صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أي
قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهي
الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد

تحقق العام في الخاص (قوله لا آمنا بالله) أي لعامل دل عليه آمنا (قوله أي تطهير الله) باضافة تطهيرا الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكد لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسي ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي ذلك كونه مشاكلة اهـ (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال الملزوم على لازمه (قوله لمضمون) أي لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذي قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أي الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أي المعنى الذي يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أي يدخلونهم أي فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى في الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر اسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اهـ ع ق (قوله أصفر) أي بشيء يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أي ذلك الماء (قوله المعمودية) هي اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه وهو باق الى الآن (قوله تطهيرا لهم) أي من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أي وتطهر من سائر الاديان اهـ من ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أي يا نصارى أي ان شئتم التطهير الحقيقي والايمان المعتبر الذي يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اهـ ع ق (قوله وصبغنا الله الخ) أي غمسنا في الايمان الشبيه بالماء الطهور ومن صبغ يده في الماء غمسها فيه أو لوننا الله من صبغه لونه وقوله لا مثل صبغتنا باحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال في الوجه الثاني (قوله ولم نصبغ صبغتكم) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بمذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة في سياق هذا الفعل فكأن لفظ الصبغ مذكور اهـ سم (قوله عن الايمان بالله) أي عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للمشاكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذي يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أي توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضميرا المصدر نائب الفاعل قال سم

لا آمنا بالله أي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى الى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه) أي الغمس في ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا قالوا آمنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بان يقولوا اصبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا (ومنه) أي من المعنوي (المزاوجة وهو أن يزاوج) أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الظرف أيضا ففيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزاوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر زاوج فيكون التقدير يزواج هو أى المزاوجة أى توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أى على قول من يقول انه غير لازم الظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين فى المصنف مبنى على الضم (قوله فى الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أداته والآخر واقع فى موضع الجزاء بأن ربط بالشرط وسيق جوابا له (قوله واقعان فى الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاج هوى والمرتب على الجزاء لجاج هجر (قوله كقوله) أى قول البحترى اه مطول (قوله ومنعنى) تفسير (قوله فلج بى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجاج الهوى أى لزومه وأصل اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسلا من التعبير بالملزوم عن اللازم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى وجواب الشرط أصاخت وقوله فلج بها عطف عليه وفى ترتب لجاج الهوى على النهى عن حبها مبالغة فى الحب لاقتضائه انه ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويثيره وفى ترتب لجاج الهجر على وشى الواشى مبالغة فى ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله لج (قوله أصاخت الى الواشى الخ) قيل الصواب رواية ودراية أصاخ بالتذكير لان ما قبله

كأن الثريا علقت فى جبينه * وفى نحره الشعرى وفى خده البدر

وفى شرح التبيان أن فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق فى العشق لا من المعشوق فيه ومن العشق فى الهجر لا من الهجر فى المعشوق اه فنرى وقوله الصواب أصاخ بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله

على انها ما عندها لمواصل * وصال ولا عنها لمصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أى فالمعنى فلجت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى استمعت) أى قبلت لان الغالب ان من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أى كذب متعمدا (قوله زاوج) أى جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة) أى عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله يزاوج وحينئذ فيفهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله معنيين (قوله اذ لا قائل بالمزاوجة الخ) أى لان المرتب على المجىء ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجىء زيد وسلامه عليه ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الظرف أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن حبها (فلج بى الهوى) ولزمنى (أصاخت الى الواشى) أى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شىء وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته وأنعمت عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السلف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن (٤٢٩) يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف اليه ذلك وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) فالحي والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحي على الميت وثانيا الميت على الحي (ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند اليه والآخر في جانب المسند (ومنه) أي من المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وابطاله (لنكتة كقوله قف

٤٣٠ بد في بالديار التي لم يعفها القدم) أي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد

وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أي لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا أو عن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) مما قدم فيه جزء على جزء آخر ثم أخر المقدم لكن لا على الذي قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أي مجيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه وبهذا اندفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الاوجه فسرها بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين) أي يقع العكس متعلقا بهما أي الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة) أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لان العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وحملناه عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عق (قوله عادات السادات الخ) أي الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال عق لا يقال ان هذا العكس ينبغي أن يعد من البديع اللفظي لان حاصله تقدم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لانا نقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغيير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج في قوله تعالى ان الله فالق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا يدفع الاولوية (قوله في جملتين) أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحي) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحي كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لا هن حل لهم الخ) أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند اليه) في الظرفية تسمح اذ هن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسندا بل المسند يحلون (قوله لنكتة) أي والا كان غلطا (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله
(بلى وغيرها الارواح والديم) أى
الرياح والامطار والنكتة اظهار
التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما
لاتحقق له ثم افاق بعض الافاقة
فنقض الكلام السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم (ومنه) أى من المعنوى
(التورية) وتسمى الايهام ايضا
وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على
قرينة خفية (وهى ضربان)
الاولى (مجردة وهى) التورية (التى
لاتجامع شيأ مما يلائم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش
استوى) فانه أراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به
شئ مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار (و) الثانية
(مرشحة) وهى التى تجامع شيأ
مما يلائم المعنى القريب (نحو
والسماء بنيناها بأيد) اراد بالايدى
معناها البعيد وهو القدرة وقد
قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذى هو الجارحة المخصوصة
وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم
اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين
أهل الظاهر من المفسرين والا
فالتحقيق ان هذا تمثيل وتصوير
لعظمته وتوقيف على كنه جلاله
من غير أن يتمحل للمفردات
حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من
المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اهـ سم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اهـ سم وعبارة عق وهى السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا (قوله بما لاتحقق له) أى لغيبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الا ان ذلك مقدر بعد بلى وان الواو فى قوله وغيرها للعطف عليه (قوله التورية) تقول وريت الخبر تورية اذا سترته واظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لايظهر اهـ صحاح اهـ سم (قوله لفظ له معنيان) أى سواء كانا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين قال الفنرى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو اكثر والاقرب انه أخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله اهـ (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسى فى الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فيخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لايخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ماذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ماذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبنة على أخرى بالايدى الحسية ثم استعير مجموع بنيناها بأيد وفى الآية الاولى شبهت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام (قوله وتصوير) قال عبد الحكيم تفسير للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلى لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنه جلاله) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالى (قوله حقيقة) معمول ليتمحل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) بمعنى بالمعجمتين من خذمت الشئ قطعته ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أى قطعت أيضا ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أولا تابعا فى الذكر للمعنى المراد فرد اليه الضمير اهـ

بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم يراد (بالآخر) أي بضميره الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما ما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا)

جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فسقى الغضا والساكنيه وان هم * شبوه بين جوانحي وضلوعي)

أراد بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر (ما لكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق (بأن السامع يرده اليه) أي يرد ما لكل الى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان

سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال يس الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كما في قوله

رأى العقيق فاجرى ذاك ناظره * متيم لج في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الاشارة اليه بمعنى الدم (قوله او يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يرادا باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يرادا باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى يرعوا كلاهم وماءهم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار اقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم نربيه ونجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعي (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة المجاورة وعلى النبت مجاز أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) اي قول البحتري اه مطول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل سريعا ويبقى زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبي الشبيهة تلك النار بنار الغضا والجوانح جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظهر مقابلة للجوانح (قوله اللف والنشر) كأن وجه تسمية الاول باللف انه طوى فيه حكمه لانه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اه يس (قوله وهو ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية اه فنرى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أي أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع المعاني بلفظ يجتمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كما في الامثلة الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

لانّ النشر امّا على ترتيب اللف) بان يكون الاول من المتعدد فى النشر للاول من المتعدد فى اللف والثانى للثانى وهكذا الى الآخر
نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ٢ ٣ ٣ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل
وهو المسكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله تعالى فيه
على الترتيب فان قيل عدم التعيين
فى الآية ممنوع فان المجرور من
فيه عائد الى الليل لا محالة قلنا نعم
ولكن باعتبار احتمال أن يعود
الى كل من الليل والنهار يتحقق
عدم التعيين (واما على غير ترتيبه)
أى ترتيب اللف سواء كان
معكوس الترتيب (كقوله كيف
أسلو وأنت حقف) وهو النقا
من الرمل (وغصن * وغزال لحظا
وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد
للغصن والردف للحقف أو مختلطا
كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء
وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (نحو
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا أو نصارى) فان الضمير فى
قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفرقان على سبيل الاجمال بالضمير
العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أى
قالت اليهود لن يدخل الجنة الا
من كان هودا و) قالت (النصارى
لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
فلف) بين الفريقين أو القولين
اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة
بان السامع يرد الى كل فريق او
كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه) واعتقاده أن
داخل الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور
فى هذا الضرب الترتيب وعدمه
ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين (التعب)
أو المتعددات كانقوله لذ الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

أنّ المستحق للاكرام الصاحب والاهانة العدو (قوله لانّ النشر الخ) فالترتيب قام أولا
باللف وبعد ذلك النشر امّا أن يكون على نمط ذلك الترتيب أو لا (قوله لتسكنوا فيه) أى
بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أى
فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أى فى الواقع
وقوله لا محالة أى قطعا اه (قوله قلنا نعم) أى مسلم انه راجع لليل نظرا للواقع وأما بالنظر
للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما
هو بحسب اللفظ وذلك موجود فى الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن
يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا كما فى المثال فان اللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل فى العظم والاستدارة اه سم (قوله
كقوله) أى قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة
ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أى كيف أترك المحبة مع وجود
دواعيها وهو استفهام انكارى بمعنى النفى (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب
لامرأة كما فى ع ق (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذ النقا هو الرمل المتراكم
كان معه ماء وجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذى معه ماء وجاج (قوله النقا)
بالقصر وأما بالمد فمعناه النظافة كما فى السيرامى (قوله لحظا) تمييز محول عن المبتدا وكذا
ما بعده أى وردفك مثل الحقف وقدك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين
والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أى مختلط الترتيب بأن لا يكون
كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر
والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من
الحل (قوله بين الفريقين) أى المعبر عنهما بالواو فى قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله
أو القولين أى المستفادين من قالوا وهذا لم يحل به الشارح أولا وعبارة ع ق فلف فى قوله
قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولى الفريقين اذ لم يتبين
فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور فى هذا
الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب فى اللفظ (قوله
ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة
والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان
لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قد سد الخ (قوله قد سد الخ) يحتمل وهو
ظاهر العبارة أنّ كلا من ضمير أبوابها وطرقها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافى
بين الحكم بسد باب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا فسد واحد وفتح آخر
فهو أبدا موجود وكذا الباقى ويحتمل أنّ ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقها للتعب
والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سد باب الراحة والعدل وفتح طريق

التعب والظلم ولا ينافى هذا قوله نشرا واحدا لانه احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعددين أو المتعددات بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين اشارة الى أن المتعدد لا بد أن يكون مصرحا به فى اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله فى حكم) أى محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بها الانسان فى الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يجريان بحسبان معلوم مقدر فى بروجهما المنتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولا ساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراد بهما طبعا انقياد الساجدين من المكلفين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم ابن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقد يقال المشهور مقيد بما اذا لم يشعر ما صدر باب أو ابن بمدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثانى اسم قطعا ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لا داعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا الذم لان العته الخفة والجنون فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقبا له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقله عن القاموس أن أبا العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطر بيت مشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة وبكسرها على الحكاية والشباب حداثة السن مصدر شب الغلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم (قوله أى مفسدة) صفة لمفسدة قال السيرامى وأقول الحكم فى هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما فى الآية وبالمجموع كما فى البيت فسقط الاعتراض بان المفسدة الكاملة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تباين) أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع فليس المراد بالتباين المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله فى المدح) كما فى قوله

حسبت جماله بدرا منيرا * وأين البدر من ذاك الجمال

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال فى الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أى من المعنوى (الجمع
وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين
أو أكثر (فى حكم واحد كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحياة الدنيا)
وكقول أبى العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعده
(ان الشباب والفراغ والجده)
أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية
الى الفساد (للمرء أى مفسدة
ومنه) أى من المعنوى (التفريق
وهو ايقاع تباين بين أمرين
من نوع فى المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء * فنوال الامير بدرة عين) وهى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) ٤ ٣ ٣ أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد خرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به) الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به الا هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط برمته) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعيين لان هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون اشارة الى العير والى الوتد فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لانا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب أعنى العير وذا للاقرب أعنى الوتد وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء بل ليست البلاغة الا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق) أورد

سمى به الا تشبيها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) ما نافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء اعطاء ما ينبغى بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغى ولو بمعالجة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والفاء من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اهـ وغرضه انه لا يصح أن يكون تفسيرا لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدراهم من الفضة فان قلت فما معنى الاضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اهـ يس وقوله لان العين الذهب والدراهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقد يقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند للاول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعيين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الاصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد
وحفظ المال خير من فناه * وضرب فى البلاد بغير زاد
واصلاح القليل يزيد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضيم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اهـ عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله عير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برمته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلا يرثى له) أى للمذكور من العير والوتد وهو من باب رمى كما فى المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لا نسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الاشارة الى القريب لكن يتعين الاول الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر اضافة ما لكل منهما على التعيين فى اسم الاشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفنرى وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اهـ سم (قوله الجمع مع التفريق)

وهو أن يدخل شيأ ن في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول) أي الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أي الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسليط عداه بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قاد المقانب أي العساكر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من اهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) (والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في أشياعهم) أتباعهم وأنصارهم (نفعوا سجية) أي غريزة وخلق

أورد كلمة مع اشارة الى أن الحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيأ ن) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما بشيء واحد كما يرشد اليه قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه اشارة الى أن المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا لغيرها اه (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الاضافة الى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم بمجرده مع انهم يقولون انه تقسيم فلعله بغير هذا المعنى المذكور هنا فليراجع اه (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب في سيف الدولة (قوله عداه بعلى) أي والا فالاقامة تتعدى بالباء أو بفي (قوله خرشنة) بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصارى) اي صنمهم (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه مطول (قوله متعلق بالفعل) أي مرتبط به من حيث انها عاطفة الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاد المقانب) تمامه أقصى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب ثاني مرة والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه الا ترى أنه أضيف الى ما نكحوا كونه للسبي وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد المجموع في الحكم اه يس (قوله للسبي ما نكحوا) أي النساء التي نكحوها كائنة للسبي والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعوه كائن للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر

فيه المتعدد ثم أضاف بعد ذلك في قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك سجية فقد جمع الخصلتين وهما نفع أوليائهم وضر أعدائهم في محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التي هي ضر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أي فهي فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أي لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع ق لا يقال كون الصفة في الشئ بدعة ينافي كونها خليقة للزوم الخليقة لانا نقول قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في البيت الثاني (قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أي هوله) هذا التأويل واجب لا لصحة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه بل للمحافظة على المقصود لان المقصود تعظيم الامر والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيرهما على الاطلاق أو لانه الانسب بالسياق الذي منه ان أحدا لا ينفع أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه (قوله الا باذنه) أي اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والممنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقف وهذا في آخر اه ع ق (قوله فمنهم) أي الانفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال الشارح أي من أهل الخ (قوله شقي) شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاعمال وهو العاصي بدليل ما قرره في قوله الا ما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الا ما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغي أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أي سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه اه فنري وعبارة ع ق ولكن يرد عليه أن ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك لا يفتقر الى أن يخبر بأن الخلود بخلود السموات الاخروية لان ذلك معتقده ومن لا يعتقدها لا يفيد التأبيد بها الابدية باعتباره وان حملت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم انها غير دائمة

(تلك) الخصلة (فيهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة أي المبتدعات المحدثات قسم في الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى يوم يأتي) يعني يأتي الله أي أمره او يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب أو شفاعة (الا باذنه فمنهم) أي من أهل الموقف (شقي) مقضي له بالنار (وسعيد) مقضي له بالجنة (فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير) اخراج النفس (وشهيق) رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) أي سموات الآخرة وأرضها

والجواب أن التأبيد بها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله أبدا وهذا وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد سموات الدنيا وارضها ولا ينافي التأبيد بها افناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها الا انها نائبة عنه ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الافراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مؤكد أي أعطوا عطاء بيضاوي أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدا وظهر أن ماصدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم بهذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منتفية عن قسيمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا لمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا واما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بآلة الانفصال وهي أما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا اذ لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هي اما بالكسر لا أما بالفتح الا أن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأبيد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفي عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبدا معين) هو وقت الدخول في الجملة وقوله كما ينقض أي يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كما في الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الابتداء أي كما في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفريق أن يكون التفريق في جهتي الادخال والتفريق هنا ليس في جهتي الادخال فتدبر اه يس اللهم الا أن يراد بالتفريق مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا ينطبق على

وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع (الا ما شاء ربك) أي الا وقت مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ) أي غير مقطوع بل ممتد لا الى نهاية ومعنى الاستثناء في الاول أن بعض الاشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جمع الانفس في قوله تعالى لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم بان أضاف الى الاشقياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا الخ (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء

مضافا الى كل) من تلك الاحوال
(ما يليق به كقوله)
ساطلب حقي بالقنا ومشايخ
كأنهم من طول ما التثموا مرد
(ثقال) أي لشدة وطأتهم
على الاعداء (اذا لاقوا) أي
حاربوا (خفاف) أي مسرعين
الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية
مهم ودفاع ملم (كثير اذا اشتدوا)
لقيام واحد مقام الجماعة (قليل
اذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ
وأضاف الى كل حال ما يناسبها
بان أضاف الى الثقل حال الملاقاة
والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى
الآخر (والثاني استيفاء أقسام
الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو
يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من
يشاء عقيما) فان الانسان اما أن
لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر
أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى
في الآية جميع الاقسام (ومنه)
أي من المعنوي (التجريد وهو
أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر
آخر مثله فيها) اي مماثل لذلك
الامر ذي الصفة في تلك الصفة
(مبالغة) اي لاجل المبالغة

واحد من هذين الامرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد وهو الثقال والخفاف الخ واضافة ما لكل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقال حال الملاقاة وهكذا فليتأمل وجوابه أن المتعدد هنا نفس الشيء وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال تأمل اللهم الا أن يخص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا البراسي بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا بذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ) القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي أراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فنري (قوله لشدة وطأتهم) أي صولتهم (قوله ملم) أي نازل (قوله اذا شدوا) أي صالوا وحملوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أي في النكاية (قوله وهكذا الى الآخر) أي والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العد (قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء اناثا الخ) قال في المطول وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان أهم لكنه أي الله تعالى لجبر تأخير الذكور وعرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم أي لشرفهم ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم تقديم الذكور وقوله تنويها بالذكر أي تعظيما له ورفعة له يقال نوهه اذا رفعه ونوه باسمه أيضا اذا رفع ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو أن في عبارته حذفا أي والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو أن له أن يفعل ما يشاء (قوله أو يزوجهم) أي يجعل لهم الزوج أي الذكور والاناث معا يعني يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو في هذا القسم مع أن العطف في السابق واللاحق بالواو أنه لما ورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو احداهما وجب العطف بأو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهم ما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكورا واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن السيد (قوله مبالغة) علة للانتزاع أي لاجل افادة المبالغة أي افادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره اشارة الى دفع ماقد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اهـ يس (قوله لكمالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة فى الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو فى والباء اما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد المبالغة فان بيان شئ الشئ لا يدل على كمال المبين فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لى وأتانى منه صديق آخر اهـ ع ق (قوله أى قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اهـ مطول (قوله حدا) أى مرتبة وقوله صح معه أى صح بمصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتى رمز اليه اهـ سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصا كريما كالبحر مصاحبا له (قوله وشوهاء) أى ورب شوهاء (قوله لسعة أشداقها) جمع شدق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيحة أو لما أصابها بالعطف بأو وفيه اشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الاول للبداءة به وهو الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوهاء ما نصه من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اهـ ملخصا من الفنرى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه واضافة صارخ على معنى فى كما أشار له الشارح والوغى الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمستلئم) حال من المجرور فى بى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس ببدل من المجرور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلذا كان تجريدا بخلاف البدل على تقدير صحته لا يكون تجريدا (قوله أى لابس لأمة) هى بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابسة (قوله مثل الفنيق) الظاهر انه صفة لمستلئم لقربه منه اهـ سم وجعله ع ق صفة لشوهاء وعبارته ثم وصف الشوهاء بأنها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكرمة له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه شبه الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اهـ والفنيق بفاء مفتوحة فنون فياء فقاف (قوله وهو الفحل) أى الذكر من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكمالها) اى تلك الصفة (فيه) اى فى ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لامره (أى بلغ) فلان (من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لان سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة اشداقها أو لما اصابها من شدائد الحرب (تعدو) تسرع (بى الى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لأمة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) وهو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير أشخصه عن مكانه

وأرسله اي تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن بقيت لارحلن بغزوة * تحوي) أي تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن أي الا أن يموت (كريم) يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه فان قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة قلنا لا ينافي التجريد على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت مني كريم) فيكون من قبيل لي من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله

يا خير من يركب المطي ولا
يشرب كأسا بكف من بخلا)

أي يشرب الكاس بكف الجواد انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المجرور بفي وقوله وهي أي جهنم نفسها (قوله تهويلا الخ) علة لانتزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) فالصفة هي الشدة وعبارة عق لكنه بولغ في اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دارا أخرى هي مثلها في الاتصاف بكونها دارا ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أي ويفهم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أي حيا وقوله لارحلن أي لأسافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله تحوي الغنائم في المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أي الا أن يموت) فأو بمعنى الا أي لكن ان مات كريم فلا تحوي الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة) أي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبني على الاتحاد والتجريد على التعدد اذ المعبر عنه بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير المجرد منه (قوله على ما ذكرنا) أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الامر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه تجريد نظرا للتغاير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت مني) أي فمن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لي من فلان) أي من قبيل التجريد الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لان المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه مطول (قوله بطريق) أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أي قول الاعشى (قوله المطي) جمع مطية وهي المركوب من الابل والكاس اناء من خمر (قوله أي يشرب الكاس الخ) هذا هو المعنى الكنائي قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود فكنى بنفي الشرب بكف البخيل عن نفي ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفي كونه بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجامعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما اذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أي

الكناية فى نفسها أو على الوجه الذى قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا الا على الوجه الذى قرره هذا البعض لعدم تعينه قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على يركب والضمير لمن فالتجريد أولا فى جنس الممدوح وثانيا فى الممدوح ففيه مزيد مبالغة اه (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى فى افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم الملزوم الذى هو نفى الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالبا (قوله وقد خفى هذا) أى كونه انتزع منه جوادا على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخالى (قوله أن الخطاب) أى بقوله يا خير (قوله والا) أى بأن كان خطابا بالغير (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لا تنافى التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافى التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ما تدل عليه المخاطبة اذ المخاطبة ليست من أنواع التجريد ففى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كفقد الخيل والاموال فى البيت (قوله فليسعد النطق ان لم يسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه بحسن النطق اه سم وقال ع فى أى وحيث لم يوافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صوره (قوله لان المردودة لا تكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو كقول المتنبى

كأنى دحوت الارض من خبرتى بها ✱ وكان بنا الاسكندر السد من عزمى

(قوله وفى هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوا اذ حاصلها أن يثبت للشئ من القوة والضعف ما ليس له فى الواقع وأعذب الكلام أكذبه مع ايهام الصحة وظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير فى كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهى لئلا يعود الى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أى مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أى أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق ولتضمين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله فى الشدة) فى بمعنى من والامثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدا مستحيلا) أى عقلا وعادة كما فى الغلو أو عادة لا عقلا كما فى الاغراق

على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال ✱
فليسعد النطق ان لم تسعد الحال

اى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم انها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة

والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وانما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف

وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا لا عادة الا أنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله غير متناه) أى بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) فكأنه قيل فى أحد الامرين والاحد مفرد مذكر اه سم (قوله فى التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصلية والاصطلاحية أن التبليغ فى الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو مجاوزة الحد فى الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية فى الشدة او الضعف وقوله فتبليغ أى فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أى والى وقوله عداء بالكسر كما فى الصحاح (قوله يصرع أحدهما) اى القائه على وجه الارض يقال صرع أى ألقى الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله فى طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله دراكا) بكسر الدال ولعله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصا مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغى أن يحمل هنا قوله دراكا على معنى أن الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضا فى القتل ليفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ولئلا يكون تأكيدا لقوله عداء اه (قوله ينضح) تفتح ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنفى غسل العرق ويكون تأكيدا لنفى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كأن اختيار الجزم لموافقة الرواية أو التوافق والا فالظاهر جواز نصبه بجعل الفاء للسببية فى جواب النفى اه سم (قوله فى مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أى ما ادعاه (قوله كقوله) أى قول عمرو بن الايهم التغلبى (قوله ما دام فينا) أى مقيما معنا وفى مكاننا (قوله الكرامة) المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله فى أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تعذر ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حملت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال الى جهة أخرى فهذا لا يستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع ق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالممتنع عقلا) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فيهما الموجب لظهور الفساد والكذب واعلم أن ما ذكر من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجراة على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضئ

مجاز

(غير متناه فيه) أى فى الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده الى أحد الامرين (وتنحصر) المبالغة (فى التبليغ والاغراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعنى الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على اثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعنى الانثى منها (دراكا) أى متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان فرسه أدرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا * ونتبعه) من الاتباع أى نرسل (الكرامة) على اثره (حيث مالا) وسار وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا)

مجاز عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد
وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أي وان لم يكن
ممكنا لا عقلا ولا عادة) هذا نفي للقسم الاول أعني قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك
نفي القسم الثاني أي قوله وان كان ممكنا عقلا لا عادة بان يقول أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا
ولا عادة أو عادة لا عقلا لانه لا يتصور أن يكون شيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا كما أشار اليه
الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علة لمحذوف أي وترك نفي القسم الثاني لامتناع الخ وقال
سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره في تفسيره الاعلى ما ذكره اه (قوله ولا ينعكس)
أي ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقوله) أي
قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله
وأخفت أهل الشرك) أي أدخلت الرعب في قلوبهم بهيبتك وبطشك وقوله حتى انه
يتعين فتح كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف
جمع نطفة وهي الماء الذي يخلق منه الآدمي قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك
ويجوز الاطلاق اه وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الانسان بعد أو لم تخلق هي بنفسها
أي لم توجد (قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شيء من الامور
الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أي الامكان أي امكان وقوعه ولو قال الى
ما يخرجه عن الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس
(قوله نحو لفظة يكاد) كلو ولولا وحرف التشبيه كما في المصباح (قوله يكاد زيتها الخ)
فلو قيل في غير القرآن هذا الزيت يضيء بلا نار رد وحيث قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال
لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع
وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه
ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فيحتاج في ادعائه المفاد
بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدي الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسر بما ذكر
صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضروري في بعض الصور اه ع ق (قوله
يضيء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أي بالنسبة
لعقول العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك
(قوله من التخييل) أي تخييل الصحة وتوهمها لكون ما اشتمل على الغلو يسبق الى
الوهم امكانه لشهود شيء يغالط الوهم فيه فتتبادر صحته كما يذاق من المثال وقيد بقوله
حسنا اشارة الى أن تخييل الصحة لا يكفي وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف
فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو انتفاؤه للوهم
بأدنى التفات كما في اخافة النطف فليس التخييل فيه على تقدير وجوده حسنا فلا يقبل
لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنابكها)

أي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه *) الضمير للشان (لتخافك النطف التي لم تخلق) فان خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أي من الغلو (أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة (يكاد) في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله عقدت سنابكها) أي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها

جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم
حوافر الخيل الجياد (قوله عثيرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
الثاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه
من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف
يتضمن الايهام أو التوجيه لان قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح فى لفظ العثير
حرف العين ويحتمل لا تفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها
ولكن المراد الاول لان قصده ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان
قلنا انه مساو كان فيه توجيها الا أن التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين
القرينة فى التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
لمناسبتها وهى اشتمالها على هذه النكتة وهى فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو
مساو وهو الاقرب فيكون توجيها وانما كانت الطف مما ذكره العلامة لما فيها من التفطن
الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل فقول يس الظاهر ان اللطافة
فيهما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيهما ليس بظاهر كما علمت (قوله
البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء) هم شهود الحاكم (قوله
فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضرط من باب تعب ضرطا
مثل كتف وفخذ فهو ضرط وضرط ضرطا من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اه
(قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دابهم أى عادتهم
عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحية العدل) أى ما فعلت يقع بلحية العدل لا فى وجه السائق
وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو
أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل الوقر
فى حمل البغل والحمار والوسق فى حمل البعير وأوقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم
والرزانة وقد وقر الرجل يقر بالكسر وقارا وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير
التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه (قوله
افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحى منه ويحتمل أن المراد افتح
حرف العين وقل فى لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله
ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى
مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعوه الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا
وقوله وريثما أى حينما فتحوا عينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى
آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام
لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
(قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الاشارة بضم العين الى معنى خفى ولو لم تكن الاشارة

(عشيرا) بكسر العين اى غبارا
ومن لطائف العلامة فى شرح
المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه
العين وألطف من ذلك ما سمعت ان
بعض البغالين كان يسوق بغلته
فى سوق بغداد وكان بعض عدول
دار القضاء حاضرا فضرطت
البغلة فقال البغال على
ما هو دابهم بلحية العدل بكسر
العين يعنى احد شقى الوقر فقال
بعض الظرفاء على الفور افتح
العين فان المولى حاضر ومن هذا
القبيل ما وقع لى فى قصيدة
علا فأصبح يدعوه الورى ملكا
وريثما فتحوا عينا غدا ملكا
ومما يناسب هذا المقام ان بعض
اصحابى ممن الغالب

باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجتهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتفطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبتغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع ق عنقا أى سيرا مسرعا (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخييل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجبال فى الهواء (قوله مايقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل اهـ مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لايخفى على إثنين
المرء مرآة تريه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أى علقت أى ويخيل لى مع ذلك إن شدت الخ فالذى يخيل له شيئان وقوله اليهن أى مائلة اليهن والظاهر أن الى بمعنى فى ليكون بيانا للمشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما بيضا كالجواهر سمرت فى اجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهدابها الخ) شد الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأحبال فى اجرام تخيل الوهم إن الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخييل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لايراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اهـ سم (قوله أسكر بالامس الخ) فسكره بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر مايترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس وللتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح اهـ (قوله ان ذا من العجب) أى سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لايخفى انه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير

على لهجتهم امالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لامكنا) أى العنق اذ هى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال مايقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى) أى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لاتزول عن مكانها وأن أجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

ومنه) أى من المعنوى (المذهب الكلامى وهو ايراد حجة

التسليم كما لا يخفى اهـ (قوله المذهب الكلامى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكمالية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بايراد ، وفى نسخة على طريق وعليها فتذكير الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لان طريقة مضافة للمذكر فاكتسب التذكير وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما فى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والارض آلهة الا الله اى غير الله فهى صفة لآلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية و يكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أى لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اهـ سم (قوله فكذا الملزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الامور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا وقد صرح الشارح فى شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات وأطال فى تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشى شرح العقائد وحواشى المطول اهـ يس (قوله فى البرهانيات) أى الادلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك اهـ مطول وقوله فتنكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك فى عداوة اهـ ع ق قال يس فى هذه الابيات مناقشة من وجهين الاول انه ادعى انه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كان أقواما أحسن اليهم فمدحوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الالزام أن لو قال ملوك حكمونى فى أموالهم فمدحتهم والا فهو قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالزام اذ لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله
* فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا * وهل أحد يرى أن مادحه مذنب وانما كان ينبغى أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترانى مذنبا بمدحى لغيرك اهـ ويجاب عن

للمطلوب على طريقة أهل الكلام)
وهو ان تكون الحجة بعد تسليم
المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو
لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا) واللازم وهو فساد
السموات والارض باطل لان
المراد به خروجهما عن النظام الذى
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد
الآلهة وهذه الملازمة من
المشهورات الصادقة التى يكتفى
بها فى الخطابيات دون القطعيات
المعتبرة فى البرهانيات (وقوله

الاول بأن المراد انك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو
رأيت المدح ذنبا لما كافأت عليه وعن الثانى بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة
من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لاترى فلانا الا مصليا أى لا يراه
أحد الا مصليا أنت وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك
لنفسك) أى بسبب ذلك اليمين (قوله أى شكا) أى فى أنى لست بمبغض لك (قوله
وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغى للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق
سوى اليمين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالحلف به لانه أعظم من كل شئ
اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشا
وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب
القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أفعل تفضيل
والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله
ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه اى ما كنت
امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك
الجانب) وأراد به الشأم اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة
والظاهر أن السين زائدة وأصله من تلد اى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار وراد
الكلأ طلبه وبابه قال وريادا ايضا بالكسر وارتاده ارتيادا مثله وفى الحديث اذا بال
احدكم فليرتد أى فليطلب لبوله مكانا لينا أو منحدرا والرائد الذى يرسل فى طلب الكلأ
اه (قوله من راد الكلأ) بالقصر اى طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره
محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر فكأنه
قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل ان يكون بدلا اما
من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملوك الخ
(قوله واخوان) اى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم)
بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل حا كما (قوله اصطفيتهم) فى نسخة اصطنعتهم اى
اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان
جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء حفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الحجة)
اى المأخوذة من الابيات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا اشارة الى الاعتراض
على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس
والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقريرا آخر يكون المثال عليه من المذهب
الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامى
ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الحجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه
كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه فى علة الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة) أى شكا
(وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغش) من غش اذا خان (وأكذب * ولكننى كنت امرأ لى جانب * من الارض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى موضع طلب للرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب للحاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (واخوان اذا ما مدحتهم أحكم فى أموالهم) أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما فعل أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم) أى وأحسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الى المنعمين على كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم فمدحوك فكما ان مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى تسميه الفقهاء

وتقريره هنا انه جعل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هو نفى العتاب لمساواة الاول الثانى فى علة الحكم وهى كون المدح للاحسان فان أراد المصنف بالمذهب الكلامى مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقترانى أو الاستثنائى لم يكن المثال مطابقا لما ذكر وانما يطابقه بردّه الى صورة الاقترانى أو الاستثنائى فمقرر الاقترانى هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه باختصار (قوله قياسا) أى قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن ردّه) أى ما ذكر من الابيات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدحين وهو وجود الإحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكذا الملزوم وهو المقدم أى فثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عنى بالمدح ولزم منه نفى العتب اذ لا عتب الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أى النوع المسمى بذلك كقول ابن قتوح يذم أجرودا

لحية أجرود اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذرّته
تطلعت فاستقبلت وجهه * فأقسمت لا انبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بيدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار اليه الشارح بقوله أى بان ينظر الخ أى يثبت لوصف علة حالة كون الاثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة الا من له تصرف فى دقائق المعانى (قوله غير حقيقى) صفة لاعتبار والمراد بالحقيقى المطابق للواقع أى الذى فى الواقع انه علة كان أمرا اعتباريا أو حقيقيا أى موجودا خارجا (قوله غير حقيقى) هو أى الاعتبار بمعنى المعتبر ففيه استخدام أى غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة فى نفس الامر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا فى الخارج (قوله علة له فى الواقع) خبر يكون (قوله كما اذاقلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس فى شئ) أى فى مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه يس (قوله ومنشؤه الخ) أى فهم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتبارى وأن المراد بقوله غير حقيقى أى غير موجود فى الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقى مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقى (قوله أن أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقى) أى الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أى من أن الاعتبارى لا يكون الا غير حقيقى (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا الملزوم (قوله غير مطابق للواقع) أى مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع

قياسا ويمكن ردّه الى صورة قياس استثنائى أى لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أى من المعنوى (حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شئ من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

(وهو أربعة أضرب لان الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان علتها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى اما أن لا يظهر لها فى العادة علة) وان كانت لاتخلو فى الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أى لم يشابه (نائلك) أى عطاءك (السحاب وانما حمت به) أى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أى المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لايظهر لها فى العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله

ما به قتل أعاديه ولكن
يتقى اخلاف ماترجو الذئاب

فان قتل الاعداء فى العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لالما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم من أنه اذا توجه الى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الاعادى وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد اثباتها (اما ممكنة كقوله ياواشيا حسنت فينا

للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أى باعتبار الصفة وأما العلة فى الجميع فهى غير مطابقة للواقع (قوله بيان علتها) أى بحسب الدعوى لابحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الفرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لايظهر لها فى العادة علة) أى غير التى أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (قوله لاتخلو فى الواقع عن علة) لما تقرر أن الشئ لايكون الا لحكمة وعلة توجبه لان القادر المختار موصوف بالحكيم فهو يرتب الامور على الحكم تفضلا منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لايوجد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اهـ مطول (قوله السحاب) أى عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حمت به الخ) أى فليس اتيانها بكثرة الامطار بسببه طلب مشابهة الممدوح فى الاعطاء لان السحاب لاتطلب المشابهة لانها يئست منها لما شاهدت من غزير عطائه (قوله بسبب نائلك) أى بسبب شهوده فحصل غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التى هى علة فى نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أى علوه (قوله الرحضاء) بالمهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أى المصبوب) اى المطر النازل (قوله فنزول المطر من السحاب) اى الذى تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) اى بأنه حماها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أى وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أى فى العادة اهـ سم (قوله علة غير الخ) أى مطابقة للواقع أم لا لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أى التى يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أى غير مطابقة للواقع أى ليست علة فى الواقع (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اهـ مطول (قوله مابه الخ) اى ليس به سبب قتل الخ من غيظ او خوف حتى يكون القتل لاشفاء غيظه او للاستراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقى) اى ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى اى يتجنب اخلاف ماترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لولم يقتلهم فات هذا المرجو للذئاب فالعلة تجنب خلف مرجو الذئاب المستلزم لتحقق مرجوهم فالعلة تحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) اى قتل الملوك الاعداء فى العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفو المملكة) اى خلوها (قوله صدق) اى تحقق رجاء اى مرجو الراجين اى اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أى وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ماذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أى لانه عودها الطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) اى قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكمال الجود) اى حيث انه لولم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقتها ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اهـ يس (قوله العجم) اى الغير الناطقة (قوله اما ممكنة) اى ولو لم تقع (قوله كقوله) اى قول مسلم بن الوليد اهـ مطول (قوله ياواشيا) اى ساعيا بالكلام على وجه الافساد وقوله حسنت صفة لواشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعللة

أى اساءته * نجى حذارك) أى
حذاري اياك (انسانى) أى انسان
عينى (من الغرق فان استحسان
اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف)
الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه
الناس (عقبه) أى عقب الشاعر
استحسان اساءة الواشى (بأن
حذاره منه) أى من الواشى (نجى
انسانه من الغرق فى الدموع)
حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير
ممكنة كقوله
لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق)
من انتطق أى شد النطاق وحول
الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة قصد
اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث
لأن مفهوم هذا الكلام هو أن
نية الجوزاء خدمة الممدوح علة
لرؤية عقد النطاق عليها أعنى
رؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق
كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك يعنى
أن علة الاكرام هو المجىء وهذه
صفة ثابتة قصد تعليلها بنية
خدمة الممدوح فيكون من
الضرب الاول وما قيل

وعللها بقوله نجى الخ اى لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم ابك لئلا تشعر بما عندى ولما تركت البكاء نجا انسان عينى من الغرق بالدموع فقد اوجبت اساءتك نجاة انسان عينى (قوله اساءته) اى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف كما اشار له الشارح ويتعدى بنفسه كما هنا وبمن كما فى قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم او هو كناية عن العمى (قوله خوفا منه) أى خوفا من الواشى ان يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجوزاء (قوله كقوله لو لم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أى عربه وقال المصنف فى الايضاح وأما الرابع فمعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد أو نظرا لمعناه فانه مقول للفارسى تأمل (قوله لو لم تكن نية الخ) لو تفيد نفى مدخولها شرطا وجوابا فشرطها هنا نفى نية الخدمة وجوابها نفى رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لو نفى هذين النفيين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء أحاطت بها تلك النجوم كاحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصلر كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن للو استعمالين استعمال المناطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجوزاء الخدمة فيكون جاريا على استعمال المناطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون الا من العاقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علة لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة اى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعترض فيكون من الضرب الاول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لا حالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفته لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعللية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهر (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لان نفى النفى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان نفى النفى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى المجازى علة الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة (قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرها ماء من السود (قوله غيبن) أى دفن (قوله أى تحت الربى) أى التى فى البيت الذى قبله وهو قوله

ربا شفعت ريح الصبا بنسيمها * الى المزن حتى جادها وهو هامع

يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول قال الشنرى الربا جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم ورضى يرضى معناه صعد وأما رقأ بالهمزة يرقأ فمعناه سكن يسكن كما هنا (قوله خففت) أى الهمزة للضرورة بقلبها الفا على غير قياس لان الهمزة التى تبدل الفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أوجب لى بكاها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه ع ق (قوله فهى) أى السحاب تبكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشىء فرعا لغيره وقد روى بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب

انه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشىء لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه (كقوله كأن السحاب الغر) جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) الاصل ترقأ بالهمزة خففت أى ما تسكن (لهن مدامع) عال على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى من المعنوى (التفريع وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرّغ الحكم أي من المتعلق الاول الى الثاني اهـ فنرى (قوله لمتعلق امر) أي لمنسوب لامر فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالاحلام أي لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أي تفريع الثاني على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئا ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه معنى ان الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أي فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع في الوجود وقال الفنرى أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف فيما يأتي لان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر أصلا فلا يرد أن التشبيه في قوله كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ماذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اهـ (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل احتراز قال الفنرى الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز عما ذكره عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اهـ سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أي ماش فالحكم المثنى والركوب والامر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت اهـ مطول (قوله احلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الامر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما في كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجرورا بالكاف ومابعده أعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء ومابعده خبره اهـ فنرى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله انجع) أي انفع اهـ سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوي بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما في ع ق والفنرى أن يشرط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على تمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدويته دماء الاشراف (قوله

لمتعلق أمر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب) هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي

قوله اليسرى في بعض النسخ اليمنى فليحرر اهـ

بناة) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وآساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له أسى كفتى والدواء اساء كرداء وقوله كلم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها باظهارها وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله بمعنى أنتم ملوك واشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب آخر وكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب فى البيت الآتى وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذى يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيتأتى التعليق بالمحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى الا اذا كانت الفلول داخلة فى العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من افراد العيب المنفى (قوله كقوله) أى قول النابغة الذبيانى اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد المدح الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك باثبات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد اداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فما بعد غير هنا صورته صورة ذم وان كان ليس ذما فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم وقال العصام فى أطوله جمع فل كمد والفل الثلم سواء كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله الكتائب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتائب على اللف والنشر المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المدعى سالبة كلية أثبتها بدليل الخلف وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيوف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذى هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فاثبت

بناة مكارم وآساة كلم
دماؤكم من الكلب الشفاء
فتترع على وصفهم بشفاء أحلامهم
من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم
من داء الكلب يعنى أنتم ملوك
وأشراف وأرباب العقول
الراجحة (ومنه) أى من المعنوى
(تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو
ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح)
لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها)
اى دخول صفة المدح فى صفة
الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول) جمع فل وهو
الكسر فى حد السيف (من قراع
الكتائب) اى مضاربة
الجيوش (اى ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيأ منه) اى من العيب
(على تقدير كونه منه) أى كون
فلول السيف من العيب (وهو)

شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيد فيه) اى فى هذا الضرب (من جهة انه كدعوى الشئ ببينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من ان الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (يوهم اخراج شئ) وهو المستثنى (مما قبلها) اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه (فاذا وليها) اى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء) اى يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) اى لذلك الشئ (نحو أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش)

(الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة اه فنرى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات الخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله ان الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما يأتى من أن الانقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به اداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول انه لو أريد به لفظ الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود فى الامثلة الاداة لا لفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فذكر اداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمله اه (قوله أى كون الخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه عق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على ان المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكى بصيغة التمريض (قوله فذكر اداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيأ من أفراد ما نفاه من النفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول الخ) أى بعد ان توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنفى العيب عنهم (قوله والاشعار الخ) عطف على المدح المجرور بعلى عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشئ) كالنبى عليه الصلاة والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أى اثبات الصفة لشئ وفى نسخة وتعقب بتشديد القاف أى تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يليها صفة مدح) ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالهم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لابد أن تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلا زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد فمرفوع فاثبات الافصحية على جميع العرب بشعر بكمالها وقوله غير أنى من قريش مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وانما كان هذا مشبها للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفته لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالاصل أن يكون ما بعدها سلب مدح فكان مدحا فى صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا فى الرضى وزعم المغنى أن بيد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لاجل انى من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير اداة استثناء أى فبيد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانه يوهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الاصل فى الاول الانقطاع فينافى ما مر وقول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للاصلية وبعضهم جعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع فى الضرب الاول فلان الغرض ان معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع فى هذا الضرب فلانتفاء العموم فى المستثنى منه فيه وانما كان الاصل فى هذين الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الاصل فى هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافى كون الاصل الخ) لان اصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين واصالة الاتصال نظر المطلق الاستثناء فلا تنافى بين كلامى المصنف (قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثانى فى الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لان الاخراج فى الاول من صفة الذم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفى اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه لم يجد صفة ذم يثبتها فيجىء التأكيد والاخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفى فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباتها له أيضا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفى شئ من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الا من الوجه الثانى أى الا بمثل ما قيل فى الوجه الثانى لا بعينه تأمل (قوله المبنى على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لان كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداهما للاخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافه فى الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أو فى حكمه اه وناقشه ع ق

بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا كما) أن الاستثناء فى (الضرب الاول) منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه وهذا لا ينافى كون الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الاول اذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هذا الضرب (فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان الضرب الاول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ومنه) أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر)

وهو ان يؤتى بمستثنى فيه
معنى المدح معمولا لفعل فيه
معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا ان
آمنا بآيات ربنا) أى ماتعيب منا
الا أصل المناقب والمفاخر وهو
الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الاول
في افادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ
لكن (في هذا الباب) أى في باب
تأكيد المدح بما يشبه الذم
(كالاستثناء كما في قوله
هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل)
فقوله الا وسوى استثناء مثل بيد
أنى من قريش وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا
الضرب لان الا في الاستثناء
المنقطع بمعنى لكن
(ومنه) أى من المعنوى (تأكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
أحدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشئ صفة ذم بتقدير
دخولها) أى صفة الذم (فيها) اى
في صفة المدح (كقولك فلان لا خير
فيه الا انه يسئ الى من أحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة
ذم و يعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق
الا انه جاهل) فالضرب الاول
يفيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد

(قوله فيه) أنه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ماعبت فينا أمرا من الامور الا الايمان فجعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شئ لانه لم يستثن مدحا أكد به مدحا هو نفي العيب وانما استثنى أمرا مسلم الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعم المخاطب أولا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيده الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو كاثبات الشئ ببينة وان فيه الاشعار بطلب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهو أن يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله معمولا لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أى يا فرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن سحرته (قوله أى ما تعيب) أى شيأ أو أصلا من الاصول الا الأصل الخ اه سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله نقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا عابه) أى في شئ وقوله وكرهه أى لاجل ذلك الشئ (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول مبنى على التعليق بالمحال كما تقدم ولا يجرى ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان أعاديهم عابوه عليهم ونقمت منه بالفعل لانا نقول اعابته اياهم عليه لا يقتضي كونه عيبا ولا يخرجه عن كونه حقا قطعا لانها باطلة قطعا بمقتضى العقل السليم فليتأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهما من واد واحد اذ كل منهما الاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أى قول أبى الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن أحمد السجستاني اه مطول وقوله الهمذاني هو بفتح الهاء والميم والسجستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أورد هذا المثال على طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولا صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيد فيه من الوجه الثاني فقط اه سم (قوله هو البدر) أى في الرفعة والشرف وقوله الا انه البحر أى في الكرم وقوله زاخرا أى مرتفعا من تراكم الامواج وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرغام بكسر الضاد المعجمة أى الاسد في الجراءة والقوة وقوله الوبل قال ع ق جمع وابل وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا في الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوبلية تقتضي وجود العطاء والبحرية تقتضي التهيؤ للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية كالفعل فلذا لم يكتف بالاول عن الثاني اه (قوله تأكيد الذم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أى بذم يشبه المدح أى في الصورة (قوله بتقدير) متعلق بيستثنى أى بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد الا مخالفته لما قبلها فيكون ما بعدها اثبات صفة المدح

فتأمل

فتأمل (قوله وتحقيقهما) أي تحقيق وجه افادتهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما مر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اهـ مطول (قوله وهو المدح بشيء) كالنهاية في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشيء آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اهـ مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضممته لعمرك وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أجله ولو تركه لعاش فاذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه الى عمره كان خالدا الى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أي لقيل لها هنيئا لك أي لهنئ أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لان اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لناهبها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يكون لغير المتناهي في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الاول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجه) هو كون الدنيا تهنأ بخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذ لا تهنئة الخ) أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لاهل الدنيا ما هنئ أهلها به اذ لا تهنئة الخ (قوله قال علي الخ) أشار به الى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام علي ففيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله الربعي) بفتحتين ومهملة نسبة الى ربيعة بن نزار وربيعة الازد وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلاب وربيع بطن من طيء اهـ انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالالتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى العمر فنظر الى درجات الآخرة اهـ ووجه الاشارة قوله لو حويته اذ لو تدل على نفي ما دخلت عليه فدلت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الاصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لان العدول عن الاموال الى الاعمار انما يكون لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الاعمار دون الاموال (قوله من تخصيص الخ) لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه اهـ يس (قوله في المحاورات) أي المخاصمات وقوله والخطابيات أي الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكر أي فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أي أكثرهم وقال به الدقاق والصيرفي من الاصوليين قال سم قد يقال هذا ظاهر بالنظر للمجرور فقط أي الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور

(وتحقيقهما على قياس ما مر) في تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله. نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد) مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) اذ لا تهنئة لاحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي (وفيه) أي في البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (أنه نهب الاعمار دون الاموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع أن النهب بهما أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وان لم تعتبره أئمة الاصول

فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثانى الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله فى قتلهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا الفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف فى الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال فى المطول وهذا المعنى الثانى يجب أن لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر

ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم أتمها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب اه وقوله فمن قال مبتدا خبره فقد سها والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف فى الايضاح وقول الشاعر أتمها أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الانعام واترك أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيرامى وقوله لان الشكاية مصرح بها أى فى قوله أبا دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب أى لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء للممدوح متضمن لتهنئته بالوزارة (قوله وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أى كثيرا تقلب الاجفان فى ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك فى أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفانى جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من أعلى وأسفل وقوله أعدبها أجعل اجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوبا أى ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين الاحبة مثلا وعدم استقامة الحال لا ذنوبه فى الدهر اذ لا معنى لعدها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه اجفانى الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كأنى أعد بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملا لوجهين) أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى (قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين) أى كما يوهمه كلام المصنف فهو اعتراض عليه نحو رأيت العين فى موضع يحتمل على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شطر بيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاط لى عمرو قباء * ليت عينيه سواء

فلمستمع

(و) الثانى (انه لم يكن ظالما فى قتلهم) والا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى من المعنوى (الادماج يقال أدمج الشئ فى ثوبه اذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند الى المفعول الاول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أى فى ذلك الليل (أجفانى كأنى * أعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر ومنه) أى من المعنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لاعور ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه

فليسلني الناس طرا * أمديحا أم هجاء

روى أن رجلا أعطى لخياط اسمه عمرو ثوبا ليخيطه له فقال له الخياط لأخيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو أم غيره فقال له هذا الشاعر لان فعلت ذلك لأقولن شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره فلما خاط له القباء قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة انه دعا له لانه جزاء الاحسان لاحتمال أن يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وعبارة الفنرى فان قلت الظاهر ان الشاعر أراد المدح لأنه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلم يستقم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات توجيها مع كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيدا وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بنيناها بايد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازى وهو البعيد منهما هو المراد كما تقدم وأيضا فذكر السكاكى أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار ورود كر بعد ان أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذى يكون توجيها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح أن بعض المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لانها منه باعتبار وكذا ان صح ان التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم اه جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكر الشئ على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تغنى عن تفسيره اه فنرى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهو واللعب وفى السيرة الحلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يابنى اياك والهزل فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما تميمى أتاك مفاخرا الخ) فان قولك وقت مفاخرة انسان فى حضورك لا تفتخر وقل لى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الاشراف وقوله عد أى تجاوز والاشارة فى قوله عن ذا الى الافتخار الذى دل عليه قوله

قال (السكاكى ومنه) أى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين مختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين لان أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو ان المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى من المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمى أتاك مفاخرا * فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

مفاخر اه أفاده سم والضب قال السيوطي هو حيوان برى والجمع أضب وضباب والانثى ضبة قال ابن خالويه الضب لايشرب الماء ويعيش سبعمائة سنة فصاعدا ويقال يبول فى كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مدرج ومن شأنه أنه لايخرج من جحره فى الشتاء ويضرب به المثل فى الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبى الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت فى جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذى كلم النبى صلى الله عليه وسلم خرجه ابن عدى والحاكم والبيهقى فى الدلائل وسقته فى كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم) هو مبتدا ثم يحتمل ان يكون خبره شرق وعليه فقد حذف ثانى مفعولى سماه اختصارا أى سماه بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثانى مفعولى سماه اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من ع ق قال عبد الحكيم الظاهر ان يقول وهو ما سماه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجىء كذا اه وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ما سلكه السكاكى فهى كالكاف فى قولك أخبرنى زيد بالامر الفلانى وهو كذلك أى واخباره على ما هو عليه فى الواقع اه (قوله سماه السكاكى) أى فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال ع ق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكى من أنه يقع فى قول الله تعالى كما فى قوله سبحانه وما تلك بيمينك ياموسى قال فلا أحب أن يقال فى الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف يعنى بخلاف غيره هذه العبارة فانها أقرب الى الادب واللفظ الغيرفيها وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالته استلزامية والآخر أنها أكثر فى الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثانى تعريف للاول الا أن السكاكى اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أى سوقا كسوق غيره (قوله لنكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكى الا أنه أخره ليكون بيان النكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لاأحب تسميته) أى سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنكتة (قوله فى قول الخارجية) هى ليلى بنت طريف ترثى أخاها وقد كان قتله يزيد وبعده

فتى لايريد العز الا من التقى * ولا الرزق الا من قنا وسيوف

(قوله وهو) أى الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذى فى ع ق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عامله ما فى لك من معنى الفعل أى أى شئ ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أى ناضرا) أى ناعما لاذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهى تعلم أن الشجر لايجزع لان الجزع لايكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورق وبخته على اخراج

ومنه) أى من المعنوى (تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا) أى ناضرا اذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف

الورق وأظهرت انها حينئذ تشك في جزعه فاذا كان الشعر يوبخ على عدم جزعه فأحرى غيره وعبارة المطول فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب في كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم اهـ (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله كقوله) أي قول البحتري اهـ مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها فلما تجاهل أظهر انه التبس عليه الامر فلم يدر أهذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في المدح حيث يلتفت الى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أي ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اهـ وقوله أم ابتسامتها اي ام هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أي أم ضوء ابتسامها كما في سم وعق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباء بمعنى في كما في عق والضاحي بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اهـ مطول (قوله وسوف اخال أدرى) اخال اعتراض بين سوف وأدرى وقد حذف مفعولا اخال والتقدير وسوف أدرى اخال على بحالهم حاصلا يعني وما أدرى في الحال ان آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن الثاني اعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم اهـ سم (قوله أي أظن) تفسير لاخال (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدرى الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهما ولاشك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم في الحال فلم يدر هل هم رجال أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بأنهم يلتبسون بالنساء في قلة غنائهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهار لنهاية ذمهم وانهم في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال خاصة) أي لغة وذلك على حد قوله تعالى لايسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن عروس الافراح اهـ سم (قوله والتدله) هو بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اهـ مطول (قوله بالله الخ) استعطاف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلى وانه من القسم السابق اهـ وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر انه أدهشه الحب حتى لايدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل الظبيات عن حالها وقوله ليلاي أي ليلى المنسوبة الي (قوله وفي اضافة ليلى الخ) أي أن الاضافة فيها استلذاذ

والمبالغة في المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم كقوله

وما أدري وسوف اخال أدري)* أي أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الافصح وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على ان القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أي وكالتحير والتدهش (في الحب في قوله * بالله يا ظبيات القاع) هو المستوي من الارض (قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر) وفي اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ

وهذا انموذج من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه) أى ومن المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ أثبت له) اى لذلك الشئ (حكم فتثبتها لغيره) اى فتثبت انت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (من غير تعرض لثبوته له) اى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (او نفيه عنه نحو) قوله تعالى (يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين.

أ كثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار فى موضع الاضمار (قوله وهذا) اى المذكور من النكات اه سم وفى نسخة وهذه اى النكت المذكورة وقوله انموذج اى جملة قليلة قال فى المصباح بضم الهمزة مايدل على صفة الشئ وهو معرب وفى لغة نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشئ يعمل عليه اه وفى ع ق مانصه فى القاموس نموذج بفتح النون مثال الشئ والانموذج بالهمزة تصحيف يعنى ومع كونه تصحيفا جرى على الالسن اه (قوله وهى اكثر من ان يضبطها القلم) اى فلا تدخل تحت حصر فمنها التعريض كما فى قوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله لمعروف ماهذا اشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) اى اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفى مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أى علته فى شئ آخر واما بحمل لفظه فى كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذى أوجبته الصفة اه من زهر الربيع فى أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية فى الآية مايدل على ذات باعتبار معنى كالاعز والصفة التى روعى اثباتها بالغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثانى اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه أى لان الصفة الاولى فى قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير فى قوله فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالاعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشئ أعم من النعت النحوى بدليل ما يأتى برلسى تأمل اه سم وقوله فى كلام الغير كالمنافقين وقوله كناية عن شئ أى فريق المنافقين قال سم هل المراد بالكناية عن الشئ هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح لها بناء على أن فى ثبوتها تكلفا بعيدا فان كون فريق الكفار الذى هو المراد بلفظ الاعز الذى هو الكناية لازم معنى الاعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفى فى اللزوم ادعاؤهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الاعز فليتأمل اه (قوله لحكم) أى محكوم به كالاخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أى للايماء الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستلزمة للحكم انما هى لغيرمن عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه) الاولى لاثباته له أو لانتفائه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لئن رجعنا أى من غزوة

بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكنى عنه بالاعز اهسم (قوله فى الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقكم ويلزم منه اثبات الذلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الذلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حمل لفظ وقع الخ) قال ع ق يعنى ان الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غيره من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الاطول احتمالا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى

وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى

وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمل على خلاف ذلك المعنى اه فيكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق وانظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعه ان شئت (قوله اذ أتيت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على مرة أحسنت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحو أكل وشرب (قوله والمنن) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من اللفظى لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فللمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة اسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله باسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آبائه) المراد هنا بالاسماء اثنان فما فوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الاب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) اى انما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن بأن ذكر متعلقه اعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح او غيره و) باسماء (آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك

زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انها لا تحتاج فى هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بشمولة اه يس وقال ع ق نفى التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفى اه وعليه يأتى السؤال والجواب المتقدمات تأمل (قوله ان يقتلوك الخ) أى ان يفخروا بقتلك ويفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت فى عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم فى الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثللت باللام أى أذهبت وقوله عروشهم أى عزهم وقوله بعتيبة أى بقتله (قوله وتضعضع) أى ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أى هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الاضافات أى من ذى تتابع أى وهو مخل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أى بأن كان غير ثقيل فالمخل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جماعا قال ابن مالك فى الخلاصة لفاعل الفعال وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفى كل منها تفصيل يأتى ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين ان اتفقا فى كل شئ فهو التام وان اختلفا فى الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا فى زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما فى اللفظ) قال فى العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد قام زيد وغيره من التأكيد اللفظى فان ادعى ان هذا فى الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان فى جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناهما مختلف فلم يكن جناسا وليس كذلك ثم يرد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيا احدهما اسم والآخر فعل فانهما فى اللفظ متحدان لا متشابهان بل شئ واحد فان ادعى انهما متشابهان فان حقيقتهما مختلفة فى المعنى وانما تشابها فى النطق فيدخل فى الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة فى اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين فى لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لا يخفى فتأمله اه سم وهو أن المراد المشابهة فى جميع حروف اللفظين أو غالبها كما فى ع ق وعبارته ثم المعتبر فى التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تفيده الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(كقوله
ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحرث بن شهاب)
يقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم
يعنى ان تبجحوا بقتلك وفرحوا
به فقد اثرت فى عزهم وهدمت
أساس مجدهم بقتل رئيسهم
فان قيل هذا من تتابع الاضافات
فكيف يعد فى الحسنات
قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات
اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
والبيت من هذا القبيل كقوله
عليه الصلاة والسلام الكريم
ابن الكريم ابن الكريم الحديث
هذا تمام ما ذكره من الضرب
المعنوى (وأما) الضرب (اللفظى)
(فمنه) من الوجوه المحسنة للكلام
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما

فى لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاشكال فى التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اهـ (قوله تشابههما فى اللفظ) أى مع اختلافهما فى المعنى لاخراج التأكيد اللفظى (قوله فى اللفظ) أى فى التلفظ انما فسره به لانه لا معنى لتشابه اللفظين فى اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتى اهـ سيرامى (قوله فيخرج) أى بقوله فى اللفظ وقوله التشابه فى المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا نقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اهـ والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو فى مجرد العدد) أى فى العدد المجرد من التلفظ وكذا نقول فيما بعده (قوله أو فى مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنفى فيهما فلا محذور اهـ فنرى (قوله والتام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا انه صورته صورة الاعادة وهو فى الحقيقة افادة (قوله أن يتفقا الخ) خبر المبتدا (قوله فى أنواع الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالالف نوع وتحته أصناف لانها اما منقلبة عن واو أو عن ياء أو أصلية والباء كذلك لانها اما مدغمة أو لا مشددة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحته أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته اهـ ع ق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق فى الحروف وقوله يخرج أى عن التام فلا ينافى ان بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا فى الفاء والميم (قوله وفى اعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال عبد الحكيم الاولى وفى عددها وفى هيئتها اذ ليس توافق الكلمتين فى أعداد الحروف والهيآت الا أنه أورد صيغة الجمع نظرا الى المواد اهـ (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع ف ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق فى أنواع الحروف الموجودة ما بعد اهـ قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتى اهـ والمساق مصدر ميمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اهـ مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام فى هيآت الحروف دون الكلمات اهـ عبد الحكيم (قوله فنحو ضرب وقتل الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد فى الهيئة لا يستلزم الاتحاد فى الحروف كما أن الاتحاد فى الحروف لا يستلزم لاتحاد فى الهيئة نعم الاتحاد فى الهيئة يستلزم الاتحاد فى العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وصفة حروفه (قوله وفى ترتيبها) بأن يكون

(فى اللفظ) أى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو أسد وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيآتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيا للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه

المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها لكان أوفق بما قبله فشروط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه عرضة التغيير اه (قوله والحتف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لديهم سم قال لهم فالاول من القيلولة والثاني من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمى مماثلا جريا الخ) قال ع ق والمستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجناس بينهما ولكن لا حجر في الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجناس وقال الساعة في الموضعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا تعني بليدا اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه واقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما اذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيى لدى يحيى فان الاول مجازا اذ الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبه فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيد عواص عواصم ان أريد الايدي حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم برد جميع تلك الامثلة مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقتين فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفنري الالف واللام في الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اه اى فلذلك كانت الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليتأمل (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتي مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا زيد على جميع أهله أي ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والحتف (فان
كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع
ماذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (كاسمين) أو فعلين
أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من ان المماثلة
هى الاتحاد في النوع (نحو ويوم
تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة) من
ساعات الايام (وان كانا من نوعين)
اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
وحرف (سمى مستوفى كقوله

مامات من كرم) ما موصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما اهـ سم قال ع ق أى ماذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اهـ وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيا بالذى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل ما فى مامات نافية ومن زائدة اهـ (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متشابه ومفروق ومرفوّ فأقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اهـ جربى (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله والآخر مفردا) الاولى مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الا أن يقال ان جاملنا مفرد تنزيلا فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمى جناس التركيب) أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستى اهـ مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اهـ مطول (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزو الرمل المخبون المحذوف والجام اناء يشرب فيه الخمر وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اهـ وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين فى المجلس وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جاملنا فالميم فى جاملنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوّ (قوله خص باسم المرفو) أخذا من رفا الثوب جمع ما انقطع منه بالخياطة فكأنه رفى بعض الكلمة فأخذنا الميم من طعم ورفينا به صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اهـ من ع ق وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر مر صحاح اهـ سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ما عدا التام من الخمسة وهى خارجة من الامور الاربعة فى التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا أصلا لبعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اهـ سم أى لانها فى تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة (كقوله كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الجام) أى الكاس (لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والاخص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب (وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا

اوعلى محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظا المتجانسين (فى هيآت الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد

والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط أو مفرط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدى جهدى) بزيادة الهاء

المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الاوجه السابقة فهو التام اهـ ع ق (قوله أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالباء والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أحسن البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق اهـ اطول (قوله فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ توهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل اما مفرط) من الافراط وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة المسعد فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدد لما كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين اهـ واوهم بتثنية الضمير ان هنا حذفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اهـ ع س قال الحربى والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا لا الملفوظة اهـ فتلخص ان الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما الا أنه لم يعتبر لقرب أمره والثانى انهما فى الكتابة شئ واحد (قوله فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة يؤدى الى الكفر بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرط ومفرط اهـ حربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا انه لا مقابل له فى اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمى ناقصا) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل اما أن تكون الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله فى الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه وكذا قوله أو فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت ع ق قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد بها أماكن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر والخطب سهل اهـ بحروفه (قوله بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقى مجانس لمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) الجد بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجد الذى هو أبو الاب فليس مرادا هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى

وغناى

وغناى من الدنيا مجرد اتعاب النفس فى المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيا
واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن يكون المعنى ان حظى من الدنيا وغناى
فيها هو بعشقى وجهدى لا بالوراثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجابة فى السعى وان
الغنى لا يتوقف على الوراثة اه ملخصا من ع ق (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال
ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين
جدى جناس تام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتنوين)
أى فى عواص لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة ع ق قوله من أيد يحتمل
أن تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعتا لمفعول محذوف أى يمدون سواعد كائنة
من أيد اذ السواعد بعض الايدى فكأنه يقول يمدون السواعد التى هى بعض الايدى
واما بأن تجعل كهى فى قولهم هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف
لان العطف الشق والعضو وللهز زمنه الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التى يظهر
بتحريكها انشاطه اه (قوله هز من عطفه) عطفا الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن
السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيد)
أى كائنة من أيد (قوله جمع عاصية) أى بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية
بمعنى مذنبة (قوله ضربه الخ) أى لا من عصى بمعنى اذنب قال شم وقيل من العصيان
اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب) فيه الشاهد
أيضا فلو أتى به المصنف لكان أولى والقواضى جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به
(قوله أى يمدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواص وقوله
حاميات معنى عواصم وقوله للاولياء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على
الاعداء معنى قواض وقوله بالقتل متعلق بحاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى
لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا) أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكر
فى هذا الضرب الا الخ) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة بأكثر فى الاول أو الوسط اما العدم
وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف
البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء) أخت صخر فى رد
كلام من لامها على البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه ع ق (قوله
بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالاضلاع مما يلى الظهر
الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو
ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرا
وعبارته فى المطول وربما سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام
فى أطوله وربما سمى هذا الضرب الذى يكون أكثر من حرف فى الآخر مذيلا ويجعل

وقد سبق ان المشدد فى حكم
المخفف (أو فى الآخر كقوله
يمدون من أيد عواص عواصم)
بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين
قوله من أيد فى موضع مفعول
يمدون على زيادة من كما هو مذهب
الاخفش أو على كونها للتبعيض
كما فى قولهم هز من عطفه وحرك
من نشاطه أو على انه صفة محذوف
أى يمدون سواعد من أيد عواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه وحماه
وتمامه * تصول بأسياف قواض
قواضب * أى يمدون أيديا
ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
صائلات على الاقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى
هذا) القسم الذى تكون الزيادة
فيه فى الآخر (مطرفا واما بأكثر)
عطف على بحرف واحد وهو
من حرف ولم يذكر فى
قوله اما بحرف الا ما تكون الزيادة
هذا الضرب
فى الآخر (كقولها) أى الخنساء
(ان البكاء هو الشفا * من الجوى)
أى حرقة القلب (بين الجوانح)
(وربما سمى
بزيادة النون والحاء
هذا) النوع

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما في الشرح مما يؤثر به و بعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية اه فتأمل (قوله مذيلا) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظي نصر ونكل) قال في المطول ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب اه قال الفنري أورد ثلاثة أمثلة تنبيها على أن الحرف المتفق عليه اما في الاول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقيين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بمتقاربي المخرج ما يشمل المتحدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المباين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى ان الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع فسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث في الجناس لا في الحرف (قوله لان الحرف الاجنبي) أي المباين لمقابله (قوله اما في الاول) في زائدة (قوله نحو بيني الخ) أي نحو قول الحريري وهو نثر وقوله كني بكسر الكاف وتشديد النون أي بيتي والدامس المظلم وقوله طامس أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث وتمامه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أي في دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أي في ينهون وينأون متقاربتان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أي في الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أي لتباعدهما في المخرج (قوله سمى لاحقا) اذ احد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو) أي الحرف الاجنبي (قوله في الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتياد لان هذا الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (قوله تفرحون في الارض) أي تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تمرحون أي تتوسعون في الفرح اه بيضاوي فالمرح نهاية الفرح (قوله وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الا على طول المسافة بينهما فليتأمل اه فنري وقال ع ق وقد يجاب بأن جناس

(مذيلا وان اختلفا) اى لفظا المتجانسين (في أنواعها) أى انواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي (اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود في نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهنا افترق الموضعان لما علمت فالاولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعدتان مخرجا اذ الاولى من اللسان مع اصول الاسنان والثانية من الحلق اهـ (قوله أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى) أي والقاف والميم لا يدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم احداهما في الاخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الامن) فان الراء والنون متباعدان مخرجا لان الراء من شق اللسان على الحنك الباطني على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا قال سم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اهـ سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الاحنف

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للأعداء حتف

اهـ مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لاتباعه وموت لاعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لان التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اهـ ع ق فالاحسن ما قاله في المطول من انه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض اهـ (قوله اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة اهـ أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمنا مما نخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وماعداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد في لاح وحال وهو رمل مجزوّ ووزنه فاعلاتن (قوله واذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أي لاجل ان المراد أي تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبا) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبا ونبا والباء في نبا لا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أين يقال تقوم الساعة في ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجد

أن يكونا بحيث تدغم احداهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الامن وان اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر (سمي) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (واذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (في أول البيت و) اللفظ (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى في
كفه في كل حال

(واذا ولي أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر (المتجانس الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الاقسام الاخر ظاهرة مما سبق

وجذ ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدّي جهدي ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيئان ليسا من الجناس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجناس (قوله أحدهما الخ) حاصله ان هذا الاحد هو الاشتقاق الصغير وان الثانى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأريضتم قال ع ق وهذا النوع سهل التناول كأن يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها مترتبة وأراد بالشئ الثانى ما يعم الكبير ولا ينافى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذ الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الاكبر كالثلب والثلم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجناس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فأقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعل قال فى المطول والقيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لو قال ان يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال ع ق والمراد بالمشابهة الامر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه انها موصوفة فقط قلت وجه التفريع انه لما علم ان ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانهما يؤديان ذلك المعنى فتأمله بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم انها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى اشباه اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أى مشابهة الخ (قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أى اما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما مثنى فقد رجع الضمير المفرد للمثنى وهو لا يصح وقوله الا بتأويل بأن يؤول بالمذكور وقوله بعيد أى بالنسبة لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر مضاف صح أى اشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويلحق بالجناس شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فأقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظا ومعنى أما لفظا فلانه جعل الضمير المفرد فى يشبه الى اللفظين وهو لا يصح الا بتأويل بعيد فلا يصح الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق.

فى الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله أن يكون الخ) فيه ان هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع مافى الآخر وبعض أقسام الناقص كالمطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو الجوى والجوانح وأى فرق بين هذا المثال ومثال قال انى لعملكم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك الشئ الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جل الحروف أو فى كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليسا فى الحقيقة كذلك لان أصلهما فى نفس الامر مختلف وذلك نحو قال انى لعملكم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما من الحروف جل مافى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفا انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاول من القول والثانى من القلى فبينهما مايشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان مابينهما ملحقا بالجناس واعا قلنا على وجه يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق فلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجوانح فان فى كل من لفظيهما جل مافى الآخر من الحروف وكذا نحو الحتف والفتح فان فى كل منهما مجموع مافى الآخر وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحروفه (قوله جميع مايكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيتم لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضيتم للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن لايرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادئ الرأى انهما يرجعان الى أصل واحد فبذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لايتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما فى الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثى المعدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به مايشمله وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (قوله اثاقلتم) أصله تثاقلتم أى ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ثاء ثم أدغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتم (قوله ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثانى أن الالف فى الارض أصلية بخلافها فى أرضيتم كما بيناه فالتقييد بالكبير ينافى هذا المثال الذى مثلوا به فيتعين أن المراد به ماهو أعم (قوله رد العجز) هو فى المشهور وهنا كعضد

أن يكون فى كل منهما جميع مايكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال انى لعملكم من القالين) فالاول من القول والثانى من القلى وقد توهم أن المراد بمايشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحياة الدنيا ولا يخفى أن الارض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أى من اللفظى (رد العجز على الصدر

وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو واستغفروا ربكم انه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا (ونحو قال انى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى احد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة

وهو فى اللغة على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر (قوله وهو فى النثر) قال فى الاطول ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو فى النثر ولاشتماله على الرد صار أهم فقدم (قوله أى المتفقين فى اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى فى الجناس اه سم (قوله أو الملحقين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت معناها) أى فى بحث الارصاد وهو أنها فى الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق انها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لاخرى كما سيأتى فى السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلا منهما ليس معه أخرى (قوله فتكون الاقسام أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها اما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله احق ان تخشاه) ولا يضر فى كونه فى آخرها اتصال الضمير به لانه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اه سم (قوله سائل اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللآمة والرذالة وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصلها الياء فقلبت همزة كما فى بائع والاول من السؤال والثانى من السيلان قال فى الاطول وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المغفرة قال فى عروس الافراح وانما جعل استغفروا فى أول الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة فى كلام نوح عليه السلام المحكى لا فى الحكاية اه أى لان فقلت لحكايتها (قوله فى الملحقين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تمييز (قوله فى الملحقين بشبه الاشتقاق) أى فى الملحقين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين محذوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله فى أربعة وهى كون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة فى المكررين وأربعة فى المتجانسين وأربعة فى الملحقين اشتقاقا وواحد فى الملحقين شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من امثلة شبه الاشتقاق قال فى المطول وأهملها اما لعدم ظفره بامثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فشغوف بآيات المثانى وهو متوسل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى

بخليص عاني فبعيد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالمجانسين قسما واحدا فاكتفى بايراد أربعة أمثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم اه باختصار (قوله كقوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحمرة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريبا للخمر شهما مكايه لايدخل في يده شئ الا أنفقه فيه وكان له ابن عم موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثر ذلك فمنعه وقال له الى كم أعطيك مالي وأنت لاتنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيأ أبدا فتركه حتى اجتمع قومه في ناديهم وهو فيهم ثم جاءه فوقف عليهم فشكاه اليهم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقال اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع في أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشر في لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعي اليه من الندى أي الكرم له ع ق (قوله يلطم بكسر الطا) فهو من باب ضرب كما في المصباح (قوله وقوله) أي قول صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من الحيات سمي به هذا الشاعر (قوله تمتع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعيس تهوي * بنا بين المنيفة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجئ فعيل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهي) أي العرار وقوله وردة أي تطلع وتفرش على وجه الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفاقية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومه للطبيعة الانسانية فبين أنه اتفق له خلاف ذلك وأن من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي الانثى وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله للنهود أي الارتفاع (قوله فمازات بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أي فلا ألتفت اليه لاني مازات الخ (قوله وقوله) أي في ذي الرمة (قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعريج بمعنى إقامة قال في المطول والتعريج على الشئ الاقامة عليه اه (قوله ألما الخ) من الالمام وهو النزول قال ع ق والمعنى أني أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني في الالمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا اه

(كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع)
فيما يكون المكرر الآخر في صدر
المصراع الاول (وقوله
تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار)
فيما يكون المكرر الآخر في حشو
المصراع الاول ومعنى البيت استمتع
بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة
صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه
اذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد
ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض
الكواعب) جمع كاعب وهي
الجارية حين يبدو ثديها للنهود
(مغرما*) مولعا (فمازات بالبيض
القواضب) أي السيوف القواطع
(مغرما) فيما يكون المكرر
الآخر في آخر المصراع الاول
(وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة*)
هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى
الالمام المدلول عليه في البيت السابق
وهو* ألما على الدار التي لو وجدتها

(قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لوجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدتها وبها هو المفعول الثانى (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أى موحشا خبر كان وقوله مقيلها أى موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعريج الى الساعة) اى الاضافة على هذا لامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى ظرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعريج بتأويل الاقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الأرجانى اه مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى اتركانى) اشارة الى أن دعانى تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنرى تمييزا وبهم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبارة الفنرى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالمعنى اتركانى من لومكما الواقع منكما لاجل سفههما أى خفة عقلكما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبلكما دعانى أى فأجبته فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أى قول الثعالبى اه مطول (قوله واذا البلابل) الشاهد فى هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أى حسن الصوت (قوله أفصحت) أى نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهى جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلابل) أى أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كاسات الخمر فالخمر ق والمعنى انه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبلة بالضم) أى ضم الباءين (قوله أعنى البلابل الأول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فقال فى المطول فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف اه أى لان السكاكى اعتبر قسما آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى أصلا بخلاف المصراع الاول اه من سم ويس

(قوله

* بها أهلها ما كان وحشا مقيلها

(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من اضافة التعريج الى الساعة أوصفة مقيدة أى الا تعريجا قليلا فى ساعة (فانى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعريج فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجدى وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى

(وقوله دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها *) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الاول

(وقوله واذا البلابل) جمع بلبل هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الاول فى حشو المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه فى صدره (قوله وقوله) أى قول الحريرى فى المقامة الثامنة والاربعين وهى البصرية وقبل هذا البيت

بها ماشئت من دين ودنيا * واخوان تغالوا فى المعانى

والضمير فى بها راجع للبصرة وهذه الابيات فى مدحها (قوله فمشغوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت فى نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أى هذا مشغوف بآيات القرآن ومفتون مع ذلك لرقة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أى فهنا المشغوف بالآيات يهتدى بها ويتذكر وآخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثانى به لان البيتين للحريرى ومقامه مما يقتضى المعنى الثانى ولم يجعل المثانى فى الموضعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما فى أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أى القرآن) تفسير للمثانى وانما قيل فيه مثان لان القصص والوعد والوعيد تثنى فيه وتطلق المثانى أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أى بنغمات) أى أصوات تفسير لرنات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثانى (قوله التى يضم الخ) أى يضم بعضها الى بعض وفى هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى القاضى الارجانى والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضربه موقوف أى رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أى تفكرت فى أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أولا وقوله فلاح لى أى بعد التأمل قال فى الاطول وقد أفاد باستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس فيهم فلاح بسكون الهاء قال الفنرى ومن هذه القصيدة قوله

ياقوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أى قول البحترى اه مطول وهو من المتقارب وفى المعاهد البيت نسبه للبحترى غالب شراح التلخيص وليس الامر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت البحترى فلذا سبق الوهم فى نسبته اليه وبيت البحترى لفظه

بلونا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع فى أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات لا الطبيعيات قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الاعظم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله فى السماح اه (قوله فى السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثل الخ) أى فهو فى الاصل مثل مقيد ثم استعمل فى مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله فمشغوف بآيات المثانى *) أى القرآن (ومفتون برنات المثانى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانسين فى آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر (لى ان ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل

في ضرب القداح هذا فيما يكون الملحق الآخر بالمجانس من اشتقاقا في صدر المصراع الاول (وقوله
* اذا المرء لم يخزن عليه لسانه *
فليس على شئ سواه بخزان) أي اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على غيره مما لا ضرر له فيه وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الاول (وقوله
* لو اختصرتم من الاحسان زرتكم *
والعذب) من الماء (يهجر للافراط في الخصر) أي البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وقد توهم بعضهم ان هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول كالذي قبله ولم يعرف ان البيت الذي قبله السابق مما يجمعها اللفظين في البيت السابق الاشتقاق وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف لم يذكر من هذا القسم الا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها في الشرح

المثل في ضرب القداح) في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار واضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضريب لانه يضرب به في جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الخ) لا يقال الضرائب والضريب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضريب المثيل وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف في المصدوق لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متحد فيهما ولو كان في الضرائب بمعنى الالزام بعد الايجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اهـ ع ق (قوله وقوله) أي امرئ القيس اهـ مطول (قوله يخزن) في المختار بابه نصر وقال في المصباح خزنت الشئ خزنا من باب قتل جعلته في المخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ريحه مقلوب من خنز اهـ (قوله مما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة لخروجها عن الاعتدال (وقوله والعذب الخ) أي ولا غرابة في هجران ما ينشأ من خروجه عن حد الاعتدال لان الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يهجر للافراط في الخصر أي لتجاوزه الحد في الصفة المستحسنة منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اهـ ع ق (قوله في الخصر) في المختار بابه طرب قال سم في الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس ثم قال وككتف البارد اهـ (قوله لكثرة انعامكم علي) أي وعجزي عن شكره فاستحيت من الاتيان اليكم بلا قيام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله يهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الاول أي لسبق توهمه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثار والثاني مأخوذ من خصر أي برد لا يقال لا مادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شئ حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن الفعل أصل افاده ع ق (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في المطول وأما الامثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري

ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقاله من لائح لاح

فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ماوقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى

فالاول من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو ومثال ماوقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثانى قول الآخر

لعمرى لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى

فالثرى واوى من الثروة والثرى يائى اه وقوله قول الحريرى أى في المقامة الرابعة والعشرين من قصيدة مطلعها

نهانى الشيب عما فيه افراحى * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريرى في المقامة الثامنة والاربعين قال الفنرى والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتلخيص المعانى اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العانى فكاك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارئ فيها وقارى * أضر ابالجفون وبالجفان

وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارئ الاول الذى يقرأ القرآن وقارى الثانى مطعم الضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لانه أطعم مافيها وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت لأبى الكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبى عيينة المهلبى اه (قوله الذباب) سمى بذلك لانه كلما طرد يرجع فأصله ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضير أى يضر فكل منهما مأخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

ثوى في الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

اه مطول وقوله ثوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها لزوال الالتباس في كثرة دورها على الالسن السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيه لمقارنتها الاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على بمعنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى ان تسمية الفاصلة سجعا انما هو لوجود التوافق

(وقوله
فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى
اطنين أجنحة الذباب يضير)
وهذا فيما يكون الملحق الآخر
اشتقاقا وهو ضائرى في آخر
المصراع الاول (وقوله) وقد كانت
البيض القواضب في الوغى *)
أى السيوف القواطع في الحرب
(بواتر) أى قواطع لحسن استعماله
اياها (فهى الآن من بعده بتر)
جمع أبتر اذ لم يبق بعده من يستعملها
استعماله وهذا مما يكون الملحق
الآخر اشتقاقا في صدر المصراع
الثانى (ومنه) أى من اللفظى
(السجع قيل وهو تواطؤ الفاصلتين
من النثر على حرف واحد) في
الآخر (وهو معنى قول السكاكى
هو) أى السجع (في النثر
كالقافية في الشعر) يعنى ان
هذا مقصود كلام السكاكى
ومحصوله والا فالسجع على التفسير
المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق
الفاصلتين في الحرف الاخير

فيها ولولا ذلك ما سميت وعاد الحاصل الى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة فى الحقيقة وفى القصد اهع ق (قوله وعلى كلام السكاكى هو) أى السجع وفى نسخة هى أى الاسجاع (قوله فى أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا فى أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أى لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استدلال على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع والثانى قوله انها فى النثر كالقوافى ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه فى مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع فى مقام التعريف الذى لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل انه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما وجه الثانى فبينه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافى التى هى ألفاظ قطعا فيكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله على تفصيل المذاهب) أى الاثنى عشر مذهبا وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزرجية (قوله وليست) أى القوافى عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسجع اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثانى نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى فى الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن فى الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمى مطرفا لانه خارج فى التوغل فى الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتى أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو فى الطرف وهو الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه (قوله أى الفاصلتان) أى الكلمتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتى اه سم (قوله فى الوزن) قال فى العروس ينبغى أن يكون المعتبر هنا الوزن الشعرى لا التصريفى اه يس والوزن الشعرى مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كمقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفى مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا) الآية أى ما لكم لا تخافون لله عظمة اه فنرى والاطوار جمع طور كثور أى وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أى لان ثانى الاول متحرك والثانى ثانيه ساكن (قوله أى وان لم يختلفا فى الوزن) أى

كما

وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لان القافية لفظ فى آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليس السجع عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الابيات على حرف واحد فالحاصل ان السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا) أى الفاصلتان (فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا) فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أى وان لم يختلفا فى الوزن

كما لم يختلفا فى التقفية لان قوله قبله ان اختلفا فى الوزن معناه مع الاتفاق فى التقفية اذ لا يشمل الاختلاف فى التقفية أيضا بقرينة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق فى الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا فى الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا فى التقفية فقط لانتفائها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازى الذى هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتى وقد يختلف الوزن فقط الخ أى فى المتوازى كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازى لا يشمل ذلك كما تقرر ويجاب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل فى كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بان هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازى نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتأمل اه سم بتصرف (قوله فان كان ما فى احدى القرينتين) أى الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أى جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أى التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أى فالسجع الكائن فى الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل احدى اللؤلؤتين فى العقد فى مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر فى هذا القسم بالمصدر أعنى قوله ترصيع وفى القسمين الآخرين باسم المفعول أعنى قوله مطرف ومتواز ولعله للتفنن فى التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبته خيار الالفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب لكلامه انها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للمكنية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثالا لما يكون الخ) فليست الآذان موافقة للاسجاع فى الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أأذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل فى مثل ذلك وليست موافقة لها فى التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك فى عدم التوافق وان كانت موافقة فى الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فمتواز) أى فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا لتوازى الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما فى التسمية يكفى فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق فى الحرف الاخير منهما معتبر فى مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالاكثر ما قابل الاقل فيصدق بالمساوى كما فى الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير ومرفوعة عالية أكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الا فهى صادقة بثلاث صور

(فان كان ما فى احدى القرينتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أى أكثر ما فى احدى القرينتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على الحرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه) فجميع ما فى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الاولى واما لفظ فهو فلا يقابله شئ من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الاولى (والا فمتواز) أى وان لم يكن جميع ما فى القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى (نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية وقد يختلف الوزن فقط

لان علم الاتفاق فى الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أو فى أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعرى كما قيل لا الوزن النحوى وعليه فهما متوافقان اذ المتحرك فى مقابلة المتحرك والساكن فى مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات فى النحو المفعلات والعاصفات الفاعلات اه ع ق قال يس وفى المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا اما مفعول لاجله واما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسلة متتابعة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أى دون الوزن لحصول على وزن هلك وقافيتهما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال فى ناطق وحاسد وأما بين الصامت والشامت فهما فاصلتان لابد فيهما من التوافق فى الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقى هو الثانية أى حصل عندنا اكتساب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالدواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل فى المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوى فى عدد الكلمات ولا يشترط التساوى فى عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام فى ظل بحرفين وان هذا مخالف لما سبق فى الجناس من جعل المشدد فى حكم المخفف اه يس قال ع ق وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزة اتفاقه واقربه بعده من السجع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهى الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله فى سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذى لا شوك له كأنه خضد أى قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمنضود الذى نضد بالحمل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفى الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود أى ممتد لا تنسخه الشمس اه فنرى (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أى الاحراق بالنار (قوله أن تؤتى قرينة) فى بعض النسخ بالتاء وفى بعضها بالياء أى بقرينة وفى بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام فى أطوله حيث قال من الايلاء واخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة نائب عن

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وقد تختلف التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت (قيل وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالاحسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى أو) قرينته (الثالثة نحو قوله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية (ولا يحسن أن تؤتى قرينة) أى أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اهـ وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة اخرى فالأقصر هى الوالية اهـ وحل الشارح بقوله أى يؤتى بعد قرينة الخ أنسب بنسخة تولى بالتاء أو الياء من نسخة تولى (قوله أمده) أى غايته اهـ سم (قوله يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى او قريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا حصل ماذكر اهـ سم (قوله فيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب وهو مما يستقبح وذلك كالوقيل خاطبنى خليلى وشفانى بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اهـ ع ق (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلث لاتضر اهـ (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب فى اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل الذى يرتكب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثيرها هو سكون الاعجاز بالوقف اهـ وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يزاوج بينها ولا يتم فى كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم آتيك بالغدايا والعشايا أى بالغدوات فاطنك بهم فى ذلك اهـ يس وقوله واذا رأيتهم أى رأيت البلغاء والعشايا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أى بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا به للازدواج (قوله أى أواخر الخ) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير للاعجاز (قوله اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم فى بعض الصور بدونهما بأن تتوافق حركة أواخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج الحرف عن حركته الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون فى الوقف والضرورة وغير ذلك ولانه الاصل فالرجوع اليه أولى اهـ سم (قوله التواطؤ) أى التوافق والتزاوج أى التشابه (قوله ما أبعد مافات) لان مافات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ما هو آت لانه لابد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية للادب وتعظيما) أى لا لعدم وجوده فى نفس الامر (قوله اذ السجع فى الاصل هدير الحمام) أى ثم نقل لهذا المعنى ع ق (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أى ونحو الهدير كتصويت الناقة لا على المضاف اليه اذ الهدير مختص على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بما لا ايهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع هدير الحمام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد

لان السجع قد استوفى أمده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى أقصر منه كثيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها وانما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم فى تضليل (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أى أواخر فواصل القرائن اذ لا يتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور الا بالوقف والسكون (كقولهم ما أبعد مافات وما أقرب ما هو آت) اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال فى القرآن أسجاع) رعاية للادب وتعظيما له اذ السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوه وقيل لعدم الاذن الشرعى وفيه نظر اذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على اذن الشارع

في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمله اه
(قوله وإنما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للإذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة * واختير أن اسماه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة إذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالحاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لأن الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح الى قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ) مقابل قوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سجعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير وإلا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كألفية ابن مالك وجوهرة اللقاني وسلم الأخضري (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل يمدح بها نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائد الى نصر المذكور في البيت قبله وهو قوله

سأحمد نصرا ما حييت وإنني * لأعلم أن قد جل نصر عن الحمد

اه سم أي ما دمت حيا (قوله تجلى به رشدي) أي ظهر بهذا الممدوح رشدي أي بلوغي للمقاصد بإرشاده هذه فقرة ذات سجعة في النظم اه ع ف (قوله ذا ثروة) أي غنى (قوله وفاض به ثمدي) أي كثر به مالي القليل قال سم لعله كالتأكيد لما قبله تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلفظ يجري بدل ثمدي اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لا مادة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي صار ذا ورى) أي نار قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذا ورى) يعني أن الزناد صار ذا نار بالممدوح فهذا يقتضي أن الممدوح محصل للشيء لم يكن حاصلا (قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصحيف) أي تغيير للفظ لأنه أبدل فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجر الكلام على نمط واحد وجريانه مع إمكانه أنسب لبلاغة الشاعر وأيضا فيه الإيماء الى ما ينافي المقام لأن فيه الإيماء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا ورى له ثم صار بالممدوح ذا ورى أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده بإعانة الممدوح مع مباشرته الورى

وإنما الكلام في أسماء الله تعالى (بل يقال) لا أسجاع في القرآن أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى به رشدي وأثرت) أي صارت ذات ثروة (به يدي * وفاض به ثمدي) هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال (وأورى) أي صار ذا ورى (به زندي) وأما أوري بضم الهمزة على أنه مضارع للمتكلم من رأيت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أي القول بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اهـ ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير) فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجعتين متفقتي الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اهـ سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أي ومن لازم ذلك أن يكون في كل شطر سجعتان متفقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصلة لاخرى في الحرف فحيث حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل شطر سجعتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجعتاه مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اهـ ع ق (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير اهـ سم قال العصام في أطوله أي مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها اهـ (قوله في موضع المصدر) أي معناه المصدر (قوله أي مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقوله أي مسجوعا تقدير للمفعول الثاني بجعل الذي هو عامل سجعة الذي هو في موضع المصدر فتأمل اهـ سم وقال ع ق سجعة أي صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة اهـ (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أي واحدة بل كل شطر فيه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بلا تقدير اهـ ع ق (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر قرينتيه الاولى (قوله كقوله) أي قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد * الا تقدمه جيش من الرعب

اهـ مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد الياء وقوله في البيت ينهد بفتح الهاء وضمها أي ينهض ماضيه نهد بفتحها قال في القاموس نهد الثدي كمنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب ثديها والرجل نهض اهـ فما وقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتقم وفي الله متعلق بمرتغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر لمرتقب معمولا قال ع ق وصف الممدوح في البيت بأنه ممن يعتصم بالله أي يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم لله ممن انتقم منه في الله أي لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اهـ (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها) أي للسجعة التي في الشطر الآخر فقوله سجعة في موضع المصدر أي مسجوعا سجعة لان الشطر ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله تدبير معتصم بالله منتقم * لله مرتغب في الله) أي راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه فالشطر الاول سجعة

مبنية على الميم والثانى سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى من اللفظى (الموازنة وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية إذ الاولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة الا على رأى ابن الاثير فانه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع

بالمعنى المجازى السابق فهو أوضح والا فهو مشكل لانه سجعتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى السجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتغب ومرتقب تأمل سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أو لا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبه الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله نحو ونمارق الخ) ونحو قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكأن الكرام تستقى منه (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام فى أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة بتاء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والا فتعتبر كما بنت واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال فى المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على النفى وهو لا يكون (قوله مباينة) أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية (قوله الا على رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس سجعا ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تساويهما فى الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختم بهما قرينتان أو مصراعان (قوله

وهو

(أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى في الوزن) سواء ماثله في التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوي الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجري في القبيلين فلذلك أورد مثالين نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية (الا أن هاتا) أي هذه النساء (أوانس قنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبي تمام

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا

وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة وقد اقتفى الانوري أثره في ذلك (ومنه) أي من اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري في النظم والنثر (كقوله * مودته تدوم لكل هول

وهو أخص) أي مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الاثير المذكور ولا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عداهما هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان أي فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجري) أي اسم المماثلة وقوله في القبيلين أي النثر والنظم (قوله نحو وآتيناهما الخ) في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما في ثلاثة من الاربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه ولا تخالف الا في الفعل (قوله وقوله) أي نحو قول أبي تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقرة اه مغاه ودفي سم المها بالفتح جمع المهاة اه أي هن كمها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أي لكن هؤلاء أوانس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أي في طول القد واستقامته والقنا جمع قناة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه ع ق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للمفردة المؤنثة والنساء ليس مفردا أجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه ع ق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المطول أنه للبحتري قال الفنري أي يمدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في أحجم وأقدم للاسد اه (قوله فأحجم الخ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد لما لم يجد فيك أن تترك عليه طمعا في تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتزانا عروضيا وهو كاف في تقابل مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للتعميم (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أي منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضي الارجاني اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لا شك أنك لو بدأت بالميم الاخيرة من البيت وقرأت منتهيا البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر في القلب لان التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصييره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقي نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم

بذلوا أغاثهم لهم شيم * رفعوا أغارات لهم قدم

فهو دعاء لهم فإذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام انكاري والمقصود وصف خليله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم المخفف) أي فلا يضر اختلاف لامي كل وفلك مثلا تشديدا وتخفيفا وقال في المطول لان المعتبر هو الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو سلس) بمهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسرها فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضي أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى كما في المصباح ودخل بنحو كشك وكعك وخوخ وباب وشش وساس (قوله بخلافه ثمة) ففتح مثلا اذا قلبته صار حتفا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه بحري (قوله ومنه التشريع) قال في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالحاء المهملة أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة المعنى تمام المعنى وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من بحري (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة تخلل منها الجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرين) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دار متى ما أضحكت في يومها * أبكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لا تنقضي وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أي حبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على البناء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزو وكذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضها من الثاني غير صواب (قوله من الكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيسدس على الاصل تارة ويربع

وهل كل مودته تدوم) في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله

* أرانا الاله هلالا أنارا *

(وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم المخفف وقد يكون ذلك في المفرد نحو سلس وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمة ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أي من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين فان قيل كان عليه أي يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو أن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هي آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما والا لم تكن الاولى قافية (كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى) أي حبالة الهلاك (وقرارة الاكدار) أي مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل

وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك والقافية الثانية هي من حركة الدال من الاكدار الى الآخر وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أي من اللفظي (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات (وهو ان يجيء قبل حرف الروي) وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما ان الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويته على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال (او ما في معناه) أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي (من الفاصلة) يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات وفاعل يجيء هو قوله (ما ليس بلازم في السجع) يعني أن يؤتى قبله بشيء.

مجزوا اخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخزرجي لضبطهما بقوله

وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الوتد المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعل نحو أكداري (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاولى العكس (قوله يليه) أي يلي الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال في المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ ما نصه ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودي على المستهتر الصب الجوي * وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي * ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

اه قال الفنري وهذه الابيات على قواف عديدة الاولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوي والشجي وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتي (قوله والتضمين) لتضمينه قافيته ما لا يلزمها (قوله والاعنات) أي الايقاع فيما فيه عنت أي مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروي) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذي يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا قد يعبرون بالروي بدون حرف مرادا به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أي الروي (قوله بين قوى الحبل) أي طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو ما في معناه) أي أو يجيء قبل ما في معناه اه ع ق (قوله يعني الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذي تختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقي وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أي حال كونه كائنا من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شيء كما قال الشارح والشيء أمور ثلاثة حرف وحركة معا كما في الآية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة

فقط كقول ابن الرومى

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ماقبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المعلول (قوله لوجعل القوافى) بأن حولت القوافى عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه ح ق (قوله فمن زعم انه كان ينبغى الخ) قال حفيده أنت خبير بأن المعنى الذى ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذى أريد به فليتأمل اه سم قال ع فى وانما مراده أن الفواصل التى هى أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافى لزوم مالا يلزم فيهما لا يلزم تلك القوافى ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها الى خصوص السجع ومعنى تحويلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع مايقال لامعنى لجعل الفواصل اسجاعا لان الفواصل اسجاع وحاصل الدفع ان الفواصل أعم من السجع (قوله والا) أى وان لم يكن المراد أن يكون ذلك فى بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم مالا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ القيس فى معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دمامينى وسيأتى ان شاء الله تعالى فى الفصل الآتى آخر الكتاب فى مبحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس بلازم فى السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فيه لف ونشر مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) اى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمرا الخ) اى سأبالغ فى شكره والا فأصل الشكر قد حصل قال الفنرى قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات اه وفى المعاهد الابيات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدى فى عمرو بن عثمان بن عفان وكان سببها ماحكاه أبو عسابة قال بلغنى ان أول من أخذ نسيئة فى الاسلام عمرو بن عثمان بن عفان أتاه عبد الله بن الزبير الاسدى فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا رديئا فدعا وكيله وقال اقترض مالا فقال هيهات مايعطينا التجار شيأ قال فأربحهم ماشاؤا فاقترض له ثمانية آلاف درهم بإثنى عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الابيات اه قال فى المطول وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون

لو جعل القوافى أو الفواصل اسجاعا لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه فمن زعم انه كان ينبغى ان يقول ماليس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو مافى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجىء قبل كذا ماليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فى فاصلتين أو أكثر والا ففى كل بيت أو فاصلة يجىء قبل حرف الروى أو مافى معناه ماليس بلازم فى السجع (كقوله

فقفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع وقوله قبل حرف الروى أو مافى معناه اشارة الى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى *

قوله أبو عسابة هكذا فى النسخ والذى فى المعاهد أبو غسانة بالغين المعجمة والنون فليحرر اه

أيادى) بدل من عمرا (لم تمنن وان هى جلت) أى لم تقطع أو لم تخالط بمنة وان عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) اى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لانى كنت أسترها بالتحمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا ان تكون المعانى توابع للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعانى على سجيتها فتطلب لانفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

نعمته وكأنه أى الشاعر أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادى بدل اشتمال من عمرو اه قال الفنرى فينبغى أن يقدر الرابطة أى أيادى له لوجوبه فى بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى فى شرح المفتاح كون أيادى مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح اه (قوله أيادى) جمع ايد وهى النعم والايدى جمع يد وهى النعمة فهو جمع الجمع اه ع ق (قوله أى لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أو لم تخالط بمنة أى لم يشبها منة من عمرو (قوله فتى) أى هو فتى وقوله غير محجوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على انه بمعنى متفت اه (قوله رأى خلتى) أى أبصر أمارة فقرى وهى تقطع كم القميص وفى المثل الخلة تدعو الى السلة أى السرقة (قوله أى فقرى) تفسير مراد والا فمفهوم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أى كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط فى العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجه (قوله من حسن اهتمامه) أى اهتمام عمرو الممدوح بازالة فقره وقوله جعله أى جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشرف أعضائه) أى الممدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أى تداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أى السجع المفروض أى لو جعلت القوافى سجعا لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أى شرطه فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والا فالاصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من ع ق (قوله تابعة للمعانى) أى فالمعانى هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أى لا أن تكون المعانى الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لا لقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله توابع للالفاظ) أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكلفة) أى متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها وقوله مصنوعة أى قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أى اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنايات وقوله وركاكة المعنى أى اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أى اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أى الطريق وقوله ان تترك المعانى أى الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعند هذا) أى عند الاتيان بألفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أى أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعانى اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى كان عملها أربعين مقامة

وحملها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدقه فى ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هى لرجل مغربى من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشئ فاقترح عليه انشاء رسالة فى واقعة عينها فانفرد فى ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كثيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ فى ذلك فقام خجلان وكان الحريرى مولعا بنتف لحيته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالمقيد لا يتجاسر أن يعبث بلحيته فتكلم فى بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سلنى شيأ حتى أعطيك فقال له أعطنى لحيتى قال قد فعلت وكان يسكن فى مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره فى الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيأ فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريرى ذلك منه فلما التمس منه ان يملى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قمر * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيرى اننى رجل * مثل المعيدى فاسمع بى ولا ترنى

فخجل الرجل وانصرف وللحريرى تآليف حسان منها درة الغواص فى دفع أوهام الخواص ومنها ملحة الاعراب فى النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر فى خديه قد نبتا

فقلت والله لو أن المفند لى * تأمل الرشد فى عينيه ما ثبتا

ومن أقام بأرض لا نبات بها * فكيف يرحل عنها والربيع أتى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته فى سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة فى سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا فى هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحمهم الله تعالى اهـ معاهد باختصار (قوله فى ديوان الانشاء) أى جعل كاتبا عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقصد كاف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اهـ سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى فى سبب عجزه اهـ سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فأين هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعية حاضرة (قوله فى الترجيح) أى التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريرى (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا رعبارة ع ق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا ألا ترى

فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لان كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى ان الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا

قال قاضى قم حين كتب اليه الصاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ماعزلنى الاهذه السجعة * (خاتمة للفن الثالث) * (فى السرقات الشعرية ومايتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وانما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون ان نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ماتيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث و بقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما مايجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره

الى الصاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر وبين قم الذى هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع فى نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم ففطن القاضى بانه لاغرض له فى المعنى وأنه لايناسب حاله وحال ذلك فصار الكلام فيه كالهزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ماعزلنى الاهذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه ليس له غرض فى عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نسأل الله حسنها)

(قوله فى السرقات الشعرية ومايتصل بها) قال عق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلا منها ليس أمرا يعم كل كلام أما فى السرقات فظاهر لخروج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما فى الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ماليس فى تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر فى جمعها الاشتراكها فيه والوجه الثانى ان الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول فلم تجعل بابا لقلة الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما فى السرقات فلما علم من أن الابتداع ارفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما فى الابتداء وماوالاه فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) سيأتى معانى هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القبيلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق (قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لاخارجة عنه والا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله يذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى مالا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقى أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله مايجب ترك التعرض له) أو لعده من المحسنات والا فهو مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى

فتنتنى فجننتنى تجنى * بتجن يفتن غب تجنى

وقوله فجننتنى أى صيرتنى مجنونا وقوله تجنى فاعل فتنتنى وجننتنى وهو اسم امرأة وقوله بتجن أى باعراض وقوله يفتن أى يتنوع وقوله غب تجنى أى بعد اعراض ومثل

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك ان زرت دارا ودد * ددرا ووردا اووردا اووردا

أى وأدرك ان زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدر والورد المعلومين ووردا أى عادة ووردا أى فرسا بين الاشقر والاحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا فى يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهى والاثبات والنفى والبسط والقبض ومنه قول المتنبى

الخيل والليل والبيداء تعرفنى * والسيف والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخلا الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والقصد بالذات قوله فالاخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط ورواه كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض العام للناس بأن تشترك الناس فى معرفته اه جربى أى مع الاختلاف فى وجه الدلالة أخذا من المقابلة قال سم قوله ان كان فى الغرض ذكر فى هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتى وان كان فى وجه الدلالة أى على الغرض لا فى الغرض ويبقى مقابل الثانى فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن المصنف ترك مقابل الثانى لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق فى نفس الغرض وهو الاتفاق فى الدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق فى نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق فى الغرض لا فى الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهى الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك لخرج به الغرض الخاص أى المعنى الدقيق الذى لا يستخرجه الا الاذكياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أى المعانى الدقيقة مما يتفاوت الناس فى ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أى الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص فرده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعد سرقة) جواب الشرط

(قوله

لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك

مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية (وكذكرهيآت تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الاسخياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا أخذا (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل.

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالانتهاب والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها اشتركت فى الاسناد الى الغير فى التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ماسيجىء اه ع ق (قوله والاعجم) هو ضد الفصيح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرة له على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه هو قوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى فالقائلان متفقان فى الطريق أى وفى الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا فى الطريق واختلفا فى الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هى أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيآت) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هى الغرض كالجود فى المثال الآتى (قوله لاختصاصها) علة لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بموصوف هى أى تلك الصفة التى هى الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيآت مستلزمة للصفة التى هى الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيآت داخل فيما يقابل الحقيقة المثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اه ع ق (قوله بالتهلل) أى البشاشة والسرور اه فنرى وعبارة ع ق أى تلون الوجه فرحا وسرورا فان هذه الهيآت أعنى كون الانسان متهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضا على عافون كقوله * ياخير من يمم العافون ساحته * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيآت أعنى كونه عبوسا وكون ذلك عند ورود العفاة وكون ذلك عند سعة اليد يدل على البخل فهذا من الدلالة الكنائية أيضا اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمر اليد بالعطاء والامساك والبد مملوكة له اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فاته من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظا كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه اشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السبق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

وأن أحدهما فيه أكمل من
الآخر وأن الثاني زاد على الاول
ونقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة
على الغرض (ضربان) أحدهما
(خاصي في نفسه غريب) لا ينال
الا بفكر (و) الآخر (عامي)
تصرف فيه بما اخرجه من
الابتذال الى الغرابة كما مر)
في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي
والمبتذل العامي الباقي على
ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه
الى الغرابة (فالاخذ والسرقة)
أي ما يسمى بهذين الاسمين
(نوعان ظاهر وغير ظاهر أما
الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله)
اما حال كونه (مع اللفظ كله او بعضه
او) حال كونه (وحده) من غير
أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ
كله من غير تغيير لنظمه) أي
لكيفية الترتيب والتأليف
الواقع بين المفردات (فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك بقول

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثاني تفسير للزيادة فليتأمل اه سم وعبارة ع ق قوله السبق أي اذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أي غلبة أحد الآتيين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق التقدم أي ان أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفسير لغريب أي لا يدركه الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل (قوله عامي) أي تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كما مر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياء من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق (قوله الباقي على ابتذاله) زائد على ما هنا (قوله فالاخذ الخ) أي واذا تقرر هذا فالاخذ الخ اه المطول (قوله فالاخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثاني اما أبلغ من الاول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أتى المصنف بقيود ثلاثة وسيأتي محترزها في كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر الباء كما في القاموس لانه وازنه بأمير فليس هو الصحابي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قدم على عبد الله بن الزبير الصحابي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور هنا للسيد عبد الله بن الزبير الصحابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابي ان وراكبها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والانتحال وأنه فعل بحوز

كونه بدل اشتمال من عبدالله أى عن فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا مما حكى اه سم وانظر هلا جوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع ق (قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتأمل اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك و يهجران بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من أجل أن تضيمه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى بدل كما فى قوله تعالى أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف حده صحاح اه سم (قوله ويحمل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاى المعجمة والحاء المهملة اه فنرى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فأنشد فمفعوله الاول محذوف أى أنشده لما سيأتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد علمى بأنك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبدالله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشد يتعدى الى مفعولين يقال أنشدنى شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فنرى (قوله وانى لأوجل) أى أخوف من الوجل وهو الخوف وموضع على أينا نصب لانه مفعول لأدرى وقوله وانى لأوجل اعتراض وتغدو بالغين المعجمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقائك ما أعلم أينا يكون أقدم من الآخر فى غدو الموت عليه وانى خائف مترقب اه فنرى وقوله بالغين المعجمة ليس بمتعين بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن تثبت الرواية بالمعجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى الخ) استفهام تقريرى قال سم يفهم منه أن عبدالله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه لم يرد بنسبتهما اليه الافتخار بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجها صحيحا لا يوجب ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرجه عن الذم تامل اه وقوله بل وجها صحيحا أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أحق بشعره وقوله فى حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال الكل نظر الاتى قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عداه (قوله الحطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمى به لقصره وقيل لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معن بن أوس اذا أنت لم تنصف أخاك) أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران) أى هاجرا لك مبتذلا لك وبؤاخاتك (ان كان يعقل ويركب حد السيف) أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيمه *) أى بدلا من أن تظلمه (اذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد فقد حكى أن عبدالله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها

لعمرك ما أدرى وانى لأوجل
على أينا تغدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبدالله بن الزبير وقال ألم تخبرنى أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى معنى ما لم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فانك أنت الآكل اللابس
وكما قال امرؤ القيس
وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك أسى وتجمل
فأورده طرفة في داليته الا أنه
أقام تجلد مقام تجمل (وإن
كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
لنظمه) أي نظم اللفظ (أو أخذ
بعض اللفظ) لا كله (سمي)
هذا الأخذ (اغارة ومسخا)
ولا يخلو اما أن يكون الثاني
أبلغ من الأول أو دونه أو مثله
(فان كان الثاني أبلغ) من الأول
(لاختصاصه بفضيلة) لا توجد
في الأول كحسن السبك أو
الاختصار أو الايضاح أو زيادة
معنى (فممدوح) أي فالثاني مقبول
(كقول بشار

والبغية بكسر الباء وضمها الحاجة كما في المختار وقوله واقعد فانك الخ أي حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اهـ سم بزيادة قال ع ق والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالي فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة وهي مطلق الأكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اهـ (قوله ذر المآثر الخ) مقول يقال وذر في مقابلة دع والمآثر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولمطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآكل بدل الطاعم واللابس بدل الكاسي وأما فانك أنت فمذكور في البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لابدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من أوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصابه على الحالية من فاعل نبك أي قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم علي أي لاجلي قائلين لا تهلك بكسر اللام أسى أي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي اصبر صبرا جميلا اهـ فنرى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم أن افيد أولا صراحة وهو الأكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اهـ (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أولا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هي نهب المال اهـ سم (قوله ومسخا) لانه بدل صورة ما بغيره بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اهـ ع ق وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اهـ ومن هنا ينشأ اشكال فيما غير المثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغييرا الاقبح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعليله بل يكتفون فيها بأدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع ش وكان حاصل الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أولا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله فممدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقي ولا في قبلة حرج

من راقب الناس) أى حاذرهم
(لم يظفر بحاجته * وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج) أى الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول سلم).
بعده
(من راقب الناس مات هما) أى
حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز
باللذة الجسور) أى الشديد الجراءة
فبيت سلم أجود سبكا وأخصر
لفظا (وان كان) الثانى (دونه)
أى دون الاول فى البلاغة لفوات
فضيلة توجد فى الاول (فهو) أى
الثانى (مذموم كقول أبى تمام)
فى مرثية محمد بن حميد

وبعده البيت المذكور وبعده

أشكو الى الله همـا لا يفارقنى * وشرما فى فؤادى الدهـر يعتلج

اهـ معاهد (قوله من راقب الناس) أى راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أى راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فتفوت مع شدة تشوقه اليها اهـ (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اهـ سم وعبارة ع ق قوله الفاتك أى المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أى الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اهـ (قوله وقول سلم) أى الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاشياء سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به اهـ مطول وقبل هذا البيت

أهدى لى الشوق وهو حلو * أغن فى طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أى الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح فى المعنى وأخصر فالمعنى فى البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالمرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكا لدلالته على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظا كما لا يخفى وفى نفسى أن لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاختصار قد يدعى عدم مناسبته لان الغرض الترجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيد فانظره اهـ (فبيت سلم أجود سبكا) أى لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اهـ قال فى المطول روى عن أبى معاذ راوية بشار أنه قال أنشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اهـ (قوله فى البلاغة) أى الحسن وليس المراد بها مطابقة الكلام الخ لوجودها فى كل منهما (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله فى مرثية محمد) بتخفيف الياء قال فى المطول وكان قد استشهد فى بعض غزواته اهـ (قوله ابن حميد) كزويد اهـ أطول (قوله هيهات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أى بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبا نصر نسيت اذا يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيهات الخ اهـ مطول بزيادة قال الفنرى قوله أنسى احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى أفترى على الله كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهى الاعطاء

اه (قوله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ أبو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفى المثل وأن يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سببفقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله اه مطول (قوله وقول أبى الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أى سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال المقرى الاعداء أن يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفى حديث لاعدوى أى لا يعدى شئ شيأ اه (قوله فسخا به) أى بايجاده على ما قاله ابن جنى أو باظهاره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول فى ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسير على سخا به اه سم (قوله ولولا سخاؤه) أى الزمان وقوله الذى استفاده منه أى من الممدوح وقوله لبخل أى الزمان وقوله به أى بالممدوح (قوله كذا ذكره) أى هذا التفسير ابن جنى فالبيت على ماذكره ابن جنى من الغلو كما تقدم فى قوله

وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التى لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وانما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) باضافة سخاء الى غير أى سخاء شخص غير موجود فسخاء اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وانما المراد الخ) أى فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره لى وهدايتى له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أى بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى ان الزمان هدانى اليه بعد البخل بالهداية فعرفته فاغنانى فالمعنى ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره لى اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخا به قال سم أى أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثانى) فيه اشارة الى أن الشاهد فى المصراعين الاخيرين والا فالمصراع الاول من قول أبى الطيب أبلغ من المصراع الاول الذى لابى تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر فى كونه مأخوذا منه تغاير فى المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك فى الحاصل والمآل ولو مع زيادة شئ اذ لا يشترط فى هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أى لانهما اشتركا فى البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أى لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفى الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهما مشتركان فى أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أى توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والا لم يكن مأخوذا الخ)

(هيهات لا يأتى الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل
وقول ابى الطيب
أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه الى الزمان (فسخا به) واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه اسعدنى بضمى اليه وهدايتى له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى

في الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليه وعبارة ع ق فعلى هذا التقدير أي تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذا من الاول أيضا لان المعنى عليه ولقد يكون الزمان بخيلا باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاد مثله الذي في المصراع الاول ولكونه أظهر في عدم الاخذ لم يتعرض له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بخل باظهاره لعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الاسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فنفي فائدته كنفيه فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم وانما اقتصر الشارح على بيان التغاير على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغاير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغاير عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا تمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر لامغايرة لان المراد من المثل المدوح كما في قولك مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضي) ان قلت من أين يستفاد المضي من قول أبي تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للمضي هذا وقد يقال العدول الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية الا ان يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اذ سخا به ايام لم يحسن حمل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالفعل (قوله فان قيل المراد الخ) أي فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعدامه واما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبعد صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أي حقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول يجد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد ما علمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا) أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المغني تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه زيد وذلك ممتنع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله

أيضا لان أبا تمام علق البخل بمثل المرثي وأبو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكا لان قول أبي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ المعنى على المضي فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه باق بعد في تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف (وان كان) الثاني (مثله) أي مثل الاول (فأبعد) أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل للاول كقول أبي تمام لو حار) أي تحير في التوصل الى اهلاك النفوس (مرتاد المنية) أي الطالب الذي هو المنية على انها اضافة بيان (لم يجد * الا الفراق على النفوس دليلا وقول أبي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى أرواحنا سبلا) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت

على أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك فى لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا استعارة شبهت بشئ يبتلع الناس ويكون أقام اللها مقام الافواه لمجاورة اللهوات للفم اهـ ولم يستحضره سم فكتب ما هيأه التخمين اهـ يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ لها وقوله ضربه زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغى أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنايا سبلا أخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كحصاة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرده وجمعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهى مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لمجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وارادة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله وقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد انحصار السبب فى مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها الا تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثانى فكيف حكم بأخذ كل المعنى الا أن يقال ان هذه الزيادة التى قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو انها غير معتبرة ههنا فليتأمل اهـ سم وعبارة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل المنية على النفوس الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لولا تفيد أن نفى الفراق بنفى الموصل كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصل فى الفراق على انه دليل أو جزء دليل فمعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فما يقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثانى لا عبرة به اهـ (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخلة على المتروك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله واصله من ألم بالمنزل الخ) فأصل الالمام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به اهـ يس (قوله فكأنه كشط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ما سمى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدا وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لا لان ضمير الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اهـ يس (قوله فخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يريث اهـ سم وفى المختار وراث عليه خبره أبطأ وبابه باع وفى مثل رب عجلة تهب ريثا اهـ (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار بطؤ بضم الطاء بطأ بضم الباء فهو بطىء بالمد وأبطأ فهو مبطئ اهـ (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع فى العادة أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيه لو عجلت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ المعنى وحده سمى) هذا الاخذ (الماما) من ألم اذا قصد وأصله من ألم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما سمى اغارة ومسخا لان الثانى اما أبلغ من الاول أو دونه أو مثله (أولها) أى أول الاقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الاول (كقول أبى تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (ان يعجل فخير وان يرث) أى يبطئ (فللريث فى بعض المواضع أنفع)

والاحسن أن يكون هو عائدا
الى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ
خبره الضنع والشرطية ابتداء
كلام وهذا كقول أبى العلاء
هو الهجر حتى ما يلم خيال ..
وبعض صدود الزائرين وصال
وهذا نوع من الاعراب لطيف
لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة
من أئمة الاعراب

حياء من ابطائك وجبرا للابطاء اه سم (قوله والاحسن أن يكون الخ) لعل وجهه ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيده الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده الى ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الا جملة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو المورد به (قوله وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير للمتعقل الحاضر فى الذهن فان هذا هو المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر لا يصلح للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول فى المغنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة والثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى "هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل" عليها ويبينها قال ومنه هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفى كلام ابن مالك ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى "أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبى تمام والمعرى من هذا القبيل وان ما ابتهج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن فى كل منهما أن الشئ المكروه قد يكون سببا فى المحبوب كما كان فى الاول ابطاء الاحسان سببا فى كثرته وفى الثانى الصدود سببا فى الوصال الا أن الظاهر انه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلم خيال) ضمير يلم للهجر وما ما فقيل نافية أى حتى اذا انتفى المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أى حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذى هو خيال وقيل مصدرية أى حتى المامه خيال والمعنى كما فى الثانى ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بحتى اه سم وعبارة ع ق حتى ما يلم أى ينزل خيال من هذا الذى يهجرنا وبعض صدود الزائرين وصال أى لم ننل ممن هجرنا حتى الصدود لانا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه رد (قوله الراضة) أى المرتاضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف فى نسخة سم بالراضية فقال قال فى الصحاح ان الراضية تجئ فى بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أى المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائض ككامل وكملة وفى نسخة الرائضة أى المرتاضة للاعراب المقرنة عليه وعبارة ع ق وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائدا على حاضر فى الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الاذهان الراضية أى المرتاضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفطن لحاضر ذهنا يلتئم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال مما يدق الخ اه (قوله وقول أبى الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان فى معنى وهو اثبات النفع فى البطء المستفاد من الشطر الثانى فى البيت الاول ومن الشطر الاول فى البيت الثانى (قوله الجهام) بفتح الجيم (قوله ففى بيت أبى الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبى الطيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخير بخلاف بيت أبى تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله فى بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من الكامل وشطر البيت على أل من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة (قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط (قوله كأن ألسنهم الخ) قال ع ق ولا شك ان كلا منهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب فى النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعتبرة فى الاول السيف والآلة المعتبرة فى الثانى الرمح لكن بيت البحترى أجود الخ (قوله السنهم) بضم السين ان جرد من التاء والا فبكسرها كما فى ألسنة حداد وقوله فى النطق فى معنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا فى المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال فى المختار والخرص بضم الخاء وكسرها الحلقة من الذهب أو الفضة (قوله فى المضاء) أى فى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البحترى أبلغ الخ) وأيضا فى بيت أبى الطيب لفظ كأن الذى يدل على الشك فى التشبيه بخلاف بيت البحترى فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كأن قد تدل على اليقين * كقوله * كأن الارض ليس بها هشام * نعم لا يعجبنى قول ابى الطيب ألسنهم على رماحهم اه يس أى فان المتبادر من كلامه أن ألسنتهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه تسمح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاظفار) التى اثباتها استعارة تخييلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للمنية) فانهما يخصان المشبه به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق اه يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية) قال ع ق فان قلت ليس فى كلام البحترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه لان المشبه بالسيف فى الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو

(وقول أبى الطيب ومن الخير بطء * سيبك) أى تأخر عطائك (عنى * أسرع السحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيأ ثقيل المشى فكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو أن يكون الثانى دون الاول (كقول البحترى واذا تألق) أى لمع (فى الندى) أى المجلس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت * على رماحهم فى الطعن خرصانا) جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الاظفار للمنية ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية

النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أنا لا نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء في الارواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الطرفين أجيب بأنهما مذكوران في تركيبين لا في تركيب واحد وأيضا ذكرا على وجه لا ينبئ عن التشبيه (قوله الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رحب الباع) هو قدر مد اليدين وقوله والذراع بكسر الذال المعجمة طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى (قوله أي سخي) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة الذراع والباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثر ما يعاؤه فلابست السعة الكثرة عند العطاء فأطلقت السعة على الكثرة بتلك الملابسة مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للملوك) أي في البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أي يقصد وقوله مدى جعفر أي الغاية التي بلغها جعفر في الكرم (قوله هذا) أي افهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أي لا يعجبني هذا الكلام الذي هو قوله معروفه أوسع قال سم يعني لان صيغة معروفه واسع تستعمل في العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى ان الاول فات الثاني في التعبير عن الكرم بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفه لا يعجب وقيل ان وجه كونه لا يعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أي الشيء المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى ان هذا التوجيه انما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مرادا به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساده لوجود المعروف في الكلام البليغ ولا يستتر به الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فأقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوي الابعد عن الذم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذ منه لعدم ظهورها منه فان اعتراها رد ففي جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأكثر هذه الانواع يعني كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثاني بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الا بتأمل كما يتضح في الامثلة وحينئذ فالمثال الآتي في التشابه قريب من الظاهر بل ينبغي ان يجعل منه لان ادراك كون الثاني أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن تشابه المعنيان) أي من غير نقل لمغاير ما بعده (قوله معنى البيت الاول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ

(وثالثها) أي ثالث الاقسام وهو أن يكون الثاني مثل الاول (كقول الاعرابي) أبي زياد (ولم يك أكثر الفتيان مالا * ولكن كان أرحبهم ذراعا) أي أسخاهم يقال فلان رحب الباع والذراع أي سخي (وقول أشجع وليس) أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للملوك (في الغنى * ولكن معروفه) أي احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولكن لا يعجبني معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير

فلا يغرنك من ارب) أي حاجة ان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب

ومن في كفه منهم قناة

كمن في كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين تشبيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته والى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري

سلبوا) أي ثيابهم (وأشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه) أي على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد) لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشمل) من معنى الأول (كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كلهم غضابا

لانهم يقومون مقام كلهم (وقول أبي نواس)

ليس من الله بمستنكر

(قوله من ارب) في المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الاربة والأرب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمها قلت ونقل الفارابي أيضا أربة بالكسر (قوله الحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يغنى (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهي شعر الخدين والذقن وفي المختار واللحية معروفة والجمع لحى بكسر اللام وضمها نظير الضم في ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثاني والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوي والبيت الثاني حكم بالتشابه (قوله قناة) اى رمح (قوله خضاب) أي صبغ الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيبا) هو وصف الجمال وفي بعض النسخ نسيبا بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر أوصافهن يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل مطلقا (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أي من موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنري (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أي والحال ان السيف خارج من الغمد (قوله مقام كلهم) أي جميعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعدها واو مخففة كني بذلك لانه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه أي تنزلان عليهما قال ع ق أي قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهي في الكرم مشيرا الى أن في الفضل شيأ مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد

*ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أي لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو وقبل ليس وهو من السريع مستفعلن مستفعلن فاعلات ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس ففيه من العيوب الخزم وهو زيادة ما دون خمسة أحرف

في

في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يس (قوله وغيرهم) أي من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول) قال ع ق فإن قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول فإن المتبادر أن نقيض الشيء ينافيه لا أنه منه قلت هو هو بعينه ولم يرد الا السلب في الاثبات أو العكس ونريد بالسلب والاثبات هنا الاتيان بالمنافي في الجملة وايضا نقيض الشيء فرع الشعور به فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فافهم اه (قوله أجد الملامة) أي اللوم والانكار علي وقوله في هواك لذيذة بكسر الكاف خطاب لمؤنث قال ع ق أي أجد لذلك اللوم فيك لذة التناهي حبي فيك حتى صرت ألتذ عاتق ذكرك على أي وجه كان اه وقوله فليلمني اللوم جمع لائم كصائم وصوم قال العصام في أطوله والمراد كل لائم كما يقتضيه المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال) أي أنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالنفي المستفاد من الاستفهام الانكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلي الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من حيث هي (قوله على تجويز الخ) أي بناء على تجويز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال وعبارة العصام في أطوله لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو وللضرورة أو على سبيل الشذوذ وأما تجويز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعثر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفنري رجحت الحالية لما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين الامرين) قال في المطول بمعنى لا يكون الا واحد اه وعبارة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم لحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط الانكار أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص) لأن في هذا نفي محبة الملامة وفي ذلك اثباتها اه يس (قوله لكن كل منهما الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو الى محبته واظهار ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبغوضا اه يس (قوله ولهذا) أي لأن كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال في المطول الا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونغمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نغم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أي من غير الظاهر (القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول أبي الشيص أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول أبي الطيب أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلي وأنت محدث على تجويز الواو والحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الامرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه (ان الملامة فيه من اعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الاحسن

أراد أبو تمام ان الممدوح يتلذذ بنغمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد
أبو الطيب أنه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من
المجروح لان عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال الفنرى عليه نغمة مبتدأ وأحلى خبره
وجدواه أى اعطاؤه مفعول معه فيه بمعنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب
(قوله أن يبين السبب) ليعلم ان التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين
فى الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفى الثانى ان سبب عدم محبته صدوره
من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ باللوم فى المحبوب أو بغض
اللوم فى المحبوب قلت الاول لان التلذذ باللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعارض من
العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عند سماعه فانه يقتضى شغل القلب
ببغض اللائم والفناء فى الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العدواة بسببه اه
(قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منه ومنه أنه ان لم يضف اليه شئ أصلا فهو ظاهر
لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا فهو معدود من الظاهر وأما
اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا
فهو معدود من الظاهر بخلاف البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرجه عن سنن
الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى
وهو فى اللغة الواسع الفم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أصول
(قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار وقوله على
آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعلية على أعلامنا موقعة فوقها فتكون الاعلام
مظللة بها قاله فى الاطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكد لترى قال ع ق
وانما أكد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن أمعن النظر
بتكلف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها لما تبعتنا كأنها رئيت ولو لم تر لبعد لانه يقال
ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى فى فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى
من الطير وقوله أى واثقة فثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله
مما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فثقة
على هذا جواب لسؤال مقدر اذ كأنه قيل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على
آثارنا وتبعتنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أى بأن فحذف الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق
يقال ماره أتاه بالميرة أى الطعام وأطعمه اياه اه (قوله أى ستطعم) أى تأكل من طعم فلان
يطعم أى أكل (قوله وقد ظللت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه
به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تلونها ونخامتها فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها
وقد كان للنبى صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان
من برد لعائشة رضى الله عنها ذكر ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

(ومنه) فى هذا النوع ان يبين السبب (أن يؤخذ) أى من غير الظاهر (بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا (ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أى كائنة على آثارنا لوثوقها (أن ستمار) أى ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول أبى تمام وقد ظللت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان) أعلامه ضحى

عقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (أقامت) أي عقبان الطير (مع الرايات) أي الاعلام وثوقا بانها ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش الا أنها لم تقاتل ٩٠٤ فان اباتمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشيء (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول ابى تمام ظلات المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) ابو تمام (عليه) أي على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعني تساير الطير على آثارهم (بقوله الا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها) أي باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الاول) يعني قوله الا أنها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله الا أنها لم تقاتل ذلك الحسن الا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

الاول للثاني والمراد بعقبان الاعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال الفنرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظللت قال سم جمع عقاب للكثرة كغراب وغربان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أي يؤول أمرها حال تظليلها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكأنه يقول ظللتها لرجائها النهل في الدماء أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أي مما يطلق على الاضداد (قوله إذا روى) يقال في ضد العطش روى يروى كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال في المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وارتوى وتروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر يروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لا جميعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى الكائن في البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان أبا تمام الخ اه (قوله لم يلم بشيء) أي لم يقصد شيأ من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعي وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثي (قوله مما يؤكد المقصود) أي شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أي اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنثه لانه يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هذا تأكيدا قوله أقامت مع الرايات لان صحبة الرايات في المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذي أخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أي بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنها الخ) أي زاد عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا أنها لم تقاتل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعني الخ) أي فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أي الذي ذكره في معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أي من مرجع الضمير في بها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فلم يلم بشيء من ذلك لكن زاد على الافوه بقوله الا أنها لم تقاتل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنها لم تقاتل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال في المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له

وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول (وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبوله) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الا بعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة (كله) انما يكون (اذا علم ان الثانى اخذ من الاول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى للاخذ)

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله وينضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنا للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) اى المعنى الذى أخذه أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تساير الطيور على آثارهم واتباعها اياهم فى الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وايهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما فى الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه اى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ماهو غير مقبول وأن من نحو هذه الانواع ماهو غير مقبول ايضا وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ماذكر منها وماهو نحو ماذكر ويؤيد ذلك ان الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم ان الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حيز الابتداع أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى فى المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألاترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه (قوله وكلما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان اقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يجب أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله فى الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه فى غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده فى الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى أخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقر أحد أنه أنشد للثانى بيت الاول فتأمله ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والا فلا يحكم الخ) أى بأن لم يعلم اخذه من الاول بأن علم الاول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ علة لمحذوف تقديره ما أشار له الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى

ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن
يراد بالخواطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلين على أمر
واحد أى وورودهما عليه وتلقيهما اياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثانى
بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم
وضبطه بعضهم بكسرها قال سم ميادة اسم امرأة صحح اه فهو ممنوع من الصرف
للعلمية والتأنيث وعبارة العصام فى أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهى أمة سوداء اه
(قوله مفيد) أى مستفيد للمال بشجاعته ومتلاف أى مفرق له أكرمه وتهلل تنور وجهه
فرحا بالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد
الهند اه سيرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين
تذهبون اه يس (قوله قيل) أى فى حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان
كذا اى من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أى الى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا
أو قصيدة لجواز توارد الخواطر على معنى القصيدة أيضا بل وفى لفظها فان الخالق على لسان
الاول هو الخالق على لسان الثانى اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة
مثلا او عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لو عين نوعا كالسرقة
او عدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلا الى الغير الذى
هو الشاعر الثانى (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال
فى الاطول وفى قوله ومما يتصل اشارة الى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفى بعض
النسخ وما يتصل فالقول فاعل يتصل أى القول فى السرقات يتصل به القول أى الكلام
فى الاقتباس الخ (قوله من لمحه) أى بالتشديد كفرح اه يس (قوله وذلك) اى وجه
اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بها تعلق المناسبة من حيث
ان فى كل من هذه الالقاب أخذ شئ من شئ سابق مثل ما فى السرقات اه (قوله لان فى كل
منها) أى فى كل واحد من الخمسة المذكورة وفى بعض النسخ منهما بضمير التثنية أى من
الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال
السيوطى فى كتابه الاتقان فى علوم القرآن فى آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر
عن المالكية تحريمه أى الاقتباس وتشديد النكير على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض
له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس فى أعصارهم واستعمال الشعراء له
قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فسئل عنه الشيخ عز الدين بن
عبد السلام فأجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله فى الصلاة وغيرها
وجهت وجهى الخ وقوله اللهم فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا
اقض عنى الدين وأغننى من الفقر وفى سياق كلام لابى بكر رضى الله عنه وسيعلم الذين
ظلموا أى منقلب ينقلبون وفى آخر حديث لابن عمر لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة

كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما أتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة
فقال الآن علمت أنى شاعر اذ وافقته
على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) ان
الثانى اخذ من الاول (قيل قال
فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
النقص الى الغير (ومما يتصل بهذا)
اى بالقول فى السرقات (القول
فى الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح) بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا أبصره وذلك لان
فى كل منها اخذ شئ من الآخر
(اما الاقتباس فهو أن يضمن
الكلام) نظما كان او نثرا

اه وهذا كله انما يدل على جوازه فى مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه فى الشعر وبينهما فرق فان القاضى أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه فى الشعر مكروه وفى النثر جائز واستعمله أيضا فى النثر القاضى عياض فى مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرى صاحب مختصر الروضة وغيره فى شرح بديعيته فما كان منه فى الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو فى النظم فهو مقبول وغيره مردود وفى شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان فى الخطب والمواعظ والعهود والثانى ما كان فى الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما مانسبه الله الى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بنى مروان انه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم والآخر تضمين آية فى معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون
وردفه ينطق من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك فى كتابه عقود الجمان فى علمى المعانى والبيان بقوله

قلت وأما حكمه فى الشرع * فمالك مشدد فى المنع
وليس فيه عندنا صراحه * لكن يحيى النووى أباحه
فى النثر وعظا دون نظم مطلقا * والشرف المقرى فيه حققا
جوازه فى الوعظ والزهد وفى * مدح النبى ولو بنظم فاقتفى
وتاجنا السبكى جوازه نصر * اذ التميمى الجليل قد شعر
وقد رأيت الرافعى استعمله * وغيره من صلحاء كمله

وقوله فمالك مشدد فى المنع قال شيخنا اللوذعى الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديد كقول البهاء زهير

خط فى الارداف سطر * من بديع الشعر موزون
لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحو قوله

تجرد فى الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى

وقول محمد بن العفيف التلمسانى

ياعاشقون حاذروا * مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر مذ * شككتمو فى أمره
يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الاول فى الاساءة وأما نحو قول ابن أبى زيد من أئمة المالكية آخر رسالته والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله فلا بأس به اهـ (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول هو الكلام مرفوع على أنه نائب أى يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز فى اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما فى قوله أنزلت حاجاتى الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامى قال ع ق وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذا من اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اهـ (قوله يعنى على وجه الخ) أتى بالعناية اشارة الى أن النفى ليس منصبا على المقصد وهو الوجه والطريقة بل مصبه القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمنفى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن فى النثر (قوله كقول الحريرى) أى فى المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أى لم يمض زمن يسير الا وأنشد أبو زيد انشادا غريبا وهو قوله

سألتها حين زارت نضو برقعها الـ * ـقانى وايداع سمعى طيب الخبر

فزحزحت شفقا غشى سنا قمر * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فأغرب) بمعجمة فمهملة أى أتى بشئ غريب بديع (قوله والثانى) وهو الاقتباس من القرآن فى النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كأجمعته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى قوله من غير ما جرم زائدة اهـ فنرى والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فأمرنا معك صبر جميل اقتبسه من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصحبة والمحبة فحسبنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اهـ ملخصا من المعاهد وع ق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالعمانية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحباحب وخبرهم كسراب السباسب قلنا الخ ونار الحباحب ما تطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحباحب رجل بخيل كان يوقد

شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لانه اما من القرآن أو الحديث وكل منهما اما فى النثر أو فى النظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب * و) الثانى مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل * و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت

نارا ضعيفة لئلا يقصد فان أحس بانسان اطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحباحب نار سراجه والبخلاء اذا جاء أحد يوقد نارا منه أطفأها وقيل الحباحب ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت والسباسب والبسابس الارض المستوية واحدها سبسب وبسبس اه شربيني (قوله من الحصا) في نسخة من الحصباء وهي صغار الحصا (قوله وقال شاهت الوجوه) أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعبارة ع ق أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبحه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح الباء مخففة (قوله اى اللئيم) وقال العصام في أطوله واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث في النظم (قوله ان رقيبي سيئ الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أي رقيبي قبيح الطبع غليظه فلاطفه لتنال معه المطلوب (قوله فداره) أي لئلا يمنعك عني اه سم قال يس صوابه يمنعني عنك اه (قوله والغائلة) هي الخادعة اه فنرى وفي نسخة والحايلة وهي الخادعة والمحيل (قوله وجهك) مبتدأ خبره الجنة وما بعدها حال من الجنة بانهما رقد اه يس (قوله اى أحيطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أي الاقتباس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أريد به في كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلي بعينه (قوله عن معناه الاصلي) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فماصدقه في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أي فان قوله كلمح البصر او هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به في الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد في الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم في الاصل والفرع واحد وان كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدوق لاعبرة به اه ع ق (قوله والثاني خلافه) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلك ياموسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله ياموسى خطاب لآلة الحلق (قوله كقول ابن الرومي) قال في المعاهد البيتان من الهزج ونسبا لابن الرومي لكن رأيت في الاغاني نسبتهما لاسمعيل القراطيسي ولفظه حدثنا أحمد بن بشر المربدي قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ماروى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصا فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أي لعن من قبحه الله بالفتح أي أبعده عن الخير (اللكع) أي اللئيم (ومن يرجوه و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) أي الحبيب (ان رقيبي سيئ الخلق فداره) من المداراة وهي الملاطفة والمخاتلة ونصب المفعول للرقيب (قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات أي أحيطت يعني لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف (وهو) أي الاقتباس (ضربان) أحدهما (مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم) من الامثلة (و) الثاني (خلافه) أي مانقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي (كقوله) أي كقول ابن الرومي

القراطيسى الفضل بن الربيع لحرمه فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن اخطأت الخ) قبلهما

الاقل الذى لم يهده الله الى نفعى

لسانى فيه محتاج * الى التقطيع والقطع

وأنيابى وأضراسى * الى التكسير القلع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت فى مدحيك) أى حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله ما أخطأت فى منعى أى لاستحقاقى المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه يس (قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذى زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومى الخ) أى على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هى الوجه والحفوف بالمكاره التى هى مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التى هى التكاليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد فى المفهوم يكفى ولا عبرة باختلاف المصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال يس وانظر ضابطهما اه يس وعبارة ع ق وأما اذا غير كثيرا حتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل فى شاهت الوجوه قبحت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقفية اه مطول وقال ع ق كاستواء القرائن فى النثر (قوله كقوله) أى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه مطول (قوله أى وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أى الموت الذى كنت خائفا أن يكون (قوله وفى القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجرى فيه التضمين وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتى اه ع ق قال فى المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيأ من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار العرب اه (قوله بيتا كان او ما فوقه الخ) هذه الاربعة اما مع التنبيه أو عدمه ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغى الاستغناء بمثالى البيت عن مثالى الاكثر للطول الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا الانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغى الاستغناء بمثالى المصراع عن مثالى الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن فى بيت واحد غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمين البيت ومثالان للمصراع فاما مثال تضمين المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أنى سأنشد الخ وأما مثال

(لئن اخطأت فى مدحيك ما اخطأت فى منعى * لقد أنزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع) هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى الى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله قد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا * انا الى الله راجعونا) وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير

تضمين المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمين البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

اذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالي يليق

فبالله أبلغ ما أرتجي * وبالله أدفع مالا أطيق

فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة فكقوله

كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فان البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الانصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال يقال فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع الامران التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكيد وذلك كقوله

كانه كان مطويا على احن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني

ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور في الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره وينشد له هذا البيت فلما ايسر تركه ونسي ما كان ينشده والمطوي المشتمل والاحن الضغائن والشحناء وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمين أقل من البيت قد يكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في * اضاعوني وأي فتى أضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كأنما أمس في بؤس نكابده * والعين والقلب منا في قذى وأذى

والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنس ان الكرام اذا

يعني اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت ابي تمام السابق ولا بد من تقديره ليتم المعنى ولكن لا يعدون هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب وقذى العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامي والفنري وغيرهما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطرل (قوله وبهذا) أي بقصد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتميز عن الاخذ والسرقة) لان فيهما تضمين شعر أيضا وانما افترقا في أن السارق يبذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع شعره مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الحذق واظهار كيفية الادخال للمناسبة

اه

ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة

اهـ ع ق (قوله أى قول الحريرى) أى فى المقامة الرابعة والثلاثين والمعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر أولها

لحالك الله هل مثلى يباع * لكيما تشبع الكرش الجياع

وهل فى شرعة الانصاف أنى * أكاف خطة لا تستطاع

وان أبلى بروع بعد روع * ومثلى حين يبلى لا يراع

لحاك أبعدك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفزع (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اهـ وقوله أبو زيد أى السروجى الذى شح فى مقامات الحريرى وقالوا الا أصل له (قوله على أنى الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشد ما ذكرونبه بقوله سأنشد على أن المصراع الثانى لغيره وقوله عند بيعى فى بعض النسخ يوم بيعى اهـ سم (قوله أضاعونى الخ) مفعول أنشد (قوله للعرجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبى الصلت اهـ مطول (قوله وتمامه الخ) وبعده

كأنى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتى فى آل عمرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى فى متعلقة بأضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام فى ليوم كريهة توقيتية وأى استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو أكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت الكريهة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل ان تتعلق بما تفيده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكمل الفتيان فى وقت الكريهة وفى وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريهة وسد الثغر وعلى كل حال ففى الكلام تنديم المضيعين وتخطئتهم على اضاعة مثل هذا القائل اهـ (قوله بكسر السين) واما بفتحها فهو القصد فى الدين (قوله فى وقت) اشارة الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو فى يراعوا وما مصدرية وكان تامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السيرامى أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اهـ (قوله أى كاملا) فراده بأى فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم اضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما اطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق وردأحمر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس

(كقوله) أى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع (على انى سأنشد عند بيعى أضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للعرجى وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا الى وأى فتى اى كاملا فى الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس
أعذاره السارى العجول ترفقا
ما فى وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابى تمام (واحسنه) أى أحسن التضمين (مازاد على الاصل) أى شعر الشاعر الاول (بنكتة) لا توجد فيه (كالتورية) اى الايهام (والتشبيه فى قوله اذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى) من الاذكار (من قدها ومدامعى * مجر عوالينا ومجرى السوابق) انتصب مجر على أنه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق

زيد أخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه والهمزة فى أعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وأراد السارى بالنصب على أنه صفة لعذارا الا أنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا اه فنرى وقوله ترفقا أمر الخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجربى انه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابى تمام) وهو صدر بيت وتمامه * تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بنكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد النكتة والا فالزيادة على المضمن لا بد منها فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شئ وانما احترز بكونها النكتة زائدة على ما كان فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع ق (قوله كالتورية اى الايهام) مثال للنكتة وقد تقدم معناهما وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد لقرينة (قوله فى قوله) اى الموجودين فى قوله اى قول صاحب التحبير بالحاء المهملة كتاب فى المعانى والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم اى لماها وثغرها (قوله اى سمرة شفتيها) هى نهاية الحمرة وفى نسخة اى حمرة (قوله وثغرها) اى اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) اى بقطع الهمزة اى لا من الادكار الذى هو الاتعاظ (قوله من قدها) متعلق بيذكرنى ومن للابتداء اه سم (قوله على انه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم فى يذكرنى (قوله مطلع قصيدة لابى الطيب) أى أولها فالشاعر الثانى أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثانى وجعله شطرا ثانيا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع فى بيان مراد أبى الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناهما القريب المشهور وسيأتى معناهما البعيد (قوله ظرف للتذكر) اى لقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو للمجر والمجرى) بناء على انهما مفعولان ويكون التقدير تذكرت جر العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله المصدر) اى لان مجر معناه الجر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على ان ما موصولة وبين صلتها اى تذكرت الذى استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه اى من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان او المصدر الذى هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) اى معنى بيت ابى الطيب وقوله انهم اى القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كركوع جمع راكع وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أى التى هى العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس اى طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالينا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعنى شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) اى فى اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية فى ثلاثة مواضع وقوله وشبه اى ضمنا

(ولايضر) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب

أقول لمعشر غلطوا وغضوا ... من الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى يضع العمامة يعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود (وربما يسمى تضمين البيت فما زاد) عن البيت (استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) كأنه أودع شعره شيأ قليلا من شعر الغير (ورفوا) كأنه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعني اذا كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه انما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا

لاصراحة قال سم فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احترز به من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمين ويدخل في حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكول الى عرف البلغاء فما يقال فيه هو ذاك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفته اياه في أمور يتعدد فكثير اه ع ق (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله في يهودي) أي ذماله بكونه أقرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو ان تعظم احدى الرجلين وتنتفخ دون الاخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس ومافي الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة تعرفوه * أي تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي في حقه وقوله وغضوا أي بصرهم عنه أي لم يحترموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوى أي الضال على طريق التهكم اه وقوله هو ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فمراد هذا الشاعر الاول الافتخار وانه ابن رجل جلا أمره واتضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه والعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلا الخ التهكم باليهودي وانه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أي ركاب صعاب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه وأراد بالمعشر اليهود وغلطهم ذكره على وجه التمليح لمناسبته لظاهر ما يفتخر به والا فلم يغلطوا في تبعيده وانكاره اه من ع ق (قوله ليدخل في المقصود) أي ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التهكم متحدثا عنه لا متحدثا عن نفسه كما في ذلك البيت اه ع ق (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك وربع على أصلهما من القلة أخذا بالظاهر اه ع ق (قوله فما دونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان النظر للمعنى الحقيقي في الموضعين وكأن اسقاط المطول لهما بالنظر للمعنى المجازي للايداع والرفو تأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان النثر الخ) حاصله ان النثر في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يغتفر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ

(قوله أو أشير الى أنه من القرآن) كقول الشاعر

انلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول اذا تداينتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفنرى عليه أنلني اعطني والباء في بالذي للبدل اى بدل الذي استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذي في بالذي وقوله عنت أي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البريه

اتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفنرى عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذ لا دخل فيه) أي في غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أي قول أبي العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت

عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضي وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أي جملة يفخر كما في ع ق وعبارته وجملة يفخر في محل نصب على الحال وصح مجيء الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنته ما والتقدير أسأل عنه مفتخرا ولو قيل أسأل عنه مفتخرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال جيفة فمن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكه مختارا أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سيء الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والتاء في الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أي افكاره وثمارها نتائجها

أو أشير الى انه من القرآن

والحديث ان كان غير القرآن

والحديث فنظمه عقد كنظما

والحديث اذ لا دخل فيه للاقتباس كان

(قوله ما بال من أوله نطفة

وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أي

ما باله مفتخرا (عقد قول علي رضي

الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر

وانما أوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو ان ينثر نظم) وانما

يكون مقبولا اذا كان سبكه مختار

لا يتقاصر عن سبك النظم وان

يكون حسن الموقع غير قلق

كقول بعض المغاربة فانه

(لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته)

أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل

في المرارة

اه بحرقي قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية مايستقبح من الاوصاف بحال من له تخيلات تثمر الحلو ثم انقلبت تثمر مرا في كون كل منهما تبدل عما يستملح الى الاتصاف بما يستقبح فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له في الخارج من التخيلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذي يعتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاده فلم يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه ع ق (قوله حل قول أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله ومظلات تخيلاته وعبارة ع ق وقد حل في هذا البيت قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر توهمه في الناس لاعتياده مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن يدعوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله لقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتنبي (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لحمه) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه وراعاه أي لاحظه اه ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو والتمليح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في فحوى الكلام) أي في شأنه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل السائر وأصله لكليب وذلك انه لما سمع قول جساس لاعقرن لحلاه وأعز على أهله منها ظن انه يريد فحلا لكليب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد فصار مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يتوصل اليه الا بتكلف عظيم فقال دونه خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليد من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نابغية الى قول النابغة

فبت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والناقع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فما لها من هزة تعق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه
وصدق ما يعتاده من توهم)

وعادى محبيه لقول عداته
وأصبح في ليل من الشك مظلم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا أبصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان وأما التمليح بتقديم الميم على اللام أعني الاتيان بالشيء المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وان أخذ مذهبا (فهو ان يشار) في فحوى الكلام (الى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أي ذكر واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح اما في النظم أو في النثر والمشار اليه في كل منهما اما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور في الكتاب مثال التلميح في النظم الى القصة والشعر

(قوله كقوله) أى قول أبى تمام وقبله

لحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقّع
فردّت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير فى أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جعله دائرا فقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أى جعلها حائمة أى دائرة حول الاحباب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقّع بالتشديد جمع واقع كركّع جمع راكع أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل شؤه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وازاله والضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذو لونين لان لون السماء غير لون الكواكب اه ملخصا من المطول والفنرى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كأنه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكأنه يقول خلط علىّ الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألمّت بنا أى نزلت بالركب فعاد ليلهم نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا ان فى البيت مقدمة محذوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها كما فى المختار ما يراه النائم فى نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل ليلة السبت وهى مثله فى الحرمة (قوله فرد له الشمس) أى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرمضاء) أى مع ذكر الرمضاء ومع ذكر النار أى لعمرو والذى ذكر معه الرمضاء وذكر معه النار وعمرو هذا هو المذكور فى البيت الآتى والمعنى لعمرو القاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرمضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدا لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(كقوله
فوالله ما ادرى أأحلام نائم
ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع)
وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (أشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ما روى من انه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) وهى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق

ذهب اليه في والنار تلتظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أي بغني عن غني المفردات لانه لم يقدر له خبرا لخبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وصح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلزم افراده وتذكيره ان كان مجردا من أل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك

وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بأنها أرق من المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بتكلف والاظهر ان النار مبتدأ وجملة تلتظى خبره والجملة حال من عمرو فهي مترادفة أو من ضمير الظرف أعني مع الرمضاء فهي متداخلة اهـ (قوله تلتظى) أي تتوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل انها) أي جملة تلتظى (قوله من حنى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو كلوجساس ابن مرة) فيه سهو ولان عمرا هو عمرو بن الحرث وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه وأخذ رمحه واتبعه عمرو ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فقصد صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثني بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلنا اهـ فنري قال في المطول ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه وغربتاه فقال جساس أيتها المرأة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب و بكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ (قوله وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أي مع جار وقوله له ناقة أي للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الداهر وخال امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرعى أحد عشب ذلك الموضع الا باذنه واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالا له ولا يحتبي أحد في مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجير تغلبي ولا بكري رجلا ولا يحمي حمى الا باذنه وكان يحمي الصيد فيقول

(والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى) حال منها وما قيل انها صلة على حذف الموصول أي النار التي تلتظى فتعسف لا حاجة اليه (أرق) خبر المبتدا من رق له اذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (مثل في ساعة الكرب) أشار الى البيت المشهور وهو قوله (المستجير) أي المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس ابن مرة وذلك انه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمرو أغثني بشربة ماء

واردة (قوله من التفنن) أى أنواعه المختلفة وقوله وأنواع الاشارة قال سم يحتمل أن يريد اشارة البعيد واشارة القريب واشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعانى فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الاشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها ما نزل لاجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أى الفواتح والخواتم هذا ظاهره لكنه فى المطول نص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الاشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه ويجاب بحمل ما فى المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الاشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عمومه وان كلا من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لا تخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانتهاء (قوله أدعية) كما فى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما فى آخر آل عمران ومواعظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الانعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كما فى آخر الانعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله رأس محزه) أى محله الذى يليق به فالحز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لا تكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اه يس (قوله الاهوال) كأول القارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما فى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفواتح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للاصول والقواعد المذكورة وعبارة ع ق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الا لعلام الغيوب (قوله وان كلا من السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثلا سورة براءة لما نزلت للمنابذة الى الكفار ومقاطعتهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنبذ اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لاحد يسمعه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى

من التفنن وأنواع الاشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الاذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك

بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها الا لعلام الغيوب فانه يظهر بتفكرها ان كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه مقصور وأجيب بأن الباء في بان بمعنى الكاف كما وقع في كلام الإمام النووي (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر انه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان حمل التعقيد على التعقيد المعنوي والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله الملبس صفة للتقديم والتأخير لانهما شئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع ألفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالألفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مرادا بل المراد تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرقة والسلاسة بمعنى واحد اى لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقبح اه ع ق (قوله من غير أن يكسى الخ) تفسير للمناسبة (قوله الشريف) اى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على اى يكسى اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغان) اى اللفظ والمعنى وقوله صياغة تناسب وتلاؤم أى فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى) أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا بد منها في كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى البطلان اه ع ق (قوله والابتذال) أى بأن يكون في غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أى لان مخالفة العرف البليغي كالغرابة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها اه ع ق (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه شئ لان هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أى الابتداء بمعنى المبتدا به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفي المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع الذى ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الاولى التعبير بأفعل التفضيل ليوافق ما تقدم للمصنف فهو لف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى الحديث يعيه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله قفا نبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راهق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاثنين من خاصته خذاه واذهبا به الى مكان كذا فاذبحاه وأتياني بدمه فذهبا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه فبكى وقال البيت الى آخر

والنقل (وأحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن تكون المعاني متناسبة لالفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)

القصيدة فرجعابه الى أبيه (قال الاحيد أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب والمنزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابنى حقا قال ابن عبد البر افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة اهـ قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قليلة فى ألفاظ غريبة فباين الاول اهـ قال العصام فى أطوله اقوال قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع اهـ (قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثليث لغة قاله العينى فى الشواهد (قوله منقطع الرمل حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين اجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد والا فلا تحسن الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السلمى اهـ مطول (قوله وطرحه عليه) اشارة الى تضمين خلع معنى الطرح نعدى بعلى اهـ سم (قوله وينبغى أن يجتنب) فى نسخة ويجب وقوله فى المديح أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الافتراق وهم معنى آخر فيه به كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعلى لانه من ذريته (قوله فقال له الداعى) أى رداعليه وقوله موعد أحبابك يا أعمى أى لا أحبابى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال فى المطول وروى أيضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان فأنشده

لا تقل بشرى ولكن بشريان ٭ غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يا أعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان

وفيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اهـ ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى احسن من الاعطاء له وفى الفنرى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يا دار غيرك البلا ومحاك ٭ ياليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اهـ (قوله ويسمى كون الخ) يقتضى انه مسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هى ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبارة العصام فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسره الشارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ واضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملابسة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال أى لابتداء الكلام اهـ ق (قوله من برع) بضم الراء وفتحها اهـ سم لكن

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق اللوى رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) فى وصف الدار (كقوله)

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جمالها الايام

خلع عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه (و) ينبغى (أن يجتنب فى المديح ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله)

موعد أحبابك بالفرقة غد

مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعى العلوى فقال له الداعى موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن يشتمل على اشارة الى ما سيق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل

اذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره

(كقوله فى التهنئة

شرى فقد أنجز الاقبال ما وعدا

وكوكب المجد فى افق العلا صعدا)

مطلع قصيدة لابى محمد الخازن يهنى الصاحب بولد لابنته (وقوله) فى المرثية (هى الدنيا تقول بملء فيها *

حذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى أخذى الشديد (وفتكى) أى قتلى فجأة مطلع قصيدة لابى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة (وثانيها) أى ثانى المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أى الخروج (مما شبب الكلام به) أى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

مجى مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال فى الخلاصة

فعولة فعالة انفعلا * وفى المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى فكان هذا الكلام فاق غيره مما لم يشتمل على البراعة (قوله فى التهنئة) بالهمز قال ع ق وهى ايجاد كلام يزيد سرورا بمفروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم أمرا مسرورا به وانه امر حدث وهو رفيع فى نفسه يهنأ به و يبشر من سربه ففيه الايماء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التهنئة بزوال المرض

المجد عوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول وقوله صعدا بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المرثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فله مصدران الرثاء والمرثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسير له وقوله بملء فيها أى فمها قال ع ق الملء بكسر الميم ما يملأ الشئ والمعنى انها تقول ذلك جهرة بلا اخفاء لان ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به بخلاف الخفى فهى طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصراع الآخر فى محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغرركم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبك

بفخر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك

فلو شمس الضحى جارته يوما * لقال لها اعتوا أف منك

ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك

فامسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك

أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق اه فنرى (قوله الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سيأتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمى غزلا أخذا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على

بانت سعاد مانصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة مدح
افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على
أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما في المحب من الصفات التي تنشأ عن المحبة كالشغف
والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من الصفات التي هي
أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمرة الخدود ورشاقة القد وما في معناهما أو معنوية
كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيبا أيضا النوع الثالث ذكر
ما يتعلق بالمحب والمحبوب من هجر ووصل وسلوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك
النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما من الوشاة والرقباء ونحو ذلك اهـ (قوله فسمى
ابتداء كل أمر تشبيبا) اى فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمل اسم
المقيد في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر الشباب) أى ولا اللهو ولا الغزل كما في ع ق
(قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما
هو محط الفائدة وفي نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف
الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو
والمدح والتوسل اهـ ع ق (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوى)
هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يراد اللغوى فلا يصح لان التخلص
في العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن
قال ع ق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغي
أن يتأنق فيه بشئ زائد عليه والمقرر أن التخلص في الجملة أعنى التخلص اللغوى
وهو الخروج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأنق فيه برعاية المناسبة بينه وبين
المتخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأنق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج
مما شبب به الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخلص المذكور اللغوى ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص
يتعلق به قوله مما شبب الخ فيكون تقدير الكلام من المواضع التي ينبغي التأنق فيها
التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنق هو التخلص مما شبب به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص يراد به معناه
اللغوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اهـ بحروفه (قوله كيف يكون) أى الانتقال
(قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة
(قوله على اصغاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للمفعول
(قوله كقوله) أى قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اهـ مطول (قوله تقول) بالفوقية
والتحتية وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والظرف متعلق بقوله قومى وهو فاعل
تقول ولا يخفى شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان أحدهما

امر تشبيبا وان لم يكن
مى ابتداء كل امر تشبيبا
ى ذكر الشباب (من نسيب) أى
وصف الجمال (أو غيره) كالادب
الافتخار والشكاية وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية الملاءمة
بينهما) أى بين ما شبب به الكلام
وبين المقصود واحترز بهذا عن
الاقتضاب وأراد بقوله التخلص
معناه اللغوى والا فالتخلص
في العرف هو الانتقال مما افتتح به
الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما ينبغى أن يتأنق
في التخلص لان السامع يكون
مترقبا للانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا متلائم الطرفين حرك
من نشاطه وأعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس فالتخلص
الحسن (كقوله تقول في قومس)
اسم موضع (قومى وقد أخذت *
منا السرى)

ينقلب بالآخر كما في سادس وسادي اهـ أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منا أي من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح اهـ مطول وقوله يؤنث السرى والهدى أي يؤنث فعلهما بأن يلحقه التاء مثلا كاهتديا (قوله أي أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى في والسرى بمعنى السير ليلا (قوله ينقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أي أخذت منا السرى وأخذت منا خطا المهرية أي نقصت منا المهرية بخطاها ومشيها وتحريكها اياها أو شكلف مسايرتنا معها اهـ ع ق (قوله لا على المجرور في منا) أي لانه يكون التقدير نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها خطا وحمله على ان السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكنى عن ذلك بنقص خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة في المقام لأن المقصود الاخبار بتشكيهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بدون اعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اهـ ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أبي قبيلة) أي من اليمن من قضاعة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل لنحو أحمر وحمرا * (قوله مزاولة السرى) اي معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أي مشينا معها بخطاها (قوله أمطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام في أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغي أن تؤم أي قومه فالرابط محذوف (قوله تبغي أن تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد المتوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكأنهم قالوا أتطلب بهذا المشي أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اهـ ع ق (قوله ردع للقوم) أي ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا أطلب لكم مطلع الشمس ولكن أطلب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذي سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اهـ ع ق قال في المطول وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعهم والبين فينا كأنه * قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

اهـ قال الفنري عليه البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق اهـ فقد تخلص من

أي أثر فينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور في منا كما سبق الى بعض الاوهام وهي جمع خطوة وأراد بالمهرية الابل المنسوبة الى مهر بن حيدان أبي قبيلة (القود) أي الطويلة الظهور والاعناق جمع أقود أي أثرت فينا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومقول تقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغي) أي تطلب (ان تؤم) أي تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود وقد يتنقل منه) أي مما يشبب به الكلام

(الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك
الانتقال (الاقتضاب) وهو فى اللغة
الاقتطاع والارتجال (وهو) أى
الاقتضاب (مذهب العرب)
الجاهلية (ومن يليهم من
المخضرمين) بالخاء والضاد
المعجمتين أى الذين أدركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
فى الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذى
أدرك الجاهلية والاسلام كأنما قطع
نصفه حيث كان فى الجاهلية (كقوله
لو رأى الله أن فى الشيب خيرا
جاورته الابرار فى الخلد شيبا)
جمع أشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى
ما لا يلائمه فقال (كل يوم تبدى) أى
تظهر (صروف الليالى * خلقا من
أبى سعيد غريبا) ثم كون
الاقتضاب مذهب العرب
والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم
لا ينافى أن يسلكه الاسلاميون
ويتبعوهم فى ذلك فان البيتين
المذكورين لابى تمام وهو من
الشعراء الاسلامية فى الدولة
العباسية وهذا المعنى مع وضوحه
قد خفى على بعضهم حتى اعترض
على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك
الجاهلية فكيف يكون من
المخضرمين (ومنه) أى من
الاقتضاب (ما يقرب من التخلص)
فى انه يشوبه شئ من المناسبة

التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه) أى الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان فى هذا قطعا عن المناسبة وقوله والارتجال بالجيم أى الانتقال من غير تهيئ قال فى المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداؤه من غير تهيئة لذلك اه (قوله أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم فى اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى وأبى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق فى الاول يستلزم الاتفاق فى الثانى والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع اه فنرى (قوله جدع) بالدال المهملة أى قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شئ يشبه النصف وهو الجزء الذى فات من عمره فى الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أى قول أبى تمام كما سيأتى فى كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن فى الشيب الخ) قال فى الاطول يخالف نفى الخير عن الشيب ما جاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فالاليق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية فى الديوان فضلا بدل خيرا قاله فى المعاهد وقوله جاورته أى جاورت الله أى رحمته والابرار خيار الناس وقوله فى الخلد أى فى جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله الى ما لا يلائمه) أى مقصود وهو مدح أبى سعيد فهذا مدح لابى سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون مناسبا لاول الكلام اه ومثله فى يس ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب قبله فلا وجه له لان المتبادر مدح أبى سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس فى البيت الثانى ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير أمكن ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالى) أى حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة خلقا ورواه فى المعاهد رغيبا أى واسعا (قوله من الشعراء الاسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الاسلام ولو كان كافرا (قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب من التخلص) أى اقتضاب أو انتقال كما فى ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا

امابعد) فانه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله (١٣٤) بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله امابعد (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله امابعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر مآب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر

من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله امابعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك امابعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح الى أن المراد امابعد مع جملتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها وأمابعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك أن حسن التخلص فيه القصد الى ايجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أتى بأحدهما وهو الثانى بغتة والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأمابعد لما كان معناه مهما يكن من شئ فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه بهذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم ان جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجأة وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجأة ولكن بضرب من المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحتين جئته بغتة والاسم الفجاءة بالضم والمد وفى لغة وزان تمرة اه (قوله من غير قصد الخ) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير الخ) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقيل مع أن المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ امابعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علما بينا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة ما بعدها لما قبلها فالحاصل لنوع الارتباط هو واو الحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ما ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدى والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن مآب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتدأ حيث حذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من

غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أي القطع بين الكلامين وقوله الذي هو أحسن أي عند البلغاء من الوصل أي التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم في المعاني قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيرا في الكلام المعجز وأيضا الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهي مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية في قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه في قوله

* وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فقد لا يخلو من تمحل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أي لفظ هذا وصلة كالعلاقة للاحسنية وقوله وكيدة أي قوية شديدة أي يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذا باب) قال ع ق لانه ترجمة على ما بعده ويشير أنه انتقل من غرض الى آخر والا لم يحتج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغتة أيضا لان المأتي به بغتة ما هو فيه لكن بمناسبة فعليه يقال نفي البغتة لا يكفي في الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شيء الى غيره يتضمن الجمع بين الشيئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذي فيه الربط بالمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغتة هي مجيء ما لا يترقب ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغتة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضي كون الثاني من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتقاب فتأمله فان فيه دقة اه قال في المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضا في ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا فلا فليتأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم في النفس) أي يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أي ما به الانتهاء وهو في المثال جميع البيتين اه سم (قوله كقوله) أي قول أبي نواس في الخصيب بن عبد الحميد اه مطول (قوله واني جدير الخ) في كلام المصنف تورية لان معاني البيتين القريبة هي ما قصدها الشاعر والبعيدة هي ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يثيبه على ذلك وفي البيت الاول رد العجز على الصدر (قوله خليق) أي حقيق (قوله اذ بلغتك) أي وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أي ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالاماني) جمع أمنية وهي ما يتمناه الانسان (قوله الجميل) أي الاحسان والافضال (قوله أي فأنت أهل) أي فحذف المبتدا (قوله عاذر) أي ملتمس لك عذرا وهو اما عدم تيسر المعطى في ذلك الوقت أو كونه قدم في

قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أي من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أي خليق (اذ بلغتك بالمنى) أي جدير بالفوز بالاماني (وأنت بما أملت منك جدير فان تولني) أي تعطني (منك الجميل فأهله) أي فأنت أهل لاعطاء ذلك الجميل (والا فاني عاذر) اياك (وشكور)

النهاية في الحسن ومعان هي القصوى في مطالبه وكذا الفاتحة لما تركت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسئول ووصفه بالاوصاف العظام لانها ادعى للقبول ثم جمع النفس عليه في السؤال ثم قيد المسئول بأنه هو الذي لا يكون للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين اهـ (قوله ختم الله لنا بالحسنى) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعت عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا والخاتم حلقة ذات فص من غيرها فان لم يكن فص فهي فتخة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر الفاعل وبالفتح ما وضع على الطينة اهـ مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكرن في الآخرة وبالدال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله ما تعاقب الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة الاطهار وأصحابه الاخيار * قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني حقق الله له أحاسن الاماني وبلغه به دار التهاني كانت بقية ما أوردته ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهور سنة ١٢١١ سنة احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العز والشرف مستعيذا برب السموات والارض من جاهل يتجاهل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل جلاله وعز سلطانه أن لا يخيب سعينا فهو الجواد الذي لا يخيب من أمله ولا يخذل من انقطع عما سواه وأمله وان يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المفلحين وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولاحبابنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منعم كريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم أجمعين

ختم الله لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم وآله الطاهرين والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

---

* (يقول المتوسل الى الله بالجاه الصديقي ابراهيم عبد الغفار الدسوقي) *

تم طبع التجريد للعلامة الشيخ مصطفى البناني على مختصر السعد التفتازاني على ذمة كل من ذوي الشرف البخاري السيد عبد الله نور الدين النهاري ومن ليس عن المساعي الخيرية بثاني الحاج مطاب بن عبد الله المهني وذي المسلك الادبي الفاضل الشيخ أحمد الحلبي بالمطبعة الباهرة الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعي مجدها المشرقة كواكب سعدها بهمة من هو للمستمد محمولا لديه حضرة ناظرها حسين بك حسني في ظل من تحلت به مراتب الخديوية وتجلت به دراري الداورية وارث الملوك الاماجد وسلالة البسراة الصناديد الجامع بين طارف المجد وتالده المقتصد

أجادين الخديوية نجل جده ووالده عزيز الديار المصرية وحامي حمى حوزتها النيلية ومجمل أقطارها بعدلها الجلي جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على حفظه الله وأنجاله الكرام وحرسهم بعينه التي لا تنام ولما تم بأطبعها التمام وتقلد وشاح الختام بأزرابي تقريظها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخا تمام طبعها مثنيا على من وضعها مادحا من اعتنى بجمعها

ما وفاء النيل في ابانه * وكظام الارض تبغي النهلا
ورياض صدحت المزن بها * فكست ... من نور وحلا
أصبح الشحرور فيها ساجعا * ولآيات التسابيح تلا
يا حلى لي من حاشية * طالع السعد بها قد كملا
هي للصبيان كانت طررا * في جباه السعد تبغي بطلا
حاذقا يجمعها بجريدة * ويداوي صدعها والعللا
فتلقاها أخو مجدتها * مصطفى البناني تاج النبلا
فقضى بغيتها من فضله * وكساها ثوب حسن وحلا
أحرزت بالطبع ضبطا لم تكن * أحرزته بين أيدي الأ...لا
ثم لما كملت طبعا وقد * أبهرت من كل ... جملا
قلت يا حلى ... أرخا * طبع تجريد البيان اكملا

٤٩٢ ٩٤ ٦١٧ ٨١ ١٠

١٢٨٤

هذا وكان تمام الطبع في التاريخ المذكور في رمضان ذي الفضل المأثور من سنة مائتين وخمس وثمانين وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحزابه ما توالى الجديدان وطلع القمران